الأعمال الفكرية العامة

للدكتور قسطنطين زريق

كلمة شكر

يشكر مركز دراسات الوحدة العربية
مؤسسة عبد الحميد شومان
على تمويلها نفقات المركز في طبع وإصدار
الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق.
إلا أنّ المركز، وحدَه، يتحمل
مسؤولية طبع ونشر هذه الأعمال.

مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

الأعمال الفكرية العامة
للدكتور قسطنطين زريق

المجلد الثالث

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

زريق، قسطنطين

الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق/ قسطنطين زريق.

٤ مج.

١. زريق، قسطنطين. ٢. مؤلفات كاملة. أ. العنوان.

808.84

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

الطبعة الثانية: بيروت، آب/ أغسطس ١٩٩٦

الطبعة الثالثة: بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١

يسعدني أن أؤكد عميق شكري لمؤسسة **عبد الحميد شومان** التي رعتْ مشروع نشر هذه المجموعة الكاملة لمؤلفاتي الفكرية العامة وموّلته.

وأن أؤكد عميق شكري لـ **مركز دراسات الوحدة العربية** الذي قام بأعباء الطبع والنشر.

ويسرّني أن أنوّه بقسم التحرير في هذا المركز، على الجهود الفائقة التي بُذلت في تحقيق النصوص وتحرّي الاتقان في كل وجهٍ من وجوه هذا العمل.

قسطنطين زريق

المحتويات (*)

● نحن والمستقبل ١٠٥١ـ ١٤١٢

● مطالب المستقبل العربي

هموم وتساؤلات ١٤١٧ـ ١٦١٦

فهرس المجلد الثالث ١٦١٧ـ ١٦٢٨

(*) يتضمن هذا المجلد، وهو الثالث من أربعة مجلدات، كتابين اثنين من أصل تسعة. وقد تم ترتيبهما وفق صدورهما التاريخي، للطبعة الأولى من كل كتاب. أما مقالات المؤلف بالانكليزية والعربية التي صدرت لاحقاً، أو لم تتضمنها تلك الكتب فقد اندرجت كلها في المجلد الرابع، تحت عنوان: **من بعيد... ومن قريب**.

وقد اعتمدنا ترقيمين: **الترقيم الأول** في وسط ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد، ضمن المجلد. ولكل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة ترقيم خاص بعدد صفحاته. **والترقيم الثاني** في يسار ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي **رقم أحادي** مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة الكاملة.

مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

نحن والمستقبل

الدكتور قسطنطين زريق

نحـن والمسـتقبل

مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

نحن والمستقبل

الدكتور قسطنطين زريق

(*) صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب، في بيروت، ١٩٧٧، والطبعة الثانية ١٩٨٠.

لِيكونَ لنا مستقبل

ولِيكونَ مستقبلاً أفضل

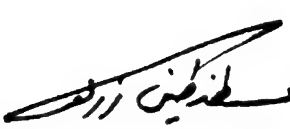

المحتويات(*)

الإهداء ٥

توطئة ١١

الفصل الأول: أصالة الاهتمام المستقبلي وتطوّره ١٥

١ ـ جذور الاهتمام المستقبلي وارتباطه بدينامية المجتمع ١٧

٢ ـ ملاحظات وإيضاحات بشأن هذا الارتباط ٢١

٣ ـ الاهتمام المستقبلي في العصور الوسطى
وفي العصور الحديثة ٢٢

٤ ـ الصفة الغالبة على الاهتمام المستقبلي
في العصور الحديثة ٢٥

الفصل الثاني: الاهتمام المستقبلي المعاصر وبواعثه ٣١

١ ـ البواعث العامة للاهتمام المستقبلي المعاصر ٣٣

٢ ـ البواعث الخاصة بالمجتمعات الغربية المتقدمة ٣٨

٣ ـ البواعث في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة ٤٦

(*) اعتمدنا ترقيمين: **الترقيم الأول** في وسط ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد، ضمن المجلد. ولكل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة ترقيم خاص بعدد صفحاته. **والترقيم الثاني** في يسار ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي **رقم أحادي** مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة الكاملة.

٤ ـ البواعث في المجتمعات النامية ٤٧

الفصل الثالث: الأنماط التاريخية للاهتمام المستقبلي ٥٣

١ ـ النمط البدائي ٥٥

٢ ـ النمط العقائدي ٥٨

٣ ـ النمط التخيّلي ٦٤

الفصل الرابع: النمط العلمي الرّياديّ المعاصر ٧١

١ ـ نشأته وتطوره والمشتغلون به ٧٣

٢ ـ ميّزاته وأغراضه وموقفنا منه ٧٩

الفصل الخامس: ملامح المستقبل ٨٧

١ ـ ملاحظات تمهيدية، وبواعث الملامح المستقبلية ٨٩

٢ ـ تسارع التغيّر وشموله وجذريته ٩٥

٣ ـ تزايد خطورة المبتكرات العلمية والتكنولوجية ٩٨

٤ ـ إطلال الطور «بعد الصناعي» ١٠٠

٥ ـ ارتفاع شأن «المعرفة» ١٠٥

٦ ـ تصاعد قدر الكفاءة الإنسانية ١٠٨

٧ ـ توثق التواصل والترابط والتعقد ١١١

الفصل السادس: مشكلات المستقبل ١١٥

١ ـ عالمية المشكلات ١١٧

٢ ـ الانقسامات الإنسانية ١١٩

٣ ـ مشكلات «التقدم» ١٢٦

٤ ـ مشكلات التخلّف ١٣٥

٥ ـ الحرية والمسؤولية ١٣٨

الفصل السابع: تحدّيات المستقبل ١٤٣

١ ـ تحديان رئيسيان، بل تحدّ مزدوج ١٤٥

٢ ـ الردّ على التحدي ١٥١

٣ ـ مسألتان يجدر التصدّي لهما ١٥٦

الفصل الثامن: العقلية المستقبلية ١٦١
١ ـ العقلية المستقبلية متأصلة في العقلانية ١٦٣
٢ ـ الخصائص البارزة للعقلية المستقبلية ١٦٧
٣ ـ العقلية المستقبلية والتراث ١٧٤
الفصل التاسع: نحو مستقبلنا: مَنْ نحن؟ ١٧٧
١ ـ الهُويّة العربية ١٧٩
٢ ـ تخلّف المجتمع العربي ١٨٥
٣ ـ امكانات المجتمع العربي ١٩١
الفصل العاشر: نحو مجتمع علمي ١٩٥
أ: طبيعة العلم ومقتضياته الأساسية ١٩٧
١ ـ بعض خصائص العلم ومقتضياته ١٩٧
٢ ـ خاصتان أخريان وميزة شاملة ٢٠٤
الفصل الحادي عشر: نحو مجتمع علمي ٢٠٧
ب: مقتضيات العلم في المجتمع الحديث ٢٠٩
١ ـ الإدراك والتصميم، والسياسة الوطنية،
والمخصصات المالية ٢٠٩
٢ ـ حشد الموارد البشرية ٢١٦
٣ ـ بناء المؤسسات ٢٢١
٤ ـ التعاون والتنسيق ٢٢٥
الفصل الثاني عشر: نحو مجتمع فاضل ٢٣١
١ ـ قوام المجتمع الفاضل: الكرامة ٢٣٣
٢ ـ الكرامة تنبع من القدرة الذاتية ٢٣٥
٣ ـ دليل القدرة والكرامة: نظام «القيم» ٢٣٨
٤ ـ الثورية القيمية ٢٤٤
الفصل الثالث عشر: السبل والوسائل: إصلاح الأشخاص وإصلاح الأنظمة ٢٤٩
١ ـ أهم الوسائل حتى العصر الحديث:
إصلاح الأشخاص بالدين وبالتربية ٢٥١

٢ ـ التحوّل إلى إصلاح الأنظمة
في العصر الحديث ٢٥٨
٣ ـ الدين والتربية: أثرهما الايجابي،
وحدودهما الذاتية، والأعراض التي تنتابهما ٢٦٠
٤ ـ إصلاح الأنظمة: أثره الإيجابي، وحدوده الذاتية،
والأعراض التي تنتابه ٢٦٧
الفصل الرابع عشر: إصلاح الأنظمة في المجتمع العربي ٢٧١
١ ـ انعكاسات الوضع العالمي على المجتمع العربي،
والميل إلى الإصلاح الثوري ٢٧٣
٢ ـ موقفنا من هذه القضية ٢٧٧
٣ ـ قومية المعركة العربية وضرورة تعايش الأنظمة وتضافرها ٢٨٢
٤ ـ خلاصة ٢٨٧
الفصل الخامس عشر: إصلاح الأشخاص: التربية العربية ٢٩١
١ ـ التربية محور إصلاح الشخص العربي ٢٩٣
٢ ـ إصلاح التربية في المدى الطويل ٢٩٧
٣ ـ إصلاح التربية في المدى القصير ٣١٥
٤ ـ خلاصة ٣٢٠
خاتمة ٣٢٣
ملحق: من وحي أحداث لبنان ٣٣٧

توطئة

منذ بضع سنوات وضعت كتاباً عنوانه **نحن والتاريخ**[1] حاولت فيه تبيان مبادىء الصناعة التأريخية والتفكير التأريخي، واستقراء واقعنا التاريخي الحاضر والموقف الذي يجب أن نتخذه من ماضينا. ومع أن ذلك الكتاب كان متجهاً إلى الماضي، فإنه لم يتخلَّ عن الحاضر أو عن المستقبل، بل كان الحسّ بهذا وذاك منساباً في ثناياه، وبرز في الفصلين الأخيرين بخاصة، وهما: «صنع التاريخ» و «نحن والتاريخ». وكذلك كان الأمر ـ لا سيما من حيث التوجه المستقبلي ـ في كتب لي أخرى ظهرت في السنوات الفائتة[2].

والواقع أن هذا التوجه تمليه واجبات العمل الذي أضطلع به مؤرخاً، ومربياً، ومفكراً، ومواطناً. فالتأريخ ـ كما أبديت في كتابي المذكور ـ يظل عملاً آلياً تمهيدياً إذا اقتصر على تحقيق الأصول والتثبت من الأحداث ورواية الأخبار ولم يتقدم من هذه الجهود، الضرورية حقاً، إلى التفكير التأريخي. أما إذا بلغ هذه المرتبة، وكان سليماً حياً، فلا بُد للقائم به من مجابهة الحاضر والتطلع إلى المستقبل، نظراً للارتباط الحياتي بينهما وبين الماضي، ولأن معرفة الماضي إنما تتم وتفيد بقدر ما تسهم في إدراك الحاضر والإعداد

---

(١) قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩؛ ١٩٦٣؛ ١٩٧٤).

(٢) قسطنطين زريق: **أي غد؟ دراسات لبعض بواعث نهضتنا المرجوة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٧)؛ **هذا العصر المتفجر: نظرات في واقعنا وواقع الانسانية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، **وفي معركة الحضارة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤؛ ١٩٧٣). والكتابان المستوحيان من صراعنا مع الصهيونية واسرائيل: قسطنطين زريق: **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، **ومعنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧).

للمستقبل. أما العمل التربوي، فهو عمل مستقبلي في جوهره، لأنه يتوخى تهيئة النشء للحياة المقبلة وتأهيله للإسهام في صنعها، فإن لم يكن للمربي تطلع نافذ إلى آفاق تلك الحياة وتوقُّع صادق لما ستكون عليه، عجز عن تأدية مهمته تأدية صحيحة، مهما ينقل لطلابه من معلومات ويكوّن فيهم من خصائص ومهارات. وعندما يوسع المؤرخ أو المربي نظرته لمهمته يتحقق أن عليه واجبات فكرية ووطنية تتعدى اختصاصه، لا سيما إذا كان يعيش في زمان متغير متقلب كزماننا، وإذا كان مجتمعه، كمجتمعنا العربي، يجوز أزمات عصيّة وتحولات خطيرة. ولما كانت هذه الأزمات والتحولات وسواها من قوى الحاضر ذات نتائج فاعلة في تكوين المستقبل، ولما كان للصورة التي نكوّنها للمستقبل أثرها المقابل في تفهم هذه النتائج وفي توجيه قوى الحاضر لإحداث أقل النتائج ضرراً وأكثرها نفعاً، فلا غنى للمفكر والمواطن ـ الذي يبغي أن «يحيا» فكره ويلتزم مواطنيته ـ من أن يكون متطلعاً دوماً إلى الأمام، محاولاً تصور الغد الآتي، طامحاً إلى أن تكون له يد ـ وإن صغيرة ـ في صنعه.

وما تقتضيه المهمات التي ذكرت، من تطلع وإعداد، ينطبق على أية مهمة أخرى في أي زمان أو مكان. على أن هذا الواجب قد تضخم في الزمان الحاضر نظراً للتغيرات المتسارعة التي يَخبُرُها إنسان اليوم، أينما كان، والتي يبدو أن تسارعها سيشتد في مقبل الأيام. إن هذه التغيرات وغيرها من العوامل التي تزخر بها الحياة المعاصرة أخذت تدفع المفكرين والعاملين، أكثر مما كان عليه الأمر في أي وقت مضى، إلى التساؤل عن المستقبل، وإلى السعي لاستكشاف بشائره ونذره ولاستجلاب خيراته ودفع شروره. وقد قويت هذه النزعة وانتشرت وتجلت سواء في الدراسات والبحوث النظرية والاتجاهات الفكرية عامة أو في الجهود العملية التي تلجأ إليها المجتمعات إعداداً لمستقبلها. أما الأولى فالأدلة عليها كثيرة كما سيبدو من فصول هذا الكتاب. وأما الثانية فأبرزها اهتمام المجتمعات، على تباين ايديولوجياتها ونظمها، بالتخطيط أو التصميم، وإنشاؤها أجهزة متكاثرة له، ومحاولاتها، الصادقة الجريئة حيناً الضعيفة المتخاذلة حيناً آخر، لاعتماده في معالجة مشكلاتها القائمة والقادمة. وإذا اقتصرنا على هذه الظاهرة وحدها، التي غدت من أهم شواغل هذا العصر، أمكننا تقدير التوجه المستقبلي المنطلق حالياً عند مختلف الشعوب وفي مختلف الأصقاع.

من هنا ـ من الإحساس بهذا التوجه والاستجابة له ـ كان هذا الكتاب. إنه، كالكتاب السابق الذي أشرت إليه، ذو وجهين: تقني وصفي، وتقييمي توجيهي. فكما حاولت في ذاك وصف «صناعة» التأريخ وعرض أهدافها ومناهجها، ثم انتقلت إلى تقييم

موقفنا التاريخي وتوجيه القارىء إلى ما يجب أن تكون عليه علاقتنا بماضينا، كذلك سعيت في هذا إلى وصف الأنماط المختلفة لريادة المستقبل، مؤكداً بخاصة النمط العلمي الذي غدا اليوم علماً قائماً بذاته وجهداً متغلغلاً في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقات العملية، وتقدمت بعدئذ إلى تحليل موقفنا المستقبلي: ما هو، وماذا يجب أن يكون إذا أردنا أن نبني المجتمع القادر الفاضل والإنسان العربي المتحرر الكريم. لقد كان لكتاب **نحن والتاريخ** عنوان ثانوي، هو: «مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ»، ولولا خشية الظهور بمظهر التكلف والحذلقة لجعلت لهذا الكتاب عنواناً مقابلاً لذاك، هو: «مطالب وتساؤلات في صناعة الريادة وصنع المستقبل».

وبعد، إن القارىء سيجد تماثلاً بين بعض الآراء والأفكار التي جاءت في هذا الكتاب وبعض ما ورد في سياقات أخرى في الكتب السابقة. وإني لأرجو أن يكون هذا التماثل قد أتى، لا كمجرد ترديد وتوكيد، بل نتيجة لاتجاه فكري متماسك ومتطور في آن. وهذا الاتجاه، عندما يصح، يكون خير ما يمكن أن يطمح إليه ويحققه رجل الفكر. فالفكر كالحياة: يغتني ويغني بقدر ما ينتظم ويتكامل، وينفتح ويتطور.

وبديهي أن هذا التطور لا يحصل بما يقبل عليه رجل الفكر من مطالعة ودراسة ومن جهد ومعاناة فحسب، بل بما يناله أيضاً، من الذين يعايشهم ويحاورهم، من مدد ظاهر حيناً وخفي أحياناً وفاعل مؤثر في كل حال. وإني لسعيد بما تلقيته وأتلقاه من هذا المدد من زملائي الأساتذة والطلاب في قاعات الدرس وخارجها، ومن الأصدقاء والمواطنين وسواهم ممن كان لي حظ الاتصال بهم والإفادة منهم. وهؤلاء وأولئك هم من الكثرة بحيث يعسر عليَّ حصرهم وتعيينهم. فإليهم جميعاً أتوجه بعاطفة الشكر والامتنان، وبواجب التقدير والوفاء.

وأخيراً: في هذه المرحلة من حياتنا العربية التي سيكون لها كبير الأثر في تقرير مصيرنا، لما تجيش به من تطورات ولما تضطرب به الإنسانية قاطبة من تفاعلات وتحولات، تعظم وظيفة الفكر وتتضخم تبعة الكلمة. ومهما تكن وجوه قصور هذا الكتاب عن الغاية التي يتقصدها، فلعله يبقى أميناً لتلك الوظيفة ومؤدياً حق هذه التبعة. ولعله، بذلك، يرتفع إلى مستوى الواجب الذي تفرضه على كل منا هذه المرحلة المصيرية من حياتنا «ليكون لنا مستقبل، وليكون مستقبلاً أفضل».

آب (اغسطس) ١٩٧٥ **قسطنطين زريق**

الفصل الأول
أصالة الاهتمام المستقبلي وتطوُّره

١ ــ جذور الاهتمام المستقبلي وارتباطه بدينامية المجتمع

ليس الاهتمام بالمستقبل أمراً طارئاً أو غريباً، وإنما هو مغروس في الطبيعة الانسانية، وقد لازم الإنسان منذ نشأته وخلال تاريخه. بل لا بد من القول إنه إحدى الميزات الأساسية التي يتصف بها الإنسان. إن تاريخ الفكر يطالعنا بتعريفات عديدة للإنسان تحاول اكتناه جوهره وتحديد ميزاته عن سائر الكائنات. ولعلّ أشهر هذه التعريفات وأكثرها تداولاً على العصور قول أرسطو: «الإنسان حيوان ناطق». ومع الإقرار بهذه الميزة الجوهرية للإنسان، ميزة النطق أو العقل، يحق لنا أن نضيف إليها ميزة أخرى متصلة بها، وتكاد توازيها أثراً في تطوره: نعني بها تلك الملكة التي تشده إلى الزمن وما يجري فيه، وتوزع شعوره بين ماضيه وحاضره ومستقبله.

ولو عدنا إلى البدء، لوجدنا أن ظهور إنسانية الإنسان مرتبط ببدء إحساسه بما حدث وتذكره إياه، وبتساؤله عمّا سيحدث والتطلع إليه أو ترقبه. إن الإنسان، لا شك، حيوان «ناطق»، ولكنه كذلك حيوان «تاريخي» بأعرق معاني هذه الكلمة وأشملها، أي بإحساسه الأصيل بمجرى الزمن وبما يحتويه الزمن من أحداث وخبرات ومتطلبات، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

على أن الحاضر، على أهميته، ليس في الواقع سوى برهة تستقر آناً ثم لا تلبث أن تنضم إلى سوابقها. ولما كانت هذه البرهة الحياتية هي في الواقع نتيجة لما حدث ولتصور الإنسان لما سيحدث، فإن الإنسان هو بالفعل ملتقى الماضي والمستقبل ينفعل بهما ويفعل فيهما. من جهة يتلفت إلى ما عبر مستذكراً محيياً مستلهماً، ومن جهة يتطلع إلى ما سيطل حالماً متخيلاً أو مستكشفاً جاداً في تحقيق ما يصبو إليه. فهو، حيثما وجد وخلال

مراحل وجوده، كائن متذكر ومتوقع معاً. ومستوى إنسانيته وقدر نتاجه وقيمة أثره تتوقف على نوع تذكره وصفة توقعه، وعلى كيفية تواصلهما وتفاعلهما في تكوين الحاضر وتطوير الحياة.

على أن التلفت إلى ما كان والتطلع إلى ما سيكون، وإن كانا أصيلين في الإنسان وملازمين له خلال مراحل تطوره، فإنهما يختلفان قوة وشأناً باختلاف هذه المراحل. ففي بعضها يغلب على الأفراد والشعوب الحنين إلى الماضي والتغني به والعيش في كنفه أو تحت وطأة سحره، فتراهم يستسلمون إليه أو يحاولون إعادته، وتراه يكيّف أحاسيسهم وأفكارهم وتصرفاتهم، ويشدهم إلى نطاقه فلا يكادون يتجاوزون هذا النطاق أو يشعرون بالحاجة إلى ذلك. وفي مراحل أخرى، يقوى، على العكس، تشوّف المستقبل فتمتد الرؤية وتثور الرغبة في استكشاف المجهول، وتنبعث روح المغامرة والمجازفة، وينطلق الأفراد والشعوب إلى آفاق جديدة في مواطن الشعور والفكر والعمل.

ليس الفرق بين هذين الاتجاهين فرقاً مطلقاً قاطعاً، إذ ليس يمكن أي فرد أو مجموع أن يعيش كله في الماضي أو كله في المستقبل. فالإنسان، كما قلنا، هو دوماً ابن هذا وذاك معاً، وموئل تواصلهما وتفاعلهما. ولكن الغلبة تكون حيناً لهذا وحيناً لذاك، تبعاً لأحوال الفرد وأوضاع البيئة. وتشتد هذه الغلبة في بعض الأحيان، بحيث يكاد أحد العاملين ينفي أثر الآخر أو يطمسه ولكنه لا يتوصل إلى ذلك بصورة باتة أو نهائية.

وإذا نحن تحرَّينا تجارب الأمم وتقلباتها خلال العصور، وجدنا أن غلبة التعلق بالماضي تحدث، أكثر ما تحدث، في المجتمعات الراكدة، سواء منها التي لم تتقدم في ميادين الإنشاء والإنجاز، أو التي همدت واستكانت بعد تحرك وتقدم. وشأن المجتمعات في هذا شبيه بشأن الأفراد. ففي مرحلة الطفولة والصبا يكون المرء منفعلاً أكثر منه فاعلاً: يتلقى المؤثرات من ذويه ومن بيئته، وهذه المؤثرات تكون في الأغلب من تراث الماضي وتقاليده، فيخضع الطفل أو الصبي لها ويتكيف بها. وكذلك الحال في المجتمعات البدائية، التي تعيش في مرحلة الطفولة، فإننا نشهد الأعراف والتقاليد الموروثة عن الأجيال الماضية متحكمة بها، ونجدها هي راضية بوضعها هذا أو عاجزة عن تخطيه.

أما في مرحلة الفتوة والشباب، فإن المرء يكون أميل إلى الحركة والاندفاع، وإلى النظر إلى الأمام، وإلى الإعداد والتدبير والعمل والإنجاز، وإلى المغامرة والمجازفة في ارتياد المجهول أو في اقتناص الحظوظ والمغانم. ومثل ذلك الشعوب التي تلج مرحلة الشباب أو التي تستعيد شبابها وحيويتها بعد همود، فإنه يغلب عليها الإحساس بالحاجة إلى

الانطلاق والإقدام، والاهتمام بالمستقبل وبما يخبئه، والنزوع إلى الاستكشاف والإنشاء والتطوير وما إلى ذلك.

وهذا كله يضعف في مرحلة الشيخوخة والهرم. فالفرد حينئذ يعود إلى الذكريات ـ ذكريات أحواله وأعماله الماضية ـ ويستعيدها، مستعذباً حلاوتها مستنكراً مرارتها، حامداً شاكياً، مكتفياً في الأغلب بها، عاجزاً عن التحرر من قيودها والانطلاق إلى مثل ما كان ينطلق إليه في عهد فتوته وشبابه. وإذا انتقلنا من الفرد إلى المجتمع، ألسنا نشهد الظاهرة نفسها في عهود جمود المجتمعات وانحطاطها؟ ألسنا نرى هذه المجتمعات أسيرة ماضيها وسجينة تقاليدها، مكتفية راضية بما أبدعه أسلافها، تستلذ تخيله واستعادته، وتسترخي بفعل سحره وسيطرته؟

إن كل تشبيه محفوف بالشبهات والمزالق. ولذلك، فإنَّا لا ندّعي أن مقارنتنا للشعوب بالأفراد في هذه المراحل المختلفة تنطبق على الواقع كل الانطباق. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن حياة الإنسان لا تقاس دوماً بالسنوات والأعمار، بل بالشعور والعقلية والاستعداد. فكأيّ من شاب سنّاً هو أقرب إلى الشيخوخة استكانة وقعوداً وانصياعاً إلى التقاليد واكتفاء بما حصل، وكأيّ من امرىء بلغ عمر الشيخوخة ولا يزال دم الشباب يغلي في عروقه، يقدم ويقتحم، ويعمل للحاضر وللمستقبل، أو يحلم بهما وينزع إليهما إن أعوزته القدرة أو استبدت به الظروف والأحوال.

على أنه، سواء انطبق هذا التشبيه على الواقع أو لم ينطبق، فإن حكمنا على المجتمعات ـ من حيث ارتباط ركودها بتعلقها بالماضي وحركيتها بانطلاقها إلى المستقبل ـ يبقى في جوهره سليماً وموافقاً للاختبار الانساني بمختلف ظواهره. وإنا لنكتفي من هذه الظواهر العديدة بشاهدين اثنين نرجو أن يكون فيهما دلالة على ما نقول.

الأول مستمد من التاريخ العربي. فلقد كان العرب في جاهليتهم على العموم أسرى تقاليدهم الاجتماعية والعقلية والنفسية، يدورون في حلقات مفرغة من المنازعات القبلية المرتبطة بأنسابهم وولاءاتهم الموروثة، ولم يخرجوا من هذا الدوران المعطِّل ويحرزوا تقدماً ملموساً إلا عندما كانوا يتخطون هذه الولاءات والتقاليد أو يخضعونها لحاجاتهم المستجدة فينطلقون عبر الصحارى والبحار روَّاداً مبادرين أو تجاراً مغامرين يشقون طرقاً ومنافذ ويقيمون مدناً ودولاً وحضارات ويتصلون بغيرهم من الشعوب، أي عندما كانت أنظارهم وجهودهم متجهة إلى الأمام، لا إلى الوراء. ثم جاء الإسلام، فكانت الانطلاقة العربية الكبرى، التي تخطى بها العرب حدود جاهليتهم وتخوم

جزيرتهم، واقتحموا الحواجز الطبيعية والبشرية، واندفعوا إلى البلدان القريبة والبعيدة ينشرون الدين الجديد وينشئون ملكاً ترامت أطرافه ويبدعون حضارة أشرقت ونوَّرت في ذلك الدور من تاريخ الإنسانية واحتلت مكانتها بين الحضارات العالمية الكبرى. بقي هذا شأنهم في الإنشاء والإبداع، ما داموا متجهين قدماً لا يكتفون بأمجاد أمسهم ولا بمنجزات يومهم، بل يتطلعون إلى فتوحات أعظم وأنفذ في بسط السلطان أو إعمار الأرض أو اقتباس المعرفة أو التوق إلى العطاء. وعندما اكتفوا وركنوا، واستبد بهم الازدهاء والتباهي بما أنتج أسلافهم، فقدوا روح المبادرة والمغامرة ودخلوا في طور الركود والانحطاط، فأخذوا يعيدون ويستعيدون، وعجزوا عن التقدم والتخطي. وليس أدلّ على ذلك من إنتاجهم العقلي والأدبي في هذا الطور، فقد اقتصر أو كاد على اجترار التراث بشتى الأشكال كوضع الملخصات وملخصات الملخصات والشروح وشروح الشروح والحواشي وما إليها دون ابتكار أو ابداع.

أمَّا شاهدنا **الثاني**، فهو ما حصل في عهد النهضة في أوروبا في مطلع العصر الحديث. فلقد كان الإنسان الغربي في العصور الوسطى راكداً نسبياً نظراً لما كان يقيّده من تقاليد عقلية ودينية، ثم تضافرت عوامل مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، على إخراجه من حالته تلك إلى حالة الانتفاض والانعتاق والتحرك التي كانت مبعث النهضة والتي تتابعت آثارها وتضخمت نتائجها في العهود التالية. فانطلق الإنسان الغربي من حدوده الطبيعية، وأخذ يجوز البحار والمحيطات ويكتشف القارات، ويختط طرق التجارة ويزرع جالياته ومستعمراته في مشارق الدنيا ومغاربها. وخرج كذلك من قيود نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجعل يحوّل هذه النظم ويطوّرها تبعاً للحاجات والظروف الجديدة. وطفق يتحرر من تقاليده العقلية والدينية ويرود آفاق الرؤية والخيال والفكر والاختراع التي كانت خافية عليه من قبل والتي أخذ يتوق بشدة متزايدة إلى استكشافها والتغلغل فيها.

إن ما نريد أن نستخلصه من هذين الشاهدين، وأمثالهما كثيرة، هو أن الدينامية المجتمعية مرتبطة بالوعي التاريخي[1]، وأن هذه الدينامية هي أقوى وأفعل وأسرع في الأدوار التي تتجه فيها الشعوب نحو مستقبلها وتمضي في صنع هذا المستقبل بالتساؤل

(١) نطلق «التاريخي» هنا بمعنى شامل لا يقتصر على الماضي، بل يمتد عليه وعلى الحاضر والمستقبل. فالتاريخ هنا منبسط على مجرى الزمن بكامله، وبما يموج فيه من أحداث وتحولات وما يثيره في النفس من ذكريات وحوافز وآمال.

والارتياد والإنجاز، مما هي في الأدوار التي تكون فيها واقعة تحت سطوة ماضيها، متلفتة إليه قانعة به، غير شاعرة بالحاجة إلى تخطّيه أو قادرة على ذلك.

٢ ــ ملاحظات وإيضاحات بشأن هذا الارتباط

لا بد لنا من أن نحيط هذا الحكم العام الذي نطلقه ببعض إيضاحات وتحفظات كي يأتي كما نريده سليماً وخالياً من الشبهات.

لا بدّ لنا من أن نؤكد، أولاً، أن الحياة المجتمعية والتطور التاريخي هما من التشابك والتعقد بحيث إن أي حكم عام عليهما يأتي حتماً مبسطاً لا ينطبق على الواقع بصفة مطلقة بل بصفة غالبة فحسب. فليس ثمة مجتمع راكد كل الركود، أو آخر متحرك كل التحرك. إذ ما دام الإنسان إنساناً، فإن حياته لا تخلو من قدر من التحرك. ونحن إذا تحرينا أحوال المجتمعات وجدنا أدلة على التحرك في الراكدة منها، وأدلة على الركود في المتحركة. وليس ثمة دور تاريخي اتصف بالتعلق بالماضي وحده دون أي تطلع إلى المستقبل، أو دور طغى فيه المستقبل عن الماضي طغياناً تاماً. وإنما هناك، كما قلنا، صفة غالبة. وبهذا المعنى أطلقنا حكمنا على المجتمعات والأدوار التاريخية.

ولا بُدّ كذلك من أن نؤكد أيضاً أن هذا التعقد والتشابك ذاته يفرض علينا أن نكون حذرين عندما نربط بين ظاهرتين من الظواهر الحياتية، فلا نتورط في خلط السبب بالنتيجة وفي الحكم الحاسم بينهما. فأكثر هذه الظواهر هي علل ومعلولات في الوقت ذاته، وإذا رجحت إحدى هاتين الصفتين (العلّية أو المعلولية) على الأخرى فقلّما تنفيها نفياً تاماً. لقد ربطنا بين المستقبلية والدينامية، وبين تسلط الماضي والركود. إن كلاً من هذه السمات هي سبب ونتيجة معاً. فالمجتمعات الراكدة يغلب عليها التعلق بالماضي، وهذا التعلق الغالب يزيد بدوره في ركودها. وكذا شأن المجتمعات المتحركة التي تتسم بالحس المستقبلي، فإن هذا الحسّ يعمل من جهته في تقوية حركيتها. وجلّ ما نريد إبرازه هنا هو ارتباط حالة المجتمعات من حيث جمودها أو تحركها باتجاه نظرتها الزمنية التاريخية، ارتباط فعل وانفعال في آن.

ونتقدم من هذين التحفظين إلى تحفظ ثالث. لقد ذكرنا في ما سبق أن الماضي والمستقبل يتفاعلان في النفس الإنسانية. على أن فعل الأول منهما لا يوازي فعل الثاني ولا يرتفع إلى مرتبته. فإن تسلط الماضي قلّما يقود بذاته إلى التحفز لاستطلاع المستقبل والإقبال على سلوك مجاهله. أما الاهتمام بالمستقبل والتساؤل عن المصير، فإنه يؤدي

غالباً إلى محاولة استعادة الماضي وإلى إحياء التراث وتقييمه لإدراك معناه ولاستلهامه في صنع الحياة الحاضرة والمقبلة.

وهنا نعود إلى ما ذكرنا عن النهضة الأوروبية في مطلع العصر الحديث. فإن هذه النهضة التي أطلقت الإنسان الغربي إلى آفاقه الجديدة قد اصطحبها عودة إلى التراث الكلاسيكي - اليوناني والروماني - ومحاولة تاريخية كبرى لاستكشافه وإحيائه واستلهامه. فكانت هذه العودة من أهم ميزات النهضة ومن أبرز مآثرها ومن أخلد مآتيها في تاريخ الثقافة الغربية. بل أكثر من هذا: إن الشعوب الغربية تقدمت في ما بعد من الاهتمام بتراثها الخاص إلى الاهتمام بتراثات سواها من الشعوب. فكانت أسبق من هذه الشعوب، التي ظلّت تعيش في ماضيها وتجترّ بقاياه، إلى تحرّي أصول ذلك الماضي وحفظها وتدقيقها ونشرها وإلى القيام بالبحوث العلمية الجادة لكشف حقيقته. وهذا ما خبرناه نحن في تراثنا العربي. فلقد كان المستشرقون الغربيون أسبق منا إلى إحياء تراثنا، ولم نشرع نحن بالاهتمام بهذا التراث إلا بفعل نهضتنا الحديثة التي أخذت تهيب بنا إلى تبديل الحاضر والإعداد للمستقبل. وها إن هذه المهمة تنتقل الآن تدريجاً من العلماء الغربيين إلى العلماء العرب بنتيجة تقدم هذه النهضة. ولم يكن لهذا التحول أن يحصل، بل لم يكن لنا أن نبدأ نحس بالحاجة إلى إحياء ماضينا، أو نسلك السبيل الشاق إلى هذا الإحياء، لو بقينا نعيش في ظل الماضي وحده وننحصر ضمن نطاقه.

٣ ــ الاهتمام المستقبلي في العصور الوسطى وفي العصور الحديثة

ذكرنا في ما سبق مثلين على الاتجاه المستقبلي: أحدهما عند العرب حين ظهور الاسلام وامتداد سلطته وتكوّن الحضارة العربية الاسلامية، والثاني عند أهل أوروبا في نهضتهم التي انبثق منها العصر الحديث. ومع أن هذين الحدثين التاريخيين الضخمين يتشابهان، في ما يخص موضوعنا، من وجوه، فإنهما أيضاً يختلفان من وجوه. وإنّا نجد من الضروري أن نبرز وجهاً مميزاً من وجوه اختلافهما للكشف عن خلفية الاهتمام المستقبلي الملحّ المتزايد الذي يسم أيامنا هذه والذي سنعالجه في الفصل التالي.

إن الانطلاق العربي كان مبعثه الإيمان بدين إلهي هو الإسلام. والإسلام، شأن الأديان الموحدة الأخرى، يؤكد قدرة الله الأحد ومشيئته وحكمه. فالله تعالى هو خالق الكون والإنسان والمهيمن على مصيرهما. وهو الذي أوحى بتعاليمه إلى الرسل والأنبياء لهداية البشر في دنياهم ولإعدادهم لآخرتهم. وآخر الرسل والأنبياء وخاتمهم هو النبي محمد الذي أنزل الله عليه وحيه وكلامه في القرآن الكريم. فمن اهتدى من البشر

بالتعاليم الإلهية حظي بنعم الآخرة الباقية، ومن ضل وغوى شقي بعذاب أبدي. ومع أن الإسلام كيان متكامل يعنى بالدنيا وبالآخرة، وتتضمن قواعده المعاملات إلى جانب العقائد والعبادات، وتنظم شريعته سلوك الفرد والجماعة في شؤونهم الحياتية المختلفة، فإن مقاييس قيمه النهائية تبقى «أُخروية»، إذ إن هذه الحياة الدنيا ـ على خطورتها ـ ليست سوى فترة زائلة فانية أو جسر يعبره البشر إلى الحياة الأبدية الباقية. وفي نهاية هذا الجسر حساب من الله عسير، ﴿**فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فأولئِكَ هُمُ المُفلِحون. وَمَنْ خَفّتْ مَوَازِينُهُ فأولئِكَ الّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم في جَهَنَّمَ خَالِدون**﴾[٢]. ويوم الحساب هذا هو اليوم الذي يجب أن يظل ماثلاً للنظر والفكر والضمير، وباعثاً دائماً لمحاسبة النفس لأن فيه يتقرر مصير الإنسان، فإمّا إلى نعيم دائم لا تدانيه جميع متع الدنيا وإما إلى عذاب باقٍ لا يقاربه أيّ حرمان أو سوء أو شقاء فيها.

فمستقبلية الإسلام هي، في نهاية الأمر، «أُخروية». وتماثلها، من هذا القبيل، مستقبلية المسيحية التي طبعت الحضارة الغربية في العصور الوسطى كما طبع الإسلام الحضارة العربية حيثما قامت وانتشرت. ولكن عندما حدثت النهضة في غرب أوروبا في نهاية تلك العصور انبعثت مستقبلية من نوع آخر، مستقبلية نستطيع أن ندعوها «دنيويّة». فمع بقاء الغرب الأوروبي مسيحياً، جرى فيه، بفعل النهضة وبنتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقلية التي صاحبتها أو تلتها، تحوّلات أساسية في الاتجاهات والقيم، تحولات طوَّرت مفاهيم الغرب المسيحية، بشكل تدريجي أحياناً وثوري أحياناً أخرى، وانتهت في بعض ظواهرها الحديثة والمعاصرة إلى مواقف وعقائد مختلفة عن الرسالة المسيحية الأصلية أو مناقضة لها.

أهم هذه التحولات الأساسية ثلاثة: **أولها** التحول إلى العالم الدنيوي ـ إلى الاعتقاد بأهميته الذاتية وبقيمة الحياة فيه. لم يعد هذا العالم مجرّد وسيلة إلى غاية، أو معبراً مؤقتاً إلى موئل البقاء والقرار، بل غدا أهلاً لأن يطلبه الانسان لذاته ولأن يحقق مكاسبه ويستمتع ببدائعه وروائعه. من هنا كان الإقبال على الطبيعة لاستكشاف أسرارها وللسيطرة على قواها من أجل دفع مضارها واستغلال مواردها لخير الإنسان وسعادته. ومن هنا كان التبرم بما في هذه الحياة من فقر وحرمان وشقاء وغيرها من المساوىء التي لم تعد تعتبر أموراً نازلة مقدرة، أو ثمناً مفروضاً لنيل نعم العالم الآخر ـ تلك النعم التي يهون كل عذاب أرضي في سبيلها. ويمكننا أن نلخص هذا التحول الخطير بقولنا إنه إذا

---

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة المؤمنون،» الآيتان ١٠٢ ـ ١٠٣.

كان الناس في العصور الوسطى، بفعل العقيدة الدينية الغالبة، يتطلعون إلى الجنّة فوق هذه الأرض وبعد هذه الحياة، أخذوا عموماً في العصر الحديث يصبون إلى أن يجعلوا من الأرض ذاتها جنّة ومن الحياة الدنيا ميدان عناية ونشاط واستمتاع.

أمّا التحول **الثاني** فكان تحولاً إلى الإنسان، وتركيزاً عليه فرداً وجماعة. وذلك من ناحيتين: الإنسان عاملاً فاعلاً، والإنسان غاية مستهدفة. فمن الناحية الأولى برز الاعتقاد أن أحداث هذا العالم ليست كلها نتيجة مشيئة إلهية مسيرة أو قوى خفية محتمة، بل هي، في الأكثر، حصيلة إرادة الانسان وقدرته وفعله. إن الإنسان هو الذي يقبل على الطبيعة مستكشفاً ضابطاً مستغلاً، هو صانع نفسه وحياته وبيئته، وهو قادر على هذا كله إذا ما حُرّر من قيوده، أو بالأحرى إذا ما جاهد هو ذاته ـ فرداً ومجموعاً ـ للتحرر من هذه القيود. وهو، في نهاية الأمر، مسؤول عمّا يعتريه أو يعتري بيئته من سوء أو فساد لأنه جدير بمعالجة السوء وإصلاح الفساد.

وليس هذا فحسب. لم تكن المرتبة الجديدة التي احتلها الإنسان عائدة لمجرد أنه غدا العامل المؤثر والفاعل الصانع، بل لارتفاع قدره أيضاً في سلّم المقاصد والغايات. فتحرير الإنسان أصبح أول هدف يجب أن يُسعى إليه وأجزل مكسب يمكن أن يحقق. الإنسان بات أثمن ما في هذا الوجود، ومن أجله ـ من أجل تحريره وترقيته وإسعاده ـ يلزم أن تبذل الجهود وتنظم الحركات وتعلن الثورات. إنه «القيمة» العليا، والخير كل الخير يكمن في الحرص عليه وفي العمل من أجل توفية حاجاته وتمكينه من معرفة قدره وتنمية قواه ومواهبه لاكتساب كرامته الذاتية.

بقي التحول الأساسي **الثالث**، ولعله أهم هذه التحولات وأبعدها أثراً. إنه التحول من الإيمان بالوحي إلى الإيمان بالعقل. لقد كان التفاعل بين هذين الإيمانين هو العامل المكيف لعقلية العصور الوسطى في الشرق والغرب. والطابع المميز للحضارتين الإسلامية والمسيحية في مختلف مظاهرهما حينذاك. وعلى الرغم من ظهور بعض المحاولات في تلك العصور، كمحاولات المعتزلة ونفر من الفلاسفة وفي مقدمتهم ابن رشد، لإبراز العقل وتبيان قدرته المستقلة في الوصول إلى الحقيقة، فإن العقل ظل في الأغلب خاضعاً للوحي، وظلّ دوره في «الكلام» هنا وفي «اللاهوت» هناك محصوراً في الدفاع عن التعاليم المنزلة. ثم اجتمعت عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية في الشرق الإسلامي على تشديد هذا الحصر وتضييق نطاق الفعل العقلي، حتى خبا هذا الفعل وهمد في أدوار الركود والانحطاط التي تلت. وفي حين كانت هذه العوامل تهيمن على الشرق أخذت عوامل أخرى معاكسة ـ لا مجال هنا لبسطها ـ تتكون وتفعل في الغرب فتنتج

تلك التحولات الأساسية التي اتسم بها العهد «الحديث»، ومنها التحول العقلاني الذي نشير إليه. هذا التحول جاء مؤيداً للعقل، مثبتاً وموسعاً الإيمان به وبقدرته، مؤثراً في التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتابعت في الأعصر التالية ومتأثراً بها. وهو مرتبط بالتحولين الآخرين: إلى الحياة الدنيوية، وإلى الإنسان. فإذا كان للحياة الدنيوية قيمتها وأهميتها الذاتية، وإذا كان الإنسان هو الفاعل الصانع فيها وتحريره هو الغاية المبتغاة، فإن الأداة الصالحة لتحقيق هذا كله هي العقل. إن العقل هو الذي يثير فينا التوق إلى كشف المجهول من أحوال الطبيعة وحياة الإنسان، وهو الذي يحدد الطريق ويرسم الخطى إلى هذا الكشف ويكفل لنا بلوغه وتحصيل منافعه المادية والمعنوية. ومن هذا الإيمان نشأ، في ما نشأ، العلم الاختباري الحديث بنهجه الاستقرائي في تحري الحقائق واختبارها وتنسيقها بفرضيات ونظريات وقوانين، وبإنجازاته الرائعة في الميادين النظرية والتطبيقية على السواء. وهذا العلم هو، كما نعرف، الطابع المميز للعهد الحديث، والقوة الكبرى الفاعلة فيه تغييراً وتطويراً، المتحكمة في شتى مجالاته والطاغية على جميع ظواهر الحياة فيه.

٤ ــ الصفة الغالبة على الاهتمام المستقبلي في العصور الحديثة

هذه التحولات، وسواها مما ارتبط بها وتفاعل وإياها، تضمنت مستقبلية من نوع جديد. لقد نشأت هذه المستقبلية في عهد النهضة، ولكنها لم تكتمل في ذلك العهد لما ظلّ للنظرة أو للعقيدة المسيحية من أثر، ولارتداد العقلية الغربية حينذاك إلى تراثها الكلاسيكي. على أنها نمت وترعرعت في الآونة التالية، وبدت بارزة في القرن السابع عشر، وما فتئت تتطور وتنتشر وتكتسب قوة وفاعلية حتى قرننا هذا. ولقد اتصفت هذه المستقبلية بدينامية منطلقة مشتدة متسعة، شبيهة بما حصل للأديان السائدة في عهود انبعاثها وانتشارها، على اختلاف الدينامية الجديدة عن سابقتها في انصرافها إلى تحسين الحياة الدنيا وإلى بناء «المدينة السماوية» في هذا العالم. إن الرمز الأساسي لهذه الدينامية هو الروح «الفاوستية»[٣] التي عبر عنها غوته أبلغ تعبير، الروح التي يتملكها الحنين إلى المعرفة، والمندفعة بفعل هذا الحنين اندفاعاً مستمراً متزايداً إلى طلب الاستمتاع بالمعرفة وبما تولده من سلطة على الطبيعة ومن قدرة على توجيه الحياة الإنسانية وتنظيمها. إن الإنسان الغربي أخذ يشعر، كما لم يشعر في أي عهد مضى، بأنه سيد الطبيعة لا عبدها، وبأنه

(٣) انظر تحليل أوزوالد شبنجلر لهذا الرمز للحضارة الغربية في كتابه: **انحطاط الغرب**، مج ١، الفصلان ٤ و١١.

ضابط قدره لا أسيره، وبأن قواه المنطلقة كفيلة بأن تزيد مغانمه على الدوام وأن تجلب له حظوظاً متصاعدة من القدرة والسيادة والرقي.

ليس بإمكاننا أن نبسط هذه الظاهرة وتطورها منذ نشأتها في عصر النهضة الأوروبية إلى وقتنا هذا، إذ إن ذلك يؤدي بنا إلى عرض تاريخ الغرب وما اتصل بالغرب وتأثر به في القرون الخمسة الأخيرة. وإنما نكتفي من هذا كله ببضع ملاحظات عامة تتعلق بموضوعنا(٤).

أولى هذه الملاحظات هي أن الروح الجديدة، الناشئة عن التحولات التي ذكرنا، أنجزت وعوداً كثيرة وأحدثت نتائج إيجابية وافرة سواء في التقدم العلمي، النظري والتطبيقي، أو في تحسين الأوضاع الإنسانية. إنها ولّدت ذلك الكيان الضخم المتضخم، المتماسك النافذ، الذي هو العلم الحديث، كما أنها جاءت بالاختراعات المتتابعة قبل الثورة الصناعية الأولى وعبرها وبعدها إلى الثورة الصناعية الثانية الحاضرة ـ هذه الاختراعات التي مكّنت سلطة الإنسان على الطبيعة وبسطتها، فوفرت له الأدوات والمصنوعات والطاقات والثروات، وقلصت المسافات والأبعاد، وعمّرت المدن والبلدان وفتحت العوالم والأجواء، بشكل لم يكن يخطر للخيال أو يبدو للتصور في ماضي الأيام. وكما أن هذه الروح المؤمنة بذاتها وبقدرتها تصدَّت لحواجز الطبيعة فاخترقتها، كذلك توجهت إلى أطر التقاليد والنظم الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعملت في تعديلها وتطويرها، باعثة الحركات والثورات الديمقراطية، وناشرة مبادىء الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ومحرزة لهذه المبادىء انتصارات متلاحقة ومكاسب متزايدة حيثما حلّت وفعلت. لقد كانت، وما تزال، روحاً ثورية تفعل بهدوء ولين حيناً وبعنف وسرعة حيناً، في الحقول الطبيعية والإنسانية على السواء، فعل تحريك وتبديل وتطوير.

أما ملاحظتنا **الثانية**، فهي أن وفاء هذه الروح بوعودها بهذا القدر الجبّار وبهذه الصورة الباهرة نشر في المجتمعات الغربية التي حملت لواءها تفاؤلية بمستقبل الإنسان ظلّت سائدة حتى مطلع هذا القرن. فالأفراد المفكرون أو العاملون والجماعات الجاهدة أو الثائرة كان يحدوهم الإيمان الواعي أو غير الواعي بأن الإنسان سائر حتماً في طريق التقدم والرقي، وأنه يستطيع أن يتطلع إلى مستقبل أفضل فأفضل بتفتح إمكاناته، بل

---

(٤) هنا أيضاً لا بد لنا من التأكيد أننا، مع اطمئناننا إلى الخطوط العامة التي نرسمها مقيدين بإطار موضوعنا، نقر بأنها، كأية خطوط من هذا النوع، لا تكوّن صورة وافية للواقع التاريخي المتشابك المعقد ولا تستنفد حقيقته.

بحركة التاريخ ذاته التي تبقى في جوهرها حركة تقدمية على رغم ما يقف في طريقها من حواجز وما يصيبها من عثرات وردات. وقد تبدّت هذه التفاؤلية في اتجاهات الرجل العادي الفكرية والسلوكية، كما تجلّت في المعتقدات والفلسفات التي كونت وازدهرت وعمّت، وبخاصة في القرنين الثامن عشر (عهد «التنوير» أو «العقل») والتاسع عشر. ومن هذه المعتقدات فكرة «التقدم» التي حمل لواءها وبسط مضموناتها عدد من كبار العلماء والفلاسفة والأدباء في مختلف بلاد الغرب مثل ليبنتز[٥] ولسِنغ[٦] وهردر[٧] في المانيا، ومونتسكيو[٨] وفولتير[٩] وترغو[١٠] وديدرو[١١] وكوندورسيه[١٢] في فرنسا، ولوك[١٣] وهيوم[١٤] وآدم سميث[١٥] في انكلترا، وفرانكلن[١٦] وجفرسن[١٧] في الولايات المتحدة. ولعلنا لا نجد تعبيراً عن هذه الفكرة أوضح وأبلغ مما ذكره الفيلسوف والسياسي كوندورسيه في مقدمة كتابه **مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل الانساني** حيث قال: «هذا هو مقصد الكتاب الذي وضعته، وستكون نتيجته أن نظهر، بالاستناد إلى الاستنتاج العقلي وإلى الوقائع، أن الطبيعة لم تضع حدوداً لاكتمال الملكات الإنسانية، وأن اكتمالية الإنسان هي حقاً غير محدودة، وأن تقدم هذه الاكتمالية، الذي غدا من الآن مستقلاً عن أية قوة قد ترغب في إيقافه، لا يحده أي حدّ غير دوام هذه الكرة التي ألقتنا الطبيعة عليها»[١٨].

---

(٥) ت ١٧١٦.
(٦) ت ١٧٨١.
(٧) ت ١٨٠٣.
(٨) ت ١٧٥٥.
(٩) ت ١٧٧٨.
(١٠) ت ١٧٨١.
(١١) ت ١٧٨٤.
(١٢) ت ١٧٩٤.
(١٣) ت ١٧٠٤.
(١٤) ت ١٧٧٢.
(١٥) ت ١٧٩٠.
(١٦) ت ١٧٩٠.
(١٧) ت ١٨٢٦.

(١٨) Marie Jean Antoine Nicolas Cartiat de Condorcet, *Esquisse d'un tableau historique des progrès de l'esprit humain,* texte revu et présenté par O.H. Prior, nouv. éd. présentée par Yvon Belaval, bibliothèque des textes philosophiques (Paris: J. Vrin, 1970), p. 3.

ثم جاء القرن التاسع عشر برؤى ونظريات فلسفية شاملة تشرح القوى العاملة في هذا التقدم وتبين مسالكه ومراحله. ولعل أهم هذه الرؤى والنظريات هي تلك التي أفصح عنها هيغل[١٩] وأوغوست كونت[٢٠] وماركس[٢١]. فالحركة التاريخية عند هيغل تمثل تطوّر «العقل» ـ وليس يعني بالعقل القدرة العقلية في الإنسان كما نفهم عادة من هذه الكلمة، بل الكيان العقلي الشامل للوجود، المنبث في الطبيعة، المتحرك في التاريخ ـ في سيره الديالكتيكي الذي يجوز فيه مراحل متتابعة يكتسب فيها أقداراً متزايدة من معرفة الذات، وبالتالي من الحرية. وهو يعبّر عن نفسه أفضل تعبير في «الدولة» التي تجسد «روح» الشعب وحضارته، ويحقق أرقى مراتبه في الدول الجرمانية بتأثير المسيحية. أما عند أوغوست كونت، فإن سير التاريخ تقدمي أيضاً، وإن لم يكن ديالكتيكياً. ومراحله المتتابعة تتميز بعضها عن بعض بنوع تصورنا للأشياء وإدراكنا لها. وأهم هذه المراحل ثلاث، جعلها كونت سنّة التطور الحضاري، وهي المراحل اللاهوتية والميتافيزيقية والعلمية الوضعية. والمرحلة الأخيرة هي التي ينظر فيها المجتمع إلى الأشياء والأحداث بحسب العلاقات القائمة بينها وبحسب القوانين الوضعية التي تسودها، وهي المرحلة التي بلغها الإنسان الغربي وجاء كونت بفلسفته ليعلنها ويبشر بها. وأخيراً، نجد ماركس يعود إلى التقدم الديالكتيكي الذي قال به هيغل، ولكنه يعاكس رأي هذا الفيلسوف المجلّي في حقل الديالكتيكية في تفسيره لمضمون الحركة التاريخية وباعثها الأول. فليس هذا عنده «العقل»، بل نظام الإنتاج الذي يحدد النظم الاجتماعية والسياسية والعقلية وسواها. فهذا النظام، في أية مرحلة من مراحل التاريخ، يعكس ملكية قوى الإنتاج، والعلاقات بين أبناء المجتمع تتقرر بحسب هذه الملكية وتتجسد بطبقات اقتصادية واجتماعية. والطبقة التي تملك هذه القوى تكون السائدة اقتصادياً وبالتالي اجتماعياً وسياسياً وايديولوجياً. وإذ يتطور الانتاج تقوم طبقة ثورية، تتسلم القوى الجديدة وتصارع الطبقة السائدة لتتغلب عليها وتحل محلها. وهكذا يتطور التكوين الطبقي والسيادة الطبقية والصراع الطبقي، وتمر المجتمعات بأدوار تتميز أساساً من هذه الوجوه، وذلك ضمن خط عام محدد أوله الاشتراكية البدائية ومنتهاه ـ عبر العبودية والإقطاعية والبرجوازية والرأسمالية ـ الاشتراكية العلمية في المجتمع البروليتاري، حين تزول ملكية قوى الانتاج فتزول بالتالي الطبقية والصراع الطبقي.

---

(١٩) ت ١٨٣١.

(٢٠) ت ١٨٥٧.

(٢١) ت ١٨٨٣.

إن هذه النظريات الثلاث، وأهمها طبعاً الماركسية من حيث نفوذ الأثر وانتشاره، تختلف من حيث تعليلها لجوهر الوجود والقوة الدافعة وللمراحل التاريخية وللهدف النهائي. ولكنها تتفق في اعتقاد أساسي، هو الاعتقاد بالتقدم المستمر باتجاه الهدف المرموق، وبحتمية هذا التقدم. وهذا الاعتقاد يتفق والتفاؤلية المستقبلية التي أعربنا عنها في ملاحظتنا الثانية هذه، بل لعله ـ هو والنظريات التي تجلى فيها ـ أفصح التعابير عن هذه التفاؤلية وأبلغها أثراً. وقد ظلّت هذه التفاؤلية سائدة في الغرب حتى مطلع هذا القرن، ثم تعرضت لصدمة شديدة في الحرب العالمية الأولى، وما تبعها من اضطرابات سياسية وهزات اجتماعية وأزمات اقتصادية مهدت للحرب العالمية الثانية التي جاءت أشد هولاً من الأولى وأفظع تقويضاً وتبديداً، فكان هذا كله مدعاة لقلقلة التفاؤلية في العالم الغربي (مع بقائها سائدة في العالم الماركسي الشيوعي)، ولانتشار الشك في حقيقة التقدم وحتميته، وتردد التساؤل عن مستقبل الشعوب ومصير الانسانية. وسنعود إلى هذا في الفصل التالي الذي يتناول المستقبلية المعاصرة.

بقيت الملاحظة **الثالثة** والأخيرة. ومؤداها أن التحولات الأساسية التي جرت في الغرب خلال العصر الحديث أخذت تتسرب منذ أواسط القرن الماضي إلى المناطق الأخرى من العالم فتنبه الشعوب من سباتها، وتثير فيها عوامل النهضة، وتدعوها إلى طلب التحرر والنمو والتقدم. إنها جوهر عملية «التحديث» التي تكتسح الشعوب المتخلفة أو النامية وتحثها على اللحاق بمن سبقها. وإذا كان هذا «التحديث» لم يجلب معه (إلا حيث تسود الايديولوجية الشيوعية) ما جلب في الغرب من إيمان يكاد يكون مطلقاً بالتقدم، ومن تفاؤلية ثابتة بالمستقبل وبالمصير، فإن هذا يعود لسببين: أولهما الشقة المتباعدة بين هذه الشعوب والشعوب المتقدمة علمياً وتقنياً والشك المتزايد بإمكان اجتيازها، أو على الأقل بتحقيق هذا الإمكان بالسرعة المنشودة. أما السبب الثاني، فهو ما ذكرنا من قلقلة هذين الاعتقادين (التقدم والتفاؤلية) في العالم الغربي ذاته، وهو العالم الذي له تأثيره الكبير في المجتمعات المتخلفة والذي يحيط بها وينفذ إليها لا بوسائله الحربية وسلطاته الاقتصادية فحسب، بل بمعتقداته وأفكاره، وبشكوكه واضطراباته وأزماته، ومنها تلك التي تدور حول مجرى الماضي وتحولات الحاضر ومآل المستقبل.

وهذا يقودنا، في نطاق موضوعنا، إلى النظر في الاهتمام المستقبلي المعاصر الذي اتخذ أشكالاً جديدة واكتسب حدة وانتشاراً متزايدين في جميع أصقاع العالم.

الفصل الثاني
الاهتمام المستقبلي المعاصر وبواعثه

١ ــ البواعث العامة للاهتمام المستقبلي المعاصر

إن الاهتمام بالمستقبل الذي له، كما قلنا، جذوره الأصيلة في الكيان الإنساني والذي اشتد وانتشر في المجتمعات الحديثة بفعل التحولات الاجتماعية والعقائدية التي ألمعنا إليها، قد ازداد شدة وحدّة وانتشاراً بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية وأواسط هذا القرن. فحيثما قلّبنا أنظارنا اليوم، سواء في المجتمعات الغربية أو الاشتراكية المتقدمة أو النامية، وجدنا تطلعات إلى المستقبل وتساؤلات عن المصير ومحاولات للإعداد للغد الآتي. وهذه التطلعات والتساؤلات والمحاولات تختلف اتجاهاً وشكلاً وقدراً، بحسب اتجاهات الشعوب وأوضاعها والعقائد أو الايديولوجيات السائدة فيها. ولكنها تأتي كلها دلالة على أن استطلاع المستقبل والاهتمام به والتهيؤ له أخذت تحتل في نفوس الأفراد والجماعات مكاناً أبرز مما كان لها في الماضي وتحدث فيها آثاراً بليغة وتدفعها إلى ارتياد سبل جديدة في مجالات الفكر والعمل.

لهذه الظاهرة المعاصرة المميزة أسباب عديدة: منها ما هو عام، ومنها ما هو ناشىء عن الأوضاع التي تعيش المجتمعات المختلفة في ظلّها. ولعلّ أهم الأسباب العامة وأنفذها فعلاً هو التغيّر المتسارع الذي يسطو على جميع أشكال الحياة في هذه الأيام. لقد ربطنا في الفصل السابق بين الركود والتعلق بالماضي من جهة، وبين الدينامية والتطلع إلى المستقبل من جهة ثانية. فكلما أمعن مجتمع في ركوده قوي تسلط الماضي عليه، وبالعكس. وكلما حميت ديناميته احتدّ تشوّفه إلى المستقبل، وبالعكس كذلك. ونحن إذا نظرنا إلى المجتمع المعاصر ألفيناه يتصف بدينامية هائلة وبتبدل متسارع في الأفكار والأوضاع، فلا بدع إذن أن نجده يتميز أيضاً باهتمام متزايد متسع بالمستقبل وبالمصير.

وبقدر ما يسرع التبدل ويتتابع، يشتد التساؤل عمّا سيأتي ويثور الاضطراب والقلق على ما هو كائن وعلى ما سيكون، وبمدى ما تندفع الحياة قدماً بفعل ديناميتها، تتحوّل وجهة الإنسان واهتماماته إلى الأمام.

قلنا إن هذا التبدل المتسارع هو ظاهرة عامة شاملة، ونزيد إن شموله يبدو بوجهين: أولهما هو انتشاره في جميع الشعوب والمجتمعات، مع اختلاف في الدرجة وفي الشكل. إن هذا التبدل قد أصبح ثورياً، والفترة التي تجوزها الإنسانية اليوم فترة ثورية، لا يكاد يخلص منها أيّ شعب من شعوب الأرض. حتى الشعوب التي لا تزال في طور بدائي أو حالة راكدة، فإن عوامل التحديث تحاصرها من كل ناحية وتنفذ إليها من كل جانب، فتدخلها ـ شاءت أو أبت ـ في غمرة التبدلية المعاصرة المتصاعدة المتسعة. أما الوجه الثاني لشمول التبدل، فهو انبساطه على جميع شؤون الحياة: من الأدوات والوسائل المادية والأبعاد والحواجز الطبيعية، إلى العلاقات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية والأفكار والمعتقدات والمناهج السلوكية. وهنا أيضاً نرى اختلافات في مدى الانطلاق والتسارع. فالاختراعات الجديدة والتغيرات في المصنوعات والأدوات ووسائل العيش هي أشد سرعة وأكثر اندفاعاً من التغيرات والتبدلات في النظم الاجتماعية والاتجاهات العقلية والسلوكية، مما يكوّن مفارقة رهيبة هي من أهم مسببات أزمة الحياة المعاصرة. والآراء والمعتقدات والايديولوجيات تتباين أيضاً في سرعة التبدلات التي تعتريها، وفي درجة نفوذ هذه التبدلات وانتشارها، ولكنها كلها، في ما نرى، معرضة، إما اليوم أو في الغد القريب، لتغيرات وتحولات لن تستطيع أن تمنع حدوثها مهما تتحصن عنها أو تقم الحواجز دونها.

إن هذه التبدلات المتلاحقة في المجتمع المعاصر، الطاغية على مختلف الشعوب وسائر مظاهر الحياة، تعود إلى عوامل ثورية عديدة يجيش بها هذا الزمن. وأهم هذه العوامل اثنان: ثورية المعرفة، وثورية المطامح والآمال.

إن التبدلات المادية الرائعة التي تحفل بها أيامنا في ميادين الاستنباط والاختراع والإنجاز ـ سواء في الزراعة والصناعة والتجارة والإعمار والمواصلات، بل في جميع حقول الإنتاج والاستثمار والاستهلاك ـ ومثلها التغيرات الاجتماعية والفكرية، هي كلها، إلى حد كبير، وليدة المعرفة المتدفقة التي تتسارع وتتضخم وتزداد قوة وأثراً وتتحول إلى ثورة علمية وتكنولوجية يهب لهيبها على العالم أجمع. قلنا علمية وتكنولوجية لأن هذه الخصائص التي ذكرنا تسم المعرفة العصرية بصنفيها النظري والتطبيقي على السواء. والواقع أن هذين الصنفين هما وجهان لجوهر واحد، كل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

فتقدم الاختراعات العملية يحدو إلى المزيد من الاكتشافات النظرية ويضيف إلى الثروة العلمية الخالصة، وهذه بدورها تدفع قدرات الاختراع والصنع والتقنية قدماً وتزيدها فعلاً وإنتاجاً.

ولسنا بحاجة إلى شواهد عديدة لتحقيق التقدم التقني المتسارع في عصرنا هذا. عصر النفاذ إلى الذرّة واستخدام طاقتها، والعبور إلى الفضاء، والأوتوماتية المتسعة والسيبرنية المتطورة، وأمثالها من المنجزات الخارقة التي تطلع علينا كل يوم، وتثير فينا مختلف الأحاسيس من إعجاب وازدهاء، ورهبة وذهول وارتياع. فلنقتصر على شاهد واحد لهذا التسارع ننتقيه من حقل المواصلات. لقد كانت أسرع وسيلة للنقل لمسافات بعيدة عرفها الإنسان في مطلع التاريخ (حوالى ٦٠٠٠ق.م.) قافلة الجمال التي كان معدل سرعتها ثمانية أميال في الساعة، وظلّ الأمر على هذه الحال أكثر من أربعة آلاف سنة إلى حوالى عام ١٦٠٠ق.م. حين اختُرعت المركبة التي تجرها الخيل فارتفع أقصى سرعة الانتقال إلى ٢٠ ميلاً في الساعة. ولم يستطع الإنسان في مدى يتيف على ثلاثة آلاف سنة أخرى أن يتعدى هذا الحدّ الأعلى. بل إن القاطرة البخارية الأولى التي استعملت في انكلترا سنة ١٨٢٥ لم تكن سرعتها تتجاوز ثلاثة عشر ميلاً في الساعة، بينما المراكب البخارية كانت حينذاك تجري بأقل من نصف هذه السرعة. ولم تبلغ سرعة القاطرات البخارية المتطورة مئة ميل في الساعة إلا حوالى سنة ١٨٨٠، أي إن الإنسان قضى ملايين السنين على هذه البسيطة، وآلاف السنين منذ بدء حضارته، إلى أن توصل إلى هذا الإنجاز في حقل المواصلات. وبالمقابل، نرى أنه لم يحتج إلى أكثر من ثمان وخمسين من السنوات الأخيرة ليرفع هذا الإنجاز إلى أربعة أضعافه حين بلغت سرعة الطائرات عام ١٩٣٨ أربعمائة ميل في الساعة. وبمضي عشرين سنة فقط (١٩٥٨) استطاع أن يضاعف هذه السرعة. وفي الستينات بلغت سرعة الطائرات الصاروخية خمسة أضعاف السرعة الجديدة أي أربعة آلاف ميل في الساعة، وأخذ غزاة الفضاء يدورون حول الأرض في كبسولات فضائية تبلغ سرعتها ثمانية عشر ألف ميل في الساعة. وهكذا إلى فتوحات أروع فأروع تنجز في فترات أقصى فأقصر[١].

ومثل هذا، بل لعل أعظم من هذا وأجلّ، حدث في الحقول التقنية الأخرى. وإذا نحن انتقلنا من الماضي والحاضر إلى ما ينتظر حدوثه في المستقبل، جاءت الصورة أشد روعة وإرهاباً. ومن أخطر ملامح هذه الصورة تخطي القدرة العلمية التكنولوجية

---

(١) Alvin Toffler, *Future Shock* (New York: Bantam Edition, 1971), p. 26.

المتصاعدة تطويع الطبيعة إلى التأثير في الإنسان ذاته، جسداً وعقلاً ونفساً، بالوسائل البيولوجية والكيميائية والنفسية والاجتماعية. إن الخيال ليعجز عن متابعة هذه التطورات، وإن الفكر المسؤول ليضطرب أيما اضطراب إزاء الإمكانات الرائعة والأخطار المروّعة التي تتضمنها هذه القدرة الجديدة للأفراد والمجتمعات وللبشرية كلها[٢].

هذ التفجر الناشب في المعرفة التطبيقية يتناول أيضاً المعرفة النظرية، لما بين المعرفتين من ارتباط عضوي ومن تفاعل حيّ مستمر. والواقع أن رجل العلم في أي من الحقول النظرية، شأن زميله في الحقول التطبيقية، لا يكاد يستطيع أن يلحق بتقدم المعرفة في حقله، مهما يبلغ شأوه في الاطلاع أو ينحصر اهتمامه واختصاصه. فهو دائماً لاهث متعب إذا أراد مجاراة هذا التقدم أو مجرد الاحتفاظ بعلمه ومكانته. ذلك أن نمو المعرفة هو في هذه الأيام نمو مركب[٣] شبه النمو الاقتصادي المادي. والمهتمون بـ «علم العلم»، أي بدراسة نمو العلم وتفرعه ومستقبله وأثره في البيئة الاجتماعية وأثر هذه البيئة فيه، يستخدمون مقاييس مختلفة لقدر هذا النمو. من هذه المقاييس تكاثر المجلات العلمية، وهو أمر يخبرهُ كل من سلك أي سبيل من سبل العلم. ومع أن تقديرات عدد هذه المجلات الصادرة حالياً تختلف في ما بينها اختلافاً واسعاً (بين ٣٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ نظراً للتباين في تحديد نطاق العلوم التي يشملها التقدير وفي تعيين مستوى المجلات الداخلية في هذا النطاق)، فإنه يبدو أن عدد المجلات المنشأة للأغراض العلمية ما زال منذ منتصف القرن الماضي يتضاعف مرة كل خمس عشرة سنة[٤]. وقد أدى هذا التكاثر في النشر العلمي الدوري، وعجز رجل العلم عن مجاراته، إلى قيام مجلات ونشرات تحوي مختارات أو مجتزآت من المقالات العلمية في علم ما أو في علوم متقاربة. وهذه المجلات

---

(٢) انظر على سبيل المثال جدولاً لمئة ابتكار تقني يرجح حدوثها في الثلث الأخير من القرن العشرين وجدولين آخرين لابتكارات مهمة ممكنة غير مرجحة (خمسة وعشرين) ولابتكارات ممكنة مستبعدة (عشرة) في الفترة نفسها، وفقاً لتحسب: Herman Kahn and Anthony J. Wiener, *The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty-Three Years* (New York: Hudson Institute. 1967), pp. 51-57,

وكذلك كتاب: Dennis Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social* (Oxford: Oxford University Press, 1970),

حيث يحاول المؤلف، الحائز لجائزة نوبل في الفيزياء لعام ١٩٧١، تعديد الابتكارات المرتقبة في الحقول الصناعية والبيولوجية والاجتماعية وتصنيفها وتقدير أزمنة حدوثها.

(٣) Exponential.

(٤) L. Lukasiewicz, «The Ignorance Explosion...,» *Transactions of the New York Academy of Sciences,* Ser. 2, vol. 34, no. 5 (May 1972), p. 375.

التلخيصية[٥] يتضاعف عددها أيضاً بنفس المعدل (مرة كل خمس عشرة سنة)، وقد قدّر مجموعها عام ١٩٦٣ بـ ١,٨٥٥[٦].

لا مراء إذن في حدة الثورية العلمية النظرية المصاحبة للثورية العلمية التكنولوجية[٧]، ولا بدع أن تحدث هذه الثورية المزدوجة تبدلات منطلقة متسعة في فنون العيش ووسائله وأدواته وفي الأوضاع الاجتماعية والفكرية والسلوكية. ولا بدع بالتالي أن تغدو عاملاً من العوامل الأساسية التي تدعو الإنسان المعاصر، أنى كان، إلى التساؤل عن مجرى هذه التبدلات في القريب والبعيد وعمّا سيجلب من مغانم ومنافع ومن خسائر وأضرار، وإلى التوجه أكثر فأكثر إلى المستقبل استطلاعاً واستكشافاً، بثقة وإيمان أو بحيرة وقلق وتردد.

أما الثورية الأخرى التي تفعل في هذا السبيل أيضاً، فهي ثورية المطامح والمطالب المتصاعدة التي نجدها عند جميع شعوب الأرض هذه الأيام. ولقد اعتدنا، منذ أن انطلق الكلام عن هذه الثورية، أن نخص بها الشعوب النامية. ولا شك أنها تتخذ عند هذه الشعوب صورة بارزة ودرجة مرتفعة من الحدّة والانطلاق، كما سنبين في ما يلي من هذا الفصل. على أنها في الواقع لا تقتصر على هذه الشعوب، بل تشمل المجتمعات المعاصرة أنى توجد ومهما تكن عليه من تقدم أو تخلّف. قد تتنوع المطالب والمطامح: قد تكون، في المجتمعات المتخلفة، متجهة إلى التحرر من الظلم وإلى تعزيز القدرة على الإنتاج وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد تهدف، في المجتمعات المتقدمة، إلى المزيد من التقدم والسلطة والثروة وإلى المضي في الاستمتاع بوسائل الرفاه، أو إلى التحول عن التسلط

---

(٥) Abstracts.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٧) ومن الدلائل على هذه الثورية المشتركة ما ذكره Gabor عن التسارع في تطبيق الاكتشافات النظرية عملياً وتكنولوجياً. فلقد قال مثلاً (ص ١٥) إنه لم ينقضِ أكثر من ست سنوات بين اكتشاف الانشطار النووي وصنع قنبلة نووية عام ١٩٤٥، بينما كانت في الماضي تنقضي عقود وأجيال قبل أن يوضع اكتشاف علمي نظري موضع التنفيذ. انظر كلامه عن تطور العلاقة بين العلم والتكنولوجيا في: Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social*, pp. 4-6.
انظر أيضاً مقال العالم المستقبلي الألماني: Robert Jungk, «Break through to Tomorrow,» *The Courier* (UNESCO) (April 1971), p. 10,
حيث يورد جدولاً يمثل «الفجوة المتقلصة بين الاكتشاف والتطبيق». فلقد امتدت هذه الفجوة الزمنية في التصوير الفوتوغرافي على ١١٢ سنة، وفي المحرك الكهربائي على ٦٥ سنة، بينما تقلصت في الترانزستور إلى ثلاث سنين وفي البطارية الشمسية إلى سنتين.

والاستمتاع إلى مطالب عقلية ونفسية جديدة. وقد تختلط هذه المطالب وغيرها هنا أو هناك وتتقارب أو تتنافر. غير أنها، على تنوعها واختلاطها، تفصح عن واقع واحد يشملها جميعاً: هو أن الحياة الانسانية المعاصرة، حيثما كانت، تتسم بدينامية الرغبات والمطالب، وأن هذه الدينامية آخذة في النمو والانتشار وازدياد الأثر، وأنها مندفعة في الحثّ على التغيير والتبديل في أساليب العيش ومذاهب الفكر ومناهج السلوك، وأن اندفاعها هذا لا يكاد يوقفه حاجز أو يعيقه عائق أو يعطله أو يبطله مثبط من خارجه أو من داخل ذاته.

نخلص من هذا إلى القول إن دينامية المطالب، شأن دينامية المعرفة، تثير عند شعوب العالم بأسره، بفعل التبدلات العديدة التي تحدثها أو تدعو إليها، اهتمامات متصاعدة بالمستقبل، تفاؤلية في بعض الجهات، تشاؤمية في غيرها، تائقة في كل حال إلى اختراق ستائر الغد وكشف مخبآته. ولا غرو أن تتفاعل هاتان الديناميتان، وأن تقوى بالتالي آثارهما المفردة والمشتركة، وأن يغدوا عاملين رئيسيين، إن لم نقل العاملين الرئيسيين، في ما نشهد من تطلعات وتساؤلات وجهود مستقبلية في عالمنا المعاصر بوجه عام.

٢ ــ البواعث الخاصة بالمجتمعات الغربية المتقدمة

بالإضافة إلى هذه العوامل العامة، التي أبرزنا اثنين منها، نجد في الكتل المختلفة للمجتمعات الإنسانية عوامل خاصة تحرّك هذا الاهتمام المستقبلي المحتد المنتشر وتوجهه وجهات مختلفة. وسنشير بإيجاز إلى هذه العوامل في الكتل الإنسانية الكبرى: المجتمعات الغربية المتقدمة، والمجتمعات الاشتراكية المتقدمة، والمجتمعات النامية في العالم الثالث[٨].

لقد كانت المجتمعات الغربية المتقدمة حتى الحرب العالمية الأولى، كما ذكرنا، مطمئنة على العموم إلى أوضاعها، معتزة بقدرتها ورفاهها، متفائلة بالمستقبل، شاعرة بأن قوى التقدم التي امتلكت ناصيتها كفيلة بأن تسير بها قدماً وتستمر في زيادة قدرتها ورفاهها، وبأن تؤدي أيضاً إلى تحسين الأوضاع الإنسانية بوجه عام ودفع عجلة التقدم في

(٨) نقصر عبارة «الاشتراكية المتقدمة» على المجتمعات الاشتراكية القائمة على الايديولوجية الماركسية والمتطورة علمياً وتكنولوجياً. أما المجتمعات المتقدمة التي لها أنظمة اشتراكية ليبرالية غير ماركسية، فإنها تقع في تصنيفنا هنا في نطاق المجتمعات الغربية. وأما المجتمعات المتخلفة «الاشتراكية» أو «الشعبية»، فإنها تندرج ضمن مجتمعات العالم الثالث.

العالم بأسره. ولكن الحرب العالمية الأولى جاءت تهزّ هذا الاطمئنان والتفاؤل هزاً عنيفاً، لم يبلغ شأوه أيّ من الارتيابات أو التساؤلات السابقة. ثم تلت هذه الحرب أزمة اقتصادية عاتية وأزمات سياسية خطيرة متلاحقة بين الدول الكبرى، وانفجرت إثر ذلك الحرب العالمية الثانية، وبرزت في نهاية هذه الحرب الهائلة القنبلة النووية التي أسقطتها الولايات المتحدة على هيروشيما وناغاساكي والتي أحدثت من الخسائر في الأرواح والخراب في الممتلكات ما لم تحدثه أية أداة تدميرية سالفة. ثم عمدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ وقد أصبحتا فعلاً الدولتين الكبريين[٩] ـ وبعض الدول الكبيرة في حدود قابلياتها ومواردها، إلى «تحسين» القنبلة النووية، وإلى رفع فاعليتها بأقدار متصاعدة، وإلى استحداث أسلحة نووية أخرى وغيرها من الأدوات والوسائل الحربية الفتاكة، وإلى تخزين هذه الأسلحة والأدوات وتوزيعها وإعدادها للقتال، وإلى التنافس في السيطرة على المراكز الاستراتيجية الجديدة برّاً وبحراً، بل إلى اقتحام حدود كوكبنا للتمركز في أجواء الفضاء. وهذا كله كان قميناً بأن يثير الارتباك والخوف، وبأن يبعث في أفئدة الناس القلق على السلام. ذلك أن السلام لم يعد مستقراً ثابتاً، بل غدا مختلاً مقلقلاً مهدداً في كل آن، لا يسنده سوى «توازن الرعب» بين الدول الكبيرة، وبين الدولتين الكبريين بخاصة، الرعب من حرب نووية تقضي على معالم المدنية وتعيد ما قد يبقى من الجنس البشري إلى الهمجية الأولى، بل إلى ما هو أشد فظاعة وهولاً. وهذا كله كان جديراً أيضاً بأن يصدع أركان التفاؤلية الغربية السابقة، وأن يثير روح التشاؤم، وأن يحرّك التساؤل عن المستقبل والحيرة والاضطراب والخوف على المصير.

ومع أن هذا الخوف قد تقلص في الآونة الأخيرة، فإنه لم يتبدد. ولئن أخذ رجال الحكم والفكر والناس عموماً يستبعدون وقوع حرب نووية شاملة في مدى قريب، فإن هذا الخطر الرهيب لم يزُل تماماً. ومردّ هذا الاستبعاد هو إلى تصاعد أحوال هذه الحرب، وتيقن المسؤولين أنها لن تبقي منتصراً ومهزوماً بل ستقضي عليهما معاً، وإلى ما يبدو من اقتناع هؤلاء المسؤولين في الدول المتسلطة، وفي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على وجه التعيين، بأنه أجدى لهم، درأ للمخاطر والمغارم واستجلاباً للمنافع والمغانم، أن يسلكوا سبل التعايش واقتسام المصالح والمكاسب بدلاً من التنازع والتصادم والتناحر.

على أن استبعاد كارثة نووية مزلزلة غاشية لم يُعد إلى النفوس كامل اطمئنانها ولم يبدّد الاضطراب والقلق حول تطورات المستقبل، بل ظل ثمة الخوف من كارثة أو

---

(٩) Superpowers.

كوارث، إن لم تأتِ مجلجلة ماحقة، فإنها لن تكون خفيفة عابرة. وأجواء عالمنا مليئة بنذر هذه الكوارث ودواعيها. فالأطماع الفردية والطبقية والدولية لا تزال سائدة، والقوى السياسية والاقتصادية لا تفتأ تتربص بعضها ببعض وتحتال بعضها على بعض، والأمراض الاجتماعية والعقلية والخلقية تنتشر وتتفاقم في جميع المجتمعات على اختلافها.

فأين إذن هو «التقدم» الذي كانت تعتز به الشعوب الغربية المتطورة؟ إن هذه الشعوب لتجد اليوم أن ما كانت تحلم أو تؤمن به من تطور مستمر محتم بفعل نمو قدرة الانسان ومضيّه في استثمار موارد الطبيعة من أجل رقيه ورفاهه ـ أن هذا الحلم، أو الإيمان، أخذ يبدو سراباً، أو ما هو أدعى إلى الخيبة من السراب وأشد إثارة للقلق نظراً لما أخذ ينتشر من طيّات «التقدم» من مساوىء وشرور. فلقد كان في أكثره تقدماً مادياً، يقاس بالمقاييس الكمية، كزيادة الإنتاج وتوافر الاستهلاك، ولكنه لم يؤدِّ إلى تقدم كيفي في نوع الحياة، أو إلى رقي في كيان الإنسان. لقد ضخم قدرة الإنسان على الطبيعة وجهّزه بأدوات مسخرة ومصنوعات موفرة، ولكن قدرة الانسان على ذاته ومحاسبته لنفسه وضبطه لأهوائه وأطماعه ظلّت على ما هي، أو إن ارتقت فبقدر ضئيل جداً بالنسبة إلى ارتفاع القدرة الصنعية المادية. ومن هنا كانت المفارقة الرئيسية التي تنشأ عنها المفارقات الكثيرة الطاغية في هذا العصر والمتضمنة شتى الأخطار لسلامة الشعوب واستقرارها وازدهارها.

بل إن التقدم المادي ذاته، في نطاق المقاييس الكمية البحتة، أصبح مثار اشتباه وتحرٍّ ونقد. ذلك أن المقياس الذي اعتاد الباحثون والمحلّلون أن يتخذوه معياراً لهذا التقدم هو النمو الاقتصادي، كما يتجلى في نمو الناتج الوطني القائم[١٠]، بمجموعه، أو بحظ الفرد منه[١١]، سنة بعد سنة أو فترة تلو فترة. وقد أخذت دول اليوم تضع هذا النوع من النمو نصب أعينها عندما ترسم خططها الإنمائية. من أجله تبذل الجهود وتستدعي التضحيات، وعلى أساس إنجازاتها فيه يحكم لها أو عليها. فكثيراً ما نرى في الكتب والمقالات الحديثة الباحثة في شؤون العصر لوائح ترتب فيها الدول المختلفة بحسب هذا المقياس أو يصور مستقبلها تبعاً له. وهذا المقياس: النمو في الانتاج الوطني أو في الدخل الفردي، هو الذي تعتمده أيضاً المنظمات والهيئات الدولية في خططها وبرامجها الإنمائية وفي توصياتها ومساعداتها للدول وفي المشروعات التطويرية التي ترعاها.

---

(١٠) Gross National Product (G.N.P.).

(١١) Per Capita.

هذا النمو المادي الاقتصادي، القائم على غزو الطبيعة والتقدم في استغلال مواردها، والذي تحث شعوب اليوم خطاها لاستزادته ورفع معدلات انجازاتها فيه ـ هذا النوع من النمو أخذ يكشف وجوهه البشعة في إهدار موارد الطبيعة وغلاء المعيشة وتلويث البيئة، وفي تضخيم المدن وتقليص الأرياف وعرقلة المواصلات وزيادة المناطق المتخلفة عدداً واتساعاً وقبحاً ورذيلة. إن هذه الوجوه البشعة للتقدم المادي المعاصر وأمثالها أصبحت بيّنة يراها الرجل العادي ويحس بها ويشعر بضغوطها في حياته اليومية، كما أنها غدت مبعث قلق للسلطات الحاكمة ولرجال الفكر والمسؤولية وللرأي العام على الإجمال لما تنم عنه من أمراض بارزة ودفينة في المدنية المعاصرة. على أن الأمر لا يقتصر على القبح والبشاعة والضغوط المعيشية فحسب، بل يتعداها إلى أخطار أشد فداحة وأدهى عاقبة. فقد أخذ يبدو للعيان أن هذا النمو المادي المتسارع يحمل في طياته بذور شلله وتوقفه وخراب مجتمعاته. ذلك أنه إذا ظلّ على جريه الحاضر، ولم تعمد الانسانية إلى ضبطه وتعديله، فإنه سيصطدم بحدود امكانات عالمنا الطبيعي من جهة، وبالمشكلات المتفاقمة التي يخلقها هو ذاته من جهة أخرى، وسينتهي به الأمر إلى كارثة أو كوارث، آجلة أو عاجلة، تنزل بالمجتمعات البشرية كافة. إن لهذا النمو الأرعن نتائج عدة خطيرة، أهمها ثلاث: ١) إهدار الموارد الطبيعية التي هي في نهاية الأمر محدودة مهما تضخم أقدارها، ٢) زيادة عدد سكان العالم زيادة ترتفع ارتفاعاً مذهلاً بحيث إن هذا العدد آخذ في التضاعف الآن مرة كل ثلاثين سنة، وها هو قد بلغ ما يزيد على ثلاثة مليارات من البشر ويقدّر أن يبلغ عام ٢٠٠٠ حوالى سبعة مليارات، ٣) تلوث البيئة بنفايات المصانع المتدفقة وغازات السيارات المنتشرة وبسواها من الأوساخ والأدران التي تلقي بها وسائل الانتاج والاستهلاك الحديثة فتشوه وجه الطبيعة وتسمم الأجواء وتقضي على الأحياء المائية والبرية وتبدد الموارد الغذائية وتبث الأمراض الطبيعية الاجتماعية.

إن هذه الأخطار الثلاثة، وغيرها مما يصاحبها أو ينشأ عنها، أخذت تستدعي اهتمام الباحثين والعاملين من أفراد وجماعات وحكومات وهيئات دولية، فتوضع فيها البحوث والنشرات، وتنظم لها الندوات والمؤتمرات، وترسم لمعالجتها الخطط والتدابير في النطاقات القومية والاقليمية والعالمية. وليس من سبيل للإحاطة بهذه الجهود كلها، أو لتوفيتها حقها أو بعض حقها في هذا البحث. فلنكتفِ بمثل واحد قريب العهد كان له عند المهتمين بهذه الشؤون أصداء كثيرة مثيرة لا تزال تتردد في أجواء العالم الغربي. نعني به المحاولة التي قام بها فريق من الصناعيين والاقتصاديين والعلماء والمربين ورجال الفكر والثقافة من جنسيات وبلاد مختلفة، اتخذوا لأنفسهم اسم «نادي روما» نظراً لأن

اجتماعهم الأول كان في تلك المدينة بدعوة من أحد كبار الصناعيين الإيطاليين. فقد تصدى هذا الفريق إلى تلك المشكلات الكبرى التي يجابهها عالم اليوم وخططوا لمشروع دراسي شامل حول «المأزق الذي تعانيه الإنسانية»[١٢]، وعهدوا، كخطوة أولى، إلى نفر من الباحثين في معهد ماستشوستس التكنولوجي[١٣] وضع تقرير أولي في الموضوع. وقد ظهر هذا التقرير، بشكل مبسط، في كتاب عنوانه: **حدود النمو**[١٤]. وهو محاولة لدراسة المشكلات التي ذكرنا بصورتها التفاعلية ونطاقها العالمي بالأساليب العلمية الدقيقة والوسائل الرياضية والنُهج الاستطلاعية المتطورة[١٥]. ولقد أدت هذه المحاولة إلى استنتاجات إن لم ندعها تشاؤمية مرعبة، فهي على الأقل خليقة بإثارة القلق البليغ والاهتمام الدقيق لما تكشف من تحديات مصيرية للبشرية في حاضرها ومستقبلها القريب. ومن أهم الاستنتاجات العامة التلخيصية التي توصلوا إليها قولهم: «إذا ظلت الاتجاهات الحاضرة في نمو سكان العالم والتصنيع والتلويث وإنتاج الغذاء واستنزاف الموارد قائمة دون تعديل، فإن الإنسانية ستبلغ حدود النمو على هذا الكوكب في خلال المئة سنة المقبلة. وأرجح ما سيحصل هبوط فجائي وغير قابل للضبط في السكان وفي القدرة الصناعية»[١٦].

ولقد تبعت هذه المحاولة الأولى محاولة ثانية رعاها أيضاً «نادي روما»، وقام بها العالمان ميهايلو ميزاروفيش (الأميركي من أصل يوغوسلافي)، وإدوارد بيستل (الألماني) بمعاونة فريق من العلماء والمهندسين والمخططين، وصدرت خلاصة بحوثها حديثاً في كتاب مبسط آخر بعنوان: **البشرية في نقطة التحول**[١٧]. وقد انتقد هذان الباحثان التقرير الأول بأن نظرة واضعيه مبسطة وأسلوبهم ونموذجهم غير وافيين. أما من حيث النظرة، فقد ذكرا أنه لا يصح أن يعتبر العالم الإنساني كياناً متماثلاً، بل يجب ملاحظة

---

(١٢) «Project on the Predicament of Mankind», «La Problématique humaine».

(١٣) Massachussets Institute of Technology.

(١٤) Dennis Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York: Universe Books, 1972).

(١٥) مبنية على «تحليل الأنظمة» والحاسب الالكتروني ومستخدمة «نموذجاً» استنبطه العالم الأمريكي Jay Forrester، الأستاذ في معهد ماستشوستس التكنولوجي ووصفه في كتابه، انظر:
Jay Wright Forrester, *World Dynamics* (Cambridge, Mass.: Wright-Allen, 1971).

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٧) Mihajlo D. Mesarovic and Eduard Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome* (New York: Dutton, 1974).

حاجات مناطقه المختلفة وإمكاناتها، فإذ يقتضي تحديد النمو في بعضها يجب تنشيطه في سواها، وعلى هذا فقد قسما العالم عشر مناطق متمايزة. وأما من حيث الأسلوب والنموذج، فإنهما فصّلا الوقائع المتعددة المستويات والمتفاعلة في ما بينها، من بيئية وتكنولوجية وديمغرافية ـ اقتصادية وجماعية وفردية، التي «تُدخل» في «النظام الشامل»[١٨] فكان نموذجهما بالتالي أشد تعقيداً من النموذج المستخدم في التقرير الأول[١٩]، وخرجا باستنتاجات وتوقعات اعتبراها مخالفة لما ورد في ذلك التقرير[٢٠]. على أننا نرى أن هذا التقرير الثاني متمم للأول، ولا يخالفه في القضايا الجوهرية، وهي تفاقم الأزمات البيئية والتكنولوجية والبشرية تفاقماً متزايداً، وضرورة الإقبال السريع على معالجتها، وذلك بتحليلها أدق تحليل وإبراز خطرها للرأي العام وللسياسيين ومتخذي القرارات بخاصة، والإحاطة بها والتصدي لها تصدياً جريئاً منتظماً وعلى نطاق عالمي. وإذا لم يحصل هذا كلّه في السنوات الخمسين التالية، فإن الأزمات المتفاقمة ستتجاوز طاقات الإنسانية وستؤدي بها إلى التهلكة، وستفشل الإنسانية في المعركة الأساسية التي تخوضها الآن، وهي معركة البقاء.

وإذا كنا قد أبرزنا المحاولات التي يقوم بها «نادي روما»، فليس لأنها الوحيدة في هذا المضمار، بل كمثال للدراسات العديدة التي تجري في الغرب من قبل أفراد أو هيئات وطنية أو دولية لمعالجة «أزمة» الإنسانية ومصيرها المقبل. وهذه الدراسات تأتي على درجات مختلفة من التشاؤم أو التفاؤل[٢١]. فمنهم من يستسلمون إلى التشاؤم ويكادون ينتهون إلى الاعتقاد بحتمية تدهور الحضارة المعاصرة بل خرابها الداهم. ومنهم من يتخذون موقف التنبيه والتحذير مؤكدين شدة الأزمة واستفحالها، وداعين إلى التصدي الجذري السريع لها، ومنذرين بالأخطار الكاسحة في السنوات القادمة إذا ظلت الانسانية تتابع مجراها الحاضر[٢٢]. ومنهم، على عكس هؤلاء وأولئك، من ينتقدون المواقف

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩، والفصل الرابع، ص ٣٢ ـ ٥٥.

(١٩) «في نموذجنا حوالى مئة ألف علاقة مختزنة في الحاسب الالكتروني، بينما المخزون في نماذج عالمية أخرى مشهورة لا يتعدى بضع مئات»، المصدر نفسه، ص ٣٤، الحاشية.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢١) ثمة أوصاف وتحليلات جمة لهذه المواقف، انظر: Emma Rothschild, «How Doomed Are We?,» *New York Review of Books*, vol. 22, no. 11 (June 1975), pp. 31-34.

(٢٢) من هؤلاء الذين يتخذون موقفاً مماثلاً لموقف جماعة «نادي روما»، فريق من العلماء البريطانيين وضعوا وثيقة بهذا المعنى أو أيدوها. وقد ظهرت هذه الوثيقة بعنوان **مخطط للبقاء**: =

التشاؤمية أو «الترويعية»، ويقولون إنها تتسم بكثير من التجريد والتبسيط، ولا تقيم وزناً كافياً لقدرة الإنسان على مجابهة الأوضاع العصيبة والسيطرة عليها، أو تفي إمكانات العلم والتكنولوجيا حقها في مواصلة التقدم والتطور بوسائل متجددة، كاكتشاف موارد مجهولة أو غير مستغلة وطاقات دفينة، أو ابتداع أساليب مستحدثة وتدابير مبتكرة لمعالجة المشكلات الطارئة. إن الإيمان بالعلم والتكنولوجيا لا يزال صامداً قوياً عند بعض المهتمين بهذه الشؤون، ولا يزال لديهم اقتناع بأن هذه القوة المبدعة المندفعة قادرة على حلّ المعضلات الناشئة عن التطور وعلى اختراق الحدود التي نراها الآن قائمة في وجه النمو المستمر. ويدعم هذا الايمان بالعلم إيمان بطاقات الإنسان الأصيلة وبالأنظمة التي أنشأها ـ هذه وتلك التي مكنته من اجتياز الأزمات السابقة والتي هي خليقة، في نظر هؤلاء، بأن تجوز به الأزمات اللاحقة مهما تشتد وتستفحل(٢٣).

على أن نزعة التفاؤل المحض قد غدت ضئيلة في هذه الأيام. والغالب على النظرات المستقبلية في المجتمعات الغربية اليوم هو نزعة القلق، وهو قلق يختلف شدة ولياً ويراوح بين التشاؤم المثير والتفاؤل الحذر، ولكنه قائم على كل حال ومنتشر في مختلف الأوساط. ولا شك أن القلق عامل رئيسي ـ إن لم نقل العامل الرئيسي ـ في توجيه النظر إلى المستقبل وفي إثارة الاهتمام به، وفي حث الأفراد والجماعات على التساؤل عمَّا يخبئه الغد وعمّا سينتهي إليه المصير. وهذا ما نبغي الإشارة إليه وتوكيده في هذا البحث، الذي نحاول فيه كشف نوازع الاهتمامات المستقبلية في مختلف أنواع المجتمعات في العالم الحاضر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا القلق الذي يسود المجتمعات الغربية يموج ويفعل، بصفة خاصة، في صدور الأجيال الصاعدة. إن هذه الأجيال هي بطبيعتها شديدة الحساسية، فلا غرابة أن تبلغ بها النقمة على الأوضاع القائمة وعلى مراكز القوة

= *A Blueprint for Survival* (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1972).
وقد انطلق هؤلاء من أربعة اعتبارات، أولها: «أن تفحص المعلومات المتيسرة وذات الصلة بموضوعنا قد أظهر لنا بصورة جلية الخطورة القصوى التي يتصف بها الوضع المالي الحاضر، ذلك أنه إذا أتيح للنزعات الجارية أن تظل على ما هي، فإن انهيار المجتمع وتمزق الأنظمة التي تدعم الحياة تمزقاً لا رجوع عنه يغدوان أمراً محتماً ربما في أواخر هذا القرن ومؤكداً في زمن أولادنا،» التوطئة، ص ٩. وقد دعا هؤلاء إلى الخروج من نطاق الدراسة والبحث إلى نطاق العمل، وأنشأوا لهذا الغرض هيئة سموها «الحركة من أجل البقاء»، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٣) من آخر الكتب التي ظهرت بهذا المعنى: Wilfred Beckerman, *Two Cheers for the Affluent Society: A Spirited Defense of Economic Growth* (London: [n.pb.], 1974).

والنفوذ وعلى التقدم الصناعي المادي مبلغاً بعيداً. وتبدو هذه النقمة الناشبة بمظاهر عدة، منها نزعات «الاغتراب»[٢٤] عن عالم اليوم، ومنها حركات الرفض، العنيفة وغير العنيفة، التي نشهدها عند طلاب الجامعات وغيرهم من فئات الشباب. إن هؤلاء يرفضون أن يظلوا طعماً لمنازعات وفريسة لحروب لا يؤمنون بغاياتها وجدواها، بل، على العكس، يجدونها شروراً عدوانية واستغلالية يقتضي فضحها ومقاومتها، ويأبون أن يكونوا أداة للمطامع والمصالح المسيطرة ويعمدون إلى كشف ما تنطوي عليه مواقف أصحابها ودعاواتهم من خداع وتغرير. إنهم يثورون على «المؤسسة القائمة»[٢٥]، بل على القيم السائدة كالتكالب على الاستهلاك والتقدم المادي[٢٦] والتقاليد الفكرية والسلوكية الموروثة. فمنهم من يدعو إلى ثورية عنيفة، ماركسية أو متجاوزة للماركسية، تقضي على هذه الأوضاع والتقاليد والقيم، أو إلى ثورية دائمة مهما يكن مؤداها، ومنهم من يرتد عن المدنية المعاصرة بمجملها، رافضاً تهافتها على المادة وعبث مطالبها وتعقدها، عائداً إلى بساطة الطبيعة، متحولاً عن الأشياء الحسية والمظاهر الخارجية إلى عالم الذات الداخلي، معرضاً عن العقلانية الطاغية التي يعتبرها تجريدية اصطناعية نفعية إلى الانطلاق العفوي والحدس النفسي، وحاملاً لواء حضارة مضادة[٢٧] تقوم على قيم ودوافع جديدة.

إن الكلام في هذا الموضوع واسع متشعب. غير أن جلَّ ما يهمنا تبيانه في نطاق بحثنا هو أن نوازع الاضطراب والقلق والاغتراب والرفض التي نشهدها اليوم في دوائر الشباب في المجتمعات الغربية المتقدمة، هي ظاهرة حادة من ظواهر الاضطراب والقلق التي تسيطر على هذه المجتمعات، والتي تدفع أبناءها عادة إلى التوجه نحو المستقبل. على أن هذا التوجه يتخذ شكل التساؤل والارتياب خلافاً للتفاؤل الذي كان يسود هذه المجتمعات قبل أن تعصف فيها أحداث هذا القرن. ولا بد من الإضافة أن هذا التساؤل الناتج عن القلق يعود ليزيد القلق ثورة وانتشاراً. ذلك أن الموقف المتخذ من المستقبل هو، في آن، نتيجة للأوضاع السائدة، وعامل في تطوير هذه الأوضاع. هكذا الأمر على العموم في جميع المجتمعات وفي مختلف أدوار التاريخ.

---

(٢٤) Alienation.

(٢٥) The Establishment.

(٢٦) بين الشعارات التي علقها طلاب السوربون على الجدران ابان ثورتهم في أيار (مايو) ١٩٦٨، قولهم: «لا يمكن أحداً أن يقع في حب معدل نمو [اقتصادي]»:
«On ne tombe pas amoureux d'un taux de croissance».

(٢٧) Counterculture.

٣ ــ البواعث في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة

هذا في المجتمعات الغربية المتقدمة. أما في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة، القائمة على الايديولوجية الماركسية، فإن الموقف لا يزال في جوهره تفاؤلياً. ذلك أن هذه الايديولوجية تقول بحتمية التقدم والارتقاء عن طريق الديالكتيكية المادية التي تسري وتفعل في الطبيعة والحياة والتاريخ. إن هذه الديالكتيكية هي عندهم منطق عالمنا الطبيعي والبشري وشرعته. وفي هذه المرحلة من التاريخ البشري، تتمثل هذه الديالكتيكية في النزاع الطبقي بين البروليتاريا والرأسمالية، وستؤدي حتماً إلى تقوض الرأسمالية والاستعمار (وهو مظهر الرأسمالية الحديث)، وإلى غلبة الجماهير البروليتارية. ولا تأتي هذه الغلبة عفواً واعتباطاً، وإنما بنتيجة تلاحم العوامل الإرادية الذاتية والعوامل الواقعية «الموضوعية»، وتتمثل الأولى بكفاح الجماهير المنبثق من وعيها لتكوينها الطبقي وإدراكها لمصالحها وحقوقها ولأعدائها ومراكز نفوذهم ومصادر سيطرتهم. وهذا الوعي آخذ حتماً في النمو والتوسع بفعل تطور العوامل الموضوعية، وأهمها التقدم العلمي الاقتصادي وتفاقم التناقضات في المجتمع الرأسمالي الاستعماري. فلا بد إذن للمدّ الثوري من أن ينتشر ويكتسح، ولا بد آخر الأمر للبروليتاريا من أن تنتصر، وللنظام الاشتراكي فالشيوعي من أن يتحقق في هذا العالم أجمع، مهما تقم الحواجز والعوائق في وجهه، ومهما تتضخم وتتفاقم القوى المعادية له. هذه الايديولوجية هي، في نظر أصحابها، نظرية علمية، أو بالأحرى حقيقة علمية، تثبتها وقائع التطور الطبيعي والحياتي والتاريخي، فلا يرقى إليها الشك ولا يتناولها الخطأ. حتى عندما يحدث خطأ في تطبيقها، و «انحراف» عن مطالبها ومجراها ـ كما يبدو من اتهام بعض هذه المجتمعات لغيرها بـ «الانحرافية» ـ فإن القوة الديالكتيكية التطورية كفيلة بأن تصحح الخطأ وأن تسدّد الانحراف وأن تحقق للجماهير البشرية مطالبها في العدالة والإخاء والمساواة والسلام. ومن هنا قلنا إن هذا الموقف من المستقبل هو في جوهره موقف تفاؤلي، يؤمن بالتقدم المستمر وبالفوز المحتم، مهما تعترض العقبات، أو يتأخر الزمن، أو تغلُ مطالب الكفاح ومقتضيات الثورة.

ومما يدعم هذه التفاؤلية إيمان هذه المجتمعات إيماناً مطلقاً بالعلم وقدراته. إنهم يدعون الاشتراكية التي يحملون لواءها «الاشتراكية العلمية»، لأنها عندهم قائمة على العلم نظرياً وعملياً. أما نظرياً، فلأنهم يعتبرون أن عقيدتهم هي وليدة العلم الاختباري، المتحرر من الغيبيات والمثاليات، والمنصرف إلى إدراك الواقع وإلى تطويره. وأما عملياً، فلأن الاهتمام بالعلم ـ ولا سيما العلوم الطبيعية ـ يقع في صلب سياسة الدولة

ونشاطاتها. والواقع أنه لم يكن لهذه المجتمعات أن تتمكن من الانطلاق السريع في سبل الإنماء الصناعي وتكوين القدرة العسكرية التي تتمتع بها لولا إقبالها المندفع على العلم الطبيعي والتكنولوجيا التطبيقية وعلى بناء أجهزتهما وتطوير وسائلهما. ولا يساور هذا الإقبال أو يحدّ من نشاطه ما يماثل القلق المنبعث في المجتمعات الغربية حول الأسواء التي يجابهها عالم اليوم وعالم الغد من جراء التقدم التكنولوجي المتسارع، كتكاثر السكان وتقلص الموارد وتلويث البيئة. ذلك أن العلم قادر في نظرهم على التغلب على هذه الأخطار والأسواء، والعلماء ـ بقيادة الحزب والدولة ـ يبحثون ويعملون ويخططون بوحي هذا الإيمان.

غير أن ثمة دلائل تشير إلى أن بذور الشك والارتياب بدأت تنبت هنا وهناك في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة. وهذا أمر طبيعي، إذ لا بدّ للعلم، عندما يتطور إلى الحد الذي بلغه في هذه المجتمعات، وفي الاتحاد السوفياتي بخاصة، من أن يؤدي بالعقل إلى الشك والنقد والتساؤل على رغم القيود التي تقيده بها الايديولوجية والحزب والدولة. ولكن الايديولوجية الماركسية لا تزال مهيمنة في هذه المجتمعات، وموقفها المستقبلي ما فتىء، كما قلنا، في جوهره تفاؤلياً نابعاً من الإيمان بحتمية التطور التاريخي، عبر مراحله المتتابعة، إلى غاياته المنشودة التي ليس في نهاية الأمر محيد عنها أو بديل لها. قلنا إنها مهيمنة، ولعلّ الأحرى بنا أن نقول إنها مفروضة بالوسائل الهائلة التي يملكها الحزب والدولة. ولو لم تكن تدعمها هذه الوسائل لاعتراها على الأرجح ما يعتري سائر الأوضاع والعقائد هذه الأيام من تبدلات وردّات ومن شكوك وريَب، ولما اختلفت آثارها في تكوين النظرة المستقبلية وفي السمات التي تتخذها هذه النظرة عما هي الحال في المجتمعات الغربية.

٤ ــ البواعث في المجتمعات النامية

نأتي أخيراً إلى المجتمعات المتخلفة أو النامية. إن الظاهرة البارزة في هذه المجتمعات، من وجهة موضوعنا، هي أيضاً ظاهرة الاضطراب والقلق. ولكنه قلق يصدر عن سبب مخالف، بل مناقض، لما نجده في المجتمعات الغربية المتقدمة. إنه ليس ناشئاً عن الشك بالتقدم المادي الاقتصادي وعن النقمة على نتائجه والتخوف من أخطاره، وإنما هو، على العكس، صادر عن الشعور بالتخلف في هذا المضمار وبالضعف المتولد من هذا التخلف، وعن يقظة الوعي لضرورة الجري السريع من أجل اللحاق بالركب واكتساب القدرة والرفاه والعزة التي تتمتع بها المجتمعات المتقدمة. لقد تكلمنا في ما سبق عن ثورية

المطالب والمطامح، وذكرنا أن هذه الثورية التي تعم شعوب الأرض تتصف عند الشعوب الثانية بدرجة عالية من الحدة والاندلاع. ولا غرو في ذلك، فإن هذه الشعوب كانت، إلى أمس قريب، في حالة ركود وجمود، مستسلمة للمشيئة الإلهية أو للقدر الطاغي أو للسلطات البشرية المختلفة التي كانت تتحكم بها. وعندما نفذت إليها مؤثرات العصر الحديث وأخذت تفعل فيها، تنبهت وتحركت وقامت تطالب بحقوقها وتسعى إلى تحسين أوضاعها. ولقد اشتدت حدة هذا التنبه والتحرك في العقود الأخيرة، ومنذ الحرب العالمية الثانية بخاصة، وطفقت تزداد اشتداداً والتهاباً، وتتخذ أشكال الثورات على الاستعمار، ثم الثورات والانقلابات الداخلية التي كان من عوامل نشوبها، ولا شك، الرغبة المنتشرة في التغير الجذري والتحسن السريع.

اتجهت هذه الشعوب أولاً إلى التخلص من القيود الخارجية والظفر بالسيادة والاستقلال. وعندما حققت منهما ما حققت، أخذت تتحسس أمراضها الداخلية وتخلفها في مختلف الميادين. وتعددَت مطالب جماهيرها وتشعبت: في الحقول العسكرية والدفاعية لمقاومة الأخطار الخارجية وصيانة الاستقلال، وفي الاقتصاد لاستثمار الموارد والتصنيع وزيادة الانتاج الوطني، وفي الاجتماع لاكتساب حظوظ أوفر فأوفر من العدالة الاجتماعية، وفي التعليم والتربية لرفع مستوى الأفراد والجماهير علمياً وتقنياً وإعداد الأجهزة البشرية الضرورية لمقتضيات الحاضر والمستقبل. وغدا الهدف الشامل لهذا كله، الهدف الذي تتطلبه لنفسها، والذي يدعوها إليه سواها: هدف «الإنماء»، على اختلاف في مدلوله ومضمونه ونطاقه. وأصبح «الإنماء» في مقدمة هموم هذه الشعوب، بل في مقدمة شواغل هذا العصر، حتى لكأنه دعوته البارزة وسياقه المميز.

وإذ سارت الشعوب النامية في هذا الطريق، بدأت تشعر بـ «الفجوة» التي تفصل بينها وبين الشعوب المتقدمة علمياً وصناعياً. وأخذت هذه الفجوة تُثير التساؤل والقلق، لا لدى الشعوب النامية فحسب، بل لدى الشعوب المتقدمة والهيئات الدولية كذلك. ذلك أنها فجوة واسعة، وأهم من هذا وأخطر، أنها ماضية في الاتساع، ممعنة في تأخير الشعوب الضعيفة الفقيرة عن الشعوب القوية الغنية. وعلى الرغم مما تبذله تلك الشعوب من أجل دفع نموها قدماً واللحاق بالركب المتقدم ومما تتلقاه من الدول المتقدمة من «مساعدات» بشكل معدات أو خبرات (وهي مساعدات طفيفة جداً بالنسبة إلى الحاجات الملحة والآجلة، فضلاً عن كونها مشوبة بمصالح هذه الدول وأطماعها)، وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها المنظمات الدولية لنشر فكرة الإنماء والحث على تطبيقها واستثارة الجهد الوطني والتعاون الدولي في سبيلها ـ على الرغم من هذه

التطورات وسواها يبدو أن القوى الدافعة لحياتنا الحاضرة سائرة في طريق إغناء الدول المتقدمة وزيادة قوتها من جهة، وإفقار الدول المتخلفة وإضعافها نسبياً من جهة أخرى. إن الشقة التي تفصل طبقات الشعب الواحد أخذت تلتقي شقة أوسع على الصعيد العالمي، شقة تشطر شعوب الأرض فريقين متناقضين. وإذا كانت الأنظار قد اتجهت أولاً إلى الشقة الأولى وقامت الشعوب تناضل لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل كل منها، فإن هذه الأنظار بدأت تلحظ الشقة الثانية وتهتم بها وتشعر بخطرها. إنها تقف واجفة قلقة، إذ تجد عالم اليوم ينقسم شعوباً غنية قادرة تزداد غنى وبأساً وشعوباً محرومة ضعيفة تزداد فقراً وضعفاً، إن لم يكن بالمقاييس المطلقة فبالمقاييس النسبية. ولهذه المقاييس النسبية أثرها الخاص في النفوس لما يثير وعيها من شعور مرير ومن تذمر ونقمة، ولما يولده من تباعد نفسي وأدبي بين هذين الفريقين من الشعوب يضاف إلى تباعدهما الاقتصادي المادي، ولما لهذا التباعد المزدوج من آثار سلبية خطيرة على السلام العالمي وعلى استقرار الشعوب وازدهارها وعلى مصير الإنسانية بوجه عام.

ومن هنا نلحظ أن الأمم النامية أخذت، في تحركاتها الحديثة، تعي وعياً مشتداً أن سبيلها إلى صون سيادتها وتحقيق كرامتها هو المضيّ قدماً في إنماء مواردها الطبيعية والبشرية وفي مجاراة التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. إنها ترجع إلى الماضي لاستعادة تراثها والحفاظ عليه وتحقيق ذاتيتها القومية. ومع أن بعضها يغلو في هذا الرجوع فيجعله أساس دعوته ومحور اهتمامه، فإن قوى العصر تدفعها جميعاً إلى التوجه نحو المستقبل، وإلى اتباع الطرق والأساليب التي انتهجتها الأمم المتقدمة. إنها تجد نفسها مسوقة إلى السعي في سَبيل «التقدم» على تنوع مفاهيمها له ومستويات إيمانها به. وترتفع حرارة هذه الأحاسيس في صدور الأجيال الصاعدة بخاصة ـ كما هي الحال في المجتمعات الغربية المتقدمة، وإن اختلفت اتجاهات هذه الأحاسيس عمّا هي هناك ـ فيشتد توق الأجيال هنا إلى التقدم السريع والتغير الجذري والتحول الشامل، ويضطرب القلق من التلكؤ والبطء والمعالجات السطحية والجزئية. إن هذه الأجيال تموج بالنقمة على الأنظمة والتقاليد والأساليب السالفة وتعتبرها مصدر ما تعانيه شعوبها من فقر وعجز وتخلف، وهي تصبو إلى اختصار السبل وسبق الزمن والقفز إلى نوع من الحياة يتسم بالقدرة والحرية والعدالة. ومن هنا كانت الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية التي اجتاحت وما تزال معظم شعوب العالم الثالث والتي سلّمت بها هذه الشعوب مقدراتها لزعماء عسكريين أو مدنيين تصوراً منها أو تصويراً لها بأن الحكم القوي المباشر هو الأداة الصالحة للتغلب على الخلافات الداخلية والمصالح الفئوية وعلى بطء التقدم، والوسيلة

الفاعلة لإحداث التغير الجذري الشامل السريع. ومن هنا أيضاً كان ارتماء الأجيال الصاعدة في أحضان أية دعوة، صادقة أو خادعة، تعد بهذا التغير المنشود.

إن هذا العرض المجمل للشعوب النامية لا يخلو من شيء من التبسيط، ويحتاج إلى تدقيق وتفصيل ليأتي أقرب إلى الواقع وألصق بالحقيقة. وليس هذا الموضوع مقصدنا بالذات، فإنه حري ببحث منفرد بل ببحوث عديدة، وإنما مقصدنا أن نستخرج من أوضاع الشعوب النامية عامة موقفها تجاه المستقبل، ومقارنة هذا الموقف بما وجدناه عند الشعوب المتقدمة، الغربية منها أو الاشتراكية. على أنه لا بد، على الأقل، من ملاحظة أساسية تحفظاً وتحوطاً وتقريباً للصورة من الواقع.

هذه الملاحظة هي أن الشعوب النامية أو المتخلفة ليست على درجة واحدة من التخلف، ولذا فالفجوة التي تفصلها عن الشعوب المتقدمة تتباين سعة وشكلاً. ولئن شملناها كلها في نطاق واحد، فعلينا أن نذكر أن هذا النطاق يحوي فئات وأصنافاً ذات خصائص متميزة تبعاً لدرجة تطورها الاقتصادي ولما تملكه من إمكانات التطور. وعلينا بصفة خاصة أن نبرز منها فئة أصبح لها، في ما يتعلق بنا وبالعالم أجمع، مكانتها الخطيرة ودورها البارز، تلك هي الدول المنتجة للنفط. إن هذه الدول، وإن تكن تعدّ من الدول المتخلفة، أخذت تحتل مركزاً فريداً بين هذا الفريق من الدول، بل بين دول العالم جميعاً، بسبب مواردها المتدفقة التي تؤهلها للانطلاق في مجالات النمو والتقدم، بل للتأثير في تطور العالم المتقدم ذاته. ولا حاجة إلى تأكيد هذه الظاهرة التي تبدو واضحة في ما نقرأ ونسمع كل يوم من أنباء تعاظم ثروات البلدان المنتجة للنفط، وأزمة الطاقة التي تحيق بالعالم الصناعي المتقدم، وأثر هذه الثروة الجديدة في تبديل موازين القوى بين كتل العالم المختلفة.

هذا من جهة الموارد والطاقات. وهناك أيضاً اختلاف آخر بين الدول النامية ناتج عن تباين الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تتبعها. إن هذه الأنظمة تتراوح بين ما هو تقليدي موروث، وما هو مقتبس من النماذج الغربية أو الاشتراكية، مع تحول بيّن في اتجاه الاشتراكية للوعود التي تحملها هذه العقيدة بشأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع، ولنفور الشعوب النامية من الاستعمار الغربي الذي كانت ترزح تحته، وللتأييد الذي تناله من الدول الاشتراكية في التسلح والتجهز وفي الدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية. وفي ما يختص بموضوعنا بالذات، نجد الشعوب التي اقتبست الاشتراكية أو «الشعبية» واتبعت الايديولوجية الماركسية، قد استمدت من هذه الايديولوجية تفاؤليتها، فهي تؤمن بالتقدم الحتمي وبظفر القوى التقدمية الذي يحدده منطق التاريخ وصراع الطبقات والذي

سيتحقق بقيام المجتمع البروليتاري.

وصفوة القول إن الشعوب النامية تضع اليوم نصب أعينها هدف «التقدم»، على اختلاف مفاهيمها له، وتحس بالحاجة إلى أن تجدّ في السير نحوه، لأنها تجد فيه حماية لها من سيطرة الدولة المتقدمة، ووسيلة لرفع مستوى أفرادها وجماعاتها وبلوغ ما تصبو إليه من عدالة اجتماعية. إنها كلها «تقدمية» بشكل أو بآخر. حتى تلك التي ترفض هذا الوصف، لأنه أصبح ملتصقاً بالحركات والنظم الاشتراكية والشيوعية وموقوفاً عليها، نجدها تسير عملياً، وإن بخطى متفاوتة، في سبل الإنماء والتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وهذا الإيمان بالتقدم والتقدمية يبرز وتبرز شعاراته في المجتمعات الاشتراكية أو الشعبية، ولكنه يبدو أيضاً في غير هذه المجتمعات بحلل مغايرة وضمن عقائد وسياسات مخالفة للاشتراكية أو مناقضة لها. على أنه مشوب، في بعض هذه المجتمعات، أو في بعض أوساطها، بتساؤل وحيرة وقلق، تثيرها الفجوة المتسعة بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الإيمان بالتقدم، أو هذا السعي إليه، أخذ يفرض على الشعوب النامية أن تتجه إلى المستقبل. ولكن مفاهيم هذا الاتجاه «المستقبلي» لا تزال غامضة ومتطلباته العسيرة لا تزال مضطربة في الأذهان، ولذا كان من الضروري في المواقف الحالية الحاسمة من حياة هذه الشعوب ـ ونحن منها ـ العمل على إيضاح تلك المفاهيم وتبيين هذه المتطلبات، ليكون السير نحو المستقبل أميناً ومحققاً للآمال المعلقة عليه. لقد غدا ضرورياً أن نفهم حق الفهم كنه «المستقبلية» ودعائمها ومقتضياتها. ومن الاقتناع بهذه الضرورة كانت التساؤلات والمحاولات التي تمثلها فصول هذا الكتاب.

الفصل الثالث
الأنماط التاريخية للاهتمام المستقبلي

١ ــ النمط البدائي

لقد كان الاهتمام بالمستقبل، كما قلنا، ملازماً للإنسان منذ ظهوره، وقد اشتد وانتشر في الآونة الأخيرة بفعل الأزمات التي تجابهها الشعوب وتتعرض لها الإنسانية جمعاء. وهذا الاهتمام الماضي والحاضر ناشىء عن الرغبة في معرفة ما ينطوي عليه المستقبل وما ستأتي به الأيام. وتحدو هذه الرغبة عوامل مختلفة، منها الخوف مما يخبئه الغيب، ومنها الحرص على نجاح الجهود المبذولة، ومنها مجرّد المعرفة والاستكشاف. على أن العامل المؤثر في غالب الأحيان هو القلق. فالإنسان الحيّ هو بطبيعته قَلِق. وقلقه يفور أو يفتر حسب الظروف والأحوال، ولكنه يظل قائماً وفاعلاً ما دام الإنسان إنساناً.

ومن هذا القلق الأصيل، ومن العوامل الأخرى التي تلابسه وتتفاعل وإياه، كانت النزعات التنبؤية التي نجدها عند جميع شعوب الأرض منذ فجر التاريخ. ويحسن بنا، إذا أردنا في هذه الأيام أن نستبصر مستقبلنا وأن نعدَّ له إعداداً وافياً، أن نستعرض هذه النزعات وما صحبها من محاولات، وأن نتبين الصور التي اتخذتها والأنماط التي تجلت بها، لنتبيّن الزائف منها ونسعى إلى التخلص من عناصره التي لا تزال عالقة بنا، ولنميز الصحيح الذي يجدر أن نقف عنده ونستجلي مقوماته وسبله ونفيد من إمكاناته.

أهم أنماط هذه المحاولات التنبؤية أربعة: أولها وأقدمها هو ما ندعوه التنبؤ البدائي. وهو نمط عرفته جميع الشعوب البدائية الماضية والحاضرة، وظل منتشراً في العصور القديمة والوسيطة، ولا تزال بعض ظواهره ورواسبه باقية عند الشعوب المتطورة في يومنا الحاضر. إن أشكال هذا النوع من التنبؤ عند الشعوب البدائية تتقارب وتتماثل، لكونها ناشئة عن العقلية البدائية ذاتها التي لها خصائصها المعينة ونظراتها المتشابهة إلى الكون وما وراء الكون ومفاهيمها الشائعة لحياة البشر ودوافعهم وعلاقاتهم. وهي أيضاً تختلف وتتباين

تبعاً لاختيارات هذه الشعوب وأحوالها الطبيعية والاجتماعية. على أنه يمكننا بوجه عام أن نقسم هذه الأشكال نوعين، وإن كان هذان النوعان يمتزجان أحياناً ويجتمعان في شخص واحد أو في فئة معينة من فئات المجتمع. النوع الأول هو الذي يقوم على الاتصال بالآلهة أو بالأرواح أو الجنّ أو سواها من قوى الغيب، والثاني هو الذي يدور على الاستدلال بالظواهر الطبيعية كمواقع النجوم وحركاتها، وأحوال الطقس، ووجهات الطيور في طيرانها، والإشارات والعلامات في أحشاء الضحايا من الحيوانات، والكتابات والخطوط وما إلى ذلك من ظواهر طبيعية أو بشرية[١].

وكل من يدرس أحوال الشعوب البدائية يجد عندها هذا النمط من التنبؤ بنوعيه المذكورين أو بأنواع أخرى مشابهة، كما يجد له دوره الخطير في حياة تلك الشعوب. وقد ظل له مقامه وأثره لدى الشعوب القديمة بعد أن جازت الطور البدائي وولجت باب التاريخ وأنتجت مدنيات رفيعة، كالمصريين والبابليين والفرس واليونان والهنود والصينيين. واختص بهذا التنبؤ أشخاص أو فئات معينون في المجتمع كالكهان والعرافين والمنجمين والسحرة والأطباء وما إليهم، واحتل هؤلاء مراكز بارزة مميزة، سواء في الحكم والرئاسة أو في الدين والاجتماع. فإليهم كان يلجأ الملوك والعظماء وسائر الناس لاستكشاف الغيب واستطلاع الحظوظ، وإلى هياكلهم أو غيرها من مقراتهم، كانوا يهرعون في الملمات، وإلى قواهم «الخارقة» و «علمهم» المحفوظ المتوارث كانت ترنو الأبصار وتهفو النفوس، استجلاباً للخير أو دفعاً للأذى والضرر. ويكفينا أن نذكر ما كان للكهنة في مصر، وللمنجمين في بابل، وللمتنبئين ووسطاء الوحي[٢] عند اليونان، وللعرافين[٣] عند الرومان، ولأمثالهم عند الشعوب الأخرى ـ ما كان لهؤلاء جميعاً من مقام وأثر، لنتبين أهمية هذه النهج التنبؤية في حياة القدماء العامة والخاصة، سواء أكان الأمر يتعلق بشنّ معركة أم بتتويج ملك أو بتشييد بناء أو بعقد مجلس أو اجتماع أم بالإقدام على سفر أم بحدوث ولادة أو مرض أو موت، أم بغير ذلك من الشؤون[٤].

---

(١) للباحثين في هذا الموضوع تصنيفات مختلفة لأنواع هذا التنبؤ حسب اتجاهات دراساتهم، انظر مثلاً: René Alleau, «Divinatoires (Techniques),» in: *Encyclopedia Universalis* (Paris: [n.pb.], 1968), vol. 5, pp. 713-717.

(٢) Oracle.

(٣) Augur.

(٤) انظر مثلا: Lynn Thorndike, *History of Magic and Experimental Science*, 8 vols. (New York: Macmillan Company, 1923), and «Divination,» in: *Encyclopedia of Religion and Ethics* (New York: [n.pb.], 1955), vol. 4, pp. 775-830.

ولعل أشد هذه النهج التنبؤية رسوخاً وأكثرها شيوعاً وأعمقها أثراً الاستدلال بمواقع البروج وحركات النجوم. فقد عرف هذا النهج عند جميع الشعوب القديمة، نظراً للربط العفوي بين ظواهر السماء وأحوال الأرض. وازدهر «التنجيم»[٥] عند البابليين والكلدانيين بخاصة، وتكوّن له تراث ضخم أسهمت فيه شعوب أخرى، وعلا قدره في الأزمنة القديمة والوسيطة، وأصبح «علماً» مبرزاً من «علم» تلك الأزمنة. ويعرّف حاجي خليفة «علم النجوم» بقوله: «وهو علم يعرف به الاستدلال إلى حوادث عالم الكون والفساد بالتشكيلات الفلكية وهي أوضاع الأفلاك والكواكب كالمقارنة والمقابلة والتثليث والتسديس والتربيع إلى غير ذلك...»[٦]. ومع أن هذه الغاية التي استهدفها تبعده عن المعنى المقصود بالعلم في أيامنا هذه، فمما لا شك فيه أن المعلومات التي توصل إليها بشأن الأجرام السماوية ومواقعها وحركاتها كانت مصادر لعلم الفلك[٧] الحديث الذي بدأ عندما أخذ العلماء يتحرون تلك الظواهر الفضائية للوقوف على حقيقتها وواقعها بالذات، دون الربط بينها وبين الأحداث الأرضية ومصائر الأفراد والشعوب.

وكان للعرب قبل الإسلام نصيبهم من هذا النمط التنبؤي البدائي. كانت عندهم الكهانة، ولكل قبيلة كاهنها أو كاهنتها أو كهانها، وغدت الكهانة أيضاً «علماً»: «المراد منه مناسبة الأرواح البشرية مع الأرواح المجردة أي الجنّ والشياطين والاستعلام بهم عن الأحوال الجزئية الحادثة في عالم الكون والفساد بالمستقبل...»[٨]. وكان لعرب الجاهلية أيضاً العرافة والعرافون، وأعمالهم شبيهة بأعمال الكهان، وقد اختُلف في الفرق بين هؤلاء وأولئك. وكذلك كانت الفراسة، والعيافة وهي التنبؤ بأحوال الطيور وغيرها من الحيوانات، والقيافة وهي التنبؤ والإخبار عن شيء بتتبع الأثر والشبه، والاستقسام بالأزلام، والطَرق وهو الضرب بالحصى للتنبؤ عن المستقبل، والزجر وهو زجر الطيور ومراقبة حركات طيرانها (يمناً أو يسراً وبالتالي تفاؤلاً أو تشاؤماً، ومنها الطِيرة وقد استعملت أصلاً للفأل عموماً ثم اختصت بالفأل الرديء)، ومراقبة الأجرام السماوية والظواهر الطبيعية، وغير هذه من صنوف التنبؤات البدائية. وجاء الإسلام فقضى عليها شرعاً إذ لا كهانة أو عرافة أو سحراً بعد النبوة، كما قضى على أكثرها فعلاً. على أن

---

(٥) Astrology.

(٦) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون** (استنبول: [د .ن.]، ١٩٤٣)، ج ٢، ص ١٩٣٠.

(٧) Astronomy.

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٢٤.

بعضها بقي قائماً عند عامة الناس وعاد إلى الانتشار في عهود الانحطاط، وانتظم بعضها الآخر في «علوم»، أهمها «علم النجوم» الذي أشرنا إليه والذي كان له شأنه في العصور الاسلامية الزاهرة، وإسهامه في نشوء علم الفلك الحديث[٩].

ولا يحسبن أحد أن هذه النهج والأساليب التنبؤية التي صنّفناها نمطاً بدائياً قد زالت بالخروج من البدائية وقيام الحضارات، فقد ظلت، كما قلنا، ظاهرة بينة في العصور القديمة والوسيطة[١٠]، بل لا تزال لها آثار باقية في المجتمعات المتقدمة في هذه الأيام. لا يزال كثير من الناس يستطلعون حظوظهم من مواقع الأبراج عند ولادتهم[١١] ومن استقراء كفوفهم[١٢] أو تفسير أحلامهم وسوى ذلك من المظاهر الطبيعية أو الإنسانية، ولا تزال ثمة صحف ومجلات وكتب تزودهم بهذا الضرب من الاستدلالات التنبؤية، كما أن هناك جماعات وهيئات حتى في «أرقى» المجتمعات الغربية الحالية تحاول إحياء التنجيم والسحر ومناجاة الأرواح وأمثالها. ولعلّ من أسباب هذه الرغبة المتجددة النقمة الثائرة في المجتمعات الغربية على أمراض المدنية المعاصرة و «تقدمها» الاصطناعي، ونزعة الارتداد إلى الطبيعة وإلى المنطلقات البدائية. أما في مجتمعنا العربي، فعندنا «البصارون» و «البراجون»، والضاربون بالرمل، وقراء الكف، ومبصّرو فناجين القهوة و «شدة» اللعب، وأمثالهم من رجال ونساء يتوجهون إلى هذه الغريزة الطبيعية البدائية عند العامة والخاصة يستثيرونها ويلبونها، ويستغلون الرواسب التي لا تزال عالقة في صدور الناس وقلوبهم والتي تدفعهم إلى استطلاع حظوظهم واستكشاف مخبآت أقدارهم، بأساليب تنقاد للوهم والخيال وتخرج عن أحكام العقل وضوابطه.

٢ ــ النمط العقائدي

ثمة نمط آخر من أنماط الاهتمام بالمستقبل ومحاولة التنبؤ به هو، كالأول، عميق

---

(٩) انظر بشأن هذه الأساليب التنبؤية في الجاهلية: جواد علي، **تاريخ العرب قبل الاسلام**، ٨ج (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ ـ ١٩٦٠)، ج ٥، ص ٣٠٤ ـ ٣٥٦.

(١٠) من أشهر الكتب التنبؤية التي ظهرت في مطلع العصر الحديث، كتاب *Centuries et Prophéties* (١٥٥٥) المصوغ بشكل رباعيات شعرية للطبيب والمنجم Michel de Notredame (١٥٠٣ ـ ١٥٦٦) المعروف بـ Nostradamus. وقد أصاب هذا الكتاب شهرة في زمنه ولقي مؤلفه بفضله حظوة في بلاط كاثرين دي مديتشي والبلاط الفرنسي. وطبع بعد ذلك مراراً وعني به الشارحون والنقاد، ولا تزال تنبؤاته تثير التساؤل والتعجب.

(١١) Horoscope.

(١٢) Palmistry, Chiromancy.

الجذور في الحياة الانسانية بادي المظاهر عند مختلف الشعوب. إنه يعود أيضاً إلى أقدم الأزمنة التاريخية، وقد ماشى الحضارات في نشوئها وتطورها، ولم يخفّ أثره، كما كان شأن التنبؤ البدائي، بل ظل قوياً فاعلاً، وما زال كذلك في هذه الأيام. ويصحّ أن ندعو هذا النمط «النمط العقائدي»، لأنه يقوم على عقائد أو نظرات شاملة إلى الكون والحياة تنسحب على الماضي والحاضر والمستقبل. فمنذ فجر التاريخ، حاول الإنسان، حيثما وجد، أن يتخيّل أو يتصور أو يتفهم علل الأحداث الطبيعية والبشرية والقوى المسيطرة عليها. وفي البدء كان هذا التعليل مطبوعاً بطابع التوهم والتخيل. وكان ينصرف إلى الأحداث المتفرقة دون أن يربطها معاً، وينسب أسبابها إلى قوى إلهية أو روحانية خارقة للطبيعة. ثم أخذ الإنسان، بعد فترة مديدة من التطور، يتصور الكون بمجمله ويتساءل عن أصله ومآله وعن مصدر الحياة ومصيرها، وجرى خياله يحوك الميثولوجيات والأساطير، وفكره ينسج العقائد والمذاهب، ودخلت هذه وتلك في صلب الأديان والآداب والفلسفات والثقافات ولا تزال آثارها قائمة فاعلة حتى اليوم. أما التعليل العقلاني الطبيعي فقد ظهرت بوادره عند اليونان، ثم تجلت تجلياً بطيئاً ومتدرجاً في تطورات العلم الطبيعي الوضعي، وانتهت أخيراً إلى سيادة النهج الاختباري والتعليل العلمي سيادة كاملة أو شبه كاملة. ومع هذا، فقد ظل للتعليل العقائدي غير الاختباري سلطته وانتشاره، وتجلى بمظهرين متميزين أحدهما ديني والآخر فلسفي، مع تلاقٍ وتفاعل بينهما، وما زال الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر.

نجد المظهر **الأول** عند الشعوب القديمة التي تطور فيها الفكر الديني، كالشعوب الساميَّة والفرس والهنود والصينيين. إن لكل من هذه الشعوب نظرته الخاصة الشاملة إلى الكون الطبيعي والحياة الإنسانية. فعند الفرس الزرادشتيين مثلاً نجد أن الوجود كله هو ميدان صراع بين آلهة الخير بقيادة أهورا مازدا وآلهة الشر بقيادة أهرمان، وهو صراع يمتد من بدء الكون إلى نهايته ويهيمن على الحياة البشرية بكاملها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. أما في الأديان الهندية، فإن الوجود هو مظهر للروح المطلقة الكبرى (براهما)، ويتبدل الوجود الكوني، ومن ضمنه الوجود الانساني، تبعاً للتبدلات المتعاقبة التي تحصل لهذه الروح في حقب زمنية مديدة منتظمة متكررة تكرراً لا بداية له ولا قرار، وشبيه بهذا ما نراه عند الصينيين القدماء في تصورهم للكون ولكل ما فيه، إذ تتعاقب عليه حالتا السكون (ين) والحركة (يَنغ) تعاقباً متماثلاً مستمراً يتناول أحوال الوجود والحياة البشرية، ويمكن الاستدلال بقديمه على حاضره والتنبؤ من هذا وذاك بمستقبله.

أما الشعوب الساميَّة فقد ارتبطت نزعاتها الدينية بالآلهة والأرواح ثم تطورت إلى

أن بلغت إلى الاعتقاد بوحدانية الله، فنشأت الأديان الموحدة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وهذه الأديان، على ما بينها من اختلاف، تتفق في الاعتقاد المبدئي بإله واحد هو مبدع السموات والأرض وكل ما فيها، وهو الذي خلق الإنسان وأبلغه تعاليمه وشرائعه بواسطة الرسل والأنبياء أو بتجسده إنساناً على الأرض. فكان للعالم بدؤه وستكون له نهايته. وكان للبشر أيضاً بدؤهم في جدّهم آدم الذي منه انحدروا وتسلسلوا، ثم ألفوا قبائل وشعوباً وانتشروا في الأرض وسلكوا فيها مسالكهم المختلفة. فمنهم من آمن واهتدى وعمل صالحاً، ومنهم من كفر وضلّ وغوى. على أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين اليهودية من جهة، والمسيحية والإسلام من جهة أخرى. فالله في اليهودية هو يهوه، إله اليهود وحدهم وقد عاهدهم عهداً خاصاً بهم، وجعل منهم شعبه المختار الذي يكوّن لبّ الإنسانية ومحور التاريخ. والغاية التي يسير إليها التاريخ هي خلاص هذا الشعب وإقامة مملكة اسرائيل على الأرض. ولم تتطلع أنظار اليهود إلى عالم آخر فوق العالم الأرضي وبعده إلا في الأزمنة المتأخرة من تاريخهم القديم، وذلك بنتيجة الخيبة واليأس والمآسي التي أصابتهم من جراء فشلهم في بلوغ غايتهم في هذه الدنيا. ولكن هذه التطلعات لم تحوّل معتقداتهم عن مجراها الأصلي، فظلّت فاعلة فيهم خلال العصور إلى أن انبثقت قوية هدّارة في الحركة الصهيونية التي عمدت إلى تحقيق حلمهم التاريخي، بل عهد إلههم لهم حسب تعاليم دينهم، وهو إنشاء مملكة اسرائيل في فلسطين. أما المسيحية والإسلام فجاءا دينين عالميين للبشر جميعاً، لا لشعب متفرد متميز أو لفريق معين من البشر. فالله هو «أبونا الذي في السموات» و «رب العالمين»، ومشيئته هي التي تحكم مصائر الأفراد والشعوب طرّاً، وكل امرىء خاضع لها ومسؤول عن أعماله، وهو ملاقٍ جزاءه العادل عن هذه الأعمال إن لم يكن في هذا العالم ففي العالم الآخر حيث الثواب الدائم أو العقاب الأبدي. فثمة إذن خط أساسي للتاريخ البشري من منطلقه إلى غايته عبر التغيرات والتطورات التي تعتريه، وهو الخط الذي رسمته الشريعة أو العناية الإلهية والذي على ضوئه يمكننا أن نتفهم أحوال الأفراد والشعوب ونستدل على مصائرهم. ولا حاجة إلى التأكيد أن هذه العقيدة الشاملة، التي تتناول حياة البشر ووجود الكون بكامل مداهما والتي تتطلع إلى الحياة الحقيقية الباقية بعد زوالهما ـ أن هذه العقيدة برزت وفعلت بصيغتها المسيحية في العهود القديمة (وقد عرضها عرضاً لاهوتياً وفلسفياً رائعاً القديس أوغسطين[١٣] في كتابه البعيد الأثر **مدينة الله**)، وسادت بصيغتها المسيحية في الغرب والاسلامية في الشرق سيادة تامة في العهود الوسيطة وطبعت تلك العهود

(١٣) ت ٤٣٠ م.

بطابعها الخاص، ولا تزال سائدة أو شبه سائدة، إيماناً أو تقليداً، في المجتمعات المتمسكة بهذا الدين أو ذاك، ويمكننا أن نضيف: إن العقيدة المسيحية كان لها أيضاً فعلها في العقائد الفلسفية التي قامت في المجتمعات الغربية منذ مطلع العصر الحديث، ذلك أنه لم يكن لهذه المجتمعات أن تتخلص من التراث المسيحي المتركز في صلب كياناتها وسياق توجهاتها حتى عندما كانت تثور على هذا التراث وتستنّ لأنفسها سبلاً فكرية أو سلوكية جديدة. ومن هنا جاءت العقائد الفلسفية التعليلية الشاملة، سواء منها المشابهة أو المخالفة أو المناقضة للعقيدة المسيحية، متأثرة بهذه العقيدة مضموناً أو شكلاً.

هذه العقائد الشاملة تبدو في المظهر **الثاني** للنمط التنبؤي العقائدي، وهو المظهر الفلسفي. ولعله كان لهذا النوع من التعليل بذور عند الشعوب القديمة المتحضرة مشتبكة بالتعليل الديني، غير أن هذه البذور لا تبدو واضحة إلا عند اليونان حيث انفصلت عن هذا التعليل انفصالاً إن لم يكن تاماً قاطعاً فقد أكسبها سمتها الخاصة وشكلها المتميز. وقد تفتحت هذه البذور وازدهرت عند أفلاطون وأرسطو بخاصة، وعند بعض الفلاسفة المتأخرين والأدباء والمؤرخين اليونانيين والرومانيين. ثم طغت عليها العقيدتان المسيحية والإسلامية في العصور الوسيطة حين كانت وظيفة الفلسفة، في الأعم الأغلب، الدفاع عن الدين. ولم يبدُ التعليل الفلسفي بصورة جليّة في تلك العصور إلا عند مفكر واحد بارز هو المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون[١٤]. على أن هذه الصورة الخلدونية العجيبة في ذاتها، والتي ما زالت تثير الإعجاب عند الباحثين، ابتُكرت في عصر انحطاط المدنية العربية الاسلامية، وفي الوقت الذي تراخى فيه الاتصال بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية، فلم تحدث أثراً ملحوظاً في أية منهما. وعندما طلع العصر الحديث في الغرب عادت التعليلات الفلسفية إلى الظهور، فكان لها ممثلوها المتتابعون كالإيطالي فيكو[١٥] والفرنسيين مونتسكيو[١٦] وفولتير[١٧]، والقائلين بالتقدم المستمر الذين ذكرناهم في الفصل السابق، وأصحاب مدرسة العقد الاجتماعي، وأمثالهم. وقد جاء بعض هذه التعليلات شاملاً للحضارات الإنسانية وممتداً على الماضي والحاضر والمستقبل، وجاء بعضها مجزّأً لا يؤلف عقيدة منتظمة كاملة. ومن الأمثلة البارزة على النوع الأول، وهو

---

(١٤) ت ٨٠٨هـ./١٤٠٦م.
(١٥) ت ١٧٤٤.
(١٦) ت ١٧٥٥.
(١٧) ت ١٧٧٨.

الذي يهمنا هنا، فلسفة هيغل[١٨] الديالكتيكية التاريخية، والمذهب الوضعي لأوغست كونت[١٩]، ومدرسة النشوء والارتقاء التي طبقت مبادىء داروين[٢٠] البيولوجية عن التاريخ البشري، ومذهب ماركس[٢١] المادي الاقتصادي، والتعليلات الشاملة لبعض المفكرين المعاصرين كشبنجلر[٢٢] وكروتشي[٢٣] وتيلار دي شاردان[٢٤] وسوروكين[٢٥] وياسبرز[٢٦] وتوينبي[٢٧].

ليس هنا مجال البحث في هذه التعليلات الشاملة، الفلسفية أو الدينية[٢٨] التي تتضمن، في ما تتضمن، اهتماماً بالمستقبل وتطلعاً إليه وتنبؤاً به تتخذ أشكالاً مختلفة ولكنها تنخرط جميعاً في نمط واحد دعوناه النمط العقائدي. فلنكتفِ إذن أن نقول بإيجاز إن هذه التعليلات تختلف في ما بينها في ثلاثة أمور: أولاً في نظرتها إلى جوهر الكيان الكوني والإنساني (أهو المادة، أم الفكر، أم الروح، أم شيء آخر يختلف عنها؟)، وفي العامل أو العوامل التي أوجدت هذا الجوهر وطورته وما تزال تفعل في التغيرات الكونية والانسانية (أهو الله تعالى، أم القدر المجهول، أم المثل الكاملة الثابتة كما عند أفلاطون، أم المادة الأزلية التي تحتوي في ذاتها القدرة على التطور، أم التفاعل بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، أم أصل الإنسان وتكوينه الجنسي، أم التفاعلات الاجتماعية أو الاقتصادية أو العقلية أو السياسية، أم عامل أو عوامل غيرها؟). ثم هي تختلف ثانياً في الشكل الذي تتصوره للتغيرات التاريخية: أهو خط مستمر يسير، عبر التغيرات المختلفة، من بداية معينة إلى نهاية معروفة تختلف عن البداية، أم هو خط دوري[٢٩] يعود إلى

---

(١٨) ت ١٨٣١.
(١٩) ت ١٨٥٧.
(٢٠) ت ١٨٨٢.
(٢١) ت ١٨٨٣.
(٢٢) ت ١٩٣٦.
(٢٣) ت ١٩٥٢.
(٢٤) ت ١٩٥٥.
(٢٥) ت ١٩٦٨.
(٢٦) ت ١٩٦٩.
(٢٧) ت ١٩٧٥.
(٢٨) انظر بحثنا في هذه التعليلات في الفصلين السادس والسابع من: قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤؛ ١٩٧٣).
(٢٩) Cyclical.

منطلقه ثم يكرر دورانه في فترات زمنية محددة، أم هي خطوط دورية متعددة متماثلة تجري فيها حضارات مستقلة بعضها عن بعض لكل منها روحها ورمزها وفاعليتها الخاصة بها ولكنها كلها تجوز ذات المراحل من ولادتها إلى مماتها؟ ثم في هذه الحالات وغيرها، هل سير الخط الواحد أو الخطوط المستقلة، في مجمله، تقدمي ارتقائي، أم تراجعي انحطاطي، أو دوري لا تقدم مستمراً فيه ولا تراجع نهائياً؟ وأيضاً: هل لهذا السير اتجاه واحد أو اتجاهات متعددة؟ هل صورته بسيطة أو مركبة معقدة؟(٣٠) وأخيراً، تختلف هذه التعليلات في مدى ما تفرضه في الحركة الكونية أو الانسانية من حكم قدري أو تحتيم خارجي عن إرادة البشر. فبعضها يوسّع نطاق هذا التحتيم فيكاد يجعله مطلقاً لا أثر فيه لاختيار الانسان وقدرته وفعله، وبعضها يقر بهذا الأثر ويؤكده على درجات متفاوتة من الإقرار والتأكيد.

ومهما يكن من أمر، فإن الذي يهمنا إبرازه في نطاق بحثنا هو أن هذه التعليلات بنوعيها الفلسفي والديني، وعلى ما بين هذين النوعين وما في داخل كل منهما من تباين واختلاف، تتفق جميعاً في أنها تتوجه إلى المستقبل الكوني أو الانساني في نظراتها الشاملة إلى تطور التاريخ والقوى الدافعة له. وهي تنتظم في نمط واحد، إذ إنها كلها تقوم على عقائد كلية منبثقة من الخيال والايمان والفكر بدرجات ونسب مختلفة، عقائد تدور حول جوهر الوجود، وحركيته واتجاه هذه الحركية، والقوة أو القوى المسيرة لها، وغيرها من أسرار الكون والحياة التي إذا اكتشفناها استطعنا أن نخترق حجب المستقبل فندرك المراحل المقبلة ونستبصر نهاية المصير. وختاماً نقول إن هذه التصورات المستقبلية لم تكن ذات أثر نظري فحسب، بل كان لها فعلها العملي في دفع الأفراد والجماعات إلى بذل الجهود لتبديل مصائرهم، وبالتالي في تحريك التاريخ وتوجيه قوافله. وكفى بالأديان الموحدة أو بالماركسية مثلاً على ضخامة هذا التأثير واتساعه وعمقه واستمراره. وهذا دليل على سنّة من سنن الحياة الناشطة المبدعة، وهي أن إدراك التاريخ، ماضياً ومستقبلاً، إدراكاً حيّاً نافذاً يؤدي إلى صنع التاريخ، أي إلى صنع المستقبل، كما أن هذا الصنع يفضي إلى ذاك الإدراك، وأن التفاعل بينهما يعزز نتائج كل منهما ونتائجهما المشتركة.

---

(٣٠) حول هذه الأشكال المتصورة، وبخاصة الشكل الدوري المتكرر، انظر:

Grace Edith Cairns, *Philosophies of History; Meeting of East and West in Cycle-Pattern Theories of History* (New York: Citadel Press, 1962).

وفي ما يتعلق بالنظرات المعاصرة: Pitrim Aleksandrovich Sorokin, *Social Philosophies of an Age of Crisis* (Boston: [n.pb.], 1950).

٣ ــ النمط التخيّلي

لا يخلو النمطان اللذان ذكرناهما ـ البدائي والعقائدي ـ من عنصر التخيّل، بل إن هذا العنصر يلعب فيهما دوراً كبيراً. غير أن ثمة نمطاً آخر، للتخيل فيه المقام الأول والدور الأكبر. وفي مقدمة مظاهر هذا النمط ومنتجاته المحاولات الأدبية التي تتجه إلى المستقبل راسمة صورة عالم مثالي يتحقق فيه. وتتصف هذه المحاولات بالنزعة التي عرفت بـ «اليوتوبية» أو «الطوباوية»[٣١]، وهي كلمة مأخوذة من عنوان كتاب **يوتوبيا**[٣٢] الذي وضعه سير توماس مور[٣٣] باللاتينية عام ١٥١٦ وترجم للإنكليزية لأول مرة عام ١٥٥١، فغدا أصلاً ونموذجاً لمحاولات كثيرة تصوّر المجتمع الانساني الذي يسوده الخير والسعادة والكمال. لقد ظهرت في تاريخ الفكر الغربي مؤلفات عديدة من هذا النوع[٣٤]، وهي إذ ترسم للمجتمع المثالي صوراً مختلفة، حسب مواهب مؤلفيها ونزعاتهم، تعبّر ضمناً عن انتقادات هؤلاء المؤلفين لمجتمعاتهم القائمة، ولما يعتريها من نقائص وشرور بالمقابلة مع المجتمعات المتخيَّلة التي يضعونها في أمكنة مجهولة من الأرض أو في أزمنة آتية أو ماضية. بل لعل هذا الشعور بالنقائص والشرور الماثلة هو الدافع الأصلي لهذا التصور، وهو تصوّر تداخله الرؤيا المستقبلية، إذ إن الغاية منه حث الناس على اكتساب ما أمكن من صفات المجتمعات المثالية المتخيّلة وبالتالي على السعي المستقبلي فكراً وعملاً. حتى عندما كانت هذه التصورات تعود إلى حالة الانسان الطبيعية وتمجّدها وتعتبرها الحالة المثالية، كما نجد عند جان جاك روسو[٣٥]، فإن الدافع كان في الواقع تقدمياً يرمي إلى إصلاح المجتمع الإنساني بتحقيق مبادىء أساسية مثل «العقد الاجتماعي» وأشباهه. وكذلك كان الأمر أيضاً، وبتأثير من روسو، عند المفكرين

---

(٣١) Utopian.

(٣٢) Utopia، وهذه اللفظة مشتقة من كلمتين يونانيتين بمعنى «لا مكان»، تدليلاً على أن الجزيرة التي يقوم فيها المجتمع الكامل الذي يصفه المؤلف غير موجودة في الواقع.

(٣٣) Sir Thomas More (d. 1535).

(٣٤) حول مظاهر هذا التفكير اليوتوبي وتطوراته وآثاره في الفكر الغربي والحياة الغربية ومميزاته وحدوده، انظر: Lewis Mumford, *The Story of Utopias*, with an Introduction by Hendrik Willem Van Loon (New York: Boni and Liveright, [1922, 1924]), and Joyce Oramel Hertzler, *The History of Utopian Thought* (New York: Macmillan Company, 1923).

(٣٥) ت ١٧٧٨.

الاجتماعيين الإصلاحيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الذين تصوروا، وحاول بعضهم أن يحقق فعلاً، مجتمعات اشتراكية تتميز بالاكتفاء الذاتي وبالتآلف الاجتماعي: أمثال سان سيمون[٣٦] وفورييه[٣٧] وروبرت أوين[٣٨] وبرودون[٣٩]. إن جهود هؤلاء المفكرين النظرية والعملية التي عرفت بالاشتراكية اليوتوبية لغلبة عناصر الرؤيا والتخيل المثالي عليها، تدخل ضمن النمط الذي نتحدث عنه من أنماط الاهتمام بالمستقبل والتنبوء به لأنها، وإن تكن تنطوي على نوع من الارتداد إلى طبيعة الإنسان الأصيلة وتهتم بإصلاح الحاضر، تندرج فعلاً ضمن الأفكار والحركات المستقبلية التي ترمي آخر الأمر إلى بناء مجتمع مثالي جديد تتخلص فيه الإنسانية من شرور أوضاعها ومساوىء حاضرها.

ولعل من أهم العوامل التي عززت هذا النمط التخيلي التقدمَ العلمي الذي ظهر في أوائل العصر الحديث والذي أخذ ينشر الإعجاب بمآثر العلم وإمكاناته ويشيع التفاؤل بفتوحاته المقبلة وبما ستحدث من تحسين للأوضاع البشرية. نجد هذا في إبّان الثورة العلمية الأولى في القرن السابع عشر في الكتب التخيّلية اليوتوبية أمثال **مدينة الشمس** للفيلسوف الإيطالي توماس كامبانيلا[٤٠]، وبخاصة **أطلنطس الجديدة** لفرنسيس بيكون[٤١] الفيلسوف والسياسي الانكليزي الذي كان له أثر عظيم في الدعوة إلى الأخذ بالأسلوب الاختباري العلمي، وفي بث الإيمان بطاقة هذا الأسلوب وطاقة العلم الناتج عنه على دفع عجلة التقدم وضمان الرقي المستمر[٤٢]. وكذلك ظهرت في القرن ذاته، بتأثير علم الفلك الجديد، كتب تخيلية تصف أسفاراً فضائية إلى القمر وسواه من الأجرام السماوية.

---

(٣٦) ت ١٨٢٥.

(٣٧) ت ١٨٣٧.

(٣٨) ت ١٨٥٨.

(٣٩) ت ١٨٦٥.

(٤٠) Tommaso Campanella (d. 1639).

انظر: Tommaso Campanella, *Civitas Solis Poetica. Idea Reipublicae Philosophicae* (Vltraiecti: Apud Loannem à Vvaesberge, 1643).

(٤١) Francis Bacon, (d. 1626).

انظر: Francis Bacon, *The New Atlantis* ([n.p.: n.pb.], 1627).

(٤٢) أحد مظاهر هذا الأثر إنشاء الجمعية الملكية The Royal Society في لندن عام ١٦٦٠، وهي من أقدم الجمعيات العلمية وأرفعها مقاماً وأعظمها أثراً في بريطانيا وفي سائر أنحاء العالم.

على أن هذا الشكل من «التخيل العلمي» لم يزدهر فعلاً إلاّ إثر التقدم الباهر الذي حدث في العلم والتكنولوجيا في القرن التاسع عشر، إذ أنتج نوعاً جديداً من الأدب هو «القصص العلمي»، عرف باسمه الفرنسي (roman scientifique) ثم شاع بالاسم الانكليزي (science fiction). لقد أسهم في هذا الأدب علماء وأدباء من بلدان مختلفة، ولكن المؤلف الذي أطلقه إطلاقة قوية زاخرة هو الروائي الفرنسي جول فِرن[٤٣] الذي يمكن اعتباره رائد هذا النوع الجديد وعلماً من أبرز أعلامه. وقد تميّز إنتاجه في هذا المجال بالغزارة والذيوع والتأثير في العقلية العامة. وتجلى في روايات علمية أو وصف أسفار خيالية «غير عادية» في مجاهل الأرض وأطرافها وبطونها وفضائها، مثل: **خمسة أسابيع في المنطاد**[٤٤]، **ورحلة إلى مركز الأرض**[٤٥]، **ومن الأرض إلى القمر**[٤٦]، **وعشرون ألف فرسخ تحت البحار**[٤٧]. وقد أثار هذا الانتاج الروائي التنبؤي مخيلة فريق كبير من أهل الغرب وأسهم في تنبيه وعيهم لأهمية العلم والتكنولوجيا، ولإمكاناتهما العجيبة في الاكتشاف والاختراع، وللتطورات البالغة التي سيحدثانها في الحياة البشرية.

على أن زعيم هذا النمط من التخيل العلمي، والمفكر الذي أحدثت مؤلفاته في هذا الحقل أثراً تعدى جماهير القراء إلى دوائر المفكرين والأدباء، هو الكاتب الإنكليزي هـ .ج. ولز[٤٨]. فلقد تميزت سيرة هذا الكاتب بنتاج غزير من المقالات الصحفية ومن الكتب الروائية والاجتماعية والأدبية والتاريخية، مما جعله من أشهر كتاب عصره وأبعدهم نفوذاً وأكثرهم اهتماماً بالقضايا الحضارية وبالتطورات المستقبلية. ويهمنا من هذا النتاج الغزير نوعان من الكتب: أولهما الروايات العلمية التخيلية، ومنها: **آلة الوقت**[٤٩]، **وجزيرة**

---

(٤٣) Jules Verne (d. 1905).

(٤٤) Jules Verne, *Cinq semaines en ballon; Voyages de découvertes en Afrique par trois anglais* (Paris: Bibliothèque d'éducation et de récréation, J. Hetzel, 1863).

(٤٥) Jules Verne, *Voyage au centre de la terre* (Paris: Bibliothèque d'éducation et de récréation, J. Hetzel, 1864).

(٤٦) Jules Verne, *De la terre à la lune, trajet direct en 97 heures 20 minutes* (Paris: J. Hetzel, 1865).

(٤٧) Jules Verne, *Vingt mille lieues sous les mers* (Paris: J. Hetzel, 1870).

(٤٨) Herbert George Wells (d. 1946).

(٤٩) Herbert George Wells, *The Time Machine, an Invention* (New York: Holt, ©1895).

الدكتور مورو[٥٠]، **والرجل الخفي**[٥١]، **وحرب العوالم**[٥٢]، **وأوائل البشر على القمر**[٥٣]، **والحرب في الجو**[٥٤] وأمثالها[٥٥]. أما النوع الثاني فهو المؤلفات الفكرية التي عرض فيها نظرته إلى حضارة البشرية ومستقبلها وضمّنها معتقداته الأساسية وآراءه الإصلاحية، ومنها: **توقعات**[٥٦]، **ويوتوبيا حديثة**[٥٧]، **والأشياء الأولى والأخيرة**[٥٨]، **وإنقاذ الحضارة: مستقبل الإنسانية المرجح**[٥٩]، **وشكل الأشياء المقبلة**[٦٠]، وغيرها. إن في إنتاج ولز التخيّلي التنبؤي إعجاباً بالعلم، وتفاؤلاً بالمستقبل الإنساني إذا استطاع الإنسان أن يضبط الطبيعة وأن يحكم نفسه بعقله وجهده، ولكن في هذا الإنتاج أيضاً تساؤلات وشكوك اعتبرها بعضهم بذوراً للروايات والمؤلفات التشاؤمية التي ظهرت في قرننا هذا[٦١]. ولعل بروز طغيان الدولة التوتاليتارية، وزعزعة أركان الحرية وتقلص مداها، وسطوة التكنولوجيا التطبيقية والقيم المادية وأمثالها من مساوىء هذا القرن، هي العوامل

---

(٥٠) Herbert George Wells, *The Island of Dr. Moreau* (Garden City, N.Y.: Garden City Pub. Co., ᶜ1896).

(٥١) Herbert George Wells, *The Invisible Man,* with an Introduction by Frank Wells (London: Collins, 1897).

(٥٢) Herbert George Wells, *The War of the Worlds* ([n.p.: n.pb.], 1898).

(٥٣) Herbert George Wells, *The First Men in the Moon* (London; Bombay: George Bell, 1901).

(٥٤) Herbert George Wells, *The War in the Air* ([n.p.: n.pb.], 1908).

(٥٥) انظر: Herbert George Wells: *Seven Science Fiction Novels* (New York: Dover Publication, 1950), and *28 Science Fiction Stories* (New York: [n.pb.], 1952).

(٥٦) Herbert George Wells, *Anticipations of the Reaction of Mechanical and Scientific Progress Upon Human Life and Thought,* 6th ed. (London: Chapman and Hall, 1902).

(٥٧) Herbert George Wells, *A Modern Utopia* (London: Chapman and Hall, 1905).

(٥٨) Herbert George Wells, *First and Last Things; a Confession of Faith and a Rule of Life* (New York; London: G.P. Putnam's Sons, [1908]).

(٥٩) Herbert George Wells, *The Salvaging of Civilization: The Probable Future of Mankind* ([n.p.: n.pb.], 1921).

(٦٠) Herbert George Wells, *The Shape of Things to Come* (New York: Macmillan Company, 1933).

(٦١) انظر: Mark Robert Hillegas, *The Future as Nightmare: H.G. Wells and the Anti-Utopians* (New York: Oxford University Press, 1967).

التي حولت تفاؤلية القرن التاسع عشر إلى تشاؤمية، وأنتجت روايات تخيلية تمثل هذه النزعة[٦٢]، وفي مقدمتها روايتان اتسع انتشارهما وامتد أثرهما، هما: **عالم جديد جريء** لألدوس هكسلي[٦٣]، **وألف وتسعمائة وأربعة وثمانون** لجورج أورول[٦٤].

وسواء أكانت نزعة هذا النمط من التأليف الأدبي تفاؤلية أم تشاؤمية، فالمهم هنا أنها تحاول استطلاع المستقبل، وأن سبيلها إلى ذلك هو التخيّل. وهي تختلف في مدى خضوعها لهذا التخيل وانسياقها له، فمنها ما يستسلم له استسلاماً مطلقاً أو قريباً من المطلق، ومنها ما هو أكثر انضباطاً وارتباطاً بالواقع وبالتطورات الحادثة والمرتقبة مثل كتابات هـ .ج. ولز الدراسية. ولكن حتى هذه الكتابات تنقصها الميثودولوجية العلمية الصارمة، والنظرة الشاملة إلى القوى الفاعلة في المجتمع الانساني والمتفاعلة في ما بينها. ومع هذا، ومهما تكن نقائص هذا الإنتاج التخيلي، الروائي منه والدراسي، فقد كان له منذ أواخر القرن الماضي ـ في بلدان الغرب وحيثما قرىء أو ترجم في البلدان الأخرى ـ أثر ملحوظ في توجيه الناس نحو المستقبل وفي تفتيح خيالاتهم وأذهانهم لأهمية التطورات المستقبلية ولما تحمله هذه التطورات من مغانم ومنافع أو من مغارم وأخطار.

هذه الأنماط الثلاثة ـ البدائي والعقائدي والتخيّلي ـ هي أهم الأنماط التي تمثلت بها الاستطلاعات المستقبلية في الأزمنة الماضية، البعيدة منها والقريبة. وقد تكون ثمة أنماط أخرى، نظراً لاختلاف أوضاع الشعوب الطبيعية والاجتماعية وتشعب مسالكها وخبراتها، وبالتالي تعدد اتجاهاتها المستقبلية وتنوعها. فمهما نحاول أن نجمل هذه الاتجاهات ونصنفها، فإننا واجدون أن أي إجمال أو تصنيف يعجز عن أن يحيط بها كلها أو يستوعب جميع ظواهرها. ومع هذا، فإننا واثقون بأن هذه الأنماط الثلاثة المذكورة تبرز الاتجاهات المستقبلية الرئيسية التي عرفتها البشرية حتى السنوات الأخيرة، وتؤلف معاً صورة للاهتمام المستقبلي التاريخي، إن لم تأتِ كاملة مستنفدة فهي صحيحة

---

(٦٢) أخذ بعض الكتاب المحدثين يطلقون على الأثر الأدبي الذي ينزع هذه النزعة لفظة dystopia أي اليوتوبيا المختلة، كما يدعى الأدب بمجموعه anti-utopian.

(٦٣) Aldous Huxley (d. 1963).

انظر: Aldous Leonard Huxley, *Brave New World* (New York: Harper and Brothers Publishers, ᶜ1932).

(٦٤) George Orwell (d. 1950).

انظر: George Orwell, *Nineteen Eighty -Four* (New York: Harcourt, Brace, 1949).

الدلالة ووافية على الأقل بمرادنا في هذا البحث.

بقي نمط رابع عظم شأنه في السنوات الأخيرة وانتشر ذكره وبرز الإقبال عليه: هو النمط العلمي الريادي (أو التحسبي). ونظراً لما له اليوم من مكانة وخطورة، وتجنباً للإطالة في هذا الفصل، آثرنا أن نفرد له فصلاً خاصاً فيما يلي.

الفصل الرابع
النَّمطُ العلميّ الرّيادِيّ المعاصر

١ ــ نشأته وتطوره والمشتغلون به

بدأ هذا النمط من الأنماط التنبؤية يظهر إلى الميدان في العقود الأخيرة، وبعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، وأخذ ينمو وينتشر ويجتذب عدداً وافراً من المفكرين والعاملين البارزين، فتنظم له المشروعات والبرامج، وتؤلف فيه المقالات والكتب، وتنشأ له الأجهزة والهيئات، وتعقد في مجاله المؤتمرات والندوات. لقد دعوناه النمط العلمي، لأنه يحرص على أن يظل ملتصقاً بالواقع، ويتبع أسلوباً تجريبياً ويخضع نتائجه وأسلوبه للنقد والامتحان، ويحاول أن يفي ـ على الرغم من صعوبة مادته ـ بشتى مقتضيات البحث الاختباري الموضوعي. بل إن دعاته يجعلونه موضوع علم جديد يطلقون عليه أسماء مختلفة، منها «علم المستقبل»[١]، وهو الاسم المنتشر في البلاد الأنكلوسكسونية، أو «علم الريادة»[٢]، وهو الاسم الذي ابتدعه رائد فرنسي كبير من رواد هذا النمط، غاستون برجيه[٣].

ومع أن هذا النمط يتميز بصفته العلمية، فليس معنى هذا أنه منفصل كل الانفصال عن الأنماط التي ذكرناها في الفصل السابق. فهو مثل النمط البدائي في أنه ينبع من نزعة أصيلة في النفس الإنسانية، نزعة الاستطلاع والاستبصار والتحسب. وهو

---

(١) Futurology. وقد ابتدع هذا الاسم المؤلف الألماني Ossip Flechtheim. انظر:
Ossip Kurt Flechtheim, *History and Futurology*, with a foreword by Robert Jungk (Meisenheim am Glan, Hain, 1966), p. 72.

(٢) Prospective.

(٣) Gaston Berger (d. 1960).

يشبه النمط العقائدي في كونه يقوم على إيمان معين، وإن يكن هذا الايمان يختلف عما نجده في ذلك النمط. إنه إيمان بالعلم الموضوعي وبأسلوبه المنطقي الاختباري وسيلة لبلوغ الحقيقة. أما بشأن اتصاله بالنمط التخيلي، فمن ينكر أن هذا النمط الريادي، أو أن الجهد العلمي بصفة عامة، يخلو من عنصر الخيال والتخيّل؟ إن العالم المبدع هو الذي يتميز بالرؤية، فلا يحصر همه في الحقائق الجزئية بل يعمد إلى تصوّر الروابط التي تجمعها، ولا يقف عند الواقع المعلوم بل يطلق خياله لاختراق آفاق المجهول. ولولا هذا وذاك، لما قام علم أو جرى كشف أو اختراع.

على أن جوهر العلم ـ الذي ينتمي إليه هذا النمط الريادي ـ ليس في لجوئه إلى الخيال، بل في تمسكه بالأسلوب المنطقي الاختباري. وهذا التمسك المفروض هو العامل الذي يحوّل النزعة البدائية الأصيلة إلى جهد بحثي منتظم، وهو الذي يصون العقيدة الدينية أو الفلسفية من الغلو والانفلات، ويكبح الخيال المنطلق عن الجموح، ويخضع كل نزعة أو عقيدة أو تخيّل للنقد والامتحان والتجريبي، فيصحح بهما الخطأ ويقوّم الاعوجاج ويؤيد الصواب والسداد. ومن هنا كان تميز هذا النمط تميزاً نوعياً عن الأنماط الأخرى.

ومع أن هذا النمط هو وليد العلم، فإنه لم يبرز إلى الميدان بروزاً واضحاً إلا في الأيام المعاصرة، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية. وقد بدأ فعلاً في خلال تلك الحرب، وبضغط الضرورات العسكرية لتطوير الأسلحة الحربية والاستراتيجية القتالية. ولا بد من الإقرار بحقيقة مرّة ولكنها واقعة، وهي أن الحروب والاستعدادات الحربية كانت خلال التاريخ مصدراً لكثير من الاختراعات والاكتشافات، بسبب ما تثيره في النفوس من إحساس بالخطر وتوق إلى الغلبة أو إلى ضمان السلامة، ولما يوفره هذا الإحساس والتوق من موارد مالية وبشرية يقدمها الشعب ـ أو يدفع إلى تقديمها ـ برضى وسخاء وتضحية تصعب استثارتها في أيام الدعة والسلم. وتبدأ هذه الاختراعات والاكتشافات عادة في الحقول الحربية الصرفة، ثم لا تلبث أن تتعداها إلى سواها، بسبب ترابط قوانين الطبيعة ومبادىء العلم وطاقة الأساليب التكنولوجية على الانتشار والتطور والتطوير.

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى غزيرة النتائج العلمية التطويرية. ولكن هذه النتائج تبدو الآن ضئيلة كماً وكيفاً إزاء ما أحدثته الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب تسارع التقدم العلمي، وتضخم الموارد المادية والبشرية التي غدا بوسع الدول ـ والدول الكبرى بخاصة ـ أن تدفع بها إلى هذا الجهد التطويري. ونظراً لعظم الموارد التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية، أحرزت هذه الدولة الكبرى سبقاً بارزاً في هذا المضمار.

فعمدت في خلال الحرب العالمية الثانية، بما أنفقت من أموال وجندت من اختصاصيين، إلى تعزيز طاقتها موجهة إياها إلى الحاجات العسكرية التطويرية، أسلحةً وأجهزةً، وخططاً وفنوناً استراتيجية. ومن طبيعة هذا التطوير أن يتضمن النظر إلى المستقبل لتحسّب النتائج، وتبيّن الإمكانات والاختيارات، وتوقع ردود الفعل والتهيؤ لها.

ولعل أول مشروع هام معروف أقيم في الولايات المتحدة للأغراض المذكورة هو المشروع الذي أنشأه، في أواخر عام ١٩٤٥، سلاح الجو الأميركي وعهد به إلى شركة دوغلاس لبناء الطائرات، وأطلق عليه اسم Rand[٤]. وقد حشدت هذه الشركة له فريقاً من العلماء والتكنولوجيين وغيرهم من الخبراء لتزويد سلاح الجو الأميركي وسواه من الأجهزة العسكرية بالبحوث المتصلة بتطوير الأسلحة والاستراتيجية الحربية. وبعد ثلاث سنوات استقل هذا المشروع، وانتظم في هيئة خاصة اسمها Rand Corporation سجلت في ولاية كاليفورنيا، وغدت، بسعة اهتماماتها وغزارة نتاجها، من أهم الهيئات في الولايات المتحدة التي تعنى بالتطوير والاستطلاع والتخطيط في الشؤون العسكرية وسواها، ومثلاً يحتذى في البلدان الأخرى.

كانت الضرورات الحربية العامل الأصلي في بروز هذا الجهد الاستطلاعي. وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، أخذ هذا الجهد يتعدى المجالات الحربية البحتة إلى مجالات الحياة الأخرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية. وتضافرت عوامل متعددة على اللجوء إليه للاستعانة به في كشف التطورات المقبلة، فقوي عوده وانتشرت فروعه وغدا نمطاً سائداً، بل النمط السائد، للريادة والتنبؤ في يومنا هذا. وفي مقدمة هذه العوامل: ١) تتابع المنجزات العلمية والتكنولوجية الباهرة التي أخذ يحث العلماء وغيرهم من رجال الفكر أو العمل على التطلع إلى الامكانات والتطورات المقبلة في حقول الاكتشاف والاختراع ويثير توقهم إلى تخيلها أو توقعها[٥]؛ و٢) تسارع التغيرات في الأوضاع البشرية وفي البيئات الطبيعية، وما تحدثه هذه التغيرات من آثار في وجوه الحياة كافة، وما تجر إليه من أزمات قائمة وما تنبىء به من أخطار قادمة؛ و٣) التوترات السياسية والهزات الاجتماعية والاقتصادية والاختلالات التربوية والخلقية. كل هذا أخذ يدعو العلماء والمفكرين والمخططين، أفراداً وهيئات، إلى الإقبال الجاد على استطلاع التطورات المحتمة، سواء أكان هذا الاستطلاع محصوراً في منحى معين

---

(٤) اختصار Research and Development: البحث والإنماء.

(٥) انظر على سبيل المثال: Flechtheim, *History and Futurology*, p. 40, footnote 2.

ـ كالعلم والتكنولوجيا أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الاستراتيجية العسكرية ـ أم جامعاً لأكثر من منحى، وسواء أكان محدوداً في نطاق شعب من الشعوب أم شاملاً للإنسانية جمعاء. ولا بد من أن نذكر أيضاً، بين العوامل التي أدت إلى انتشار هذا النمط من الاستطلاع التنبؤي، جدته وطرافته. فإن لكل جديد جاذبيته وسحره، ودعاته المتحمسين له. والواقع أن المحققين المحترزين بين العاملين في هذا الحقل يبدو تخوفهم من هذا التحمس المتفشي والإقبال المتكاثر، ويخشون على هذا النمط المستجد أن يغدو هواية أو «موضة» عابرة، ولذلك نراهم يحرصون على تأكيد مقتضياته الصعبة وقواعده المعقدة وحدوده المتحكمة ويدعون إلى أقصى الدقة والصرامة في تناوله.

إن المجال ليضيق عن ذكر جميع العلماء والمفكرين، من أفراد وهيئات، الذين يعملون في هذا الحقل. ولا حاجة بنا في الواقع إلى الإحاطة بهم، بل يكفينا أن نذكر على سبيل التمثيل، لا الاستقصاء، بعض المقدمين منهم. كذلك لا نتوخى استيفاء البحث في أعمالهم أو في النمط الذي تنتظم به، فقد كثرت الكتابة في هذا الموضوع في الآونة الأخيرة، وإنما نشير بإيجاز إلى خصائص هذا النمط وإمكاناته وحدوده[٦].

وفي مقدمة الأفراد البارزين في هذا الحقل: Gaston Berger و Jacques Ellul و Bertrand de Jouvenel في فرنسا، و Nigel Calder و Dennis Gabor و George Thomson في إنكلترا، وOssip Flechtheim و Robert Jungk في المانيا الغربية، و Radovan Richta في تشيكوسلوفاكيا، و Igor Bestuzhev-Lada و Sergei Gouchev و Mikhail Vassiliev في الاتحاد

---

(٦) للاطلاع على هذا الموضوع بصورة عامة، انظر: Paul T. David, «The Study of the Future,» *Public Administration Review*, vol. 28, no. 2 (March-April 1968), pp. 187-193; Henry Winthrop, «The Sociologist and the Study of the Future,» *American Sociologist*, vol. 3, no. 2 (May 1968), pp. 136-145, and Ossip Kurt Flechtheim, «Futurology Today: Directions and Scope,» *Law and State: A Biannual Collection of Recent German Contributions to these Fields* (Institute for Scientific Cooperation, Tubingen), vol. 2 (1970), pp. 19-27.

أو «What Futurology?» *The Courier* (UNESCO) (April 1971).

ومن شاء المزيد من الاطلاع يمكنه الاسترشاد بقوائم الدراسات المذكورة في مقال Winthrop وفي العدد المذكور من مجلة *The Courier*؛ وفي: Alvin Toffler: *Future Shock* (New York: Bantam Edition, 1971), and *The Futurists* (New York: [n.pb.], 1972),

وفي القسم المخصص للكتب في أعداد مجلة *The Futurist* التي تصدر في واشنطن عن جمعية مستقبل العالم World Future Society.

السوفياتي، و Daniel Bell و Harrison Brown و Kenneth Boulding و Olaf Helmer و Herman Kahn و John McHale و Hasan Ozbekhan و Alvin Toffler في الولايات المتحدة، وغيرهم كثيرون في البلدان المذكورة وفي سواها من البلدان المتقدمة. هؤلاء العلماء أو الكتاب وغيرهم من المعنيين بهذا الشأن ينتمون إلى اختصاصات واتجاهات مختلفة، فهم يتوزعون بين العلوم الرياضية والطبيعية والحيوية والاجتماعية والإنسانية، وينقسمون نظريين منصرفين إلى البحث الصرف وتطبيقيين عاملين في حقول الاختراع والصناعة والتكنولوجيا. ذلك أن هذا الجهد الاستطلاعي يستمد من هذه العلوم والاختصاصات كلها، مستعيناً بأساليبها ووسائلها ومفيداً من اختباراتها ونتائجها.

على أنه بجانب هذه الجهود الفردية، ثمة جهود أشد أهمية وأبعد أثراً، وهي التي تقوم بها هيئات أو مؤسسات أو جمعيات منشأة لهذا الغرض، وكثيراً ما يكون للأفراد الذين ذكرنا اتصال بهذه الهيئات أو إسهام في أعمالها. وهذه الجهود المشتركة تتميز عن العمل الفردي، بأنها أوسع مدى وأوفر فاعلية وأدعى إلى التكامل والاستمرار والتراكم. ولنذكر منها ـ وهذا أيضاً على سبيل التمثيل لا الاستقصاء ـ في فرنسا «مركز الدراسات الرياضية»[٧] الذي أسسه عام ١٩٥١ في باريس المفكر والمربي الفرنسي الرائد في هذا المجال Gaston Berger، وفي باريس أيضاً مؤسسة «المستقبلات الممكنة»[٨] التي ساعدت في تمويل إنشائها مؤسسة فورد الأميركية والتي يشرف عليها Bertrand de Jouvenel[٩]؛ وفي الولايات المتحدة Rand Corporation التي ذكرناها سابقاً، و «لجنة عام ٢٠٠٠» التي أنشأتها الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم[١٠] عام ١٩٦٥ بمعونة مالية من مؤسسة كارنغي والتي أعدت خلال عامين دراسات مفصلة في نواح مختلفة من حياة المستقبل ونشرت خلاصة عنها في مجلة الأكاديمية *Daedalus* (صيف ١٩٦٧)، و «جرد الموارد العالمية»[١١]، و «مؤسسة هدسن»[١٢] التي يديرها

---

(٧) Centre d'études prospectives.

(٨) Futuribles، وهي كلمة مستنبطة من دمج كلمتي Futurs و Possibles.

(٩) Bertrand de Jouvenel, *L'Art de la conjecture*, collection futuribles (Monaco: Editions du Rocher, 1964). مؤلف أحد الكتب الشهيرة في فن التكهن:

(١٠) Commission on the Year 2000 of the American Academy of Arts and Sciences.

(١١) World Resources Inventory.

(١٢) The Hudson Institute.

Herman Kahn[١٣]، و «مؤسسة المستقبل» في جامعة وزليان في ولاية كنكتكت[١٤]، و «جمعية مستقبل العالم»[١٥] التي تأسست في واشنطن عام ١٩٦٦؛ وفي بريطانيا «اللجنة المعنية بالثلاثين السنة القادمة» التي أنشأها المجلس البريطاني للبحوث في العلوم الاجتماعية[١٦]؛ وفي الاتحاد السوفياتي «شعبة الاستطلاع الاجتماعي» التابعة لأكاديمية العلوم السوفياتية[١٧]؛ وفي غربي أوروبا مشروع «البشرية عام ٢٠٠٠»[١٨]؛ و «أوروبا عام ٢٠٠٠» الذي تشرف عليه الوقفية الأوروبية للثقافة[١٩]؛ وفي اليابان جمعية اليابان المستقبلية[٢٠]؛ وهكذا في كثير من البلدان الغربية والاشتراكية وفي بعض بلدان العالم الثالث. ومن فعاليات هذه الجمعيات واللجان المشروعات الوافرة التي وضعتها والمؤتمرات العديدة التي عقدتها، سواء في النطاق القومي أو المدى العالمي، وسواء في موضوع محدود (كالعلم أو التكنولوجيا أو الثقافة أو الإسكان) أو في المستقبل البشري بوجه عام. ومن فعالياتها كذلك البحوث الصادرة في العديد من الكتب والنشرات والمجلات، ومن هذه المجلات ما هو مختص بهذه الشؤون وموقوف عليها[٢١]، ومنها ما له اختصاصات أخرى أو اهتمامات عامة.

ولتقدير اتساع الجهود وتغلغلها في الأجهزة الحكومية والخاصة نكتفي بإيراد ما قاله العالم السوفياتي Igor Bestuzhev-Lada مدير «شعبة الاستطلاع الاجتماعي» المذكورة أعلاه: «إن هذا النمو (في المشروعات الاستطلاعية) يمكن أن يقدّر من الحقيقة

---

(١٣) مؤلف كتب عديدة في هذا الموضوع، أشهرها: Herman Kahen and Anthony J. Wiener, *The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty - Three Years* (New York: Hudson Institute, 1967).

(١٤) The Institute for the Future, Wesleyan University.

(١٥) World Future Society: An Association for the Study of Alternative Futures.

(١٦) The Committee on the Next Thirty Years of the British Social Science Research Council.

(١٧) Section for Social Forecasting of the Institute of Concerted Social Research (U.S.S.R. Academy of Sciences).

(١٨) Mankind 2000.

(١٩) Fondation Européenne de la culture, Plan Europe 2000.

(٢٠) The Futurology Association of Japan.

(٢١) مثل *Analyse et Prévision* في فرنسا، و *The Futurist* في الولايات المتحدة، و *Futures* في بريطانيا، و *Futurum* في المانيا الغربية، و *Trend* في تشيكوسلوفاكيا.

التالية، وهي أنه في عام ١٩٧٠ كان يوجد في أوروبا الغربية ٢٩٣ منظمة تقوم باستطلاعات[٢٢] اجتماعية معقدة وذات مدى بعيد، منها ٨٤ في بريطانيا و٧٠ في فرنسا و٣٣ في المانيا الغربية و٢٢ في ايطاليا، الخ. كما أنه كانت ثمة عشرات من الهيئات المماثلة تعمل في اليابان. وهذه الأرقام لا تشمل وحدات البحث المنصرفة إلى استطلاعات قريبة المدى أو بحوث مستقبلية في مشروعات محدودة. وفي عام ١٩٦٧، كانت ثمة ٦٠٠ مؤسسة مماثلة تعمل في الولايات المتحدة الأميركية، ولكن انتشار هذه المؤسسات بلغ حد الإشباع فتوقف، وقلما كنا نجد هيئة كبيرة، شركة كانت أو مجلساً أو مؤسسة، ليس لها جهازها الاستطلاعي. وبعد ذلك تحوّل القيام بالاستطلاعات المعقدة الطويلة الأمد إلى هيئات البحوث الأميركية الكبرى وإلى الخبراء المتقدمين في هذا الحقل. ومن الـ ٣٥٦ هيئة من هذا النوع العاملة عام ١٩٧٠، كان حوالى نصفها مداراً أو ممولاً من قبل سلطات حكومية، وثلثها تابعاً لشركات، وسدسها لجامعات، وعشرها لمؤسسات وقفية مختلفة»[٢٣].

٢ ــ ميزاته وأغراضه، وموقفنا منه

على أنه لا يكفي، لإدراك شأن هذا النمط العلمي الريادي، أن نقدر نموه وانتشاره فحسب، بل لا بد من تبيّن خصائصه ووجوه تميزه عن الأنماط الأخرى. إن أهم هذه الميزات ثلاث:

الأولى هي أن الأنماط الأخرى تمثل، في الأغلب، جهوداً فردية يقوم بها كهنة أو عرّافون أو فلاسفة أو كتاب متخيلون أو روائيون أو سواهم. أما هذا النمط فيتمثل، في الأكثر، بجهود مشتركة تعاونية في هيئات أو مؤسسات أو مراكز تتوخى تنسيق الرؤى وتلقيح الأفكار وتعزيز النتاج بالتبادل والمشاركة. والعنصر الأساسي في هذه الهيئات وأمثالها ـ بل في كل جهد مجدٍ في أيامنا هذه ـ هو العمل الجماعي، عمل الفريق[٢٤]، وبوجه أخص الروح التعاونية التبادلية، المتسقة الموجّهة، التي تسود هذا العمل. وقد أخذت الحكومات والهيئات الخاصة، عندما تجابه مشكلة معينة وتتوخى حلها بأدق الطرق وأسلمها، تندب لها فريقاً (أو فرقة) للانصباب على دراستها وتحليلها وتقديم المقترحات والتوصيات بشأنها. بعض هذه الفرق يكون لغرض عارض وينتهي بزواله،

---

(٢٢) Forecasts.

(٢٣) *The Courier* (April 1971), p. 24.

(٢٤) Teamwork.

وبعضها يستقر ويغدو قسماً من الجهاز القائم. ولهذا النوع من الفرق اسم جديد ظهر وانتشر في الآونة الأخيرة، وهو «خزان الفكر»[٢٥] أو «مجمع الفكر». وقد تعددت هذه الخزانات أو المجامع الفكرية واتسع نطاقها بحيث إنها أصبحت عنصراً هاماً من عناصر البحث والتخطيط في الإدارات الحكومية والأجهزة العسكرية وفي الشركات التجارية والصناعية وفي الجامعات والمؤسسات العلمية وسواها. إن الهيئات الريادية التي ذكرنا بعضاً منها هي من هذا النوع، أي إنها خزانات فكرية موجهة إلى استطلاع المستقبل وتحري امكاناته وأخطاره وسبل الإعداد له. وبالإضافة إلى هذه الهيئات المنصبة على الموضوع بالذات، نرى الروح الاستطلاعية الريادية في الخزانات الفكرية الأخرى المتغلغلة في جسم الدولة والمجتمع والتي تتخذ اليوم، أكثر منها في أي يوم مضى، اتجاهاً مستقبلياً.

أما الميزة **الثانية** للنمط العلمي الريادي المتمثل في هذه الهيئات فهي تعدد اختصاصات العاملين فيه والمتعاونين في نطاقه. إن هؤلاء يعون وعياً واضحاً أن الحياة الحاضرة غدت من التعقد والتشابك بحيث لا تصح معالجة أية ناحية من نواحيها على انفراد أو بنوع محصور من أنواع المعرفة أو بأسلوب معين من أساليبها. وإذا كانت هذه المعالجة الجامعة للاختصاصات المختلفة[٢٦] مطلوبة في دراسة الحاضر، فالأولى أن تطلب وتطبق في البحوث المستقبلية ما دامت الحياة سائرة إلى مزيد من التعقد والتداخل والتفاعل. بل إن السائد عند هؤلاء الباحثين اليوم هو أن العلاقات الحياتية تنتظم في «أنظمة» متكاملة ومتفاعلة، مما أدى إلى قيام مناهج أو ميثودولوجيات أو علوم جديدة (منها مثلاً «تحليل الأنظمة» أو «هندسة الأنظمة»)[٢٧] أخذت تتسع وترقى يوماً بعد يوم وتتغلغل في المحاولات البحثية والتخطيطية في شؤون الحاضر والمستقبل وفي الهيئات التي تقوم بها أو تشرف عليها. ومن هنا كان تنوع الاختصاصات وتفاعلها في هذه المحاولات والهيئات. فثمة المعنيون بالعلوم الرياضية والطبيعية، وبجانبهم أصحاب العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن هؤلاء وأولئك من يهتم بالأبحاث النظرية البحتة ومنهم من يعمل في مجالات التقنية والتطبيق. وبجانب تعدد الاختصاصات نرى في أكثر الأحوال تعدد الأصول والجنسيات، فلم يعد أي بلد من البلدان، مهما تتوافر فيه عناصر البحث أو العمل الريادي، قادراً على استيعاب متطلباته كلها. ولذا أخذت الجهود المستقبلية المشتركة، المتمثلة بهيئات مستقرة أو بمؤتمرات وندوات مؤقتة أو بنشريات دورية، تجمع

---

(٢٥) Think Tank.

(٢٦) Interdisciplinary.

(٢٧) Systems Analysis, Systems Engineering.

الخبراء والاختصاصيين من بلدان وأمم مختلفة، فتتسع بذلك الآفاق ويزداد تفاعل الكفاءات والخبرات، وتتعدى الاهتمامات المستقبلية المجالات القومية إلى المجالات العالمية.

وأخيراً ـ بل الأحرى أن نقول أولاً ـ يتميز هذا النمط من الاهتمامات المستقبلية بأن أصحابه يحاولون أن يظلوا ملتصقين بالواقع، يتفحصون المتغيرات[٢٨] الفاعلة في المجتمع وتفاعلاتها واتجاهاتها ويمدون هذه الاتجاهات إلى المستقبل[٢٩] فيستقرئون تطوراتها ونتائجها المقبلة. ونعود فنؤكد أن هذا النوع من الاستقراء ليس خالياً من عنصر التخيل، ولكن تخيله مماثل لذلك الذي يتضمنه أي جهد علمي ناشط، وهو التخيل الذي ينطلق إلى الاكتشاف والإبداع ويظل مع هذا مرتبطاً بالوقائع القائمة والحقائق المكتشفة. ثم إنه يُفرض في هذا الاستقراء ألاّ يخضع لعقيدة معينة، وألا ينحرف عن العلم وأسلوبه التجريبي. ولذا قلّما تأتي نتائجه بشكل مطلق أو محتم، وإنما تكتسي في الأغلب صور احتمالات متعددة ومختلفة دون حكم جازم أو اختيار حاسم بينها، نظراً لتعقد النزعات الحاضرة والمقبلة وتشابكها ولما يتخلل هذه النزعات من عوامل إنسانية إرادية يصعب التنبؤ بقدرها وفعلها واتجاهها.

ولسنا نريد أن يفهم من كلامنا هذا أن جميع المحاولات التي يضمها هذا النمط من الاهتمامات المستقبلية تتميز بهذه الميزات، أو أنها كلها تلتزم الروح العلمية الخالصة وتتقيد بمقتضياتها الصارمة، فإن منها ما يتسم بالانفعالية والتسرع والسطحية، أو بالتغرض والتحيز. وإنما كلامنا ينصرف إلى المحاولات الجادة، وهي الجديرة بالنظر والعناية والمتابعة، لما لها من فاعلية وأثر في تبيّن المستقبل؛ وفي حسن التصميم والتخطيط الذي غدا أساس العمل المجدي في القطاعات الخاصة والقومية والإنسانية.

على أن ثمة أمراً خطيراً يجب التوقف عنده. وهو أن بعضاً من أهم هذه الهيئات والمؤسسات، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، قامت في الأصل لأغراض عسكرية. فقد ذكرنا أن Rand تعود في منشأها إلى سلاح الجو الأميركي، وأنها عنيت أول ما عنيت، بالبحوث المتصلة بتطور الأسلحة والاستراتيجية الحربية. ومع أنها وسعت مجالات عملها، فإنها لا تزال تقوم ببحوث للأجهزة العسكرية وللشركات الصناعية والتجارية الكبرى. وكذلك شأن مؤسسات أخرى أنشأتها هذه الأجهزة أو الشركات ـ منفردة أو مشتركة ـ ومولتها بهبات أو بعقود أو بوسائل أخرى للقيام ببحوث أو

---

(٢٨) Variables.

(٢٩) Extrapolation.

مشروعات معينة، فغدت مرتبطة، بأقدار وأشكال مختلفة، بما أخذ يدعى «المركب العسكري الصناعي»[٣٠]. يضاف إلى هذا أن أكثر المناهج أو الأساليب البحثية المتقدمة التي تستخدمها هذه الهيئات والمؤسسات قد ابتُدعت أو طورت أو طبقت أصلاً، وعلى مدى أوسع، في البحوث العسكرية. نعني بذلك: «تحليل الأنظمة» أو «هندسة الأنظمة»، و «بحث العمليات»[٣١] و «نظرية المباراة»[٣٢] و «إجراءات المحاكاة»[٣٣] وابتداع «النماذج»[٣٤] واستعمالها، واعتماد الآلات الحاسبة الالكترونية، وسواها من المناهج والأساليب والأدوات المعقدة القائمة على أحدث المكتشفات الرياضية والتطبيقية، والتي غدت عماد البحوث المتطورة في شتى المجالات.

وبتغير الأوضاع العالمية، وبروز الطاقات والمخزنات النووية عند الدول الكبرى، وتطور موازين القوى والعلاقات بين هذه الدول، وقيام الحرب الباردة بينها، ونشوب التغيرات والانقلابات في العالم الثالث وصراعات الدول الكبرى حوله وفي داخله، واندلاع حرب فيتنام، والصراع العربي الصهيوني، وشيوع الاضطرابات في مختلف أصقاع العالم ـ بفعل هذه التطورات أخذت أعمال بعض هذه الهيئات تتعدى نطاق البحث في الأسلحة وفي الاستراتيجية العسكرية بمعناها الضيق إلى نطاق أوسع يشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والسياسية الخارجية والداخلية. فنتجت عن هذا التوسع بحوث في فنون الردع، ومجابهة حرب العصابات والحركات الشعبية، وتحريك الثورات المضادة، وشن الحرب الاقتصادية، وخلخلة الأنظمة القائمة، واستغلال الدبلوماسية والرصد والإعلام والاستخبارات وسواها من أساليب الصراع الظاهر والخفي، وأمثالها من الفنون والشؤون.

من هنا كانت الشبهات والشكوك التي حامت حول هذه الهيئات في المجتمع الأميركي، والاحتجاجات والاضطرابات التي حدثت في الأوساط الجامعية بسبب العلاقات القائمة بين بعض مؤسسات البحث فيها و «المركب العسكري الصناعي» (والتي أدت إلى انفصال عدد من هذه المؤسسات عن الجامعات أو فصل الجامعات لها)،

---

(٣٠) The Military Industrial Complex.

(٣١) Operations Research.

(٣٢) Game Theory.

(٣٣) Simulation Procedures.

(٣٤) Models.

والانتقادات التي ما زالت توجه في الصحف والمجلات وفي الأندية الرسمية والخاصة إلى النشاطات التي تقوم بها هذه الهيئات في خدمة أغراض الأجهزة العسكرية ودوائر الاستخبارات والشركات التجارية والصناعية الكبرى.

ومن هنا أيضاً ما نلقاه خارج الولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة في الاتحاد السوفياتي وسواه من البلدان الاشتراكية وفي بعض بلدان العالم الثالث، من انتقادات لأعمال هذه الهيئات وحملات عليها. ومن الحملات ما هو موجّه بصورة عامة إلى الهيئات المذكورة باعتبارها أداة من أدوات السياسة التوسعية الأميركية، ومنها ما هو منصرف بوجه خاص إلى الاهتمامات المستقبلية التي تعنى بها. إن هذه الاهتمامات، في نظر هؤلاء الناقدين، ليست سليمة لا من ناحية الغرض ولا من ناحية الأسلوب. أما من حيث الغرض، فإنها تمثل وجهاً من وجوه «الاستعمار الجديد» الذي يرمي إلى السيطرة على العالم الثالث بوسائل الاقتصاد والعلم والإعلام وسواها من الأسلحة الجديدة النافذة التي تبدعها عقول أبناء الطبقات المسيطرة في المجتمع الرأسمالي. وبكلام آخر، إن هذه المحاولات لتحرّي المستقبل، في الولايات المتحدة وسواها من الدول الغربية المتقدمة، إنما هي محاولات برجوازية رأسمالية ترمي إلى «استعمار المستقبل» أو الانتقال من استعمار الأرض إلى «استعمار الزمن»، وذلك بتجنيد طاقات الطبقات الحاكمة للتحكم في الاتجاهات العالمية الحاضرة والمقبلة وإخضاعها لمصالحها. وأما من حيث الأسلوب، فإن هؤلاء المنتقدين والمهاجمين يرون أن جميع هذه المحاولات، التي تدعي صفة العلم، قد أخفقت في الماضي وستخفق في المستقبل لأنها تتنكر للوقائع «الموضوعية» التي تحتم مجاري التطور التاريخي والتي أوضحتها التعاليم الماركسية اللينينية. ومن هذا القبيل ما قاله الكاتب السوفياتي A. Sergiyev: «إن الخلل الأول والرئيسي في علم المستقبل، كما هي الحال في علم الاجتماع البرجوازي بوجه عام، هو مثاليته وذاتيته وإنكاره أن العلاقات السياسية تحتمها الوقائع الموضوعية... وفي الوقت ذاته إن علماء السياسة البرجوازيين يتجاهلون كلياً محتوى السياسة الرئيسي ووجوهها الموضوعية، وبكلام آخر، إنهم يتجاهلون حقيقة السياسة في أنها تمثل علاقات بين الطبقات المختلفة، وبين الطبقات والمنظمات والمؤسسات التي تمثل مصالحها، وأهم هذه المؤسسات الدولة بجميع أجهزتها... إن تنبؤ المستقبل كان وما زال سلاحاً نافذاً في الصراع السياسي. والدوائر الحاكمة من البرجوازية، إذ تدرك إدراكاً تاماً الدور السياسي الهام الذي يمثله توجيه الجماهير إلى احتمالات التطور الاجتماعي، تسعى إلى استخدام الاستطلاع الاجتماعي لمصالحها الخاصة وإلى اتخاذه سلاحاً في محاربة النظرية الماركسية اللينينية للتنبؤ السياسي

الاجتماعي، وفي مكافحة نظرية الاشتراكية وتطبيقها»[٣٥].

فما هو موقفنا من هذه القضية؟

إننا لا نشكّ في أن بعض التهم الموجهة إلى هيئات البحث و «خزانات الفكر» التي أشرنا إليها صحيحة، وأن للعديد من هذه الهيئات ارتباطات بالأجهزة العسكرية أو الصناعية أو بهما معاً، فهي تزود هذه الأجهزة بالبحوث المتقدمة والأساليب المبتدعة لخدمة الأغراض العسكرية والمصالح الاقتصادية، بل لا ريب في أن بعض هذه البحوث والأساليب قد استخدمت في مجابهة حركات التحرر و «ردعها» وفي تحريك الثورات المضادة في بلادنا وسواها من أصقاع العالم الثالث. فعلينا إذن أن نتبين هذه الأخطار على حقيقتها، وأن نطلع الرأي العام عندنا على قدرها ومداها. ولكن يجب أن ندرك أيضاً أن هذه البحوث والأساليب المتطورة غدت عند جميع الدول الكبرى، على اختلاف نظمها وميولها، عنصراً أساسياً من عناصر السياسة الخارجية والحربية والاقتصادية، وسلاحاً من أهم أسلحة الصراعات القائمة بينها، وبخاصة بين الجبهتين الرأسمالية والاشتراكية، وأنها إذا لم تبلغ في دولة من الدول الكبرى أو جبهة من الجبهتين ما بلغته في سواها، فليس ذلك لنبل الغاية أو سلامة الغرض بل للتخلف في الإبداع أو التشدد في السريّة. ولذا، فليس يكفينا أن نندّد بهذه النشاطات والفاعليات أو أن نتبين ونعلن أخطارها، بل يتوجب علينا أن نقتبس منها ما نستطيع، وأن نكوّن لأنفسنا القدرات العلمية والتنظيمية التي تمكنّا من الإفادة منها والاستعانة بفنونها وأساليبها للدفاع عن أنفسنا وصيانة كياننا القومي. وهذا هو بالضبط ما يفعله العدو الصهيوني الإسرائيلي. فإنه يقبل على البحوث المتقدمة والأساليب المتطورة فيقتبس منها ويشارك فيها، ويستخدمها في أجهزته العسكرية وفي سواها من منظماته ومنشآته. وليس لنا غنى، إذا أردنا أن ندفع شرّه ونتغلب عليه، وأن نردّ عنا الأخطار الاستعمارية التي يرتبط بها ويمثلها، من أن نباريه في السباق الشاق الحاضر، وفي السباق الأشق المقبل، في ميادين البحث والتطبيق والتنظيم وفي ما يتصل منها بخاصة بريادة المستقبل واستطلاع تطوراته والإعداد له. وليستقرَّ في روعنا استقراراً ثابتاً أنه لا يجدينا مطلقاً أن نجابه أسلحة الحاضر

---

(٣٥) A. Sergiyev, «Bourgeois Pseudo-Science about the Future,» *International Affairs* (Moscow), no. 2 (February 1972), pp. 82-83 and 85.

انظر أيضاً: Igor Bestuzhev-Lada, «Utopias of Bourgeois Futurology,» *New Times* (Moscow), no. 32 (August 1970), pp. 19-21.

وفنونه المتطورة، بلهَ أسلحة المستقبل وفنونه الأشد إمعاناً في التطور، بأسلحة الماضي وفنونه المتخلفة.

ومن ناحية ثانية، ليست جميع الهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية بالمستقبل داخلة في النطاق الذي وصفنا. فإن بينها ما هو مهتم اهتماماً خالصاً باستقراء الأحداث والتغيرات واستطلاع المستقبل استطلاعاً علمياً، تحقيقاً للإمكانات المتوافرة ودرأً للشرور البارزة، وضماناً لسلامة النمو وصحة التقدم، سواء على الجبهة القومية أو الجبهة الإنسانية. ثم إن هذا الاهتمام، وما يرتكز إليه من مناهج وأساليب علمية آخذة في التطور السريع والتقدم النافذ، هو الشرط الأساسي للتخطيط المجدي. ولا نظن أحداً ينكر اليوم ضرورة التخطيط وخطورته أو يتنكب عنه، بل، على العكس، إننا نجد شتى الحكومات، ومنها حكوماتنا العربية، تنشىء له الوزارات والمجالس والهيئات، وتسعى إلى تنظيم المشروعات التخطيطية الإنمائية، المحدودة منها والشاملة. فإذا أردنا أن نقبل على الجهد التخطيطي إقبالاً منتجاً، توجب علينا أن نقوم بمقتضياته الحقيقية. وفي مقدمة هذه المقتضيات العقلية المستقبلية، والهيئات والمؤسسات التي تجسّد هذه العقلية وتنشط للبحث والتحري ولاستخدام مناهج الريادة والاستطلاع العلمية وأساليبها المتطورة.

على أنه لا بد لنا من أن نعود إلى تحفظنا فنؤكد ضرورة التثبت مما يتضمنه هذا النمط من أساليب سليمة ومن نتائج محققة موثوق بها، والاحتراز من المحاولات والهيئات التي تحمل شعاره وتلبس لبوسه دون أن تحتوي جوهره وتتقيد بشروطه الدقيقة. ولا شك أن ثمة محاولات ومشروعات عديدة من هذا النوع؛ إن سلمت من سوء الغرض، فهي لا تسلم من الخفة والانفلات، أو من شبهات الكسب أو طلب الشهرة. إن هذا النمط العلمي الريادي ليس فناً من فنون السحر، ولا هو قادر على صنع الخوارق والمعجزات، والصحيح الثابت منه لا يدعي هذه القدرة ولا يؤمن بها أصلاً. وهو بعد في نشأته، لم تتركز أصوله، ولم يصلب عوده، ومهمته من أصعب المهمات ـ إن لم تكن أصعبها ـ لشدة تعقد موضوعاته وتعدد مجهولاته. ولذا يجدر تناوله بالعقلية العملية ذاتها التي يفرض فيه أن يجسّدها، أي بالتساؤل والنقد والتجربة والاستيثاق، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ والفصل بين الثابت والمرجح والممكن وأضدادها.

بعد هذا الاستعراض لأنماط الاهتمام بالمستقبل وريادته، وتوكيدنا على النمط العلمي بخاصة، لكونه النمط الوحيد الذي يجاري مقتضيات العصر، نتقدم الآن إلى

نظرة استطلاعية نحاول بها أن نتبين الملامح الكبرى لذلك المستقبل الذي نقبل عليه، أو الذي يقبل علينا، بحسناته وسيئاته، والذي يتحدانا ـ نحن وسوانا من أبناء هذا العصر ـ تحدياً لعله أجسم وأخطر من أي تحدّ سابق عرفته البشرية في تاريخها المديد.

الفصل الخامس
ملامح المستقبل

١ ــ ملاحظات تمهيدية، وبواعث الملامح المستقبلية

إذا كان واجباً علينا أن نعدّ أنفسنا لمجابهة تطورات المستقبل إعداداً وافياً، وإذا كان هذا الواجب، كما نعتقد وكما نحاول أن نبرز في هذه الفصول، يتزايد خطورة وإلحاحاً لجيلنا وللأجيال القادمة، فلا بد من أن نكوّن لأنفسنا صورة لذلك المستقبل، كي تأتي مراميا وجهودنا متسقة وإياها، فلا نخبط في تفكيرنا وأعمالنا خبط عشواء، ولا نهدر مواردنا وامكاناتنا في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الانضباط والفاعلية والإنتاج. فلنحاول إذن رسم هذه الصورة، ولنمهد لهذه المحاولة بملاحظات ثلاث:

أولى هذه الملاحظات هي أن التغير المتسارع الذي نعيش في خضمه يجعل من العبث أن نطلق أنظارنا إلى المستقبل البعيد. فإن التطورات التي تتمخض بها حياتنا الحاضرة والمقبلة خليقة بأن تمضي في تبديل المستقبل تبديلاً مستمراً، وكلّما امتد الزمن ازدادت صعوبة التكهن، وعسر (بل استحال) علينا أن نرسم صورة للآتي يصح الركون إليها. ولذا نجد أكثر المحاولات الجادّة التي بذلت في هذا السبيل لا تتجاوز العقود الثلاثة أو الخمسة التالية. ولا شك في أن قربنا لنهاية الألف الثاني بعد الميلاد أسبغ على السنة ٢٠٠٠ سحرها الخاص، فجعل هذه السنة الألفية هدفاً وعنواناً للعديد من الدراسات التوقعية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات في شتى ميادين الحياة المقبلة. ومع أن دراستنا لا تحمل هذا العنوان ولا تدخل في حيّز أحد هذه المشروعات الألفية، فإنها تقتصر مثلها على المستقبل القريب الذي ينسحب على العقود القليلة القادمة، دون أن نقيد نفسنا بحدّ زمني معين، لأن الحدود الزمنية هي بطبيعتها مائعة متموجة وستغدو أكثر ميعاناً وتموجاً في المستقبل، ولأننا لا نملك الأدوات العلمية والإحصائية التي تملكها المؤسسات المنشأة

لهذا الغرض والمجهزة تجهيزاً بشرياً ومادياً ضخماً راقياً يساعدها على ما تذهب إليه من ضبط وتحديد.

أما **الملاحظة الثانية** فهي أن افتقارنا إلى هذه الوسائل يضيق قدرتنا على رسم صورة للمستقبل بالدقة والوضوح اللذين نبغيهما. فلا بدّ لمن أراد التعمق في هذا الموضوع من أن يعود إلى المؤلفات والنشرات الكثيرة التي صدرت وما زالت تصدر عن المراجع العديدة التي ذكرنا بعضها في الفصل السابق. وما غرضنا هنا سوى الإشارة إلى بعض الملامح العامة التي سيكتسبها مستقبل الحياة الإنسانية ـ ومن ضمنها حياتنا العربية ـ كما تبدو من التطورات الحاضرة والمنتظرة. وإذا كانت هذه المحاولة تقف دون الغاية التي يجب الطموح إليها، فلعلّها، على الأقل، تسهم في إثارة المجتمع العربي، وفي حثه على التطلع الرائد وعلى التجهز بالصفات والأساليب العلمية التي يتطلبها هذا التطلع وعلى سلوك السبل المستقبلية، فكراً وتصميماً وتنفيذاً، طبقاً لمقتضيات هذه الفترة الحاسمة من التاريخ. ولعل أن يكون من نتائج هذه الإثارة إقدام مجتمعنا على إنشاء المؤسسات الريادية المطلوبة، المجهزة بالوسائل البشرية والمادية الوافية، والتي تستطيع أكثر مما يستطيع أي فرد من الأفراد أن تعيننا على تبيّن التطورات المقبلة والتصرف تجاه الاختيارات الخطيرة التي تتفتح أمامنا. وإذا استطاعت هذه الدراسة أن تعبر عن حاجة العقل العربي إلى التمرس بهذا التفكير المستقبلي وعن حاجة المجتمع العربي إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات الريادية، وأن تأتي دعوة ملحة إلى هذا التمرس والإنشاء وتسهم في تحقيق شيء منهما، فهذا حسبها.

ونتقدم الآن إلى **الملاحظة الثالثة**، فنبسطها بشيء من التفصيل لأهميتها ولتعلقها بمادة هذه الدراسة بكاملها. إننا عندما نحاول، ضمن إطارنا المتواضع، أن ننفذ إلى الآفاق الممتدة أمامنا على ضوء النزعات الحاضرة، يبدو لنا ـ أول ما يبدو ـ أن العالم الذي ترتسم بوادره في تلك الآفاق سيكون إلى حدّ بعيد وليد القوى السائدة في هذا العصر، وأهمها، كما ذكرنا في فصل سابق، العلم والتكنولوجيا، ومطالب الشعوب ومطامحها. ولما كانت هاتان القوتان الجبارتان هما أعظم العوامل الفاعلة في تطوير الحاضر وفي صنع المستقبل، فلا بد من العودة إليهما لبسط مقوماتهما وآثارهما في سياق المحاولة التي نعمد إليها لاستشراف المستقبل واستبانة ملامحه.

أ ـ لقد كان للعلم عصوره الذهبية في مراحل مختلفة من التاريخ: عند البابليين والصينيين والهنود واليونان في العصور القديمة، وعند العرب في العصور الوسيطة، وفي غربي أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر (اللذين يسميهما المؤرخون؛ «عصر

العقل» أو «عصر التنوير»). وكذلك التكنولوجيا، فقد كان لها دورها الفعّال منذ فجر التاريخ، حتى إن بعض المؤرخين يعمدون إلى جعلها محور التطور البشري، فيميزون عصور التاريخ حسب الإنجازات الصنعية التقنية البارزة في كل منها من اكتشاف النار واصطناع الأدوات البدائية في فجر الحضارة الإنسانية إلى التكنولوجيا المعاصرة. وهم يتخذون أحياناً من المادة الصنعية السائدة رمزاً للتقدم التقني وبالتالي للتطور التاريخي. فثمة مثلاً العصور الحجرية، القديم منها والوسيط والحديث، وعصر النحاس، وعصر البرونز، وعصر الحديد، وعصر البخار، وعصر الكهرباء، وعصر الذرّة، وأمثالها. على أنه مهما تكن الأهمية التي نسجلها للعلم وللتكنولوجيا على مدى التاريخ، فهي لم تبلغ في أي عصر من العصور ما بلغته اليوم من قدر وخطر. إن هذا التفوق العلمي والتكنولوجي الحاضر يبدو بوجوه عدّة، منها:

(١) سرعة التقدم والكسب وتزايد المحصول العلمي النظري والتطبيقي. فالباحثون يقدرون مثلاً أن حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف اليوم في مدة[١] تتراوح بين سبع سنوات وعشر[٢] تبعاً للمقياس المعتبر (الاكتشافات العلمية، المنشورات، عدد العاملين في الحقول العلمية، الخ.)، أي أن التطور العلمي في هذه المدة القصيرة يعادل التطور المديد السابق منذ نشوء المعرفة، وأن هذه المدة القصيرة آخذة في التقلص بحيث يقدّر لها أن تقصر إلى أربع سنوات حوالى العام ٢٠٠٠.

(٢) روعة النتائج التي حققها العلم والتكنولوجيا والإمكانات الهائلة الطالعة في الآفاق، وأهمها إمكانات تبديل طبيعة الإنسان.

(٣) تصاعد أعداد المشتغلين بشؤون العلم والتكنولوجيا في المجتمعات المتطورة، كما يبدو من القول المردد إن ثمانين إلى تسعين بالمئة من جميع العلماء الذين ظهروا في التاريخ يعيشون في هذا العصر[٣].

(٤) تضخم الموارد المالية التي تخصص الحكومات والمؤسسات الأهلية بها الشؤون العلمية، وارتفاع معدلات هذه المخصصات بالنسبة إلى الموازنة السنوية أو إلى الناتج الوطني القائم.

---

(١) Doubling Period.

(٢) Derek J. de Solla Price, «Measuring the Size of Science,» *Proceedings of the Israel Academy of Sciences and Humanities,* vol. 4, no. 6, p. 102.

(٣) ٩٠ بالمئة حسب de Solla Price، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

فمهما تكن الزاوية التي منها ننظر إلى العلم والتكنولوجيا في هذه الآونة، ومهما يكن المقياس الذي نستخدمه لقدر فعلهما وخطرهما في حياة المجتمع المعاصر، فلا مراء في أننا نخرج إلى نتيجة قاطعة بيّنة، هي أن هذا الفعل لا يساويه أو يدانيه أي فعل أو أثر سابق، وأن الثورية التي يتسمان بها في مرحلتنا الحاضرة لا توازيها أو تشابهها أية ثورية في أية مرحلة ماضية، ومنها مثلاً مرحلة الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا في القرن التاسع عشر.

هذا التقدم الرائع المتسارع يعود إلى عدة أسباب، منها: طبيعة العلم التراكمية، سواء في الحقول النظرية أو التطبيقية. فكل نتاج علمي جديد ينضم إلى ما سبقه وينميه ويغذيه ويقوي فاعليته. ومهما يحدث لتطور العلم من توقف أو انقطاع لأسباب خارجة عنه، كالحروب والاضطرابات والأزمات الاقتصادية والضغوط السياسية والاجتماعية والدينية، أو لأسباب عائدة إليه كهموده وضعف تسلطه على العقول والنفوس، فإنه قمين، بما له من قدرة ذاتية على التنبه والتحرر والانطلاق، بأن يتغلب على هذه الأسواء، وأن يعود إلى إنجازاته السابقة فيكتسبها مجدداً ويمضي في إغنائها. وهكذا نجد أن طاقته العامة ـ مقيسة سواء بحجم إنجازاته أو بقدرته الانطلاقية ـ تتزايد على الأيام، على الرغم مما يعترضها من حواجز أو يعتورها من مصائب. وهذا التزايد المستمر خلال الأجيال، المتسارع في الآونة الأخيرة، هو مصدر التقدم العلمي الرائع الذي نشهده في هذه الأيام. ومن أسباب هذا التقدم أيضاً، ظهور فوائد العلم والتكنولوجيا في كل جانب من جوانب الحياة مما يهيب بالمجتمعات الانسانية إلى الاهتمام بهما أكثر فأكثر وإلى خصّهما بموارد ووسائل أضخم فأضخم. ومنها اتساع الميدان العلمي جغرافياً وانسانياً (وهذا الاتساع هو بدوره نتيجة للتقدم العلمي في حقول المواصلات والإعلام) الذي يفسح في مجال التفاعل وتبادل الأفكار والخبرات، ويؤدي بالتالي إلى المزيد من النشاط والإنتاج. ومنها أخيراً، الالتحام القوي الذي نراه اليوم بين العلم والتكنولوجيا، والذي لم يكن قائماً في المراحل الماضية. فكثير من الابتكارات النظرية السابقة كانت بعيداً عن الميادين التقنية أو الصناعية. ومن ناحية أخرى، نجد أن كثيراً من الاختراعات البارزة، حتى تلك التي حدثت إبّان الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، أنجزت بعيداً عن الجامعات وغيرها من الدوائر المعنية بالقضايا العلمية النظرية[٤]. أما اليوم، فالتفاعل شديد بين هذين

---

(٤) انظر: Eric Ashby, *Technology and the Academies: An Essay on Universities and the Scientific Revolution* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1958), esp. chap. 3.

النشاطين، ولا يستطيع أي فرد أو أي جهاز علمي يشتغل بأحدهما أن يهمل الآخر، بل لا نكاد نستطيع أن نذكر أحدهما ـ العلم أو التكنولوجيا ـ إلا مقروناً برديفه. وهذا الالتحام والتفاعل بينهما يزيد فاعليتهما، ويمضي في إشعال ثورة كل منهما وثورتهما المزدوجة.

ب ـ هذا فيما يتعلق بالثورة الأولى الفاعلة في حياتنا الحاضرة والمهيئة لحياتنا المقبلة. أما الثورة الثانية: ثورة المطالب والمطامح، فهي أيضاً فريدة في التاريخ البشري من حيث الضخامة والحدّة والانتشار.

إن الإنسان مطبوع على التطلع إلى تحسين أحواله. وهذه الطبيعة فيه هي من جوهر إنسانيته، وهي أحد الدوافع الرئيسية التي حركته خلال القرون والأجيال إلى التقدم والرقي واكتساب حقوقه الفردية والجماعية. ولقد كانت حركته في هذه السبل هادئة رفيقة أحياناً، هادرة عنيفة أحياناً أخرى. وكانت مكاسبه، شأن المكاسب العلمية والتقنية، تغذي بعضها بعضاً وتتراكم وتتضخم خلال الزمن. وبوسع مؤرخ الحضارة الإنسانية أن ينظر إلى تطورها بهذا المنظار، وأن يرسم هذا التطور حسب تقدم الإنسان، فرداً ومجموعاً، في نيل حقوقه المختلفة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسواها. غير أن أياً من التحركات الإنسانية السابقة لنيل الحقوق وتحسين الأوضاع لم يرتفع، ولم يكن له أن يرتفع، إلى مستوى التحرك المعاصر ضخامة وحدّة وانتشاراً. وذلك لأسباب، منها: أن التحرك المعاصر هو امتداد للتحركات السابقة، البعيدة منها والقريبة، وقد انصبت وتجمعت فيه، فلا غرو أن يأتي أوفر حجماً وأكثر شدة وأبعد انطلاقاً من أي منها. يضاف إلى هذا أن الثورة العلمية التكنولوجية قد أحدثت، في ما أحدثت، ثورة في الاتصال والإعلام، فهدمت الحواجز التي كانت تقوم بين الأقطار والشعوب، وقلصت الأبعاد، وشدت أطراف العالم بعضها إلى بعض بما ابتدعته واستخدمته من الوسائل السريعة والأدوات النافذة. ونتج عن هذه الثورة الاتصالية الإعلامية واقع جديد، وهو أن أي تحرك في أية بقعة من بقاع المعمور أخذ يحدث صداه وأثره في البقاع الأخرى، مهما تكن بعيدة أو منعزلة. ومن هنا كان هذا التفاعل الفريد في التحركات الإنسانية المعاصرة الذي أدّى بدوره، مع سواه من العوامل، إلى إلهاب الثورة الناشبة في المطالب والرغبات وإلى حث السباق الملحاح لاقتناص الحقوق ورفع مستويات الحياة. وثمة عامل ثالث ـ وقد أتى أيضاً، إلى حدّ بعيد، بفعل تقدم العلم وانتشار المعرفة ـ وهو أن السلطات المهيمنة أو الضاغطة التي كانت في الماضي تمنع الأفراد والطبقات والشعوب من التحرك والمطالبة قد ضعفت أو تجلّت مواطن ضعفها. فالاستعمار التقليدي قد زال أو كاد عن كثير من

أصقاع المعمور. ولئن اتخذ أشكالاً وأساليب جديدة سواء في هذه الأصقاع أو في سواها، ولئن ظلّ أصحابه يجندون قواهم للمحافظة على سيطرتهم واستقلالهم، فإن محاولاتهم، بغاياتها القديمة وأشكالها وأساليبها المستجدة، معرضة للتقهقر والخسران لأن الشعوب غدت أكثر وعياً لحقوقها، وأوفر إيماناً بأن الاستعمار، مهما ينتعش وينتفض، آيل إلى زوال، وأنها مدعوة إلى النضال للتخلص منه وإزالته. وكذلك التحكم والاستغلال داخل المجتمعات ـ تحكم الفئات والطبقات الغنية المستغلة بالفئات والطبقات المحرومة المستغَلّة ـ فلئن ظلت له وجوه فظيعة شنيعة أو يكن بدّل بها وجوهاً أفظع وأشنع، فإن هذه الفئات والطبقات الأخيرة أصبحت أكثر تنبهاً له وإحساساً بأخطاره وأخذت تندفع بفعل آمالها ومطامحها المتصاعدة إلى مجابهته والسعي إلى التحرر منه. وما يهمنا لفت النظر إليه هو أن تراجع الاستعمار الخارجي والاستغلال الداخلي لم ينتج عن ضعفهما الذاتي بقدر ما جاء عن تنبه وعي الشعوب والطبقات المغلوبة وتفتح مشاعرها وأذهانها بأثر انحلال القيود الاعتقادية والنفسية التي طغت عليها قروناً عدة. فإنها لم تعد تستسلم اليوم إلى ما كانت تستسلم إليه قبلاً من قدر محتوم يتحكم بمصائرها، ولم تعد ترضى بحرمان وتعاسة في هذه الدنيا في سبيل نعيم وسعادة في الآخرة. وإذا وجدت بينها من لا تزال راضية أو مستسلمة، فإن الدعوات الداوية تتوجه إليها من كل جانب وتعمل لإثارة الشك والنقمة والمطالبة في ثناياها ولبثّ الأحاسيس التي تحررها يوماً بعد يوم من الرضى والاستسلام.

ولا بد لنا هنا من أن نؤكد أن هذه الثورة في المطالب والمطامح لا تقتصر على الشعوب المتخلفة النامية، وعلى الفئات والطبقات المحرومة، بل تتعداها إلى الشعوب والطبقات الغنية القادرة التي لا تكتفي بما لديها من متعة ورخاء وسلطة بل ترغب في استزادتها أو في تبديلها، مما يجعل هذه الثورة عالمية بكل معنى الكلمة ومنبثة في خلايا المجتمعات على اختلافها.

إن هذه الثورة هي إذن ظاهرة فريدة بين مثيلاتها في التاريخ. وهي تتفاعل وشريكتها ـ الثورة العلمية والتكنولوجية ـ فتغذي كل منهما الأخرى وتعززها. هذا في الآونة الحاضرة. أما بشأن الآونة المقبلة، فإن الدلائل تدل على أن هاتين الثورتين ستمضيان في الانطلاق والتفاعل والتعزيز المشترك وفي اكتساب المزيد من القدرة والحدة والانتشار. فهما، بلا جدال، أقوى العوامل الفاعلة في تكوين الحاضر، وسيظل لهما هذا الفعل، بل فعل أشد وأنفذ، في صوغ شكل المستقبل، وهو الشكل الذي نحاول رسم خطوطه في هذا الفصل.

٢ ــ تسارع التغير وشموله وجذريته

ولعل أول آثار الثورتين، وأول ما يتجلى لنا من ملامح المستقبل، هو استمرار التغير الذي نشهده في الأوضاع البشرية وتصاعده. إن هذا التغير المندفع يتسم بصفات ثلاث، أولها تسارعه. وهذه الصفة تبدو في كل ناحية من نواحي الحياة: في الأدوات والوسائل المادية، وفي البحث والاكتشاف والاختراع، وفي الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والخلقية. والأمثلة على هذا التسارع عديدة واضحة، وقد ذكرنا بعض ما يتصل منها بتسارع المعرفة اكتشافاً وتطبيقاً. ولنضف إليها الآن مثلاً واحداً فحسب، هو التكاثر السكاني. فلقد كان هذا التكاثر يحدث في القرن الماضي بمعدل يجعله يبلغ الضعف في حوالى ثمانين سنة، أما اليوم، فإن التضاعف يحدث في أقل من نصف هذه المدة، والدلائل تشير إلى أن هذه المدة ستقصر في القرون، بل العقود، التالية. وقد أخذ هذا التكاثر المتزايد يثير مخاوف السلطات ورجال الفكر والعمل في النطاقات القومية والعالمية ويهيب بهم إلى وضع الخطط وانتهاج السبل لكبح جماحه ومنعه من تعطيل الجهود التي تبذل لرفع مستويات الشعوب والطبقات المتخلفة.

ومع أن تسارع التغير يبدو في بعض قطاعات الحياة أشد منه في القطاعات الأخرى ـ ذلك أن التغيرات المادية والعلمية تكون دوماً أسرع من التغيرات الاجتماعية والفكرية وأوضح ـ فإنه يسري الآن في جميع القطاعات حتى تلك التي تتلكأ عادة عن سواها. ودليلنا على هذا أن التغير الاجتماعي أو العقلي أو الخلقي الذي كان يتطلب في الماضي قروناً أو عقوداً أخذ يحدث الآن في سنوات. والجيل الذي كان يمتد على أربعة عقود أو ثلاثة[٥] أخذ يضيق حتى إننا غدونا نرى في الزمن الواحد عدة أجيال بدلاً من جيلين أو ثلاثة. وبينما الأجيال تضيق زمناً، فإن الفروق ـ أو «الفجوات» ـ تتسع بينها. وإذا كانت ثمة «فجوة» في الماضي بين ابن السبعين وابن العشرين، فإننا نرى اليوم مثلها، أو أوسع منها، بين ابن الثلاثين وابن العشرين. بل إنه ورد على لسان بعض طلبة الجامعات في أميركا أن هناك «فجوة جيلية»[٦] بين طلبة السنة الرابعة النهائية من الكليات وطلبة السنة الأولى أو الثانية. وهذه الفجوات بين الأجيال المتقاربة سناً هي أوسع وأعمق من

---

(٥) عرّف ابن خلدون الجيل بأنه «عمر شخص واحد من العمر الوسط فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩٠٠)، ص ١٧٠.

(٦) Generation Gap.

الفجوات التي كانت تفصل فيما مضى بين الأجيال المتباعدة، وثورة التالي منها على السابق أشد وأشمل، إذ لم تعد حيية رفيقة بل أصبحت صريحة شديدة وأخذت تتسم في كثير من الأحيان بالنقمة الصارخة والعنف الهادر. كما أنها لا تقتصر على ظواهر الحياة وسبل السلوك العادية، بل طفقت تتناول الاعتقادات الأصيلة وأساليب التفكير والقيم الفردية والجماعية. وهذا أمر بيّن لا يحتاج إلى دليل، إذ نرى مظاهره في الأسرة والمدرسة والجامعة والمعبد والمنتدى والحزب وسواها من خلايا المجتمعات. وإذا كان هذا هو شأن التغيرات الاجتماعية والفكرية والخلقية، فأحرِ بالتبدلات المادية، في الاختراع والإنتاج وفي الأدوات والوسائل وأمثالها، أن تكون أكثر تسارعاً وأشد وضوحاً وبروزاً.

أما الصفة الثانية التي يتسم بها التغير المعاصر والمقبل، فهو شموله، وهذا الشمول ذو وجهين: أولهما ما عرضناه في كلامنا السابق من أنه ينفذ إلى جميع قطاعات الحياة ويسري في مختلف ثناياها، لا يكاد يقف في وجهه حاجز أو يمنع انبثاثه مانع أو يخرج عن حكمه وفعله أي جانب أو قطاع. وثانيهما أنه قائم في الدنيا كلها. ففي الأزمنة الغابرة كانت تقوم مجتمعات متحركة متبدلة في بعض الأصقاع، ومجتمعات ساكنة راكدة في أصقاع أخرى. كانت مراكز المدنيات، سواء في الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى أو أوروبا أو سواها، لا تتعدى، مهما تتسع، حدوداً معينة. بل حتى الأمس القريب، وبعد قرون من قيام المجتمعات المتطورة، ظلت أصقاع واسعة وشعوب عديدة وكثيفة في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية غرقى في سباتها لا تتغير ولا تشعر بضرورة التغير. أما اليوم فإنها تنهض من كل جانب وتفتح صدورها لما يهب عليها من كل جهة، وتسعى هي ذاتها إلى التغير كما يسعى هو إليها. وإن بقي اليوم منها جزء أو جانب معزولاً أو شبه معزول عن التغير أو قليل التأثر به، فإن التطورات المقبلة كفيلة بأن تخرجه من عزلته النسبية، وأن تعرّضه وتخضعه لهذا التأثر. فالتغير المتسارع هو إذن ظاهرة شاملة حياتياً وانسانياً، ومضيّه في التسارع يسير جنباً إلى جنب مع إمعانه في الشمول.

ومن الطبيعي أن يمتد فعل هذا التغير المتسارع الشامل إلى ما دون المظاهر والنتائج وأن ينفذ إلى البواطن والأصول. فإن القوى الثائرة التي تطلقه تنفذ به عمقاً كما تدفع به اتساعاً. ولكن من الطبيعي أيضاً، أن يكون نفاذه العمقي أقل من اتساعه الأفقي، فالنار تلتهم أوراق الأشجار وأغصانها قبل أن تتسرب إلى مغارسها ومنابتها، وجدران الأبنية وأعمدتها تتهاوى في الزعازع والزلازل قبل أن تتهدم أسسها. وهكذا في العواصف واللواهب الإنسانية، فإنها تتناول ما يقع على سطوح الحياة قبل أن تتغلغل إلى أعماقها، أو هي إن بلغت الأعماق وشيكاً فإنها لا تسري فيها مثل سريانها في السطحيات والمظاهر.

وها نحن نشاهد أن التبدلات في مظاهر العيش هي اليوم أكثر انتشاراً من التبدلات في النظم الفكرية والنفسية التي تمس صميم الحياة. فالمسافر المنتقل من بلد متطور إلى بلد متخلف، يستخدم اليوم نفس الوسائل النقلية التي تستخدم في بلده، وينزل فنادق متماثلة أينما حلّ، ويجد البضائع ذاتها معروضة في واجهات المخازن، ولا يكاد يطلب شيئاً من الأشياء التي تعوّدها في بلده إلا وجده. ولكن هذا التماثل في الأدوات والمستحدثات والوسائل الظاهرة لا يقابله تماثل موازٍ في البواطن والدافع، أي في الشؤون الاجتماعية والعقلية والثقافية، وفي الأفكار والقيم التي منها تنشأ التصرفات الفردية والجماعية.

على أنه لا بد لنا من أن نؤكد أن هذه التبدلات الباطنية، وإن كانت تتخلف في الواقع عن التبدلات الظاهرة سرعةً وفعلاً، قد أصبحت مثار إحساس وتنبه واهتمام، وبدأت تستجذب الرغبات وتستقطب المطالب. وينطبق هذا بخاصة على الطبقات والشعوب المحرومة، وعلى الأجيال الصاعدة أينما كانت. فالأولى منها أخذت تحس بأنها تعجز عن التغلب على تخلفها وتقليص الشقة بينها وبين الطبقات والشعوب المنعمة بالتغيرات السطحية أو بالتطورات البطيئة، وأنها مدعوة إلى إحداث تغيرات جذرية في النظم والعقائد وفي منطلقات الفكر والسلوك. ولذلك أخذت دعوات «الانقلابية» و «الثورية» ترتفع من صفوفها، وغدت هي أكثر انقياداً لهذه الدعوات. ويقوى هذا الشعور عند أجيالها الصاعدة بخاصة، وغالباً ما تكون هذه الأجيال هي التي تطلق تلك الدعوات أو التي تبادر قبل غيرها إلى تبنيها والتجند في سبيلها. وكذلك شأن الأجيال الصاعدة في المجتمعات المنعمة، فإنها ـ على اختلاف منطلقاتها عن منطلقات أمثالها في المجتمعات المتخلفة ـ تماثلها أصلاً في النقمة على التقاليد والأوضاع والنظم الموروثة، وفي ضرورة العمل الانقلابي السريع لإحداث التغيرات الجذرية والتبدلات الأساسية المنشودة. هذا الإحساس المنتشر في شتى الأصقاع بضرورة هذه التغيرات والتبدلات له خطره البليغ، إذ إن الإحساس بالحاجة هو العامل الأول والشرط المبدئي لتحقيقها، ولسنا نستطيع أن ننكر أثره المحرك للأفكار والنفوس والأمزجة والمناخ العام، مهما يكن قدر التحقيق ومستواه. بل إن تلكؤ التحقيق وتباطؤه يزيد الإحساس قوة والمطالبة اندلاعاً. وفي أي حال، لا نظننا مخطئين إذا زعمنا أن التغير الذي سيتسم به المستقبل سيكون، بالإضافة إلى تسارعه وشموله، تغيراً جذرياً، وإذا تقدمنا، بالتالي، إلى زعم آخر، هو أن مظاهر هذا التغير لن تنحصر في الكم والدرجة فحسب، بل ستتعداهما إلى الكيف والنوع. إننا نرى أن المستقبل الذي تبدو ملامحه في الآفاق سيكون، ببعض وجوهه ومميزاته الأساسية على الأقل، مختلفاً اختلافاً جوهرياً وكيفياً عمّا خبرناه في الماضي أو ما

نخبره في الحاضر. ولعلّ قولنا هذا سيتضح ويتأيد بما سنعرض من الملامح المستقبلية الأخرى.

٣ ــ تزايد خطورة المبتكرات العلمية والتكنولوجية

نجدنا مدفوعين إلى العودة مجدداً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية الحاضرة والمقبلة. ولكننا لا نتناولها هنا، كما فعلنا في ما سبق من هذا الفصل، من حيث إنها عامل مؤثر مقرّر، بل من حيث نتائجها المتوقعة وإمكاناتها المنبثقة التي ستسبغ طابعها على المستقبل. لا شك في أن هذه النتائج ـ ما تحقق منها وما يلوح في الآفاق ـ تأتي رائعة متلاحقة مكتسحة حقول الطبيعة والحياة، وستزداد روعةً وتلاحقاً واكتساحاً على الأيام. وهي بيّنة أنّى تطلعنا، وفي أية جبهة من الجبهات أجلنا أبصارنا. ففي جبهة الموارد والمواد الخام، ثمة مصادر لا تزال مهملة نسبياً ستتوجه إليها فاعليات الاستخراج والاستثمار، وأهم هذه المصادر البحار والأوقيانوسات. وفي جبهة القوة الصناعية، ستتصاعد هذه القوة ـ كمّاً وفاعليةً ـ سواء من مصادرها المعروفة كالماء والفحم والنفط وسواها، أو من مصادر جديدة كالذرّة والشمس (على نطاق واسع). وفي جبهة المواد، ستصطنع مواد مبتكرة كانت أولى طلائعها اللدائن، وسيكون اصطناعها مبنياً على تغيير تركيب جزيئاتها وعلى المعرفة الفيزيائية أكثر منه على المعرفة الكيميائية. وفي جبهة الأساليب التكنولوجية، ستزداد هذه الأساليب دقةً وتفنناً وأثراً في ابتداع الأدوات واستنباط الوسائل وفي اتساع استخدامها في الزراعة والصناعة والتجارة والإدارة وما إليها. وستكون أهم هذه الأساليب والوسائل: الأوتوماتية، والحساب الالكتروني، والسيبرنية. إن آثار هذه الموارد، والمواد، والقوى، والأساليب، المبتدعة أو التي ستبتدع، ستبرز في كل ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، من أبسطها كالغذاء واللباس والسكن إلى أرقاها كالأوضاع العقلية والخلقية، وستسهم، كما قلنا، في جعل المستقبل مختلفاً عن الماضي والحاضر لا كماً ودرجةً وعرَضاً فحسب، بل كيفاً ونوعاً وجوهراً.

غير أن ثمة مبتكرات علمية تكنولوجية أخرى بدأت تبدو للعيان وتخرج بوادرها للتحقيق، وهي تدل، أكثر مما تدل المبتكرات التي ذكرنا، على التبدلات الكيفية القادمة وعلى التغيرات الجذرية التي تلوح في الآفاق الطالعة. فإن المبتكرات العلمية التكنولوجية التقليدية كانت تقوم في حقول الإنتاج المادي: في استنباط الموارد، وصنع الأدوات، وتجهيز الوسائل التي يستخدمها الإنسان. أما هذه المبتكرات الجديدة فإنها تنصرف إلى الإنسان ذاته بهدف التأثير في طبيعته، بل «صنع» هذه الطبيعة أو «إعادة صنعها»، كما

يستدل من اللفظ الذي أخذ يطلق على هذه المحاولات، وهو «الهندسة الحياتية» أو «هندسة الحياة»[٧]. ويدخل في هذا النطاق: استئصال أعضاء الجسم الحيوية (كالقلب أو الكلية) عندما تهرم أو تفسد وزرع أعضاء حيّة أو اصطناعية مكانها، وتقوية مناعة الجسم وقدرته الذاتية على ترميم أعضائه وأنسجته وتجديدها، والتغلب على أسباب العلل التي ما زالت مستعصية كالسرطان، وما ينتج عن هذه المبتدعات وأمثالها من قدرة مستجدة للسيطرة على الآفات الجسدية. ولهذه القدرة خطورتها التي قد لا نستطيع الآن تقديرها، ولكن لا بد من أن نؤكد أحد وجوهها البارزة، وهو التصدي للهرم، ومضاعفة حياة الإنسان الناشطة، وإقصاء الموت الطبيعي، وما لهذا كله من آثار في الحياة الفردية وفي الأوضاع السكانية والحضارية. وتشمل هذه «الهندسة» أيضاً استخدام العقاقير وسواها من الوسائل في ما يتعدى مكافحة الأمراض وإطالة الحياة، ونعني بذلك تغيير طبيعة الانسان الجسدية وبالتالي طبيعته النفسية والعقلية والخلقية، كأن يصبح أكثر ذكاءً أو نشاطاً أو أقل بغياً واعتداءً. يضاف إلى هذا تطور الأساليب المتبعة الآن في التأثير النفسي المباشر التي يستنبطها ويطبقها المشتغلون بعلوم النفس والاجتماع وفنون الدعاوة والإعلام. وأشد هذه الإمكانات المتوقعة خطورة ما يتعلق بتكييف «الجينات»[٨] أو الجزيئات الموروثة، سواء من حيث التحكم بجنس الفرد ذكراً أو أنثى، أو من حيث إيلائه خصائص معينة. إن التمكن من هذه الوسائل التوريثية بشكل نافذ يفتح الباب مشرعاً لتبديل طبيعة الأجيال الجديدة. وفي هذا ما فيه من إمكانات لترقية الإنسانية إذا أحسن استعمال هذه الوسائل، ومن الأخطار والشرور التي لم يسبق لها مثيل إذا أسيء الاستعمال.

وتتصل بهذه الابتكارات المتوقعة في تعديل طبيعة الإنسان، ابتكارات أخرى في توليد العقول الاصطناعية. إن تطور صنع الحواسب الإلكترونية في السنوات الخمس والعشرين الماضية يدل على ما يمكن أن تقوم به الآلات الاصطناعية من عمليات عقلية كانت مقصورة على الدماغ الإنساني وحده أو تتعدى بتعقدها وسرعتها طاقة هذا الدماغ. ولم يعد استخدام هذه الآلات محصوراً في العمليات الحسابية الرياضية، بل تجاوزها إلى التطبيقات التكنولوجية والاهتمامات العلمية وإلى الحقول التجارية والإدارية والتربوية والفنية. يقول أحد كبار علماء الفيزياء في الولايات المتحدة: «وهكذا فإن من

---

(٧) Bio-Engineering.

(٨) Genes.

المرجح أن ظهور آلات عاقلة سيتبعه قريباً ظهور آلات متفوقة في قدرتها العقلية[٩]، كما يحتمل أن تصنع آلات غير هذه وتلك يكون لها ما للبشر من قدرات أخرى كانت حتى اليوم حكراً لهم كالإبداع الفني، ثم تتفوق عليهم في هذه المجالات. إن هذه الإمكانات تقدم للمجتمع الإنساني فرصاً جديدة ومشكلات جديدة»[١٠].

ويدخل في نطاق هذه الآفاق المتفتحة الاكتشافات المتوقعة في عوالم الفضاء، وبخاصة ما يتعلق بوجود حياة أو كائنات حية في بعض أجرامها، وإمكان الاتصال بهذه الكائنات التي قد تكون دون الكائنات الأرضية قدرة ورقياً أو تفوقهم في ذلك. ولا حاجة إلى القول إن الاهتمام بهذا الموضوع لم يعد أمراً خيالياً، بل غدا موضع دراسات علمية وتطبيقات عملية لا بد من أن تبدو آثارها في المستقبل القريب أو البعيد[١١].

في ختام عرضه لهذه التطورات العلمية والتكنولوجية المتوقعة، يقول العالم الفيزيائي المذكور: «إني أعتقد اعتقاداً مكيناً أن واقع مستقبل التكنولوجيا خليق بأن يتعدى أقصى رؤانا»[١٢]. وهذا القول يتسق وما يردد هو وغيره من المعنيين بهذه الشؤون المستقبلية من أن المستقبل، حتى القريب منه، لن يكون مجرد «امتداد»[١٣] للحاضر والماضي، بل سيمثل، من وجوه أساسية عديدة، «انقطاعاً»[١٤] عنهما وولوجاً في عهد جديد من عهود الإنسانية له خصائصه الفريدة التي لم نخبرها من قبل والتي يجب أن نبادر إلى إدراك كنهها والاستعداد لها.

٤ ــ إطلال الطور «بعد الصناعي»[١٥]

إن التغيرات الكيفية التي تتسم بها وتحدثها الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة

---

(٩) Superintelligent Machines.

(١٠) Gerald Feinberg, *The Prometheus Project; Mankind Search for Longrange Goals* (Garden City, N.Y.: Doubleday, ©1969), pp. 78-79.

(١١) حول المؤلفات المعنية بهذه الابتكارات المتوقعة والآفاق المتفتحة في مجالات «الهندسة الحياتية» وسواها، انظر: المصدر نفسه، الفصل الثالث، ص ٥٤ ـ ١٠٩، و

Dennis Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social* (Oxford: Oxford University Press, 1970), esp. pp. 34-54 and 67-75.

(١٢) Gabor, Ibid., p. 109.

(١٣) Continuity.

(١٤) Peter Ferdinand Drucker, *The Age of Discontinuity; Guidelines to Our Changing Society* (New York: Harper and Row, [1969]).

(١٥) Post-Industrial.

ستؤدي، حسب ما يرى الباحثون التطلعيون، إلى تغيرات كيفية مماثلة في المجتمع الإنساني تنبىء بافتتاح طور جديد من أطوار تاريخه. إننا إذا التفتنا إلى هذا التاريخ المديد، واتخذنا تطوّر وسائل الإنتاج وسبل العيش دليلاً، أمكننا بإيجاز وتبسيط، أن نتبيّن ثلاثة أطوار رئيسية وطوراً رابعاً يبدو في الآفاق: أولها الطور الطبيعي القنصي الذي كان الإنسان فيه يعيش مما توفره له الطبيعة من أعشاب ونباتات ومما تعلّم أن يقنصه من حيوانات. ويمتد هذا الطور من ظهور الانسان على وجه البسيطة إلى اكتشافه وسائل الزراعة، تلك الوسائل التي مكنته من الاستقرار، ومن إنشاء القرى والمدن، وبالتالي من ولوج ميادين «التمدن» أو «التحضر». هذه التبدلات الكيفية التي حدثت حوالى الألف الثامن قبل الميلاد أفضت إلى الطور الثاني، الطور الزراعي، الذي امتد حتى منتصف القرن الثامن عشر بعد الميلاد، وساده في عهوده الأولى نظام الرق وفي عهوده التالية نظام الإقطاع. ثم قامت الثورة الصناعية في الغرب بعد أن مهدت لها «النهضة» الفكرية والفتوحات الجغرافية والتوسعات التجارية والإصلاح الديني وظهور الطبقات الوسطى، فأخذت تصنّع وسائل الإنتاج وتمضي في القضاء على الإقطاع، وكان من هذا كله الطور الثالث الذي أطل على الإنسانية ـ الطور الصناعي ـ والذي جاء مختلفاً كيفاً ونوعاً عن الطور الزراعي السابق اختلاف هذا عن الطور الطبيعي القنصي الأول. أما الآن، فإن الباحثين التطلعيين، يرون، كما قلنا، أننا على عتبة طور رابع يختلف كيفاً ونوعاً عن الطور الصناعي، وأن هذا الطور الجديد الذي تمهد له التغيرات الحاضرة، العلمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، سيتركز ويبرز واضحاً إلى الوجود في أواخر هذا القرن أي حوالى العام ٢٠٠٠ بعد الميلاد[١٦].

ومما يلاحظ في هذا التحديد للأطوار الثلاثة الرئيسية التي جازها التاريخ البشري حتى الآن أن الطور الأول كان أطولها إذ امتد حوالى خمسمائة ألف سنة من ظهور الجنس الإنساني إلى قيام المدنيات القديمة. أما الطور الثاني فقد دام حوالى عشرة آلاف سنة، ثم تبعه الطور الثالث الذي لم ينقضِ على ظهوره أكثر من مئتي سنة حتى بدأت

---

(١٦) ثمة من يبسط هذا التقسيم إلى حد أبعد فيجعله مؤلفاً من ثلاثة أطوار:

١ ـ الطور «قبل الحضاري» الذي يمتد على حوالى خمسمائة ألف سنة، من ظهور الجنس الانساني الذي تحدرنا منه Homo Sapiens.

٢ ـ الطور «الحضاري» ويمتد على عشرة آلاف سنة من ٨٠٠٠ قبل الميلاد إلى ٢٠٠٠ بعد الميلاد.

٣ ـ الطور «بعد الحضاري» الذي سيبدأ حوالى العام ٢٠٠٠ بعد الميلاد.

تبدو نهايته في المجتمعات المتقدمة وتطل طلائع الطور الرابع الذي يليه. وفي هذا ما يدل على تقلص مدى التغيرات الحضارية الأساسية عبر التاريخ، وعلى تسارع هذه التغيرات العجيب في الآونة الأخيرة، فنحن اليوم نخبر في عقود ما كان يخبره أسلافنا الأقربون في قرون، وأسلافنا الأبعدون في عشرات أو مئات من القرون. وهكذا سيكون الأمر ـ بل أعظم منه وأعجب ـ لمن سيأتي بعدنا.

وثمة ملاحظة ثانية، وهي أن هذا الطور الجديد «بعد الصناعي» لن يتيسر في ختام هذا القرن لشعوب الأرض قاطبة، بل سيميز بعضاً من الشعوب السبّاقة في مجال التطور، كالولايات المتحدة الأميركية واليابان وكندا والدول السكندنافية وفرنسا وألمانيا الغربية والشرقية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، على تفاوت فيما بينها في مدى ولوجها فيه واتسامها بصفاته. وستبقى شعوب أخرى متطورة قاصرة عنه في مراحل متدرجة من الطور الصناعي، بل ستظل شعوب متخلفة في أطوار «ما قبل الصناعة». وهذا كشأن التفاوت في الطور الصناعي الحاضر، الذي يقتصر أيضاً على بعض شعوب الأرض، مع تباين في درجة تطورها فيه، بينما تتخلف عنه شعوب عديدة أخرى. وهكذا أيضاً كان الأمر في الطور الزراعي. غير أن هذا التفاوت بين الشعوب، وإن كان قائماً في الأطوار كلها، فقد اتسع بتقدم التطور، فكان قليل المدى والخطر في الطور الزراعي بالنسبة إلى ما بلغه في الطور الصناعي، وهو في هذا الطور دون ما سيكونه في الطور المقبل. ومردّ ذلك إلى التغيرات الثورية التي جاءت بها الثورة العلمية ثم الصناعية الأولى، وإلى التغيرات الأكثر ثورية التي تحملها الثورة العلمية الصناعية الحاضرة، وإلى القدرات والكفاءات المتضخمة التي تضعها هذه الثورات في أيدي الشعوب التي تقتحمها بالنسبة إلى الشعوب التي تتلكأ عنها أو تتجاهلها.

ومع أن أكثر الباحثين المستقبليين متفقون على أننا على عتبة طور جديد من أطوار الحياة الإنسانية، فهم يختلفون في تحديدهم لسمته البارزة وفي النعت الذي ينعتونه به. إن اللفظ الأكثر شيوعاً في هذه الأيام هو، كما قلنا، الطور أو المجتمع «بعد الصناعي»، وقد صاغه العالم السوسيولوجي الأميركي دانيال بِل[١٧]، وأخذه عنه وأسهم في تعميمه هرمن كاهن في مؤلفاته وفي منشورات مؤسسة هدسن التي يديرها[١٨]، وغيره من

---

(١٧) Daniel Bell, «Notes on the Post-Industrial Society,» *Public Interest*, no. 6 (Winter 1967), pp. 24-35, and no. 7 (Spring 1967), pp. 102-118.

(١٨) Herman Kahn, The Hudson Institute.

الباحثين والمؤلفين كجان جاك سرفان شرايبر في كتابه **التحدي الأميركي**[١٩] الذي أصاب انتشاراً واسعاً وأحدث أثراً كبيراً في فرنسا وخارجها. على أن هذا التعبير: «بعد الصناعي»، لا يتضمن أي محتوى إيجابي معين، وإنما يدل فقط على أن هذا الطور سيأتي بعد الطور الصناعي المعروف وسيتخطاه. ومثله التعبير: «بعد الحديث»[٢٠] أي الذي سيلي الطور القائم، تبعاً للتقسيم الثلاثي المعروف للتاريخ البشري ـ القديم، والوسيط، والحديث ـ وكذلك التعبير: «بعد الحضاري»[٢١]، أي الذي سيتبع طور الحضارة البشرية كما عرفناها منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر.

وعندما يحاول الذين يتطلعون إلى الطور القادم لاستخلاص محتواه واستجلاء سماته، نجدهم ينسبون إليه عدة صفات وخصائص، دون أن يكون ثمة اتفاق بينهم على ما هي أشدها تمييزاً له وانطباقاً عليه. فمنهم من يبرزون الزيادة المرتفعة في الانتاج الوطني وفي معدل الدخل الفردي السنوي، ويتخذونها معياراً للتقدم وللانتقال من طور إلى طور. يقول بعضهم مثلاً إن معدّل الدخل الفردي السنوي في الطور البدائي يقدّر بحوالى خمسين دولاراً، وقد ارتفع في الطور الزراعي إلى ما بين خمسين وخمسمائة دولار، وهو يتراوح في الطور الصناعي أو الحديث بين خمسمائة وخمسة آلاف دولار[٢٢]، أي عشرة أضعاف ما كان عليه في الطور الزراعي. وهم يعتبرون أن أي مجتمع يرتفع معدل الدخل الفردي السنوي فيه إلى ما يوازي خمسة آلاف دولار على الأقل يتخطى الطور الصناعي القائم ويلج الطور الجديد، ويبدأ باكتساب خصائص طريفة تميزه عن المجتمعات التي لا تزال تعيش في الأطوار السابقة. ومن هذه الخصائص التي يعددها الباحثون التحول من التصنيع المعروف كصناعات الحديد والفولاذ والألبسة والسيارات وما إليها من التصنيع الذي يقوم على التكنولوجيا العلمية الراقية أو المتفوقة[٢٣] كالصناعات الالكترونية وأمثالها. ويتعدى بعضهم هذا ليقولوا إن التصنيع بكامله سيفقد سيطرته في الطور الجديد، فكما ضعف شأن الزراعة بالنسبة إلى الصناعة في طورنا الحاضر ستضعف

---

(١٩) Jean-Jacques Servan-Schreiber, *Le Défi américain* (Paris: [s.n.], 1967), pt. 1, chap. 3, pp. 43-48.

(٢٠) Post-Modern.

(٢١) Post-Civilized.

(٢٢) Herman Kahn and B. Bruce-Briggs, *Things to Come* (New York: [n.pb.], [1972]), pp. 222-223.

(٢٣) High Technology.

الصناعة في الطور المقبل بالنسبة إلى القطاع الثالث[٢٤] من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي قطاع «الخدمات». بل يذهب بعض هؤلاء إلى أنه سيتولد عن قطاع الخدمات قطاع رابع[٢٥] لا يتصدى للإنتاج المادي أو للربح، وإنما للنشاطات التي تراد لذاتها أي النشاطات العلمية والفنية والدينية والثقافية والرياضية والترفيهية. وبسبب أهمية المعرفة، سواء في التصنيع المتفوق وفي الخدمات وفي هذا القطاع الرابع الذي ذكرناه، فإن بعض الباحثين يؤكدون أن امتلاك المعرفة وتجديدها وابتكارها ونشرها ـ أن هذه النشاطات «المعرفية» ستكون هي الطابع الغالب للطور المقبل، ولذا تراهم يدعون هذا الطور «طور المعرفة» ويطلقون على المجتمع الذي يلجه «مجتمع المعرفة». ويركّز آخرون على اتساع مجالات الفراغ والراحة في المجتمعات القادمة بفعل الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة والقدرة الانتاجية المتسعة، فيعتبرون أن ملء الفراغ بالنشاطات المرفهة والنافعة سيكون من أهم متطلبات تلك المجتمعات ومن أعقد مشكلاتها في الوقت ذاته. إن هذه السمة من سمات الطور المقبل، مضمومة إلى سمات أخرى كأهمية المعرفة وكتضاؤل الرغبة في الإنتاج والاستهلاك، تدفع بعض الباحثين إلى الذهاب إلى أبعد مما يذهب إليه من يدعون هذا الطور: «بعد الصناعي»، فيدعونه: «بعد الاقتصادي»[٢٦].

هي ذي بعض الخصائص التي تنسب إلى الطور التاريخي المقبل، والتي يعمد الباحثون إلى شرحها وتحليلها، كل حسب المبادىء الأصلية التي ينطلق منها. أما نحن فنكتفي بذكرها ذكراً إجمالياً: ارتفاع الإنتاج الوطني ومعدل الدخل الفردي، التكنولوجيا المتفوقة، تضخّم قطاع الخدمات، ارتفاع شأن المعرفة، اتساع فرص الراحة والترفه، تقلص الدوافع الاقتصادية ـ آملين أن يكون في هذا الإجمال دلالة أولية على محتوى الطور الجديد واتجاهاته، وعلى ميزات المجتمعات التي ستخطو إليه. ولنؤكد مرة ثانية أننا عندما نتكلم عن هذا الطور الجديد المقبل لا نعني أنه سيشمل شعوب الأرض جمعاء. إنه سيقتصر على الشعوب التي ستلجه بتطورها المتفوق، بينما شعوب أخرى تبقى متخلفة عنه. فالأوصاف التي ذكرنا من «بعد صناعية» أو «بعد اقتصادية» أو «معرفية» تنطبق على هذه المجتمعات فحسب، وهي تميّز مجتمعاً عن مجتمع، كما تفرّق طوراً عن طور.

---

(٢٤) Tertiary Sector.

(٢٥) Quaternary Sector.

(٢٦) Post-Economic.

٥ ــ ارتفاع شأن «المعرفة»

ومن هذه الخصائص المتنوعة والمترابطة في آن، ثمة خاصة يجدر بنا أن نقف عندها، للخطورة الكبيرة، بل، حسبما يقول البعض، للخطورة الكبرى التي يتوقع أن تكون لها في مقبل الأيام بحيث إنها ستسبغ على الطور الجديد والمجتمع الجديد طابعهما الرئيسي. نعني بذلك تمكن المعرفة وتفوقها وانتشارها، مما يدعو هذا النفر من الباحثين إلى أن يسمّوا المجتمع المذكور، كما قلنا، «مجتمع المعرفة»[٢٧]. ويقول أحدهم: «اللدائن والترانزستورات والحواسب ـ قد لا يكون لأي من هذه الشواهد الرائدة وحده دلالته الكافية، ولكن عندما نجمعها بعضاً إلى بعض تسطع الحقيقة التالية، وهي أن مجتمعاً جديداً قائماً على المعرفة هو في سياق البروز من المجتمع الصناعي الحاضر، كما برز المجتمع الصناعي في القرن الثامن عشر من مجتمع قائم على الزراعة... ومع صعود المجتمع القائم على المعرفة (وما يرجح من انحطاط الصناعة التقليدية)، يتكوّن أمامنا انقطاع يبدو أنه سيأتي باتاً واضحاً يشبه الانقطاع الذي كان بين المجتمع الزراعي القديم (ذي الطابع الأرستقراطي) والمجتمع الصناعي (ذي الطابع الديمقراطي)»[٢٨].

ويقول هؤلاء، ونقول معهم: «المعرفة» لا «العلم»، لأن المفهوم المقصود يتعدى العلوم بمعناها الصرف لينسحب على الثقافة بمختلف جوانبها، بل ليشمل جميع أنواع المعلومات والمهارات التي يكتسبها الإنسان بالتحقيق والاختبار، والأساليب التي يمارسها لصنع حاجاته وتنظيم شؤونه وترقية عقله ونفسه. وقد سمّى باحث اقتصادي أميركي هذه النشاطات «صناعة المعرفة»[٢٩]. وتحوّط بعض الشيء في هذه التسمية للفروق القائمة بين هذه «الصناعة» والصناعات التقليدية في البنية والوسائل والنتاج. ولعلّ تعبير

---

(٢٧) The Knowledge Society.

انظر: Drucker, *The Age of Discontinuity; Guidelines to Our Changing Society*, pt. 4, pp. 261-380.

«La Société des connaissances»:

انظر: François Hetman, *La Maîtrise du futur*, économie et société (Paris: Edition du Seuil, 1971), pp. 114-158.

La Société basée sur le savoir:

انظر: Lucien Gérardin, *Les Futurs possibles* (Paris: Hachette, 1971), pp. 48-51.

(٢٨) Gérardin, Ibid., pp. 50-51.

(٢٩) Fritz Machlup, *The Production and Distribution of Knowledge in the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 44.

«قطاع المعرفة»، أو التعبير الأشمل الذي يطلقه المؤلف ذاته: «الصناعات والأعمال المنتجة للمعرفة»[٣٠]، هو أقرب إلى المقصود. ذلك أن ثمة فاعليات مجتمعية مختصة بإنتاج المعرفة ونقلها ونشرها يمكن أن تدعى على وجه التشبيه «صناعات» كالتعليم والبحث والطباعة والنشر والإعلام بفروعها المختلفة. وهناك، بالإضافة إليها، فاعليات في الصناعات الأخرى، تتجه إلى شؤون المعرفة وتطويرها وتطبيقها (كأعمال الباحثين في الصناعات الكيميائية أو الزراعية)، وإن تكن الغاية الأولى لهذه الصناعات إنتاج السلع والخدمات المادية. وقد حلّل هذا الباحث تطور قطاع المعرفة في الولايات المتحدة في منتصف هذا القرن، فخرج بعدة نتائج، منها: (١) أن نسبة العاملين في هذا القطاع إلى مجموع القوى العاملة ارتفعت من ١٠,٧ بالمئة عام ١٩٠٠ إلى ٢١,٦ بالمئة عام ١٩٣٠ إلى ٣١,٦ بالمئة عام ١٩٥٨[٣١]، و (٢) أن نسبة دخل أولئك العاملين إلى الدخل الوطني الإجمالي بلغ ٢٦,٨ بالمئة عام ١٩٥٨[٣٢]، و (٣) أن نموه (حسب الإحصاءات المتوفرة) في السنوات الإحدى عشرة حتى عام ١٩٥٨ كان بمعدل ١٠,٦ بالمئة سنوياً، بينما أن نمو الدخل الوطني الإجمالي (مع تعديل الأسعار) كان بمعدل ٥,٩ بالمئة، مما يجعل النمو في إنتاج السلع والخدمات الأخرى بمعدل ٤,١ بالمئة[٣٣]. لقد استخدم هذا الباحث الاقتصادي الأساليب التحليلية والتقييمية الدقيقة في تقديراته، وأحاط استنتاجاته بكثير من التحفظ. وعلى رغم هذا التحفظ، نجد حقيقة واضحة تظهر من هذه الاستنتاجات، وهي أن قطاع المعرفة، مهما يكن المقياس أو مجموعة المقاييس التي تتخذ لقدر حجمه وأثره ـ عدد العاملين فيه ومستواهم، أو درجة انسيابه في فاعليات المجتمع، أو نصيبه من الدخل الوطني، أو غير ذلك ـ أن هذا القطاع آخذ في الاتساع، وأن إنتاج المعرفة ونقلها ونشرها تغدو، أكثر فأكثر، الجهد المميز للمجتمعات المتطورة.

وإذا اقتصرنا من هذه الصناعات على «صناعة التعليم» وحدها، وجدنا أن العاملين في حقولها يتكاثرون عدداً ويعظمون أهمية في العالم كله. يستدل على هذا من المبالغ المتزايدة التي تنفق على هذه الصناعة سواء قيست بمجموعها أو قدّرت بنسبتها المئوية إلى الموازنة أو إلى الناتج الوطني القائم. وينطبق هذا على الدول المتخلفة مثل ما ينطبق على الدول المتقدمة، بل إن تلك الدول لتجهد في تخصيص مبالغ ونسب مرتفعة من

---

(٣٠) موضوع الفصل الثالث وفي ثنايا الكتاب.

(٣١) Machlup, Ibid., pp. 384-385.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

مداخيلها المحدودة تلبية لمطامح شعوبها في التنمية السريعة حتى ليأتي هذا التزايد أحياناً أوفر مما هو عليه في الدول المتقدمة[٣٤]. وفي تقرير حديث وضعته لليونسكو لجنة دولية برئاسة وزير التربية الفرنسي السابق إدغار فور، يقدّر أن دول العالم بأسرها (عدا الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية وفيتنام الديمقراطية) أنفقت على التعليم عام ١٩٦٧ خمسة بالمئة من مجموع ناتجها الوطني القائم، وأن هذه النسبة تتراوح بين ٣,٦ بالمئة في أميركا اللاتينية، و٣,٨ بالمئة في آسيا (عدا الدول الثلاث المذكورة آنفاً)، و٤,٢ بالمئة في افريقيا، و٤,٥ في أوقيانوسيا، و٤,٧ بالمئة في أوروبا والاتحاد السوفياتي والدول العربية، و٥,٩ بالمئة في أميركا الشمالية[٣٥]. والدلائل تدل على أن هذه النسب ترتفع باطراد ولعلّها ستبلغ حوالى عام ١٩٨٠ بين ٨ بالمئة و١٢ بالمئة، وسيغدو التعليم على الأرجح في مقدمة النشاطات الاقتصادية الاجتماعية، وسيكوّن مع بقية صناعات المعرفة، في كثير من البلدان، بين الثلث والنصف من الناتج الوطني القائم[٣٦].

ويمكن تقدير الخطورة الفائقة التي ستكتسبها المعرفة من الاتجاهات الثلاثة التالية:

أ ـ ما ذكرنا من اتساع صناعات المعرفة وتكاثر المشتغلين بها، كمّاً وشأناً، سواء بشكل مطلق أو بالنسبة لسائر صنوف العمالة. وقد ذكرنا مثلاً على ذلك تطور صناعة قديمة ـ ولعلها أقدم الصناعات ـ وهي التعليم، ونضيف إليها صناعة حديثة جداً، وهي صناعة جمع المعلومات وتصنيفها وخزنها وتجهيزها وعرضها[٣٧] بيسر وسرعة فائقة بالحواسب الالكترونية وسواها من الوسائل المتطورة. وهذه الصناعة الجديدة تتضخم وتنتشر، كما نعرف، بتسارع مذهل ويعظم شأنها وأثرها في شتى الحقول الاقتصادية والعلمية وسواها.

ب ـ حتى في الصناعات التقليدية، سيكون للمعرفة شأن أجلّ مما كان لها حتى

---

(٣٤) Philip Hall Coombs, *The World Educational Crisis: A Systems Analysis* (New York: Oxford University Press, 1968), pp. 52-63.

(٣٥) UNESCO, *Learning to Be* ([n.p.]: UNESCO, 1972), p. 289.
وقد صدر هذا التقرير عن اليونسكو أيضاً بالفرنسية ونقله حنفي بن عيسى إلى العربية بعنوان: **تعلم لتكون** (الجزائر: [د.ن.]، ١٩٧٤). ومما يلاحظ من هذه التقديرات (ص ٢٨٩) أن مجموع الدول المتخلفة تنفق ٣,٤ بالمئة من مجموع مداخيلها على التعليم، فيما أن النسبة في الدول المتقدمة هي ٥,٢ بالمئة.

(٣٦) Hetman, *La Maîtrise du futur,* p. 121.

(٣٧) Data Collection and Processing.

الآن. ذلك أن المهارة العملية التي كانت تكفي لغالبية العمال الصناعيين، لم تعد تفي بمطالب التكنولوجيا المتفوقة، وسيحل العامل المتعلم العارف مكان العامل المتدرب الماهر، وستغدو المعرفة أهم مورد أو «مُدخَل»[٣٨] في الأنظمة الاقتصادية. إنها ستكون الطاقة الأولى في المستقبل، كما أن الكهرباء هي الطاقة الأولى في العصر الصناعي الحاضر. إن هذا العصر لم يبلغ ما بلغه في التصنيع والإنتاج وفي تيسير وسائل الرفاه لولا توفر الكهرباء بغزارة ورخص ولولا سهولة انتشارها وتعدد وسائل استعمالها. ويبدو أن المعرفة ستتوفر كذلك وتعم وتصبح قريبة المنال وسريعة التداول فيصبح لها أثر مماثل في المجتمع المقبل.

ج ـ لن تكون للمعرفة أهميتها كطاقة انتاجية استثمارية فحسب، أي إنها لن تُطلب لمجرد كونها وسيلة أو عاملاً لسواها، بل سيكون لها، أكثر فأكثر، مكانتها المستقلة وستطلب غايةً في ذاتها. ذلك أن تضخم الإنتاج المادي وتوافر السلع والخدمات وتناقص حدة الدوافع الاقتصادية وتوسع أوقات الفراغ وفرص التثقف والترفه ـ كل هذا سيفسح في مجالات السعي المتسع لاكتساب المعرفة وتقصي أسباب الرقي العقلي والنفسي بواسطتها.

هذه هي إذن بعض المؤشرات التي تدل على تعاظم شأن المعرفة في الآونة القادمة، وعلى بروز هذه السمة من السمات التي سيتميز بها المستقبل.

٦ ــ تصاعد قدر الكفاءة الإنسانية

لقد جرينا على تصنيف الشعوب وتقسيمها فئات شتى وقياسها بمقاييس مختلفة، فنقول شعوب بدائية ومتمدنة، وبدوية ومتحضرة، وزراعية وصناعية، وشرقية وغربية، وكبيرة وصغيرة، وغنية وفقيرة إلى غير ذلك. أما التصنيف السائد منذ الحرب العالمية الثانية وقيام المنظمات الدولية، والذي أوردناه مراراً في سياق هذه الدراسة، فهو الذي يقسمها شعوباً متقدمة ومتخلفة (أو نامية) ويرتبها في مراحل من التقدم أو التخلف. والمقياس المتخذ في الأغلب أساساً لهذا التقسيم والتصنيف هو الدخل الفردي السنوي. إن هذا الدخل يتراوح بين عشرات الدولارات عند أفقر الشعوب وبضعة آلاف عند أغناها (حوالى ٤٣٠٠ في الولايات المتحدة عام ١٩٧٠). ويعتبر البعض أن مرحلة «الانطلاق» من التخلف إلى التقدم تحدث عندما يصبح الدخل الفردي السنوي حوالى

---

(٣٨) Input.

خمسمئة دولار. ويقول آخرون إن العامل المؤثر في هذا الانطلاق وفي تعيين مرحلته ليس مبلغ الدخل ذاته بقدر ما هو تسارع نموه حتى لو كان دون المبلغ المذكور. وثمة تساؤلات عديدة حول هذا المقياس المتخذ، منها ما هو اقتصادي فني يتعلق بالصعوبات والأخطاء الناشئة عن حساب الدخل في جميع البلدان على أساس الدولار، ومنها ما يدور على اختلاف الأنظمة الاقتصادية وغلبة القطاع العام أو الخاص فيها. ومنها ما يتصل بدلالة هذا المقياس على حقيقة توزيع المداخيل بين الأفراد، فإن مجرد قسمة الدخل الوطني القائم على عدد سكان بلد من البلدان لا يدلّ دلالة وافية على الدخل الفردي، إذ قد تكون ثمة مداخيل فائقة جداً محصورة في أيدٍ قليلة، بينما مداخيل الكثرة تبقى في الواقع هزيلة. على أن أدق التساؤلات وأعمقها هو ما إذا كان المقياس المذكور ـ في الواقع ـ معياراً صحيحاً للتقدم. ذلك أنه يقوم على الإنتاج المادي، فهل هذا الإنتاج هو الحكم الفاصل في نوع الحياة ومستواها وإنجازاتها؟ إننا إذا طبقناه على مختلف الشعوب التي ظهرت في التاريخ خرجنا بنتائج عجيبة. فلسنا مثلاً نجد تناسباً بين إنتاج الاغريق المادي ودخل أفرادهم من جهة، وعطائهم الفكري والأدبي الرائع من جهة ثانية. وكذلك لا نرى أن المسيحية والإسلام وسواهما من الديانات الكبرى التي أسهمت ما أسهمت في ترقية الشعوب وإغناء الحضارات قد ظهرت في مجتمعات تميزت بازدهارها الاقتصادي ومعدل غنى أبنائها.

إن هذا المقياس ـ الدخل الوطني القائم أو الدخل الفردي السنوي ـ شاهد من الشواهد على التقييم الكمي المادي السائد في هذه الأيام. ولا بدّ لنا، للأسباب الفنية التي ذكرنا، من الحذر والاحتياط عندما نستعمله في إطار هذا التقييم. ولا ننسَ، بعد هذا، أنه ليس سبباً وعاملاً، بل ظاهرة وحصيلة. إنه دليل على القدرة الإنتاجية الصنعية التي هي الأصل والسبب. ولكن، هنا أيضاً، نجد شواذ هامة تحول دون اتخاذنا إياه دليلاً قاطعاً أو مطلقاً، لأن ارتفاعه مثلاً في بعض دول الخليج العربي الغنية بالنفط إلى مستوى ما هو عليه في أقوى الدول وأكثرها تقدماً علمياً وصناعياً، لا يأتي دليلاً على هذا النوع من القدرة. على أننا، إذا تجاوزنا هذه الأمثلة الاستثنائية، أمكننا أن نقول بوجه عام إنه مقياس للتقدم العلمي التكنولوجي وللقدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات.

وإذا نحن مضينا في التحليل ألفينا أن هذه القدرة الإنتاجية هي ذاتها أيضاً حصيلة عوامل أخرى أشد منها أصالة، نعني بذلك الموارد الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها المجتمع. ولا جدال في أن الموارد البشرية هي أهم هذين النوعين وأعظمهما أثراً. ذلك أن الإنسان هو العامل الذي يخرج الثروة الطبيعية إلى حيز التحقيق والذي بدونه لا يكون

لها وجود فعلي أو أثر واقعي. على أن قدر هذا العامل الإنساني ليس منوطاً، في المقام الأول، بكثرة البشر الذين يتألف منهم المجتمع. فالإنسان كائن مستهلك ومنتج في آن واحد. وإذا ضؤلت قدرته الإنتاجية غدت كثرته العددية وضخامة الحاجات الاستهلاكية الناتجة عن هذه الكثرة عبئاً على المجتمع وعائقاً خطيراً لنموه وتقدمه. إن فعل الإنسان، فرداً ومجموعاً، يقوم أولاً على ما اكتسب من قدرة وما يتسم به من كفاءة: قدرة في اكتشاف المجهول والسيطرة على الطبيعة، وكفاءة في التنظيم والتخطيط وفي تبيّن الغايات وحشد الوسائل الكفيلة ببلوغها. وهذا كله يتوقف على مستوى التعليم ومدى انتشاره، وعلى قيمة المهارات الفنية والتكنولوجية المكتسبة، والمغانم العلمية المحصلة، والقابليات الإدارية والتنظيمية، والفضائل العقلية والنفسية. فلا غرابة إذن أن يعود تباين المجتمعات في ما بينها واختلاف حظوظها من القدرة والتقدم إلى ما تملكه من هذه الكفاءات: من تقنيين وصناعيين ومهندسين وأطباء ومعلمين وإداريين واقتصاديين ومخططين وعلماء، وبكلمة موجزة: ما تضمه من العناصر المدربة العارفة ذات العمل النافذ في استثمار الطبيعة وفي تنظيم المجتمع. ولما كان الإنتاج الصنعي لا يصح أن يتخذ وحده معياراً للتقدم والرقي، فلا بد للمجتمع من أن يجهز نفسه أيضاً بالكفاءات الفلسفية والأدبية والفنية وسواها من القدرات العاملة في مجالات القيم الإنسانية والحضارية. إن هذه الكفاءات تقدَّر بأعدادها وبمستواها، بكمّها وبكيفها. وتقدم المجتمع يحصل من اتساع الكمّ وارتقاء الكيف. والكيف لا يقتصر على مستوى المهارة العلمية أو التفتح العقلي فحسب، بل يتناول أيضاً رقي السلوك الخلقي والتعامل الاجتماعي. وإذا كان هذا الحكم يصح على التطور الإنساني السابق، فإنه أخلق بأن ينطبق على التطور المقبل، بسبب اندلاع الثورة العلمية التكنولوجية وتسارع التغير وتعقد المشكلات الإنسانية.

وخلاصة القول:إننا، إذ نحاول أن نستشف حجب المستقبل لنكشف ملامحه، نرى بين أبرز هذه الملامح تصاعد أهمية الكفاءة الانسانية المحققة سواء في الأفراد أو في الشعوب. إن هذه الكفاءة ستكون في المستقبل، أكثر مما كانت في أي وقت مضى أو مما هي الآن، العامل الفاعل في تكوين قدرة المجتمعات البشرية والدليل الراجح على نصيبها من التقدم، أي إن المجتمعات ستقاس، أكثر فأكثر، بما تحتوي من المهارات المنماة المدربة، والعقول المنتظمة الفاعلة، والنفوس المنضبطة الباذلة. ولن يرقى، بل لن يسلم، أي مجتمع في الطور المقبل ـ طور الكفاءات الرفيعة ـ إلاّ بقدر ما يملك من هذه الكفاءات.

٧ ــ توثّق التواصل والترابط والتعقد

ومن ظواهر المستقبل الذي يطل علينا ظاهرة تمثّل، شأن مثيلاتها، امتداداً صاعداً لنزعة بارزة من نزعات هذه الأيام، هي ظاهرة التواصل والترابط والتشابك بين بلدان العالم وشعوبه، وبين مختلف النشاطات الإنسانية. فالثورة العلمية التكنولوجية قد قلصت الأبعاد وقربت المسافات وهدمت الحواجز أو كادت، وكل يوم تأتينا بدليل جديد على توثيق الاتصال بين أطراف الأرض وتسريعه، سواء بالطيران أو بالوسائل البرقية واللاسلكية والالكترونية أو باستخدام الأقمار الصناعية وسواها. وبنتيجة هذا التوثيق والتسريع، ترتبط شعوب الأرض وبلدانها بشبكات من الروابط الحسية وغير الحسية تزداد انتشاراً وتعقداً. لقد صغر العالم، بل غدا... في حقل التواصل التكنولوجي، وحدة شاملة متماسكة. على أن البشر لم يحققوا بعد مثل هذا الشمول والتماسك في الحقول الأخرى من الحياة الإنسانية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية وسواها. وهذا الاختلاف، بل التناقض، يكوّن مشكلة خطيرة من مشكلات الحاضر والمستقبل سنتصدى لها في الفصل التالي.

إن هذا التقلص الأرضي ـ من الوجهة التكنولوجية ـ يزداد وضوحاً وأثراً في النفس كلما توغل الإنسان في استكشاف أسرار الفضاء وفي اقتحام عوالمه. فالكرة التي كانت عند الأقدمين مركز الكون، والتي فقدت مركزيتها في مطلع العصر الحديث عندما اكتشف أنها تدور حول الشمس وليست الشمس هي التي تدور حولها، لم تعد تحتل سوى نقطة متناهية الصغر متضائلة الشأن في المحيط الكوني المترامي الأطراف الذي يتفتح أمام العلم الحديث ـ هذا المحيط الذي تتعدد أجرامه وتتضاعف أبعاده ويتقادم نشوؤه وتطوره بشكل يكاد يستعصي على الإدراك العقلي بل على التصور الخيالي. فلا غرو أن يعمد بعض العلماء والباحثين اليوم إلى إطلاق عبارة: «المركب الفضائي»[٣٩] على الكرة الأرضية، وأن تتقلص يوماً بعد يوم، لدى ركاب هذا المركب الصغير الدائر في نطاقه المحدود من خضم الفضاء الواسع، الفروقُ والأبعاد الطبيعية الأرضية، بل الفروق والأبعاد الحياتية الإنسانية.

إن التواصل المتزايد الذي تحدثنا عنه لا يقتصر على أصقاع الأرض، بل يشمل وجوه الحياة كلها. فكما أنه غدا من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نعزل صقعاً

---

(٣٩) Spaceship.

عن صقع، كذلك أصبح صعباً أو مستحيلاً أن نفصل بين وجه وآخر من وجوه الحياة الإنسانية ونشاطاتها. هذا التواصل والترابط والتفاعل بين النشاطات الإنسانية أصيل في الحياة، ولكنه نما واشتد بفعل التطورات التقنية وتناقل الخبرات التي اكتسبتها الشعوب. وهو اليوم أشد وثوقاً وأكثر تشابكاً وأعظم فعلاً منه بالأمس، وسيكون غداً أوثق وأفعل مما هو عليه اليوم. إننا نجده ونلحظ تطوره أنّى تطلعنا. فإذا نظرنا في النشاط العلمي مثلاً، رأينا، على رغم تفرع الاختصاصات فيه، تداخلاً وتفاعلاً بين الاختصاصات داخل كل علم، وتداخلاً وتفاعلاً مماثلين بين علم وعلم: بين الفيزياء والكيمياء وعلوم الأحياء، بين علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع، بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، بين العلوم التقليدية المعروفة والعلوم المستحدثة. وقد نتج عن هذا التداخل والتفاعل، في جملة ما نتج، أن كثيراً من القضايا لم تعد تنقاد دراستها لاختصاص واحد أو علم واحد، بل غدت تتطلب جهداً مشتركاً بين عدة اختصاصات أو علوم[٤٠]. وإذا نظرنا إلى صلة العلم بالتكنولوجيا، وجدناها تزداد هي أيضاً حدة وشمولاً وأثراً. وكذلك الأمر بين سائر النشاطات الإنسانية: بين العلم (بما فيه التكنولوجيا)، والاقتصاد، والاجتماع، والإدارة، والسياسة، وغيرها. ومن هنا ما أخذ يدركه المعنيون بشؤون التخطيط والتنمية. فإن أي تعديل أو تطوير في ناحية من نواحي الحياة، أو في قطاع من قطاعاتها، قمين بأن يكون له أثر في النواحي والقطاعات الأخرى. ولذا أصبحت شؤون التخطيط والتنمية شؤوناً معقدة، ممعنة في التعقد. ومن أهم المزالق والأخطار التي تتعرض لها أن يصرف أصحابها اهتمامهم إلى قطاع خاص ـ كالقطاع الاقتصادي أو التعليمي ـ دون أن يتحسبوا تحسباً دقيقاً وافياً لتأثره بالقطاعات الأخرى وتأثيره فيها.

والواقع أن حقل التنمية ـ وهو الحقل الذي يستقطب اليوم اهتمامات الشعوب وتطلعاتها ـ يمدنا بأدلة عديدة صريحة على هذه الظاهرة التي نتكلم عنها، ظاهرة التواصل والترابط والتفاعل، سواء في الجبهة العالمية أو في الجبهة الحياتية، إذ إنه يبدو بصورة متضحة أن التنمية لن تؤتي ثمارها كاملة، ما لم تشمل العالم بأسره، وتتناول في الوقت نفسه قطاعات الحياة كلها. وما يصدق عن التنمية يصدق، في ما نعتقد، عن أي جهد آخر من الجهود الإنسانية التي يؤمل أن يكون لها نجاح أو أثر فاعل في المستقبل.

هذه هي بعض الملامح والظواهر التي تبدو لنا في آفاق المستقبل القريب. وإننا لا

---

(٤٠) Multidisciplinary.

ندّعي أنها تؤلف صورة كاملة أو وافية لهذا المستقبل، بل حسبنا أن تأتي بمجموعها صورة تقريبية قابلة للتصحيح والتحسين والتكميل. والواقع أن ليس من طبيعة هذه الصورة المستقبلية أن تتكون تكوّناً كاملاً نهائياً في أي وقت من الأوقات، أو على يد أي شخص بمفرده، لأن المستقبل ليس شيئاً ثابتاً جامداً، وإنما هو كيان دينامي متطور. ولذا لا يمكن إدراكه على وجهه الصحيح إلا بفكر يماثله دينامية وتطوراً. فعسى أن تكون محاولتنا في هذا الفصل مثاراً لمثل هذا الفكر المتجدد المطلوب.

الفصل السادس
مشكلاتُ المستقبَل

١ ــ عالمية المشكلات

لسنا من الذين يذهبون مذهباً «يوتوبيّاً»، أي من الذين يعتقدون أن البشرية سائرة حتماً إلى مزيد من التقدم والتحسن، وأنها ستبلغ يوماً مرحلة تتحقق فيها أحلامها وتتخلص فيها من شوائبها، وتحيا حياة رقيّ وأخوة ورضى ونعيم. بل ثمة شك في ما إذا كان المستقبل القريب الذي نحاول استطلاعه سيأتي بمجموعه خيراً من مرحلتنا الحاضرة. إننا بالأحرى نميل إلى الاعتقاد أن الثورية العلمية والحياتية التي نعيشها اليوم، والتغير المتسارع الذي نعانيه، لا ينطويان على تقدم حتمي وتحسن مطلق قدر ما ينطويان على توسيع وتعقيد: توسيع للإمكانات والفرص والمغانم المنفسحة أمام شعوب الأرض من ناحية، وتعقيد للمشكلات والأخطار التي ستتعرض لها هذه الشعوب من ناحية أخرى، أي أنهما سيؤديان إلى مزيد من الخيرات وإلى مزيد من الشرور في آن. وسيؤدي هذا التطور بدوره إلى تصعيد التحديات التي يتضمنها المستقبل، وإلى تضخيم المطالب التي تقتضيها هذه التحديات.

ومن هنا لا بدّ لنا، ونحن نستطلع المستقبل، من أن نحاول تبيّن هذه المشكلات وتقدير نوعها وجسامتها وأثرها، وأن نستخلص بالتالي التحديات التي تمثلها وما تتطلبه منا ومن سوانا، لكي نحسن الإعداد والمجابهة ولا نكون عرضة للتضعضع والخسران. وسنتناول القسم الأول من هذه المهمة في هذا الفصل، تاركين القسم الثاني إلى الفصل اللاحق.

وأول ما نلاحظه في ما يتصل بمشكلات المستقبل هو أنها ستزداد اتصافاً بالعالمية والشمولية. وهذا التطور ناتج من الظاهرة التي أشرنا إليها في نهاية الفصل السابق: ظاهرة

تقلص العالم، وتفاعل النزعات الحياتية والنشاطات الانسانية فيه. فالمشكلات الرئيسية التي سنجابهها في المستقبل ستكون عامة النطاق: أي أنها لن تقتصر، مدى وأثراً، على بلد دون بلد، أو على شعب دون شعب، بل ستلفّ البشرية بمجموعها، كما أن مجابهتها ستستدعي جهوداً عالمية شاملة. هكذا شأن مشكلات الحرب والسلم، والفقر والجهل والمرض، والتنمية، وتزايد السكان، وتناقص الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، وتيسير المواصلات والإعلام وتنظيمهما، وتقليص الفجوة أو الفجوات القائمة بين الشعوب، وتطوير التقدم العلمي وضبطه، وتنسيق التعامل الاقتصادي والمالي، وأمثالها من المشكلات التي تعانيها الإنسانية اليوم، والتي يبدو أنها ستعانيها بشكل أشد وأشمل في المستقبل.

إن الحربين الكبريين الأخيرتين لم تكونا حربين «عالميتين» لاشتراك الدول الكبرى فيهما فحسب، بل لأن أثرهما عمّ شعوب الأرض قاطبة. ولئن تكن الحروب المحدودة التي نشبت بينهما أو بعدهما، قد حدثت في بقاع معينة من العالم، فإن نتائجها قد تسربت إلى البقاع الأخرى وفعلت فيها. وعندنا من ثورة كوبا ومن حرب فيتنام ومن الصراع العربي الاسرائيلي وغيرها، الأدلة الوافرة على ذلك. ولا حاجة إلى التأكيد أن عالمية مشكلة الحرب تزداد بروزاً ووضوحاً بتطوّر الأسلحة التقليدية والمستحدثة وتضخم فعلها وقوتها التدميرية. إن حرباً تندلع اليوم أو غداً بين الدول الكبرى ستكون بلا مراء أعظم هولاً من الحربين السابقتين وأوسع شمولاً، وستقرر مصير الحضارة والحياة الانسانية بمجموعها. وهذا الوضع هو الذي يكبح قادة الدول الكبرى اليوم عن الانسياق إليها، ويدعو إلى شبه الاطمئنان بأنها ستغدو بعيدة الاحتمال. أما الحروب المحدودة التي يعتقد البعض أنها ستظل تندلع هنا وهناك، فإن أثرها العالمي سيقوى وينتشر أيضاً حتى لو ظلت محصورة ضمن نطاق معيّن وأحجمت الدول الكبرى عن التورط المباشر فيها.

والواقع أن مشكلة الحرب قد سبقت سواها من المشكلات في اتخاذ صفة العالمية وفي إحساس الشعوب بصفتها هذه. ولقد تكونت «عالميتها» بنتيجة عدة عوامل حديثة ـ أهمها تطور الثورة الصناعية واتساعها، والتقدم في ابتداع الأسلحة وفنون القتال، وبروز الدول القوية في أوروبا وخارجها، وامتداد سيطرة هذه الدول واستعمارها على أكثر أصقاع الأرض ـ وبرزت للعيان عندما اندلعت الحرب «العالمية» الأولى وانتشرت الاضطرابات التي نجمت عنها. وسبب هذا السبق هو طبيعة الحرب ذاتها وقابليتها للتفجر والتوسع ولاختطاف الأبصار والبصائر وإحداث الآثار المباشرة البيّنة. أما المشكلات الرئيسية الأخرى، كالفقر والجهل والمرض، وتزايد السكان، وتناقص الموارد الطبيعية،

وأمثالها، فإن ترابطها العالمي لم يتكوّن ويقوَ، بل لنقُل إنه لم يظهر للعيان، بمثل هذه السرعة والوضوح. ولكن «عالميتها»، وإن تلكأت، أو تلكأ إدراك الناس لها، عن «عالمية» الحرب، أخذت تتسع وتتضح بفعل التطورات الثورية الأخيرة، وهي خليقة بأن تزداد اتساعاً واتضاحاً، وبأن يزداد الشعور بها انتشاراً وبروزاً بنتيجة التطورات الحاضرة والمقبلة.

ليس معنى هذا أنه لن تبقى مشكلات ذات نطاقات أضيق: محلية، أو قومية، أو اقليمية. وإنما معناه أن هذه المشكلات المحدودة ستكون أكثر تفاعلاً في ما بينها وأشد تأثراً بالنزعات والتيارات العالمية وتأثيراً فيها، ولن يمكن إدراكها على حقيقتها ومعالجتها معالجة صحيحة إلا من ضمن الأطر المتسعة المتشابكة التي ستفرض نفسها يوماً بعد يوم. وأيّ شعب يعتقد أن بإمكانه أن يحلّ المشكلات التي تجابهه اليوم، بل المشكلات التي ستجابهه غداً، دون اعتبار أبعادها واشتباكاتها العالمية، يخطىء خطأً فادحاً وينحرف عن الإدراك الصحيح والمعالجة الناجعة. وهذا الواقع ناتج في المقام الأول، كما قلنا، عن انطلاق العلم والتكنولوجيا، وتفجر الرغبات الإنسانية، اللذين ينبثان إلى كل ناحية من نواحي المعمور ويفعلان في كل جانب من جوانب الحياة.

٢ ــ الانقسامات الإنسانية

البشرية، منذ وجودها، منقسمة مجتمعات. وهذه المجتمعات تختلف في ما بينها جنساً، وإقليماً، ولغةً، ودیناً، وتقدماً وما إلى ذلك. وفي داخل كل منها فوارق ناتجة في الأغلب عن علاقات السيادة بين أفرادها وبين فئاتها: أي من هم السائدون ومن المسودون، وما نوع السيادة ومبلغها. ولذا يمكننا القول إن ثمة فوارق أفقية في داخل المجتمعات، وفوارق عامودية في ما بينها. وإذا نحن جزنا الأطوار التاريخية القديمة والوسيطة إلى العصور الحديثة، وجدنا أن هذه الفوارق كافة أخذت تكتسب دينامية وفاعلية، وتتطور تبعاً للعوامل المؤثرة في هذه العصور، وأهمها النهضة العقلانية وتقدم العلوم والحركة التصنيعية. وإذا نظرنا إلى تطوّر الفوارق الأفقية أولاً، ألفينا أن هذه العوامل قد دعت إلى تقليصها وتخفيفها من ناحية، وإلى توسيعها وتقويتها من ناحية ثانية. فالنهضة وما تضمنته من نزعة إنسانية، وقيام الطبقة الوسطى وحرصها على تحصيل حقوقها من السلطات المدنية والدينية المستبدة، وظهور مواكب المفكرين والفلاسفة حاملي لواء الحرية والمناضلين في سبيل المواطن والإنسان، وسائر القوى التي شاركت في إطلاق الثورة الفرنسية وسواها من الثورات والحركات التحريرية ـ هذه العوامل والقوى

أدت إلى تخفيف الفوارق بين المواطنين وإلى تحقيق حظوظ من المساواة بينهم تمثل تقدماً جلياً عمّا كانت عليه الحال في العصور السابقة أو عمّا هي عليه في المجتمعات التي لم «تتحدث». هذا من ناحية. أما من ناحية ثانية، فإن النظام الصناعي الذي بني على الآلة المستحدثة وعلى توفير المال واستثماره قد جلب لقادة الصناعة وللرأسماليين منافع جليلة ووضع في أيديهم قوة ضخمة لم يتلكأوا عن استعمالها في استغلال العمال والمحتاجين والكادحين. فنشأ عن ذلك اتساع في الفجوة القائمة بين هاتين الطبقتين، وفي القدرة التي للأولى منهما على الثانية. وأخذ العمال وقادتهم، كما أخذ رجال الفكر المعنيون بهذه القضايا والمناضلون في سبيلها، يرفعون لواء الحقوق الاقتصادية ويؤكدون خطورتها (وعند بعضهم أولويتها)، مما أدى إلى الحركة الاشتراكية الحديثة التي ترمي إلى تحقيق الديمقراطية أو العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتي اتخذت وجهتيها الرئيسيتين: الغربية المتدرجة، والماركسية الثورية. وقد أصابت هذه وتلك نجاحاً مرموقاً، وأخذت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تتقلص في داخل المجتمعات الحديثة، ولا يزال النضال قائماً في سبيل زيادة تقليصها وكسب أقدار متسعة من العدالة والمساواة. على أن الخبرة التاريخية تدل على أن الفئات والطبقات النافذة لا تتخلى عن أطماعها ومصالحها واستغلالاتها تلقائياً وبيسر وسهولة، وأن كل كسب من الحرية أو العدالة أو المساواة قد انتُزع منها انتزاعاً بالكفاح الشاق المستمر في ميادين الفكر والعمل. وبناء على هذا، فإن المكاسب التي حققت في هذه الميادين لم تحلّ المشكلات القائمة حلاً حاسماً أو وافياً. بل لعلّ هذه المشكلات قد تفاقمت بتقاطب القوى والمصالح المتنازعة وازدياد قدرتها ونشاطها بنتيجة التطورات العلمية التكنولوجية والاجتماعية النفسية التي تكتسح عالم اليوم. وهنا نجد دليلاً آخر على الأثر الاجمالي لقوى العصر الحديث، الذي ألمعنا إليه في مقدمة هذا الفصل، أثر التوسيع والتضخيم: للمنافع والإمكانات من جهة، وللمساوىء والمخاطر من جهة أخرى.

ولنلتفت الآن إلى الفوارق العمودية، أي تلك التي تقوم بين المجتمعات. ولنلحظ قبل كل شيء أنه من الخطأ المضلل أن نفصل هذه الفوارق عن السابقة. ذلك أن التفاعل الحياتي لا يسمح بمثل هذا الفصل، بل يربط بين هذين الصنفين من الفوارق ويصل بين مصائرهما. وإذا نحن ميزنا بينهما من أجل النظر والدراسة، فلا يعني هذا التمييز أنهما في الواقع مستقلان منفصلان. ولنتساءل بعدُ: ما هو أثر العوامل الفاعلة في العصر الحديث في الفوارق العمودية؟ إن التطورات الحديثة والباعثة على التحديث قد قوّت ونشّطت الحركات والتكتلات القومية. ومع ما أنتجته هذه الحركات من تماسك قومي

داخلي، ومن إثارة للجهود وتعزيز للنضال، ومن إبراز للخصائص وإحياء للتراث وإسهام في الحضارة والفكر، وسواها من الإنجازات الإيجابية، فلا مراء في أنها عدّدت وشدّدت الفوارق بين المجتمعات، وأقامت بينها من الحواجز والفواصل ما يصعب إزالته أو تخطيه. إن الطاقة الهائلة التي ولّدها الشعور القومي كانت قوة مجمِّعة مكتلة لكل من الأمم التي حققتها، وفي الوقت نفسه قوة مفرقة بين الأمم مضعضعة للكيان العالمي. وكثيراً ما جاءت قوةً اعتدائية عززت غرائز الغزو والتسلط، ودفعت الأمم ذات القومية القوية والتطور المتقدم إلى إخضاع الشعوب المتخلفة واستغلالها. وكثيراً أيضاً ما أدّت إلى حروب ومنازعات بين الأمم القوية ذاتها: حروب ظاهرة وخفية، حامية وباردة، أنهكت هذه الأمم وسواها، ولا تزال مساوئها وشرورها بادية وفاعلة في المجتمع الإنساني عامة. وفي مقابل التوزع والتنازع والتحارب، بل إلى حد بعيد نتيجة لها، قامت دعوات وحركات وتنظيمات لتحويل جهود المجتمعات القومية من هذه الميادين إلى ميادين التعاون والمشاركة. ولكن هذه الجهود لم تفتأ بطيئة متعثرة، ولم تحرز بعد تقدماً محسوساً، بسبب تمسك الأمم بسيادتها وحرصها على مصالحها وتمنعها عن التضحية بها في سبيل مصالح أشمل وأبقى، وبسبب ما بين هذه الأمم من فوارق في القدرة والغنى وحرص القوية الغنية منها على الاحتفاظ بسيطرتها واستغلال سلطتها.

على أن التطورات الحديثة، وإن لم تنجح في تخفيف حدّة القومية وما جسمته من فوارق بين الشعوب، قد نجحت في تكوين مجتمع عالمي مترابِط صناعياً واقتصادياً، فإذا هذا المجتمع الشامل يعاني، بالإضافة إلى الفوارق القومية، فارقاً أفقياً جديداً يوازي على النطاق العالمي الفوارق القائمة بين طبقات المجتمعات المفردة التي تكوّنه. إنه الفارق بين الشعوب التي ابتدعت الآلة الحديثة أو اقتبستها واستخدمتها استخداماً حثيثاً في استثمار موارد الطبيعة وتصنيعها وفي تنظيم الحياة، وبين الشعوب التي لم تقدم على ذلك. فلقد حقق النظام الصناعي لتلك التي سارت في ركابه قدرات ـ في الإنتاج والتسلح، وفي النقل والمواصلات، وفي الإدارة والسياسة والتعليم وغيرها ـ أتاحت لها الانطلاق من مواطنها إلى العالم المتخلف بحثاً عن المواد الأولية لصناعاتها وعن الأسواق لمنتوجاتها، وإرساءً وتوسيعاً لنفوذها، وبسطاً لسيادتها الاقتصادية والسياسية والثقافية. وهذا هو الحدث التاريخي الخطير. حدث الاستعمار، الذي أقام الفارق الأفقي العالمي بين البلدان القوية المتقدمة والبلدان الفقيرة المتخلفة. وقد استمر هذا الفارق الجديد، بخطورته وآثاره الرهيبة التي أحدثها، سواء في حياة الشعوب المستعمَرة أو في المنازعات والحروب بين الأمم المستعمرة، يتفاعل والفوارق الأخرى بين طبقات المجتمع الواحد وبين المجتمعات

القومية المختلفة فيزيد في تقاطب القوى واشتداد تصارعها.

وكما قامت دعوات وحركات لتقريب الفوارق القومية وتجاوزها، كذلك قامت دعوات وحركات لإزالة الفوارق الاستعمارية. ونهضت الشعوب المستعمرَة تناضل وتكافح في سبيل تحررها واستقلالها. بدأت هذه النهضة في القرن الماضي، وتتابعت أمواجها في النصف الأول من هذا القرن، ثم تسارعت واتسعت بعد الحرب العالمية الثانية، وأعانتها في ذلك الحركة الماركسية الشيوعية التي أطلقت دعوتها العنيفة الجارفة إلى مكافحة الاستعمار الرأسمالي، كما أعانها قيام منظمة الأمم المتحدة التي وفّرت، في أدنى الأحوال، منبراً عالمياً تدافع فيه الحركات الاستقلالية عن حقوق شعوبها وتفصح عن مطامحها وتبث من خلاله دعواتها إلى الرأي العام العالمي. وهكذا أحرزت هذه الحركات مكاسب جليلة، عمت الكثرة الغالبة من الشعوب المستعمرَة، فنالت هذه الكثرة استقلالها السياسي وانضمت إلى أسرة الأمم المتحدة. أما القلّة التي لا تزال خاضعة للاستعمار وتكافح للتخلص منه، فإنها سائرة في الطريق ذاتها، طريق نيل الاستقلال وتقرير المصير.

على أن هذا الكسب السياسي لا ينفي واقعاً قائماً هو أن معظم هذه الشعوب، وإن استقلت، لا تزال دون الشعوب المتقدمة قدرة وغنى. وبمعنى آخر: إن الفارق الذي تكلمنا عنه لا يزال سائداً حتى بعد تضاؤل الاستعمار التقليدي وسيره نحو الزوال. وهو الفارق الذي يفصل اليوم «العالم الثالث» عن سواه (أي عن العالمين المتقدمين الغربي والشيوعي)، والذي يتحكم بالشعوب المتخلفة أو النامية، على درجاتها المتباينة من التخلف أو النمو. وهذا الفارق ـ أو الفجوة، حسب التعبير الشائع ـ من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل الباحثين والمنظمين على المستويات القومية والدولية. لقد تعددت فيها البحوث والنظريات، وتوافرت بشأنها المؤتمرات[1] والجهود العملية، وعمدت من أجلها منظمة الأمم المتحدة إلى دعوة الستينات بـ «عقد الإنماء»، وعندما وجدت أنه لم يحقق الأغراض المنشودة، اعتبرته عقداً «أولاً» وأتبعته بعقد ثانٍ أطلقته على السبعينات، ولعلها ستتبعه بعقد ثالث ثم برابع ـ كل ذلك وغيره في سبيل تسريع إنماء البلدان المتخلفة، وتقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة.

لسنا نريد هنا أن ندخل في مسالك هذا الميدان المتشعبة. وإنما نريد، في نطاق

---

(١) انظر بحوث أحد المؤتمرات الحديثة التي عقدت في هذا الشأن في يوغوسلافيا:
Gustav Ranis, ed., *The Gap between Rich and Poor Nations* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1972).

استطلاعاتنا المستقبلية، أن نؤكد أمرين فحسب. ولئن كان هذان الأمران لا يزالان مثار نقاش، فإنهما يدلان على بعض الاتجاهات والتطورات وعلى بعض المشكلات العالمية المرتقبة التي يجب أن تكون محطّ نظر وتدبّر. **أولهما** أن هذه الفجوة هي عند كثير من الباحثين والمراقبين، إن لم نقل عند أكثرهم، آخذة في النمو والاتساع. لقد قال أحدهم إنه، مع افتقارنا إلى معلومات موثوق بها عن المداخيل الوطنية قبل القرن العشرين، يمكننا أن نخمن أن الفرق في الدخل الفردي بين أغنى الأمم وأفقرها حوالى عام ١٧٠٠ لم يكن يتجاوز على الأرجح نسبة خمسة إلى واحد، بينما هو الآن بنسبة ثلاثين إلى واحد على الأقل، بل لعلّه بنسبة خمسين إلى واحد(٢). ولئن نجد ثمة اختلافات بين المقدّرين، لأن الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالمداخيل القومية والفردية هي حديثة العهد ولا يزال أسلوب تقديرها موضع تحرّ وجدال، فمن المرجح أن هذا الفارق سيمضي في الاتساع وسيفسح في المجال للتباعد بين العالم الثالث وسواه، وأن الشعوب الغنية ستزداد غنى والشعوب الفقيرة ستزداد فقراً، إن لم يكن بصورة مطلقة، فبصورة نسبية. ولهذا التباعد نتيجتان خطيرتان: إحداهما الانفصام العالمي وخطره على السلام وعلى ازدهار الشعوب، وهو خطر سيعظم شأناً في المستقبل بسبب تقلص العالم وتضاؤله، والثانية بقاء شعوب العالم الثالث في ضعفها النسبي، بل تزايد هذا الضعف، إزاء الشعوب المتقدمة في العلم والتصنيع وفي القدرة الناجمة عنهما. وفي هذا التفاوت مجال لطغيان «الاستعمار الجديد» الذي بدت طلائعه في أيامنا هذه، وهو ذلك النوع من الاستعمار الذي يدرك أن زمن الغزو والاحتلال قد زال، فينبث من خلال الاستقلال السياسي، ويفعل في الشعوب المتخلفة استغلالاً وسيطرة بما ييسره له التفوق في القدرة والغنى من وسائل خفية فعالة. ولا يتردد المستطلع المعروف هرمن كاهن وزميل له عن القول: «إن هذا الاضطراب الذي سينتشر في العالم الثالث سيؤثر بشدة على الشعوب المعنية التي تعدّ بالمليارات، ولكن، بالنسبة إلى العالمين الأول والثاني، فإن الأمر الهام الذي يجب أن يُلحظ بشأن ما سيجري في العالم الثالث في السبعينات والثمانينات هو أن هذا العالم لن يكون أهم مما هو عليه الآن. إن العالم الثالث يملك قوة اقتصادية ضئيلة، وقوة عسكرية أشد ضآلة، وحتى وفرة سكانه التي يكثر التحدث عنها، قد بولغ في أهميتها... إن شأن الدول الجديدة هو في كونها مشكلة إنسانية، وميداناً لمنافسات الدول الكبرى ومكاناً ممكناً لإثارة الحروب أو

---

(٢) Kenneth Boulding, «Gaps between Developed and Developing Nations,» in: C.S. Wallia, ed., *Toward Century 21: Technology, Society and Human Values* (New York: Basic Books, 1970), p. 126.

لمنع وقوعها»[٣]. وإذا صدق هذا القول، فمعناه أن شعوب العالم الثالث لن يكون مصيرها بيدها، بل بيد الشعوب المتقدمة، وستظل موضع استغلال هذه الشعوب واصطدام مصالحها وتنازع قواها.

أما الأمر **الثاني** الذي نبغي توكيده فيستخرج من هذا القول الأخير ومن أمثاله، وهو ضم العالمين الأول والثاني معاً عند تمييزهما عن العالم الثالث. فكأن هذين العالمين المتقدمين ـ الغربي والشيوعي ـ سيتقاربان على رغم الفوارق الايديولوجية التي باعدت بينهما حتى الآن وكانت مثار تنافس وتصارع بينهما. وبمعنى آخر: إن التقدم العلمي والصناعي سيكون عاملاً أقوى من العقائد والايديولوجيات في تطوير حياة الشعوب والعلاقات القائمة بينها. ويبدو أن للنظام الصناعي المتقدم المعاصر منطقه الخاص، وأن له متطلبات ـ في التنظيم والتخطيط، وفي حرية التقرير من جهة والتناسق والخضوع لضوابط الدولة من جهة أخرى ـ خليقة بأن تأتي أقوى وأفعل من العقائد والايديولوجيات والشعارات. ولذا، فالنظامان الرأسمالي والشيوعي سيتقاربان بفعل تقدمهما الصناعي المتسارع، بل سيتجهان إلى التشابه والتفاهم والتبادل، باتساع سلطة الدولة ونطاق العدالة

---

(٣) Herman Kahn and B. Bruce-Briggs, *Things to Come* (New York: [n.pb.], 1972), pp. 73-75.

إن هذا القول الذي صدر في كتاب ظهر عام ١٩٧٢ عجز عن تقدير أثر ازدياد تدفق النفط وعلو أسعاره في ارتفاع شأن الدول التي تنتجه (ولا سيما تلك التي تقع في العالم الثالث الذي نعته المؤلفان بأنه «يملك قوة اقتصادية ضئيلة») وفي اتجاهات الاقتصاد العالمي والاهتمامات البشرية عامة ـ هذا الأثر المزدوج الذي برز بوضوح في السنة التالية (١٩٧٣)، والذي بدا وكأنه أعظم الأحداث وأخطرها في حياة الدول جمعاء، والدول الصناعية المتقدمة بخاصة. وفي هذا دليل على أن الاستطلاعات المستقبلية، حتى عندما تكون مبنية على الأساليب الدقيقة، معرضة لأخطاء تأتي أحياناً فادحة سواء لقصر نظر أصحابها أو لانحراف أغراضهم. ولقد جاء الحدث النفطي ليقلب بعض توقعات الاستطلاعيين رأساً على عقب أو ليقضي بتعديلها. ولا شك في أن حيازة الدول المتخلفة لمخزونات ضخمة من المواد الخام الأخرى التي تحتاج إليها الصناعة أو مطالب العيش في الدول المتقدمة سيكون لها أثر مماثل، وإن لم يأتِ بهذا الشكل البارز المفاجيء. على أنه يحسن بأبناء الدول المتخلفة الغنية بالنفط أو بغيره من موارد الطاقة أو من المواد الخام أن يأخذوا من هذا القول، مهما يكن نصيبه من الصحة، عبرة لهم، وذلك من وجهتين: أولاهما تنبههم للنظرة التي ينظر بها إليهم وإلى دولهم البعض على الأقل من مفكري الدول المتقدمة والكثيرون من قادتها وساستها لاتخاذ الحيطة والحسن التهيؤ لما تنطوي عليه هذه النظرة من أخطار، والثانية إدراكهم أن موارد الطاقة والمادة الخام هي، في نهاية الأمر، ثروة خام، وأنها لا تصبح «قوة» اقتصادية أو غير اقتصادية، حقيقية فاعلة، إلا بقدر ما يبرزها أصحابها للوجود ويحسنون استخدامها في تقوية أنفسهم، أي بقدر ما يحولونها إلى قوة ذاتية.

الاجتماعية في النظام الأول وبالإفساح في مجالات الحرية والتقرير في النظام الثاني. وفي مقدمة من قال بهذه النظرية ـ نظرية «التقارب» أو «التجمع»[٤] العالم الاقتصادي الأميركي جون غالبريث حتى انها كادت ترتبط باسمه[٥]. وهذه النظرية مدار خلاف بين الباحثين والمستطلعين من اقتصاديين وعلماء اجتماع وسياسة، فمنهم من يوافق عليها ومنهم من يخالفها على درجات من الموافقة أو المخالفة. على أن ما نراه اليوم من اتجاه بيّن للتعايش والتبادل بين الولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالي من جهة والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية زعيمتي العالم الشيوعي من جهة أخرى ـ هذا الاتجاه الذي لم يبرز إلى الوجود إلاّ بعد أن قطع العالم الشيوعي مراحل مديدة في الانتاج والتنظيم الصناعيين ـ يدعم رأي غالبريث ومن يقولون بقوله، ويومىء إلى أن الاختلافات الايديولوجية ستخف أثراً في المستقبل، وأن العامل المؤثر في التقريب أو التفريق بين الشعوب سيكون مقدار التقدم العلمي الصناعي. فهل ستتسع الشقة بين العالم الثالث من جهة والعالمين الأول والثاني من جهة أخرى، وهل ستضيق الشقة بين هذين العالمين، فتتغير بذلك تدريجاً صورة المستقبل بحيث نرى فيه عالمين اثنين فحسب: عالماً متقدماً علمياً وصناعياً (تتقارب فيه النظم الرأسمالية والشيوعية)، وعالماً متخلفاً (مهما تكن نظمه)؟ إن هذا أمر ممكن، بل لعله أمر مرجح، وقد بدأ بعض الباحثين والساسة يتحدثون عن الشقة الفاصلة بين الشعوب بأنها بين الشمال (حيث أغلب الشعوب المتقدمة) والجنوب (حيث أغلب الشعوب المتخلفة) أكثر مما هي بين الشرق والغرب[٦]. فإذا صح هذا التوقع، فإنه جدير بأن يكون للشعوب المتخلفة موضع تدبر ومثار قلق، لأنه يشير إلى

---

(٤) Convergence.

(٥) John Kenneth Galbraith, *The New Industrial State* (Penguin: [n.pb.], 1970), pp. 390-393.

(٦) قال يو ثانث، وكان الأمين العام للأمم المتحدة، في خطاب له عام ١٩٦٣: «لقد قلت مراراً ـ وأشعر أن هذا القول حري بأن يكرر ـ أن التوترات بين الشمال والجنوب لها في الواقع من الخطورة مثل ما للتوترات بين الشرق والغرب، وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تسهم إسهاماً فريداً في تخفيف حدة هذين النوعين من التوترات». وفي حديث صحفي له بعد خمس سنوات (عام ١٩٦٨) قدم الخطورة الأولى على الثانية: «أظن أنه يحسن بنا أن نكرر القول إننا نميل عادة إلى تركيز اهتمامنا على الفجوة المتسعة أو الفجوة المتضيقة بين الشرق والغرب. على أن الفجوة التي تفوقها كثيراً أهمية ومغزى، والتي ستكون في المدى البعيد أخطر تفجراً، هي الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب. فما لم، وإلى أن، يقدر قادة البشر وقادة الفكر هذه الظاهرة، فإني أخاف من التفكير بما سيأتي به المستقبل».
United Nations, Office of Public Information, *Portfolio for Peace* (New York: U.N., 1969), pp. 81 and 84.

خطر تضاؤل وزنها وفاعليتها بالنسبة إلى الدول المتقدمة، فتغدو أعجز فأعجز تجاه هذه الدول وأكثر تعرضاً لاستغلالها ولاستعمارها الجديد. ولعلّه يوحي لها بأن مقامها في المستقبل سيكون منوطاً بما تكوّن لنفسها من قدرات علمية إنتاجية تقدمية وبمدى المراحل التي ستجوزها في هذا المضمار، وبنوع شعورها بالروابط التي تربطها وتجسيدها لهذا الشعور تعاوناً فعالاً ومشاركة متصلة.

وثمة بوادر عديدة تدل على أنها سائرة في هذا المضمار، وأنها لن تكون منفعلة تجاه التطورات الجديدة وخاضعة لها فحسب، بل فاعلة فيها أيضاً ومؤثرة. فقد بدأت تكتشف ضخامة مواردها وقابليات هذه الموارد في عملية الإنماء وفي تكوين القدرة الذاتية، وغدت تستشعر المصالح المشتركة التي تربط بينها، فتقيم المنظمات والهيئات، من سياسية واقتصادية، ومن إقليمية وقاريّة وجامعة لبلدان العالم الثالث (أو للدول غير المنحازة)، وتحاول الإفادة من التناقضات التي لا تزال قائمة بين العالم الرأسمالي والعالم الشيوعي. وهذا كله يدل على أن الفارق العالمي الملحوظ اليوم بين «الشمال» المتقدم و «الجنوب» المتخلف قد تضيق شقته وتخف حدّته في المستقبل الذي نستطلعه. فهذا الفارق، كالفوارق الأخرى التي ذكرناها، ليس ثابتاً جامداً، بل يتحول بفعل التغيّرات المتسارعة، وعلى وجه الخصوص بقدر ما تتضح رؤية شعوب العالم الثالث وتنشط إرادتها في التغيير وفي الأخذ بوسائل العصر وفي تقوية أواصر التعاون والتآزر في ما بينها.

٣ ــ مشكلات «التقدم»

من أهم المضاعفات البادية اليوم والجالبة للنظر أن البلدان المتخلفة مدعوة إلى الجري في سبل «النمو» و «التقدم» في الوقت الذي أخذت البلدان المتقدمة تحسّ بما جرّ عليها إقبالها على هذه السبل من مشكلات متفاقمة وأضرار وأخطار متضخمة. فقد بدأ الناس عموماً في هذه البلدان يحسون بما يتعرضون له من مساوىء وشرور ويتذمرون منها، وقام فريق من رجال الفكر وأرباب المسؤولية ينبهون ويحذرون، ويدعون إلى السعي الجادّ السريع لتدارك الخطر ولكبح انطلاق «التقدم»، كي لا تتغلب مغارمه على مغانمه، بل كي لا يؤدي في نهاية الأمر إلى تخلخل الحضارة الإنسانية[٧]. ونكتفي هنا

---

(٧) يقول العالم الزراعي الفرنسي رينه ديمون René Dumont مؤلف كتاب صدر حديثاً بعنوان **اليوتوبيا أو الموت** في جواب له على سؤال مجلة **نيوزويك** الأميركية: «أجل. إن جميع الدلائل تدل على انهيار حضارتنا انهياراً تاماً محتماً في خلال القرن الحادي والعشرين إذا نحن لم نصلح أساليبنا». انظر: *Newsweek*, vol. 81, no. 21 (May 1973), p. 60. =

بالإشارة إلى أهم هذه المشكلات المتفاقمة في نطاق استطلاعنا لهويّة المستقبل وصورته.

أ ـ **التفجر السكاني**. إن سكان الأرض يتزايدون اليوم بمجموعهم بمعدل ٢ بالمئة سنوياً، فيتضاعفون مرة كل ٣٥ سنة تقريباً. وقد كان تزايد السكان بطيئاً في بادىء الأمر، ثم أخذ يتسارع في الآونة الأخيرة تسارعاً مخيفاً، ويقدّر أحد الباحثين أن سكان المعمورة كانوا يعدون عام ٦٠٠٠ق .م. حوالى خمسة ملايين، ولم يبلغوا خمس مئة مليون إلاّ حوالى عام ١٦٥٠ب .م.، [فلو فرضنا تجوزاً أن معدل ازديادهم كان ثابتاً خلال هذه الفترة، فإنهم كانوا يتضاعفون مرة كل ألف سنة أو أكثر]. ثم نجدهم يتضاعفون في مدة مئتي سنة فيبلغون المليار[٨]. ويقول آخر لقد قضى البشر على الأرض مليوني سنة قبل أن يبلغ عددهم المليار (عام ١٨٣٠)، ولكن بلوغ المليار الثاني حدث في خلال مئة سنة (١٩٣٠) فحسب، والمليار الثالث في خلال ثلاثين سنة (١٩٦٠)، ويقدّر أن المليار الرابع سيتحقق في خلال خمس عشرة سنة (١٩٧٥)، والخامس بمدة إحدى عشرة سنة (١٩٨٦)، والسادس بمدة ٩ سنوات (١٩٩٥)[٩]. وإن دلّ هذا على شيء، فعلى تقاصر فترات التضاعف، بسبب ما لهذا التزايد من تسارع مذهل. ويقدّر أن مجموع السكان سيبلغ ١٢ ملياراً عام ٢٠٣٥، و٢٤ ملياراً عام ٢٠٧٠، وهكذا[١٠]

إن هذا التزايد يعود إلى التقدم في ميادين الزراعة الذي وفّر المنتجات الزراعية للإطعام، وإلى التحسّن في ميادين الصحة العامة الذي تغلب تدريجاً على سريان الأمراض الفتاكة وأدى إلى «تحديد الوفاة»[١١] وإطالة الحياة. فبينما كان الناس في الماضي

= وقد أشرنا إلى تحذير مماثل في: Dennis Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York: Universe Books, 1972).

والأمثلة على هذه الانذارات والتحذيرات عديدة في هذه الأيام.

(٨) Paul Ehrlich, «Population and Environment,» in: Wallia, ed., *Toward Century 21: Technology, Society and Human Values*, p. 53.

(٩) Lester Brown, «An Overview of World Trends,» *Futurist*, vol. 6, no. 6 (December 1972), p. 225.

(١٠) إذا تزايد مجموع من السكان بمعدل ١ بالمئة سنوياً فهم يتضاعفون في مدة ٧٠ سنة، وإذا ارتفع المعدل إلى ٢ بالمئة تضاعفوا بمدة ٣٥ سنة. أما إذا ارتفع إلى ٢,٥ بالمئة فيحدث التضاعف في ٢٨ سنة، وإذا بلغ ٣,٥ بالمئة ـ كما هي الحال في بعض البلدان العربية ـ فإن المدة تقصر إلى ٢٠ سنة. انظر الأرقام المذهلة لتزايد السكان وأخطارها في مجلة اليونسكو: *The Courier* (May 1974).

(١١) «Death Control».

يتناسلون، كانت قلة الأغذية وغلبة الأمراض السارية وغضبات الطبيعة (كالفيضانات) تحدث من الوفيات، وبخاصة بين الأطفال، ما يوازن زيادة النسل، وإن كانت ثمة زيادة فهي ضئيلة وتراكمها بطيء. أما اليوم، وبنتيجة التقدم في الحقول المشار إليها، فإن الزيادة لا يقابلها نقصان مماثل لها أو قريب منها، فلذلك نجدها تتراكم وتتصاعد، حتى غدت أخطارها ماثلة للعيان. من هذه الأخطار أنها أكثر تسارعاً من التقدم في إنتاج مواد الغذاء. يقول مثلاً أحد الباحثين الذين ذكرناهم في كتاب صدر عام ١٩٧٠: «في عام ١٩٦٦ أرسلت الولايات المتحدة ربع محصولها من القمح، أي تسعة ملايين طن، إلى الهند. ومع هذا، فإن مجاعات هائلة لا تزال تهدّد سكان تلك البلاد... فكل شهر يولد نحو مليون ونصف من الهنود، وإذا ظل هذا التزايد لمدة عشر سنوات أخرى، فإنه سيقتضي مجموع محصول الولايات المتحدة من الحبوب لسدّ النقص الغذائي في الهند»[١٢]. وثمة أخطار أخرى لهذا التزايد، منها ما هو مباشر[١٣]، ومنها ما ينعكس في المشكلات التي سنشير إليها في ما يلي.

ومن المضاعفات الخطيرة الناتجة عن هذا التكاثر أن معدله في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية يبلغ ٢,٨ سنوياً أي أكثر من ضعف المعدل في البلدان المتقدمة النمو. فإذا ذكرنا أن ثلثي سكان العالم يعيشون في القارات الثلاث المذكورة أعلاه، وأن خمسة أسداس الزيادة المتوقعة في السكان ستتم فيها[١٤]، يتبين العبء الثقيل الذي سيقع على هذه البلدان النامية وهي تحاول النهوض وغذ السير لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. فثمة سباق مرير بين الإنماء من جهة والتكاثر السكاني من جهة ثانية، ويعجز الأول منهما عن اللحاق بالثاني فتقلّ فوائده أو تنعدم. إن النتائج السلبية لهذا العبء المتضخم لن تقتصر على هذه البلدان، بل ستمتد على العالم بأسره حاملة أخطاراً فادحة للازدهار العالمي، بل للاستقرار والسلام.

---

(١٢) Ehrlich, «Population and Environment,» p. 54.

(١٣) «تذكر أنه إذا ظل سكان الأرض يتزايدون بالمعدل الحاضر، ففي عام ٣٠٠٠ سيكون هناك ١٥٠٠ نسمة لكل متر مربع من الأرض». انظر: رينه دبمون في: *Newsweek*, vol. 81, no. 21 (May 1973), p. 60.

(١٤) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، مكتب السنة العالمية للسكان في العالم العربي، **أسئلة وأجوبة** (بيروت: [د .ن.، د .ت.])، ص ٢. يقدّر أن يبلغ سكان الدول النامية عام ٢٠٠٠ خمسة مليارات أي أكثر من ثلاثة أضعاف المجموع المقدر للدول المتقدمة (مليار ونصف). انظر: *The Courier* (May 1974), p. 9.

فلا غرو أن يعتبر بعض المراقبين تزايد السكان بمختلف آثاره من أهم المشكلات، إن لم نقل أهم المشكلات، التي ستجابهها الإنسانية في المستقبل، ولا غرو أن تعلو الدعوات وتتابع المناشدات لتحديد النسل، وأن تقبل دول متعددة على اتخاذ وسائل مختلفة لهذا التحديد، فتحرز أقداراً متفاوتة من النجاح أو الفشل، ويغدو إيقاف الزيادة وبلوغها الصفر[١٥] هدفاً من الأهداف الرئيسية التي تسعى بعض الدول إلى إدراكها.

ومن أهم الدعوات والجهود لدراسة هذه القضية الخطيرة ومعالجتها، تلك التي تتولاها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (اليونسكو، هيئة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، الخ). فقد أنشأت المنظمة لجنة خاصة بهذه القضية وجهازاً في الأمانة العامة ما زال يعمل منذ سنوات، وأنشأت «صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية» لمساعدة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا السبيل، وأعلنت عام ١٩٧٤ «عام السكان»، فنظمت فيه عدة ندوات وحلقات دراسية في مختلف أقاليم العالم، وجندت لهذه القضية الكثير من وسائلها الإعلامية ووسائل وكالاتها المتخصصة والهيئات غير الحكومية المتعاونة وإياها، وعقدت مؤتمراً عالمياً لهذا الغرض في بوخارست عاصمة رومانيا من ١٩ إلى ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٧٤.

ومع أنه ظهر في هذا المؤتمر اتجاهان متناقضان أحدهما تتزعمه الدول الغربية المتقدمة وهو اتجاه يرمي إلى إبراز مشكلة تكاثر السكان والحث على حلّها، والآخر تمثله الدول الاشتراكية والمتخلفة ومؤداه أن ما يجب التصدي له أولاً هو مشكلات التخلف وسوء توزيع الموارد المحققة وخلل النظام الاقتصادي القائم لأن مشكلة السكان مرتبطة بها وناشئة، إلى حدّ بعيد، عنها ـ مع هذا، لا نستطيع أن ننكر أن التفجر السكاني حقيقة واقعة وخطيرة جداً تستدعي اهتماماً دقيقاً ومعالجة وافية سريعة. ولعل من خير ما نتج عن هذا المؤتمر إبراز ترابط هذه المشكلات بعضها ببعض وتفاعلها بعضها وبعض.

ب ـ **تناقص الموارد الطبيعية**. إن تزايد السكان وتضخم الحاجات لإطعامهم وإكسائهم وإيوائهم، وارتفاع المطالب المعاشية في مختلف البلدان وفي البلدان المتقدمة بخاصة، وتفنن وسائل الدعاوة والإغراء التي يتبعها النظام الصناعي الرأسمالي في إثارة المطالب وتعميمها، وإسراف النظام الصناعي عامة في استخدام الموارد الأولية وتبذيرها ـ إن هذه التطورات وما يتصل بها تسير سيراً سريعاً نحو استنفاد الموارد الأولية التي يحتويها عالمنا. لقد أخذت الأصوات تعلو في الأيام الأخيرة حول «أزمة الطاقة» أو «أزمة

---

(١٥) Zero Population Growth (ZPG).

الوقود»، وعمد العلماء ورجال السياسة والاقتصاد في البلدان المتقدمة إلى تقدير المبالغ المتبقية من الموارد التقليدية، كالنفط والغاز والفحم، وإلى تعيين الحدود الزمنية التي ستنفد فيها. وطفقوا يبحثون في إمكانات توفير موارد حرارية بديلة، كالطاقة النووية أو الشمسية أو المغنطيسية أو المائية، ويبرزون خطورة النقص المتسارع في الموارد التقليدية المذكورة والمصاعب التقنية والمالية والزمنية في تحقيق بدائلها، ويتحدثون عن الأزمات الحاضرة والقادمة التي سيعانيها النظام الصناعي، بل الحياة البشرية بكاملها، من جراء هذه التطورات. وقد يكون بعض هذا التهويل مصطنعاً لأغراض سياسية واستعمارية، ولكن جوهر الواقع يبقى صحيحاً، وهو أن موارد الطاقة التي نمتلكها محدودة، وأننا نمعن في إهدارها، ولا نتحوط لمستقبلها، بل لمستقبلنا. ومثل آخر غير الطاقة: الأرض الزراعية، وهي المورد الأساسي لإنتاج الغذاء. إن هذا المورد يتضاءل بسبب تزايد السكان وتكاثر الحاجات الصناعية والسكنية والترفيهية. ومهما تتحسن وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي، فإنه يبدو أننا نقترب سريعاً من الحدّ الذي تصبح فيه الأرض التي يمكن تزريعها قاصرة عن إنتاج الطعام الذي تتطلبه إعالة البشرية[١٦]. ومثل موارد الطاقة والغذاء: الموارد المعدنية التي تكوّن مادة الصناعة. إن هذه أيضاً محدودة، والاحتياطي منها يبدد الآن تبديداً مسيّباً وسريعاً. ومهما تتقدم أساليب استرداد المعادن واستصلاحها من المواد المصنوعة، فإنها تبقى دون شراهة التنّين الصناعي المفترس. وخلاصة القول: إن الإنسان المعاصر أخذ يحس للمرة الأولى في تاريخ البشرية بـ «حدود التقدم»، و «حدود الكرة الأرضية». مثال على ذلك ما قاله العالم الرياضي والخبير في القضايا النووية جون فون نيومن عام ١٩٥٥ في مفتتح مقال له: «إن الكرة الأرضية الكبيرة ذاتها هي في أزمة تسير بسرعة نحو الاندلاع ـ أزمة مصدرها أن المحيط الذي يتطلبه التقدم الصناعي قد غدا أضأل مما يجب وأقل تنظيماً مما يجب... إن متسعنا، حقيقة ومجازاً، هو في طريق الزوال. وها إننا بعد مديد الزمن بدأنا نحس بشكل حاد بما لواقع حجم الكرة الأرضية وحدوده

---

(١٦) لقد ورد في نشرة أصدرها مركز الأمم المتحدة للاعلام الاجتماعي والاقتصادي ما يلي: «يقدر الحد الأخير لانتاجية الأرض اليابسة بثمانية أضعاف المستوى الحاضر، والانتاجية (الغذائية) للبحار بضعفين ونصف لما هي عليه الآن... وهذا يعني أن الانتاجية الكاملة الأخيرة للأرض بكاملها لا تتجاوز تسعة أضعاف قدرها الحالي... إن أرضنا عندما تبلغ انتاجيتها الحد الأقصى لا يمكن أن تعيل اعالة وافية وجديرة بالإنسان أكثر من عدد يتراوح بين مليار وخمسة مليارات من البشر أي بقدر ما هم عليه اليوم تقريباً (٣,٥ مليارات). انظر: Hans Palmstierna, *The Future Imperative for the Human Environment* ([n.p.]: United Nations, Centre for Social and Economic Information, 1972), p. 11.

من آثار»[١٧]. وقول آخر اقتبسته نشرة مركز الأمم المتحدة للإعلام الاجتماعي والاقتصادي المشار إليها أعلاه: «إن الأرض... محدودة الحجم [وليس] يمكن أية كمية طبيعية، كعدد السكان، أو معدل استهلاك الطاقة، أو معدل إنتاج أي مورد مادي، كمعدن ما، أن تنمو بمعدل مركب ثابت دون أن تتعدى في وقت قريب جميع الحدود الطبيعية»[١٨]. إن الإنسان الحديث ليبدو كالوريث الأرعن المبذّر الذي ما فتىء يبدد إرثه دون تقدير لضرورات المستقبل. وها هو الآن قد بدأ يصطدم بالواقع ويتنبه لعواقب إسرافه وسوء تصرفه. أتراه يرشد ويهتدي ويحفظ ما بقي من هذه الثروة ويحسن استعماله؟

ج ـ **تلويث البيئة**. إن التقدم الصناعي لا يبتلع الموارد الأولية فحسب، بل يخرج من جهة أخرى كميات هائلة من المواد المضرة بالحياة. فالهواء الذي نتنفس، والماء الذي نشرب، والطعام الذي نأكل ـ هذه كلها تزداد فساداً وإفساداً بما تحمله وتنقله من السموم والأمراض والأضرار وبما تبيده من الثروة النباتية والحيوانية، البرية والبحرية. من أهم هذه الملوثات: الغازات المضرة كثاني أكسيد الكبريت وأكسيدات النيتروجين وبعض الهيدروكربونات ومتفرعاتها، وثاني أكسيد الكربون (الذي يقذف منه إحراق الوقود الأحفوري[١٩] ما يوازي عشرين مليار طن سنوياً، وهو مقدار يبدو أنه يتزايد تزايداً مركباً بمعدل ٠,٢ بالمئة سنوياً)[٢٠]، والنفايات الإشعاعية النووية، والمركبات المعدنية السامة

---

(١٧) John von Neumann, «Can We Survive Technology?» *Fortune* (June 1955), p. 106.

(١٨) Palmstierna, Ibid., p. 9.

(١٩) نقلاً عن M.K. Hubert في تقرير للأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة. Fossil Fuel.

(٢٠) بتقدير: Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*, p. 73.

وبالإضافة إلى أثر هذه الكمية الهائلة في إفساد الأجواء، فإنها تؤثر في رفع الحرارة الأرضية. وتقول نشرة للأمم المتحدة تلخيصاً لتقرير وضعه الأمين العام يو ثانت عن مشكلات البيئة: «إن اعتماد التكنولوجيا الحديثة على الاحتراق الناتج من الوقود الأحفوري قد زاد كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو بمعدل ١٠ بالمئة في خلال القرن الماضي. وبارتفاع معدلات الاحتراق لمواجهة تزايد طلب الطاقة، فإن هذا المعدل قد يرتفع إلى ٢٥ بالمئة حوالى عام ٢٠٠٠. إن التزايد في كمية هذا الغاز التي لا يمتصها الجو قد يحدث أثراً حرارياً فاجعاً... من مظاهره الممكنة ذوبان الأجماد القطبية، وتغيرات جذرية في بيئة البحار، وفياضانات على نطاق لم يخطر للخيال». انظر: United Nations, Office of Public Information, *The Human Environment... New Challenge for the United Nations* ([n.p.]: U.N., 1971), p. 4.

كمركبات الزئبق والرصاص، والمركبات الكيميائية مثل د .د .ت.، والنفط الذي يتسرّب إلى البحار من ناقلاته ومصافيه، والمقادير الهائلة من النفايات الصناعية أو الاستهلاكية التي تكدس في البر أو تلقى في البحر.

هذه وأمثالها من مساوىء التصنيع المنطلق والاستهلاك الشره تتفاقم تفاقماً مطرداً، وقد أخذت أضرارها تبرز حالياً وتبدو متعاظمة في المستقبل في تعطيل أسباب الحياة على الأرض وفي إفساد «الغلاف الحياتي»[٢١] الذي يلفها. ولئن تكن هذه الأضرار تشتد، ويشتد الإحساس بها، في البلدان المتقدمة صناعياً بخاصة، فإنها أخذت تتسرب إلى البلدان الأخرى لما لها من قدرة على الانتشار الواسع السريع عبر الحدود الطبيعية والإنسانية. وقد دفع بروز هذه الأخطار الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الثالثة والعشرين (عام ١٩٦٨) إلى إقرار دعوة مؤتمر عالمي لشؤون البيئة البشرية. وأعدّ لهذا المؤتمر إعداداً بالغاً وتمّ عقده في ستوكهولم من ٥ إلى ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٢، وكان للخطب التي ألقيت فيه وللمناقشات التي دارت حول موضوعه والقرارات التي اتخذت فيه صدى واسع في القطاعات الحكومية والخاصة. وكان من أثر هذا المؤتمر، والاهتمام العام المتزايد بشؤون البيئة، أن أقرت منظمة الأمم المتحدة في الدورة السابعة والعشرين لهيئتها العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ إنشاء «منهاج الأمم المتحدة للبيئة»[٢٢] وعينت له مجلساً حاكماً ومديراً تنفيذياً وجهازاً خاصاً وجعلت مقرّه في نيروبي، عاصمة كينيا. وما زالت هذه المنظمة بهيئاتها ووكالاتها المتخصصة المختلفة تتابع جهودها في هذا الحقل. ولا يقتصر الأمر عليها، بل يتعداها إلى كثير من الدوائر الرسمية والخاصة، من دولية وإقليمية ووطنية، التي أخذت تعي هذه المشكلة الخطيرة، وتسعى إلى توعية الرأي العام بشأنها، وإلى الدعوة إلى الدراسات التخطيطية والمعالجات العلمية للتصدي لها والتغلب عليها. وكمثل واحد على ما نقول نذكر المؤتمر الدولي الذي عقد في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ في بيروت، بدعوة مشتركة من الاتحاد العالمي للمدن المتحدة ومنظمة المدن العربية ومدينة بيروت، للمداولة في تلوث البحر الأبيض المتوسط واتخاذ الإجراءات لحمايته مما يفسده ويعكّر صفاءه ويحوّل جماله إلى قبح ونفعه إلى ضرر والحياة فيه إلى عفن وسم وموت. وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات حول هذا الموضوع، وأصدر بياناً عرف بـ «شرعة بيروت» متضمناً المبادىء الأساسية للمحافظة على جمال هذا البحر العريق ولحسن الانتفاع بثرواته.

---

(٢١) Biosphere.

(٢٢) UNEP: United Nations Environment Programme.

وبالإضافة إلى أنواع التلويث المادي التي ذكرنا، ثمة أنواع أخرى مثل «التلويث الصوتي» الناتج عن ضجيج الطائرات والسيارات والمعامل، والمضر بالأجسام والأعصاب والعقول. وخلاصة القول إن ثمة شعوراً آخذاً بالانتشار بأن التقدم الصناعي قد سار شوطاً بعيداً في إفساد البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان المعاصر، وأن هذا الإفساد قد أدى إلى تدني «كيفية الحياة»[٢٣] تدنياً لا يوازيه الارتفاع الكمي الذي جلبه هذا التقدم. فلا بد إذن من توجيه النظر إلى هذا التدني ومن صيانة الحياة الإنسانية من الاختلال الناشىء عن التقدم المذكور.

د ـ **تضاؤل الريف وتضخم المدن.** من مساوىء التقدم الصناعي أيضاً أنه يجتذب السكان من الريف إلى المدن. وهذه الظاهرة بارزة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ولعل سرعتها وتضخمها ومضارّها تفوق في الثانية ما هي عليه في الأولى. ومن أبرز هذه المضارّ، كما نشهد ونعلم، امتصاص حيوية الريف وتشتت مدخراته من التراث الاجتماعي والقومي، واتساع المدن وعجزها المتزايد عن توفير الخدمات الضرورية كوسائل السكن والنقل والتعليم والرفاه، وانتشار الشعور بالاغتراب والضياع والنقمة بين جماهير المهاجرين إلى المدن، وانبثاث مفاسد الحضارة في أوساطها. ولسنا بحاجة إلى أدلة كثيرة لتبيّن هذه الظاهرة وأخطارها، فإنها ماثلة حولنا في البلاد العربية: في الهجرة الريفية الهائلة، وفي التضخم السريع الذي تشهده في الآونة الأخيرة القاهرة وبغداد ودمشق وبيروت وسواها.

وهكذا في العالم كلّه. بل إن البعض أخذوا يتحدثون الآن عن «المدينة الكبرى» أو «المدينة الضخمة»[٢٤] التي تتمثل في نيويورك ولندن وطوكيو ولوس انجلس وشانغاي وسان باولو وكلكتا وسواها، ويقدّر بعضهم أن سكان كلكتا سيبلغون ستين مليوناً حوالى العام ٢٠٠٠[٢٥]، كما يقدّرون أن أكثر من نصف سكان الولايات الأميركية سيتجمعون في منطقتين مدنيتين كبريين تشمل إحداهما الولايات الشمالية الشرقية والغربية الوسطى، وتتركز الثانية في كاليفورنيا وجوارها. وفي هذا التقاطب والتناقض، بين «السرطان» المدني من جهة والضمور والتشتت الريفي من جهة أخرى، ما فيه من أخطار على حيوية المجتمعات ووحدتها وسلامتها المادية والأدبية.

---

(٢٣) Quality of Life.

(٢٤) Megalopolis.

(٢٥) Mihajlo D. Mesarovic and Eduard Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome* (New York: Dutton, 1974), p. 77.

هـ ـ **تزايد الانحراف والعنف والإجرام.** من هذه الأخطار تزايد الانحراف والإجرام في المدن الكبيرة. فإن تضخم هذه المدن واكتظاظها بالسكان، وطغيان معاملها وأبنيتها على النفوس والأجساد، وضيق مساكنها وتماثل هذه المساكن، وتباعد مسافاتها ومصاعب التنقل فيها، واتساع إداراتها، وعجز وسائل التعليم والتسلية والترفيه فيها عن القيام بحاجات جماهيرها[٢٦] ـ إن هذه وغيرها من مظاهر العيش في هذه التجمعات المدنية تؤدي إلى أمراض نفسية وخلقية تستعصي وتنتشر على الأيام. حتى إن الأمن فيها لم يعد مستقراً. فلقد أصبح خطراً في بعضها أن يتجوّل المرء في شوارعها، أو أن يلج في أي وقت من الأوقات أحياءها المتخلفة وأدغالها الموحشة. وكل يوم يأتينا بدليل جديد ـ من الاحصاءات الرسمية أو مما نقرأ في الصحف أو نشهد على شاشة السينما أو التلفزيون ـ على تفشي الاضطراب وتصاعد العنف وشيوع الإجرام في أحياء المدن الكبيرة، «المتقدمة» منها بخاصة[٢٧]، وعند ناشئتها بوجه أخص.

هذه هي بعض المشكلات الكبرى الناشئة عن «التقدم». لقد أخذت تبرز في الآونة الأخيرة وأخذ الناس يحسّون بها ويخشون نتائجها، ويبدو أنها سائرة في طريق التضخم والتفشي، وأنها ستبقى بعض أهم المشكلات التي سيعانيها المستقبل. نقول: بعض، لأننا نعتقد أنّا لم نحط بجميع هذه المشكلات، حاضراً أو مستقبلاً، كما أننا لم نفِ حق هذه التي ذكرنا في عرضنا الموجز الذي يقصد إلى الإشارة والإيماء أكثر منه إلى

---

(٢٦) لنذكر مثلاً ما تتحدث به الصحف الأميركية في هذه الآونة عن افلاس مدينة نيويورك، كبرى مدن الولايات المتحدة ومقر الأمم المتحدة، وعن عجز حكومتها عن ضبط شؤونها وتأدية الخدمات لسكانها.

(٢٧) تعدد الاحصاءات الرسمية من حوادث الاجرام في مدينة نيويورك عام ١٩٧٢ ما يلي: ١٦٩١ حادثة قتل، ٣٢٧١ حادثة اغتصاب بالقوة و٢٧١٣٠ تعد اجرامي. انظر:
Time (26 March 1973), pp. 10-11.
وثمة أوضاع شبيهة بذلك في بعض المدن الغربية الكبرى في أوروبا. وتقول سلطات سكوتلاند يارد أن الاجرام في انكلترا يتزايد بمعدل ١٠ بالمئة سنوياً، وكذلك تقول الـ اف. ب. اي. عن الولايات المتحدة. وفي تقرير أصدرته عام ١٩٦٩ لجنة في الولايات المتحدة برئاسة ملتون ايزنهاور أنه، إذا ظل الاجرام يتزايد بهذا الشكل، فإن السكان الأغنياء سيتجمعون في مناطق منيعة تحرسها شرطتهم الخاصة المسلحة. وسينتقل هؤلاء الأغنياء بين مناطقهم على طرق يحرسها مسلحون وفي سيارات لا يخترقها الرصاص. أما المناطق المتخلفة فستبقى مستنقعات يستشري فيها الاجرام. فكأننا نعود إلى المدن القديمة أو الوسيطية في أدنى أدوارها انحطاطاً، بل إلى ما هو أفظع من ذلك وأدهى. انظر:
Dennis Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social* (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp. 85-86.

التوغل والتقصي. ولا بد لنا هنا من ملاحظات ثلاث: الأولى هي أن هذه المشكلات ليست جامدة، بل متحركة. ثم إنها متشابكة، وتطوّر كل منها يؤثر في الأخرى، كما رأينا مثلاً من أثر تزايد السكان في تناقص الموارد الطبيعية، ومن أثر تلوث البيئة في حياة السكان. ولذا، فإن معالجة أية منها لا تأتي صحيحة وافية إذا اتجهت إليها بمفردها وبالاستقلال عن سواها. وإنما يجب أن تأتي المعالجة متعددة الجبهات متجهة إلى هذه المشكلات بمجموعها، آخذة بعين الاعتبار ما بينها من تداخلات وتفاعلات. أما الملاحظة الثانية، فهي أن هذه المشكلات هي عالمية النطاق، وإن تكن تختلف مظاهرها ودرجة حدتها ومدى انتشارها باختلاف المناطق والبلدان. فبعضها، كتزايد السكان، أبرز وأخطر في البلدان المتخلفة، وبعضها، كتلويث البيئة، أبين وأدعى إلى القلق في البلدان المتقدمة. ولكن مهما يكن من أمر هذا التباين، فإنه يمكننا أن نشملها معاً وأن نعتبرها بمجموعها «مشكلات التقدم».

بقيت الملاحظة الأخيرة. وهي أنه، على رغم الأضرار والأخطار الحالية الناشئة عن هذه المشكلات وما يخشى من تصاعدها في المستقبل، ثمة فريق من أرباب الفكر والعمل ومن عامة الناس في البلدان المتقدمة لا يزال يؤمن بأن العلم والتكنولوجيا كفيلان بالتغلب على هذه الأضرار والأخطار وأن لا حدّ لقدرتهما على معالجة المشكلات الطبيعية والإنسانية، الحاضرة والمقبلة، مهما يكن مصدرها أو نوعها ومهما تبدُ معقدة أو مستعصية. ويبرز هذا الإيمان شديداً، إن لم نقل مطلقاً، كما ذكرنا في فصل سابق، في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة، حيث يحتل العلم (والعلوم الطبيعية بخاصة) منزلة رفيعة في الايديولوجية السائدة وفي السياسة القائمة. على أننا لا نحسب أن هذا التفاؤل يصمد للنظر الثاقب، لأن القدرة الهائلة التي نمّاها تقدم العلم والتكنولوجيا لم يقابلها بعد تقدم أدبي إنساني خليق بضبطها وحسن استثمارها وتوجيهها إلى منفعة الإنسان وخيره. وما لم تحدث تحولات جذرية في الكيان الإنساني، مماثلة للتحولات التي أحدثها العلم والتكنولوجيا الحديثان أو متفوقة عليها، فإن الأضرار والأخطار القائمة ستتزايد وتتفاقم، وسيعجز العلم والتكنولوجيا عن التغلب عليها، لأن منطلق هذا التغلب ليس في متناولهما، وسرّه خارج عن حيزهما ومنطقهما.

٤ ــ مشكلات التخلّف

لعلّ القارىء قد استغرب للوهلة الأولى أن نتحدث عن مشكلات التقدم، ونرجو أن يكون حديثنا الموجز قد أزال استغرابه وأدخل في روعه بعض متضمنات هذه

المشكلات ونتائجها. على أنه لن يستغرب إذا تحدثنا عن مشكلات التخلف، فإن التخلف هو ذاته مشكلة، إن لم نقل «المشكلة» التي تعانيها البشرية حاضراً والتي يبدو أنها ستظل تعانيها إلى زمن مديد. وهو ليس محصوراً في بعض البلدان والمناطق، بل نجده حتى في أكثر البلدان تقدماً: عند فئاتها المحرومة في المدن والريف، حيث الفقر والجهل والأمراض الجسدية والخلقية، وحيث تبدو صورة بشعة للظلم الاقتصادي والاجتماعي وللفروق الهائلة بين أبناء الوطن الواحد. ومع هذا، فإن الذي يهمنا هنا بخاصة هو التخلف المسيطر في ما يدعى بـ «العالم الثالث»، والمشكلات الناتجة عنه لأبناء هذا العالم. ونظراً للبحوث الكثيرة في هذا الموضوع، وللجهود والمحاولات المعروفة التي تقوم بها البلدان المختلفة والمنظمات الدولية لمعالجته، سنكتفي هنا ببعض حقائق وتساؤلات.

إن أول ما يجب إبرازه هو ضخامة العبء الذي يمثله التخلف. لقد قُدّر أن بين ٥٠ و٦٠ بالمئة من سكان البلدان المتخلفة لا يتغذون غذاء كافياً، وأن عدداً كبيراً من مواليدهم (تبلغ نسبته في بعض البلدان ٢٥ بالمئة) يموت بسبب قلة الغذاء والعلل الناتجة عنها. يضاف إلى ذلك الأمية التي ترتفع نسبتها في بعض البلدان إلى ٩٠ بالمئة أو أكثر. وعلى رغم النسبة العالية في الوفيات، فإن نسبة الولادات لا تزال عالية بحيث يتكاثر السكان بسرعة ويزداد تزاحمهم على الموارد الضئيلة المتيسرة للغذاء والسكن والصحة والتعليم. ولقد قدّر كذلك أن معدل الدخل السنوي الفردي في مجموع البلدان المتخلفة ـ المتفاوتة في تخلفها ـ لا يكاد يبلغ مئة وخمسين دولاراً ويهبط في بعضها إلى خمسين[٢٨]. كل هذا وأمثاله يظهر العبء الثقيل الذي ترزح هذه البلدان تحت وطأته والذي يطغى على جميع مشكلاتها الداخلية ويضعف موقفها تجاه البلدان المتقدمة.

والحقيقة الثانية هي ما ذكرناه سابقاً عن الشقة الواسعة الماضية في الاتساع بين العالم الثالث المتخلف والعالمين الأول والثاني. إن هذه السعة وهذا الاتساع يدفعان بالشعوب المتخلفة إلى محاولة الطفر والقفز، واختصار المراحل التي اجتازتها شعوب العالم الأول (الشعوب الغربية، التي جاء تقدمها في أكثره وئيداً متدرجاً خلال أربعة

(٢٨) وفي احدى خطب يو ثانت، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، عام ١٩٦٤: «إن ثلثي سكان العالم اليوم يعيشون على سدس دخل العالم، ومتوسط العمر المتوقع لمليار ونصف من البشر (أي نصف سكان الأرض تقريباً) هو أربعون سنة أو أقل، ومعدل الدخل الفردي في البلاد المتخلفة هو حوالى عشرة دولارات شهرياً. إنه لوضع مخيف». انظر: United Nations, Office of Public Information, *Portfolio for Peace*, p. 83.

قرون أو خمسة)، وإلى انتهاج السبل الثورية التي تقلب الأوضاع وتستحث الخطى وتسرّع التغير. وأمام تلك الشعوب أمثلة حية ناجحة للوثوب والاختصار. فثمة المثل الياباني الذي نقل اليابان في مدة نصف قرن من حالة التخلف إلى مصاف الدول الكبرى، ومكّنها من التغلب على الامبراطورية الروسية عام ١٩٠٥ وإلى الإسراع في التقدم وتنمية القدرة حتى إنها، على رغم الضربة القاصمة التي تلقتها بنتيجة الحرب العالمية الثانية والتي بدت كأنها قاضية، عاودت سيرها السابق وأغذّت فيه فإذا هي تكاد تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في القدرة الانتاجية والسطوة الاقتصادية، ويخيّل للبعض أنها ستتخطاها وترتفع إلى المرتبة الأولى في مطلع القرن القادم. وهناك المثل الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، ثم في الصين الشعبية، وهو أيضاً مثل رائع على انتهاب المراحل والفوز في عقود من السنين بمكاسب تقدمية تتطلب قروناً من التطور المتدرج. ولكن هذا الاختصار، في الأحوال الثلاثة، قد اقتضى ثمنه الباهظ ضحايا بشرية، وحرماناً وتقشفاً، وجهداً مرهقاً، وفقداناً لحريات أساسية. فالتساؤل إذن هو: هل محاولة «الاختصار» و «التسريع»، بما تستدعي من تكاليف وتضحيات، هي أمر محتم على الشعوب المتخلفة إذا أرادت لنفسها الصمود والنمو في خضم عالم الحاضر وعالم المستقبل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو سبيلها الأسلم في المستقبل القريب والبعيد؟ وما هي الأمثولات والعبر التي يجب أن تستخلصها من الخبرات السابقة الهائلة في هذا المجال ليأتي اختصارها أعظم ما يكون نفعاً وأقل ما يكون ضرراً؟

وتساؤل آخر: إن البلدان المتخلفة تجد نفسها مدعوة إلى الانسياق في مجرى التقدم، في وقت بدأت تظهر لهذا التقدم، كما رأينا، مساوئه المتزايدة المنتشرة وشروره المتفاقمة. فهل يحتم عليها أن تصاب بهذه المساوىء والشرور، أم يمكنها أن تصوغ لنفسها مفاهيم جديدة للتقدم تضمن القدرة والنمو وتجنب في الوقت ذاته هذه المضارّ أو تخفف قدرها؟ أتكون الأزمة التي تعانيها البلدان المتخلفة مصدر تحوّل جديد في مفاهيم التقدم وفي الغايات التي يجب أن تسعى إليها الشعوب، متخلفة كانت أو متقدمة؟ إذا أدت هذه الأزمة إلى النتيجة الإيجابية المنشودة في تصحيح مفاهيم التقدم، وفي تسديد السبل التي تتبعها الشعوب لتحقيقه، يخرج من عسر البلدان المتخلفة يسراً لا لها فحسب، بل للعالم أجمع.

وأخيراً: إن البلدان المتخلفة تعاني مشكلات متشابهة، وهي بالتالي ذات مصالح متماثلة. فما هي وسائل التعاون المفروضة في هذه المعركة الشاملة العسيرة التي تخوض ميدانها؟ كيف تستطيع أن تصون ذاتها من نفوذ البلدان المتقدمة واستغلالها، ومما يبدو

من اتجاه جديد عند هذه البلدان إلى التعايش وتقاسم المصالح في ما بينها؟ هل يضيف تكتل البلدان المتخلفة الضعيفة ضعفاً إلى ضعف، وأعباء إلى أعباء، أم يكون مصدر تقوية وتساند ومنطلقاً لحشد الموارد المتوزعة لمعالجة المطالب الداخلية الضخمة ومجابهة الأخطار الخارجية المحيقة؟

هذه هي بعض التساؤلات التي يثيرها وضع البلدان المتخلفة واتجاهاته المستقبلية. وكل من هذه التساؤلات يتضمن مشكلة، بل مشكلات، أخذت تتفتق في الحاضر وتلقي بظلالها القائمة على المستقبل، وهي حرية بأن تجد لدى قادة البلدان المتخلفة وشعوبها، بل لدى قادة البلدان المتقدمة وشعوبها أيضاً، تفهماً واضحاً صريحاً ومعالجة جذرية صادقة، إذا أريد للمستقبل ـ مستقبل العالم جميعاً ـ أن يكون أقل خطراً وأكثر إشراقاً مما يبدو الآن من طوالعه ومما يرتسم في آفاقه.

٥ ــ الحرية والمسؤولية

من أهم المشكلات التي ستتضخم في المستقبل مشكلة مزدوجة لها أبلغ الآثار في حياة الأفراد والمجتمعات، هي مشكلة الحرية والمسؤولية. فإن النزعات التي تسود الحاضر والتي يبدو أنها ستبقى سائدة في المستقبل القريب ستؤدي إلى المزيد من تقييد حرية الأفراد والجماعات، وإلى التمادي في حصر السلطات في أيدي أشخاص أو فئات قليلة سيكون لها من سعة القدرة وغلبة السطوة أضعاف ما كان لأي أشخاص أو فئات حاكمة أو متسلطة في التاريخ.

هناك، من ناحية، الرغبة المتصاعدة عند الشعوب المتخلفة في تسريع التقدم واختصار المراحل. إن هذه الرغبة تستدعي حشد الموارد وتنظيم القوى وإجراء تغيرات جذرية سريعة واتخاذ تدابير فعّالة لضبط الإنتاج والاستهلاك، وغير ذلك من الأسباب والوسائل التي تفترض وجود سلطة مركزية ينبسط نفوذها على مختلف القطاعات. وهذا ما يسّر قيام سلطات من هذا النوع في بلدان العالم الثالث (العالم الشيوعي الذي خطا خطى جبارة سريعة في العلم والتصنيع والتنظيم)، وفي معظم بلدان العالم الثالث. وهذه السلطات هي إما حزبية أو عسكرية أو فئوية أو مزيج من هذه الأنواع. ومهما يكن مصدرها ومرتكزها، فإنها تجنح إلى تقييد حرية الأفراد والكثرة الغالبة المحكومة من أبناء الشعب. ولما كانت هذه الكثرة في البلدان المتخلفة لم تذق طعم الحرية ولم يتح لها أن تنعم بها وتقدّر قيمتها، فإنه يسهل لها أن تضحي بها في سبيل غايات هي عندها أولى وأشد إلحاحاً، كتوفير الطعام والصحة والتعليم، وكالقدرة العسكرية التي تتخذها سياجاً

لاستقلالها المستجد. الذي تحرص عليه أشد الحرص وسنداً لها في الدفاع عن نفسها وحفظ كرامتها. ومن هنا كان انتشار النظم الدكتاتورية في هذه البلدان، وغلبة الايديولوجيات والدعوات التي تقوم عليها. وهذه النظم لا تقرّ طبعاً بتسلطها، لأنها تعتبر نفسها ممثلة لجماهير الشعب، تتكلم وتتصرف باسمها، وتجسّد مصالحها ومطامحها وتحركاتها. ولذا فهي تدعو نفسها ديمقراطية، أو شعبية، أو تتخذ أوصافاً أخرى مماثلة، وتدّعي أنها توفّر لشعوبها من الحرية والكرامة أكثر مما توفره الديمقراطية التقليدية الليبرالية. ولكن لا شك في أنها تقلّص حريات العقيدة والفكر والقول والتصرف. قد توفّر هذه النظم لجماهير شعوبها من أسباب التقدم المادي والصناعي والدفاعي، ومن دواعي الاطمئنان في مجابهة العوز والمرض والعجز وسواها من منغصات العيش، ما يوازي لدى الجماهير هذه الحريات أو يفوقها. وقد تكون هذه الحريات في البلدان الديمقراطية التقليدية أضأل جوهراً وأضيق حدوداً مما يدعيه أرباب هذه البلدان. ومع هذا، يبقى الواقع الذي لا نستطيع إنكاره، وهو أن النظم التي نتكلم عنها، والتي تقوم اليوم في أكثر البلدان المتخلفة، تؤدي إلى تقييد هذه الحريات وتضييق نطاقها. والأمر الذي نود توكيده هنا هو أن في مقدمة الأسباب التي تفرض هذا التقييد وتجعله مقبولاً لدى الجماهير الرغبة الملحة في التغيير وفي تحسين المعاش وفي حماية الوطن وفي الانطلاق في سبل التقدم. وكلما كان المنطلق عسيراً أو بعيداً عن الغايات المنشودة كانت الرغبة أشد إلحاحاً وكان قيام حكم مركزي متسلط أكثر رجحاناً. فإذا توفر الإنتاج، وتوطدت أركان السيادة القومية، وقطع الشعب مراحل مديدة في طريق التقدم، واطمأن إلى أنه يستطيع أن يتمهل في سيره وانكبابه وأن يرتاح ويتنعم، أخذ يميل إلى حلحلة القوى الضابطة، ويطالب بممارسة حرياته الأصيلة وبالمشاركة الصحيحة في التقرير والحكم. إن الأحداث لا تجري دوماً حسب هذه القاعدة، ولكن يبدو أن ثمة ترابطاً قائماً بين ظاهرتين من الظواهر الماثلة في حياة البلدان المتخلفة اليوم: مكافحة التخلف، وتقييد الحريات.

وهذه الظاهرة الأخيرة ـ تقييد الحريات ـ لا تقتصر اليوم على البلدان المتخلفة فحسب، بل نجدها أيضاً في أكثر البلدان المتقدمة إنتاجاً وتصنيعاً. فالسلطة التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، وهي سلطة عظيمة أصلاً، قد تعاظمت في السنوات الأخيرة حتى كادت تطغى على السلطة التشريعية، وجعلت صاحبها أقوى حاكم في العالم. وبدا الاتجاه في بعض البلدان الغربية، كفرنسا، إلى الأخذ بالنظام الرئاسي. إن ثمة عوامل متعددة وراء هذه الظاهرة: منها الحرب الباردة التي لا تزال قائمة بين الدول الكبرى ـ عسكرياً واقتصادياً ومصلحياً ـ والتي تدفع بهذه الدول إلى حشد

طاقاتها وتصعيد قدراتها، فتؤدي بالتالي إلى التخطيط والتركيز والسيطرة على القطاعات الخاصة؛ ومنها تقلقل النظام الاقتصادي وتزايد العطالة وتنافر المصالح الفئوية، مما يدعو إلى تدخل السلطة الحاكمة في تنظيم التصنيع والاستهلاك؛ ومنها الرغبة المشتدة عند شعوب هذه الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية الطبقات المحرومة ورفع مستوى عيشها، وغير ذلك من المطالب التي لا تتم إلا عن طريق الدولة وما تسنه من قوانين لتحديد الربح وتحصيل الضرائب وتجميع الأموال الضرورية للخدمات الاجتماعية، ولتعزيز العلم والثقافة.

إن أحداث الماضي والحاضر لتظهر أن الاتجاه إلى تقوية الحكم المركزي وتقييد الحريات يقوى في أيام الشدائد والحروب. والعالم اليوم يعاني شدائد، ويخوض غمار حروب. منها، كما قلنا، الحروب الباردة بين الدول الكبرى، والمنافسات الشديدة بينها على الأسواق والمصالح ومراكز النفوذ في بلدان العالم الثالث، ومنها الحروب التي تشنها بلدان هذا العالم على التخلف، ومنها المعارك التي بدأت تستعر في البلدان المتقدمة لمجابهة مساوىء التقدم وللحد من جشع الرأسمالية النهمة النافذة ولنشر العدالة الاقتصادية الاجتماعية ورفع مستواها. ويبدو أن هذا الاتجاه لن يبطؤ ولن يتعدل إلا عندما تخفّ حدة الشدائد والحروب، ويسيطر على العالم جوّ من الاستقرار والراحة والرخاء. ولسنا نجد أن هذا الجوّ سينبعث وينتشر ما دام حب التسلط والاستغلال هو المحرك الأول عند الطبقات الحاكمة والدول المسيطرة.

من هنا تبدو خطورة الوجه الآخر لهذه القضية: وجه «المسؤولية». هذه السلطة المتزايدة في أيدي أرباب الحكم، ما هي المسؤولية الناتجة عنها، وما نوع شعور هؤلاء الأرباب بها، وتجاه من يتحملونها؟ إنهم يقولون إنهم مسؤولون للشعوب ولجماهيرها، فهل الشعوب والجماهير هي في أوضاع تمكّنها من محاكمة هذه المسؤولية، وإبقائها ضمن حدود معقولة مقبولة؟ وهل هذه الأوضاع ستتردى في المستقبل، بسبب النزعات السائدة، فتغدو الشعوب والجماهير أعجز عن ممارسة حقوقها الأصيلة في السيادة الذاتية وعن امتحان المسؤولية ومحاكمتها وضبطها؟ إن المؤمنين بحسّ الجماهير الأصيل، وبوعيها لمصالحها وحقوقها، وباستعدادها للتضحية في سبيل هذه الحقوق والمصالح، يعتقدون أن يقظتها وثوريتها أمران مؤكدان، وأنها بالغة حتماً إلى ممارسة سيادتها الذاتية ومحاسبة ذوي المسؤولية فيها ووضع هذه المسؤولية في الأيدي الصالحة الأمينة. على أننا نرى أن الأمر ليس بهذا القدر من اليسر والسهولة، فصاحب السلطة لا يتخلى عنها طوعاً وإكراهه على التخلي عنها يتطلب يقظة دائمة وجهداً بالغاً وتحركاً ناشطاً. ثم إنه ليس ما

يضمن أن الذين ينتزعونها منه ويتولونها بعده يكونون أقل منه حرصاً عليها وتمسكاً بها وعزوفاً عن قبول المشاركة فيها. وبسبب هذا العامل الذاتي، والعوامل الموضوعية التي ذكرنا، نعتقد أن هذه القضية ـ قضية الحرية والمسؤولية ـ ستظل من أهم القضايا التي ستجابهها الشعوب، بل الإنسانية جمعاء، في المستقبل الذي نحاول استطلاعه.

وثمة أمر متصل بهذه القضية، قد لا تكون خطورته بدت بكامل حقيقتها في الوقت الحاضر، ولكنها قمينة بأن تبرز وتتأزم في المستقبل. إن التقدم العلمي التكنولوجي الهائل يوصل العلماء والصناعيين إلى اكتشاف أسرار واستنباط وسائل وابتداع أدوات فائقة الأثر وقابلة لإنزال أشد الأضرار إذا لم يحسن استعمالها. وقد كان أبرز الأمثلة على ذلك حتى الآن البحوث النووية وما أدت إليه من صنع القنبلة الذرية وتفجيرها، ثم «تحسينها» بتضخيم قوتها التدميرية، واختراع أدوات ووسائل فتاكة أخرى من هذا النوع أو من غيره. فمن المسؤول عن هذه القدرة الهائلة، المستنبطة أو التي هي قيد الاستنباط، المتعاظمة يوماً بعد يوم؟ أهم العلماء، أم الصناعيون، وأين تبدأ حرية هؤلاء وأولئك وأين تنتهي، وما هي مسؤوليتهم؟ أم هي السلطات الحاكمة، ومن يحدّد حريتها ويضبط نوازعها؟ من هم الضابطون، ومن يضبط الضابطين؟ هذه الأسئلة وأمثالها ستزداد خطورة وستفرض نفسها بمزيد من الشدة على أحاسيس الشعوب وضمائرها. ولا يقتصر الأمر على هذا. فقد ذكرنا، في ما سبق، أن التقدم العلمي التكنولوجي تجاوز الفعل في الطبيعة إلى الفعل في الإنسان ذاته، وأصبح في مقدوره أن يؤثر تأثيراً متسعاً متعمقاً في كيان الإنسان جسدياً وعقلياً ونفسياً، سواء بالوسائل الإعلامية الموجهة النافذة أو بالأدوية والمخدرات، أو بتعديل «الجينات» الموروثة، أو بوسائل أخرى ستكون أشد إحكاماً وأبعد نفاذاً. فهل تسمح الشعوب للعلماء والتكنولوجيين بأن يسيروا قدماً في هذه السبل الرهيبة، أم تقيد حريتهم؟ ومن الذي يمارس حق التقييد، أو يحكم في تطبيق اكتشافاتهم ومخترعاتهم بعد أن يتوصلوا إليها؟ إننا نذكر الأزمة الضميرية التي أصابت بعض العلماء الذين اشتركوا في صنع القنبلة الذرية، ولا شك أن أزمات مماثلة تراود الكثيرين ممن يعملون في صنع غيرها من الأدوات المقتلة المدمرة أو في استحداث الوسائل المؤثرة في الكيان البشري. فهل يكفيهم، أو يكفينا، أن يقولوا إنهم مسؤولون عن الاكتشاف والاختراع فحسب، وإن مسؤولية استخدام المكتشفات والمخترعات تقع على عاتق سواهم؟ أم إننا غدونا تجاه تحالف مروّع يؤلف «المركب العسكري الصناعي» (وما يضمه من عناصر علمية)، وغدا هذا «المركب» في البلدان المتقدمة، الغربية والشرقية على السواء، مهيمناً على السلطة متحكماً بمصير الشعوب؟ حتى إذا لم نشأ الذهاب إلى هذا

الحدّ وافتراض غايات شريرة مسبقة، فإن ثمة بحوثاً نظرية وتطبيقية قد تؤدي بذاتها، دون توجيه أو استخدام سلطوي، إلى كوارث بشرية[٢٩]. فما شأن الحرية العلمية التي تعتبر دعامة من أهم دعائم التقدم في البحث والاكتشاف، وما مستقبلها؟ إن بعض القرارات التي تؤخذ في هذه الأمور الخطيرة لها آثار يستحيل الغاؤها أو عكسها[٣٠]. فمن الذي يتخذ هذه القرارات، وما هي مسؤوليته، ومن يحاسبه على هذه المسؤولية؟

نخرج من هذا كله إلى أن هذا الوضع المزدوج المعاصر: الجنوح إلى تركيز السلطة من ناحية، وتزايد الإمكانات الرهيبة التي حققها ويمضي في تحقيقها التقدم العلمي التكنولوجي من ناحية ثانية ـ أن هذا الوضع يثير مشكلة الحرية والمسؤولية بشكل لم تعهده الإنسانية في ما مضى وبخطر يفوق أخطارها السابقة ويجعل هذه المشكلة من أهم المشكلات التي سيعانيها عالمنا في مستقبله القريب.

هذه نظرة عاجلة في المشكلات الرئيسية التي نعتقد أنها ستسِم هذا المستقبل وتطبعه بآثارها. وهذه المشكلات تلف الشعوب جميعاً، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، متقدمها ومتخلفها، فلا بد إذن من وعيها ومجابهتها إذا أردنا أن نفهم المستقبل على حقيقته، ونعد له إعداداً صحيحاً وافياً، ونكون جديرين بمطالبه وقادرين على صنعه صنعاً سوياً يصونه من الآفات والشرور ويكفل له ولنا البقاء والازدهار والتقدم والرقي الحقيقيين.

---

(٢٩) كمثل على هذه البحوث، انظر: Mesarovic and Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome*, pp. 13-14.

(٣٠) Irreversible.

الفصل السابع
تَحدّياتُ المستقبَل

١ ــ تحديان رئيسيان، بل تحدّ مزدوج

إن كل مشكلة من المشكلات التي ذكرناها في الفصل السابق تمثّل نوعاً من أنواع التحدي للإنسانية في مستقبلها القريب، وهي بمجموعها تمثل أشد ما جابهته الإنسانية في تاريخها المليء بالمآسي والتحديات. وهذا التأزم المشتد يعود إلى عاملين رئيسيين لم يجتمعا معاً كما يجتمعان الآن هما جسامة القدرة (العلمية الصنعية من جهة، والثورية النفسية من جهة أخرى) الحاصلة للإنسان والمتصاعدة يوماً بعد يوم، وترابط الشعوب بعضها ببعض ترابطاً متوثقاً متغلغلاً يوحّد مصيرها جميعاً.

وإذا نحن أجملنا التحديات المختلفة الناشئة عن المشكلات الإنسانية، وجدناها أيضاً تجتمع في تحديين رئيسيين سنركز بحثنا في هذا الفصل عليهما، لما لهما من شمول ونفاذ وخطر.

أ ـ **تحدي البقاء أو الاندثار**. أن تبقى الحضارة أو تندثر، وأن تستمر الانسانية أو تتبدد ـ أن تكون هذه وتلك أو لا تكون، حسب عبارة شكسبير ـ تلك هي المسألة. وهي مسألة لم تعد نظرية أو أكاديمية، بل أصبحت حقيقة واقعة واختياراً حاسماً أمام شعوب الأرض في هذه الأيام. إن الطاقة التقتيلية والتدميرية ـ الذرّية والجراثيمية والكيميائية[١] ـ التي ولدها الإنسان المعاصر تكاد تفوق كل تصور، وإذا أطلقت من معاقلها، لم يقتصر أثرها على قطر أو إقليم، كما كان يحدث في الحروب والصراعات السابقة، بل شمل

(١) أو كما تختصر أحياناً بحروف ABC (Atomic, Bacteriological, Chemical).

العالم بأسره، ونشر في أصقاعه من التقتيل والتخريب ما ليس له مثيل في السابق. وهذا الخطر قد بدا واضحاً يعلنه أرباب الحكم والسياسة، ورجال الفكر وقادة الرأي، والمشتغلون بالعلم والتكنولوجيا الذين يعملون في توليد هذه الطاقة ويدركون هولها، كما تحسّ به الجماعات الواعية في مختلف أنحاء العالم.

إن هذه الطاقة الإبادية الفظيعة محصورة في أيدي الدول الكبيرة، وفي يدي الدولتين الكبريين (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي) على وجه الخصوص. ولا شك في أن خطرها الفائق والإحساس المنتشر بهذا الخطر في الرأي العام العالمي، وشعور زعماء الدولتين الكبريين وسواهما من الدول الكبيرة بأنها إذا أطلقت من جانب أو من آخر فستنزل صواعقها على البلدان الصناعية المتقدمة أولاً وستهدم منشآتها وتمحق شعوبها أكثر مما تفعل في البلدان المتخلفة ـ لا شك في أن هذه التطورات هي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى بوادر الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية والدول الكبيرة الأخرى، وإلى تبادل الزيارات بين زعمائها، وإلى ما يجري من محاولات ظاهرة وخفية لعقد معاهدات بينها لتحديد الأسلحة ومنع انتشارها، وخاصة تلك التي لها فعل إبادي جماعي، كالأسلحة النووية وسواها. ولقد كان لمنظمة الأمم المتحدة مساعٍ مستمرة في هذا السبيل. ذلك أن هذه المنظمة ولدت من آلام الحرب العالمية الثانية ومن آمال الشعوب في الأمن والسلام، فكان في مقدمة أهدافها الحفاظ على السلام العالمي والحؤول دون النزاعات المسلحة. ولم تنقضِ بضعة أسابيع على توقيع ميثاقها حتى تفجرت الطاقة النووية المدمرة بالقنابل النووية التي أسقطتها الولايات المتحدة على اليابان، فارتاع العالم لهذا الخطر الجديد، وأخذت الدول الكبيرة تتسابق إلى امتلاك هذه الطاقة وتطويرها وتخزينها وإلى ابتداع أسلحة أخرى تدميرية بالغة التطور[٢] وعمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، لا سيما الدول النامية وغير المنحازة، إلى القيام بجهود دائبة لنزع السلاح. وفي الاجتماع الرابع عشر للجمعية العامة عام ١٩٥٩، قررت هذه الجمعية بالإجماع اتخاذ «نزع السلاح نزعاً شاملاً وكاملاً» هدفاً لها ولأعضائها على اعتبار أن هذه المشكلة هي «أهم مشكلة تجابه العالم اليوم». على أن هذا الهدف لم يتحقق، بالرغم من الجهود الدولية المستمرة، وذلك بسبب أطماع الدول الكبيرة وحرصها على المحافظة على قدرتها، واعتمادها السباق في تطوير أساليب المبادرة والردع و «توازن الرعب» سبيلاً لضمان غلبتها أو لتجنب كارثة الحرب. وكل ما تحقق

---

(٢) Sophisticated.

في خلال السنوات الثلاثين التي انقضت على إنشاء منظمة الأمم المتحدة[٣] هو عقد بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تتناول بوجه خاص منع انتشار صنع الأسلحة النووية وتجريبها واستعمالها في الجو والفضاء الخارجي وتحت البحار، وإعلان العقد السبعيني عقد «نزع السلاح»، والمحادثات الثنائية القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لتحديد الأسلحة الاستراتيجية[٤]. على أن هذه المحاولات والإجراءات، على رغم ما تمثل من تقدم في هذا الميدان العسير، تظلّ محدودة النطاق، وسيظل أثرها واهياً ما لم تدعمها الثقة المتبادلة والإرادة السياسية الصادقة لدى الدول الكبيرة. ولما كانت هذه العوامل الإيجابية لا تزال معدومة أو ضئيلة، فإن التحدي الأول الذي نتحدث عنه ـ تحدي البقاء أو الاندثار ـ سيستمر قائماً وساطياً، وستستمر الإنسانية تعيش تحت وطأة أخطاره وأهواله، عاجزة عن الرد عليه رداً سديداً وافياً يضمن لها الاطمئنان للمستقبل والثقة بالمصير.

ب ـ **تحدي الصحة والكرامة أو الاعتلال والامتهان.** قد تنجو الإنسانية من حرب ماحقة، بسبب توازن الرعب (مع أنه ليس ضماناً أكيداً، بل هو على العكس مبعث خطر دائم وخوف جاثم فضلاً عن كونه غير خليق بإنسانية متحضرة)، أو بفضل الجهود الإيجابية التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية واتساع وعي الشعوب المحبة للسلام واشتداد ضغوطها، فتبقى الانسانية، ولكن بقاءها يكون مقلقلاً وجسمها معتلاً وحالتها ممتهَنة وممتهِنة لكرامة الإنسان. ولذا، فالتحدي الثاني الجليل الذي تجابهه الشعوب بجمّاعها هو ليس مجرد البقاء، بل البقاء المستقر الصحيح الكريم.

أما أسباب القلقلة والاعتلال والامتهان فهي عديدة، وأهمها:

(١) الحروب الموضعية التي تندلع في أصقاع مختلفة من العالم، وما تفترسه من ضحايا بشرية ومنشآت مادية، وما تشيعه من هزات واضطرابات.

(٢) المنازعات والمنافسات التي لا تزال قائمة بين الدول الكبيرة، بالرغم من بوادر الانفراج التي أشرنا إليها، وما تجره هذه المنازعات والمنافسات من بلبلة في الكيان الدولي ومن زعزعة لأمن الشعوب وتطورها.

---

(٣) انظر: United Nations: *The United Nations and Disarmament, 1945-1970* (New York: [U.N.], 1970), and *Disarmament: Progress Towards Peace* (New York: [U.N.], 1974).

(٤) SALT.

(٣) الموارد الهائلة (المادية والبشرية) التي تغدق على التسلح، وما لها من أثر مزدوج مضنٍ في إعلال الجسم البشري. فمن ناحية إشاعة الاضطراب والقلق في الأجواء الموضعية والإقليمية والعالمية وإبقاء خطر الحرب ماثلاً للأبصار والأذهان، ومن ناحية ثانية تحويل هذه الموارد الضخمة عمّا يجب أن تصرف إليه في مكافحة التخلف وإنماء الشعوب. وقد عنيت منظمة الأمم المتحدة بهذه القضية في نطاق جهودها لنزع السلاح ولدعم الإنماء، وأعدّ السكرتير العام للمنظمة عدة تقارير في هذا الموضوع بالاستعانة بخبراء من بلدان متقدمة ونامية(٥). وقد ذكر الخبراء في التقرير الذي رفعوه عام ١٩٦٢ أن العالم كان ينفق في ذلك الوقت ١٢٠ مليار دولار سنوياً على الشؤون العسكرية، وأن هذا الرقم كان يساوي حوالى ٨ ـ ٩ بالمئة من مجموع الإنتاج العالمي السنوي من السلع والخدمات ويتراوح، حسب التقادير المختلفة، بين ثلثي الدخل الوطني لجميع البلدان النامية ومجموع هذا الدخل، وأن عدد الأشخاص العاملين في القوى المسلحة وفي النشاطات الإنتاجية الحاصلة من النفقات العسكرية كاد يفوق خمسين مليوناً(٦). ويبدو من التقرير الذي صدر عام ١٩٧١ أن معدل مجموع النفقات العسكرية قد ارتفع في العقد الستيني (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) إلى ١٩٠ مليار سنوياً، وأنه قد يبلغ في أواخر العقد السبعيني ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليار (بأسعار ١٩٧٠)، و «أن الدول الكبيرة هي التي تصرف معظم هذه النفقات، ولكن النفقات العسكرية للدول النامية ليست أقل إهداراً لأنها تمتص الموارد التي كان يمكن أن توجه إلى الإنماء»(٧).

---

(٥) أهم هذه التقارير تقريران: *Economic and Social Consequences of Disarmament* (New York, 1962), (E/3593/Rev. 1), and *Economic and Social Consequences of the Arms Race and of Military Expenditures* (New York, 1971), (A/8469/Rev. 1).

وقد قدم التقرير الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما الثاني فأعد بناء على طلب من الجمعية العامة وقدم لها عام ١٩٧١ فناقشته وأوصت بتوزيعه على أوسع نطاق ممكن، آملة أن يكون له أثر في مفاوضات العقد السبعيني الذي أقرته «عقد نزع السلاح».

(٦) United Nations, *The United Nations and Disarmament, 1945-1970*, p. 127.

(٧) United Nations, *Disarmament: Progress Towards Peace*, pp. 39-40.

وقد لخص مركز المعلومات الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة تقرير عام ١٩٧١ في نشرة نقتطف منها ما يلي: «أنفقت ستة أقطار ما يربو على أربعة أخماس مجموع مصروفات العالم العسكرية في العقد الماضي [١٩٦١ ـ ١٩٧٠]. وهذه الأقطار هي: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، جمهورية الصين الشعبية، فرنسا، المملكة المتحدة، جمهورية المانيا الاتحادية. ويذهب معدل ٨ بالمئة من انتاجها إلى المصروفات العسكرية».

«تصرف الأقطار النامية التي يعيش فيها نصف سكان العالم قرابة ٦ بالمئة فقط من مجموع النفقات=

(٤) أثر تضخم الأجهزة العسكرية في حكم الشعوب. بالإضافة إلى مساوىء هذا التضخم في إشاعة المخاوف الحربية وفي إعاقة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نجد أنه يبث في أرباب هذه الأجهزة، لا سيما في البلدان النامية، شعوراً بالسلطة والتفوق، يدفعهم إلى التدخل بالحكم أو إلى الاستيلاء عليه. ومن هنا نرى أن كثرة الانقلابات التي حدثت في هذه البلدان قد قام بها العسكريون، وأن الحكم فيها هو بيدهم بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع ما يوفره هذا النوع من الحكم، في بداءته خاصة، من سلطة مركزية تفيد في تقليص نفوذ الطبقات المستغِلة وإحداث التغييرات السريعة التي تتطلع إليها الشعوب النامية، فإن سيطرة هذه الأجهزة تؤدي إلى طغيانها على الحرية واستهتارها بالضمانات التي يجب أن يتمتع بها الأفراد والجماعات، واستمرارها في الحكم يخلق طبقة جديدة لها مصالحها وأطماعها ولها نفوذها الذي تحرص على المحافظة عليه والتمتع به.

(٥) خلل النظام السياسي العالمي. لقد أكدنا أن العالم قد تقلص، وأن الثورة العلمية التكنولوجية قد قرّبت أبعاده وكادت تهدم الحواجز والحدود بين أصقاعه وبلدانه. ومع هذا، فإنه لا يزال منقسماً إلى وحدات سياسية، كبيرة وصغيرة، تتمسك كل منها بسيادتها وتتصرف بوحي هذه السيادة. فثمة إذن مفارقة خطيرة بين الترابط العالمي الطبيعي الذي توسعه وتوثقه تطورات العصر، وبين التشتت السياسي وتوزع إرادات الدول واتّباعها لمصالحها وأطماعها وامتناعها عن التنازل عن هذه المصالح والأطماع في سبيل ما هو أعم وأشمل، أي في سبيل المصالح الانسانية المشتركة التي يفرضها تشابك العالم المتزايد وترابط مصائر الشعوب.

(٦) خلل النظام الاقتصادي العالمي. والواقع أن لفظ «النظام» هنا وفي الفقرة

= العسكرية في العالم. وفي حين يخصص بعضها أكثر من ١٠ بالمئة من انتاجها للغايات العسكرية فإن المعدل بالنسبة لمجموع الأقطار النامية هو ٣,٥ تقريباً. وعلى الرغم من أن الانفاق العسكري للبلدان النامية منخفض بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن ميزانياتها العسكرية آخذة في الزيادة بشكل أسرع من المعدل العالمي ـ بغض النظر عن دخل الفرد المستمر بالتدني وحاجاتها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

«... تبلغ النفقات العسكرية الآن ثلاثة أضعاف ما ينفق على الصحة من قبل الحكومات جميعاً، وحوالى ضعف المبالغ المنفقة على التعليم...».

يصرف على الأبحاث والتنمية العسكرية «حوالى ٢٥ مليار دولار سنوياً [بينما] كافة الأبحاث الطبية في العالم تستنفد ٤ ملايين دولار فقط». انظر: مركز المعلومات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، **نفقات التسلح: ٢٠ سؤالاً وجواباً** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٢).

السابقة يجافي الحقيقة ويضلل التصور والإدراك. ذلك أنه ليس صحيحاً أن نتكلم عن «نظام عالمي» سياسي أو اقتصادي، حتى مع اعتبارنا لخلله. فنحن أمام أنظمة متفرقة متنافرة متنازعة، لكل منها علله الداخلية، وحدوده وقواهره التي تمنعه من الاندماج في نظام عالمي واحد. إن هذه الحدود المفروضة لم تعد تتفق وتطورات العلم والتكنولوجيا الآخذة في إزالة الحدود. ولم يعد ممكناً أن يقوم «نظام» اقتصادي صحيح. كما أنه يستحيل تحقيق «نظام» سياسي سليم، إلا إذا كان هذا وذاك عالميي النطاق، يلفّان الكرة الأرضية المتضائلة ويشملان شعوب الأرض قاطبة باتساق وعدالة وإدراك لوحدة المصير.

(٧) سيطرة الدول الكبيرة. ولعل العامل الأقوى في احداث الخللين الرهيبين اللذين نتكلم عنهما هو أطماع الدول الكبيرة في المحافظة على تفوقها وسطوتها وفي تمكين قدرتها وإعلاء شأوها وفي استغلالها للبلدان المتخلفة. إن هذه الأطماع كانت تتمثل في الاستعمار المعروف الذي لطّخ التاريخ الحديث بآثامه السوداء منذ قيام التوسع الأوروبي والثورة الصناعية، والذي هو اليوم في دور الاحتضار، بفضل التناقضات في داخله وتنبه الشعوب المستعمَرة وجهادها للتحرر منه. ومع هذا، فإن شهوة السطو في الدول المتقدمة لا تزال سارية وفاعلة فيها تبعثها على انتهاج شتى السبل ـ القديمة منها والمستجدثة ـ للإبقاء على هيمنتها وغناها وللتحكم في البلدان المتخلفة وامتصاص مواردها. وما دامت هذه الشهوة قائمة، فإنها ستظل عاملة في قلقلة عالمنا الحاضر وإعلاله وامتهانه.

(٨) سيطرة الطبقات والفئات المستغِلة أو المتحكمة في داخل المجتمعات. إن النظام العالمي الصحيح المطلوب يفرض أن تكون وحداته سليمة في داخلها، لا يطغى بعض أبنائها على بعض أو يستأثر بعضهم ببعض، سواء جاء هذا الطغيان أو الاستئثار لفارق جنسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو عقائدي، أو لامتلاك سبب من أسباب السلطة أو القهر. ومع أن الشعوب جاهدت جهاداً مريراً في محاربة هذا الطغيان الداخلي ومن أجل تحقيق مطامح أفرادها وجماعاتها في الحرية والعدالة والمساواة، فما فتىء لهذا الطغيان بقاياه القوية الفاعلة، بل ظهرت أنواع جديدة منه تيسرها أساليب الإخضاع والردع والقمع التي ولدتها وطورتها الوسائل العلمية التكنولوجية والتي تستخدمها الأنظمة القائمة على نطاق أوسع وأنفذ مما كانت عليه الحال في الماضي. ولذا ما زال الطريق بعيداً وشاقاً لتحقيق تحرر المواطن تحرراً وافياً جديراً بكرامته الوطنية والإنسانية.

(٩) أمراض التقدم وأمراض التخلف التي ذكرناها في الفصل السابق، ولا ضرورة لإعادة التحدث عنها هنا. على أن ثمة علّة من علل التقدم المعاصر لا بد من تبصرها نظراً

لآثارها في تفشي العلل الأخرى التي تنتاب البلدان المتقدمة وفي زيادة تخلف البلدان المتخلفة. وهي شهوة الاستهلاك التي يغذيها النظام الصناعي الرأسمالي ويسخّر لها وسائل الدعاوة والإعلان المؤثرة المنتشرة. إن أهم نتائج إذكاء هذه الشهوة هي الإهدار: إهدار الموارد الثمينة التي هي أحرى بأن توجه لمصلحة الدول المتخلفة، بل لمصلحة الدول المتقدمة ذاتها، حيث نجد، بجانب الغنى الباهر، قطاعات مظلمة يسودها الفقر والجهل والظلم، وحيث لا يزال مجال فسيح للعدالة الاقتصادية وللإنماء الاجتماعي تختلف مسالكه باختلاف أنظمة هذه الدول. وفضلاً عما لهذه العلة من آثار اقتصادية واجتماعية، فإن لها خطورتها الناجمة عن ارتباطها بالقيم الفاعلة في المجتمع، والتي تجعل معالجتها تتعدى التدابير الخارجية وتتطلب تحولاً ذاتياً في الكيان الانساني يتناول منطلقات الشعور والفكر والسلوك.

إن هذه وغيرها من أسباب القلقلة والاعتلال والامتهان في المجتمع الانساني المعاصر هي، كالمشكلات التي أوردناها سابقاً، مترابطة متشابكة ينشأ بعضها عن بعض ويؤدي بعضها إلى بعض. وكل منها هو بمثابة تحدٍّ لهذا المجتمع، وجميعها تؤلف معاً التحدي الشامل الذي نتحدث عنه ـ تحدي البقاء الصحيح الكريم ـ الذي تجابهه البشرية في حاضرها والذي يجب أن ترد عليه، كما يجب أن تردّ على التحدي الأول، ردّاً يأتي خليقاً بها وبمطامحها وكافلاً لها مستقبلاً مستقراً كريماً مشرقاً.

فكيف يكون هذا الرد؟

٢ ــ الردّ على التحدي

يخيّل إلينا أن الردّ الوافي على هذين التحديين، بل هذا التحدي المزدوج، يأتي على ثلاثة مستويات: عملي، وإيماني، وكياني ذاتي.

أ ـ المستوى العملي. وهو المستوى الذي يقبل فيه الإنسان الواعي واقعَ الحاضر والطامح للإسهام في صنع المستقبل على مناصرة كل جهد أو تحرك يكافح علّة من العلل التي ذكرناها ويعزز مكاسب التحرر والعدالة والسلام وسواها من مباعث الصحة والكرامة في الجسم الإنساني. ولهذه المناصرة جبهات عديدة في عالم اليوم، نقتصر منها على ثلاث:

الأولى هي جبهة الحركات التحررية التي تقوم بين طبقات المجتمع الواحد أو بين مجتمع ومجتمع أو بين كتلة من المجتمعات وأخرى لمناضلة الظلم والاستئثار والاستغلال

وغيرها من صنوف التعدي، ولتحصيل الحقوق الفردية والجماعية المستلبة. إن هذه الحركات عريقة في التاريخ ومجارية للتقدم الإنساني، ولكنها اشتدت واتسعت منذ مطلع العصر الحديث، وقد عملت التطورات الحديثة والمعاصرة في زيادة اشتدادها واتساعها بتنبيه الوعي للحق وإثارة النقمة على الظلم والذل، وتحسين وسائل الاتصال والإعلام، وتيسير تلاقي هذه الحركات وتفاعلها. كما أنها اتسعت واشتدت أيضاً بفضل التضحيات التي بذلتها كل منها والمكاسب التي حققتها. فكل تضحية من جانب تستثير عزماً وبذلاً من جانب آخر أو جوانب أخرى، وكل مكسب يحصل هنا يضاف إلى ما حصل هناك ويشجع على استزادة النيل والتحصيل. وهكذا نجد خطاً إيجابياً صاعداً خلال الأجيال ومتصاعداً في هذه الأيام. ولكن هذا الخط لا يزال دون الغاية المرتجاة، إذ إن القوى التاريخية والجديدة التي تؤيده وتدفعه تقابلها قوى معاكسة تاريخية وجديدة تصدّه وتغالبه. وبسبب هذين العاملين: تضافر قوى التحرر والعدالة من جهة، وتصادمها وقوى التسلط والعدوان من جهة أخرى، يحمى وطيس المعارك الناشبة وينتشر، وتشتد الحاجة إلى ولوج هذه المعارك ومناصرة القوى التحررية ليظل الخط الإيجابي سائراً في تصاعد، ماضياً في إعلاء الحق وتعزيز كرامة الأفراد والشعوب.

أما الجبهة **الثانية** لهذا التأييد العملي، فهي جبهة الإنماء التي تثور فيها أيضاً معارك ضارية، إن لم يكن لها ما للأولى من صخب ودوي فهي لا تقل عنها خطورة في معالجة علل الحاضر وفي تكييف شكل المستقبل. إنها معارك تصنيع وتحديث، وتخطيط وتنظيم، وأسلحتها هي الإرادة والعلم، والقدرة على حسن استثمار الموارد الضئيلة لتلبية الحاجات الكثيرة، والتروض على بذل الجهد وتحمل المشاق والتقشف والتضحية من أجل الأجيال التالية. إن هذه المعارك تقوم اليوم في البلدان المتخلفة، على درجات متفاوتة من السداد والشدة، وهي حرية بالمؤازرة والدعم في داخل كل بلد وبين البلدان جميعاً، المتقدمة منها المتخلفة. فعبء التخلف يثقل كاهل الإنسانية قاطبة ويتحدى حاضرها ومستقبلها، والعمل على إزالته أو تخفيفه يسهم في الردّ على هذا التحدي ويخدم أغراض العدالة والكرامة والتضامن الإنساني.

وثمة جبهة **ثالثة** هي التي تمثلها المنظمات والهيئات الدولية الإقليمية أو القاريّة أو العالمية. فهذه المنظمات والهيئات قد أنشئت للحؤول دون المنازعات بين أعضائها ولتوثيق عرى التعاون بينهم في السبل الإيجابية الآيلة للتقدم والإصلاح. ومع أنها لم ترتفع بعد إلى مستوى الأهداف والمطامح التي تضمنتها مواثيقها ودساتيرها، فلقد أدت في ميادين عملها خدمات يجدر الإقرار بها وتأييدها كي يقوى الجهد التعاوني بين الشعوب في حلّ

مشكلاتها المعقدة المتشابكة. وإذا كنا في خلال هذا البحث قد أشرنا مراراً إلى جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واقتبسنا من قراراتها وتقاريرها، فلأننا نعتقد أن هذه المنظمة العالمية، على ما أبدت من ضعف وعجز في إيقاف التعديات وصدّ أطماع الدول الكبيرة، قد أعانت الدول المستعمَرة في جهادها لنيل الاستقلال، وأثارت في النطاق العالمي قضايا التمييز والاضطهاد العنصري والتخلف والعدالة بين الشعوب، ووسعت مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول، إلى غير ذلك من النشاطات الايجابية المتسعة. فهي محاولة يجدر تأييدها ودعمها لتغدو أكثر فاعلية في خدمة الأغراض السامية التي أنشئت لها وفي تلبية مطامح الشعوب إلى الحياة الحرّة الكريمة.

ب ـ **المستوى الإيماني** إن التأييد العملي للحركات والجهود والمنظمات المسهمة في الردّ على التحدي المزدوج الذي تجابهه الإنسانية يجب أن ينطلق من اعتقاد راسخ وإيمان سليم عميق. وكلما كانت الصلة بين العقيدة والجهاد حيّة فاعلة، وكلما اهتدى العمل بالإيمان، وتجدد الإيمان بالعمل، جاء النتاج أوفر وأرقى. إننا أوردنا في خلال هذا البحث ألفاظاً تتردد كثيراً في هذه الأيام: ألفاظ الحرية والعدالة والمساواة والسلام. فهل هي ألفاظ فحسب، أم هل أصبحت معاني متغلغلة في الضمائر باعثة للعقول والنفوس؟ إلى أي حدّ يؤمن الناس بها، ويتبنونها تبنياً حقيقياً يطبع شعورهم وتفكيرهم وسلوكهم؟ إن مبلغ هذا التبني هو مقياس لنوع ردّهم على التحدي ولفعل هذا الردّ فيهم وفي سواهم.

وهذه المعاني تصدر كلها عن معنى شامل، هو الذي يجب أن يكون المبدأ الأصيل المتحكم في هذه الأيام. وهو مبدأ الإخاء الإنساني. فلا حرية ولا عدالة ولا سلام إلا بقدر ما يتعزز هذا المبدأ ويتوطد في النفوس. وليست الدعوة إلى الأخذ به جديدة، فلقد تبنته الأديان العالمية ووضعته في صلب عقائدها وجاهدت من أجله في مشارق الأرض ومغاربها، وتجندت له مواكب من المفكرين والمصلحين خلال الأجيال، وقامت من أجله ثورات عارمة، فكان من هذا كله إنجازات متتابعة في رفع قدر الإنسان وفي مكافحة الفوارق التي يقيمها البشر في ما بينهم. على أن هذه الإنجازات لم تتغلب على العصبيات المتغلغلة في النفوس، الممتدة جذورها في التاريخ، التي ما فتئت تبث التفرقة وتثير الأحقاد. وجاءت التطورات الحديثة والمعاصرة لتضم إليها عصبيات جديدة، كالعصبية القومية والعصبية الطبقية، ولتيسّر لهذه العصبيات من وسائل التحكم والنفاذ ما جعلها من أقوى العوامل المفرقة التي خبرتها البشرية. ولذا، فمعركة الإخاء الإنساني

ماتزال قائمة، بل لعلّها اليوم أشد خطراً على بقاء هذا المبدأ وسيادته مما كانت في أي وقت مضى. ذلك أن ما توفّر له من قوة ومدد بفضل الجهاد من أجله في الماضي قد تزعزع في الآونة الحديثة، وهو معرّض للمزيد من التزعزع بفعل النوازع الفائرة اليوم والتي تبعثر البشر وتستقطب أهواءهم وتصرفاتهم. وفي مقابل هذا، تشتد ضرورات التضامن الإنساني بسبب تقارب العالم طبيعياً وتكنولوجياً، وتشابك مصالح الشعوب وترابط مصائرها في مصير واحد. فإذا كان البشر قد استطاعوا في العصر الماضية أن يعيشوا متنابذين متنافرين، وأن يبقوا وينتجوا على رغم الحروب والمنازعات التي أدى إليها تنابذهم والأضرار والآلام والكوارث التي جلبها، فإن القدرات الحاصلة في أيديهم والمرتقب حصولها في المستقبل ستجعل لهذا التنابذ من شدة الأثر ما يعرض حضارتهم وبقاءهم لأخطار التضعضع والزوال. وخلاصة القول: إن الحقيقة التي يجب أن تظلّ واضحة للبصائر محركة للضمائر هي أنه قد أصبح مفروضاً على البشر، أنى وجدوا ومهما اختلفوا، إما أن يؤمنوا بأخوّتهم ويتصرفوا بفعل هذا الإيمان أو ألاّ يكونوا.

ج ـ **المستوى الكياني الذاتي**. إن العمل والإيمان يتلاحمان أفضل تلاحم وينتجان خير نتاج عندما يصدران عن ذات إنسانية منسجمة، متجددة بفضل التحديات التي تجابهها. والتجدد المطلوب في هذه الآونة يقتضي تحوّلاً جذرياً في كيان الإنسان. إننا على أبواب عصر جديد، والمشكلات التي ستحتدم فيه تتطلب تبدّلاً إنسانياً لا يقلّ عمقاً وكيفيةً عن عمق التطورات العالمية المقبلة وكيفيتها. وإذا بقي الإنسان المعاصر على ما هو، بتفكيره ودوافعه وقيمه الحاضرة، فإنه سيعجز عن التغلب على هذه المشكلات وسيضيع آماله وفرصه في الحياة السليمة الكريمة. وعلى هذا، فإن التحدي الحقيقي الأصيل الذي يحمله المستقبل هو التحدي للإنسان نفسه: لما هو، ولما يجب أن يكون.

إن التحول الجذري المطلوب لمواجهة هذا التحدي يتناول مختلف مواقف الإنسان وتوجهاته. على أن هذه المواقف والتوجهات تدور جميعاً على محورين أساسيين هما: علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالطبيعة. أما بشأن الأولى، فلا ضرورة لإعادة القول في التناقض القائم في ذات الإنسان بين غرائز الأثرة والتسلط والبغض وغرائز الألفة والعطف والمحبة، بين الأنانية (الفردية والجماعية) والتعاون والغيرية. وهذا التناقض قد تمثل، حسب تغلب هذه الغرائز أو تلك، بمكاسب إيجابية غنمتها البشرية وبشرور ومساوىء تحمّلتها وما تزال تتحملها. إنما الأمر الجلل فيما يتعلق بالمستقبل القادم هو أن الشرور والمساوىء المرتقبة ستكون أعظم مما يستطيع تحمله. فلا بد له إذن من أن يصبح إنساناً جديداً. وليس هذا الشرط ضرورياً لدفع الشرور والكوارث فحسب، بل لتحقيق

المطامح وتحصيل الخيرات التي تسبغ على الحياة معناها وقيمتها. فالتحول الأساسي المطلوب هو تحول في الكيان الإنساني: من الإنسان المستأثر المتحكم الممتهن إلى الإنسان المتعاطف المتعاون، المحترم للكرامة ـ كرامة غيره وكرامته الذاتية ـ والمتصرف بوحي الأخوّة الإنسانية.

وهكذا الأمر أيضاً فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة. لقد كان الإنسان في عهود طفولته وبدائيته يشعر بأنه ابن الطبيعة يتنسم هواءها ويقتات من نباتاتها وثمارها ويصاحب حيواناتها ويتنقل في أرجائها مستسلماً إليها استسلاماً يكاد يكون تاماً. ثم أخذ يقبل تدريجاً على الصنع والاختراع، وتوصل عبر مراحل عديدة إلى زراعة الأرض، التي أتاحت له أن ينشىء مجتمعات مستقرة وأن يضع أسس حضاراته الأولى. فجعل يحس شيئاً فشيئاً بقدرته على الطبيعة، ولكن هذا الإحساس بقي غامضاً مائعاً وممتزجاً بشعور الانتماء إليها. على أن التقدم الصناعي الذي أحرزه في العصر الحديث غذى في نفسه الشعور بقدرته، وتحولت علاقته بالطبيعة إلى علاقة سيطرة واخضاع واستقلال، وأصبح السبق في هذا المضمار مبعث الجهد والمنافسة ومعيار التقدم والرقي. وجرى الإنسان المعاصر في هذا السياق وتمادى في اغتصاب الطبيعة إلى أن أخذت شرور هذا التمادي تبدو في تناقص الموارد وتلويث البيئة، وبدأت تعلو الدعوات إلى الاقتصاد والاحتياط في استغلال الأرض وما تحتها وما حولها، لا حماية لها فحسب، بل حماية للإنسان ذاته. وعلى هذا، فإن التحول الجذري المطلوب في هذا الشأن، كما في شأن علاقة الإنسان بالإنسان، هو التحول من الإنسان القاهر المغتصب المتهالك إلى الإنسان المحترم المنضبط المشارك. فكما أن للإنسان حرمته، كذلك للطبيعة حرمتها، فإذا مضينا في امتهان هذه الحرمة وانتهاكها نلنا جزاء عتوّنا وإسرافنا ما ينتشر اليوم في بيئاتنا من أمراض ومساوىء.

على أن إسراف الإنسان الحديث والمعاصر لم يكن في استغلال الطبيعة واغتصابها فحسب، بل في التوجه إليها توجهاً طاغياً جعله يهمل شؤونه النفسية وموارده الذاتية. فلقد اندفع في استكشاف أسرار الطبيعة وفي استثمار مواردها فكانت له في هذه الميادين فتوحات باهرة وإنجازات رائعة. ولكنه ظل متخلفاً في استكشاف أسرار نفسه وفي تنمية كفاءاته الخلقية. ومن هنا نتبين أن التغير المنشود يتجاوز مجرد الانصراف عن اغتصاب الطبيعة إلى احترامها وصونها، ليغدو تحولاً أكثر عمقاً وشمولاً: من الطبيعة إلى الإنسان، من الخارج إلى الداخل، من البيئة إلى النفس، من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الذاتية، من الشهوة المادية إلى الشهوة الأدبية، من الإقبال على الوسيلة إلى الاهتمام بالغاية. ولسنا

نعني هذا التحول المطلق الذي يتنكر للطبيعة وللبيئة وللوسيلة ويتنكب عنها، بل التحول المتزن المقتصد الذي يضع كل حاجة موضعها ويعطي كل قيمة حقها، حسب سلّم صحيح للأولويات، دون زيغ أو تطرف أو إسراف.

لقد أبدع الإنسان الحديث أكثر ما أبدع في صنع الأشياء. وبلغت إنجازاته في هذا الميدان حداً تعدى التصور والخيال. أما الإبداع المنتظر، الإبداع المفروض لضمان بقاء البشرية وتقدمها الصحيح، فإنه إبداع في صنع الذات، إبداع في الفكر والسلوك والقيم، إبداع في خلق كيان إنساني كريم، بكل ما للكرامة من معنى وبما توفره الكرامة من قدر وعزة ومجد. إنه الإبداع الذي يؤهل الإنسان لحسن تأدية الأمانة التي جاء ذكرها في القرآن الكريم: ﴿**إنّا عَرَضْنَا الأمانَةَ على السّمواتِ والأرضِ والجِبالِ فَأَبَينَ أن يَحْمِلْنَها وأشْفَقْنَ مِنها وَحَملها الإنسانُ إنه كان ظَلوماً جَهُولاً**﴾[٨]. لقد قبل الإنسان بحمل الأمانة التي أحجمت عنها السموات والأرض والجبال، فلم يحسن تأديتها. فهل سيحسن تأديتها في المستقبل؟ أتراه سينقلب عما هو عليه الآن من ضيق وأثرة وطمع ليصبح كائناً كوكبي النظرة، إنساني الولاء، مغلباً العقل على الشهوة، والعدل على الظلم، والمحبة على الحقد، والواجب على الحق، والعطاء على الاستيلاء، والترقي الأدبي على الترفه المادي؟ إن في هذا الانقلاب الكياني المطلوب الردّ الأصيل على تحدي الحاضر والمستقبل.

٣ ــ مسألتان يجدر التصدي لهما

قبل أن نطوي صفحة هذا الموضوع، لا بدّ لنا من أن نتصدى لمسألتين أساسيتين تتصلان بما ذكرنا اتصالاً وثيقاً، وتثيران تساؤلات واعتراضات حول النتيجة التي خلصنا إليها.

أما المسألة **الأولى** فتتعلق بما أكدناه من ضرورة حدوث تحول جذري في الكيان الإنساني وما يستتبعه هذا التغير من اتجاهات جديدة في الإيمان والعمل. إن هذا التأكيد يتعارض والاعتقاد السائد في هذه الأيام أن سبيل إصلاح أوضاع الإنسانية، وبالتالي سبيل الردّ على التحدي الذي يواجهها، هو في تغيير الأنظمة لا في تغيير الإنسان، وأن هذا تابع لذاك وناشىء عنه. إننا لن نتوغل في هذه المسألة الآن، لأننا سنفرد لها فصلاً خاصاً في ما يلي من هذا الكتاب[٩]. وجلّ ما نبغي إيراده هنا، توضيحاً وإتماماً لما ذكرنا، هو أن العلاقة بين الإنسان ومجتمعه (كياناً ونظاماً) علاقة متشابكة متفاعلة. وليس لأي

---

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآية ٧٢.

(٩) الفصل الثالث عشر.

منهما وجود إلا مع الآخر وبالآخر. ولذلك فمن الخطل والعبث أن يقتصر الاهتمام بهذا دون ذاك، وعلى العكس، أو أن نبغي الإصلاح بتحسين أحدهما دون مصاحبه. وبعيد عنا أن نقلل من شأن الجهود والحركات التي تستهدف إصلاح الأنظمة، بل لقد شددنا في ما مضى من هذا الفصل على ضرورة مناصرتها والإسهام في صنوف نضالها لإقرار الحق وتعزيز مكاسب التحرر والعدالة والمساواة. على أنه لما كانت معظم التوجهات القومية والإنسانية الحاضرة هي إلى النظام دون الإنسان، ولما كانت الآمال تكاد تُعلق كلها على التبدلات في الأنظمة والعلاقات المجتمعية، ولما كانت الثورة الغالبة اليوم على الألسنة والأذهان هي الثورية على الغير، غير المصحوبة بالثورية على الذات، فقد اقتضى أن نوجه النظر إلى الإنسان نفسه، وإلى ضرورة تبدله وبعث الثورية الكيانية فيه، لأن الأخطار الجسيمة الماثلة في الحاضر والأخطار الأشد جسامة البادية في آفاق المستقبل هي في عرفنا أضخم من أن تزال بتبديل نظام بنظام، أو شكل من أشكال العلاقات المجتمعية بسواه. إنها تتطلب إنساناً من نوع جديد. وهذا التطلب يجب أن يظلّ موضع اهتمام ومبعث قلق وتحرّ ونشدان. ولا نظننا ضالّين أو مضلّين إذ نعتبر هذا التطلب التحدي الأصيل، التحدي الجلل، الذي تجبهنا به تطورات الحاضر وطلائع المستقبل.

هذا بشأن المسألة الأولى. أما المسألة **الثانية** التي قد تؤدي إلى التساؤل والتشكك والاعتراض، فهي أن الدعوة التي أثرناها، الدعوة إلى تحول جذري في الكيان الانساني، خليقة بأن توجه أصلاً إلى الشعوب المتقدمة. فهذه الشعوب هي صاحبة القوة والبسطة والسطوة، وهي التي بمقدورها أن تنقذ البشرية من الأخطار المحيقة بها أو أن تدفع بها إلى الانحلال والهلاك. ثم إنها هي التي تبدي شر أنواع الظلم والاستغلال، سواء للإنسان أو للطبيعة. أليس الأجدر إذن أن نتوجه بالمطالبة إليها وحدها دون الشعوب المتخلفة أو، على الأقل، قبلها؟ أيحق لنا أن نطالب هذه الشعوب، التي بدأت تتحرر بعد قرون من الذل والاستعباد، بأن تكون عالمية النظرة إنسانية الولاء في حين أن واجبها الأول هو أن تحمي نفسها وتكوّن شخصيتها وتجوهر قوميتها وذاتيتها؟ أيصح أن ندعوها إلى اللين والاحتياط في السيطرة على الطبيعة واستثمار مواردها حين يكون تخلفها وتردّيها ناشئين عن عجزها تجاه الطبيعة وتقصيرها في مجالات هذا الاستثمار؟ أليس الواجب، واجب أبناء الشعوب المتخلفة، أن يهيبوا بها إلى التشبه بالشعوب المتقدمة وإلى الإقبال على توليد طاقاتها الذاتية، بل على تفجير هذه الطاقات، باتباع السبل واصطناع الوسائل التي سبقت إليها هذه الشعوب؟ إن هذه التساؤلات صحيحة وجديرة بأتم تبصّر وعناية. وإن أية مقولة أو دعوة يكون من شأنها أن تحوّل الشعوب المتخلفة عن تعزيز قدراتها أو أن

تضعف عزيمتها على سلوك سبل النمو والتقدم التي رسمتها الشعوب القوية هي دعوة خاطئة، وهي، إلى ذلك، باطلة فاشلة، لأن تلك الشعوب قد وطّدت نفسها على النهوض وعقدت نيتها على التخلص من نواقص التخلف ومساوئه، فلن تعود عن ذلك ولن تصغي إلى أية دعوة مغايرة.

مع هذا، ومع انطلاقنا في معالجة قضايا مستقبل بلداننا العربية من موقع تخلفها الحاضر كما يتبين من الفصول التالية، نلفت النظر إلى الأمور الأساسية التالية:

أ ـ إن العالم، على الرغم من انقسامه مجتمعات مختلفة، قد غدا، كما أكدنا مراراً، وسيغدو أكثر فأكثر، عالماً واحداً. ولن يستطيع أي مجتمع أن ينعزل عن سواه أو أن يبني حول ذاته أسواراً تحميه من الأدواء والمفاسد المتفشية في المجتمعات الأخرى. فالتفسخ الاجتماعي والتدهور الخلقي والتلوث الطبيعي والنفسي وغيرها من العلل التي تعانيها المجتمعات المتقدمة لا تقف آثارها عند حدود هذه المجتمعات بل تجوزها إلى المجتمعات المتخلفة. فإذا هذه المجتمعات تقاسي، فضلاً عن أمراض التخلف التي تثقل كاهلها، أمراضاً جديدة تأتيها من المجتمعات المتقدمة عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون وشتى الوسائل التي تربط العالم بعضه ببعض، أمراضاً اجتماعية وخلقية تفسد جهودها وتعطل نهضتها. حتى لو فرضنا أن هذه الأمراض لا تتوصل إليها، بل تظل محصورة في مجتمعاتها الخاصة بها ـ وهذا ليس ممكناً أو معقولاً ـ فإن اضطراب المجتمعات المتقدمة وتخلخلها وما تتمخض به من أزمات عصيّة حري بأن يكون للشعوب المتخلفة مصدر خطر وقلق، لأن مصائر الشعوب قد أصبحت مترابطة، بل قد توحدت في مصير واحد، ولأن القدرة التي تكوّنت والتي ستتكون لدى الشعوب المتقدمة تجعل لهذه الشعوب دوراً فائق الأهمية والأثر في تقرير هذا المصير.

ب ـ ليس ضرورياً ولا مفيداً للشعوب المتخلفة وهي تسعى في مسالك التقدم أن تقلد الشعوب المتقدمة تقليداً أعمى وأن تقترف الأخطاء التي اقترفتها هذه الشعوب ووقعت في شركها. فالزمن المتاح لها قصير، والواجب المطلوب منها ضخم عسير، ولذلك يجدر بها أن تعي الأخطاء فتتجنبها، وأن تدرك الأخطار فتحاول إزالتها أو تخفيفها. وبهذا يكون سيرها آمن وأسرع، وبلوغها غاياتها أضمن وأنجع. لنضرب على هذا مثلاً واحداً. لقد ذكرنا أن الشعوب المتقدمة أمعنت في اقتناص موارد الطبيعة وفي تبديد ثرواتها حتى وجدت نفسها الآن تعاني مشكلتين خطيرتين: تناقص الموارد الضرورية لصناعاتها وللمحافظة على مستوى عيشها، وتلويث بيئتها بشتى أنواع السموم والأمراض. أفليس يجدر بالشعوب المتخلفة أن تفيد من هذا الخطأ ومساوئه، فتحرص

على صيانة مواردها، وعلى استثمارها بأبعد نظر وأدق إحكام، وعلى تجنب كل وجه من وجوه العبث والإسراف والتبديد في التصرف بها؟ لقد بلغت الشعوب المتقدمة مرحلة «المجتمع الاستهلاكي» بعد أن قطعت مراحل عديدة مديدة في التصنيع والإنتاج فتجمع لها ما تتمتع به اليوم من قدرات واسعة وذخائر وافرة. أما الشعوب المتخلفة فإنها تجابه خطر الإقبال على الاستهلاك الواسع قبل أن تتوفر لها هذه الوسائل. فحري بإنسانها أن يتوخى الاقتصاد والاعتدال والانضباط وأمثالها من الصفات المطلوبة من إنسان البلدان المتقدمة، بل هو أحرى منه بذلك نظراً لسعة حاجاته وضخامة مطالبه. إنه ليس خارجاً ـ ويجب ألاّ يعتبر نفسه أو يعتبره غيره خارجاً ـ عن هذا المقتضى المستقبلي المفروض على البشر جميعاً دون استثناء.

ج ـ إن هذه الشعوب إذا نظرت إلى مصلحتها الصرف، دون اعتبار ما يجري في البلدان المتقدمة أو ما تشكو منه هذه البلدان، وجدت أنها ستعجز عن معالجة المشكلات الخاصة بها والتحديات التي تجابهها ـ وأهمها التخلف ـ إذا كان إنسانها متهالكاً على شهواته مستسلماً لأنانيته معتدياً على سواه من المواطنين. فالتحول الجذري المطلوب في هذا الإنسان، التحول من هذه النقائص إلى فضائل الغيرية والتعاون والبذل والعطاء، هو شرط أساسي، بل الشرط الأساسي، لسلامة بقاء هذه الشعوب وتحقيق الكرامة التي تصبو إليها والعزة التي تليق بها.

د ـ وأخيراً: حتى لو فرضنا أن الدعوة إلى هذا التحول الجذري يجب أن توجه أولاً إلى الشعوب المتقدمة، فلا ضير في أن تصدر من الشعوب المتخلفة، بل إن الخير كل الخير لهذه الشعوب أن تكون هي التي تتبناها وتحمل لواءها. فما أكثر الحركات الإصلاحية والهبّات التجددية التي قامت في التاريخ من صفوف الشعوب الفقيرة أو الطبقات المحرومة. منها الثورات السياسية والاجتماعية التي اندلعت للإطاحة بأنظمة فاسدة طاغية، ومنها الدعوات الدينية التي انطلقت لمكافحة الأثرة والهوى والغواية العالقة في نفس الإنسان. ولكم كان لهذه الدعوات والحركات من آثار بارزة متلاحقة في تحرير الإنسان وتحرره وفي ترقيته وارتقائه. لكأن الشعوب والطبقات المتخلفة كانت ـ في تبنيها إياها وحملها ألويتها ـ تمثل ضمير الإنسان المتحسس بالعلل، الثائر على الأسواء، الحافز إلى مراقي الصحة والكرامة والخير. أفلا يخلق بهذه الشعوب والطبقات بأن تبقى اليوم وغداً ـ على ما بها من ضعف وحرمان وتخلف ـ ضمير الإنسانية الحيّ اليقظ، الضمير الذي خفت صوته وضؤل فعله عند الشعوب المتقدمة لغرورها وتماديها في طغيانها وإمعانها في جاهليتها الحديثة؟

كل هذا يعيدنا إلى الأصل، وإلى عماد حجتنا في هذا الفصل، وهو أن تحديات المستقبل لجميع الشعوب ـ متقدمها ومتخلفها، غنيها وفقيرها، قادرها وعاجزها على السواء ـ تجتمع في تحدّ جوهري شامل، هو التحدي للإنسان ذاته، ولقدرته على التصاعد والتسامي، وأن الردّ الوافي على هذا التحدي هو التحول الجذري والتغير الكياني، الذي يقلبه إنساناً جديداً جديراً بالمطالب الخطيرة الفريدة التي يتمخض بها المستقبل، قادراً على أن يتحمل «الأمانة» الجليلة التي أحجمت عنها السموات والأرض والجبال والتي لم يستطع إنسان الماضي والحاضر أن يتحملها ويؤديها: ﴿**إنه كان ظلوماً جهولاً**﴾.

الفصل الثامن
العقلية المستقبلية

١ ــ العقلية المستقبلية متأصلة في العقلانية

لسنا نتوهم أن الردّ على تحدي المستقبل سيأتي عفواً واعتباطاً أو سيكون سهلاً ليناً. إنه يتطلب جهداً فائقاً من قبل الأفراد والجماعات والحكومات. وهذا الجهد يجب أن ينطلق من رؤية صحيحة ومن إرادة حازمة ومن تفكير سديد ومن طاقة على التخطيط والتنظيم وعلى التقشف والتضحية، كما يجب أن يتجسد بأجهزة صالحة، على مختلف المستويات، قادرة على أن تصوغ الرؤى والأفكار خططاً ومناهج، وأن تترجم الخطط والمناهج إلى أعمال ومنجزات في حقول الحياة المختلفة بترابط وتناسق وتفاعل ايجابي مبدع.

على أن هذا كله يستلزم الوفاء بشرط أوّلي هو الذي يقرر مدى صحة الجهد المبذول وجدواه أو فساده وضرره. هذا الشرط الأوّلي هو تكوّن عقلية معينة، ندعوها العقلية المستقبلية، عقلية يقتضي أن يتصف بها المفكرون والعاملون وأن تنساب في صفوف الحكم وفي طبقات الشعب، وأن تغدو الحافز الدافع والضابط الموجه والطابع المميز لكل ما يرسم من خطط وما يتخذ من قرارات وما ينفذ من أعمال.

فماذا يراد بالعقلية المستقبلية؟

«العقلية المستقبلية» تحمل في الظاهر معنيين مختلفين، أولهما العقلية المطلوبة في الحاضر المتوجهة إلى المستقبل الواعية لمشكلاته العاملة على الإعداد له، والثاني العقلية التي ينتظر أن تسود المستقبل ذاته. أو، بكلام آخر، العقلية المتطلعة للمستقبل، من جهة، والعقلية التي سيتصف بها المستقبل، من جهة أخرى. فأياً من هذين المعنيين نقصد في

هذا الفصل؟ إنّا نقصد طبعاً المعنى الأول. ولكن هذا المعنى لا ينفصل في الواقع والجوهر عن المعنى الثاني. ذلك أن العقلية الضرورية للإعداد للمستقبل هي ضرورية أيضاً لبقائه وازدهاره. فإذا لم تتحقق هذه العقلية اليوم لم يكن لنا مستقبل سليم، وإذا بطلت غداً ضاع المستقبل وتبدد مستقبله. إن هذه العقلية هي إذن الشرط اللازم للتطلع المستقبلي وللوجود المستقبلي. والتطلع والوجود هما في نهاية الأمر مترابطان، إذ لا يحصل وجود صحيح بدون تطلع صحيح، وكذلك لا يقوم مثل هذا التطلع إلا في كيان يتمتع بحدّ أدنى من الصحة والفاعلية.

والآن، ما هي صفات «العقلية المستقبلية» ومميزاتها؟

أول ما تتصف به العقلية المستقبلية هو أنها «عقلية» حريّة بهذا الاسم، أي محققة للشروط المطلوبة من أية عقلية سليمة في أي زمان أو مكان، والمفروضة على وجه الخصوص في الزمان العسير المقبل، وفي المكان الذي أخذ يمتد على البسيطة بكاملها. وجوهر هذه الشروط وجمّاعها هو العقلانية، أي الإيمان بالعقل، العقل اليقظ المتطور الفاعل، رائداً وضابطاً وحاكماً، والعمل بوحي هذا الإيمان.

إن العقلانية تقوم على عدة أركان، لا يتسع المجال لتفصيلها والتبسط فيها، ولذا نقتصر على ثلاثة منها نعتبرها أساسية.

أول هذه الأركان هو **الموضوعية والواقعية**، أي أن ننظر إلى كل ما حولنا وما فينا، كما هو بالذات، لا كما نتخيله أو كما نريده أن يكون. ليس هذا الأمر سهلاً، لأن الانسان مجموعة أهواء وأوهام وأمانيّ وعقد، يرثها من أسلافه أو يستمدها من بيئته أو يولدها لنفسه. وهو ينظر إلى ما حوله من خلال هذا كله، فيأتي نظره شائباً فاسداً مجانباً للحقيقة. ولا بد له من الجهد المستديم والمراس العسير ليروض نفسه على التجرد من هذه العلل وليأتي نظره صافياً مصوّباً إلى الواقع كاشفاً عن حقيقته. بل لا بدّ له أولاً من جهد ومراس لكي يتوق إلى هذا الكشف ويحنّ إليه ويجعله ديدنه.

وإذا كانت الموضوعية والواقعية اللتان تقوم عليهما العقلانية الصحيحة ضروريتين دوماً، فإن ضرورتهما تبرز وتشتد في زماننا هذا وفي الزمان المقبل، وذلك لأمرين: أولهما تعقد المشكلات الحاضرة والمقبلة، وتفاقم الأخطار والأضرار التي تأتي من جهلنا إياها على حقيقتها وانخداعنا عنها بأهوائنا وتخيلاتنا، والثاني أن وسائل الدعاوة والإغراء قد ازدادت في هذه الأيام اتساعاً ونفاذاً وأثراً، وهي تدفع بنا غالباً، بطرق فعّالة، ظاهرة وخفية، إلى رؤية الأشياء كما يصورها لنا أصحاب هذه الوسائل وموجهوها ـ من أرباب

حكم أو رجال أحزاب أو طالبي سلطة أو مغنم ـ لا كما هي في الأصل والواقع. يضاف إلى هاتين الصعوبتين الجسيمتين أن «الواقعية» قد غدت في خضم هذا النوع السائد من التوجيه تهمة مرادفة للتخاذل أو الانحراف والتخلي عن الأهداف والوقوع في شرك الأعداء. ولئن صحت هذه التهمة في بعض الأحيان، عندما يعتري النظرة الواقعية وهن أو فساد فتستخدم لتبرير التخاذل أو التنازل عن الحق، فإنها لا تنطبق على الواقعية الصحيحة المسؤولة التي تبقى مطلباً ضرورياً، بل لعلها أول المطالب الضرورية، لتفهم المشكلات ولحلّها حلاً ناجحاً. والشر كل الشر هو في عدم التمييز بين صحيحها وفاسدها، والانسياق في محاربتها بدافع الجهل أو التجاهل، أو التخيل الجامح، أو الالتزام الجامد، أو الشهوة العمياء، فتميع هذه الصفة الأساسية من صفات الفكر السليم والعمل المجدي ويتضاءل أثرها.

العقلانية تأبى الانخداع والخداع، وتكافح الضلال والتضليل. وهي تعلم علم اليقين خطر النتائج التي تجلبها هذه الشرور. فالشعب المنخدع المضلَّل يظلّ غارقاً في مساوئه، عاجزاً عن التخلص منها والنهوض إلى مراكز القدرة والعزة، وهو لا يتخلص وينهض إلا عندما يكتسب هذه الصفة الأساسية، ومؤداها، كما قلنا، الحرص على رؤية الأشياء كما هي، بالاستقلال عن الأهواء والرغبات والدوافع، أي بمنظار الموضوعية لا الذاتية، والواقعية لا التخيّلية.

وثاني أركان العقلانية هو **الانتهاج العلمي**. وهذا الانتهاج ينطوي أيضاً على التزام، منه ينطلق وإليه دوماً يعود ويحتكم، وهو الإقبال على دراسة الواقع بالأسلوب النقدي الاختباري المنتظم الذي أفاده العقل بجهاده العسير المديد خلال الأجيال، والذي يتمثل، في ما يتمثل، بالعلم نهجاً وحصيلة. وهنا أيضاً ليس الأمر سهلاً طيّعاً ولا يحصل للمرء عفواً وبداهة. إنه مطلب دقيق شاق، ويزداد كل يوم دقة ومشقة. إنه كالصراط المستقيم لا يقوى على سلوكه إلا من استعد له استعداداً كافياً وأدّى الفرائض التي يوجبها، فإذا لم يفعل سقط في بحور الضلال والظلام المحيطة من كل جانب وجلب الشر لنفسه ولسواه. ولقد أشرنا في ما سبق من هذه الفصول إلى الثورة العلمية المتأججة في هذه الأزمنة، وإلى الدور الخطير المتزايد خطورة الذي يقوم به العلم في المجتمعات الحديثة، وإلى أثره المتفوق فيها حاضراً ومستقبلاً. وكل ما نود أن نؤكده هنا هو أن هذه المنجزات العظيمة الرائعة تنطلق من منطلق أوّلي لولاه لما كانت، وإذا هي زاغت عنه وفقدته تعطلت وفسدت وانهارت. هذا المنطلق، الذي يلازم المنطلق السابق (أي الموضوعية والواقعية) ويرتبط به، هو النهج العلمي في الملاحظة والنقد والاختبار والتحليل

والتركيب، النهج الذي ينفر من الخطأ ويتنكب عنه، وينزع إلى الحقيقة ويجهد لالتزامها، النهج المنتظم المبدع الذي استنه وطوّره الارتياد العقلي المتصل المتقدم خلال التاريخ. ولنؤكد أن هذا النهج هو غنم نفيس باهظ التكاليف، وقد غدا شرطاً مقدماً من شروط الحياة السديدة الجديرة بالبقاء والعطاء. فمن يمكّنه ويثره في مجتمع من المجتمعات يؤت نفعاً وخيراً، ومن يضعفه ويفسده ـ خصوصاً في المجتمعات المتخلفة ـ يؤت ضرراً وشراً، بل يرتكب جرماً قد لا يدانيه أي جرم آخر.

أما الركن **الثالث** من الأركان الأساسية للعقلانية فهو **الالتزام الخلقي**. هذا الالتزام هو نتيجة الالتزامين السابقين، بل لعله هو منهما الأصل والسبب. إننا لنخطىء إذا اعتقدنا أن ثمة انفصالاً واقعياً بين الجهد العقلي والجهد الخلقي، أو أن الأول قد يأتي صحيحاً ناجعاً بدون الثاني. فالمواقف العقلانية الأصيلة كالسعي إلى الحقيقة، والتزامها، واعتزام الفوز بها ونصرتها، ومجاهدة النفس للتحرر من كل ما يفسدها ـ هذه وأمثالها هي أيضاً، بل نقول أولاً، مواقف خلقية أدبية. ولقد يعترض البعض بأنّا نشهد اليوم تقدماً علمياً خارقاً لا يجاريه تقدم خلقي أدبي، فالعقلانية إذن شيء والنزاهة الخلقية شيء آخر. إن هذا الاعتراض يصح إذا صح أمران: أولهما أن يكون التقدم العلمي، على ضخامة إنتاجه وروعة إنجازه، تقدماً سليماً في جملته. والواقع أنه ليس كذلك، فإنه كما ذكرنا سابقاً، منصب على الطبيعة أكثر مما هو متوجه للإنسان، وقد أفاد الإنسان في فهم أسرار الطبيعة وفي تسخير قواها ولكن لم يفده إلاّ إفادة ضئيلة في إدراك أسرار نفسه وفي التغلب على شهواته. إنه تقدم غير متزن أو منسجم، وهو إلى ذلك قد أوغل في التفرع والاختصاص، فضاقت آفاق أصحابه ورواده، وقلّت قدرتهم على الرؤية الشاملة والفكر المتكامل والحكمة المتزنة. وهذه بعض أسباب ما يعتوره في الوقت الحاضر من ضروب الزيف والانحراف. أما الأمر الثاني، فهو أن العلم، على قدره وخطورته، ليس المظهر الوحيد أو المظهر الكامل للعقلانية المرجوة. فهو ـ ولا سيما وجهه التطبيقي السائد في هذه الأيام ـ يعنى أكثر ما يعنى بالوسائل، ويكاد لا يهتم بالغايات. أما العقلانية المتفتحة المكتملة فهي تُقبل على الغايات أيضاً، بل إنها تقبل عليها أكثر مما تقبل على الوسائل، وتعمل فيها إيضاحاً وتحديداً، وتقدّم التزامها إيّاها على التزامها لهذه. ومن هنا، فإن المفارقة المعاصرة بين التقدم العلمي والتخلف الخلقي ناتجة، من ناحية، عن علل وانحرافات في العلم الحديث ـ لا في جوهر العلم ذاته ـ ومن ناحية أخرى، عن قصر مفهوم العقلانية على العلم وحده. ومهما يكن من أمر، فإنّا نعتقد أن العقلانية إنما تصح وتكتمل عندما تصبح خلقاً، ولا نظننا مخطئين عندما نقول إن هذه العقلانية المكتملة

كانت مصدراً لأفضل الإنجازات والإبداعات في التاريخ، وإنها ستكون في المستقبل لا مصدر الإبداع فحسب، بل قوام البقاء والتقدم.

٢ ــ الخصائص البارزة للعقلية المستقبلية

إن العقلانية التي وصفنا هي السمة المميزة لأية عقلية صحيحة أينما كانت وكيفما تجلت. فهي بالتالي لبّ العقلية المستقبلية التي نرتادها في هذا الفصل ومقتضاها الأصيل. لقد نشأت نشأة بطيئة مضطربة على مدى زمن بعيد، ونمت عبر مراحل التاريخ بنتيجة الجهود التي بذلها بناة الحضارة من أفراد وشعوب. ولم يكن نموّها متصلاً زاهياً دوماً، فقد جازت أدوار قوة وتفتح، وأدوار ضعف وذبول، وتظل اليوم، بعد هذا الجهاد الطويل وعلى رغم ما أحرزت من كسب وتطور، عرضة للانتكاس الداخلي وللتعطيل والإفساد الخارجي. فلا بد من المضي في تأكيد الإيمان بها وتجديد الحرص عليها وصيانتها من كل ما ينتابها من شوائب وعيوب. فهي ضمانة الحاضر، والضمانة المطلوبة للمستقبل.

وعلى أن العقلية المستقبلية التي نحاول استكشافها تقوم أولاً على العقلانية التي وصفنا وتصدر عنها، فإن ثمة صفات أخرى تميزها وتدل عليها. ولعلنا نجد عند التحقيق أن هذه الصفات ليست منفصلة عن العقلانية، بل تصحبها أو بالأحرى تنتج عنها عندما تكون العقلانية حية فاعلة ناضجة. وعلى كل حال، إنه يحسن بنا أن نشير إلى هذه الصفات إتماماً للبحث وإيضاحاً للعقلية المستقبلية من مختلف جوانبها.

أ ـ **الارتياد والتخطيط**. لا تكون العقلية «مستقبلية» إلا إذا كانت متجهة إلى الأمام، أي إذا تميزت بالتطلع إلى المستقبل وبالرغبة في ارتياد مجاهله. وهي بهذا المعنى مخالفة بل مناقضة للعقلية الرجعية المتلفتة إلى الوراء المتركزة في الماضي. ونحن عادة نتصور الزمن خطاً مستقيماً يمتد من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر، فكأن الماضي والمستقبل مجرد موقعين متقابلين على خط زمني واحد. والحقيقة أنهما متقابلان، لا موقعاً وزمناً فحسب، بل طبيعةً وجوهراً أيضاً. فالماضي قد حصل وتم، وليس بإمكاننا أن نفعل فيه أو أن نبدله. أما المستقبل فهو منفتح أمامنا: إنه مجال الإمكان، وموئل الحرية والاختيار، وميدان العمل والإنتاج. فالعقلية المستقبلية تهتم لا بما حصل وصار، بل بالصيرورة والمصير، لا بما كان، بل بما يمكن أن يكون وبما يجب أن يكون. إنها عقلية الرؤية النافذة التي تجوب الآفاق وترتاد المجاهل. وكلما كانت رؤيتها أنفذ وأوضح،

استطاعت أن تكتنه الإمكانات المنفسحة، والاختيارات الماثلة، وأن تحفز إلى الجهد والعمل في سبيل تحقيقها.

إننا إذا عدنا إلى الماضي فللتعلم والاختبار فحسب، لا لإعادة الماضي كما هو، لأن الماضي ـ أي ماضٍ ـ مرتبط بظروف وأحوال هي غير الظروف والأحوال التي تجبهنا في الحاضر أو التي ستجبهنا في المستقبل. ولعل من أهم دروس الماضي ومن أجلّ عبره، أن أيّ تقدم حصل في أية فترة من فتراته، سواء أجاء عن طريق العمل الهادىء المتئد أم عن طريق الثورة العنيفة العاصفة، كان يمثل تجاوزاً لذلك الماضي وحصل استجابة لشعور الضيق به والتطلع إلى ما هو أفضل منه والإحساس بالقدرة على تحقيق هذا الأفضل. حتى الذين بهرهم الماضي ومنجزاته ـ كما حدث لأدباء عصر النهضة الأوروبية وفلاسفتها عندما حاولوا «إحياء» التراث اليوناني الروماني الكلاسيكي ـ فإن المبدعين منهم كانوا منصرفين أولاً إلى توفية حاجاتهم الحاضرة والمقبلة، ولم يعمدوا إلى استلهام ذلك التراث إلا من أجل هذه الحاجات. أما الذين استكانوا منهم إلى الماضي واكتفوا بمحاكاته ولم يحاولوا تجاوزه، فإنهم ظلّوا مقلدين له ولم يرتفعوا إلى مستواه، إذ لا سبيل للمقلد التابع أن يوازي المبدع الأصيل. وهكذا إذا مضينا واستعرضنا مواكب صنَعة التغيير ودافعي عجلة التقدم، وجدناهم جميعاً، على اختلاف فئاتهم وتنوع انتماءاتهم، رواداً تطلعيين. فالأنبياء الذين حملوا دعوات الإصلاح وجاهدوا لأدائها لم يحبسوا أنفسهم في حاضرهم وماضيهم، وإنما كانوا أناساً ساخطين على الحاضر ـ حاضر مجتمعهم أو حاضر الإنسانية ـ داعين إلى تحسينه وتخطيه، ولم يكن جوهر رسالاتهم العودة إلى الماضي بل «إتمامه» أي تجاوزه إلى ما هو أصح وأجلّ. وكذلك المصلحون الآخرون، من مفكرين أو عاملين، من دعاة التدرج واللين أو من حملة لواء الطفرة والثورة، فإن رؤاهم المستقبلية هي التي ظلّت تدفعهم وتثير الآمال والمطامح في نفوسهم وتفجر فيهم طاقات البذل والعطاء. ومثلهم العلماء، من مكتشفين ومخترعين، فإنهم إذ يتوغلون في مجاهل الواقع لا يفترون عن ارتياد آفاق المعرفة سعياً وراء حقيقة جديدة لم يصل إليها من سبقهم أو صنع متفوق على ما هو معروف أو متداول. وهكذا شأن طوائف المبدعين في شتى حقول الإبداع، فهم جميعاً منطلقون مغامرون، وعقليتهم ـ في أي زمان أو مكان وجدوا ـ عقلية مستقبلية منصبة على المقبل الآتي، تائقة إلى أن يكون، بفضل صنعهم وإبداعهم، خيراً مما هم عليه أو مما كان عليه أسلافهم.

وهنا لا بد من احتياط. قلنا «عقلية» مستقبلية. ذلك أن مجرد التوجه إلى المستقبل قد لا يحدث الأثر الإيجابي الذي نتكلم عنه. فقد يكون هذا التوجه تخيلاً جامحاً أو

حلماً مدغدغاً، وعندها لا يعود ثمة فرق بين الاستكانة إليه والاستكانة إلى أمجاد الماضي، وبين ما تبعثه هذه وتشيعه تلك في النفس من رضى واكتفاء والتهاء. إن ما يصون هذا التوجه المستقبلي هو «العقلية» المستقبلية، المتميزة بالعقلانية، والتي تأبى أن تلهو أو تنخدع بالتخيلات والأحلام غير المنضبطة. ولعل لقائل أن يقول إن المهم إذن ليس التوجه إلى المستقبل أو العودة إلى الماضي، بل هو توفر العقلانية، فهي حرية بأن تصون الرجعية وتضبطها كما تصون وتضبط المستقبلية. وهو قول له نصيبه من الحق وجدارته بالاعتبار. وحبذا لو توفرت للرجعية ما تفتقر إليه من عقلانية. على أن العقلانية لا تتوفر للرجعية ـ إن هي توفرت ـ إلاّ إلى حدّ، لأن العقلانية هي بطبيعتها تقدمية. فالعقل الحيّ اليقظ المتفتح يشق دوماً طريقه إلى الأمام في محاربته المستمرة للخطأ والانخداع، وفي حنينه الدائم إلى كشف الحقيقة والاهتداء بها، وفي ارتياده الجاد وتطلعه الملح إلى الأصلح. ومن هنا كان هذا التلاحم المخصب بين العقلانية وبين التطلع والارتياد. ومن هنا كان ما تفيده العقلية المستقبلية من الإخصاب المتبادل بين هذين العنصرين اللذين تقوم بهما وتتميز بخصائصهما، وترقى برقيهما، وتقوى بحيوية التفاعل بينهما.

وعندما تعي في هذه العقلية شروطها وتحاول الإعداد للمستقبل إعداداً وافياً فإنها لا تكتفي بمجرد الارتياد، بل تعمد إلى ترجمته إلى نهج منتظم، يحدّد الأهداف ويرتبها في سلّم أولويات، ويفصّل مراحل تحقيقها، ويحيط ما أمكن بالموارد المتوفرة، الكائنة والممكنة، وبالحدود القائمة أو التي قد تقوم، ويجسّد ذلك كله بخطة عمل وباستراتيجية مواجهة وبخطى تكتيكية حسب الظروف التي تبدو هنا وهناك. ويكون هذا كله قابلاً للتطور تبعاً لتطور المتغيرات المحسوبة أو لظهور متغيرات لم تكن في الحسبان. وهكذا يغدو الارتياد توجهاً مستقبلياً مخططاً ومخطِطاً، متسلحاً بالعقلانية المتجددة وبأحدث أدوات العلم، محاولاً ما أمكن أن يعبر إلى المستقبل من آمن الطرق وبأفعل الوسائل.

ب ـ **التساؤل والنقد.** وهما موقفان أو صفتان يمكن أن نعتبرهما أيضاً من مظاهر العقلانية الأصيلة الحية، ومن نتائجها. فالعقل يسلك دوماً سبيل الهدم والبناء: هدم الباطل الفاسد وبناء الصحيح الصالح. هكذا تكوّنت المعرفة الإنسانية، وهكذا بني صرحها المتساند المتشامخ. والتساؤل والنقد يتجهان إلى الموضوع للتأكد من صحة المعرفة الحاصلة بشأنه أو تمامها، وإلى الذات للاطمئنان إلى أن الأسلوب المتبع لتحصيل المعرفة هو أسلوب سليم منضبط. والرقي العقلي يتطلب تيقظاً مستمراً دائباً في كل من الاتجاهين: الانتقاد الموضوعي، والانتقاد الذاتي، وفيهما معاً. فالعالم الذي يقف عند

محصل من المعرفة في موضوع من الموضوعات ويعتقد أنه أصاب الغاية التي ما بعدها غاية، أو أن النهج الذي اتبعه في الكشف والمعالجة هو النهج الأمثل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هو عالم قد قضى على علمه وعلى نفسه بالجمود والركود، بل بالتقهقر والخسران، لأن كل ما يقف عند حدّ لا بدّ من أن يتلكأ عن سواه وأن يعود فيتحجر ويفقد أسباب الحياة.

وهنا يجدر الانتباه إلى أمرين: أولهما أن نقد الموضوع هو في الأعم الأغلب أسهل للنفس من نقد الذات، لأن الإنسان مطبوع على حب الذات والتعلق بها وعلى المكابرة والمفاخرة، ويصعب عليه الاعتراف بالخطأ أو الرجوع عنه كأن في ذلك مسّاً بكرامته أو حطّاً لمكانته. فهو يحتاج إلى مغالبة نفسه ومجاهدتها بشدة واستمرار لتلين للنقد، وليصبح عنده الإقرار بالخطأ والعودة عنه من صميم الكرامة الذاتية ومن أدلّ مقتضياتها. أما الأمر الثاني، فهو أن نقد المعارف الطبيعية هو بدوره أسهل وأقرب مثالاً من نقد المعارف الإنسانية. فليس يصعب مثلاً على العالم الفيزيائي أن يرى الخطأ في ما كشفه من أمور الطبيعة وأن يسعى إلى إصلاحه. أما المؤرخ والأديب والعالم الاجتماعي والفيلسوف فإنهم إذ يعالجون شؤوناً تتعلق بمجتمعهم وتراثهم وماضيهم وحاضرهم يصطدمون بعقبات خارجية في ما حولهم وموانع داخلية في أنفسهم تقف في وجه حوافز الشك والتساؤل والنقد التي يتطلبها كشف الباطل والعمل لإزالته وارتياد السبل التي يختطها العقل.

ولسنا نقصد هنا النقد الانطباعي الفوري الجامح، وإنما نقصد النقد المنضبط المسؤول، أي الملتزم للعقلانية: النقد الذي لا ينطق عن هوى ولا يثور اعتباطاً وعشوائياً، بل الذي يحيل كل شك أو تساؤل إلى العقل ليحكم فيه والذي يتقيد بهذا الحكم مهما يكن صعباً أو مخالفاً للغريزة أو الطبع. فالعقلية المتميزة بهذا النوع من النقد، والمتجهة به إلى الموضوع وإلى الذات، وإلى الذات قبل الموضوع، هي من نتائج العقلانية الأصيلة المتطورة ومن مولداتها.

وتعظم أهمية هذه الميزة في هذه الأيام وفي الأيام المقبلة، ذلك أن التغير المتسارع القائم اليوم والذي سيشتد في المستقبل يتطلب هدماً سريعاً وبناءً سريعاً. ولذا يفرض في العقلية المستقبلية أن تكون أشد ما يمكن تيقظاً ونشاطاً، وأن لا تستكين للتقليد أو للطبع، بل أن تخضعهما إخضاعاً مستمراً قاسياً للتحري والتساؤل والنقد، فتجدّ في تتبع الباطل لإزالته وفي تطلب الحق لإثباته ودعمه. ثم إن التغير المتسارع يؤدي بطبيعته إلى رجرجة النظر وذهول البصيرة فيختلط في الذهن الحق بالباطل، كما أن قوى التغير المندلعة قد

تجرف الصالح مع الفاسد. يضاف إلى هذا وذاك أن الخطط الموضوعة والاستراتيجيات المرسومة، يجب، كما ذكرنا، أن تظل ملتصقة بالواقع وأن تتطور بتطوره، فكم من خطة اقتصادية أو اجتماعية ضلّت وفشلت، بل ألحقت أضراراً ومساوىء، لأنها جُمدت بشكلها الأول ولم تعدل تعديلاً مماشياً لتطور المتغيرات ووافياً بمطالبه. إن التنبه التساؤلي الانتقادي هو في الأوضاع الثورية القائمة والمقبلة أشد وجوباً منه في أوضاع التغير البطيء الهادىء. فلا غرو أن يكوّن عنصراً هاماً من عناصر العقلية المستقبلية وميزة بارزة من ميزاتها. غير أننا نعود فنؤكد أن المطلوب هو الانتقاد الواعي المنضبط المسؤول لا الانتقاد اللاعقلاني واللامسؤول، فكما تعظم أهمية ذاك وتشتد الحاجة إليه في الحاضر والمستقبل، يرتفع خطر هذا وتتفاقم فداحته وينتشر شره.

ج ـ **الشمول والتعاون.** ومن المميزات التي يفرض توافرها في العقلية المستقبلية شمول النظر والإدراك والعمل، والقدرة على التعاون في سبل الفكر والتنفيذ جميعاً. ذلك أن الأوضاع ستزداد تداخلاً وتعقداً وتفاعلاً. فأية قضية من القضايا في أي مجتمع من المجتمعات، مهما تكن محدودة، سيكون لها وجوه متعددة ونتائج متفرعة، وستشتبك اشتباكاً محكماً بغيرها من القضايا. لقد أصبح عسيراً اليوم، وسيصبح أشد عسراً غداً، أن ننظر إلى قضية ما، فندركها على حقيقتها أو نحسن معالجتها إذا اقتصرنا على وجه من وجوهها فحسب، أو حتى إذا تناولناها بمجموعها ولكن لم نعتبر علاقاتها بسواها. لنأخذ مثلاً قضية التربية والتعليم. إن هذه القضية ليست قضية تعميم وتيسير، أو إصلاح برامج، أو وضع كتب، أو إشادة أبنية، أو إعداد مدرسين، أو توفير نفقات، أو تلبية حاجات المجتمع الإنمائية أو تثقيف أبنائه تثقيفاً وطنياً وإنسانياً. إنها ليست أيّاً من هذه الوجوه التي قد تبرز بها، بمفرده. إنها هذه الوجوه جميعاً وسواها مما لم نعدد ومما لا يبدو ظاهراً. وليس هذا فحسب، بل إنها ترتبط بغيرها من قضايا المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية والخلقية، بل بقضايا المجتمعات الأخرى المتصلة به والمتفاعلة وإياه. فلا تصلح إذن عقلية المستقبل إذا كانت ضيقة محدودة، وإنما تصلح بقدر ما تتسع لتشمل بنظرها وإدراكها ومعالجتها الوجوه المترابطة والجذور المتشابكة للقضايا التي تتصدى لها. إن الرؤية المستقبلية تمتد عرضاً وعمقاً كما تمتد طولاً: لها بعد اتساعي في الإحاطة بالقضايا، وبعد عمقي في النفاذ إلى جذورها، كما لها بعد أمامي في استكشاف تطوراتها واستطلاع آفاقها.

إن هذه الرؤية المتعددة الأبعاد، وما تدعو إليه وتتطلبه في النظر والإدراك والمعالجة، لا تتحقق بيسر، بل قلّما تتحقق لامرىء بمفرده، مهما أوتي من المؤهلات والكفاءات.

ولذا، فالعقلية المستقبلية هي عقلية التعاون والتعاضد والتكامل. إنها عقلية تدرك حدودها وإن اتسعت، فتدفع بصاحبها إلى طلب المشاركة وارتضائها في سبيل المزيد من شمول النظر وصحة الإدراك وسلامة المعالجة. ونحن نرى اليوم، أنّى التفتنا في ميادين الحياة، من علمية أو صناعية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها، أن الجهد المطلوب في الشؤون الفكرية والعملية على السواء قد غدا جماعياً أكثر منه فردياً، وأن نجاحه رهين بما يمثل من حشد للطاقات وتكامل للمؤهلات وتعاون بين الأفراد وبين الهيئات. وهذا المطلوب سيعلو شأنه ويعظم خطره في المستقبل بسبب ازدياد تعقد الأوضاع وتشابكها. إن العقلية المنغلقة المحدودة المكتفية بذاتها لن تفي بحاجات المستقبل، ولا غنى لأبناء اليوم والغد، إذا أرادوا أن يصمدوا للأخطار المتفاقمة وأن يسلكوا دروب التقدم التي تشتد وعورتها ويحمى وطيس التنافس فيها، من أن يروضوا نفوسهم على الانفتاح على السوى والتعاون وإياهم، والسعي الدائم إلى التكامل والتضافر في الفكر والعمل، وتغليب الجهد الجماعي والمصلحة الجماعية على الانعزالية والأنانية والغرور الذاتي.

د ـ **المرونة والتكيف**. إن الأسباب ذاتها التي تستدعي هذه الصفات وغيرها مما سبق ذكره، تستدعي أيضاً أن تكون العقلية المستقبلية متحلية بالمرونة والتكيّف. فلا يصح أن يقابل التغير المتسارع في الأوضاع بجمود في التفكير ورتابة في التنظيم، أو أن يعالج التعقد المتكاثف بعقلية تبسيطية تؤمن بأنها بلغت الحقيقة التي ما بعدها حقيقة. ولعلنا نستطيع هنا أن نفيد من مثال العلم وتراثه. فلقد كان العلم في الماضي يتطور تطوراً بطيئاً، وكانت الحلول والنظريات التي يتوصل إليها العلماء تسود قروناً أو أجيالاً، ولم ينشط العلم فعلاً إلا عندما أخذ العلماء يختبرون حلولهم ونظرياتهم ويقبلون على تبديلها عندما تخالف الواقع، أي إن تقدم العلم كان مرتبطاً بمقدار استعداد ذويه للتكيف حسب الوقائع المستجدة. فحيثما جمدوا أو جمدت عقليتهم وتمسكوا بمواقفهم، جمد العلم وما لبث أن تقهقر، وحيثما اكتسبوا مرونة في الاتجاه العقلي وفي المواقف المتخذة تقدموا في مضمار الكشف والتطبيق، فإذا هم الآن، وقد أحدثوا الثورات العلمية المتلاحقة التي أدت إلى الثورة الحاضرة المندلعة، يتخذون مواقف تقريبية غير نهائية، مدركين أن ما ثبت لديهم اليوم سوف يتغير غداً وأنهم إذا تمسكوا به ووقفوا عنده تخلفوا عن الركب العلمي في انطلاقه المندفع. هذه المرونة والقدرة على التكيف التي أكسبت العقلية العلمية قوتها وزخمها وإبداعها هي ذاتها الصفة المطلوبة في غير العلم من فاعليات الحياة الحاضرة والمستقبلة: في شؤون الفكر، والتنظيم، والإدارة، والحكم، واستثمار الموارد، والتخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكل ما يتصل بذلك من قريب أو بعيد.

وهنا أيضاً لا بد للمرونة من أن تأتي منضبطة. فليس المقصود أن يكون التفكير والعمل منقادين كل الانقياد لأي طارىء أو عابث، فلا يستقران على وضع ولا يثبتان في حال ولا يتميزان بأية أصالة. وإنما المقصود ألاّ يتحول الاستقرار إلى جمود، والثبوت إلى ركود، والأصالة إلى عقم وجدب. فلا جمود مجدباً ولا ميعان فالتاً، بل مرونة منضبطة وتكيف متزن وتوافق منتظم. هذا بعض ما تتطلبه العقلية المستقبلية وتقوم به.

هـ ـ **التجديد والإبداع**. إن الامكانات الايجابية والأخطار المروّعة التي يتفتق عنها المستقبل ستفسح مجالاً واسعاً للتجديد والإبداع، بل إن التنافس المشتد بين المجتمعات سيجعل من هذا وذاك شرطاً لازماً للتقدم والبقاء. إن هذا هو حكم الزمان الحاضر، وما أحراه أن يكون حكم الزمان المقبل. فالأمم التي تجري في مضامير التقدم هي الأمم المجددة المبتكرة المبدعة، وإذا توقفت عن الإبداع تخطاها من كان أكثر تجدداً وأزخر إبداعاً. ولن يكفي الأمم المتخلفة أن تحسن الاقتباس وتسرع في التقليد، إذ إنها، مهما تحسن وتسرع في هذين المضمارين، تظل متخلفة تابعة. وهذا هو، عند التحقيق، جوهر التخلف والتبعية. إن التخلف في الإبداع هو، أول الأمر وآخره، مصدر التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي. والشعوب المتقدمة قد أبدعت وما تزال تبدع في الميادين العلمية والتكنولوجية، وإذا أرادت الشعوب المتخلفة أن تلحق بها فإنه لن يكفي أن تأخذ عنها نتائج هذا الإبداع بل يجب أن تجاريها فيه. وإلى أن تبلغ هذه المرتبة، عليها أن تسعى للتفوق والإبداع في ميادين أخرى، كعمق الإيمان، وصدق العزيمة، وتلاحم الجهد، وجلال التضحية، وما إلى ذلك من الفضائل النفسية والخلقية. فإذا لم تفعل، قضي عليها بدوام التخلف وتفاقمه واستمرار التبعية واشتدادها.

وهذا ما يجعل من شروط العقلية المستقبلية أن تكون دوماً حانّة إلى التجدد والتجديد، تائقة إلى الابتكار والإبداع، قادرة على أن تستثير عند أصحابها هذا النوع من الجهد والإنجاز، وأن تدفع بهم إلى أداء الثمن الذي يتطلبه، وهو ثمن يعلو ويبهظ على الأيام.

هذه هي بعض الصفات التي يجب أن تتحلى بها العقلية المستقبلية وتتميّز، بجانب ميزتها الأصيلة، وهي العقلانية الصحيحة الحيّة المنتظمة. وبهذه الصفات مجتمعة، وبما يتصل بها وينتج عنها، تشرق هذه العقلية وتفعل فعلها سواء في الحاضر لحسن إعداد المستقبل، أو في المستقبل لضمان سلامته وازدهاره وتقدمه.

٣ ــ العقلية المستقبلية والتراث

بقي أن نعالج مسألة خطيرة لها علاقتها الوثيقة بما ذكرنا، وقد كثر ترددها في هذه الأيام التي انتشر فيها الوعي القومي والإحساس بالذات الجماعية من جهة، وهبّت الشعوب من جهة أخرى إلى الانطلاق والتقدم بفعل روح ثورية متأججة. تلك هي مسألة «التراث»: ما هو، وما موقفنا منه وواجبنا نحوه؟ وفي ما يتعلق بموضوعنا بوجه خاص: كيف تنظر إليه وتتصدى له العقلية المستقبلية؟[١].

إذا كانت العقلية المستقبلية تتجه، أول ما تتجه، إلى المستقبل، فهل معنى هذا أنها تتنكر لتراث الماضي وتهدف إلى التخلص منه أو القضاء عليه؟ أتتنافى «المستقبلية» و «الماضوية»، فلا يقوم الفكر المستقبلي والعمل المستقبلي إلا على أنقاض التاريخ والتراث؟ قد يفهم البعض المستقبلية بهذا المعنى، فيستخفون بالتراث ويسعون إلى «التحرر» منه تحرراً مطلقاً شاملاً. ليس هذا، في رأينا، هو شأن العقلية المستقبلية الصحيحة، بل نعتقد، على العكس، أن هذه العقلية هي التي تحرص على جوهر التراث وهي المؤهلة بالفعل للحفاظ على الأصالة ورعايتها وتنميتها والإفادة منها خير إفادة في تحقيق الذات وفي الإنجاز والإبداع.

إن التراث ـ تراث أي قوم من الأقوام ـ يتضمن الصالح الذي يجب أن يبقى والفاسد الذي يجب أن يزول. إنه مزيج من العناصر الإيجابية والسلبية. منه ما حصّله المجتمع في أدوار الإبداع والتقدم، ومنه ما ورثه من أدوار البدائية أو من عهود الانحطاط والتأخر. ففي تراثنا العربي، مثلاً، إنجازات رائعة وفتوحات زاهية في ميادين العلم والفكر والخلق يتوجب علينا إدراكها ببصيرة وصدق، وإحياؤها إحياء فعلياً في كياننا الحاضر وكياننا المقبل. ولا يقتصر «إحياء التراث» هذا على المعنى المحدود الذي اعتدنا أن نتداوله: أي السعي إلى النصوص القديمة، وتحقيقها ونشرها وجعلها في متناول الباحثين وعامة المثقفين. إن هذا الإحياء النصي ليس سوى الخطوة التمهيدية للعملية المنشودة، عملية درس مضمون هذه النصوص وتقييمه، واستخلاص الصالح الباقي منه وإدخاله عنصراً حيّاً محبياً في شخصيتنا الفردية والقومية والإنسانية. وفي تراثنا أيضاً عناصر أخرى، كالغيبية والوهمية والفردية والعشائرية والطائفية، يتوجب علينا أن ندرك أصولها الراجعة إلى أدوار البدائية أو الانحطاط وأن نعي أخطارها علينا حاضراً ومستقبلاً، فنعمد إلى

---

(١) سنتناول قضية التراث هنا بإيجاز، إذ سبق أن عالجناها في كتابنا: **نحن والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩؛ ١٩٦٣؛ ١٩٧٤)، الفصول الثامن والتاسع والعاشر بخاصة.

التخلي عنها والتطهر منها وتجاوزها إلى متطلبات الحاضر والمستقبل وقيمهما المنشودة.

لا بد إذن من تقييم التراث ومن التميز بين عناصره. لا بد من أن نقبل على ذلك بموضوعية تامة وبدون أي تردد أو وجل. وإننا إذ نفعل ذلك لا يكون فعلنا من أجل التراث ذاته، بل من أجلنا نحن. فالتراث يحوي كنوزاً نفيسة وبقايا فاسدة. والكنز لا قيمة له إلا بقدر ما نكتشفه ونمتلكه ونستغله. والفساد لا خلاص منه إلا بقدر وعينا له ونفورنا منه وتحفزنا لمعالجته وإصلاحه وكفاءتنا لهذا كله. فإحياء التراث هو عمل فعلي من جانبنا، ومن أجل خيرنا وخير الإنسانية، لا من أجل غرض آخر.

فما هو موقف العقلية المستقبلية من هذا الإحياء؟ إن العقلية المستقبلية لا تركز نظرها وهمّها على التراث ذاته، بل على التطورات المقبلة وما تنطوي عليه من حاجات ومتطلبات. هذه الحاجات والمتطلبات هي منطلقها إلى التمييز والتقييم. فهي تبدأ بالتساؤل: ما هي صورة عالم الغد، كيف نستطيع أن نهيىء أنفسنا له وأن نسهم في إنشائه وتطويره ليأتي سليماً معافى ولنتمكن فيه من تحقيق مطامحنا في الحياة الكريمة المبدعة؟ ماذا نريد أن نكون، بل ماذا يجب أن نكون؟ إن العقلية المستقبلية، إذا أحسنت التصور وأتقنت الإدراك، استطاعت أن تتخذ من حاجات الغد ومطالبه ومن التطلعات الراجحة والمطامح الحصيفة معياراً لتقييم التراث ولاستخلاص عناصره الخيّرة التي تسعف في تحقيق هذه التطلعات والمطامح.

وما هي، في نهاية الأمر، هذه العناصر الخيّرة؟ إنها العناصر التي تجلى فيها إبداع السلف: إبداع في كشف الحقيقة والدفاع عنها وامتلاكها وتطبيقها في تحرّي أسرار الطبيعة والإنسان واستثمار موارد الطبيعة لمنفعة الإنسان، إبداع في استبصار سبل الخير والجهاد فيها تأييداً للحرية والعدالة والأخوة وكسباً للكرامة الفردية والقومية والإنسانية، إبداع في تخيّل صور الجمال التي ترفع النفس إلى أجواء الوجود السامية ومعارج الكيان الراقية. هذه العناصر التي تتضمنها الإبداعات السابقة: في الحكم، والتنظيم، والاستثمار، والعلم، والفكر، والخلق والسلوك، تؤلف جوهر التراث الماضي الذي يجب أن نستخلصه مما علق به من أعراض وأدران ونحتفظ به وننمّيه وننمي به قابلياتنا الإبداعية لترتفع إلى مستواه، بل لتتفوق عليه كي يكون الحاضر خيراً من الماضي والمستقبل خيراً من الحاضر.

وإذا نحن ركزنا نظرنا على مظاهر الإبداع في التراث وعلى المبدعين من السلف وجدنا أنهم لم يكونوا من الذين تقيدوا بماضيهم وتراثهم، أو اكتفوا بحاضرهم، بل من الذين حاولوا أن يتجاوزوا هذا وذاك إلى ما هو أفضل وأجدى، أي أنهم كانوا مستقبليين تطلعيين، يستشفون الحجب ويرودون الآفاق، تحثهم المطامح وتغريهم المآثر، ويقلقهم -

أشد ما يقلقهم ـ أن يهنوا ويرتضوا فيقفوا عند حدّ من حدود التحقيق والإنجاز والبذل والعطاء.

ولقد ذكرنا في ما سبق أن من أهم ميزات العقلية المستقبلية تعلقها بالإبداع وحنينها إليه وطموحها إلى المشاركة فيه، وذلك تقديراً منها لقيمته الأصيلة في الحياة الإنسانية خلال تاريخها المديد، ولشأنه الخاص الخطير في المستقبل الآتي بسبب تعقد قضاياه ومشكلاته وازدياد حدّة التنافس في ميادينه. فلا غرو أن تكون هذه العقلية، التائقة إلى الفعل الإبداعي في الحاضر والمستقبل، هي المؤهلة، قبل غيرها وأكثر من غيرها، إلى السعي إلى مظاهر الإبداع في الماضي وتحريها وإحيائها، وأن تغدو، بالتالي، الرفيقة الصادقة والراعية الصالحة للأصالة الحقيقية. إن استخلاص الإبداع الماضي وتملكه هما جوهر التأصل وقوامه، والجهد للإبداع في الحاضر والمستقبل هو جوهر المستقبلية الصحيحة. وبهذا ـ بالتوق إلى الإبداع وإلى منجزاته حاضراً ومستقبلاً وماضياً ـ تلتقي المستقبلية والأصالة، وتثبت المستقبلية أنها هي الأمينة للتراث أمانة حقيقية. فلا خوف على التراث منها، ما دامت هي التي تتحرق سعياً إلى استكشافه واستخلاص جوهره وإحيائه في الكيان الفردي والقومي والإنساني إحياء يأتي مجدداً لأصالته مثرياً به الحاضر والمستقبل. فليطمئن إذن الحريصون على التراث والأصالة. إن العقلية المستقبلية الصحيحة ليست معادية للتراث ولا مناقضة للأصالة ولا مهدمة للذات القومية، بل هي، على العكس، المتعلقة بها جميعاً العاملة لصونها ورعايتها وتحقيق قابلياتها.

ومن الضروري، ختاماً لهذا القول، أن نؤكد أن المعني هنا هو العقلية المستقبلية الصحيحة، أي المكتسبة للصفات والميزات التي ألمحنا إليها في هذا الفصل. إذ ثمة عقلية، بل عقليات، مريضة فاسدة، غير موفية للشروط المقتضاة، تندفع إلى كل جديد لأنه جديد، لا لقيمته وجدواه. وقد شهدت الآونة الأخيرة حركات مختلفة في الفكر والأدب والفن اتخذت سمة المستقبلية فاستهانت بالتراث وتنكرت له واندفعت في منحرفات ومهاوٍ فضلّت وأضلّت، كما أننا شهدنا حركات ثورية جامحة سعت إلى نقض التراث وهدمه أو عبثت به وحرفته تطبيقاً لعقائدها. فجاءت هذه وتلك خطراً على التراث. ويقابل هذا الخطر المستجد خطر المتمسكين بالتراث تمسكاً أعمى، المحاولين «إحياءه» كما هو، الخائفين عليه من النقد والتقييم والتمييز والاستخلاص. فالمستقبلية الجامحة والرجعية المتخلفة هما الآفتان اللتان يجب أن يخشى منهما على التراث. وليس هذا في رأينا شأن المستقبلية الراجحة، المتجوهرة بالعقلانية، المستمدة منها مزايا الريادة والإبداع ومناقب الانضباط والانتظام.

الفصل التاسع
نحو مستقبلنا: مَنْ نحن؟

١ ــ الهُويّة العربية

إن الكلام في الفصول السابقة تناول الاهتمام المستقبلي والتطلع المستقبلي والعقلية المستقبلية بوجه عام. ولكنه، على انطلاقه وانطباقه على شعوب وأمم مختلفة في الدور التاريخي الحاضر، قد اتجه ضمناً، وسيتجه من الآن فصاعداً صراحة، إلى الوضع القومي المعين الذي ننتمي إليه. فما هو هذا الوضع القومي، وما خصائصه ومظاهره، وما هي المرحلة التي يجوزها الآن؟ وبعبارة أخرى: من نحن؟ ما هي هُويّتنا، وما موقعنا من محيط الحياة الإنسانية الواسع ومن مجراها الدافق؟ إن الحديث في هذا الموضوع قد طال واتسع منذ بدء النهضة العربية في القرن الماضي، أي منذ أن أخذت الشعوب العربية تحاول أن تستكشف هويتها وتنشد الحرية والاستقلال وتحيي لغتها وتراثها وتتطلع إلى التعويض عما فاتها وإلى ارتياد مجالات التقدم والرقي. وقد ازداد هذا الكلام في العقود الأخيرة خاصة وتفرع وتوزع، واندفع في دروب من الجدل والحجاج والمماحكة واللجاج، فجاء قليله صحيحاً مجدياً وكثيره هزيلاً عقيماً. ولذا، لا بد لنا هنا من الإيجاز، ومن الاقتصار على الحقائق الجوهرية، والسير قدماً في استجلاء واقعنا، محاولين ألاّ نضل في المتاهات أو نضيع في المنعرجات والمنحرفات.

من نحن؟ لنبادر إلى القول إن رؤيتنا في هذا الكتاب تمتد على المجتمع العربي ككلّ، أي على المجتمع الذي يشمل الشعوب المنضمة دولها إلى جامعة الدول العربية، ومنها الشعب الفلسطيني الذي لا يزال مهدر الحق سليب الأرض يجاهد بمساندة الشعوب العربية الشقيقة لضمان بقائه واسترداد حقه ووطنه. إننا لا نتكلم عن أي من هذه الشعوب بمفرده، ولا عن أيّ من الكيانات القائمة في هذه المنطقة دون سواه، وإن

يكن الكلام قد يأتي أحياناً منطبقاً على بعضها أكثر منه على البعض الآخر، وإنما نتوجه إلى الشعوب العربية بمجموعها وعلى رغم ما بينها من اختلافات وتناقضات، لأننا نعتقد أن الهوية القومية التي يجب أن تؤكدها هذه الشعوب والتي تصلح لها في الحاضر وفي المستقبل القريب هي الهوية العربية.

وإذ ندلي بهذا الاعتقاد، يهمنا أن نسنده ونوضحه بالحجج والاعتبارات التالية:

أ ـ إن تحديد أي فرد من الأفراد، أو أي مجتمع من المجتمعات، لهويته يتوقف في بادىء الأمر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبالتالي على درجة التطوّر الحضاري. ذلك أن ثمة روابط متعددة ومختلفة تربط أبناء المجتمع بعضهم ببعض، وتنعكس في حياتهم، أفراداً وجماعة، بولاءات يشعرون بها ويتحركون بفعلها. ودرجة تطورهم الحضاري، بأوسع معاني الحضارة، هي التي تبرز الولاء الأشد الذي يقدمونه على سواه ويجعلونه أساس هويتهم وعنوانها. فالولاء الساطي على ابن البادية مثلاً هو الولاء العشائري أو القبلي، وهو الذي يحدّد هويته. وإذا انتقلنا إلى اليونان القدماء وجدنا أن ولاءهم الأول كان لـ «المدينة» التي ينتمون إليها، فكانت الهوية الآثينية والإسبرطية والكورنثية وغيرها. أما في القرون الوسطى، فالولاء الطاغي كان مبعثه الدين، ولذلك كانت الهوية الإسلامية أو المسيحية هي التي تطبع حياة الأفراد والمجتمعات في البلدان التي اعتنقت شعوبها هذا الدين أو ذاك.

ب ـ إن تحديد الهوية مرتبط أيضاً بالأوضاع العالمية وبتطورات العصر، وأهم من هذا، بمقدار وعي المجتمعات لهذه الأوضاع والتطورات. وفي ما يخص المجتمعات المتخلفة، كمجتمعنا العربي اليوم، قد يكون هذا التحديد مرتكزاً إلى رواسب الماضي فتغلب الهويات العشائرية والطائفية والمحلية، أو قد ينطلق من وعي الحاضر ورؤية المستقبل فيغلب الولاء القومي، وهو الولاء الذي بدأت تتطلبه وتتسم به المجتمعات الناهضة منذ أوائل العصر الحديث. وبقدر ما تسعى المجتمعات المتخلفة إلى أن «تتحدث»، وبقدر الرغبة الدافعة إلى هذا السعي، تجد نفسها مدعوة إلى أن تفكر وتتصرف وتنهج وتخطط «قومياً».

ج ـ في داخل المجتمع العربي أوضاع طبيعية وروابط بشرية ماضية وحاضرة قد تُتخذ أساساً لهويات مقتصرة على قطر من الأقطار القائمة اليوم كلبنان أو مصر أو تونس، أو شاملة لأكثر من قطر كالهوية السورية (بمعنى سورية الطبيعية) أو المغربية (بمعنى شمالي افريقيا). على أننا نعتقد أن هذه الهويات المقتصرة تبقى دون ضرورات الحاضر

ومطالب المستقبل. ذلك أن وجهة التطور الإنساني هي إلى مجتمعات أوسع فأوسع، لا إلى مجتمعات ضيقة محدودة عاجزة عن مجابهة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتعقدة ومقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية المتصاعدة. إن الحياة الحديثة بما يجيش فيها من تحفز وإقبال وتنافس تتطلب التجميع والتركيز: تجميع الموارد الطبيعية، والكفاءات والخبرات البشرية، ورؤوس الأموال، والطاقات الإنتاجية والشرائية؛ وتركيز هذه الإمكانات وسواها مما يمتلكه المجتمع حول الأهداف القومية، وأولها، فيما يخص الدول المتخلفة، هدف النهوض والسعي لاكتساب القدرة والجري في سبيل التقدم. ولذا، فالدول الصغيرة والكيانات الضيقة، حتى عندما يكون لها جذور في التاريخ، أصبحت قاصرة عن مجاراة الحياة الحديثة وغير مؤهلة لتوفية شروطها، فكيف بها، كما هي حال بعض الكيانات العربية، مصطنعة ومخالفة لوقائع الأرض والتاريخ والاجتماع؟

إن شعوب أوروبا التي منها انبعثت الحركة القومية الحديثة، والتي تعددت لغاتها وتضاربت تواريخها وتنوعت شخصياتها عبر قرون من التطورات السلمية والمنازعات الحربية، تجد نفسها اليوم مضطرة إلى إزالة الحواجز والحدود القائمة بينها وتمتين الروابط المصلحية المهيمنة على مصيرها والسعي إلى الانخراط في أشكال متطورة من التعاون والتعاضد والوحدة. إنها تتبين أن هذه الوحدة غدت لها ضرورة حتمية من أجل الدفاع عن نفسها وضمان مصالحها ونموها وتقدمها إزاء القوتين الكبريين وإزاء الوحدات المتسعة التي بدأت تتكون في هذه الأيام، والتي يبدو أن شأنها سيعظم، أكثر فأكثر، في الأيام المقبلة. فإذا كانت هذه الشعوب الأوروبية، على رغم ما بينها من اختلافات وأحقاد ومنازعات وحروب قديمة وحديثة، وعلى رغم كونها من الأمم المتطورة، تحاول أن تستكشف ما يربطها من علاقات ماضية وحاضرة، وبالأخص ما يتحكم بها من أهداف ومصالح مستقبلية، فما قولنا بالشعوب العربية التي، على عكس ذلك، تنعم بذخيرة من الوشائج التاريخية واللغوية والثقافية وتتقلب في الوقت ذاته في حالة من التخلف والضعف تحتاج معها إلى كل ما يعزز إمكاناتها ويغزّر طاقاتها؟ أليس يجدر بها أن تؤكد هويتها العربية الشاملة، فتنسق وتنظم ما بينها من علاقات، وتستثمر ما تمتلك من إمكانات خاصة ومشتركة، وتصنع أشكالاً من الوحدة، صحيحة الأسس قابلة للتطور، تيسر لها حشد قدراتها والنهوض بحاجاتها الضخمة المتضخمة حاضراً ومستقبلاً؟

د ـ مع أنه من الثابت علمياً أن قوام القومية ليس الجنس أو العرق، فلا بُدَّ من تأكيد ذلك نظراً لكثرة الذين ينطلقون عندنا في تحديد قوميتهم ـ العربية أو غيرها ـ من هذا المنطلق. فالجنس واقع بيولوجي، والأجناس تتمايز بخصائص بيولوجية ووراثية،

كطبيعة الجينات ولون البشرة وشكل الرأس وما إلى ذلك، لا بمقومات قومية، والعكس بالعكس، أي أن الروابط القومية ليست مستمدة من ميزات جنسية بحتة. فمنذ فجر التاريخ ونشوء الحضارة ـ بل قبل ذلك بأزمنة مديدة ـ تمازجت الأجناس واختلطت، بحيث لم يعد بالإمكان علمياً وواقعياً فصلها بعضاً عن بعض أو نسبة الخصائص القومية إليها. وإنما ترتد هذه الخصائص إلى وقائع وعوامل جغرافية ولغوية وثقافية وتاريخية ومصلحية. وإن جاز لنا أن نعد الجنس بين هذه العوامل العديدة المتفاعلة ـ على افتراض أنه يمكن استخلاص الصفات الجنسية وتحديد آثارها الحضارية، وهو أمر في غاية الصعوبة إن لم نقل الاستحالة ـ فإن الجنس لا يتعدى أن يكون واحداً منها، ولا يصح اتخاذه مصدر الرابطة القومية وقوامها.

هـ ـ ومثل ذلك أمر الدين وعلاقته بالقومية. فقد أظهر تاريخ القوميات في العصر الحديث أن الدين ـ بصفته منبع قيم ومبعث فضائل ومنطلق نظرة معينة إلى الكون والحياة ـ يكوّن عنصراً من العناصر التي توحد الشعوب، ولكنه ليس العنصر الحاسم أو المهيمن أو الكافي لتعيين قوميتها. فمن أسس المجتمع القومي أن يعترف بالمساواة المبدئية الحقوقية لجميع المواطنين، فلا يكون لمنتسب إلى دين أو طائفة أي امتياز على مواطن من دين آخر أو طائفة مختلفة. ومما يمكّن هذه الأسس أن يسعى المجتمع القومي دوماً إلى ترجمة هذه المساواة المبدئية إلى مساواة عملية في جميع حقول الحياة. ومعنى هذا السعي هو السير في علمنة الدولة. وإذا نحن راجعنا تطور القومية، وجدنا أنها مرتبطة بالعلمنة (بمعنى فصل الدين عن الدولة)، وأن كلاً منهما توجد بوجود الأخرى وتقوى بقوتها، كما أنها تضعف بضعفها وتزول بزوالها. ومن هنا كان صواب الحركة الفدائية الفلسطينية في دعوتها إلى دولة علمانية يتساوى فيها أبناء الطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية، وكان ضلال الدعوة الصهيونية وخطرها في إقامة دولة دينية متلبسة بالجنس تخص اليهود وحدهم وتخدم أغراضهم. ومن هنا أيضاً كان الشرط الأساسي المطروح أمام القومية العربية وهو ضمان هذه المساواة، المبدئية الحقوقية والعملية الواقعية، لجميع أبناء المجتمع العربي على اختلاف طوائفهم ومللهم. فإذا لم تستطع القومية العربية، مفهوماً وتطبيقاً، أن تتعلمن بهذا المعنى، فإنها سوف تتعثر وتعجز عن أن تتكوّن هي أو أن تغدو أداة لتكوين أمة وتطويرها.

و ـ ومع هذا، فإننا لا نرى أن الهوية العربية مدعوة إلى أن تمحو الهويات الأخرى، القطرية والجنسية والدينية، محواً تاماً وأن تصبغ الشعوب العربية جميعاً بلون واحد. فإن الكيان العربي الشامل خليق بأن يزدهر ويرتقي بتعدد عناصره وتوافر خصائصه، شرط أن

تكون هذه العناصر والخصائص متآلفة متكاملة، ومتفاعلة تفاعلاً ايجابياً مثرياً لكل منها ولها معاً.

ز ـ عندما نقول إن تحقيق الهوية العربية وإنشاء الوحدة العربية[1] هما لنا ضرورة واجبة للقيام بواجبات الحاضر والمستقبل، فليس معنى هذا القول أن هذين الغرضين المترابطين سيتمان بصورة حتمية وطبيعية كأنهما أمران مقدران لا محيد عنهما، بل معناه أنهما جديران بأن يكونا هدفاً واضحاً للشعوب العربية ومثاراً لتطلعها وطموحها ومبعثاً لجدّها وسعيها. فقد أصبح واضحاً أن التاريخ لا يحدث بنفسه، وإنما بما يبذله الأفراد والشعوب في سبيل ما يرغبون فيه ويسعون لأجله. إن الحياة الحقيقية هي ما نصنع، والتاريخ هو ما نفعل ونكوّن. وبالتالي، فإن الهوية العربية ليست حقيقة أزلية وأبدية، وإنما هي مطلوب للحاضر وللمستقبل القريب الذي نتحدث عنه في هذا الكتاب. وهي لن تأتي عفواً واعتباطاً، بل بقدر ما نعي مقوماتنا ونستثمرها في سبيل حاجاتنا الحاضرة، وأهم من هذا، بقدر ما تكون مقتضيات الغد ماثلة لأبصارنا وبصائرنا فاعلة في عقولنا ونفوسنا حافزة لجهودنا ومساعينا. ومع تأكيدنا لهذه المقتضيات المستقبلية عندما ندعو إلى «تحقيق» الهوية العربية أو القومية العربية و «صنع» الوحدة العربية، فإننا لا نريد أن نوهم أن هذه الغايات والخصائص تفتقر إلى أصول في واقعنا الماضي وتراثنا، وأنه يمكن خلقها من العدم واصطناعها اصطناعاً لمجرد أنها حاجة من حاجاتنا الملحة. لسنا نعني أنها أردية خارجية بوسعنا اكتساؤها وخلعها كما نشتهي، أو أصبغة نتلوّن بها حسب الاقتضاء. إن لهذه الخصائص والغايات مقوماتها الأصيلة المنبثة في كياننا، ولكن هذه المقومات لا تكتمل وتخرج إلى حيز الفعل وتحدث أثرها إلا بالنظر والإدراك والإرادة والسعي على ضوء الحاجات الحاضرة والمستقبلة وبأثر الاهتمامات التي تبعثها هذه الحاجات في نفوسنا. وعندنا أن هذه الحاجات والاهتمامات تفرض علينا أن نركز على مقومات هويتنا العربية ونؤثرها على سواها، ونمضي في تحقيقها لتكون لنا الدرع الواقية والأداة الفاعلة في نمونا وتطورنا.

ح ـ وهذا يؤدي بنا إلى ملاحظة أخرى، وهي أن إيثارنا للهوية العربية وللقومية

---

(١) عندما نذكر «الوحدة» هنا لا نعني الدولة الموحدة مركزياً، وإنما نعني شكلاً من أشكال الاتحاد يضمن توحيد السياسة العامة، السياسية والاقتصادية والدفاعية والانمائية، في مجابهة الأخطار الخارجية وفي التنمية الداخلية، مع الاحتفاظ بسلطات قطرية أو محلية، كما هي الحال في الدول الاتحادية، كالولايات المتحدة الأميركية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وجمهورية المانيا الاتحادية وأمثالها، على ما بين هذه الأشكال الاتحادية من تنوع واختلاف.

العربية التي تتجسّد بها وللوحدة العربية التي تتطلبها ـ الإيثار الذي تفرضه النظرة المستقبلية ـ يفرض بدوره أن تكون هذه النظرة المستقبلية صحيحة مخلصة وواعية حق الوعي لطبيعة القومية والوحدة. إنه يفرض ألا تكون الدعوة إلى القومية العربية والوحدة العربية شعاراً يخبىء وراءه أطماعاً ومصالح فردية أو طائفية أو حزبية أو قطرية. فالمستقبل الصارم لا يحتمل الغش والمخاتلة، ولا يقبل من الأمم التي تريد الحياة والتقدم غير الحقيقة والاخلاص، وكل زيغ أو خداع قمين بأن ينقلب على صاحبه ويعود به القهقرى. والقومية العربية ـ بل أية قومية ـ ليست وثناً يعبد، أو طقوساً تمارس، أو سحراً يلجأ إليه لإحداث العجائب والمعجزات. ثم إنها ليست الغاية التي ما بعدها غاية، والحقيقة التي تنبثق منها وترتد إليها جميع الحقائق الأخرى. إن الحقيقة الجوهرية في هذا الكون هي الإنسان، والغاية التي يجب أن تنصبّ فيها جميع الغايات هي تحرير الإنسان، جسداً وعقلاً ونفساً، من قيوده الخارجية ومن نقائصه الداخلية وتمكينه من اكتساب كرامته الذاتية ورقيه الكياني. ومبرر القومية العربية ليس سوى القسط الذي تؤديه والأثر الذي تحدثه في تحرير الإنسان العربي وترقيته فرداً ومجموعاً.

ط ـ لما كان لا سبيل لأحد أن يحرر غيره إن لم يتحرر هو ذاته، وأن ييسر الكرامة والرقي لسواه إن لم يكن هو قد كرم وارتقى، فلن تكون القومية العربية الأداة المرتجاة لتحرير الإنسان العربي تحريراً صحيحاً إن لم يكن القائلون بها والساعون إليها متحررين كراماً متفوقين في إحراز الفضائل العقلية والخلقية. وجدير بنا أن نضيف ونؤكد أن هذه الفضائل والقيم لا يتطلبها تحقيق القومية العربية فحسب، بل يشترطها كل تفكير مستقبلي ومسعى مستقبلي.

إن قوى المستقبل لن ترحم ولن تحابي، فحريّ بأصحاب النظرة المستقبلية أن يحرصوا على أن تكون نظرتهم صحيحة واعية في نفاذها وإدراكها، صادقة خالصة في إرادتها وسعيها، محققة للقيم والفضائل التي نوهنا بها. وحري بمن يؤكدون، على ضوء هذه النظرة، هويتهم العربية وينشطون لتحقيق القومية العربية وما تتطلب من وحدة، أن يكون فهمهم لهذه الأغراض التي يسعون إليها ملائماً لمفاهيم المستقبل موفياً حتى مطالبه الشاقة، لأن الهوية والقومية والوحدة لن تفيد، بل لن تتحقق، إلا من ضمن هذه المفاهيم والمطالب وعلى مستواها. فإن لم ترتفع إلى هذا المستوى، تخلّ الناس عنها وآثروا غيرها من الأهداف والروابط التي تلبي حنينهم المشتد إلى الحرية والكرامة والعزة الحقيقية.

ي ـ ولعلّ القارىء قد لحظ، خلال محاولتنا لتحديد هويتنا وعرضنا للحجج والاعتبارات التي تستند إليها، أننا ننظر إلى الوقائع في حركيتها وديناميتها لا في ركودها

وجمودها. فقد جاء هذا التحديد مرتبطاً بما نحن عليه الآن وبما نحن سائرون إليه في مستقبلنا القريب. أما المستقبل البعيد فمن الصعب استطلاعه. على أنه إذا جاز لنا التكهن، فإننا نرى التطورات تدفع بشعوب الأرض نحو الأخوة الإنسانية التي تتجاوز الروابط الصغرى من اقليمية وقومية ودينية وسواها. فإن العصر الذي نلجه هو عصر «كوكبي» أصبحت الوحدة فيه الأرضَ بكاملها والعالم بمجموعه. لقد وحّدت قوى العلم والتكنولوجيا المعمور، دانيه وقاصيه، وهدمت الحواجز الطبيعية القائمة بين أصقاعه وشعوبه، وجعلت مشكلاته الأساسية عالمية النطاق إنسانية الصفة والموضوع. فالبشرية تكاد تكون على مفترق طريقين: إما المضي في مسالك التنازع والتصارع المؤدية إلى انتحار سريع أو بطيء، أو تجاوز هذه المسالك والأسباب الدافعة إليها بوعي الحقيقة الجوهرية التي كانت في الماضي حلماً يدغدغ خيال أصحاب الرؤى وقادة الإصلاح فأصبحت اليوم فرضاً واجباً لبقاء البشرية وسلامتها، نعني بها الأخوة الإنسانية شعوراً يتغلغل في الصدور وفكرة متسلطة على العقول والنفوس ومبعث تأليف وتنظيم للحياة البشرية بمجموعها. هذا الهدف البعيد ـ ولعلّه أقل بعداً مما نتصور ـ يجب أن يكون ماثلاً لأذهاننا ونحن نبني قوميتنا ونمضي في تحقيق وحدتنا لتأتي جهودنا متسقة مع التطورات العالمية، ومستقبلية بأصح معاني الكلمة وأبقاها.

٢ ــ تخلّف المجتمع العربي

ولنعد الآن إلى واقعنا. إلى جانب هويتنا العربية، ثمة صفة أساسية أخرى لهذا الواقع، وهي أننا مجتمع متخلف. بل لعلّ هذه الصفة هي الطاغية على حياتنا الحاضرة. لعلّها هي المشكلة الأمّ التي منها تنبثق جميع المشكلات الأخرى، كتلكؤنا في تحقيق الوحدة وفي إقامة نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وافية بأغراض اليوم والغد، وتعثّرنا في التغلب على الصهيونية واستعادة حقوقنا، وتأخرنا في رفع مستوى جماهيرنا والنهوض بالأعباء الاجتماعية والثقافية التي ورثناها عن عهود الخمود والانحلال.

ومشكلة التخلف ليست خاصة بنا، بل هي تعمّ أكثر شعوب الأرض عدداً وأوسعها موطناً. وهي المشكلة التي تنصرف إليها الأذهان والتي يحاول المفكرون والمصلحون، من أفراد وحكومات ومنظمات، سبر غورها وتحديد مقوماتها ومقاييسها ورسم الخطط لمعالجتها. ولقد تعددت المقاييس واختلفت، من مجموع الإنتاج الاقتصادي ومعدل نموه، إلى توفر وسائل الاستهلاك ومدى تطورها، إلى انتشار التعليم، إلى مستوى الصحة العامة، إلى نوع الحكم والإدارة، إلى وعي الرأي العام، إلى غير ذلك

من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعقلية. وقد ذكرنا في ما سبق أن المؤشر الأكثر شيوعاً في هذه الأيام، والذي تعتمده المنظمات الدولية، لأنه مؤشر حسّي كمّي يسهل تقديره هو محصل الإنتاج الاقتصادي، أي الدخل الوطني القائم أو معدل الدخل الفردي، ومعدل نمو هذا وذاك.

إن هذا المؤشر يتفق والتفكير الكمّي المادي السائد في هذه الأيام، والذي يجعل النمو الاقتصادي مبعث أي نمو آخر ودليله الأوفى. والواقع أن النمو، ونقيضه التخلف، بمعناهما الكامل لا يرتبطان بالإنتاج الاقتصادي وحده، بل هما ظاهرتان شاملتان معقدتان يصعب حصرهما في نطاق محدود أو إعادتهما إلى عامل معيّن مهما يكن خطره. وإذا نحن نظرنا في المؤشر المذكور ـ أي الإنتاج الاقتصادي ـ وجدنا أنه عند التحليل نتاج لما هو أشد أصالة وعمقاً. نعني بذلك: القدرة الذاتية الفعلية التي كونها المجتمع وامتلكها وأصبح قابضاً على ناصيتها وقائماً على توجيهها واستخدامها. إن الانتاج الاقتصادي (بكميته وبمعدل نموه) هو مظهر لهذه القدرة الذاتية، ولكنه ليس المظهر الوحيد، ولعله ليس أكثر المظاهر أهمية وأعظمها شأناً. فما هي هذه القدرة التي نتكلم عليها؟

إنها قدرة ذات وجوه أربعة، اثنان منها أصليان واثنان مستمدان منهما. أما الوجه الأصلي **الأول** فهو قدرة العقل، المتمثلة بالعلم. وهذه القدرة تبدو في ميدانين: ميدان الطبيعة، وميدان الإنسان. أما في الأول، فهي تتكوّن من معرفة نواميس الطبيعة ومن المشاركة في تطوير هذه المعرفة واستثمارها لاستخراج موارد الأرض (ولعلنا نقول أيضاً مستقبلياً: موارد الأجرام الفضائية الأخرى) واستغلال ثرواتها لرفع مستوى العيش وإغناء محتواه. وأما في الميدان الثاني، فإنها تتولد من معرفة نواميس الحياة الإنسانية ومن استخدام هذه المعرفة في ترقية الفرد وتنظيم المجتمع وتعزيز نتاجهما. وظاهر هذه القدرة ـ لا سيما في الميدان الأول ـ هو التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى التطور الاقتصادي والتفوق العسكري والهيمنة السياسية وتوفر الوسائل الضرورية لمكافحة الفقر والمرض والجهل وسواها من العلل. على أن هذا التقدم التكنولوجي يظل، كما ذكرنا سابقاً، مرتبطاً أوثق ارتباط بالتقدم العلمي، إذ ليس سوى تطبيق العلم في مجالات الصنع والإنتاج. فمقياس هذه القدرة الأصلية الأولى إذن هو مقدار الثروة العلمية التي يتمتع بها المجتمع من حيث انتشار المعرفة وعلو مستواها وعدد المتعلمين والمبتكرين ونوعيتهم، وعدد المؤسسات العلمية والبحثية وقيمتها، وغير ذلك من الأدلة على قدر النتاج العلمي، كماً وكيفاً، ونشاطاً واندفاعاً. وأهم هذه الأدلة على الاطلاق هو المنهجية العقلية السائدة في

المجتمع والمنعكسة في التصرف الفردي والاجتماعي، وفي تشخيص المشكلات ومعالجتها، وفي تبين الرؤى وتتبعها وتطبيقها.

إن درجة امتلاك مجتمع ما لهذه الثروة (أو القدرة) العلمية تحدّد درجة تقدمه أو تخلفه، وذلك من ناحيتين: الأولى مبلغ الرقي العقلي الذي حصله المجتمع مقيساً بسعة الانتشار وعلو المستوى، والثانية توفر الوسائل التي اكتسبها ومدى استخدامه إياها في بناء قوته الصناعية والعسكرية وفي مكافحة علله الاجتماعية والثقافية وغيرها. فالمجتمعات المتقدمة هي مجتمعات قادرة من الناحيتين المذكورتين، والمجتمعات المتخلفة هي مجتمعات عاجزة، والاختلاف بين الفئتين هو اختلاف في درجة هذه القدرة، بل إنه عندما يتسع يصبح اختلافاً في النوع لا في الدرجة فحسب.

ومن هنا نرى أننا عندما نتخذ النمو الاقتصادي معياراً للتقدم فنحن نبسّط الأمور تبسيطاً مخلاً، إذ إننا نعتمد عنصراً هو في الواقع مظهر لا أصل. الأصل هو القدرة العلمية الكامنة والفاعلة وراء النمو الاقتصادي وأمثاله من المظاهر. على أن ثمة تبسيطاً آخر مخلاً أيضاً. وهو أن هذا الأصل ذاته ليس شاملاً للقدرة الذاتية، وإنما هو وجه من وجوهها فحسب. ولعله ليس الوجه الأهم، فلا يصح الاقتصار عليه لتحديد التقدم المتزن المتكامل، الذي يقوم على القدرة الذاتية بجمّاعها وتمامها لا على أي جانب من جوانبها بمفرده.

إن للقدرة الذاتية وجهاً أصلياً **ثانياً**، هو قدرة النفس: أي القدرة الخلقية الناتجة عن عمق الإيمان، والسيطرة على الشهوات والأطماع، والإقبال على البذل والتضحية والتعاون والمشاركة في سبيل المثل العليا التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها. ولقد أظهر لنا التاريخ أمثلة عديدة من هذه القدرة التي أتاحت لشعوب ضعيفة مادياً متخلفة في علمها وتقنيتها أن تتغلب على شعوب أكثر تطوراً في معداتها ووسائلها وأنظمتها وأرقى معرفة وأوسع بسطة وأوفر غنى. فالمسيحية لم تكتسح العالم القديم بجيوشها وأساطيلها أو بتفوق معداتها ووفرة ثروتها المادية، بل بما فجّره يسوع المسيح في أنفس رسلها وآبائها من شدة إيمان وجلال خلق وترفع وتسامٍ واندفاع في الجد والبذل والتضحية والاستشهاد. هذا التراث الذي نما في نفوس المسيحيين على تتابع الأجيال وفي الكنيسة الجامعة لهم هو مصدر الثروة الحقيقية التي حصلتها المسيحية ومبعث قوتها وفعلها النافذ في حياة الشعوب وتطور الحضارة الإنسانية. كذلك كان شأن الصحابة وسواهم من حملة لواء الإسلام الذين استطاعوا، بوحي رسالته وعلى رغم تخلفهم العلمي والمادي والحضاري، أن يتغلبوا على ما كان يحيط بهم من دول عالية الشأن ومن امبراطوريات واسعة الرقعة،

وأن ينشئوا كياناً امتد نفوذه إلى أقاصي المعمور شرقاً وغرباً وكان له مكانته المعترف بها في تاريخ البشرية وسجل الحضارة.

حتى في يومنا هذا حين ضخّم التقدم العلمي والتكنولوجي الفوارق في القدرة العلمية والتقنية، وبالتالي في السلطة الحربية والاقتصادية والسياسية، بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة، نرى شعوباً متخلفة قد تمكنت من أن تقتنص استقلالها وتكتسب سيادتها من شعوب قوية مسيطرة مجهزة بأقوى الوسائل وأبعدها تطوراً. ويعود قسط جليل من الفضل في ذلك إلى إيمانها وبذلها وجهادها وما وفّرت لنفسها من أسباب القدرة الخلقية والنفسية. ولدينا من الجزائر ومن فيتنام ومن غيرهما من البلدان التي ناضلت وتناضل في سبيل تحررها أمثلة رائعة لما يستطيعه شعب متخلف في أسباب القدرة المادية إزاء شعب متفوق فيها، حتى عندما يكون الشعب المتفوق، كما في حالة الولايات المتحدة، أقوى شعوب الأرض علمياً وتقنياً وعسكرياً واقتصادياً.

وهذا يؤدي بنا إلى الوجه **الثالث** من وجوه القدرة الذاتية، وهو نتاج للوجهين السابقين. ونعني به قدرة المجتمع على ردّ العدوان عليه وعلى التحرر من الظلم النازل به، وقدرته كذلك على إزالة التعدي والظلم في داخله. إن عدوان الشعوب بعضها على بعض وظلمها واستغلالها بعضها لبعض هي ظواهر عريقة في التاريخ البشري، ومردها إلى الفروق في القدرة بين الشعوب الغالبة والشعوب المغلوبة. وقد جاءت تطورات العصر الحديث فوسعت هذه الفروق، وذلك بتطوير الأسلحة والأجهزة المخترعة والوسائل المستنبطة لإحراز الغلبة في الحرب، ولتمكين التحكم والتسلط في السلم. فالنصر الذي لم يكن يتم بالسيف غدا ممكناً بالبندقية والمدفع. وما لم يعد يحصل بهما أصبح في متناول الطائرة والصاروخ وغيرهما من الأدوات المستحدثة أو التي تستحدث. وهذا «التقدم» في وسائل القتال وأجهزته هو الذي أتاح للاستعمار في العصر الحديث أن يقتحم معظم بقاع الأرض وأن يخضع الكثرة من الشعوب المتخلفة لقلة من الشعوب المتقدمة. كما أن «التطور» في أساليب التحكم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والايديولوجي هو الذي يمكن الاستعمار الجديد المعاصر من التغلغل في البلدان المتخلفة للمحافظة على تفوّق أربابه ولإبقاء هذه البلدان تابعة له وخاضعة لمشيئته وخادمة لمصالحه. وما نقوله عن ظلم الشعوب بعضها لبعض وتحكمها بعضها ببعض ينطبق أيضاً على الظلم والتحكم في الشعب الواحد، فئة لفئة وطبقة لطبقة. فهذا أيضاً قديم مستمر في التاريخ قدم ذاك واستمراره، وقد تضخم مثله وتضخمت آثاره بتقدم الوسائل وتطور الأساليب.

على أنه إذا كان ثمة تصاعد في قوى الغلبة والتحكم بين الشعوب، فثمة تصاعد مقابل في قوى التحرر والانطلاق، وإذا كان التصاعد الأول قد قوي وبرز وعظم أثره في القرون الحديثة. فإن التصاعد الثاني ـ في التحرر والانطلاق ـ قد اشتد وانتشر أيضاً في الآونة الأخيرة. فأدى إلى استقلال معظم الشعوب المستعبدة وإلى اكتسابها سيادتها السياسية، وإلى مضي الشعوب التي لا تزال ضحية العدوان، كالشعب الفلسطيني، في كفاحها للتحرر وتقرير المصير، وإلى تصميم هذه الشعوب جميعاً على تمكين سيادتها السياسية التي أحرزتها أو التي تناضل لإحرازها وعلى متابعة الجهاد للنجاة من صنوف التغلب والاستغلال الأخرى، وأهمها التغلب الحضاري والاستغلال الاقتصادي. وكذلك الأمر في التحرر الداخلي، فقد ازداد انطلاقاً واشتد نضال الفئات والطبقات المقهورة لنيل حقوقها والتخلص من القيود التي رسفت فيها وإحلال العدالة والمساواة في مجتمعاتها محل الاستئثار والتسلط. وارتبطت حركات هذا التحرر الداخلي بحركات التحرر من القوى الخارجية، وتفاعلت وتعاضدت وإياها. وليس هذا غريباً، فالحرية والعدالة والمساواة لا تتجزأ، ولا تنفصل إحداها عن الأخرى، فمن الطبيعي أن تتلاقى سبل النضال من أجلها وأن تتضافر القوى والحركات الحاملة لواءها أينما كانت. وجل ما نبغي تبيانه في هذا المقام هو أن ظفر هذه القوى والحركات في ميادين جهادها المختلفة رهين بما توفره لنفسها من قدرة تحررية نضالية، وأن هذه القدرة منوطة بدورها بمصدريها الأصليين: القدرة العلمية، والقدرة الخلقية.

ونأتي أخيراً إلى الوجه **الرابع** من وجوه القدرة الذاتية، وهو قدرة المجتمع على تكوين بنيته الوطنية. ونعني بهذه البنية القوام الذي تنتظم به مختلف الروابط التي تضم أفراد المجتمع وفئاته بعضاً إلى بعض. ومعيار هذه القدرة هو درجة سلامة هذه الروابط وانتظامها وتلاحمها في حقول الحياة المختلفة: السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية وسواها. فالمجتمع القادر من هذه الناحية هو المجتمع المتميز بالانتظام والتعاطف والتماسك، والممتلك لمؤسسات وأجهزة بشرية متطورة تترجم هذه الميزات إلى وقائع عملية حيّة. وهذه القدرة مستمدة، كالسابقة، من القدرتين الأصليتين، فهي من ناحية علم، ومن ناحية أخرى خلق. إن بناء أي جانب من جوانب المجتمع لم يعد أمراً يصح تركه للأهواء والمصالح أو للعادات والتقاليد والروابط الموروثة، وإنما أصبح ميداناً لتطبيق الخبرات التي اكتسبتها الشعوب والنتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية والانسانية نظرياً وعملياً. فخليق بالمجتمع الذي يطمح إلى القدرة الذاتية أن يسلك السبل التي ترسمها هذه العلوم وأن يبني مؤسساته على ضوء نتائجها ومحصلاتها. لكن العلم وحده

لا يكفي في هذا المجال، مهما يكن ناشطاً نافذاً. إن بوسع العلم أن يتسلط على المواد الطبيعية ويتحكم بها ويستحدث منها أدوات وأجهزة دقيقة، وكلما تقدم تطورت مستحدثاته رقياً وفاعلية، واكتسب أسلوبه مزيداً من الدقة والإحكام والانتظام. غير أن الإنسان يختلف عن المادة، ولا يخضع لمثل التحكم الخارجي الذي تخضع له الطبيعة. والمجتمع ليس أداة ميكانيكية تصنع صنعاً بالعلم والتكنولوجيا فحسب، لأنه يتألف من أفراد أحياء لهم أهواؤهم ونزعاتهم وإراداتهم، وفيهم حوافز الخير ومباعث الشر. فلا بد لبنائه من عنصر آخر بالإضافة إلى العلم، هو العطاء الإنساني الخيّر الذي به تتلاحم وجوه الكيان الوطني وتتطور. إن السياسة علم، ولكنها أيضاً خلق. وكذلك الإدارة والاقتصاد والاجتماع، والبيت والمدرسة والحزب والمنتدى، وكل ناحية من نواحي الحياة الوطنية وكل مؤسسة من مؤسساتها.

إذا كان الوجه الأول للقدرة الذاتية يمثل تطويع الطبيعة وتنظيم الحياة الإنسانية بالعلم، والوجه الثاني تطويع الشهوة والهوى والأنانية بالخلق، فالوجهان الثالث والرابع إنما يمثلان ترويض المواطن على التحرر الخارجي والداخلي وعلى البناء الوطني بالعلم والخلق معاً. ولما كان المواطن إنساناً، والحياة الوطنية جزءاً من الحياة الإنسانية، فإن القيم الوطنية المبتغاة هي في نهاية الأمر قيم إنسانية، والبنى الوطنية لا تقام ولا تعلو إلا على أساس مفاهيم إنسانية صحيحة.

إن إنشاء هذه القدرة الذاتية، بوجوهها الأربعة، هو الهدف الذي يجب أن توجه إليه المجتمعات الإنسانية ـ ولا سيما المتخلفة منها ـ أنظارها وجهودها. وهو مقياس التقدم والرقي بمعناهما الصحيح الشامل. غير أن حال عالمنا الحاضر لا تزال دون هذه الغاية. فالمفهوم السائد للتقدم هو المفهوم المرتكز إلى الوجه الأول من جوانب القدرة الذاتية التي نتحدث عنها، أي الوجه العلمي التكنولوجي، بل إلى مظهر من مظاهره هو الانتاج الاقتصادي. وإذا ما رأينا اليوم الشعوب التي أحرزت تفوقاً في هذا المضمار تعاني أزمات داخلية وتعيش في أجواء من البلبلة والاضطراب شديدة الخطر عليها وعلى سواها، فما ذلك إلا لأنها لا تزال متخلفة في المضامير الأخرى، وبوجه خاص في مضمار القدرة النفسية الخلقية التي تتجلى في التغلب على الأهواء والمصالح والمطامع، وفي توجيه الوسائل المتوفرة للغايات النبيلة، وفي ايثار الغيرية على الأنانية، والعطاء على الاستيلاء، والتعاون والمشاركة على الاستئثار والتحكم، والحياة النيّرة الخيّرة على الحياة القائمة على الإنتاج والاستهلاك فحسب.

٣ ــ امكانات المجتمع العربي

لنعد ثانية إلى واقعنا. لقد قلنا إن مجتمعنا العربي هو مجتمع متخلف. ولنُضِف الآن أن تخلفه راجع إلى ضعفه في الوجوه الأربعة التي ألمحنا إليها. والخروج من موقع الضعف إلى موقع القدرة هو ضرورة واجبة وملحة له، إذا أراد أن يحمي ذاته من الأخطار الخارجية المستمرة التي تحيط به، وأن يبني نفسه بناء وطنياً كريماً قائماً على الوفرة والعدالة والانسجام، وأن يدخل ميدان الفعل الحضاري والإبداع الإنساني الذي يكفل له، آخر الأمر، البقاء والازدهار، ويثري فاعليته، ويثبت مكانته بين الأمم، ويعزز شأنه في التاريخ المستقبل كما عزز شأنه في التاريخ الماضي.

إن المجتمع العربي غني بإمكانات التقدم، فقير بإنجازاته الفعلية. إنه غني بوفرة سكانه الذين يعدون حوالى المئة والأربعين مليوناً[٢]. والوفرة البشرية قوة هائلة إذا أتيح لمؤهلاتها أن تتحقق وتفعل، أي إذا تدربت جماهيرنا وارتقت وانصرفت إلى الإنتاج، وتحررت من مختلف أنواع الظلم وأسباب التخلف. أما إذا بقيت راسفة بقيودها وظلّت فريسة للعلل والأمراض المستشرية في أجسادها وعقولها ونفوسها، فإنها تغدو عبئاً على التنمية ومانعاً من موانع التقدم المنشود.

والمجتمع العربي غني بموارده الطبيعية. ويكفينا الإشارة إلى موارده النفطية في وقت برز فيه النفط إلى المعترك الدولي أشد بروز، وأصبح في مقدمة شواغل الدول وأرباب الاقتصاد، بل من أخطر حاجات الرجل العادي، لأنه يكوّن اليوم المصدر الرئيسي للطاقة الانتاجية وللإفادة من الوسائل المستنبطة لترفيه العيش بل لسدّ ضروراته المحسوسة. ويكفينا أن نعلم أن إنتاج النفط في البلاد العربية يقارب هذه الآونة ثلث إنتاج العالم بأسره[٣]، وأن هذا الإنتاج أخذ يغدق على البلاد النفطية العربية سنوياً عشرات المليارات

---

(٢) بلغ مجموع سكان الدول العشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة لعدد سكان كل من هذه الدول في منتصف العام ١٩٧٢ أو خلاله، ما عدا العرب الفلسطينيين، مائة وثمانية وثلاثين مليون ومائة وأربعة وسبعين ألفاً. انظر:
United Nations, *Demographic Yearbook, 1972* (New York: U.N. 1972), pp. 120-124.

(٣) قدر نقولا سركيس، مدير المركز العربي للدراسات البترولية في بيروت، هذه النسبة عام ١٩٧٤ بـ ٣١,٧ بالمئة. انظر: نقولا سركيس، «أزمة الطاقة وتحدي التنمية الاقتصادية في البلاد العربية،» بحث رقم ١٣٢ (أ ـ ١)، ورقة قدّمت إلى: مؤتمر البترول العربي، ٩، دبي، ١٠ ـ ١٦ آذار/مارس ١٩٧٥، ص ٦.

من الدولارات[٤]، وأن نسبة احتياطي النفط العربي الثابت تقارب نصف الاحتياطي العالمي الثابت[٥]، لندرك ضخامة هذه الثروة الهائلة، حاضراً ومستقبلاً قريباً، وما تمثّله من إمكانات للتنمية القومية ولبناء القدرة العربية في الميدانين الداخلي والخارجي. نقول، هنا أيضاً، إنها إمكانات، إمكانات جسيمة بل رهيبة، لما تستطيع أن تصنع وتفيد إذا استثمرت استثمارات صحيحاً، ولما قد تولد، إذا أسيء استعمالها، من أضرار وأخطار: أضرار داخلية من حيث الإسراف المهدر والخلخلة الناتجة عن المفاسد الاجتماعية والخلقية وعن التفاوت في الغنى بين البلدان المنعمة بخيرات النفط وشقيقاتها المحرومة منها، وأخطار خارجية من حيث إثارة مطامع الدول القوية والطامعة في هذا المورد الذي به قوام حياتها وازدهارها وسيادتها.

والمجتمع العربي محظي أيضاً بموقعه الجغرافي، وإن تكن التطورات في ميدان المواصلات قد خفّضت شأن الموقع الجغرافي وستمضي في تخفيضه في المستقبل. إن هذه الميزة تؤتي البلاد العربية إمكانات وافرة في ميادين التجارة والمواصلات والسياحة، خليقة، إذا حققت، بأن تعزز نموها وازدهارها ونهضتها الاقتصادية والعمرانية وقدرتها بوجه عام. على أن هذه الإمكانات الإيجابية تقابلها، هنا أيضاً، إمكانات سلبية إذا ظل المجتمع العربي عاجزاً متخلفاً، لأن موقعه الجغرافي المركزي يزيد في الأخطار الخارجية الآتية من الدول الاستعمارية المتصارعة على المصالح الاستراتيجية وشبكات المواصلات ومناطق النفوذ.

فعلى وجه الإجمال، يمكننا أن نقول إن المجتمع العربي، على تخلفه الحاضر، يمتلك إمكانات وافرة للتخلص من حالة التخلف هذه وللانطلاق في مضامير التقدم وبناء القدرة. فمشكلته الكبرى هي إذن إخراج هذه الإمكانات من حيز الإمكان إلى حيز التحقيق، بحيث تصبح قائمة في الواقع وفاعلة في المجتمع العربي وفي المجتمعات التي يتصل بها ـ هذه المجتمعات التي يأخذ نطاقها في الاتساع بحكم تطور المواصلات وتشابك العلاقات والمصالح. وإذا كان تحقيق هذه الإمكانات ضرورياً لضمان التقدم، فهو قبل هذا ضروري وملحّ لحماية مجتمعنا من الإمعان في التخلف، النسبي منه

---

(٤) قدرها سركيس لعام ١٩٧٤ بـ ٦١,٨ مليار دولار. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠. والمعروف أن هذه العائدات بلغت قمة رفيعة في ذلك العام، وهي تتراجع الآن لأسباب اقتصادية وسياسية دولية ولكن ينتظر أن يتوقف هذا التراجع بعد سنتين أو ثلاث وتعود العائدات إلى ارتفاع.

(٥) في ١٩٧٤/١/١ كانت هذه النسبة ٤٩,٤ بالمئة، وكانت نسبة الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي ٢٦,٤ بالمئة. انظر: المصدر نفسه، ص ٦.

والذاتي. ونعني بالنسبي مدى تخلف هذا المجتمع بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة. فمجتمعات اليوم تخوض، كما قلنا، سباقاً حثيثاً في مجالات التقدم، وأي وقوف أو تباطؤ من قبل المتخلف يوسع الشقة بينه وبين المتقدمين ويضاعف خطرها ويعيقه عن اللحاق بهم، بل عن المحافظة على موقعه ومرتبته. أما من حيث التخلف الذاتي، فإن قعود المجتمع العربي عن تحقيق قابلياته أو تماهله في هذا المجال يزيد تخلفه سوءاً وشراً بما تولده القابليات ذاتها من خلخلات اقتصادية واجتماعية في كيانه تضاف إلى علله وأمراضه الموروثة، وبما تستجذبه من أخطار وشرور منبعثة من القوى ذات الحول والطول المندفعة بأطماعها القديمة والجديدة. وبكلمة أخرى، إن هذه الإمكانات هي، من وجوه عدّة، أشبه بسيف ذي حدّين: حدّ موجه إلى التخلف مؤهل للانتصار عليه وإنقاذ المجتمع العربي منه وتحريك هذا المجتمع للمضي قدماً في مجالات التطور، وحدّ مسدّد إلى الكيان العربي ذاته مهيأ لتمزيقه وإنهاكه واستنزاف حيويته. إن قوى العصر لن تتيح لهذا السيف أن يظلّ مغمداً مهملاً دون فعل أو أثر، فإمّا أن تشهر الشعوب العربية حده الأول فيأتي فعله فاتحاً مثيراً منجداً، وإما أن تقع فريسة حده الثاني فينقلب فعله ممزقاً معطلاً مخمداً.

إن الواجب الأساسي الذي يواجه المجتمع العربي هو واجب النهوض لتحقيق هذه الإمكانات، وإخراجها من حيز القوة إلى حيز الفعل. إن هذه الإمكانات لا تتحقق بذاتها، فلقد وجدت قروناً طويلة وكأنها لم تكن. وإنما تتحقق بقدر ما تحصّل الشعوب العربية لنفسها من وجوه القدرة الذاتية التي أشرنا إليها:الوجه العلمي التكنولوجي، والوجه النفسي الخلقي، والوجه النضالي التحرري، والوجه البنائي الوطني. وهذا كله لا يتم بمعالجات جزئية متفرقة لبعض نواحي الحياة العربية، بل بتحولات جوهرية لهذه الحياة بمجملها تنقلها من وضعها الحاضر إلى وضع جديد متميز بالمنعة والفاعلية والإبداع. وفي رأينا أن أهم هذه التحولات تحول مزدوج: من مجتمع تقليدي أسطوري جاهل إلى مجتمع حديث عقلاني علمي، ومن مجتمع متفكك عليل فاسد إلى مجتمع متماسك سليم فاضل. وبعبارة أخرى، إن التحول المنشود هو تحول يستهدف القبض على ناصية العلم من جهة، وبعث الفضائل الخلقية من جهة ثانية. وقد تبين معنا أن العلم والخلق هما المصدران الرئيسيان للقدرة الذاتية بوجوهها الأربعة. بالعلم نستكشف نواميس الطبيعة والحياة الإنسانية فنوفر لأنفسنا وسائل التحرر والرقي، وبالخلق نوجه هذه الوسائل إلى غاياتها الصحيحة فتصبح فعلاً محرِّرة مرقية بدلاً من أن تكون، كما هو شأنها الآن في جوانب عديدة من حياة المجتمعات المتقدمة علمياً وتقنياً، أدوات إعلال وإفساد وتقويض للشخصية الإنسانية.

فإلى هذا التحول المزدوج المنشود سنوجه أنظارنا في ما بقي من فصول الكتاب.

على أنه لا بدّ لنا، قبل اختتام هذا الفصل، من ملاحظة أخيرة حول موقفنا من التخلف.

إن وصف حالنا بالتخلف قد يثير ريبة أو امتعاضاً عند البعض منا. قد يعتبرونه محاولة لكشف عيوبنا وإظهار عوراتنا، ولتيئيسنا في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الوثوق بالنفس والاعتزاز بمآثرنا الماضية ومنجزاتها الحاضرة. أما نحن فنرى أن أشد ما نحتاج إليه هو معرفة الحقيقة مهما تكن مرة كريهة، وأن هذه المعرفة، وما تقتضيه من صراحة ومصارحة وما تثيره من نقمة على العلل ورغبة في التبدل والإصلاح، هي سبيل اكتساب الثقة الذاتية ومنطلق التحولات الجذرية المطلوبة. فلا خوف علينا إذا عرفنا الحقيقة، بل الخوف كل الخوف إذا جهلناها أو تجاهلناها.

وليست حالة التخلف كلها عيباً لنا. إننا لسنا مسؤولين عنها، إلا بقدر ما هي من صنع أيدينا، أي بقدر ما نرضخ لها، فنسمح باستمرارها وبالتالي بتفاقمها وازدياد خطرها. إنا ورثناها عن الماضي بنتيجة علل داخلية وتسلطات خارجية سابقة لا مجال هنا لتفصيلها. لقد زهت الحضارة العربية في أدوار عزها وأبدعت وأعطت، ثم حدث لها ما حدث لمختلف الحضارات الأخرى من ركود وذبول وتخلف. ونحن نحصد الآن نتاج هذه المساوىء. فالعيب ليس في التخلف ذاته، وإنما العيب في الرضى به والاستكانة له والعجز عن استجماع الإرادة القاهرة والعزم المتسلط، والجدّ الدؤوب والتضحية السخيّة، للخروج من نطاقه ولتجاوزه إلى الحياة الكريمة الجديرة بفتوحات الماضي ورؤى المستقبل.

وليست حالة التخلف مدعاة لليأس أو للتيئيس. وإذا كان لنا من الماضي ما يسوّغ ثقتنا بأنفسنا، فإن لنا أيضاً من انفتاح المستقبل ومن إمكاناتنا البشرية والطبيعية الضخمة، ومن خبرات الشعوب التي عبرت في عقود قليلة قروناً من التخلف، ما يجب أن يدعم هذه الثقة. إن مجالات المستقبل منفسحة أمام هذه الشعوب، ولا فضل لشعب على آخر إلا بقدر ما يقدم على هذه المجالات غير هيّاب لضعف حاضر أو لخطر مقبل. فالمستقبل هو ملك أهله، وأهله هم أولئك الذين يستحقونه. وخليق بالتوق إلى هذا الاستحقاق أن يبدّل باليأس أملاً وطموحاً، وبالقلق والخوف صفاء وجرأة، وأن يقلب ما نعانيه من عجز عزيمة وقدرة، وما نرسف فيه من تخلف تحفزاً وهبّة واستباقاً.

الفصل العاشر
نحو مجتمع علمي

أ: طبيعة العلم ومقتضياته الأساسية

١ ــ بعض خصائص العلم ومقتضياته

يقيننا أن الوجه الأول من التحول الجذري الشامل المنشود لمجتمعنا العربي هو التحول من وضعه الحاضر إلى وضع يرقى فيه إلى مراتب المجتمعات العلمية، بحيث يغدو العلم سارياً في عروقه فاعلاً فيه واسماً إياه بسِماته منفذاً إليه ما يمتلكه من قدرات الكشف والتنظيم والإنتاج، وبواعث الدينامية والتغيير والإبداع. يقيننا أن هذا التحول هو في مقدمة الشروط التي يجب أن يحققها المجتمع العربي ليولّد لنفسه قدرة ذاتية تمكنه من الصمود في وجه الأخطار الخارجية ومن تنمية موارده الطبيعية والبشرية، وليكفل لأبنائه الحرية والكرامة ومؤهلات التطور والتقدم في شتى المجالات. ويقيننا أيضاً أن هذا التحول قد أصبح ضرورة ملحة لا تحتمل أي إهمال أو تلكؤ، بسبب ازدياد أثر العلم، نظراً وتطبيقاً، في إحداث التغيير، وفي بناء القدرة القومية، وفي إحراز طاقات المجابهة والتقدم في الميادين الإنسانية كافة. إن المجتمع العربي، بل أي مجتمع متخلف، لا يستطيع اليوم، والأحرى ألاّ يستطيع غداً، أن يجابه المجتمعات القوية المتسلطة وأن يثبت في خضم التطورات الحاضرة والمقبلة إلا بقدر ما ينقلب مجتمعاً علمياً ويتجهز بأسباب القدرة التي يوفرها العلم.

إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت أشد حاجات مجتمعنا العربي الحاضر أن ينقلب هذا النوع من الانقلاب، فلا بد من أن نتبين طبيعة العلم الأساسية من جهة (وهذا ما نعالجه في هذا الفصل) وخصائص المجتمع العلمي الحديث من جهة ثانية (وهي

موضوع الفصل التالي)، كي تتضح لنا الرؤية ونسير على هدى في التفكير والتخطيط والدأب لإحداث الانقلاب المنشود.

على أنه يجدر بنا قبل الشروع في هذا البحث، أن نتصدى لبعض المفاهيم الشائعة للعلم التي تخطىء جوهره ولا تفي بحقيقته. فمنا مثلاً من يقصر فهمه للمجهود العلمي على مكافحة الأمية وبناء المدارس والمعاهد والجامعات، فيقيس مكانة مجتمعه العلمية بنسبة من يحسنون القراءة والكتابة أو بعدد حملة الشهادات على مختلف المستويات. إن نشر التعليم ـ عندما يأتي صحيحاً من حيث التخطيط والتنظيم والأسلوب والمحتوى ـ يسعف في إنشاء المجتمع العلمي. إنه عنصر هام من عناصر هذا الإنشاء، ولكنه ليس العنصر الوحيد، فكيف به إذا كانت تعتريه عيوب ومساوىء تجافي طبيعة العلم وتفسد أسباب اكتسابه؟

ومنّا من يعتبر أن العلم هو التكنولوجيا فحسب. وعندما نقول إنّا متخلفون علمياً يتصورون أن المقصود بذلك أننا لا نملك ما يملكه سوانا من أدوات الانتاج المتطورة ووسائل الدفاع المستحدثة. وبعض هؤلاء يغالي في أهمية هذه الأدوات والوسائل فيزعم أننا لو ملكناها وحدها لاستطعنا أن نتغلب على الصهيونية واسرائيل ونفوز في معاركنا مع الاستعمار والتخلف. وبعضهم يذهب إلى الطرف الآخر فيقلّل من شأنها ويؤثر عليها فضائل الإيمان والعزم والتضحية، واتقان فنون الحرب الشعبية التي لا تستلزم مثل هذه الوسائل التكنولوجية المستحدثة أو، على الأقل، لا تتطلب التفوق فيها. ويعود هذا الخطأ عند الفريقين إلى اعتبارهم أن التكنولوجيا هي العلم كله، وأن التجهز بها ـ أو بأدواتها ـ يكفي ليكتسب مجتمعنا جميع القدرات التي يولدها العلم. والواقع أن التكنولوجيا هي مظهر من مظاهر العلم، ولكنها، على أهميتها، لا تحيط بكامل حقيقته ولا تعبر وحدها عن كل ما ينطوي عليه.

إن هذه النظرة التكنولوجية إلى العلم تحصره غالباً في مجال الطبيعة، فتبقى شؤون الانسان والمجتمع خارجة عنها، مع أن العلم قد تغلغل ـ أو يجب أن يتغلغل ـ في كل جانب من جوانب المجتمع. فالاقتصاد علم، والإدارة علم، والتنظيم الاجتماعي علم، والإعلام علم، والتربية علم، والسياسة علم، والحرب علم، والسلم علم. والواقع أنه لم يبق شأن من شؤون الحياة محرماً على العلم، ولم يعد شريان من شرايينها يتفتح ويتدفق إلا بحيويته ومدده.

وعندما نقول «العلم»، سواء أكان تكنولوجياً أم إنسانياً، وسواء أقصد إلى التطبيق

أم إلى البحث الصرف، فإننا لا نعني مجموعة معلومات في حقل معين أو حقول مختلفة تقتبس وتحفظ وتنقل، وإنما نعني قدرة عقلية وخلقية مؤهلة للكشف والابتكار والتطبيق، وعاملة منجزة فيها جميعاً. فممَّ تتكون هذه القدرة؟ إذا لم يكن جوهر العلم تعليماً ينشر أو تكنولوجيا تقتنى وتهيأ، أو معلومات تجمّع ـ إذا لم يكن أيّاً من هذه أو من غيرها، مما هو أقرب إلى الوسائل والمظاهر ـ فما هو هذا الجوهر؟ إنه نظام متماسك من القيم العقلية والملكات النفسية والطاقات الذاتية التي يتميز بها عن سائر النشاطات والجهود الإنسانية. وهو لا يسم بطابعه فرداً من الأفراد، أو شعباً من الشعوب، إلاّ بقدر ما يمتلك هذا أو ذاك من عناصره، وبقدر ما تكون هذه العناصر منتظمة ومتفاعلة فيما بينها. ولعله يحسن بنا أن نسرد هذه العناصر لنستخلص جوهر العلم ولنستبين طبيعته، ولندرك المقتضيات والمطالب الأساسية لبناء المجتمع العلمي الذي نريد، بل الذي لا ندحة لنا عنه ولا منجى لنا بدونه.

العلم هو، بادىء الأمر، تعلق بقيمة أصلية هي **طلب الحقيقة**. إن الفرد أو المجموع يكتسب من مزايا العلم ويدخل في نطاقه ويشارك فيه بقدر ما ينشد الحقيقة ويتلهف إليها ويسعى إلى اكتشافها ويتقيد بسننها ومضموناتها. وطلب الحقيقة يعني الرغبة في معرفة الواقع ـ واقع الطبيعة وواقع الحياة الإنسانية ـ على ما هو، لا على ما يرسمه لنا الوهم أو التخيّل أو التصور أو الهوى أو المصلحة. ولولا هذه الرغبة الفاعلة في نفوس البشر خلال التاريخ لظلّت حياتهم على بدائيتها، ولما اكتسبوا معرفة أو أنشأوا حضارة أو أحرزوا تقدماً أو رقياً. ولسنا نعني أن طلب الحقيقة كان دائماً «للحقيقة ذاتها»، أي لمجرد المعرفة. إن هذا النوع من الطلب كان، لا شك، أحد الدوافع التي حرّكت العلماء والمكتشفين وأثارت اهتمامهم وصرفتهم إلى البحث والتحري. ولكن هناك دوافع أخرى، اقتصادية واجتماعية ودينية وسواها، لعلّ أولها هو السعي إلى سد الحاجات الإنسانية الأساسية من غذاء ولباس وسكن ودفاع عن النفس، ومن ثم المضي في تحسين الأحوال المعيشية وتوفير الغنى والازدهار والاستمتاع بالعز والقوة بمختلف مظاهرهما. على أنه، مهما يكن الدافع، فإن الواقع يدلّ على أن المكاسب لا تحصّل إلا بالمعرفة الصحيحة أي المعرفة القائمة على الحقائق والسنن المثبتة. فنحن لا نستطيع أن نبني بيتاً أو نشفي علة أو نستحدث أداة أو ننظم مشروعاً، أو أن نجري أي عمل آخر يأتي سليماً مجدياً، إلا على أساس الحقائق والسنن التي تحكم كلاً منها وتلك التي تحكمها جميعاً. وإذا نحن أهملنا الحقيقة وازدريناها وخالفناها كان مآلنا إلى الضلال والعجز والخسران. فالعلم، أيّاً كان الغرض منه، لا يصح، بل لا يبدأ، إلا بطلب الحقيقة واحترامها وتطبيقها والسعي إلى نشرها وإنمائها.

والعلم هو، بعد هذا، **اتباع جهد معين** لبلوغ الحقيقة المبتغاة، قد أثبتت الخبرة الانسانية الطويلة صحته وجدواه، وهو النهج الذي يعتمد المشاهدة والاستقراء، والتثبت بالتجريب والاختبار، والقياس والتنسيق، والافتراض والتعليل، توصلاً إلى صوغ النظريات والقوانين التي تربط الحقائق المكتشفة وتؤلف بينها. وسلوك هذا النهج عملية مستمرة لا تنتهي، قوامها التفاعل الحيّ بين المشاهدة والاختبار والتعليل. فالحقائق الجزئية المختبرة تفضي إلى تعليلات عامة من نظريات أو قوانين، وهذه تؤدي عند التطبيق إلى ظهور حقائق جديدة، والحقائق الجديدة تعود بدورها فتقضي بتعديل التعليلات وفقاً لها، وهكذا دواليك. وبهذا التفاعل المستمر يتقدم العلم في الاكتشاف والتطبيق وفي توسيع دوائر المعرفة، ويرقى نهجه دقة وإحكاماً وفاعلية.

إن المعرفة العلمية لا تأتي عن طريق الخيال المطلق، على أهمية الخيال للتحري والريادة واستطلاع الآفاق، ولا تتحقق بالتأمل المجرد، على خطورة التأمل، لاكتناه المجهول وسبر الأغوار. وإنما تتطلب هذه المعرفة ضبط الخيال والتأمل وسواهما من الفاعليات العقلية النفسية بالتحقيق والاختبار، بل بجميع مقتضيات النهج العلمي الذي يؤلف وحدة متماسكة، والذي أثبت دقته وصرامته وبرهن على إنتاجيته القائمة على التزام الدقة والصرامة. إن هذا النهج لا يحتمل أي غموض أو إبهام، وأي زيغ أو التواء.

ومن خصائص العلم أنه **جهد ودأب**. فالإنسان مطبوع بفطرته على حب الاستطلاع. ولكن الاستطلاع الصحيح المنتج، المتقيد بالنهج الصارم الذي يرسمه العلم، عمل شاق ومطلب عسير، إذ إنه يقتضي التخلي عن القعود والرضى، ومغالبة الهوى ومحاسبة النفس، وترويض العقل بأدق شكل وأعند ممارسة. العلم جني واكتساب، وحصيلة سعي ونضال. ومن أراده سهلاً ليناً فقد أخطأه أو اكتفى منه بقشور هشة ومظاهر فارغة. إنه قيمة نفيسة لها ثمنها، ولعلّ من أهم مقاييس القدرة العلمية التي يتمتع بها مجتمع من المجتمعات مقدار الجهود التي بذلتها أجياله السالفة والحاضرة والتكاليف التي أدّتها في سبيل اكتساب المعرفة والإسهام في تقدمها. إن الكسل والتواني والإهمال والاسترخاء هي من ألدّ أعداء العلم. وويل للفرد أو للشعب الذي يعتقد أنه يستطيع أن يستمتع بثمرات العلم دون أن يسعى ويشقى في اقتلاع الأشواك وحراثة الأرض وزرع البذور ومكافحة الأوبئة والأعراض الساطية وبذل صنوف الرعاية والعناية بالعين التي لا تسهو واليد التي لا تكلّ والعقل الذي لا يني.

والعلم كذلك خلق، إذ ما دام مبعثه التعلق بالحقيقة وإيثارها على الهوى، وما دام يتطلب الموضوعية التامة ويسعى إلى التخلص من الذاتية، وما دام لا يحصل إلاّ بالجهد

الذي يقتضي مغالبة النفس وحفزها إلى البذل والعطاء، فإن شروط تحقيقه ليست عقلية فحسب، بل هي خلقية أيضاً. إنه يفرض، أول ما يفرض، الأمانة للحقيقة، ويتعطل كلما انحرف عن هذه الأمانة فانخدع أو خدع، لأن الحقيقة تأنف من الانخداع والخداع وتنكرهما وتنحجب عنهما.

على أن العلم لا يرتفع دوماً إلى هذا المستوى، كما نرى في بعض مظاهر العلم الحديث ونتائجه، وذلك بسبب شائبتين تعتريان هذا العلم: الأولى أنه قد تفرّع وتقسّم، فإذا العلماء ينصبّون على حقولهم المختلفة الضيقة الممعنة في الضيق، وعندما يخرجون منها يتصرفون ـ إلا القلة منهم ـ وكأنهم فقدوا مقتضيات التجرد والتحري، بل صفة العلم وجدارته. ولكم نرى علماء مبرزين في اختصاصاتهم، ممن نالوا جائزة نوبل أو أحرزوا مكانة أو شهرة عالمية أخرى، يطلقون أحكاماً سياسية أو تأريخية أو اجتماعية أو أدبية دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة إثباتها ودون التزام حرمة الحقيقة في مجالاتها، بل أحياناً بانتهاك هذه الحرمة انتهاكاً فاضحاً خدمة لغرض أو خضوعاً لضغط أو استجلاباً لغنم. ولنا من بعض العلماء الغربيين الذين تستغلهم الصهيونية العالمية، فيبادرون إلى توقيع البيانات والنداءات التي تهيؤها لهم أو إلى مساندتها بوسائل أخرى ـ لنا من هذا خير دليل على ما ذكرنا. أما الشائبة الثانية للعلم الحديث، فهي أنه أهمل المنابع الأخرى للخلق، الواقعة خارج نطاق الجهد العلمي، فظلت ضحلة أو فاسدة في نفس العالم، وبقي هو ضعيف الذات مشتت النوازع، قد ولّد لنفسه وللمجتمع الإنساني قدرات علمية وتكنولوجية هائلة، ولكنه عجز، وعجز معه مجتمعه، عن إحداث قدرات خلقية ترتفع إلى مستواها أو تعلو عليها وتوجهها إلى الحق والخير. وهكذا بقيت الإنسانية عرضة للأخطار الفادحة التي تنطوي عليها هذه المفارقة المرعبة بين التقدم العلمي والتكنولوجي والتخلف الخلقي والنفسي.

وعلى هذا، لا بد لنا، ونحن في مطلع نهضتنا العلمية، من أن نؤكد ما للعلم، ضمن دائرته ونطاقه، من مطالب خلقية، وأن نسعى جهدنا إلى توفية هذه المطالب حقها كي يصح علمنا وكي نصح نحن أيضاً به ونرقى. ولا بد لنا كذلك من أن نتقصى في نفوسنا كل مصدر آخر من مصادر الرقي الخلقي فنبعثه ونتقوى به، لنسير في تكوين مجتمع يأتي علمياً وفاضلاً معاً، حائزاً، ما أمكن، لمختلف القدرات الذاتية بتوازن معتدل وتفاعل مبدع.

ومن صفات العلم الأساسية أنه **نظام وانتظام**. إن نهجه يؤلف، كما ذكرنا، سلسلة من الخطوات المنتظمة، كل خطوة منها تتبع ما قبلها وتؤدي إلى ما بعدها.

وكذلك المعارف المكتسبة بهذا النهج، فإنها هي أيضاً مترابطة، بحيث إن أي تقدم في بعضها يؤثر في البعض الآخر، سواء في الحقل ذاته أو في الحقول الأخرى. ومن هنا كان هذا الانتظام الباهر الذي نشهده اليوم في جسم المعرفة النظرية والتطبيقية والذي بلغ من الدقة والتناسق ومن التداخل والتماسك ما يحير العقول ويذهل الألباب. وكذلك الأمر في المنشآت البشرية الحديثة في حقول الصناعة والاقتصاد والإدارة والحكم والتربية والتعليم وسواها من نواحي الحياة العامة، فإنها تتميز بالتخطيط والتنظيم والاتساق والانتظام بقدر ما تكون قائمة على العلم متقيدة بسننه مدعومة بروحه ومدده. إن الدقة المتزايدة التي نشهدها في هذه الظواهر وأمثالها إن هي إلا انعكاس ونتاج للعقلية العلمية ـ تلك العقلية المنتظمة في ذاتها، نهجاً وأسلوباً، مادةً ومحتوى. ولنُضف أنها في الوقت ذاته انعكاس ونتيجة للنظام السائد في الطبيعة، وفي الحياة البشرية إلى حد ما. فلو كانت الطبيعة والحياة فوضى لا ضابط لها، وكانت ظواهرها غير مرتبطة بعضها ببعض وغير متعلقة بأسبابها، لما كان للعلم أن يأتي منتظماً، ولا للمعرفة أن تحصل منسقة في نظريات وقوانين، بل لما كان أصلاً معرفة وعلم بصورتهما ونتاجهما الحاليين.

والعلم، بعدُ، **تعاون ومشاركة**. فالحقيقة التي يسعى إليها ليست موقوفة على أحد، فرداً كان أو جماعة، وإنما هي مفتوحة المجال ميسرة المنال لكل من يأتيها عن سبيلها الصحيح ويؤدي فرائضها. والمعارف التي يتألف منها مكسب عام. فكل معرفة جديدة، مهما يكن مصدرها، تنضم إلى سابقاتها وتغدو مثلها ملكاً لجميع الناس لا فرق في ذلك بين فرد وفرد وقوم وقوم إلا بقدر ما يكون طلب العلم والانتاج حياً ناشطاً في النفس والعقل. والمحصول العلمي الذي بين أيدينا هو نتاج الأجيال المتتابعة، كل جيل يتسلم تراث الأجيال السابقة، فيحفظه ويزيد فيه، وإن هو لم يفعل جاء بعده من يحفظ ويزيد. وهو كذلك نتاج شعوب مختلفة، من أقدم أزمنة التاريخ إلى وقتنا الحاضر، كل منها أسهم بنصيبه وشارك في عملية النقل والحفظ والزيادة والتحسين. هكذا كان تطور العلم على الدوام: مشاركة بين الأفراد والجماعات والأقوام والأجيال. وكلما تعززت هذه المشاركة، وأُزيلت الحواجز من سبيلها، وقويت روح التعاون بين رجال العلم وأسباب التساند بين رعاته، تعزز العلم وتقوى وزكا وازدهر. وهذا هو الغرض من إقامة مؤسسات العلم ومراكزه وجمعياته ومنظماته، فإن ما تيسره من وسائل الاتصال والتعاون والتبادل بين الذين تضمهم يؤدي إلى تعزيز العلم وتزكيته في مجالات الاكتشاف والتحقيق والتنفيذ والتعميم.

وعلى أن هذه الخاصة ناشئة عن طبيعة العلم، وعلى كونها بادية وفاعلة في

مختلف الأزمنة والأمكنة، فلد برزت في عصرنا هذا بروزاً هائلاً ونشطت نشاطاً لا مثيل له في السابق، وذلك بسبب تفرع العلم وإيغاله في التخصص من جهة، وانتشاره في شتى الأصقاع من جهة أخرى. فلم يعد بوسع عالم اليوم، كما كان بوسع عالم الأمس، أن يحيط بعلوم جمة، بل لم يعد بمكنته أن يحيط بعلمه كله، أو باختصاصه في داخل ذلك العلم مهما يكن ضيقاً. ولذا غدا أكثر الجهد العلمي اليوم جهداً مشتركاً يقوم به الأفراد والجماعات. سواء ضمن اختصاص واحد أو في اختصاصات متعددة، فإذا كل من هؤلاء يمد غيره بعلمه وعمله، بل لا يستطيع أي منهم أن يثبت ويتقدم بدون هذا الاتصال والإمداد المتبادل. كذلك لم يبقَ العلم مقصوراً على أفراد أو جماعات أو شعوب محدودة النطاق، بل عمّ وانتشر في مناطق العالم. ولذلك اشتدت الحاجة إلى التعاون والمشاركة بين المشتغلين به، ويسّرت بالوقت نفسه سهولة المواصلات وسرعتها ـ وهي ذاتها من نتاج العلم ـ تلبية هذه الحاجة. فتعددت المؤسسات والمنظمات العلمية وتضخمت، وتواصلت، على الصعد القومية والإقليمية والعالمية وعبر فروق اللغة والجنس والايديولوجيا، بشبكات واسعة متداخلة تزداد على الأيام اتساعاً وتداخلاً. وهكذا كان العلم، من جهة، وليد التعاون والمشاركة، ومن جهة ثانية، عاملاً من عوامل تقويتهما وتعزيزهما وتوسيع نطاقهما. وإذا أردنا اليوم أن نجد مثالاً صادقاً للاتصال العالمي والتبادل الإنساني، لم نجد ما هو أصدق وأوفى وأكثر إيحاء من العلم، الذي غدا جهداً يحيط بكوكبنا كله ويربط أطرافه ويؤلف بين أجزائه ويمضي ممعناً في الإحاطة والربط والتأليف.

وهذه الخاصة من خصائص العلم تنبىء بخاصة أخرى، هي ما يتميز به من **تقدم وتراكم**. فالتقدم فيه أثبت وأبين مما هو في أي من الحقول الإنسانية الأخرى، وهذا راجع أيضاً إلى ما يسوده من ترابط داخلي. ونحن إذا راجعنا تاريخ البشرية وجدنا أن العلم، النظري منه والتطبيقي، قد سلك في مجمله نهجاً تقدمياً وأن حصائله قد أضيفت بعضها إلى بعض وتراكمت بعضها فوق بعض. ولا جدال في أن هذا التقدم قد توقف في بعض الأدوار، وأن بعض المكاسب العلمية قد ضاعت بنتيجة ما أصاب الشعوب من انحطاط وتخلف وخضوع للظلم والجهالة، وأن العلم قد انحرف في أدوار أخرى عن سبيله السوي فضلّ وأضل. ولكن هذه كلها ـ التوقف والضياع والانحراف وسواها من الأعراض التي انتابت العلم ـ كانت تدوم مدداً محدودة تقصر حيناً وتطول حيناً، ثم يعود ركب العلم إلى التقدم من حيث انتهى، ويمضي في الاقتحام والفتح واكتساب المغانم وزيادة المحصول. إننا لا نرى مثل هذا التقدم في الجهود الإنسانية الأخرى. لا نرى مثل هذا الخط الممتد خلال الأجيال، ومثل هذه الخاصة التراكمية، في الأدب أو الفن أو

السياسة أو غيرها من شؤون الحياة. وهنا أيضاً: من شاء مثالاً حياً للتقدمية في أصدق مظاهرها وأوضحها، فدونه تطور العلم.

٢ ــ خاصتان أخريان وميزة شاملة

ومن خصائص العلم أنه **عامل تغيير وتبديل**. فالعلم النظري يبدل نظرتنا إلى الطبيعة والإنسان بما يكتشف من حقائق وما يجمع من معارف، فيؤثر في تطوير الفكر وفي تعديل المواقف التي يتخذها الإنسان من محيطه ومن نفسه. والعلم التطبيقي يستحدث الوسائل والأدوات التي تستخدم للبناء أو للهدم، والتي كان لها شأنها في تطويع الطبيعة واستثمار مواردها وتحسين الأحوال المعيشية وفي إنشاء الحضارة وترقيتها، كما كان لها خطرها في القتل والتبديد والتدمير. ومهما يكن من أمر، فإنها أدوات فعالة للتغيير، المفيد منه والمسيء، تبعاً لمقاصد الإنسان ونزعاته وأهوائه.

ولا شك في أن ثمة عوامل أخرى تدفع إلى تغيير الأحوال الإنسانية، كالنقمة على الأوضاع القائمة والرغبة في تبديلها، وكالطموح إلى الأحسن والأفضل أو الطمع في غنى أو سلطة، وكالنزعة التحررية أو النزعة الإبداعية التي تكمن في نفوس الأفراد والجماعات وعقولهم وتبرز إلى الوجود والفعل عندما تتيسر لها الظروف أو تيسر هي لنفسها الظروف. هذه وغيرها من العوامل النفسية، المرتبطة بالأوضاع المجتمعية، كانت في الماضي ولا تزال في الحاضر وستظل في المستقبل حوافز فاعلة وقوى ناشطة في سبيل التغيير والتغير. ويعظم أثر هذه الحوافز عندما تثور في نفوس الجماهير وتعصف في أفئدتها ومخيلاتها فتدفعها إلى إزالة العوائق وتبديل الأوضاع وتحقيق المطالب. ويعلو شأنها كذلك عندما تتحول إلى إرادة حازمة للتغيير تتمثل في سياسة تتبناها الدولة والرأي العام، وفي جهد تخطيطي وتنظيمي لتطبيق هذه السياسة برسم الأهداف وتعيين الأولويات وتحديد المراحل وحشد الموارد، كما هي الحال اليوم في معظم الدول الحديثة.

على أن للعلم في هذا كله دوره وفعله، وبالتالي أثره في إحداث التغيير عبر هذه العوامل. إنه، بما ينشر من معرفة، يوقظ هذه الرغبات في النفوس ويفتّح العقول فتتحسس الأوضاع القائمة وتسعى إلى التخلص من مساوئها وتتلمس وجوه التحرر والتقدم والترقي. فكم من مجتمع جاهل ظل قروناً يتحمل ضروب الذل والهوان غير شاعر بها أو ناقم عليها إلى أن جاء العلم يطرق أبوابه وينفذ إليه فينبهه من سباته ويبدأ يثير فيه رغبات التغيير ودوافع التبديل. هذا من جهة، ومن جهة ثانية إن العلم يوفر وسائل هذا التبديل والتغيير، سواء الوسائل العقلية كالتخطيط والتنظيم وسبل المعالجة، أو الوسائل المادية

كالأجهزة والأدوات والآلات. ولا مراء في أن يقظة الرغبات وغيرها من عوامل التغيير الحديثة قد عظمت في هذه الأيام، وأن أثر العلم من خلالها، مضافاً إلى أثره المباشر، قد جعله من أقوى عوامل التغيير وأنفذها، إن لم يكن أهمها وأنفذها.

ولا نحتاج إلى كثير من القول لنظهر أن العلم هو أيضاً **مبعث إنتاج وتوفير**. لقد كان كذلك على ممر التاريخ، وقوي في هذا العصر بخاصة، وهو سائر إلى مزيد من القوة والأثر في هذا المجال. ولما كانت التنمية التي تتوخاها اليوم الشعوب المتخلفة تقوم إلى حدّ بعيد على توفير الموارد والمواد والوسائل التي تمكن من رفع مستوى العيش ومكافحة الفقر والمرض والجهل، فلا ندحة لهذه الشعوب عن تحرّي القدرة الانتاجية والإسراع في اكتسابها بأكبر مقدار وأوسع نطاق. وهي عندما تفعل ذلك تتبين أن العامل الأول في تكوين هذه القدرة هو العلم، وأن حظها منها منوط أول الأمر وآخره بحظها منه. إن العدالة في توزيع الثروة القومية أمر هام وضروري وملحّ. ولكن هذه العدالة لا تؤتي ثمارها المطلوبة في رفع مستوى عيش الجماهير وفي توفير أسباب تحررها وكرامتها إلا إذا دعم الجهد لتحقيقها بالجهد لتغزير الثروة القومية لتتهيأ للعدالة إمكانات التوصل إلى غاياتها القومية والإنسانية، بحيث تغدو، كما يجب أن تكون، أقرب إلى المساواة في الوفرة والنعمة، منها إلى المساواة في العوز والنقمة كما هي في المجتمعات التي أسرعت في الإقبال عليها قبل أن توفر لها وسائلها الإنتاجية والعلمية. وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن أكثر المجتمعات توكيداً على العدالة الاقتصادية والاجتماعية ـ ونعني بها المجتمعات الشيوعية ـ هي أيضاً من أشدها تحمساً للعلم وإيماناً به وبقدرته الانتاجية بوجه خاص.

والعلم، بعد هذا كله، ليس خاصة معينة بل مجموعة خصائص. ولعل الأحرى أن نقول إنه **ميزة شاملة للفرد، ومناخ عام في المجتمع**. إن أية خاصة من الخصائص التي ذكرنا لا تقوم وحدها، وإن تقم تكن ضعيفة وعرضة للخلل والزوال. وإنما تتحقق الميزة العلمية أفضل تحقق عندما توجد هذه الخصائص كلها بشكل شامل متوازن وبتفاعل حيّ مشترك. ففي ما يتعلق بالفرد، نجد هذه الميزة تسم الشخصية بكاملها، وكأنها مركب سحري ينساب في جميع جوانب الشخصية ويشع منها على ما حولها. ونحن عندما نلقى مثل هذه الشخصية، نجد صعباً علينا أن نرد ميزتها إلى سبب أو عنصر معين، ولذلك كثيراً ما ندعو هذه الميزة «الروح العلمية»، فهي للفرد كالروح للجسد في خفائها وتمنعها عن التقييد والتحديد، وفي شمولها ونفاذها وفاعليتها.

كذلك الأمر في المجتمع. فالمجتمع العلمي يتميز بمناخ عام مكون من قيم وعقائد ومناهج منبثة فاعلة، لكل منها أثرها الخاص، ولها جميعاً أثرها المشترك الذي يمكنك

الإحساس به وإدراكه بمجموعه. فأنت إذا ولجت مجتمعاً ما، صغيراً محدوداً كان أو كبيراً واسعاً، وكنت من المتحلين بالعلم، أمكنك أن تدرك بيسر ما إذا كان موالياً للعلم أو منافياً له، لا بإنتاجيته أو بأية خاصة أخرى له، بل بالمناخ العام الذي يسوده، والذي يتنسمه المرء كما يتنسم الهواء ويشعر به شعوراً طبيعياً مباشراً دونما تحليل أو تعليل.

هي ذي إذن العناصر المختلفة التي تؤلف طبيعة العلم، والخصائص التي تميزه، والتي وجدناها في نهاية الأمر تتوحد وتفاعل في كيان علمي، فردي وجماعي، شامل منسجم. ولئن أطلنا في تبيان هذه العناصر والخصائص، فلكي يثبت في ذهننا أن تحقيق المجتمع العلمي الذي يتعين علينا أن نتوخاه لا يأتي بيسر ولين أو بمعالجات سطحية أو بإحداثات جزئية، بل بجهد جذري مدرك لمقومات العلم حق الإدراك، دائب على امتلاكها، مبدل لعقلية الفرد والمجتمع ولسلوكهما. قد يعتقد البعض أنهم يستطيعون أن ينشئوا، أو أنهم أنشأوا فعلاً، مجتمعاً علمياً بالتغلب على الأمية ونشر التعليم العام، أو ببناء المعامل واستجلاب آلات التصنيع واستخدامها، أو بإقامة لجان التخطيط ومجالس البحوث، أو بتأسيس الجامعات والمعاهد المتخصصة، أو بأية من الوسائل الأخرى التي لها صلة، قريبة أو بعيدة، بالعلم دون أن تحيط حقاً بنطاقه أو تنفذ إلى أغواره. غير أن هذه الوسائل وغيرها مما يماثلها لا تبلغ الغرض المقصود إلا بقدر ما تكون صادرة عن المقومات والخصائص العلمية التي ذكرنا موفية بمقتضياتها، وبقدر ما تكون تلك الخصائص والمقومات قد انغرست ونمت في الشخصية الفردية والجماعية وفعلت فيها. فلنحذر إذن، عندما نسعى إلى إنشاء المجتمع العلمي المنشود، أن نقتصر على بعض مقتضياته فحسب، أو أن نخلط بين الفرع والأصل أو بين النتيجة والباعث ونتعلق بالفروع والنتائج ونسهو عن الأصول والبواعث، فيكون العلم عندنا مظهراً خارجياً لا تهيؤاً عقلياً أو قدرة ذاتية. وبصفة خاصة، حذار أن ننسى أن أهم هذه البواعث والأصول هي الإيمان بقيم معينة، والتزام سلوك محدد، وترويض العقل، ومحاسبة النفس، وممارسة الضبط والتنظيم والانتظام، والتغلب على المعوقات المتأصلة والتقاليد الراسخة التي تمنع هذه الالتزامات والجهود أو تفسدها فتعطل فاعلياتها المتنوعة وفاعليتها المشتركة. إن اكتساب مقومات العلم والنهوض بمقتضياته الأساسية، سواء من قبل الفرد أو من قبل المجتمع، لهو أصعب مما نتصور، ولكنه جدير بأن يكون في نطاق ما نتطلع إليه ونطمح.

الفصل الحادي عشر
نَحْوَ مجتمعٍ علميّ

ب: مُقتضيات العِلم في المجتمع الحديث

١ ــ الإدراك والتصميم، والسياسة الوطنية، والمخصصات المالية

لقد تناولنا في الفصل السابق طبيعة العلم ومطالبه الأساسية. وحريّ بأي مجتمع يبغي أن يكون علمياً أن يدرك هذه الطبيعة وأن يعمل ليفي حق المطالب التي تنطوي عليها. غير أننا نعيش اليوم في عصر يختلف جذرياً عن العصور السابقة بتقدم العلم تقدماً حثيثاً متسارعاً، وبتصاعد قدراته على التغيير والإنتاج، وبتزايد نفاذه وأثره في جوانب الحياة كلّها. ولذا، فالجهود التقليدية لاكتساب العلم وتعزيزه وبثه والافادة منه الافادة المرتجاة لم تعد وافية بمقتضيات هذا العصر. يبدو هذا في المجتمعات المتقدمة علمياً التي تتبارى وتتنافس في تمكين سيادتها العلمية وتوسيعها وفي استزادة قدرات العلم المتضخمة واحتكارها. وينطبق خاصة على المجتمعات المتخلفة التي بدأت تعي أن سلامتها ونموها وتقدمها تتوقف على مبلغ تمثّلها للعلم وتقويها بقدراته وسرعة تحولها إلى مجتمعات علمية خليقة بأن تدخل في مصاف المجتمعات المتقدمة أو، على الأقلّ، بأن تقترب منها وتتمكن من مجابهتها والتعايش معها والتعامل وإياها على أسس العدالة والحقوق والمصالح المتبادلة. لم يعد العِلم مهمة أفراد متفرقين أو جماعات محدودة النطاق، بل غدا يفرض أن يكون شغل المجتمع الشاغل ومطلب السلطات والهيئات والأفراد، كل بحسب قدرته ومسؤوليته. ولم يبق ترفاً يزهو في البلاطات ويقتات من أعطيات الملوك والأمراء والأعيان وفضلاتهم. أو دعوة تقوم على زهد الرهبان واكتفاء العلماء أو على انصراف المتجردين له وحدهم، بل غدا ضرورة عامة وحاجة ملحة ومهمة

عسيرة التكاليف ملقاة على عاتق الدولة والمواطنين جميعاً.

ومن هنا فإن الجهد العلمي أخذ يقتضي، فوق المطالب الأساسية التي ذكرناها في الفصل السابق، مطالب تصميمية وتخطيطية وتنظيمية تفرضها الطبيعة الخاصة التي أحرزها العلم الحديث. وسيكون كلامنا هنا منصرفاً في الأكثر إلى المجتمعات المتخلفة علمياً، وإلى مجتمعنا العربي بوجه خاص، نظراً لجسامة هذه المطالب وخطورتها وإلحاحها بالنسبة إلى هذه المجتمعات، وإلى اتصالها الوثيق بحاجات مجتمعنا العربي التي تهمنا بالدرجة الأولى. فما هي هذه المطالب؟

المطلب الأول الذي ترتكز اليه جميع المطالب الأخرى والذي يحدد في نهاية الأمر مدى تحققها هو**الإدراك والتصميم**. هو وعي الدور الذي يقوم به العلم في مكافحة التخلف وفي تيسير التنمية والترقي، بل الأثر الأسبق الذي له في الإحساس بالتخلف وفي بعث الرغبة في الخروج من حالته إلى حالة التغير والتحسن والتقدم. وليس يكفي أن يحصل هذا الإدراك عند فريق محدود من أبناء المجتمع، بل يجب أن يعم المجتمع بكامله. ولا شك في أن مسؤولية تولده وتوليده تقع بالدرجة الأولى على رجال الفكر وأهل العلم المطلعين ـ أو المفروض فيهم أن يكونوا مطلعين ـ على أحوال العصر والتطورات الجارية والمرتقبة والقوى الفاعلة فيها، كما تقع على رجال الحكم وأرباب السلطة وذوي الأثر في إحداث التغيير وفي وضع الخطط واتخاذ التدابير المؤدية اليه. وكلما انتشر هذا الإدراك وعمّ، وكلما برز عند أهل النظر وأصحاب الأثر، وكلما جُندت في سبيله وسائل التربية والتثقيف والإعلام، قوي فعله واتسع، وتحول إلى إرادة قومية عامة وإلى تصميم يمضي في الاستيلاء على النفوس وفي دفع قيادات المجتمع وقواعده إلى سلوك السبل التي يرسمها. لقد عرفنا في ماضينا القريب وفي حاضرنا القائم مطالب متعددة رسمت أهدافاً ونصبت شعارات، كالاستقلال والوحدة والحرية والاشتراكية وسواها. وحان الوقت لنتيقن أن أيّاً منها لا يدرك على أفضل وجه، بل قد لا يدرك أصلاً، إلا بقدر ما نقبض على ناصية العلم ونوجهه في خدمة أغراضنا القومية. فخليق بنا أن نجعل العلم في مقدمة مطالبنا، وأن يكون تعلقنا به وحرصنا عليه واندفاعنا في سبيله موازياً لعلو شأنه وقوة أثره في إحداث التغييرات المنشودة والتطويرات الضرورية للنمو والتقدم، بل للصمود والبقاء في أيامنا هذه وفي الأيام المقبلة.

ومن نتائج الإدراك والتصميم عندما يأخذان في النمو والاتساع، ومن العوامل التي تساعد على إنمائهما وتوسيعهما، أن يتجسدا بخطط وتدابير عملية. على أن هذه الإجراءات قلّما تؤتي ثمارها إلا إذ جاءت تطبيقاً لسياسة شاملة تنصب الأهداف وتحدد

الأولويات والمراحل، وتنسقها وتربطها بعضاً ببعض ربطاً عضوياً. وهنا المطلب الثاني للعلم الحديث، وهو أن يتصل بسياسة المجتمع اتصالاً وثيقاً، وذلك بمعنيين: أحدهما عام، والآخر خاص. المعنى الأول هو أن يصبح العلم **قاعدة للسياسة الوطنية** بكاملها، أي أن تكون هذا السياسة قائمة عليه، رامية إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع علمي تحويلاً شاملاً، متهيئة لاتخاذ التدابير التي يفرضها هذا المرمى، منظمة موازنتها العامة حسب متطلباته، عاملة على حشد الموارد المادية والبشرية الضرورية له. أمّا المعنى الثاني الخاص، فهو أن تكون للدولة والمجتمع **سياسة علمية**، أي أن تكون رعايتهما للعلم وجهدهما لاستيعابه وتمثّله وإنمائه وتقوية أثره في الحياة الوطنية ـ أن يكون هذا كله مخططاً منتظماً ومنبعثاً عن إرادة واعية حازمة. وها نحن نشهد عند كثير من الدول المتقدمة والمتخلفة اهتماماً بتكوين هذه السياسة، وتقديراً لخطورتها في دعم الجهد العلمي وتنظيمه وإنفاذ أثره إلى مختلف نواحي الحياة وربطه بالجهد التطويري والإنمائي القومي. وها نحن نرى كذلك المنظمات الدولية تسعى إلى عقد المؤتمرات واللقاءات والاستعانة بالخبراء وإصدار البحوث والنشرات لتوضيح هذه السياسة وتبيين مقتضياتها وحث الدول على إرساء قواعدها وعلى التعاون وتبادل الخبرات في ميادينها. فمنظمة اليونسكو مثلاً قد أنشأت في جهازها قسماً خاصاً بالسياسة العلمية للعناية بهذه القضية في النطاقات القومية والإقليمية والعالمية، بالوسائل المذكورة وسواها. وقد نشرت، في ما نشرت، سلسلة خاصة بهذه القضية عنوانها **دراسات ووثائق في السياسة العلمية**[١]، منها ما يتعلق بالمبادىء والأساليب والمشكلات المتصلة بالسياسة العلمية بوجه عام، ومنها ما يختص بأوضاع هذه السياسة وتطوراتها في بلدان أو أقاليم معينة، متقدمة أو متخلفة علمياً في مختلف أصقاع العالم. ومما يتصل بمنطقتنا الدراسة رقم ٦، الصادرة عام ١٩٦٧، بعنوان **الخطط البنيوية والعملية للسياسة العلمية الوطنية**[٢] المتضمنة مقررات الاجتماع الثالث حول السياسة العلمية وتنظيم البحوث في بلاد شمالي افريقيا والشرق الأوسط الذي عقد في مدينة الجزائر في أيلول ١٩٦٦، والدراسة رقم ١٩، الصادرة عام ١٩٧٠، بعنوان **السياسة العلمية الوطنية وتنظيم البحوث في اسرائيل**[٣].

---

(١) Science Policy Studies and Documents.

(٢) *Structural and Operational Schemes of National Science Policy.*

(٣) *National Science Policy and Organization of Research in Israel,*

وهذه دراسة جديرة بأقصى الاهتمام لإدراك العناية الفائقة التي تبذلها اسرائيل في استيعاب العلم وانمائه وإدخاله في صلب الدولة والمجتمع، وما لذلك كله من أثر في بناء قدرتها وتصاعد خطرها على فلسطين=

إن هذه الدراسات التي تنظمها وتشرف عليها اليونسكو هي مثل واحد من الأمثلة العديدة على الاهتمام الناشب في مختلف الجبهات بهذا الشأن الجلل من شؤون الحاضر والمستقبل. وإذا كانت الدول التي أحرزت تقدماً بليغاً في الميادين العلمية تشعر بالحاجة إلى أن ترسم لنفسها سياسة علمية وطنية، فما أجدر الدول المتخلفة في هذه الميادين بأن تقدر هذا الأمر حق قدره، وأن تقبل بعزم وسرعة على هذه المهمة التي لا غنى لها عنها إذا أرادت أن تصبح مجتمعات علمية وأن تجني ثمار العلم في الإنماء الداخلي وفي بناء مناعتها تجاه الأخطار الخارجية.

على أن رسم السياسة العلمية الوطنية وحده لا يكفي إذا لم يكن لدى رجال المسؤولية ولدى الرأي العام في المجتمع تقدير واع لمتطلبات هذه السياسة عند التطبيق. ذلك أن تطبيق هذه السياسة يقتضي تكاليف باهظة، ولكنها غير مستحيلة ولا عسيرة إذا حصل الاقتناع وحزمت الإرادة. وفي مقدمة هذه التكاليف **المخصصات المالية**. فقد أخذت الدول والمجتمعات الدولية تقدّر هذه المخصصات لا بالنسبة إلى الموازنة السنوية فحسب، بل بالنسبة إلى الناتج الوطني القائم كذلك. فاليابان مثلاً كانت تنفق على البحوث التطويرية[٤] في منتصف العقد الماضي ١,٣٦ بالمئة من ناتجها الوطني القائم، والولايات المتحدة ٣ بالمئة والاتحاد السوفياتي ٣,١ بالمئة، أي بمعدل بلغ في الدولتين الأوليين ١٢ دولاراً عن الفرد الواحد. وكانت هذه النسبة (ولا سيما في اليابان) على ارتفاع مستمر خلال السنوات الخمس الأولى من العقد الماضي، ولعلها قد ارتفعت الآن عما كانت عليه حينذاك. أما في البلدان النامية في آسيا وأميركا اللاتينية، فإن هذه النسبة تتراوح بين ٠,١ و ٠,٥ بالمئة من الناتج الوطني القائم. ويقول تقرير صادر عن المكتب الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في بيروت[٥] الذي أخذت عنه هذه المعلومات، أن الإنفاق على البحوث العلمية والتكنولوجية في المنطقة العربية من غربي آسيا لم يكن يزيد

= والوطن العربي. وقد أعدّ هذه الدراسة المجلس العلمي للبحوث والإنماء في اسرائيل. ولا بد هنا من الاشارة أيضاً، من بين الدراسات العديدة في هذا الموضوع، إلى كتاب انطوان زحلان، *Science and Higher Education in Israel*,

الذي ترجم الى العربية تحت عنوان: **العلم والتعليم العالي في اسرائيل**، ترجمة محمد صالح العالم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠)، و: Antoine B. Zahlan, «The Science and Technology Gap in the Arab - Israeli Conflict,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 3 (Spring 1972), pp. 17 - 36.

(٤) Research and Development (R and D) أي البحوث الآيلة إلى التطوير التكنولوجي.

(٥) United Nations Economic and Social Office in Beirut (UNESOB).

سنة ١٩٦٩ عن سبعة ملايين دولار، أي أقل من ٠,٠٦ بالمئة من الناتج الوطني القائم، وأقل من ٠,٢ دولار عن الفرد الواحد[٦]. وبمقابل هذا، نرى في التقرير السابق الذكر عن إسرائيل[٧] أن الإنفاق على البحوث العلمية والتقنية (للشؤون المدنية وحدها) بلغ، سنة ١٩٦٦ ـ ٦٧، ٤٢,٩ مليوناً من الدولارات (أي أكثر من ستة أضعاف ما أنفقته المنطقة العربية في غربي آسيا بعد ثلاث سنوات من ذلك)، وبمعدل ١٥,٤ دولار عن الفرد الواحد (أي ٧٦ ضعف ما أنفق عن الفرد العربي في هذه المنطقة). والمهم ليس هذا المقدار الضخم فحسب، بل معدل تضخمه كذلك، فقد ارتفع إلى أكثر من ضعفه في خلال السنوات الست بين ١٩٦١ ـ ٦٢ و ١٩٦٦ ـ ٦٧. أما نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج الوطني القائم فقد تراوحت بين ٠,٩ و ١,٣ بالمئة. وتضيف هذه الدراسة: «هذه الأرقام تشمل البحوث المدنية. أما الإنفاقات على البحوث الدفاعية (وهي غير منشورة)، فيفترض أنها ترتفع إلى هذا المستوى على الأقل»[٨]. أليس في هذه المقابلة المذهلة بين الأرقام العربية والأرقام الإسرائيلية في ميدان الإنفاق العلمي ما يدعو إلى النظر العميق والاهتمام الدائب والقلق المثير؟

في الاجتماع الخاص الذي عقدته الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشاء المنظمة، اتخذت هذه الهيئة قراراً أعلنت فيه عقد الإنماء الثاني للأمم المتحدة ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، ووافقت على استراتيجية شاملة للإنماء الدولي خلال هذا العقد تتضمن التدابير التي تعهدت الدول الأعضاء باتخاذها، ويقع نصها في ٨٤ فقرة. ومن الفقرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، الفقرة (٦١) التي تقول: «ستستمر الدول النامية في زيادة إنفاقها على البحوث التطويرية، وستجهد لتجعله يبلغ في نهاية العقد معدلاً موازياً ٠,٥ بالمئة على الأقل من ناتجها القائم. وستسعى إلى أن تغرس وتنشر في شعوبها تقديراً

---

(٦) «Regional Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development in the Middle East,» (ESOB / HR / 73 / 4 / Rev.l, August 1973, Mimeographed), p. 8.

إن المنطقة التي يتناولها هذا التقرير تشمل البلدان العربية في آسيا وتضم دول الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وسورية والعربية السعودية والعراق وقطر والكويت ولبنان واليمن الشمالية واليمن الجنوبية.

(٧) *National Science Policy and Organization of Research in Israel,* pp. 17 and 29.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

للاتجاه العلمي كفيلاً بأن يؤثر في سياساتها الإنمائية كافة. وستوجه برامج البحوث فيها إلى تطوير التكنولوجيات التي تتفق والظروف والمقتضيات الخاصة ببلدانها وأقاليمها. وستدعم، بصفة خاصة، البحوث التطبيقية وستسعى إلى بناء القاعدة الأساسية للعلم والتكنولوجيا»[٩].

ومن التدابير التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة لهذه الاستراتيجية الإنمائية العالمية، أنها أنشأت «لجنة استشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنماء». وقد أعدت هذه اللجنة، في ما أعدت، تقريراً مفصلاً بعنوان **خطة عالمية للعمل في تطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنماء**[١٠]. ويقول هذا التقرير[١١] إن الـ ٠,٥ بالمئة من الناتج الوطني القائم الذي يتعين على الدول المتخلفة أن تنفقها على البحوث التطويرية تنطبق على هذه البحوث بمعناها الضيق المحدود، أما إذا ضمت اليها تكاليف الأجهزة والخدمات العلمية والتكنولوجية المتصلة بها، فإن المعدل المطلوب يرتفع إلى حوالى ١ بالمئة.

إن هذا المطلب قد يكون تحقيقه عسيراً على كثير من الدول المتخلفة. أما بشأننا نحن، فالأمر ليس كذلك. ذلك أن دخل الدول العربية من النفط يقدّر بعشرات المليارات. ولقد بلغ في العام ١٩٧٤ حوالى ستين مليار دولار، فلو فرضنا أن الناتج الوطني القائم للبلاد العربية كافة بلغ حوالى مئة مليار دولار، فإن ١ بالمئة من هذا الناتج يوفر مليار دولار للانفاق على البحوث العلمية وتطبيقاتها. وهو مبلغ ليس بالضئيل، إذا أحسن استخدامه، وإذا توفر طبعاً الشرطان الأساسيان، وهما الإيمان بالعلم ومقتضياته، والإيمان أيضاً بقومية المعركة المزدوجة: مع الصهيونية والاستعمار، ومع التخلف. وهاتان المعركتان متصلتان الواحدة بالأخرى أشد اتصال، بل إن الثانية منهما هي أشدهما أصالة وخطراً. ولا بد من أن نذكر هنا ـ لا تثبيطاً للهمم بل استثارة لها ـ أن هذا المبلغ، على ما يبدو من جسامته، يظل معدله أقل من نصف معدل ما أنفقته إسرائيل على البحوث العلمية المدنية وحدها عام ١٩٦٦ ـ ٦٧[١٢].

---

(٩) *International Development Strategy: Action Programme of the General Assembly for the Second United Nations Decade* (New York: United Nations, 1970).

(١٠) *World Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development* (New York: United Nations, 1971).

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢) إذا أخذنا الأرقام التي اوردتها الدراسة السابقة الذكر عن السياسة العلمية الوطنية وتنظيم البحوث في اسرائيل نجد في الجدول الأول، ان ما انفقته اسرائيل في العام المذكور على «البحوث=

ولا بد من أن نلفت النظر إلى أمر هام ينطبق هنا، كما ينطبق في المجالات الأخرى للتقييم والمقابلة، وهو الكم والكيف. فالعبرة ليست في الكم وحده، بل في الكيف أيضاً، والأحرى أن نقول في الكيف أولاً. فإن إنتاجية الإنفاق، القائمة على حسن الاستغلال وتقليص الهدر والتخطيط والتنظيم وعلو مستوى العامل البشري، هي عنصر هام ـ ولعلها العنصر الأهم ـ في تقييمه. فإذا كانت هذه الإنتاجية ترتفع في بلد ما إلى خمسة أو عشرة أضعاف ما هي عليه في بلد آخر، فإن الكمية المطلوبة في هذا البلد الآخر يجب أن ترتفع بالمقابل بالمعدل ذاته. فما أشد تخلفنا في هذا المجال!

وسيعترض أرباب الحكم ورجال الدولة عندنا ـ هذا إذا صفت نياتهم وآمنوا ايماناً صحيحاً بقومية المعركة وانصرفوا عن التبذير والإسراف وإرضاء المصالح والشهوات ـ وسيحتجون بأن لمجتمعاتهم حاجات ضخمة ومستشرية: من ضرورات الدفاع إلى مطالب العدالة الاجتماعية في مكافحة الفقر والعطالة والمرض والجهل، إلى مقتضيات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى غيرها من سلاسل حاجاتنا الثقيلة التي تضيق خناقنا، وهذه كلها تنافس مطالب التطوير العلمي والتكنولوجي ولا تسمح بالإنفاق المطلوب عليه. والجواب أن هذا التطوير هو العامل الذي يضمن سلامة الجهود الأخرى، ويخفف نفقاتها ويستجلب أفضل عوائدها. فإذا انعدم أو ضؤل، جاءت هذه الجهود تخبطات عشوائية مبذرة قليلة الجدوى، بل قد تأتي بالغة الأذى. وفضلاً عن هذا، فإن الاختبار الحديث قد أظهر بأجلى وضوح أن الانفاق على الشؤون العلمية ليس إسرافاً أو إضاعة، بل هو أفضل توظيف للموارد المالية لأنه بالإضافة إلى عوائده العملية والتطبيقية يهيىء الموارد البشرية الحيّة التي تكوّن، آخر الأمر، العنصر الفعال في أي تطوير أو تقدم أو إنماء. وهذا يقودنا إلى المطلب التالي من مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث. ولكن قبل أن ننتقل إلى هذا المطلب، يسعدنا أن نسجل، بتفاؤل واعتزاز، ما توارد من أخبار عن عزم دولة الكويت على إنشاء صندوق لرعاية البحث العلمي العربي برأسمال قدره مئة مليون دينار كويتي. إن هذه المبادرة الممتازة التي نرجو تحقيقها في أقرب وقت، بالإضافة إلى بوادر أخرى تصدر عن الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، لحريّة بأن تشكل منعطفاً

= العلمية والتقنية للشؤون المدنية» بلغ ٤٢,٩ مليون دولار أي بمعدل ١٥,٤ دولار عن الفرد الواحد، وإذا قسمنا المليار دولار المفترض انفاقه عربياً على عدد سكان البلاد العربية (أي حوالى ١٤٠ مليوناً)، كان المعدل حوالى ٧ دولارات عن الفرد الواحد، وهو أقل من نصف المعدل الاسرائيلي ـ ولنؤكد مجدداً ـ المقتصر على الشؤون المدنية ولعام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧. انظر:

National Science Policy and Organization of Research in Israel, p. 29.

جديداً للتفكير العربي والمساعي العربية الآيلة إلى دعم أسس البناء العلمي للحياة العربية وتوطيد دعائمه.

٢ ــ حشد الموارد البشرية

إن الموارد المالية هي أداة ضرورية للتطوير، ولكنها بذاتها لا تحدث التطوير. أما الذي يحدث التطوير فهو الإنسان: لا أي إنسان، وإنما الإنسان المهيأ تدريباً وتعليماً، واقتداراً على استيعاب العلم وتطبيقه وعلى الابتكار والإبداع في مجالاته. فالعبرة هنا أيضاً ليست في الكمية، بل في الكيفية. ليست في ضخامة الأعداد البشرية، بل في نوعيتها، أي في ملكاتها ومواهبها المنماة وقدراتها المولدة. ومن هنا كان ذلك المطلب من مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث، وهو **حشد الموارد البشرية الفاعلة**. إن هذا الحشد يتضمن أموراً مترابطة، ويجب أن تؤلف بمجموعها ووحدتها جزءاً عضوياً من سياسة علمية وطنية شاملة.

إن جودة التهيئة تتضمن صلاح الخطط والتدابير والمؤسسات المعنية بالتعليم والتربية والبحث. وهذا موضوع واسع متشعب بالغ الخطورة، وهو يحتاج إلى دراسات مفصّلة توقف عليه وتتقصى نواحيه المختلفة. فلنقتصر هنا، ضمن نطاق مهمتنا، على إشارات موجزة إلى بعض مقتضيات التهيئة المنشودة. من هذه المقتضيات: العناية الوافية بتعليم العلوم البحتة والتطبيقية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية؛ وتنويع التعليم تدعيماً للإنماء القومي الشامل الذي يتطلب مهارات وملكات في مختلف الاختصاصات وعلى العديد من المستويات، وذلك ضمن خطة تعليمية مرتبطة أوثق الارتباط بالخطة الإنمائية. ومنها رعاية المدربين والمدرسين والأساتذة الذين توكل اليهم مهمة التنشئة والتهيئة؛ والاهتمام الجاد بالبحوث الآيلة إلى التجديد والابتكار. ومنها ـ في هذه الشؤون كلها وما يتصل بها ـ الحرص على الكيفية قدر الاهتمام بالكمية. ولعل هذا المطلب الأخير هو أهم مطالب التهيئة في بلداننا العربية وفي أمثالها من البلدان. ذلك أن الإقبال الناشط السريع على توسيع التعليم وتعميمه قد طغى على العناية بالجودة والامتياز. فأنّى التفتنا، وإلى أي قطاع من قطاعاتنا التعليمية نظرنا، وجدنا أن التقدم الكيفي لم يجار التقدم الكمي، بل تخلف عنه وتعثر بفعل ضغوطه، وأن المسؤولين عن التعليم والمشرفين على التوظيف والعاملين في المهن الحرة وأرباب الحكم والجمهور عامة يشكون من تدني المستويات العلمية ومن انخفاض قيمة الشهادات وما ترمز إليه من معرفة وتحصيل.

أما حسن الاستخدام، أي الانتفاع التام من العناصر المهيأة بأسباب التعليم والتربية

والبحث، فإنه يلخّص بأمر جوهري واحد، هو وضع الشخص المناسب في الموضع المناسب. إذ ماذا يفيد المال الذي ينفق، والجهد الذي يبذل، في تهيئة مواطن للفعل والإنتاج إذا وضعناه في موضع يحول دونهما، أو إذا أحطناه بالمثبطات والمعجّزات وأقمنا في وجهه الحواجز والعراقيل؟ وما أكثر هذه العراقيل والمثبطات عندنا، وما أثقلها على النفس! ما أشد المطالب التي لا علاقة لها بالجوهر، بل التي تنافي الجوهر وتفسده: المطالب الايديولوجية والحزبية والطائفية والمصلحية والبيروقراطية، وما أدراك ما هي! إنه لا يكفي طالب العمل من شبابنا المهيأين ولا يجديه أن يعتمد على جدارة وتميّز بل عليه أن يكون حاملاً لعقيدة متسلطة، أو منتسباً إلى حزب حاكم، أو منتمياً إلى طائفة نافذة، أو متمتعاً برعاية زعيم، أو مستنداً إلى أسرة أو عشيرة ذات وزن أو أثر. ولو فرضنا أنه ينعم بحظ أو أكثر من هذه الحظوظ التي «تؤهله» لوظيفة من الوظائف، فثمة أمامه حاجز البيروقراطية، من اعداد طلبات وملء أوراق، والانتقال من دائرة حكومية إلى أخرى، والوقوف على أبواب كبار الموظفين وصغارهم، لإجراء المعاملات وإصدار القرار أو المرسوم المقتضى، وما إلى ذلك من المتطلبات المهدرة للوقت والجهد، والمثبطة للعزيمة، والمهينة أحياناً كثيرة للحرمة والكرامة. كل هذا، والبلد بأمس الحاجة إلى هذا العنصر البشري وأمثاله من العناصر المجهزة للعمل الضرورية لحياة العصر ضرورة الغذاء والماء والهواء. كل هذا، والأيام أيام سباق وتنافس في حقول العلم والإنتاج والتطوير والتنمية.

وإذا اجتاز صاحبنا هذه العراقيل وتغلب على المثبطات كلها، فكثيراً ما يجد نفسه في مهمة أو وظيفة لا تتفق ومؤهلاته العلمية ولا تفسح له في المجال لاستثمار الكفاءة التي جهد في تحصيلها. أضف إلى ذلك ضآلة المرتبات والعوائد المادية التي تقصر عن مطالب العيش المتصاعدة وعن ضمان الاطمئنان والاستقرار، وانخفاض التقدير الأدبي والاعتبار الاجتماعي لرجال العلم وأرباب الاختصاص بالنسبة إلى الفئات المتصدرة تبعاً للتقييم الفاسد السائد في المجتمع، والتدخلات المعوّقة المعطلة من ذوي السلطة وأرباب النفوذ، وضيق مجال الحرية الفكرية والعملية، وقلة المشاركين والمعاونين في حين أصبح الجهد العلمي جهداً جماعياً تعاونياً، والانعزال عن مجرى التقدم العلمي المتسارع في البلدان المتطورة، وندرة الحوافز إلى التجديد والابتكار والإبداع، وفقدان المناخ العام المؤاتي لنمو العلم. هذه وأمثالها من العوائق تضعف من عزيمة العناصر البشرية المهيأة، وتثير كوامن الوحشة والاغتراب في نفوسها، فقليلاً ما تبقى صامدة محتفظة بإيمانها راضية بالبذل والتضحية، وكثراً ما تستسلم وتذوب في المجتمع فتذوب معها مؤهلاتها، أو تسعى إلى الهجرة إلى المجتمعات المتطورة حيث تكون المثبطات أقلّ والمجال أفسح

والفرص المادية والأدبية والعلمية أوفر وأغنى.

إن هذه المشكلة العصيّة وما تؤدي إليه من خسارة في أهم موارد المجتمع ليست مقتصرة على بلادنا العربية، بل تعم جميع البلدان النامية. وقد برزت منها في الآونة الأخيرة ظاهرة خطيرة أخذت تستدعي الاهتمام والقلق على المستويات القومية والإقليمية والعالمية، نعني بها قضية «الهجرة»: «هجرة الأدمغة» أو «هجرة الكفاءات». ولم تبرز إلى الوجود في البلدان النامية فحسب، بل بدت ملامحها وآثارها في بعض البلدان الأوروبية المتقدمة التي نجدها تشكو هجرة أدمغتها وكفاءاتها إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا. وخطر هذه الظاهرة أنها تعاكس التطور المنشود، أي أنها تمعن في إفقار البلدان النامية وتخلفها وتزيد في إغناء البلدان المتقدمة وتفوقها. إن خسارة البلدان النامية منها خسارة مزدوجة: مادية وبشرية. أمّا من الناحية المادية، فإن المبالغ الطائلة التي تكون قد أنفقتها على الشبان الهاجرين، ولا سيما الذين تلقوا تعليمهم الجامعي فيها ثم ذهبوا ولم يعودوا، تتبدد وتضيع، بل تنقلب توفيراً للبلدان المتقدمة. وقد أعلمنا أحد المتتبعين لهذه القضايا[١٣]، نتيجة دراسة أجريت عن عام ١٩٦٩، أن ما وفرته الولايات المتحدة الأميركية في ذلك العام بسبب توافد أصحاب الشهادات الطبية إليها للتخصص ـ وأكثرهم من البلدان النامية ـ ثم استقرارهم فيها، يقدّر بثلاثة مليارات دولار، أي أنه لو كان عليها أن تتعهد تعليم ما يقابلهم من الشباب في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتكلفت هذا المبلغ، وهو مبلغ يساوي مجموع ما أنفقته على المساعدات الخارجية (عدا ما يتصل بالهبات العسكرية الضخمة) في العام ذاته. هذا بشأن الأطباء فحسب، فكيف بالمهندسين والكيميائيين والفيزيائيين والمتخصصين بالاقتصاد والاجتماع وسواهم؟ إن الإعانات المادية التي تخصصها وتعلن عنها و «تطنطن» بها الدول المتقدمة الغنية تستردها إعانات خفية تعادلها بل تفوقها من البلدان النامية الفقيرة. وهذه الإعانات الخفية منها ما يتصل بالمواد الأولية التي عمدت البلدان المتقدمة منذ بدء الاستعمار إلى التحكم بأسعارها وما تزال تسيطر على الكثير منها، ومنها الموارد الإنسانية التي نتكلم عنها والتي تفيد منها البلدان المتقدمة، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة ومن بعدها كندا وبعض البلدان الأوروبية الغربية. إن ما تمثله هجرة هذه الموارد من خسارة مادية فادحة للبلدان النامية ومن ربح مقابل للبلدان المتقدمة التي أشرنا إليها لخليق بأن يثير القلق الشديد إذا كشفت حقيقته ووعى الناس جسامته ونتائجه.

---

(١٣) ألبرت بدر، رئيس كلية بيروت الجامعية، وسابقاً استاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي جامعتي أيوا وسوذرن ايلينوي في الولايات المتحدة والخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة.

على أن الأمر لا يقتصر على الخسارة المادية، فإن هذه الخسارة تبقى أهون الشرين. أما الشر الأدهى، فهو الخسارة البشرية. إن هؤلاء الهاجرين قد حرموا غيرهم من المواطنين الفرص التي أتاحها الوطن لهم، ثم إن هجرتهم قد سلبت الوطن الكفاءات والخبرات التي حصلوها وهو في أشد الحاجة إليها، وحوّلتها إلى بلاد ليس لها مثل هذه الحاجة. ولما كان الرأسمال البشري الفاعل أو المؤهل للفعل هو أهم مورد لأي بلد في هذه الأيام، وللبلدان النامية بوجه خاص، لكونه المصدر الأصيل للتطوير والتنمية، فإن هجرة الأدمغة والكفاءات تعطل شرياناً من أهم شرايين البلدان النامية وتمضي في توسيع الفجوة بين هذه البلدان والبلدان المتطورة بما تأخذه من الأولى وتعطيه للثانية.

بيدَ أن هذه الخسارة الفادحة، البشرية والمادية، المتأتية من الهجرة يجب ألاّ تنسينا الخسارة الأخرى التي لا تقل عنها شأناً وإن لم تبرز قدرها إلى العيان. وهي الخسارة الناتجة من تعطيل القدرة العلمية الباقية في بلادنا ومن خمودها وتبددها بسبب المثبطات المختلفة التي تعانيها والعوائق والعراقيل التي تقوم في وجهها. إن هذا التعطيل يؤدي أيضاً إلى نوع من الهجرة، الهجرة الداخلية، لأن هؤلاء المعطَّلين، وإن يكونوا قد بقوا في بلادهم بأجسادهم فقد هجروها بعقولهم وإنتاجهم وفاعليتهم. ولعل الهجرة الداخلية، على كونها لم تسترع ـ من الاهتمام ـ ما استرعته الهجرة الخارجية في السنوات الأخيرة، تفوق هذه الهجرة خطراً، ولعلّ الخسارة الآتية منها أضخم وأفدح وأعمق أثراً.

وكثيراً ما يعمد الساعون للحؤول دون هاتين الهجرتين ـ ولا سيما الهجرة الخارجية ـ إلى استثارة الروح الوطنية في نفوس الشبان المتعلمين المتخصصين بتذكيرهم بحق بلادهم عليهم وبواجب الالتزام بقضاياها. ولا شك في أن هذا الالتزام عندما يمتلك النفس يغدو أقوى عامل للتغلب على المثبطات وللصمود في وجه الصعاب وللاندفاع في سبل البذل والتضحية. ولا شك أيضاً في أن ساحاتنا العربية ليست خلواً من أهل العلم والاختصاص الملتزمين المكافحين بصمت وجلد وصلابة. ولكن هذا الالتزام لا يزال على العموم دون المستوى المطلوب والمدى الواجب، وأضعف من المثبطات الداخلية والإغراءات الخارجية. وارتفاعه وانتشاره منوطان بارتفاع الروح المعنوية في المجتمع، وبانتشار القيم الوطنية بين أبنائه. فالواجب الأول هو غرس بذور الالتزام الصادق في نفوس الناشئين، ورعاية هذه البذور لتظل حيّة نامية حامية إياهم فيما بعد من أخطار الملل والوحشة واليأس والتهافت. وغرس هذه البذور إنما يأتي بالتربية الصحيحة، لكن نموها مرهون بما تجده الناشئة في المجتمع وتتأثر به من مُثُل حية للالتزام. فكلما توافرت هذه المثل متجسدة في أشخاص وجماعات، معتملة في نفوسهم، ضابطة أهواءهم، دافعة

إياهم إلى الفعل والبذل، شاعّة منهم إلى ما حولهم، نما الالتزام وانبث في خلايا المجتمع وبثّ فيها قدرات الصمود والكفاح والتقدم.

على أن خبرتنا العربية وخبرة الشعوب النامية الأخرى دلّت على أن هذه الجهود لا تؤتي أكلها إلا إذا دعمت بخطط وتدابير لإزالة المثبطات والعوائق التي ذكرنا أو لتخفيف وطأتها. وفي ظننا أن الأمر يجري على عكس ذلك. في ظننا أن المثبطات تزداد ثقلاً وامتداداً وأن العوائق تتكاثر وتتضخم، فتحيط هذه وتلك بروح الالتزام النامية وتمنعها من التفتح والانطلاق. وعلينا أن نذكر أن للإنسان حاجات أساسية لا بد من توفيتها إذا أردنا استثمار مواهبه على أفضل وجه. فكيف نريده أن ينصرف إلى عمله انصرافاً كافياً، إذا كان عاجزاً عن إعالة أسرته وضمان سكنها وصحتها وتعليمها، أو كان عرضة لتقلب الأهواء والمصالح، أَوَ لم تكفل له حريته وتصن كرامته؟ كيف ننتظر أن تكون لديه القوة على مقاومة المنغصات التي تهجره داخلياً والإغراءات التي تستجذبه خارجياً؟ إننا لنخدع أنفسنا إذا توقعنا أن يكون كل عامل من العاملين زاهداً متجرداً أو مجاهداً مرابطاً، خاصة في هذا العصر حين كثرت الحاجات واشتدت الإغراءات وطغى التفكير المادي والسلوك المصلحي على مباعث الزهد والتجرد والجهاد الصامت الذي يمقت الظهور والذكر ويأنف من تقصي المكافأة والربح.

فلا بد لنا إذن كيما ننهض بالمطلب الذي نتحدث عنه لتحويل مجتمعنا إلى مجتمع علمي ـ وهو حشد الموارد البشرية ـ من خطط وتدابير وجهود عملية لرعاية الثروة البشرية التي تملك بعد أن نكون قد هيأناها. فالمحافظة على هذه الثروة، واستجلابها من مهاجرها، وتيسير السبل لها للإنتاج وللانخراط في معركة التقدم، لها من الأهمية والخطورة ما للتهيئة والإعداد. وهذه الوسائل كلها يجب أن تنتظم في سياسة واضحة، سياسة حشد الموارد، تؤلف بمجموعها جزءاً من السياسة العلمية الوطنية، المرتبطة بدورها ارتباطاً عضوياً بالسياسة الوطنية العامة.

ويجدر بنا، في هذا المجال، أن نرحب بالبادرتين الخيرتين اللتين اتخذتهما الجمهورية العراقية والجمهورية العربية الليبية لحشد الموارد البشرية العربية بتشجيع الكفاءات العربية للعودة إلى الوطن وإفادته بخبراتها. فلقد اتخذ مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية في ٢٤ ـ ١٠ ـ ١٩٧٤ القرار الرقم ١١٥٣ بإصدار القانون الرقم ١٥٤ للسنة ١٩٧٤، وعنوانه: «قانون رعاية أصحاب الكفاءات». وتنص المادة الأولى من هذا القانون على اعتبار صاحب كفاءة كل عراقي في الخارج حصل على شهادة الماجستير على الأقل أو ما يعادلها من جامعة أجنبية ذات اعتبار أو مارس وأتقن عملاً، أو

حصل على شهادة في حقل اختصاصه. وقد منح القانون امتيازات مادية مغرية للعراقي الذي يعود للعمل في وطنه، كما أنه جعلها ميسورة لكل عربي صاحب كفاءة مماثلة «إذا رغب في العمل في العراق مدة لا تقل عن عشر سنين». وشكل هيئة خاصة تسمى «هيئة رعاية أصحاب الكفاءات» مرتبطة برئاسة الجمهورية لتقصي أصحاب الكفاءات وتعيينهم ورعايتهم(١٤).

وكذلك أصدر مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية بتاريخ ٦ ـ ٢ ـ ١٩٧٥ القانون الرقم ١٣ للسنة ١٩٧٥ «بتشجيع جميع الخبرات العربية اللازمة». وتنص المادة الأولى منه: «على جميع الجهات في الدولة العمل على تسهيل دخول الخبرات العربية اللازمة لأغراض التنمية سواء كان ذلك لتنفيذ المشروعات أو إدارتها أو رفع كفاية العمل فيها أو غير ذلك من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسواء كان هذا الدخول بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة أو الهجرة إلى الجمهورية العربية الليبية»، واستثنى الفلسطينيين من أحكام الهجرة بقصد التجنس استناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية في شأن جنسية الفلسطينيين، وأنشأ في وزارة الخارجية «ادارة عامة تسمى الادارة العامة لتشجيع الخبرات العربية ويكون لها استقلال مالي وإداري...»(١٥).

فعسى أن تعم هذه البادرة التي اتخذها العراق وليبيا الدول العربية الأخرى، وأن يطبق هذان القانونان وأمثالهما بالروح التي ينمان عنها، أي بالتقدير الصحيح للكفاءة والسعي الجاد لاستجلابها، وبالتجاوز المخلص للعصبيات القطرية والطائفية والحزبية واعتبار العربي أينما ومهما يكن منشأه مواطناً حقاً لا غريباً ولا مستعطياً، وبتوفير مقتضيات الحرية في التفكير وفي ممارسة العمل العلمي. عندها تغدو هذه «الرعاية» منطلقاً صحيحاً لما نحتاج إليه من «حشد» للموارد البشرية العربية الفاعلة.

٣ ــ بناء المؤسسات

إن هذه المطالب العامة الأربعة التي ذكرناها لإنشاء المجتمع العلمي الحديث مرتبطة بمطلب آخر هو الذي يحققها بالفعل ويخرجها إلى حيز التنفيذ. نعني به **بناء المؤسسات المعنية بالعلم والبحوث العلمية**. هذه المؤسسات هي التي تتجسد بها الأهداف والخطط والجهود الرامية إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع علمي. ولا بد لنا، قبل أن نتصدى لهذا

---

(١٤) انظر نص هذا القانون في: **الوقائع العراقية**، السنة ١٧، العدد ٢٤١١ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ٣، **والنهار**، ٨/١/ ١٩٧٥، ص ١٢.

(١٥) انظر نص هذا القانون في: **النهار**، ١١/٢/ ١٩٧٥، ص ١٠.

النوع الخاص من المؤسسات، من أن نلفت النظر إلى أهمية المؤسسات في البناء الوطني بوجه عام. فلقد اعتدنا في بلادنا العربية الاعتماد على الجهود الفردية والمبادرات العفوية. ومن طبيعة هذه الجهود أن تأتي متفرقة عشوائية مؤدية إلى البعثرة والهدر. فإذا أردنا أن نتجنب هذا الضياع وأن نقتطف من جهودنا الثمار المبتغاة، وجب علينا أن نمضي قدماً في تطوير ما لدينا من مؤسسات وفي بناء مؤسسات جديدة وفق سياق هذا العصر. إن فضل المؤسسات هو أنها تنسق الجهود في عصر أصبح العمل المجدي فيه العمل الجماعي التعاوني، وأنها تأتي دليلاً على تقدير المجتمع للنظام والانتظام وقدرته عليهما، وأنها، بفعل استمرارها، تحفظ النتائج المكتسبة وتضيف إليها بحيث يغدو أثرها باقياً ومتراكماً على الزمن. ولعلّ من أهم وجوه تخلفنا وهن مؤسستنا الكبرى ـ وهي المؤسسة الحكومية ـ وفسادها وحاجتها إلى الإصلاح والتطوير، وضآلة المؤسسات الأخرى التي يتطلبها العصر والتي لم تتوفر لنا بعد. إننا لا نفتقر إلى الدعوات والمطالب، ولا تعوزنا الفكر والآراء في ما يجب أن تكون عليه حالنا. فأجواؤنا مليئة بها، وندواتنا وصحفنا وخطبنا وأحاديثنا تضج بصخبها، وإنما الذي ينقصنا هو الأدوات الصالحة لإخراج هذه المطالب والآراء إلى حيز التنفيذ. وفي مقدمة هذه الأدوات، المؤسسات الفاعلة التي يجب أن يزخر بها القطاع العام والقطاع الخاص في نواحي الحياة كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وسواها. فإنها وسيلة التنسيق والمشاركة وترابط الفعل ودوامه وتراكمه، وهي من متطلبات الحياة الوطنية الصحيحة ومن مقتضيات التقدم الذي هو شرط الحياة في هذا العصر.

وبين المؤسسات التي يهمنا أمرها في هذا الحديث والتي يعظم شأنها في المجتمعات الحاضرة المؤسسات المعنية بالعلم وبالبحوث العلمية. وهي على أنواع: منها ما يختص بالتعليم، ومنها ما يمارس البحث نظراً أو تطبيقاً، ومنها ما يعنى بتخطيط السياسة العلمية أو بتنظيم البحوث ودعمها، ومنها ما يجمع بين غرضين أو أكثر من هذه الأغراض. إن هذه المؤسسات، عندما تكون قائمة بنشاط وانتظام، تغدو كالخلايا الحية التي تمد الجسم العلمي والوطني بأسباب انبعاثه وتجدده ونموه. ولكي تؤدي هذه الوظيفة يقتضي أن تحقق الشروط التالية:

أ ـ أن تكون متغلغلة في جسم المجتمع، لا تقتصر على قطاع من قطاعاته أو جانب من جوانبه. فإن لها فعلها وأهميتها في القطاع العام (الوزارات والمصالح والدوائر الحكومية)، وفي القطاع الخاص (المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية). وكلما تعددت هذه المؤسسات وأوغلت في ثنايا المجتمع، نشط الجهد العلمي وقوي أثره وانتشر

في الحياة العامة والخاصة.

ب ـ أن لا ينحصر نطاقها في شؤون الطبيعة وفي البحوث الصناعية والتكنولوجية، بل أن يمتد على الشؤون الاجتماعية والإنسانية كالاقتصاد والسياسة والتأريخ والفلسفة والاجتماع والتعليم وغيرها. ذلك أن التطويرات المادية والصنعية، على أهميتها، ليست هي التطويرات الوحيدة التي نحتاج إليها، فمشكلاتنا ناشئة أصلاً عن علل جذرية في الإنسان العربي والمواطن العربي. وهذه العلل أحرى بالكشف والمعالجة من نتائجها الظاهرة التي تبدو في حقول التكنولوجيا والاقتصاد والدفاع وأمثالها. يضاف إلى ذلك أن لنا قضايا قومية كبرى كصراعنا مع إسرائيل، وبناء المواطنية الصحيحة في مجتمعنا، واستثمار ثروتنا المادية الهائلة ـ هذه وأمثالها من القضايا يجب أن تكون في مقدمة الموضوعات الخليقة بأن تجند لها الجهود وأن تنشأ من أجلها مؤسسات الدراسة والبحث والتأليف والنشر.

ج ـ أن تكون هذه المؤسسات، على اختلاف اختصاصاتها وأنظمتها، متناسقة فيما بينها، سواء ضمن حقلها المعين (كالصحة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها) أو على مدى حقول مختلفة، وأن تهيمن عليها وتضمن تناسقها هيئة عليا في أعلى المستويات الحكومية. وقد تعددت أشكال هذه الهيئة في البلدان المختلفة تبعاً لأساليب حكمها وتقاليدها. فمن هذه الأشكال: وزارة مختصة بالعلم، أو لجنة وزارية للسياسة العلمية، أو مجلس للتخطيط العلمي ولتنظيم البحوث تابع لرئاسة الوزارة، أو هيئة استشارية لرئاسة الجمهورية، وهكذا. ومهما تختلف هذه الأشكال، فالمهم في صحتها ودوام فاعليتها أمران: قيامها في مستوى حكومي رفيع يكفل لها التأثير في السياسة الحكومية والوطنية، وقدرتها على التنسيق بين مختلف المؤسسات والأجهزة العلمية. وإذا رجعنا إلى التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان: **خطة عالمية للعمل**... والذي أشرنا اليه سالفاً[١٦]، وجدنا أن واضعي هذا التقرير، عند مسحهم للهيئات التخطيطية والتنظيمية للعلم في البلدان النامية، يعددون الأنواع التالية:

وزارة للعلم، أو لجنة وزارية للسياسة العلمية

هيئة عليا للتخطيط العلمي

---

(١٦) *World Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development.*

هيئة تنسيقية للبحوث العلمية في قطاعات مختلفة

هيئة تنسيقية للبحوث الطبية

هيئة تنسيقية للبحوث الزراعية

هيئة تنسيقية لبحوث الطاقة الذرية

هيئة تنسيقية للبحوث الصناعية[١٧]

هذا إلى غيرها من الهيئات، المنبثة، كما قلنا، في الجسم العلمي والجسم الوطني.

وليس المقصود بالتنسيق هنا اعتماد الفرض من علُ والقصر والطغيان الذي يشل الجهد ويعطل الإبداع، وإنما المقصود ضمان التلاحم والتفاعل بين هذه الخلايا ليأتي فعل كل منها، وفعلها مجتمعة، على أفضل وجه وبأينع ثمار.

د ـ وإضافة إلى تناسق المؤسسات العلمية في ما بينها، يجب أيضاً أن يكون ثمة تناسق بينها وبين المؤسسات الأخرى في المجتمع، وأن تتلاحم بشكل خاص والهيئات العليا المعنية بالإنماء الاقتصادي والاجتماعي. إن هذا التلاحم يكفل ارتباط السياسة العلمية بالسياسة الإنمائية والتخطيط الإنمائي، فتفيد كل منهما من الأخرى، ويفيد المجتمع من هذا الإخصاب المزدوج.

ولعله من المفيد هنا أن نعود إلى التقرير الذي أعده المجلس الوطني للبحوث والإنماء في إسرائيل ونشرته اليونسكو عام ١٩٧٠[١٨] حول السياة العلمية الوطنية وتنظيم البحوث في إسرائيل. ففي هذا التقرير، بالإضافة إلى نصه، رسوم بيانية وملاحق حريّة بالدرس والتدبر. منها، مثلاً، الرسم البياني الأول (ص ٦١)، الذي يذكر مختلف الهيئات التخطيطية والتنظيمية للعلم في إسرائيل ويظهر تداخلها في القطاع العام وتفاعلها ومؤسسات القطاع الخاص، فمن اللجنة الوزارية للعلم والتكنولوجيا إلى المجلس الوطني لإنماء البحوث، إلى أكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات، إلى مجلس التعليم العالي، إلى اللجنة المشتركة للبحث والإنماء، إلى وقفية تشجيع العلوم، إلى المستشار العلمي، إلى لجنة الاختصاصيين العلميين، إلى لجنة بحوث البناء، وهي كلها مترابطة ومرتبطة بما يتصل بها من الأجهزة الحكومية. أما الرسوم البيانية ٢ ـ ٦ (ص ٦٢ ـ ٦٣) فكل منها مخصص

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٤.

(١٨) انظر: *National Science Policy and Organization of Research in Israel.*

لـ «البنية البحثية» لوزارة من الوزارات: الزراعة، والتجارة، والصناعة، والإنماء، والصحة والإسكان. وفي الملحق الرابع (ص ٥٥ ـ ٦٠) جدول بمئة وسبع وعشرين مؤسسة علمية وتكنولوجية ومختبرات بحثية. ولنذكر أن هذا العدد لا يتضمن المؤسسات المثيلة التابعة لجامعات أو لجمعيات مهنية، أو المختصة بالعلوم الاجتماعية، أو الواقعة مباشرة تحت سلطة وزارة الدفاع[١٩]

ويكفينا مثلاً على تغلغل الجهد البحثي الإسرائيلي في مختلف القضايا التي تجابهها إسرائيل الإشارة إلى المعاهد والمراكز والمؤسسات الناشطة التي تعنى بشؤون البلاد العربية وبالتطورات الإقليمية والدولية، كمعهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية، ومعهد شيلواح في تل أبيب، ومركز الدراسات العربية والأفرو ـ آسيوية في معهد جفعات حبيبة في المثلث، والمعهد الأفرو ـ آسيوي للدراسات العمالية والتعاون في تل أبيب، ودار ويلفرد إسرائيل في كيبوتس هزورياع قرب حيفا، والمعهد الإسرائيلي للمشكلات الدولية والفكر السياسي وقضايا الدول النامية في تل أبيب، واللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط، ومؤسسة فان لير في القدس، ومؤسسة الوثائق والبحوث التابعة لمعهد ترومان على جبل المكبر في القدس، الخ[٢٠]. وفي هذا عبرة لمن أراد أن يعتبر!

٤ ــ التعاون والتنسيق

وثمة مطلب أخير من مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث لا بد من الإشارة اليه، وهو **التعاون والتنسيق في ميادين العلم**. لقد ذكرنا أن العلم هو في جوهره جهد تعاوني، ويزكو ويزدهر بالمشاركة والتفاعل المتبادل. وقد برزت هذه الميزة الجوهرية في الآونة الحديثة وعظم شأنها واشتدت الحاجة اليها، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ تطور العلم ذاته: اتساعاً وتخصصاً وتسارعاً واشتداد أثره في الحياة العامة والخاصة. لقد أصبح هذا التطور اليوم حركة عالمية دينامية لا تصمد في وجهها الحواجز الطبيعية الجغرافية أو السُتر الايديولوجية السياسية (حتى الحديدية منها). وقد خلقت هذه الحركات شبكات متسعة متكاثفة متداخلة من أشكال التعاون العلمي تلف العالم بأسره. فأية سدود تقام في وجهها هي عوائق معطِّلة أو مضيعة لأصحابها، وإن دامت حيناً

---

(١٩) انظر أيضاً: زحلان: **العلم والتعليم العالي في اسرائيل**، وبخاصة البابين الثالث والرابع: «المعاهد العلمية» و «الابحاث والدراسات العليا».

(٢٠) استمددت هذه المعلومات من قسم الدراسات الاسرائيلية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

فمصيرها لا شك إلى الزوال بفعل المدّ العلمي الغامر، وهو في الواقع أقوى مدّ في الحياة الحاضرة مع كونه أقل ظهوراً وأخف صخباً من صنوف «المدّ» الأخرى التي يكثر الحديث عنها في هذه الأيام.

ب ـ تصاعد حاجات التطور العلمي إلى الموارد المادية والبشرية. فالحركة العلمية تتطلب مخصصات مالية ترتفع مقاديرها عاماً بعد عام، كما تتطلب ـ وهذا هو الأهم ـ عناصر بشرية تتوافر أعدادها وترقى استعداداتها ومؤهلاتها على الدوام. إنها حركة نهمة لا تشبع، فكلما غذيتها بمدد جديد طلبت المزيد وفرضت الأفضل. وإذا كان من الصعب توفير المخصصات المالية الضرورية، فأصعب منه إيجاد العناصر البشرية المهيأة. فأنت تستطيع أن تبني بيتاً ببضعة أشهر، أو تنشىء مصنعاً بسنتين أو ثلاث، ولكنك تحتاج إلى ما يقرب من عشرين سنة لتهيئة مهندس أو طبيب أو معلم، وإلى مدة أطول لإعداد عالم أو أستاذ أو متخصص في أحد التخصصات العالية المطلوبة في هذهالأيام. ومن هنا نرى الدول المتقدمة تتبارى في الإنفاق المتزايد على شؤون العلم وفي السعي لإعداد أربابه في مختلف الحقول. وكثيراً ما تجد نفسها قاصرة عن الحاجات المتجددة، وكثيراً ما نسمع من علمائها ورجال التعليم فيها صيحات الضيق والتبرم والاحتجاج لتخلف الكفاءات عن الحاجات في السباق العنيف بينهما. فإذا كانت هذه حال الدول المتقدمة، فما قولنا بالدول النامية التي هي في مستهل نهضتها، وفي المراحل الأولى لإعداد ثروتها البشرية ولتلبية حاجاتها الضخمة المتراكمة؟

ج ـ تصاعد الحاجات الإنمائية والإصلاحية. إذا كانت الحاجات العلمية في تصاعد، فالحاجات الإنمائية والإصلاحية، لا سيما في الدول النامية هي في تصاعد أقوى انطلاقاً وأشد اندلاعاً. ثمة حاجات إنمائية بعيدة المدى كاستصلاح الأراضي وبناء السدود وتوفير الطاقة وتوزيعها وإنعاش الريف وتنظيم المدن وأمثالها مما يتطلب مشروعات ضخمة ووسائل بشرية ومادية مهيأة وافرة. وثمة حاجات إصلاحية ملحة لتخفيف أعباء الفقر والمرض والجهل لا بد من التصدي لها حالاً لأنها تتفشى وتكاد في بعض المواطن تهدد بالانفجار. إن تصاعد هذه الحاجات كلها يفرض أدق تنسيق وأوسع تعاون بين الجهود الضئيلة ولتأتي هذه الموارد بأقوى فعل وأخصب نتاج. هذا، فضلاً عن أن طبيعة العلم إيّاها ـ سواء قصد العلم لذاته أو للإنماء ـ تقتضي، كما قلنا، التعاون والتنسيق، ولا يقوم العلم ويزهو إلا بهما.

ويقتضي أن يحصل التعاون والتنسيق في مختلف الأطر: أولها الإطار الوطني في البلد ذاته، وسبيل ذلك، كما ذكرنا سابقاً، سياسة علمية موحدة مرتبطة بسياسة إنمائية،

وخطة علمية منبثقة عن السياسة العلمية ومرتبطة أيضاً بالخطة الإنمائية، ومؤسسات متناسقة متفاعلة تضبطها وتدعمها هيئة أو هيئات عليا، كوزارة للتعليم العالي والبحوث، أو لجنة وزارية، أو مجلس أعلى لهذه الشؤون، أو غير ذلك. وقد أخذت بعض الأقطار العربية تنشىء هذه الهيئات العليا وتقبل على التخطيط والتنظيم في مجالات العلم والبحث، ولكن الحاضر والمستقبل يتطلبان إقبالاً أشد وأدق وأسرع، منعاً لتبذير الموارد وضياعها، واستجلاباً لأوفر ما يمكن من مردوداتها. ومن المؤسف أن لبنان الذي كان له بين البلدان العربية سبق في ميادين العلم والتعليم، يبدو اليوم من أقلها تقديراً لأهمية التنسيق والتعاون في هذه الميادين. فليس بين جامعاته الخمس ومعاهده العليا المختلفة أي تنسيق أو أي تعاون «مؤسسي». وليس بين هيئاته البحثية المبعثرة ترابط محكم أو تفاعل مثمر. فعلى الرغم من الخطة العلمية التي وضعها المجلس الوطني للبحوث العلمية والتي أدمجت في خطة التنمية الستية (١٩٧٢ ـ ٧٧) المصدقة من قبل الحكومة[٢١]، فلسنا نجد عند التطبيق أن العمل العلمي في لبنان يجري في إطار خطة عامة وعلى أساس سياسة وطنية أو أن رجال العلم يشعرون بانتمائهم إل جسم علمي متناسق منتظم متفاعل. وإنما نجد، على العكس، كثيراً من شوائب التفرق والازدواجية التي كان يجدر بلبنان، لسبقه في هذا الميدان، أن يتجنبها، كي لا تؤدي به، كما تكاد أن تفعل، إلى التخلف العلمي والإنمائي لا عن البلدان المتقدمة فحسب، بل عن شقيقاته العربيات أيضاً.

أما الإطار الثاني للتنسيق والتعاون فهو الذي يجري بين بلدان أو دول متقاربة. ولدينا أمثلة عدة من هذا النوع، سواء بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية. وهذا التعاون يتجلى في الاتحادات المهنية أو الجمعيات العلمية الاختصاصية (الفيزياء، والكيمياء، التأريخ، الخ.) أو مؤسسات البحوث أو سواها. وثمة مشروعات ضخمة تتطلب من الموارد المادية والبشرية ما تعجز عنه دولة واحدة وإن تكن غنية، مثل «المركز الأوروبي للبحث النووي» (CERN) و «المركز الأوروبي لبحوث الفضاء» (ESRO)، وهكذا. يضاف إلى ذلك أن التعاون والتنسيق يفسحان للدول في مجال الاختصاص، كل بما يوافق مواردها وظروفها، فتخف الازدواجية والبعثرة، وتأتي النتائج متكاملة وأكثر عائدة للدول بمفردها وبمجموعها.

وإذا كان هذا شأن الدول المختلفة لغة وجنساً وتاريخاً والتي تقبل على التعاون

---

(٢١) انظر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، **التقرير السنوي، ١٩٧٢**، المقدمة والملحق رقم ١، ص ٩٦ ـ ١٠٦.

إقليمياً أو قارياً أو في نطاقات أخرى، فما قولنا بالدول العربية المرتبطة بشتى الروابط اللغوية والتاريخية والثقافية والمصلحية والتي تطمح شعوبها إلى تحقيق وحدتها الشاملة؟ إن التعاون العربي في هذا المضمار خليق بأن يكون للعرب هدفاً قومياً تنتظم في إطاره الأهداف والمنجزات القطرية، وأن يهيب بالدول العربية إلى أن تحشد مواردها البشرية الضئيلة ومواردها المادية الضخمة في سبيل المجتمع العربي ككلّ، وأن يتجلى هذا الحشد بتنسيق الجهود في النطاقات العلمية لتحويل هذا المجتمع إلى مجتمع علمي عن أضمن سبيل وبأقصر وقت. فليس من الضروري أو من المفيد مثلاً أن تكون الجامعات العربية كلها على مثال واحد في تنظيمها وإدارتها وبرامجها، أو أن تتسابق إلى إنشاء مراكز بحوث في الموضوعات ذاتها، أو أن تتماثل جهود التأليف والنشر هنا وهناك. إن المفيد، بل الضروري ضرورة ملحة، أن ينشط التعاون وأن يؤدي إلى التنسيق، وأن يفسح في المجال للتخصص والتنوع، تجنباً للتبذير والإضاعة، وتحقيقاً للتكامل والشمول، وتوصلاً إلى أقصى ما يمكن من النفع والفائدة. يضاف إلى ذلك أن هذا التنسيق يتيح لبعض المؤسسات العلمية العربية، بتخفيف أعبائها وتركيز جهودها، أن تبرّز في ميادين تخصصها وفي مستوى نتاجها، فتمتص الكفاءات المهيأة المتقدمة التي تهجرنا الآن، وترتقي إلى المراتب العالمية فتنجز وتبدع في حقول التحري والاكتشاف والاختراع وتعيد للعرب مكانتهم المرموقة ودورهم البارز في التقدم العلمي الإنساني.

وهذا يؤدي بنا إلى التعاون والتنسيق في الميدان العالمي. لقد ذكرنا أن العلم هو بطبيعته جهد إنساني مشترك، تراثه حصيلة جهود شعوب مختلفة، وتقدمه منوط بقدر ما يتخلله من مبادلة ومفاعلة. وقد قويت هذه الصبغة العالمية باتساع نطاق العلم الحديث وامتداد أثره، فنمت وتفرعت أشكال التعاون العلمي العالمي، سواء بين العلماء أنفسهم، أو بين المؤسسات التعليمية والبحثية، أو بين الدول مباشرة أو في نطاق المنظمات الدولية المتخصصة.

ونظراً لكون الشعوب النامية ـ ومنها شعوبنا العربية ـ قد خضعت حقباً طويلة للاستعمار الغربي ولقيت من هذا الاستعمار شتى أنواع الأذى، فإنه لا يزال يخالطها ويداخلها شكوك وريَب حول التعاون مع هيئات الشعوب المتقدمة وأفرادها. حتى انها لتكاد تجد في كل أجنبي أو هيئة أجنبية أداة لاستعمار قديم أو جديد. ومع إقرارنا بأن الاستعمار لم يزل بعد من هذا العالم، وأنه اتخذ في الآونة الأخيرة ألواناً وأشكالاً جديدة، ومع تقديرنا لضرورة الحذر والتنبه للأخطار الحاصلة أو الممكنة، فإننا نأبى الارتياب المستحوذ والشعور الدائم بالنقص وقلة الثقة بالنفس وغيرها من القيود النفسية

التي تزيد في انقفالنا وعزلتنا وتقف بيننا وبين التعاون المفيد، بل، كما أكدنا مراراً، التعاون الضروري والملحّ في الميادين العلمية.

إن العلم عماد الحياة في هذا العصر، والحركة العلمية عالمية، فإذا أردنا أن نكون من أبناء اليوم ورواد الغد، وأن ننشىء مجتمعاً علمياً عربياً ينمي قدرتنا ويعزز كرامتنا، فلا بد لنا من الانفتاح على هذه الحركة العالمية والانخراط في معاركها قادرين لما قد تحمل من أخطار ولكن غير وجلين أو هيابين. وإذا كنا قد استطعنا أن نكون قادتها ورافعي لواءها في عصور مضت، فليكن لنا من الثقة بالنفس ومن العزم والتصميم ما يدفعنا إلى الإقبال عليها والإسهام فيها في هذا العصر، وليكن لنا من الطموح ومن الجهد الدائب والبذل السخي ما يؤهلنا لأن نعود ونكون من قادتها في عصور تالية.

ومما يدل على أننا بدأنا نسير في طريق التعاون العلمي، على الصعد القومية والإقليمية والعالمية، قيام اتحاد الجامعات العربية الذي أنشىء عام ١٩٦٤، وما نظمه هذا الاتحاد لأعضائه من مؤتمرات وندوات ولقاءات وما اتخذه من توصيات في سبيل توثيق هذا التعاون[٢٢]، وكذلك قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) والجهود التي بذلتها في هذا المضمار، ومؤتمرات وزراء البحث العلمي العرب، ومحاولات التنسيق بين مجالس البحوث والهيئات البحثية في البلاد العربية، والاهتمام ببدء التعاون بينها وبين المجالس والهيئات المماثلة في المناطق الأخرى[٢٣]، والاتفاقات الثنائية للتعاون العلمي والثقافي بين بعض الدول العربية ودول أخرى، والجهود التي تبذل والمؤتمرات التي تعقد والمراكز التي تنشأ بإشراف اليونسكو أو المنظمات العالمية الأخرى والتي تشترك بها بعض الدول العربية أو جميعها لتنسيق العمل العلمي. إن هذه كلها بوادر خيرة للتعاون العربي في الميادين العلمية، ولكنها، في نظرنا، لا تزال ضعيفة بطيئة ودون المطلوب في عصر العلم هذا. إن المطلوب هو تحول جذري يجعل الجهد العلمي أساس سياسة وطنية في كل قطر، وسياسة قومية في المجال العربي، وسياسة منفتحة في المجالين الإقليمي والعالمي.

---

(٢٢) انظر خاصة التقرير الذي اصدره الاتحاد عن «الدراسات العليا والبحث العلمي» وتوصيات مجلس الاتحاد بشأنه (القاهرة، ١٩٦٨).

(٢٣) عقد في دكار عاصمة السنغال بين ٢١ و ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ مؤتمر لوزراء البحث العلمي الافريقيين اشترك فيه وزراء ومندوبون من البلاد العربية الافريقية، وقد صرح النذير دفع الله رئيس المجلس القومي للبحوث في جمهورية السودان حينذاك أن أميز مقررات هذا المؤتمر التي صيغت بشكل «إعلان دكار» كان توصية عامة بضرورة التعاون بين الدول الافريقية ككل والدول العربية ككل في مجال البحث العلمي. انظر: **النهار**، ٢/٣/ ١٩٧٤، ص ٧.

وعماد هذه السياسات كلها تصميم وتخطيط وتنظيم، وتعاون ومشاركة.

هذه هي، بإيجاز، بعض مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث. فإذا وعيناها وقبضنا على ناصيتها، وأدركنا معها، بل قبلها، المطالب الناشئة عن طبيعة العلم الأساسية التي نوهنا بها في الفصل السابق، أمكننا أن نسير بخطى ثابتة «نحو مجتمع علمي عربي»، يضمن لنا قسطاً جوهرياً وافراً من **القدرة الذاتية** التي هي في الحاضر ـ وستكون أكثر فأكثر في المستقبل ـ شرط بقائنا وتحررنا وعزتنا، والتي يجب بالتالي أن تغدو مناط أملنا ومبعث جهدنا وبذلنا.

الفصل الثاني عشر
نحو مجتمع فاضل

١ــ قوام المجتمع الفاضل: الكرامة

قلنا في فصل سابق[١] إن التحول الجذري المنشود للمجتمع العربي هو تحوّل مزدوج جانب منه عقلي علمي، وجانب نفسي خلقي. وقد عالجنا الجانب الأول في الفصلين السابقين، واستعرضنا الشروط التي يقتضيها التحول إلى مجتمع علمي حديث ونوع القدرة الذاتية التي يجلبها هذا التحول وينميها. ويهمنا في هذا الفصل أن نؤكد أن القدرة الذاتية المطلوبة لا تنحصر في هذا النوع، ولا تنبع منه وحده. وأكبر دليل على هذا أن الشعوب التي بلغت اليوم أبعد المدارك في ميادين العلم تشكو أمراضاً داخلية مستعصية، فنجد الفساد يستشري في خلاياها، ونسمع أصوات القلق والنقمة تعلو من جوانبها، ونرى قدرتها الهائلة تعجز عن حلّ مشكلاتها الأساسية، بل تزيدها تفاقماً، وتبعد أبناء هذه الشعوب عمّا يبتغون من حياة راضية كريمة. هذا، فضلاً عما تبعثه هذه القدرة الهائلة من نزعات للسيطرة على الغير، ولبسط النفوذ والتحكم والاستغلال، وما تثيره بالتالي في أجواء عالمنا الحاضر من عواطف الاضطراب والانقسام وأخطار التنازع والهلاك.

إن السبب الرئيسي لهذا كلّه هو أن القدرة العلمية التي حصلتها وسخرتها الشعوب المتقدمة كانت موجهة، في الأكثر، إلى استثمار الطبيعة وتطوير وسائل الاكتشاف والتطبيق والصنع، فوفرت لهذه الشعوب موارد مادية زاخرة وفجّرت لها طاقات تقنية وعلمية جبارة، ولكنها لم تولد لها القدرة على حسن استخدام الموارد

(١) انظر ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ضمن الفصل التاسع من هذا الكتاب.

والطاقات لخيرها ولخير الإنسانية. لقد طغت الوسائل عندها على الغايات، فإذا الوسائل، على غزارتها وتدفقها، تعجز عن الإتيان بالنفع المنشود، بل كثيراً ما تجلب المضرة والشر والفساد. ومن هنا فإننا نخطىء عندما ننعت هذه الشعوب بالتقدم المطلق أو عندما نتكلم عن «الدول المتقدمة» أو «الشعوب المتقدمة» بدون تحفظ أو احتياط. إنها متقدمة فعلاً في حقول العلم والتصنيع تقدماً منطلقاً نافذاً لم تحققه، بل لم تحلم به، الشعوب السالفة. وهي قادرة، بفعل هذا التقدم، قدرة رهيبة في بعض النواحي، ولكنها ما فتئت في النواحي الأخرى متخلفة عاجزة، وقد كوّن البون الشاسع بين تخلفها وعجزها هنا وتقدمها وقدرتها هناك معضلة من أدق معضلات هذا العصر وأشدها خطراً. ولهذا وجب أن نقيد مفهومنا لهذا التقدم بما هو عليه فعلاً، فنقول: «الدول أو الشعوب المتقدمة علمياً وصناعياً»، وأن نحترز من بسطه بصورة مطلقة.

ونخلص من هذا إلى أنه لا يكفينا، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن نستهدف إنشاء مجتمع علمي ـ لا سيما إذا قصرنا مفهومنا للعلم على ظواهره التكنولوجية والتطبيقية ـ بل يجدر بنا أن نجهد لنجعل هذا المجتمع العلمي مجتمعاً فاضلاً أيضاً، لكي ندرأ الأخطار التي يتعرض لها الانطلاق العلمي ونفيد إفادة خالصة من قدراته ووسائله ونوفر الخير لأجيالنا القادمة. فما هو المجتمع الفاضل، وبماذا يتميز؟

ليس البحث عن «المجتمع الفاضل» أمراً مستحدثاً، فلقد شغل الأنبياء والمصلحين والفلاسفة والأدباء والعلماء خلال الأجيال. إنه حلم راود الشعوب جميعاً، وأنتج من العقائد والأفكار والحركات والآثار الأدبية والفنية ما لا يحصى عدداً ولا يحصر نوعاً أو شكلاً. وبعث كوامن العقول والنفوس فدفع الشعوب ـ بالدعوة واللين حيناً وبالثورة حيناً آخر ـ إلى تحسين أوضاعها وإلى مكافحة المساوىء التي تتخبط فيها والظلم الذي يثقل كواهلها. وتعددت صور هذا المجتمع، واختلفت الشعوب والأجيال والحضارات في مفاهيمها لمقوماته ومميزاته، وبالتالي في تطلعاتها اليه ومساعيها لتحقيقه. فهل هو، في المقام الأول، مجتمع الإيمان والعبادة والتقوى، أم مجتمع المحبة والأخوة، أم مجتمع العقل والعلم، أم مجتمع الوفرة والغنى، أم مجتمع العدالة الاقتصادية والاجتماعية، أم غير هذه من الصفات والميزات؟ وإذ نحن نتصدى الآن للدعوة إلى مجتمع عربي فاضل، فما هي صورته في ذهننا، وما هو الجوهر الذي يقوم به والصفات التي تسِمه؟

إن جميع المقومات التي ذكرنا، وغيرها مما لم نذكر، تؤلف عناصر حريّة بأن يحتويها ويتحلى بها المجتمع الفاضل المنشود. ولكن لا بد لنا، في محاولتنا هنا للتصوّر والتبصر، من فكرة جوهرية شاملة تنتظم في نطاقها هذه العناصر المرجوة. إذ بدون فكرة

كهذه يخشى على نظرنا أن يميع ويتيه، وعلى بحثنا أن يتشعب ويتعثر، فلا تحتل مفاهيمنا ومطالبنا مواضعها التي تخصها ومراتبها التي يجب أن تنتظم فيها.

إن الفكرة التي ننطلق منها ـ ولسنا ندعي أنا نأتي هنا بشيء مبتكر ـ هي: **كرامة الإنسان**. فأي مجتمع من المجتمعات يكتسب من الفضل بقدر ما يعي أبناؤه معاني الكرامة الإنسانية ويسعون إلى تحقيقها في نفوسهم وفي مجتمعهم. فالمجتمع الفاضل هو في رأينا: «مجتمع الكرامة». وهذه الفكرة تنبثق هي ذاتها من مبدأ أول نعتبره الأصل والمنطلق، وهو: أن الإنسان هو أهم الكائنات في الوجود وأولاها بالرعاية، وأن الصفات التي يتصف بها هي التي تعيّن نوع مجتمعه ومدى تقدم هذا المجتمع أو تأخره. فاذا رقيت وأزهرت كانت الحضارة، وإذا خسّت وأجدبت كان الانحطاط والفساد. وهذه الصفات تتمثل في القيم التي يؤمن بها المجتمع ويسعى إلى تحقيقها. وأعلى هذه القيم وأشملها هي الكرامة. إنها القيمة الإنسانية الجوهرية التي بها تقوم سائر القيم وتنتظم. إنها الغاية التي يجب أن تظلّ منصوبة أمام العين مستثيرة للجهد الفردي والجماعي في مختلف حقول النشاط. وإذا أردنا مرادفاً لها، قلنا: «الحرية». فالإنسان الكريم هو الإنسان الحر بأعمق معاني هذه الكلمة. فكيف نعّرف هذه الكرامة ـ الحرية، أو الحرية ـ الكرامة، ونسبر غورها ونستكشف لبّها ونطاقها؟

٢ــ الكرامة تنبع من القدرة الذاتية

لعلنا نتوصل إلى هذه الغاية إذا ربطنا هذا المعنى الأساسي بمعنى آخر عرضنا له وبسطنا وجوهه في فصل سابق[٢]، وهو معنى «القدرة االذاتية». فالمجتمع الفاضل، شأن المجتمع العلمي، مجتمع متميز بالقدرة الذاتية، وإذا كانت ميزة المجتمع العلمي تتجلى، أكثر ما تتجلى، في الوجه الأصلي الأول من وجوه هذه القدرة، أي في تطور العقل الذي يكتشف النواميس الطبيعية والإنسانية ويطبقها في توفير الوسائل وفي تنظيم الحياة، فإن ميزة المجتمع الفاضل تبرز في الوجه الأصلي الثاني وهو القدرة الخلقية، قدرة الانضباط النفسي والإخلاص والبذل والتعاون، قدرة استخدام الوسائل التي يوفرها العلم للغايات الخيّرة النبيلة بدلاً من توجيهها للظلم والشر. أما الوجهان الآخران من وجوه القدرة الذاتية، وهما القدرة النضالية التحررية والقدرة البنائية الوطنية، فهما، كما قلنا، مستمدان من الوجهين الاصليين، القدرة العلمية والقدرة الخلقية.

---

(٢) انظر ص ١٨٦ ـ ١٩١ ضمن الفصل التاسع من هذا الكتاب.

لقد عرّفنا المجتمع الفاضل بأنه مجتمع الكرامة المرادفة للحرية، فهو إذن المجتمع المتميز بالقدرة الذاتية بوجوهها جميعاً، ذلك ان كل وجه من هذه الوجوه يتضمن نوعاً من أنواع الحرية والكرامة. فالفرد العاجز أو المجتمع العاجز هو فرد أو مجتمع مستعبد. إنه عبد للطبيعة تنزل به نوازلها وتبث فيه أعراضها وتغلق عليه أسرارها ومواردها، وهو عبد لغيره من البشر يستبدون به ويستخدمونه لأغراضهم، وهو عبد لأهوائه وشهواته تدفعه إلى النزاع والفساد. وكلما أحرز قدرة ذاتية على الطبيعة بالعلم، وعلى أهوائه بالخلق، وعلى الظلم الإنساني بهما معاً، اكتسب قسطاً من الحرية ونصيباً من الكرامة، وارتفع بالتالي في مراتب الرقي والفضل. وهذه المكاسب المتراكمة التي حصلها البشر، أفراداً وجماعات، في خلال التاريخ هي لبّ الحضارات التي أنشأوها وجوهر التراث الإنساني في مظاهره المتنوعة. إنها المكاسب التي يجب ان يعيها البشر ـ أينما كانوا ـ وأن يتعلقوا بها ويدافعوا عنها، لأنها حصيلة جهاد الأجيال المتتابعة والشعوب المتعددة منذ نشوء الإنسان على الأرض، وبالتالي عنوان إنسانية الإنسان المحققة ودليل تميزه الفعلي عن سائر المخلوقات.

ومن هنا كان قولنا إن المجتمع الفاضل، بهذا المعنى الشامل، هو المجتمع الذي يتسم بمختلف وجوه هذه القدرة، وبأنواع الحرية والكرامة الناتجة عنها، ومنها القدرة والحرية والكرامة التي يوفرها تطور العقل وتقدم العلم. فلئن لم يكن كل مجتمع علمي بالضرورة مجتمعاً فاضلاً، فلقد أصبح العكس صحيحاً في هذا العصر وسيظل كذلك في المستقبل القادم، أي لا بد للمجتمع الفاضل من أن يكون علمياً، لأن العلم غدا وسيلة كبرى من وسائل التحرر واكتساب الكرامة، بل الوسيلة الضرورية لمجرد الصمود والبقاء في عالم مضطرب مضطرم لا يرحم ضعيفاً ولا يرأف بجاهل.

إننا لسنا من الذين يلتفتون إلى فجر الإنسانية ويتخيلون نعيماً بدائياً كان الإنسان يعيش فيه حراً سعيداً في حضن الطبيعة، فلما بدأ يجهد ويتعلم ويقتني ويقيم المجتمعات ويخوض المنازعات والحروب افتقد حريته واحترم نعيمه، وخطىء وسقط كما خطىء وسقط آدم من الجنة السماوية. إنا لسنا نرى في الطور البدائي ما يصح أن يدعى نعيماً، وما ينبىء بالحرية الحقيقية، إلا إذا كان مفهوم الحرية هو اتباع الهوى ومفهوم النعيم الرضى بالواقع وجهل ما هو أفضل. بل نرى، على العكس، أن النعيم المتخيل كان شقاء، لأن الإنسان البدائي الجاهل كان راسفاً في قيود الطبيعة خاضعاً لها متحملاً طغيانها محروماً خيراتها إلا النزر اليسير الذي تتكرم به هي عليه أو يقتنصه هو بجهده. ولنا أكبر دليل على هذا في ما نجده اليوم من أوضاع الجماعات البدائية المتفرقة في مجاهل عالمنا

الحاضر وأطرافه. فما نحسب أحداً يعتبر أن الإنسان السادر في هذه الأوضاع المتوحشة قد حقق حريته وكرامته، وأنه في حال يصح أن يبقى فيها أو أن يرتد سائر الناس إليها. وإذا كانت البدائية محببة أحياناً لعفويتها وبساطتها، وإذا كان أصحابها راضين بما هم عليه لجهلهم ما هو أفضل، فليس معنى هذا أنها حال تصفو فيها إنسانية الإنسان وترقى، ذلك أن هذه الإنسانية إنما تتكون من القدرة الذاتية المكتسبة ومن الحرية والكرامة الحاصلة عنها. ولقد صدق هيغل حين قال: «إن ما نتبينه من حال الطبيعة في الواقع الاختباري يتفق تماماً ومثال (Idea) الوضع الطبيعي الصرف. إن الحرية بصفتها مثلاً أعلى (Ideal) لما هو أصلي وطبيعي لا توجد بشكل أصلي أو طبيعي، وإنما يجب أولاً أن تقصد وتكتسب، وذلك بواسطة ترويض لا يقدّر للقوى العقلية والخلقية»(٣).

ولعلّ البعض يعترضون على تنويهنا بشأن القدرة العلمية، المتجلية في السيادة على الطبيعة وفي تنظيم الحياة الإنسانية، بما أوردناه سابقاً من أمثلة لشعوب متخلفة علمياً وصناعياً في عصرنا هذا استطاعت أن تصمد في وجه شعوب متفوقة عليها تفوقاً هائلاً في هذين الميدانين، بل أن تدفع عن نفسها عدوان هذه الشعوب وتنتزع منها حقوقها وسيادتها، وذلك بفضل إيمانها وجدّها وتضحيتها وبفضل المدّ التحرري المنتشر في أيامنا هذه. على أنه يجب ألاّ ننسى أن هذه الشعوب لم تكن على تخلفها خلواً من التطور العلمي، لا سيما في قياداتها. فالحرب الشعبية حرب ثورية، تنطلق من أفئدة الجماهير ومن عزائمهم، ولكنها اذا اقتصرت على ذلك ولم يدعمها العقل والعلم انتهت إلى العشوائية والفوضى وانطفأت وتبددت. إنها لا تؤتي أكلها إلا إذا عرفت كيف تضبط لهيبها بالتخطيط والتنظيم وتجند قواها بالحشد والتنسيق وتفكر وتعمل بلغة العصر وأساليبه. يضاف إلى هذا أن المدّ التحرري المنتشر في عالم اليوم والذي يمنع القوى المتفوقة من أن ترمي بكامل طاقاتها في الميدان ـ بسبب ضغوط الرأي العام، سواء في بلادها أو في البلاد الأخرى ـ أن هذا المدّ هو، إلى حدّ كبير، من نتائج تطور العلم وتنبّه الفكر وما أحدثاه من توثيق الاتصال بين أصقاع العالم وشعوبه. وأخيراً: إن هذه الشعوب المتخلفة، بعد أن تنهي معركة التحرر من القوى الغالبة، وتلتفت إلى بناء كيانها الداخلي وإلى تنمية مواردها المادية والبشرية، تجد أن لا بدّ لها من الإقبال على العلم ومن التجهّز بما يمدها به من قدرة ذاتية وبما ييسره لجماهيرها من حرية وكرامة.

---

(٣) John Sibree, tr., *The Philosophy of History* (New York: [n.pb.], 1900), pp. 40-41.

إننا نسوق هذا كله ـ مع أننا كنا عالجنا موضوعه في الفصلين السابقين ـ لندل على أن المجتمع الفاضل الذي نحاول استشرافه في هذا الفصل ليس مجتمعاً منفصلاً عن المجتمع العلمي الذي عرضنا له، أو مستغنياً عن مدده، أو مناقضاً له، وإنما هو مجتمع يشمله ويتقوى بقدرته العلمية، وبالإضافة إلى هذا يستطيع، بما ولّد لذاته من مناعة خلقية، أن يضبط شطط القدرة المذكورة وأن يوجهها إلى سبل الخير ويضعها في خدمة القيم الإنسانية.

على أننا، وقد عالجنا القدرة الأولى فيما سبق، يجدر بنا في هذا الفصل أن نصب اهتمامنا على القدرة الثانية وهي عماد المجتمع الفاضل. ولعلنا، ونحن نتطلع إلى المستقبل، نلحظ، بل نتيقن، أن إنماء هذا النوع من القدرة الذاتية هو أهم حاجات السنين المقبلة. فنمو القدرة العلمية الصنعية سائر سيراً حثيثاً متسارعاً ويكاد تقدمه أن يكون محتماً. أما نمو القدرة الخلقية، فلا يحدث بمثل هذه السرعة والحتمية، بل يتلكأ وكثيراً ما يتوقف أو يتقلص. وإذا دامت الحال على هذا المنوال، وظل الفارق بين القدرتين يتضخم ويتعمق، بقيت حضارة اليوم والغد، بل الحياة الإنسانية ذاتها، عرضة لأخطار التصدع والانهيار والزوال. ولعل الشعوب المتخلفة، ونحن منها، تعي أن أقرب المجالات لها وأجداها لمنافسة الشعوب المتقدمة علمياً هو هذا المجال بالذات. فالفجوة العلمية والتكنولوجية القائمة بينها وبين هذه الشعوب هي فجوة واسعة، وستظل تتسع ما دامت قوى العلم والصنع هي وحدها المتحكمة المسيطرة. أما إذا ولدت الشعوب المتخلفة لنفسها قوة خلقية ـ دون أن تفتر لحظة عن تنمية كفاءاتها العلمية ـ أسعفها ذلك في تضييق الفجوة، بل في كل جانب من جوانب تحررها الخارجي والداخلي، وأكسبها من الكرامة الذاتية ما يثير الاعتزاز في نفوس أبنائها وما يوطد مكانتها حاضراً ومستقبلاً. وهنا أيضاً نقول: إن القدرة العلمية آتية لهذه الشعوب وإن تلكأت، فقوى العصر سوف تفرضها فرضاً، حتى عندما يكون تنبه الشعوب لها وتحفزها لامتلاكها ضعيفاً. أما القدرة الخلقية، فأغلب مباعثها داخلية، إذ قليلاً ما تسعفها التأثيرات الخارجية، بل كثيراً ما تأتي هذه التأثيرات، المنبثقة من الحضارة العصرية المتفشية، معطلة لها وباثة في أجسام الشعوب المتخلفة صنوفاً جديدة من العبث والفساد تضاف إلى أسباب ضعفها الموروثة فتزيدها خلخلة ووهناً وتخلفاً.

٣ــ دليل القدرة والكرامة: نظام «القيم»

ومن هنا نعود إلى دعوة شعوبنا العربية، وهي تهيىء لمستقبلها، أن تجدّ في السعي

لإنشاء مجتمع فاضل. ونعود كذلك إلى التساؤل عن مؤشرات هذا المجتمع ودلائله. ويخيل إلينا أن هذه المؤشرات والدلائل تلتقي وتتمثل في نظام «القيم» السائد في المجتمع، الفاعل في أفراده وجماعاته ومؤسساته، المنساب في جوانب كيانه ووجوه فاعليته. إن تقدير «القيم» وتحرّيها ومحاولة تحديدها وترتيبها هي أمور عريقة في الفكر الإنساني طالما استدعت اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع وغيرهم من المفكرين والباحثين. على أنها برزت بروزاً خاصاً في الأيام الأخيرة، نظراً لما تموج به شعوب الإنسانية من اضطراب وقلق وضياع ولاشتداد تساؤلها عن أسباب هذه العلل ونفاذها من هذا التساؤل إلى «القيم» الفردية والاجتماعية التي تبدو وكأنها في مقدمة هذه الأسباب، إن لم تكن أصلها ومبعثها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الاهتمام المنتشر بقضية الإنماء قد أدى أخيراً بالمشتغلين بها، من مفكرين وباحثين ومخططين، إلى تجاوز العوامل والوجوه الاقتصادية الصرف، وتحري العوامل الإنسانية، والتنبه إلى عامل هام منها، هو هذه «القيم» التي نتحدث عنها، سواء في تحديد غاية الإنماء، أو في تبيّن الحوافز التي تطلقه أو القيود التي تعيقه أو تعطله.

ولسنا هنا في معرض بسط النظريات المختلفة التي دارت وما تزال تدور حول «القيم». وحسبنا أن نعرّفها بكل بساطة بأنها الأمور المادية والمعنوية التي تكون موضع طموح أبناء المجتمع وتقديرهم، فيحرك هذا التقدير شعورهم وتفكيرهم ويوجه سلوكهم وسعيهم. ولئن كانت القيم السائدة في مجتمع ما تبدو منفصلة متفرقة، فإنها في الواقع مترابطة متفاعلة، وتتآلف بمجموعها في «نظام» معين له طبائعه وصفاته ومراتبه الخاصة به. إن هذا الانتظام يبدو حتى في المجتمعات البدائية، فإن لها، كما للمجتمعات المتحضرة، قيمها المنتظمة، والفرق بين مجتمع ومجتمع وبين حضارة وحضارة هو فرق في نوع النظام وترتيبه، لا في وجوده أو عدمه.

قلنا: فرق في النوع والترتيب. ذلك أن القيم بمفردها تختلف في جوهرها، والنظم التي تؤلفها تتباين في ترتيبها. وهذا الاختلاف والتباين هو الذي يحدد في النهاية مقدار ما يتمتع به المجتمع من جدارة وفضل. فاذا أردت أن تدرك أوضاع مجتمع من المجتمعات وأن تقدر رقيّة الحقيقي، تحرَّ القيم السائدة فيه وحكّها بمحك الاختبار الإنساني، وامتحن روابطها والمراتب التي تنتظم بها. وإذا كنت تعنى بتحول من التحولات الحضارية، فانظر إلى ما يحدث عنه وما يحدثه من تحول في جوهر القيم وفي انتظامها لتفهم وجهة ذلك التحول ولتستخلص خيره أو شرّه.

قلنا في ما سبق إن القيمة الإنسانية الأصيلة الشاملة التي يسعى إليها ويتميز بها

المجتمع الفاضل هي قيمة الكرامة المنبثقة من الحرية. فما هي القيم التي تتفرع منها وتعبّر عنها؟ إن كل قيمة من القيم الفرعية تتضمن إدراكاً لمفهوم من المفاهيم وإيثاراً له على غيره ورغبة في تحقيقه وتطبيقه وفي إزالة ما ينفيه أو يفسده، فهي بالتالي تتمثل بولاء معين. وهذه الولاءات جميعاً تتوافق وتتكامل في ولاء شامل هو الولاء لحرية الإنسان وكرامته. فلنحاول تعداد بعض هذه الولاءات، وتبيان ما تنطوي عليه من اختيارات أساسية وما تمثّله وتولده من قيم إيجابية وما ترفضه من «قيم» سلبية.

نبدأ أولاً **بالولاء للحقيقة**. إن المجتمع الذي لا يدرك قيمة الحقيقة، ولا يؤثرها على الباطل ولا يسعى إلى تحصيلها واستزادة قسطه منها ليس مجتمعاً حراً كريماً، وبالتالي ليس فاضلاً. ومهما تكن أسباب هذه العلّة، سواء كانت منبثقة من النفس أو مفروضة من الغير، أي سواء كانت جهلاً أو تجهيلاً، فهي علة تضعف المجتمع وتعبث فيه وتبقيه متمرغاً في أوحال العجز والتخلف والفساد. إن كلاً من الجهل والتجهيل يصدر عن «قيم» فاسدة معينة. فجهل الإنسان ينتج عن رضاه بما هو عليه، وتعلقه بمعتقدات أو أوهام يستكين لها فتمنعه من سلوك الدروب الشاقة إلى المعرفة. والتجهيل الذي يفرضه فرد مستبد أو طبقة نافذة أو دولة جائرة ينشأ عن «قيمة» التسلط التي يشتهيها كل من هؤلاء وعلى «قيمة» الاستمتاع بما يوفره التسلط والاستغلال. ولذا، فإن نهوض المجتمع وسعيه لاكتساب الصحة والفضيلة يقتضيان منه أن يتخلى عن هذه وأمثالها من «القيم» السلبية الفاسدة وأن يستبدل بها أضدادها من القيم الإيجابية الصحيحة: أن يثور على الرضى والاستكانة اللذين يؤديان إلى الجهل ويؤثر عليهما القلق والجهد الدائب لاكتساب المعرفة، وأن يقلع عن التسلط بالتجهيل ويقبل على التحرير بالتعليم والتثقيف والتنوير.

والولاء **للحقيقة** يستتبع **الولاء للصدق** والجهد للتخلص من أدران النفاق، وهي الأدران العالقة بنفس العارف المتجاهل، ذلك الذي يقول غير ما يفكر ويفعل غير ما يقول، طمعاً في ربح أو تقصياً لمصلحة أو جاه. إن هذا الاختلاف أو التناقض بين الفكر والقول والعمل هو جوهر النفاق والمخاتلة، وهو من أعصى الأمراض الاجتماعية وأشدها انتشاراً بين الخاصة والعامة، بين الطبقات الحاكمة والمحكومة، وهو يؤدي إلى انفصام بشع في شخصية الفرد وإلى فساد كريه في حياة المجتمع. وعلى عكس هذا تكون الشخصية الصادقة، فإنها شخصية موحدة في داخلها جريئة تجاه غيرها. إنها تحرص على أن تقول ما تفكر، وتفعل ما تقول، فتتغلب على ما يداخلها من تناقض أو تجزئة أو انفصام. وليس هذا التغلب أمراً هيناً، لأن النفاق أيسر من الصدق والمداهنة أسهل من المصارحة والجبن

أسلم من الجرأة. بل إن الأولى في كل من هذه النقائض هي أوفر غنماً وعائدة من الثانية، لا سيما في مجتمع تسوده «قيم» الربح و«الشطارة» والنفوذ والوجاهة. ولكنها لا تقيم، ولا تمثل، مجتمعاً فاضلاً لما تتضمنه من انتهاك للكرامة ومنافاة للحرية الأصلية.

ومن الولاءات الباعثة للكرامة **الولاء للواجب** وتقديمه على الحق. إن نسيج المجتمع يتألف من خيوط متشابكة، بعضها حقوق وبعضها واجبات. والإنسان مفطور على السعي لنيل حقوقه أكثر مما هو على الجهد لأداء واجبه. وقد تيقظ هذا الاحساس الفطري عنده في الأزمنة الحاضرة بخاصة، وازدادت حدته حتى بلغ، كما ذكرنا سابقاً، حدّ التفجر، تفجر الرغبات والأماني لتحصيل الحقوق وتحسين الأوضاع. وليس في هذا أية غضاضة، بل الغضاضة هي في الاستكانة للامتهان والذل والخضوع للقهر والتسليم بالاغتصاب. وكل تنبه لعدوان وظلم، وكل تحدٍ لهما، وكل استعادة لحق، إنما هي مكاسب لقيمة الحرية والكرامة وإثراء للحياة الإنسانية. على أنه إذا كان هذا أمراً لا يعتريه الشك ولا يأتيه الباطل، فمما لا شك فيه أيضاً أن هذا السعي يبقى ناقصاً، ومعرضاً لأن يفسد ويتعثر، إذا لم يصاحبه حرص مقابل على أداء الحق والقيام بالواجب. بل نذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن السعي الثاني مقدم على الأول، وذلك من وجهين: أولهما أنه شرط له ضرورة لنجاحه. فنيل حق من الحقوق لا يأتي عفواً ولا يمنح منحاً وإنما يقتضي ثمنه دأباً وأداء. أمّا الوجه الثاني، فهو أن الإنسان يرقى في سلم الكيان كلما وعى واجبه وقلق عليه، وتقدم وعيه وقلقه هذا على اهتمامه بحقوقه. وإذا كان هذا العصر يشهد ثورية مندلعة لتحصيل الحقوق، وهي ثورية جديرة بكل تأييد لاستعادة الحرية المستلبة وصون الكرامة المنتهكة، فإن سلامة الأفراد والشعوب ونموهم ورقيهم تستلزم ثورية لا تقل عمقاً واندلاعاً في المبادرة إلى القيام بالواجب. وإذا جئنا نؤكد هذه الحقيقة هنا، فلأن الثورية الأولى هي اليوم ملء العيون والأذهان، أما الثانية ـ وهي التي لا يتحقق المجتمع الحر الكريم الفاضل إلاّ بها ـ فما أقل ما نوليها حقها من التقدير والاهتمام ونتحرك لرفع لوائها والكفاح من أجلها!

وشبيه بهذا الولاء، إن لم نقل إنه هو ذاته بتعبير آخر، **الولاء للعطاء** وإيثاره على الأخذ. فالفرد يرقى بقدر ما يعطي: والداً أو معلماً أو مواطناً أو ثائراً أو حاكماً أو كائناً من كان. والمجتمع يحقق من الفضل بقدر ما تغلب فيه معاني العطاء وحوافزه على معاني الأخذ وبوادره. وقد وعى الحسّ العربي الأصيل هذه الحقيقة فجمع بين «الكرامة» و«الكرم» واشتقهما من أصل واحد. على أن الكرم لا يقتصر على بذل الأشياء المادية، بل يشمل كل نوع من أنواع العطاء. ولكم من بذل أدبي معنوي هو أعلى شأناً وأعمق أثراً

من أي عطاء مادي، بل نقول إن ذلك البذل هو المورد الذي به تغنى الأمم وترقى الحضارات.

وولاء آخر من هذا القبيل، هو **الولاء للغير** وإيثاره على الذات. وليس هذا الولاء بحاجة إلى توضيح أو تفصيل. ذلك أن نقيضه ـ أي إيثار الذات ـ هو من أعرق العلل الإنسانية إن لم يكن أصلها ومنبعها جميعاً. فهو مبعث الطمع والاستيلاء، والتسلط والاستغلال، والتنازع والتناحر. يقول مثل فرنسي: «قل لي من تعاشر، أقل لك من أنت»، ولعلّ أصحّ من هذا أن نقول: «قل لي بمن تفكر وعلى من تقلق ومن أجل من تسعى، أقل لك من أنت». فإذا كان إيثارك لذاتك متغلباً على فكرك باعثاً لقلقك وسعيك كنت نوعاً من الناس، وإذا كان إيثارك، على العكس، هو لغيرك وقلقك عليه وسعيك من أجله كنت نوعاً آخر. وما أحقر ذاك النوع وأذلّه، وما أعزّ هذا وأكرمه!

وكلما اتسعت دائرة الغير صعب هذا الولاء وارتقى. فالولاء للذات أهون من الولاء للأسرة، والولاء للأسرة أو للعشيرة أو للطائفة أيسر من الولاء للوطن، والولاء للوطن أقرب للنفس من الولاء للإنسانية. ولكن اليسر ليس سبيل الجدارة والسمو أو دليلهما. وإنما السبيل والدليل مدى ما نعزز به قضية الحرية ونثري معاني الكرامة. ومما يبسط هذا المدى امتداد الأفق واتساع الشعور واجتياز الحدود والانطلاق من دوائر الاهتمام الصغرى إلى دوائر أكبر فأكبر. ولنؤكد ما ذكرناه سابقاً من أن معنى الكرامة الإنسانية ينطلق من اعتبار الإنسان الآخر غاية لذاته لا وسيلة للاستغلال. فمن يقدم نفسه على غيره لا يلبث أن يستغل الغير ويستخدمه أداة لإرضاء شهوة أو تلبية طمع أو اقتناص مغنم. ومتى استغللت إنساناً فقد انتهكت كرامته في صميمها، واعتديت عليها اعتداء شائناً، بل انتهكت أيضاً كرامتك وابتذلت ذاتك الإنسانية. ولعلّ شر هذا لا يقل عن شر ذاك، بل يفوقه ويتعداه.

وطبيعي أن يؤدي هذا الولاء للغير إلى **إيثار التعاون**، والعزوف عن التسلط. فالتعاون نتيجة الاحترام المتبادل والشعور بالأخوة والمساواة. أمّا التسلط فهو دليل الاحتقار والامتهان والاستغلال. ولذا كان الإيثار في هذا المضمار معياراً لسلامة المجتمع أو فساده ومؤشراً لمرتبته في سلم الرقي. فالمجتمع التسلطي هو في المرتبة الدنيا من هذا السلم، وكلما خف التسلط فيه وتكاثف التعاون ارتفعت مرتبته وازدهر نتاجه وسلم من عوارض التفكك والفساد. يصدق هذا على المجتمع في ذاته كما يصدق على علاقته بالمجتمعات الأخرى، أو لنَقُل: على تكوينه الداخلي وعلى نظرته إلى غيره من المجتمعات ومعاملته لها. فالوضعان مرتبطان أحدهما بالآخر، إذ إن المجتمعات التي يتسلط فيها فرد أو فئة أو

طبقة تكون عادة مجتمعات اعتدائية طامعة في التسلط على سواها. أمّا المجتمع التعاوني في كيانه ونظامه فهو أقرب إلى التعاون والتبادل مع المجتمعات الأخرى. وهذا يدل على نفاذ القيم وشمول أثرها. فمن تعلق بقيمة ما ـ إيجابية كالتعاون أو سلبية كالتسلط ـ سرت آثارها في مختلف وجوه حياته وسائر أشكال فاعليته، ووسمته بسمتها الخاصة، إن خيراً وإن شراً.

ويصل بالولاء للغير وإيثاره على الذات **الولاء للمستقبل** وإيثاره على الحاضر. إن من حق الإنسان أن يستمتع بنعم الحاضر، ولكن ليس من حقه أن يذهب في هذا الاستمتاع إلى حدّ التفريط والتبذير، وذلك حرصاً على مصلحة الغير الذي يجب أن ينال حظه من هذه النعم. والغير ليس المواطنين وسواهم من المعاصرين فحسب، بل الأجيال القادمة أيضاً. إن الحرص على المستقبل هو الحرص على هذه الأجيال. وهذا الحرص يدعو إلى الاعتدال والاقتصاد، بل كثيراً ما يدعو إلى التقشف والحرمان الطوعي. والإنسان الذي يتخذ شعاراً له: «بعدي الطوفان» ـ وما أكثر من يتصرفون منا بوحي هذا الشعار! ـ ليس كالإنسان الذي يحسّ بمسؤولية تجاه المستقبل وأهله. فهذا يدرك انه مدين بالكثير من النعم التي يستمتع بها للأجيال الماضية: لإيثارها وجهدها وبذلها، فعليه أن يفي هذا الدين بما يؤثر ويجهد ويبذل للأجيال التالية. ولولا هذا الاهتمام بالمستقبل وأهله، الذي بدا وفعل في خلال التاريخ، لما أنشىء ولما حفظ الكثير من معالم الحضارة التي تزهو بها البشرية. فعلى الفرد أو المجتمع الذي يبغي أن يكون كريماً فاضلاً، أن يتحلى، في ما يتحلى به، بالحرص على مصلحة الخلف، وأن يروض نفسه على الحرمان والتقشف والتضحية التي يستوجبها هذا الحرص.

ويسري في هذه الولاءات كلها ويجمع بينها ولاء أصيل هو **الولاء للمسؤولية** وإيثارها على الحرية المطلقة. فالولاء للحقيقة وللصدق إنما ينشأ عن إحساس بالمسؤولية: مسؤولية الفكر أن لا يضل ولا يخادع، ومسؤولية الكلمة أن لا تعمّي ولا تماري، ومسؤولية السلوك أن لا ينحرف عن الكلمة الصادقة والفكر الملتزم. والولاء للواجب وللعطاء إنما هو رديف الشعور بالمسؤولية ونتاجه. والولاء للغير وللمستقبل وللتعاون يصدر عن تنبه الشعور بالمسؤولية تجاه الإخوة في المواطنة وفي الإنسانية، الحاضرين منهم والماضين والمقبلين.

ويناقض هذه الشعور بالمسؤولية علتان خطيرتان، تنشأ إحداهما عن العجز وضعف النفس، والأخرى عن سوء الإدراك الذي هو أيضاً ضرب من ضروب العجز. العلة الأولى هي التهرب من المسؤولية الذاتية والتمادي في إلقاء التبعة على الآخرين. فما

أكثر ما نجد أبناء المجتمع العاجز يشتكون من كل شيء إلاّ من أنفسهم، ويحملون على القوى الخارجية والنظام والحكومة والطبيعة وكل ما عداهم، ناسين أو متناسين قسطهم من المسؤولية ونصيبهم من التبعة. وغالباً ما نجد قادتهم الذين يستثيرونهم لنضال الأعداء الخارجيين يغذون هذه النزعة في نفوسهم، وهي على كل حال نزعة طبيعية في الإنسان، إذ إن تبين عيوب الغير أسهل من تبين عيوب الذات ونقد الآخرين أيسر من نقد الذات. ولكن هذه النزعة إذا استفحلت، استفحل معها قصر النظر وخداع النفس والجبن والتخاذل، وعملت على ترسيخ العجز ومضاعفة شروره في حين أن الحاجة الماسة هي إلى النهوض منه والتغلب عليه.

أما العلة الثانية، فهي تلك التي تنشد الحرية المطلقة اعتقاداً أو توهماً أنها سبيل الإزدهار، والتقدم والرقي. والواقع أن الحرية كثيراً ما تكون، ولا سيما في المجتمع المتخلف، حرية الفوضى والفساد والاستغلال وغيرها من المساوىء الفردية والوطنية. والحرية لا تنضبط، وبالتالي لا تصح، إلا بقدر ما تنشأ عن المسؤولية وتلتزمها وتنصهر في بوتقتها. فمصدر العلتين اللتين ذكرناهما هو: «اللامسؤولية». ومعالجتهما تكون بالجهد الدائب لتنمية روح الانضباط والعدالة في النظر والفكر والسلوك والتروض على استقصاء التبعة الذاتية وتحمل أعبائها. وهو طريق ضيق شاق، ولكنه الطريق الواجب اتباعه إذا أراد الفرد أن يحقق قابلياته وأراد المجتمع أن يحرز القدرة الحقيقية والكرامة الصادرة عنها، أي إذا أراد هذا وذاك أن يكونا خيّرين فاضلين.

٤ــ الثورية القيمية

نعود إلى منشأ بحثنا هذا فنذكّر بأن سبيلنا نحن العرب إلى إصلاح أوضاعنا الحاضرة وبناء مستقبلنا المرتجى هو تجهيز أنفسنا بالقدرة الذاتية. وهذه القدرة هي بشرية لا مادية، تتمثل بنوع المواطن العربي والإنسان العربي وجدارته وفاعليته، وقد وصفناها بأنها عقلية من جانب وخلقية نفسية من جانب آخر.

إننا نعيش في عصر «ثوري»، ولعلّ السنوات المقبلة لن تكون أقل ثورية من الحاضر. وإذا كانت الثورية المندلعة اليوم هي ثورية العلم والتكنولوجيا، وثورية الرغبات والمطامح، وثورية التحرر من الظلم والاستغلال، فإن ثمة حاجة لثورية أخرى هي التي تدعم «الثوريات» المذكورة وتصونها من الشطط والانحراف، نعني بها «**الثورية القيمية**»، أي التي ترفض القيم السلبية الفاسدة السارية في المجتمع وتكافحها وتسعى إلى التحرر

منها تلهفاً إلى قيم إيجابية صحيحة قد أثبتت الخبرة الإنسانية جدواها فغدت جديرة بالمستقبل القادر الكريم الفاضل الذي نتطلع إليه.

ولما كنا عرضنا في ما سبق من هذا الفصل بعض هذه القيم الإيجابية الصحيحة التي يقوم بها أي مجتمع فاضل والتي يجب أن يتسم بها المجتمع العربي المنشود، فعلينا أيضاً أن نوجه أنظارنا إلى «القيم» السلبية الفاسدة التي تسيطر على مجتمعنا الحاضر والتي تنفث فيه علل العجز والتخلف وتعيقه عن الانطلاق في ميادين القدرة والتقدم والتحرر.

بعض هذه القيم مستمدة من تراثنا العريق، وبعضها من عهود الركود والانحطاط التي سدرنا فيها طويلاً، وبعضها من العالم «المتقدم» المعاصر الذي يجتاحنا من كل صوب. ولن نحاول هنا الإحاطة بها جميعاً، بل يكفينا أن نأتي بمثال واحد لكل من هذه الصنوف. لعلّ أخطر ما ورثناه من تراثنا العريق هو «ضيق ولاءاتنا» وتأصل الفردية والعشائرية والقبلية في نفوسنا. لقد كان النظام السائد لدى الشعوب الساميّة النظام القبلي، والرابطة المسيطرة العصبية القبلية. وفيما يختص بنا نحن العرب نرى هذه العصبية عميقة الجذور متغلغلة في ثنايا الماضي المديد، بادية فاعلة لا في موطنها الجزيرة العربية فحسب، بل في كل صقع انتقل اليه العرب وبسطوا فيه سلطتهم. لقد كانت في كل بلد، قريباً كان أو بعيداً، وفي كل حقبة، قديمة كانت أو حديثة، مصدر تنازع وتناحر وتأخر. ومن الواضح أنها لم تكن تصلح للماضي، فهي أحرى بأن لا تصلح للحاضر وللمستقبل، أي لأزمان الولاءات المتسعة التي تفرض التخلي عن العصبيات الضيقة المفرقة والانصهار في البوتقة الوطنية، بل في البوتقة الإنسانية التي بدأت تفرض ذاتها على البشر أينما كانوا. لقد أكدنا العصبية القبلية لتغلغلها النافذ في تاريخنا وحضورها البارز في جوانب عريضة من حاضرنا. على أن ثمة عصبيات أخرى عريقة تسايرها، كالطائفية والبلدية والإقليمية وأمثالها مما يفرق ويقيد ويعيق الاندماج والتعاون والتآخي. إن كلاً من هذه العصبيات تمثل «قيمة» سلبية يقتضي اقتلاعها من النفوس، بالرؤية الواضحة وبالعمل الجادّ، وبسائر الوسائل المؤدية إلى خلق المواطن والإنسان العربي الصالح، الثائر على نفسه، الرافض لكل ما يوهن تحفزه لبناء قدرته الذاتية وللصمود والتقدم في الحاضر والتهيؤ لمجابهة مطالب المستقبل.

ومن «القيم» السلبية الفاسدة التي ورثناها من عهود الركود والانحطاط الحرص على السلامة بأية وسيلة ولقاء أي ثمن. فلقد مني أسلافنا في تلك العهود بقوافل متتابعة من الحكام الجائرين المستبدين كانت الحياة في ظلهم رخيصة والجهالة والحقارة والمذلة مستحوذة على السواد الأعظم من الناس. فلم يكن بد، لضمان عيش أو لنيل حظوة، من

مداورة الحكام وممالأة السائدين ومن بذل الكرامة نفاقاً ومخاتلة. وهذا كله يتجلى في بعض أمثالنا الشعبية المتوارثة، كقولهم: «من يأكل من خبز السلطان يضرب بسيفه» و«اليد التي لا تستطيع أن تقطعها، قبّلها وادعُ عليها بالكسر». إن النفاق هو وليد الذل الاجتماعي، ولكنه إذا امتدّ واستشرى ظل ينفث سمومه حتى بعد أن تزول أسبابه وتنفسح مجالات التقدم لأصحابه، فيبقى هؤلاء، مع ما أحرزوا من غنى وجاه، أذلاء النفوس مرضى القلوب. فما أحرى النفوس العربية الطامحة إلى التجدد والتجديد أن تتخلى عن هذه المفاسد الموروثة من عهود الظلام والظلم والخنوع لتنطلق في سبل النور والحرية والكرامة!

ومن «القيم» التي تجتاحنا من الحضارة المعاصرة «قيمة» الاستمتاع المادي. ولا شك في أن جماهيرنا التي ظلت قروناً طويلة محرومة من هذا الاستمتاع والتي ما تزال كثرتها تفتقر إلى أود العيش وإلى أبسط مستلزمات الصحة ـ لا شك في أنها حرية بأن تنهض للمطالبة بهذه الحقوق الأساسية وأن تسعى لنيلها، بل لنيل حظوظ أوفر من الكفاية والتنعم. ولكن أن يغدو التنعم غرضاً لذاته لدى الطبقات المكفية والمحظية، وأن يصبح التنافس، بل التكالب، على اغتنام وسائله والاستزادة منها وإلهاب النفوس بشهواتها شغل هذه الطبقات الشاغل، وأن يصرفها عن المتع النفسية وعن وجوه الرقي الذاتي والعطاء الوطني، فهذا أمر فائق الخطورة، لأنه يعطل تولد قيم الانضباط والبذل والتعاون والتضحية والعدل وغيرها من مقتضيات الحياة الصحيحة والبناء القومي السليم. وتعظم هذه الخطورة في مجتمعنا العربي الحاضر بسبب ضعف مناعته الخلقية الموروث من أجيال الركود السابقة، وبسبب إغراء المال الجديد المتدفق عليه من منابع الأرض، وكلاهما مبعث فساد وإفساد وتفكك وتفكيك. إن المجتمعات المتقدمة ذاتها أخذت تشكو من تفشي نزعة الاستهلاك فيها، ومن تهالك أفرادها وجماعاتها على اقتناء المصنوعات وعلى الاستمتاع المادي وعلى ابتغاء السلطة والمقام، وعلى التماس «الوصول» بأية وسيلة وعن أي طريق. إن طبقاتها الواعية أخذت ترفض هذه «القيم» وتدعو إلى تحري قيم جديدة أو العودة إلى قيم قديمة توحي بترقية ذات الإنسان، وتحرير عقله ونفسه، لا بإثارة شهواته ونهمه وتغزير مقتنياته وتوسيع سلطته على الغير. فعلينا إذن ألاّ نقع فريسة هذه «القيم» المستوردة التي تبين فسادها عند أهلها، وأن نتقصى القيم الفردية والوطنية والإنسانية ـ سواء في تراثنا الجليل أو في تراث غيرنا من الشعوب ـ التي ثبتت صحتها وفاعليتها الإيجابية كتلك التي ذكرنا عند عرضنا لمقومات المجتمع الفاضل ودلائله.

هذه بعض الأمثلة عن العلل، المختلفة الأنواع والمصادر، التي يجب تنقية مجتمعنا منها. ولن تأتي هذه التنقية بمجرد التمني، ولن يكون التخلي عن «القيم» الفاسدة وتبين القيم الجديدة والتمسك بها أمراً هيناً. إنه يتطلب بناء قدرات، وهو عمل شاق ومهمة قاسية. ولنذكر أننا عند الإشارة إلى القيم التي يتميز بها المجتمع الفاضل وجدنا أن كلاً منها ـ شأن القيم العلمية ـ أصعب من نقيضتها وأعسر منالاً. فكما أن التحقيق والتدقيق أصعب من التوهم والتصديق، والنهوض للعلم أعسر من الاستسلام للجهل، كذلك التزام الحقيقة والصدق بالنسبة إلى الانخداع بالباطل والكذب والنفاق، وتحري الواجب وبذل العطاء بالنسبة إلى الترامي على طلب الحق والانصباب على الأخذ، وإيثار الغير والمستقبل والتعاون بالنسبة إلى محبة الذات والتنعم بالحاضر والتسلط، والشعور بالمسؤولية المنضبطة بالنسبة إلى الانفلات بدافع الحرية المطلقة.

ولعل العبرة الأساسية التي نستخرجها من عرضنا في هذا الفصل وفي الفصلين السابقين هي أن أية قدرة نطمح إلى التجهّز بها لا تتكوّن الا بقدر ما نبذل لها من جهد، على اختلاف وجوه هذا الجهد وأشكاله. إنها لا تأتي من مواردنا الطبيعية مهما تزخر، ولا من أعدادنا مهما تكثر، ولا من قابلياتنا الفطرية مهما تحسن، ولا من تاريخنا الموروث مهما يعظم ويزهُ، وإنما تأتي مما ندأب ونعمل ونصنع، وما نؤدي من تكاليف وما نبذل من أثمان. هذه هي عبرة التاريخ الماضي وضريبة المستقبل الآتي.

بقيت ملاحظة أخيرة حول ما عرضنا في هذا الفصل. إن الكلام عن «المجتمع الفاضل» وعن «الفضيلة» يبدو ناشزاً في هذه الأيام. فالفضيلة قد اختفت عن العيون والأذهان أو كادت، ولم يعد ذكرها يدور على الشفاه أو يظهر في ما نقرأ أو نسمع أو ما نُدعى اليه ونستثار من أجله. بل لعل ابرازها وتأكيدها في هذه الأيام يعتبر تفكيراً رجعياً أو مضللاً. ولهذا الاتجاه الحاضر بعض ما يسوغه، وهو أن الدعوة إلى الفضيلة كثيراً ما انطلقت، ولا سيما في عصور الانحطاط، من طبقات رجعية متسلطة، فكانت دعوة كذب وخداع، غايتها تضليل الطبقات المحرومة وابقاؤها في حالتها من الجهل والذل والشقاء.

وقد يعتبر البعض أن هذه الدعوة، وإن خلصت، تدل على جهل بحقائق التاريخ وتكوين المجتمعات وتطورها. فالفضل أو الفساد عندهم ليس في الإنسان ذاته، بل في أوضاع المجتمع. والسبيل إلى الإصلاح هو تغيير هذه الأوضاع حسب سنن الاجتماع والتطور التي يؤمنون بها. الفضل أو الفساد هو في «النظام»، فإذا أبدلنا النظام لنجاري تلك السنن، سرنا في طريق التقدم وفي إنشاء المجتمع الفاضل. وكل كلام عن الفضيلة

خارج هذا المنظور يدل على ضلال أو تضليل، وفي أحسن وجوهه على جهل بطبائع الأشياء وتقديم للعرَض على الجوهر وللنتيجة على السبب.

إن هذا الاعتراض يؤدي بنا إلى ما سنتصدى له في الفصل التالي ويربط بينه وبين هذا الفصل والفصلين السابقين. فلن نجابهه الآن الا بتأكيد إيماننا بالفضائل الإنسانية العلمية والخلقية، وإيلائنا إياها أهمية جوهرية لا عرضية، وسببية لا تبعية، واعتبارنا إياها مصدر القدرات التي تصنع المواطن والإنسان والتي يجب أن يتحلى بها الشخص العربي المنشود. وبقدر ما تنصرف العيون والأذهان عن هذه الحقيقة أو تصرف عنها، تشتد الحاجة إلى تحريها وإبرازها والدفاع عنها، مهما يحتجّ المحتجون أو ينكر المنكرون.

الفصل الثالث عشر

السبل والوسائل:

إصلاح الأشخاص وإصلاح الأنظمة

١ــ أهم الوسائل حتى العصر الحديث: إصلاح الأشخاص بالدين وبالتربية

نصل الآن إلى مسألة عصيّة، بل لعلّها أعصى المسائل، وهي: ما هي السبل التي يجب اتباعها لإنشاء المجتمع العربي العلمي الفاضل، وما هي الوسائل لبناء القدرة الذاتية التي تبعث هذا المجتمع وتصونه وتضمن تقدمه ورقيه؟

إن أيّ مجتمع يتألف من أفراد وجماعات يكوّنون عنصره البشري، ومن علاقات تقوم بينهم ومؤسسات تجسّد هذه العلاقات وتضبطها. ومجمل هذه العلاقات والمؤسسات يكوّن «بنية» المجتمع، ويعين «نظامه». وقد اعتاد علماء الاجتماع والتأريخ أن يصنّفوا المجتمعات حسب «النظام» الذي يسود علاقاتها ومؤسساتها، فثمة النظام الأبوي، والنظام الثيوقراطي، والنظام الإقطاعي، والنظام الديمقراطي، والنظام الرأسمالي، والنظام الشيوعي، وغيرها.

ومنذ ما بدأ الإنسان يفكر في أحواله ويسعى إلى تحسينها توزع نظره وهمه بين العنصر البشري، والنظام. فمن المصلحين من جعل العنصر البشري الأصل والسبب فدعا إلى العناية به وإصلاحه أولاً، على اعتبار أنه جوهر المجتمع ومادته، وأقوى عامل في تكوينه وتطويره. ومنهم، على العكس، من رأى أن النظام هو العلّة الأولى، وأن العنصر البشري هو فرع من أصل ونتيجة لسبب، فمتى صلح الأصل ـ وهو النظام ـ سلم الفرع، ومتى صحّ السبب حسنت النتيجة. وكذا الأمر في الخلل والفساد عند كلّ من الفريقين.

وقد برز من الفريق الأول الأنبياء وأتباعهم من رجال الدين وبعض الفلاسفة وأهل

التعليم والتربية، ومن الفريق الثاني فلاسفة آخرون ومفكرون وعاملون في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع. والمجال الذي اتجهت إليه دعوات الفريق الأول وانصبت فيه جهودهم هو مجال الدين من جهة، والتربية من جهة أخرى: مجال إصلاح النفوس وتثقيف العقول. أمّا مجال الفريق الآخر، فهو إصلاح النظم بتعديل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بالجهد التطويري حيناً وبالثورة والعنف حيناً آخر. على أن هذا التقسيم أو التصنيف لا يخلو من تبسيط. فلم يهمل أهل الفريق الأول أوضاع النظام كل الاهمال ولم يغفلوا عن شوائبه ومفاسده، بل نبهوا إليها وحذروا منها ونهوا عنها وثاروا أحياناً كثيرة عليها، ولكنهم توجهوا في المقام الأول إلى العنصر البشري وعلّموا وعملوا لإصلاحه وتنقيته وترقيته. وكذلك لم ينسَ أصحاب الموقف الثاني هذا العنصر ولم يتخطوه تخطياً تاماً، وإنما جاء اهتمامهم به متخلفاً، على درجات متفاوتة من التخلف، عن اهتمامهم بمؤسسات المجتمع وبنيته.

والواقع أن من ينظر في أحوال المجتمعات نظراً دقيقاً يجد أنه من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نفصل فصلاً تاماً بين العنصر البشري والنظام. فالمجتمع كيان عضوي يتألف منهما معاً. وقد يكون أحدهما في بعض الأحوال سبباً والآخر نتيجة، وينعكس الأمر في أحوال أخرى فيصبح ما كان نتيجة سبباً، وهكذا دواليك بارتباط وثيق وتفاعل مستديم بين هذين العاملين. والمجتمع من هذا القبيل شبيه بجسم الإنسان وبكيانه العضوي. فعناصر الجسم هي الدم والعصب والعظم، ونظامه يتألف من العروق التي يجري فيها الدم، والأنسجة التي ينتظم بها العصب، والرُبُط التي تشد العظم بعضه إلى بعض. والفساد قد يأتي من هذه أو من تلك، فإذا فسد الدم أو العصب أو العظم اختلت أجهزتها وروابطها، ومن جهة أخرى، إذا تعطلت هذه الأجهزة والروابط اعتلت العناصر وفسدت. وهكذا الأمر دوماً بينهما: اتصال وتفاعل وتأثير متبادل.

وإذا نحن ألقينا النظر على تطور التاريخ وجدنا مثل هذا الاتصال والتفاعل بين العنصر البشري والنظام. فأسباب الخلل والفساد التي انتابت المجتمعات كانت تأتي من هذا أو من ذاك أو منهما معاً، أي مما يغشى العقول من جهل وما تضطرب به النفوس من أهواء وشهوات وأطماع، ومما ينتاب الأنظمة من قسر وظلم ومن هلهلة وفساد. ومن طبيعة كلّ من هذين العاملين السلبيين أن يؤدي إلى الآخر فيضخم علّته ويوسع أثره. وكذلك الأمر في التقدم والرقي، فقد كانا يحصلان إمّا من تنقية العقول والنفوس من شوائبها، وإما من تعديل الأنظمة وإصلاحها، وكان كلّ من هذين الجهدين الإيجابيين يدعم قرينه ويزيد فعله متانة وانتشاراً.

ولنحاول الآن أن نعرض بإيجاز كلي هذين الجهدين الإصلاحيين خلال التاريخ. لقد كان إصلاح الأشخاص يتخذ سبيلين رئيسيين: الدين، والتربية. أما إصلاح الأنظمة، فقد كان سبيله السعي إلى تغييرها لما هو أفضل بالدعوات الفكرية وبالحركات السياسية والاجتماعية وبالإجراءات الدستورية والقانونية وبالثورات الشعبية وغيرها. ولكن، قبل أن نبدأ هذا العرض، يحسن بنا أن نعّرف مقصودنا من التعابير المختلفة التي سنستعملها لأداء المعنى الأساسي الذي يدور عليه هذا الفصل والفصل التالي. سوف نتكلم عن «التغيير» و«التبديل» و«التطوير» و«التعديل» و«الإصلاح». فعندما نورد أيّاً من التعابير الأربعة الأولى، لا نقصد به أي تغيير، بل نعني التغيير الذي يؤدي إلى الإصلاح والتحسين أو الذي يعتقد أصحابه أنه يؤدي إلى ذلك. ولذلك ننعت أحياناً هذا اللفظ فنقول «التغيير الإصلاحي». ولكن سواء نعتنا أو لم ننعت، فمقصودنا واحد وهو ما ذكرنا. ذلك أنه يجب أن نذكر أننا نتطرق إلى هذا البحث عن السبل والوسائل في نطاق تحرّينا للمجتمع الفاضل، وللمجتمع العربي الفاضل بوجه خاص. كما يجب أن نذكر أيضاً أن تطلعات شعوب اليوم وجهودها تهدف إلى هذا النوع من التغيير، وإن لم تكن هذه التطلعات، والجهود والتضحيات التي تستثيرها، تؤدي دوماً إلى الإصلاح المنشود. ولكن أيّاً كان اللفظ الذي نلجأ إليه والذي قد يفرضه سياق البحث، فالمهم ملاحظته أن ثمة أسلوبين للتغيير الذي نتكلم عنه: أسلوباً تدريجياً تطويرياً، وأسلوباً ثورياً. ولعل اللفظ الأقرب إلى تأدية معنى الأسلوب الأول هو «التعديل»، بمعنى التقويم لتحقيق العدل. أما اللفظ الذي سنستخدمه للتعبير عن الأسلوب الثاني، فهو «التبديل». وكلاهما يندرجان تحت «الإصلاح»، وكلاهما في نظرنا ينطبقان على الأشخاص وعلى الأنظمة. فالإيمان قد يصلح الشخص إصلاحاً متدرجاً «فيعدّل» صفاته ومواقفه، وإذا جاء عميقاً عنيفاً متملكاً للشخصية بكاملها فقد «يبدّله» تبديلاً جذرياً ويجعله مختلفاً اختلافاً جوهرياً عما كان عليه. والنظام قد «يُطوّر» أو «يعدّل» بالجهد الدائب المستمر، أو قد «يبدّل» نظاماً آخر بالعنف والثورة. ومن الملاحظ أن التبديل الثوري يستهدف في أيامنا الأنظمة، وقلما يستهدف الأشخاص. ونحن نقول إنه خليق بأن يتناول هؤلاء أيضاً، بل لعلّ هذا التبديل الثوري للإنسان أضحى في أزمتنا المضطربة الحاجة الأوليّة والفرض الملح.

لقد كان الجهد لإصلاح الأشخاص أسبق في التاريخ من الجهد لإصلاح الأنظمة. فمع أن بعض الملوك والأباطرة والقواد الذين تسلموا الحكم في العصور السالفة ادعوا أنهم جاءوا لإصلاح شؤون شعوبهم، أو أنهم صنائع الآلهة أو الأقدار للقيام بهذا الإصلاح، فإن هذا لم يكن على الغالب هدفهم أو نتاجهم. وإذا حصل في بعض

الأحوال، فقد جاء متقطعاً لا يكوّن خطاً متصلاً يمكننا أن نعتبره مجرى من مجاري التاريخ القديم أو الوسيط. ولئن تكن حدثت في العصور القديمة بعض ممارسات ديمقراطية وشعبية وبعض محاولات سياسية لتطوير النظم وإصلاحها ـ وأهمها ما قام في «المدينة» اليونانية وفي «الجمهورية» الرومانية ـ فإن هذه الممارسات أو المحاولات، على ما خلّفت من أثر في الأنظمة الغربية، تبقى ضئيلة، سواء من حيث النطاق أو العمق أو الفاعلية، بالنسبة للموجة العارمة الهادفة إلى تغيير الأنظمة التي بدأت في مطلع العصر الحديث وما فتئت تزداد سعة وهياجاً، بحيث إنها اصبحت سمة بارزة من سمات هذا العصر وطابعاً مميزاً لتطلعات شعوبه وجهودها في سبيل الإصلاح.

أما الطابع الغالب على التطلعات والجهود في القرون القديمة والوسيطة، فقد كان الطابع الديني، المنصب أصلاً على إصلاح الأشخاص. فنحن نرى في مختلف المجتمعات الكهنة والأنبياء والرسل والمؤمنين والمبشرين ينهضون لينذروا الناس بغضب الآلهة أو الإله الواحد إذا هم اتبعوا مسالك الشر والفساد وتمادوا في غيهم وطغيانهم. وكانت دعواتهم في مراحلها الأولى تتصف بالتخويف والتهويل من ناحية، وبالإغراء والتشويق من ناحية ثانية. فالإله أو الله يغضب ويقتص وينتقم، والبشر مدعوون إلى نبذ الشر والإقبال على الخير خوفاً من غضبه ونقمته واستجلاباً لمرضاته. ثم ارتقى مفهوم القدرة الإلهية فغدت تتصف بالعدالة والرحمة والعناية وسواها من القيم السنية التي تطلع إليها البشر. وتوجهت الدعوات إلى الإيمان به تعالى واتباع أقواله ووصاياه وإلى معاملة البشر بعضهم بعضاً بالعدل والرأفة والمحبة، لأنهم إخوة بانتسابهم جميعاً إليه ولأن هذه الصفات هي صفاته التي تعكسها تعاليمه وأوامره ونواهيه. فمن أطاع هذه الأوامر والنواهي نال الثواب في الدنيا والآخرة، ومن خالف وضل استحق العقاب في هذه وتلك، والثواب والعقاب في الآخرة أبلغ وأبقى. بل هو أبدي لا يتحول ولا يزول.

ومهما يكن اللون الغالب على هذه الدعوات الدينية: أهو الإغراء والتخويف والوعد والوعيد، أم الاستثارة العميقة لأنبل الأحاسيس الإنسانية، فإن وجهتها الأساسية كانت إلى العنصر البشري ذاته. أمّا إصلاح الأوضاع البشرية، فيأتي عن طريق تطهير النفوس من رذائلها، وتنمية بذور الفضائل فيها، بإطاعة المشيئة الإلهية والخضوع لأحكامها. إن هذه الدعوات لم تُعنَ أولاً بالنظم القائمة ولم تقم في سبيل تبديلها أو تعديلها. فالكهنة في العصور القديمة لم يكونوا من دعاة هذا التبديل أو التعديل. إنهم كانوا، على العكس، من حماة الأنظمة ومناصريها، تأكيداً لنفوذهم وسيطرتهم، وتأييداً لنفوذ الحكام والقادة العسكريين الذين كان الكهنة يخدمونهم أو يحالفونهم. فلما جاء

الأنبياء لم يغب تبديل النظم والأوضاع عن أذهانهم، بل لعل جوهر رسالاتهم كان خلق مجتمع فاضل يختلف جذرياً عن المجتمع السائد. فموسى توخى إنقاذ شعبه من الأسر ومكافحة علله ليصبح خليقاً بدخول «أرض الميعاد»، والمسيح ثار على الكتبة والفريسيين وغيرهم من ذوي السلطة ودعا إلى «ملكوت الله» على الأرض، ومحمد جاء بصورة جديدة لمجتمعه، صورة «الأمة» الإسلامية الواحدة التي تنصهر فيها العصبيات القبلية وتتبدل مراكز القيادة ومواقع الأثر. ولكن السبيل المباشر والمرتجى عندهم جميعاً كان سبيل إصلاح النفوس، والتخلي عن الرذائل والتحلي بالفضائل. ومثل هذا كان شأن أديان عالمية أخرى، كالبوذية التي ذهبت في هذا السبيل المختار إلى أبعد مما ذهبت إليه أية ديانة أخرى، فرسمت نهجاً محدداً صارماً لإصلاح النفس ونبذ الشهوات، ينتهي عبر مقامات من الزهد والفقر والتجرد والتأمل، إلى «فناء» ذات الإنسان الصغرى في ذات العالم الكبرى، فناء يتحقق به كمال النفس وسعادتها القصوى.

ولئن اجتذبت الأوضاع القائمة نظر بعض رجال الدين، سلطات أو أفراداً، فنهضوا لمحاربة فسادها بالدعوة إلى تبديلها وثاروا على الظلم ونظموا الحركات الإصلاحية، أو انفصلوا عن الأوضاع القائمة وحاولوا إقامة أوضاع أو نظم أو مجتمعات جديدة ـ كما فعل لوثر مثلاً بوضع أسس المجتمع البروتستانتي أو كما فعلت بعض الطوائف البروتستانتية المضطهدة بالنزوح إلى أميركا لإنشاء مجتمع تتمتع فيه بحريتها وتصوغه حسب عقائدها ـ فإن المجرى الرئيسي لرجال الدين كان إلى سنين قليلة، مجرى الإصلاح النفسي وتقديم العنصر البشري على النظام. أمّا عندما كانت حمية الإيمان والدعوات الدينية تخبو ويتربع رجال الأديان ومؤسساتها وقياداتها على سدة السيادة، فلم يعد أمر هؤلاء يقتصر على إهمال العناية بالنظم وبتبديلها، بل أصبحوا من دعائم بقائها وتثبيتها حفظاً لمصالحهم ولمصالح حلفائهم من أرباب السلطة. هكذا كان رجال الكنيسة في أواخر العصور القديمة وفي العصور الوسطى حلفاء الأباطرة والملوك والأمراء وأتباعاً لهم، وإن هم خاصموهم، كما حدث بين الباباوات والأباطرة، فهو خصام على النفوذ والحكم والسيطرة، لا من أجل التحرير والإصلاح. وهكذا نراهم أيضاً يحالفون رجال الإقطاع ويساندونهم، وعندما انتقلت السلطة من هؤلاء إلى التجار والصناع والرأسماليين، تحولت محالفة رجال الدين إليهم، فسندوا أنظمتهم ومؤسساتهم بالتعليم والتبشير والممارسة. ومن هنا يمكننا القول بوجه عام إن اتجاهات رجال الدين ومساعيهم في المجتمع الغربي كانت ـ بعد الهبّة الأولى ـ ترمي إلى المحافظة والاستقرار ومساندة ذوي السلطة والنفوذ، إمّا إيماناً مخلصاً من جانبهم بأن سبيلهم المختار هو تبديل

النفوس الذي به يحصل تبديل النظم، وإمّا اعتقاداً أن هذه النظم تمثل مشيئة الله التي يجب الرضوخ لها، وامّا ـ وهو الأغلب في عصور الاستقرار ثم الانحطاط ـ حرصاً على مصالحهم القائمة وتمكيناً لسيادتهم ونفوذهم أفراداً ومجموعاً.

وكذلك كان الأمر في المجتمع الإسلامي. فلقد كان «العلماء» من رجال العلم أو التعليم أو القضاء أو الإدارة أو سوى ذلك تابعين بوجه عام لرجال السلطة، من خلفاء وملوك وقوّاد، يدورون في أفلاكهم ويخدمون أغراضهم، ولم يخل الأمر ـ في عصور النهضة والعز ـ من علماء جابهوا السلطات القائمة فتجرأوا على الخلفاء وغيرهم من الحكام وحذروهم ونهوهم ودعوا إلى التغيير والإصلاح ووضعوا حدوداً للتعديات والمظالم، ولكنّ الاتجاه كان في الأعم الأغلب إلى المحافظة على الأوضاع وتأييد أرباب الحكم وإلى صيانة نفوذ العلماء أنفسهم ومصالحهم أفراداً وطبقة. وعندما تدهورت الخلافة وآل الأمر إلى أصحاب السلطة العسكرية من ملوك وقواد ومماليك، قوي التحالف بين الفريقين، رجال السيف ورجال القلم (والعلماء منهم خاصة)، فاستعان الأولون بالآخرين في الحكم وفي السيطرة على الجماهير، وتحالف الفريقان وتقاسما النفوذ والنعم ـ كل ذلك على حساب الشعب المرهق المحروم الذي لم يكن له من هذه الخيرات أيّ نصيب إلا ما كان يتصدق به هؤلاء المسيطرون. فكان هذا الوضع من أهم الأسباب لجمود الحضارة العربية الإسلامية وانحطاطها.

ولسنا نخال أن مواقف رجال الدين في المجتمعات الأخرى كانت تختلف في جوهرها عن موقف أمثالهم في المجتمع الغربي المسيحي والمجتمع العربي الإسلامي. ولكن مع هذا، وعلى الرغم من هذه النقائص والانتكاسات، لا بد من الإقرار بأن الدين كان، إلى مطلع العصر الحديث، أقوى عوامل التغيير وأبين السبل التي كانت تتطلع اليها وتسلكها الشعوب لتحقيق المجتمع الفاضل.

هذا شأن الدين. أما شأن التربية (وهي السبيل الرئيسي الآخر للتغيير بواسطة الأشخاص)، فلعله كان أقلّ واضأل في العصور القديمة والوسيطة مما كان شأن الدين من هذا القبيل. وذلك لأسباب **ثلاثة: أولها** أن التربية (والأحرى أن نقول «التعليم» لأن مفهوم التربية بمعناه الواسع لم يكن قد نشأ أو انتشر عند ذاك) كانت محصورة في أقلية محدودة، فلم يكن للمجتمعات القديمة والوسيطة وسائل تعميم التعليم التي استحدثت في الغرب إثر الثورة الصناعية والتي تكتسح عالم اليوم. يضاف إلى ذلك أن هذه الأقلية الضئيلة كانت تحرص على تقييد انتشار المعرفة حفظاً لامتيازات أصحابها ومصالحهم،

وكثيراً ما كان يتوارثها الأبناء عن الآباء فتبقى محصورة في أسر وأوساط ضيقة لا تتعداها. وهذا نقيض حال الدين الذي كان ينبث ويُبث في جماهير الناس يحمله الدعاة والمبشرون وترعاه أو تفرضه السلطات الحاكمة من دينية أو مدنية. أما السبب **الثاني** فهو أن الفئة الضئيلة المتعلمة كانت بطبيعتها محافظة ومتعلقة بالماضي. ذلك أنّ إحدى وظائفها الأساسية كانت العناية بتراث الآباء والأجداد، من أدب ودين وما كان يدعى علماً في تلك الأيام. فالكهنة أو العلماء أو الأدباء كانوا يُعتبرون ويعتبرون أنفسهم حفظة التراث وحماته ونقلته، وفي أحيان كثيرة كانوا هم الوحيدين القادرين على قراءة لغة التراث وفك طلاسمه. فلا عجب، وهذه نظرتهم الغالبة، ألاّ نجدهم من رواد المستقبل ومن دعاة التغيير. والسبب **الثالث** لاتجاههم هذا هو أن الملوك والحكام كانوا يستخدمونهم لإدارة الدولة، كما كانوا يستخدمون رجال الدين، وغالباً ما كان هذان الفريقان يؤلفان طبقة واحدة. ومن هذه الطبقة كان القضاة والكتاب والمشرفون على الأراضي والأموال وعلى السجلات والمراسلات والأخبار، وبواسطتها كان أرباب السلطة الحربية أو المدنية يحكمون الشعب ويتحكمون به. فمن الطبيعي إذن أن يكون «أهل القلم» من دعائم الأنظمة القائمة حفاظاً عليها وعلى منزلتهم ومصالحهم فيها.

وخلاصة القول إن التعليم كان طيلة قرون عدة حتى مطلع العصر الحديث قليل الشأن في إحداث التغيير لأنه لم يكن يهدف إلى تغيير النظم ولأن أثره حتى في تغيير الأشخاص كان محدوداً سواء من حيث العدد والنطاق أو من حيث المحتوى والاتجاه. ولا يخلو هذا الحكم من استثناءات، وهي استثناءات هامة جداً في تاريخ الحضارة البشرية. وأهمها أثراً في هذه الحضارة ما حدث عند الإغريق، لا سيما في الجهود التعليمية التي قام بها سقراط وأفلاطون وأرسطو وفي الحلقات والمؤسسات التي ضمت تلامذتهم وأتباعهم. فلا شك أن هذا التعليم الهادف إلى تحري الحقيقة في شؤون الطبيعة والإنسان وإلى ترويض العقل على محاولة كشفها والتقيد بها وتنظيم معرفتنا لها ـ لا شك أن هذا التعليم (وما صحبه وما نتج عنه من منجزات أدبية ومكاسب فكرية) قد بدل العقول وأيقظ النفوس وكان من أهم مباعث التبديل والإحياء في العصور التالية. فما كان للحضارة الحديثة أن تقوم وأن تتخذ الشكل الذي اتخذته لولا هذا التراث الفكري التعليمي ـ بأوسع معاني التعليم ـ الذي انحدر من هؤلاء القادة ومن أتباعهم والذي أخصب وفعل وانتشر جيلاً بعد جيل. ومن المعلوم أن هذا التراث قد اتصل بالتراث الديني وتفاعل وإياه، فتكوّن من حصيلة هذا الاتصال لبّ حضارة القرون الوسطى في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي.

٢ــ التحول إلى إصلاح الأنظمة في العصر الحديث

تلك كانت عوامل التغيير والإصلاح إلى مطلع العصر الحديث: الدين من جهة والتعليم من جهة أخرى، وكلاهما، كما قلنا، يهدفان مبدئياً إلى تغيير الأشخاص. أمّا التغيير عن طريق تبديل الأنظمة فقد كان مظهراه الرئيسيان قيام الكنيسة في العالم المسيحي والخلافة في العالم الإسلامي. وكان ظهور هذين النظامين نتيجة ثوريتين مبعثهما الدين. ولئن تكن هاتان الحركتان قد اتجهتا إلى بعث النفوس أولاً، فان كلاّ منهما لم تلبث، شأن أمثالهما في المجتمعات الأخرى، أن تجسدت بنظام خاص بها: إحداهما بنظام الكنيسة، والأخرى بنظام الأمة والخلافة. ذلك أنه لا سبيل، كما أكدنا في ما سبق، إلى عزل النفوس والأشخاص عن النظام الذي يربطهم، والعكس بالعكس. فلا أشخاص بلا نظام، ولا نظام بلا أشخاص. على أن النظامين المذكورين، اللذين انطلقا تبديليين ثوريين، سارا فيما بعد ـ كغيرهما من الأنظمة التاريخية ـ نحو الاستقرار والمحافظة، ولم يطل بهما الزمن حتى تجمدا وأخذا يلقيان بوزنهما الثقيل على محاولات التبديل والتجديد. لقد قامت في داخل كل منهما قبل العصر الحديث حركات تبديلية وتجديدية، ولكن السلطة المركزة والتقليد المتسلط كانا يعملان على قمع هذه الحركات أو حصرها في نطاق محدود. وهذا يتبين من تاريخ الفرق السياسية والدينية والمذاهب الفقهية والحركات الفكرية في الإسلام، ومن تاريخ الطوائف المنشقة والحركات الإصلاحية والتطلعات العلمية في المسيحية، خلال القرون الوسطى في الشرق والغرب. وليس هذا فحسب، بل إن بعض الفرق أو الطوائف التي كانت في بدء ظهورها تمثل التبديل والتجديد انتهت هي أيضاً إلى المحافظة، وأصبحت قوى ضاغطة على المحاولات التحريرية التي كانت تنبعث في داخلها بين آن وآخر.

والواقع ان الدعوة إلى الإصلاح عن طريق تبديل الأنظمة لم تنشط ولم تؤتِ نتائج مرموقة إلاّ منذ مطلع العصرالحديث، وذلك بفعل تطورات موضوعية تضافرت على خلق مناخ جديد للتغيير. وقد أشرنا إلى هذه التطورات وإلى نتائجها في سياق هذا الكتاب، ونكتفي هنا بالتركيز على **نتيجتين اثنتين** كانتا، مجتمعتين، العامل الغالب في إشاعة هذا المناخ الجديد، **أولاهما** تيقظ وعي الإنسان الحديث لإمكان التغيير وضرورته. فلقد كان المناخ العام السائد في العصور القديمة والوسيطة هو مناخ الخضوع والاستسلام: الخضوع لقدرة بشرية أو إلهية أو لقدر محتوم. وقد أشاع أرباب السلطة هذا المناخ تأييداً لسلطتهم، وعززه رجال الدين بتعاليمهم الاستسلامية وبتوجيههم أنظار الناس واهتماماتهم إلى الدار الآخرة وتقليلهم من شأن الدار الدنيا، بل بذهاب الكثيرين منهم

إلى اعتبار الحرمان والعذاب في هذه الدنيا الزائلة سبيل النعمة والسعادة في الآخرة الباقية. ثم جاءت التطورات الجديدة، التي بدأت تظهر وتفعل فعلها بظهور العصر الحديث، فأخذت تزعزع هذا الاعتقاد السائد وتحوّل الأنظار من الآخرة إلى الدنيا، وتثير الشكوك في حتمية النظم والأوضاع القائمة وتوقظ العزائم على تبديلها. أما النتيجة الثانية للتطورات المتتالية التي حدثت بقيام هذا العصر، بل التي أحدثت هذا العصر، فهي تكوّن القدرة المادية والفكرية على التغيير، وذلك باتساع التجارة وتمركز المدن وظهور الطبقات الوسطى وبروز العقلانية ونشاط العلم وتقدم التقنية وانتشارها في الثورة الصناعية. إن هذه التطورات أخذت تضع في يد الإنسان الناهض وسائل فعالة لإحداث التغييرات المنشودة. فإذا هو يستطيع أن يثور على مراكز القوى الطاغية، من إقطاعية ودينية وملكية، ويتغلب عليها ويتحرر منها، وأن يبني المعامل والمنشآت لسد حاجاته وإغناء أسباب عيشه وتقوية طاقاته في الحرب والسلم، وأن يوفر من الثروة المحصلة ما يمكن صرفه لنشر التعليم ولرعاية العلم والأدب والثقافة. وبهذا وبغيره أصبح أكثر قدرة على إنجاز التغيير في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا اجتمع الوعي المتيقظ لإمكان التغيير وضرورته، والقدرة على هذا التغيير، فتحركت الحياة الإنسانية من جمودها، وسرت الدينامية في عروقها، فاذا العصر الحديث يموج بالتطورات والاضطرابات، الإيجابية منها والسلبية، ويخبرُ تحولات متتابعة في الأوضاع والنظم. وكان من طبيعة كل من هاتين الظاهرتين (وعي الناس لإمكان التغير، وقدرتهم عليه) أن تنمو وتتسع بمفردها وبالتفاعل وصاحبتها. فكل تيقظ جديد للوعي يستحث طلب القدرة، وكل قدرة جديدة تستثير مزيداً من الوعي، وهكذا بتصاعد وتضافر مستمرين إلى أن بلغ الأمر في الأيام المعاصرة حالة التفجر، تفجر الرغبات والمطامح الإنسانية من جهة، وتفجر الطاقات لتحقيقها بالعمل والنضال من جهة أخرى. وقد نتج عن هذا كله أن أخذت الأنظار تتجه اتجاهاً مطرداً إلى تغيير النظم، وطفق الشعور يقوى بأنه الوسيلة الفعالة للإصلاح المبتغى. فقامت الحركات التحريرية، التدريجية منها والثورية، تسعى إلى إزالة الظلم وتحصيل الحقوق، بتعديل النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو بتبديلها، وجاءت المكاسب التي أحرزتها تعزز الشعور النامي بأن هذا أو ذاك هو سبيل الإصلاح. وبلغ هذا الشعور أوجه في الماركسية، فكانت، بعقيدتها النظرية وتطبيقها العملي، أشد هذه الحركات التحريرية تأكيداً لأولوية النظام، وإيماناً بأن الكفاح الثوري لتغييره هو منطق التاريخ ومنهج التقدم. أمّا الحركات التغييرية الإصلاحية الأخرى، «الديمقراطية» أو «الليبرالية»، فإنها، بالإضافة إلى إيثارها النهج التدريجي التطويري (أو لعلها بسبب هذا الإيثار)، ما زالت تفسح مجالاً، يختلف سعة وشكلاً وأهمية، للإيمان بتغيير الأشخاص، وللأثر المباشر الذي له،

عن طريق التربية أو عن طريق الدين، في إحداث التبدلات الإصلاحية المنشودة.

ومن هنا نرى أن الحال قد انعكست في القرون الحديثة والمعاصرة عما كانت عليه القرون القديمة والوسيطة. ففي حين كان للدين في نظر أهل تلك القرون المقام الأول وكان له فعلاً الأثر الأقوى في إحداث التغييرات المرتجاة، أصبح هذا المقام والأثر اليوم للسعي إلى تعديل الأنظمة أو تبديلها، وللجهد التربوي الذي غدا السبيل المفضل والمعمم للتغيير بواسطة الأشخاص وطغى على ما كان للدين من منزلة وفعل في هذا النطاق.

٣ــ الدين والتربية: أثرهما الإيجابي، وحدودهما الذاتية، والأعراض التي تنتابهما

لقد حان الوقت الآن، بعد هذا الاستعراض التأريخي، للتصدي لهذه الوسائل الثلاث للتغيير: الدين، والتربية، وإصلاح النظم، ولتقييم أثر كل منها وحدوده، ولا سيما في هذه المرحلة من التاريخ التي تنشط فيها الشعوب لتحسين أوضاعها والتحرر من قيودها وأعبائها والاندفاع في سبل التقدم والرقي.

لا جدال في أن تغيير الأشخاص بالتربية والدين هو شرط جوهري لإحداث أي إصلاح مجتمعي مرغوب فيه. وذلك من وجهين: غاية هذا الإصلاح، ووسيلته. الغاية هي البشر بالذات، هي تحقيق كرامتهم المنبثقة من تحررهم (تحررهم من قيود الطبيعة وقيود الغير وقيود الذات). فما معنى أي نظام وما فضله، إذا لم يؤد إلى ترقية الأشخاص الذين يتألف منهم، وإذا لم يحقق لهم حظوظاً من الكرامة الذاتية والرقي الإنساني؟ إن قيمة أي نظام تتحدد بهذا الحدّ وتقاس بهذا المقياس. هذا من حيث الغاية، أما من حيث الوسيلة، فإن الأشخاص هم الذين يصدر عنهم، آخر الأمر، التغيير والتبديل. إن الآلة وسيلة فعّالة للتغيير المادي والإنساني. ولكن وراء الآلة ثمة الإنسان الذي تصورها واصطنعها، والذي يستعملها. وأثر الآلة ـ حجمه ونوعه وخيره أو شره ـ تابع لنوع الإنسان المتصور والصانع والمستعمل. إن هذا القول لا ينكر دور العلاقات التي يقيمها الأشخاص بعضهم ببعض، والمؤسسات والأنظمة التي ينشئونها، في إحداث التغيير أو منعه وفي تسريعه أو تعويقه، ولكن الإقرار بهذا الدور يجب ألاّ ينفي الإقرار بالدور الموازي ـ بل لعله الدور المتقدم ـ الذي يقوم به الأشخاص أنفسهم، ويجب بالتالي ألاّ يعطل أو يعيق السعي إلى تنمية طاقاتهم العقلية وإغناء قدراتهم الذاتية.

لنتناول الآن الدين والتربية على حدة، ولنحاول تبين ما لكل منهما من أثر إيجابي في المجال الذي نتحدث عنه. إن للدين **آثاره** الجمّة، نبرز منها هنا **اثنين**: **الأول** إصلاح

النفوس ذاتها بما يثير الدين فيها من تطلعات إلى المثل العليا، وبما ينميه من فضائل الإيمان والصدق والمحبة والتضحية، وبما يبعثه من جهد للتحرر من أهواء الذات وشهواتها وأطماعها. ولسنا نحتاج إلى دليل على هذا، فان التاريخ مليء بالشواهد على القمم الإنسانية التي ارتقى اليها أفراد من مختلف المجتمعات بفضل جهادهم النفسي الداخلي وما أحرزوا في ارتقائهم من قيم الصلاح والفضيلة والقداسة، التي ما زالت مناراً للإنسانية ومصدراً لقلقها وانتفاضها وتحررها ورمزاً لما يستطيع الإنسان أن يكون، بل لما يجب أن يكون. ولئن لم يكن باستطاعة الناس جميعاً أن يصعدوا إلى هذه القمم، فإن ما يحدثه الدين في نفوسهم من تهذيب وتحرير وما يهيئه لهم من صلاح ذاتي هو كسب لنضال مجتمعاتهم ونضال الإنسانية جمعاء في سبيل التغيير والتقدم. ولقد نطالَب هنا بأن نعرّف مقصودنا من الدين. فالأديان تختلف في معتقداتها واتجاهاتها، وكل منها قد مرّ في أطوار تباينت فيها محتوياته وأشكاله وآثاره. على أننا نعتقد أن جوهر رسالاتها جميعاً يمكن تلخيصه بحقائق ثلاث تبينتها وعملت على تبيينها وتطبيقها بأشكال متعددة وبدرجات مختلفة. هذه الحقائق الثلاث هي: الأخوة الإنسانية المستمدة من كون البشر جميعاً من تراب واحد ومن خلق مبدع واحد، وإصلاح النفس كشرط أولي لتحقيق أي إصلاح آخر، وإيثار «الغير» على «الذات». ولا ينكر أن هذه الحقائق يمكن أن يتوصل إلى بعضها أو إليها كلها عن طرق أخرى غير الدين. ولكن الدين كان في الواقع سبيلاً هاماً، وفي مراحل مديدة أهم سبيل، لصوغها ونشرها، وقد خلّف تراثاً ضخماً في هذا المضمار يحسن بالعاملين في سبيل التغيير الإصلاحي أن يستوحوه ويمتلكوه ويغنوا جهودهم بمدده.

أما الأثر الإيجابي **الثاني** للدين فهو أنه، بتوكيده الأخوة الإنسانية وبتوجيهه النظر والاهتمام إلى «الغير» بدلاً من «الذات»، تعدى الإصلاح الشخصي إلى الإصلاح المجتمعي. ذلك أن الحدب على الغير، ولا سيما المحرومين منهم، كان مطلباً جوهرياً من مطالب الدعوات الدينية، وحافزاً قوياً على إنشاء ذلك الحشد الضخم من الهيئات والمؤسسات الاجتماعية التي رعتها الأديان المختلفة للعناية بالفقير والمريض والجاهل وسواهم من المحرومين. ومهما نحاول في هذه الأيام أن نصرف اهتمامنا عن هذه المؤسسات لنلقي المهمة التي كانت تقوم بها على عاتق الدولة، فإننا لا نستطيع أن ننكر الخدمات الجليلة التي صدرت عنها خلال التاريخ سواء في الإصلاح الاجتماعي ذاته أو في إيقاظ الضمائر الإنسانية لضرورته. وكذلك كان شأن الانتفاضات والتحركات الدينية، وما جلبت من مكاسب تحريرية للعبيد ولغير العبيد من طبقات الناس المقهورة أو

المستعبدة. بل إننا إذا أمعنا النظر وجدنا أن الحركات الإصلاحية والتحررية التي قامت في العصر الحديث تحت ألوية أخرى غير لواء الدين قد تغذت، واعية أو غير واعية، بروح الدين وتراثه، وأن الدعوات المختلفة إلى الحرية والعدالة والأخوة والمساواة لم تكن لتقوم، أو لتقوم على النحو الذي قامت عليه، لولا تأثرها البالغ بما تبينته الأديان وبينته وبشرت به من هذه المعاني الإنسانية.

لنتقدم الآن إلى التربية. وقبل أن نلج بابها لنذكر أننا لا نحصرها في نطاقها التقليدي، أي المدرسي والجامعي فحسب، بل نطلقها على جميع السبل والوسائل التي تحدث بها توعية الأذهان وإيقاظ العقول في داخل المؤسسات التربوية التقليدية، أو في خارجها كالكتب والصحف والإذاعة والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام، وكالجهود التي يبذلها المفكرون والأدباء والهيئات السياسية والدينية والاجتماعية وسواها. فالتربية اليوم أصبحت قضية جماهيرية، والتقدم التقني والاجتماعي المعاصر قد عدّد الوسائل التي تسري فيها. وغدت هذه الوسائل بما لها من عمق نفاذ وسعة انتشار أقوى أثراً من التربية التقليدية في التنبيه والتوعية والتحريك، أي في إيقاظ الرغبات والسعي إلى تحقيقها وتوليد الطاقات على هذا التحقيق.

إن للتربية بمعناها الشامل هذا أثراً إيجابياً مزدوجاً مشابهاً لأثر الدين. فهي، من ناحية، تصلح الأشخاص بتحريرهم من الوهم والجهل، وبتزويدهم بالملكات العقلية والفنية والخلقية لتحري الحقيقة وتطبيقها، وبتنمية طاقاتهم عامة لإحداث التغيير المرجو. فلا شك في أن الشخص الذي تكون التربية الصحيحة قد فعلت فيه فعلها هو أصلح من الشخص الجاهل سواء برقيه الذاتي أو بمقدرته الفعلية. ولا شك كذلك في أن ما تقدمه التربية للمجتمع من أشخاص قد نالوا حظوظاً من الرقي الذاتي والمقدرة الفعلية هو غنم له وإثراء لكفاءاته في حقلي الصلاح والإصلاح. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن التربية بتفتيحها للعقل وتنويرها للذهن تكشف للمرء عورات مجتمعه والمجتمع الإنساني عامة وما يشوبهما من مفاسد وما يقوم فيهما من قهر وظلم وعدوان. لقد كان للتربية بفعلها النافذ المنتشر في الأذهان والنفوس، وبما حفظته ونقلته من تراث المفكرين الذين عنوا بشؤون العقل والأدباء والفنانين الذين رادوا مجاهل النفس، أثر شبيه بأثر الدين في إجلاء قيمة الإنسان الذاتية وكرامته، وبالتالي في الدعوات والحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الثورية منها وغير الثورية، لإعلان الحقوق الوطنية والإنسانية وصيانتها وتحصيل المكاسب في مجالاتها.

هي ذي إذن بعض الآثار الإيجابية للدين وللتربية في التغيير الإصلاحي، ولكنَّ

لهذه الآثار حدوداً، منها ما يتصل بهما بالذات، ومنها ما يبرز عندما يتخلى أي منهما عن جوهر رسالته فيصبح معطلاً لهذا التغيير ومبطلاً، بدلاً من أن يكون حافزاً ومحققاً.

الحد الذاتي الرئيسي للدين وللتربية ينجم عن انصرافهما الطاغي إلى تغيير الأشخاص. فإن هذين الجهدين، وسواهما من الجهود التي تنشد هذا النوع من الإصلاح، تنطوي على فهم صحيح للفرد ولكنها تخطىء في فهم الجماعة. إن الفرد شخص له نفس وعقل ويمكن إصلاحه بإصلاح كل منهما، فهو بالتالي كائن «خلقي». أما الجماعة، عشيرة كانت أو طبقة أو طائفة أو أمة، فليست كائناً خلقياً وإنما هي كائن «سياسي». إنها لا تتميز بالنفس والعقل، بل بالمصلحة التي تربطها وبالقوة التي تملكها. ولذا، فالعلاقات السائدة في داخل الجماعة هي في جوهرها علاقات مصلحية، أمّا العلاقات بين الجماعات فتقوم على القوة وتتمثل في توزيع هذه القوة بينها وفي نصيب كل جماعة منها. قد نستطيع بالدين أو بالتربية أو بسواهما من الوسائل الإصلاحية الفردية أن نصنع إنساناً «غيريّاً» أي متحرراً من أهوائه وأنانيته ومتوجهاً لخير سواه. حتى هنا ثمة حدود لفعل هذه الوسائل. فإن الطبيعة البشرية هي مزيج من الخير والشر، ومهما يتغلب الخير على الشرّ فإنه لا يبلغ أن يقضي عليه قضاء مبرماً، بل لا بد من أن يبرز هذا بين آن وآن، وأن تكون محاولة التغلب عليه جهاداً دائماً لا قرار له ولا نهاية. وقد تفعل «الخلقية» أو «الغيرية» فعلها في بعض الجماعات الإنسانية الضيقة، كالأسرة المتحابة أو فئة الرسل أو الصحابة أو المتصوفين أو النخبة المصطفاة من المفكرين والفلاسفة والعلماء. ولكن عندما يتعدى الاتصال البشري هذه الدوائر الحميمة ليؤلف طوائف وفرقاً وأحزاباً وطبقات وأمماً وسواها، فإن حدود «الخلقية» و«الغيرية» تصبح أضيق وأقسى لأنهما لا تتواءمان وقوام الكيان الجماعي. نعود فنقول إن قوام هذا الكيان هو المصلحة، هو الحرص على «الذات الجماعية»، لا التخلي عن هذه الذات في سبيل الغير. وسبيل الجماعة في حرصها هذا وفي كفالة مصلحتها هو القوة: القوة بمظاهرها المختلفة، العسكرية والمالية والاجتماعية والعلمية وسواها.

وما دام الأمر كذلك، فان الدعوات الموجهة إلى الجماعات لإصلاح ذاتها فحسب تظل محدودة النطاق والأثر. ذلك أن الإصلاح الجماعي يأتي، أكثر ما يأتي، عن طريق تعديل توازن القوى، الذي يتقلص به نفوذ الجماعات الطاغية أو المنعمة، وتحقق به الجماعات المقهورة أو المحرومة حقوقاً ومكاسب تتناسب وقدر نضالها والظروف الموضوعية التي يجري فيها هذا النضال. ولما كان عسيراً على الجماعات السائدة أن تتخلى عن نفوذها واستئثارها برضاها ذاتها أو بحثّ الآخرين لها على أن ترتفع عن

الأنانية وتتصرف بروح «غيرية»، فلا بد إذن من اللجوء إلى تعديل توازن القوى بتعديل النظام القائم أو تبديله. وكلاهما ـ ولا سيما التبديل ـ يستدعي القسر والإكراه، ولا يحصل بدون نضال. وأي رجل دين أو مربٍّ، أو مفكر أو مصلح، يعتقد أن الإصلاح يمكن أن يتم بالدعوة الحسنة أو بالجهد العقلاني وحدهما دون نضال من الجماعات المقهورة لإكراه الجماعات القاهرة على التنازل عن نفوذها واستئثارها والإقرار بحقوق سواها ـ أي شخص يعتقد هذا الاعتقاد أو يبشّر به هو إمّا حالم منخدع أو مضلل خادع. إن النضال لتعديل الأنظمة أو تبديلها وتحقيق مكاسب أكبر فأكبر من العدالة والمساواة سيبقى ما دامت الطبيعة البشرية ما هي، وما دام تكوين الجماعات ودوافعها حسب ما ذكرنا.

ومع هذا ـ مع الاعتراف بهذه الحقيقة الأساسية ـ فإننا نخطىء إذا أنكرنا ما لخبرة الجماعات والمجتمعات وللجهد العقلاني الذي يبذل بواسطة التربية وأمثالها من الوسائل من أثر في هذا المضمار. إنه يصعب على الجماعات أو المجتمعات أن تتخلى عن مصالحها، ولكن هذا لا ينفي إمكان تبينها بالخبرة أو بالتربية أن ثمة «مصلحة» أكبر وأرفع لها في الحوار والتعايش والمشاركة. ولولا هذا الإمكان، وما بذل في سبيل تحقيقه خلال الأجيال، لما حصل ما حصل في المجتمعات البشرية من تعاون وترابط، ولما نشأت الوحدات الكبيرة من الوحدات الصغيرة: العشائر من الأسر، والأمم من العشائر والطوائف، والفئات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية والدولية من الأمم المختلفة. فإذا كان المرء الذي يعتقد أن هذه وغيرها من الغايات الإصلاحية التقدمية تحقق بالدعوة الحسنة وحدها خاطئاً، منخدعاً أو خادعاً، فإن الحكم نفسه ينطبق على الذي يرى أنها تنال بتبديل الأنظمة عن طريق تصادم المصالح وتصارع القوى فحسب. بل نذهب إلى القول إن المجتمعات تقوى وترقى بقدر ما تتقارب جماعاتها، وتستبدل بالتصادم تعاوناً وتسانداً وبالتصارع تعايشاً وتآلفاً. وكذلك أمر الإنسانية فيما يختص بعلاقات المجتمعات بعض ببعض. نقول: بقدر ما يحصل هذا التحول، لأننا لا نرى أن هذا التحول سيصبح تاماً، ما دام البشر بشراً، لا يستطيعون أن يتجردوا تجرداً كلياً عن الهوى، وبصفة خاصة ما دامت الجماعات البشرية تتألب حول مصالحها ولا تنفذ فيها دعوات الحق والخلق والعقل إلا بقدر يسير وبجهد عسير.

إننا، مهما نحاول، لن نستطيع على هذه البسيطة بلوغ مجتمع «يوتوبي»، قومي أو انساني، يسوده الوئام التام وتحكمه الغيرية والمؤالفة والمحبة بصورة مطلقة. لن نستطيع ذلك سواء بتغيير الأنظمة أو بتغيير الأشخاص أو بهما معاً. وإنما نستطيع أن نتقدم وأن

نرقى في معارج الصلاح والإصلاح وإن لم نبلغ القمة، ولولا هذا التقدم والرقي ولولا الإيمان بإمكانه وضرورته، لما كان للحياة الإنسانية من معنى وللجهد الإنساني من قيمة. ويحدث هذا التقدم والرقي بوسائل ثلاث، ويتوقف انطلاقه وسداده وجدواه على قدر صحة كل من هذه الوسائل بمفردها، وعلى مدى تلاقيها معاً وتفاعلها وإثراء كل منها بالأخرى. هذه الوسائل الثلاث هي: (١) تزويد المجتمع، بوسائل التربية والدين، بأشخاص ذوي عقول واعية نيّرة ومقاصد مخلصة غيرية لتطعيمه بالعناصر الخيّرة المتحررة في ذاتها الباعثة بالتالي للتحرر في الجماعات التي تضمها؛ و(٢) توجيه أبناء المجتمع لإدراك القوى المتصارعة، وللتمييز بين ما هو منها تحريري محقق لمكاسب في العدالة والمساواة وما هو عدواني ظالم مستغل، ولمساندة الأولى منها على الثانية والنضال من أجل غلبتها وفوزها؛ و(٣) تخفيف حدة القسر والاكراه في هذا النضال بممارسة نضال آخر يصاحبه، وهو الجهد الصادق المستمر لتنبيه الجماعات إلى ما تستطيع كسبه إذا ما هي أدركت أهدافها المشتركة وجهدت لبلوغها وتروّضت على تقديمها على أهدافها الخاصة، مضحية بالعاجل في سبيل الآجل، وبالمصلحة الصغرى من أجل الكبرى. نقول «تخفيف حدة» القسر، ولا نقول نفيه أو إزالته، لاستحالة ذلك. ووسيلة توجيه الجماعات في هذا المضمار هي لغة «المصلحة» أكثر مما هي لغة «الخلق»، لأن التاريخ، البعيد منه والقريب، قد أثبت أنها أوفر استجابة للأولى مما هي للثانية.

هذه هي أهم الحدود الذاتية للدين وللتربية ولأمثالهما من سبل التغيير بواسطة الأشخاص. وترتفع الحدود وتطغى، وتضيق السبل وتنغلق، بل تنقلب حواجز وعوائق دون التغيير المطلوب، عندما ينحرف الدين والتربية عن رسالتهما التحريرية فيتعطلان ويعطّلان. يحصل هذا للدين عندما يتحول من إيمان بالحق وبالأخوة البشرية ومن ثورة عارمة على ضلال الذات والمجتمع وفسادهما ومن انطلاق محبة وعطاء للغير إلى عقائد جامدة وألفاظ متلوّة وطقوس فارغة هي نقيض ما يتطلبه الإصلاح الذاتي والمجتمعي. وعندما يتعطل الإصلاح ينفسح المجال للفساد والانحطاط، لأن الحياة الفردية والجماعية لا تسكن ولا تقف. فاذا لم تتوجه نحو الخير ساءت واذا لم تجهد للسمو انحطت وتدهورت. وفي هذه الحال، إذ يفرغ الدين من محتواه، ويبقى مظهراً فحسب، تعتريه شائبة أخرى يلحقها به أتباعه، ولا سيما قادتهم وزعماؤهم، هي «تسييسه». فبدلاً من أن يبقى، كما هو في جوهره، دعوة «خلقية» ينقلب رابطة «سياسية» تتسم كغيرها من الروابط الجماعية بالمصلحة والقوة، ويصبح لأتباعه، أفراداً وجماعات، عصبية من العصبيات التي تستثار لخدمة غرض أو إحراز مغنم أو تقوية نفوذ في الصراعات الناشئة

في الميدان الوطني أو الميدان الإنساني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن زعماءه يتجهون إلى محالفة القوى الضالعة ويأخذون يحتمون بها ويحمونها حفاظاً على مصالحهم ومصالحها، فينصرون الظلم الظاهر أو المستتر ويدعمون الأوضاع الفاسدة بدلاً من أن يسعوا إلى إصلاحها أو إزالتها. واذا ما اهتموا بالفروق بين المنعمين والمحرومين وبين السائدين والمسودين فانهم قلّما يخرجون عن الدعوة إلى معالجتها بالتصدق والإحسان وبالرأفة والشفقة، مع أن التطورات الإنسانية تظهر بوضوح أن القضايا التي تطرحها هذه الفروق ليست قضايا إحسان وشفقة، وإنما هي قضايا حقوق إنسانية أساسية في الحرية والعدالة والكرامة، وأنها تؤخذ أكثر مما تعطى. وبهذا كله يشتد عجز هؤلاء الزعماء عن ملاءمة تطورات العصر وعن القيام بمهمة الدين الإصلاحية والإحيائية. على أنه مما يثير الإعجاب والتفاؤل في بعض الحركات المعاصرة أن فريقاً من رجال الدين قد بدأوا يثورون على تلك المواقف الجامدة أو السلبية ويناصرون الانطلاقات التحررية سواء في داخل مجتمعاتهم أو خارجها، فنراهم ينخرطون تحت لواء هذه الانطلاقات، ويجاهدون ويضحون ويؤدون الشهادة في أميركا اللاتينية وفيتنام والجزائر وفلسطين وغيرها من البلدان في مقاومة الاستعمار والاستبداد، كما يناضل أمثالهم في داخل المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة في مكافحة التعسف والاستئثار وفي مساندة المحرومين ونصرة العدالة. ولئن لم تصبح هذه الجهود والمشاركات التحريرية سائدة لدى رجال الدين عامة، فلعلّها تكوّن الشرارة التي سيندلع منها إحياء الدين ـ ذلك الإحياء الجديد المنشود الذي يبعث جوهر رسالته الإنسانية، ويوجهه إلى حاجات اليوم والغد في تحرير الأفراد والشعوب من شهوات النفس ومن ظلم الغير.

وإذا انتقلنا إلى التربية، وجدنا شوائب مثيلة تعتريها عندما تنحرف عن مقصدها في تحرير الأذهان من الوهم والجهل وفي تنمية مواهبها العقلية وطاقاتها الخلقية. فكما يفرغ الدين من محتواه فيغدو حروفاً وطقوساً، كذلك تفرغ التربية من محتواها فتصبح ألفاظاً تردد ومعلومات تلقن وشهادات تطلب وتمنح. وهذا كله نقيض العقل المتفتح، المدعوم بالخلق الكريم، الذي يفرض أن تولده التربية الصحيحة. وكما ينحرف الدين عندما يحالف القوى الضالعة فيساندها ويدعم الأوضاع السائدة، كذلك يحصل للتربية (سواء بمعناها التقليدي داخل مؤسساتها المعروفة أو بمعناها الأوسع الذي يشمل النشاطات الأدبية والفكرية بوجه عام) عندما يستسلم المربون والمفكرون والأدباء إلى السلطات النافذة فيتملقونها أو يستجدونها ويحاولون خدمة مصالحهم بخدمتها. وهنا أيضاً نرى شرارات جديدة تندلع ومحاسبات قاسية يجريها المربون والمفكرون لأنفسهم،

أو يدفعون إلى اجرائها، لتجديد مفاهيمهم وتثوير جهودهم لتغدو أدوات فعالة في إصلاح المجتمع وتجديده.

هي ذي إذن الآثار الإيجابية التي يحدثها الدين والتربية في التغيير الإصلاحي، والحدود الذاتية التي تحد فعلهما هذا، والأعراض التي تنتابهما عندما يتحولان عن مقاصدهما الأصلية. وإذا كنا قد تصدينا لهذه الحدود والأعراض، فليس ذلك انتقاصاً منا لهذين الجهدين البشريين النافذين أو انكاراً لإنجازاتهما الضخمة المنتشرة زماناً ومكاناً، بل بالأحرى لأمرين ضرورين: **أولهما** أن لا نحمّلهما فوق طاقتهما فنعتبر أنهما وحدهما الكفيلان بالقيام بالإصلاح المنشود، **والثاني** أن نتلمس السبل التي يستطيعان بها التخلص من الشوائب الماضية والحاضرة والمرتقبة لينطلقا متجددين متحررين في أداء أوفى إسهام ممكن في تجديد الأشخاص وتحرير المجتمعات.

٤ــ إصلاح الأنظمة: أثره الايجابي، وحدوده الذاتية، والأعراض التي تنتابه

نأتي الآن إلى تعديل الأنظمة وتبديلها. هنا أيضاً نجد لهذا الأسلوب آثاره الإيجابية، وحدوده الذاتية، والأعراض التي تنتابه عندما يخرج عن مقصده الصحيح. أما آثاره الايجابية فبيّنة من التطورات التقدمية التي حدثت والمكاسب التحررية التي حصلت من إصلاح أوضاع المجتمعات، سواء بالطرق التدرجية كالقوانين التي تسنها البرلمانات والتدابير التي تتخذها الحكومات أو بالحركات الثورية كالثورة الأميركية والثورة الفرنسية والثورة الشيوعية والانطلاقات التحررية الوطنية التي اندلعت في سائر أنحاء العالم. والمهم أن نلاحظ أن الإصلاح من هذا القبيل يعني، آخر الأمر، تعديل علاقات القوة والعجز، والاستغلال والحرمان، في داخل المجتمع وبين المجتمعات، بحيث يتسع توزع القوة ويخف التسلط وتتدنى الفروق بين فئة وفئة وبين مجتمع ومجتمع. وبهذا تسير الشعوب، وتسير الإنسانية عامة، في طريق العدالة التي تتضمن الحرية وتضمن الكرامة. فكل قانون يسنّ، وكل إجراء يتخذ، سواء في النطاق القومي أو في النطاق العالمي، لإزالة القهر وتخفيفه وتوزيع القوة (بما في ذلك الثروة وهي مظهر من مظاهر القوة) إنما هو خطوة في سبيل الإصلاح الهادف إلى العدالة. وكل ثورة تهب على الاستئثار والاستغلال والظلم وتؤدي إلى خضد شوكتها أو تقليص سيطرتها تمثل أيضاً كسباً للعدالة وتقدماً في مضمار الإصلاح. فلا جدال إذن في أن «تعديل» الأنظمة أو تبديلها ابتغاء للعدالة هو أسلوب ضروري وفعّال للتغيير الإصلاحي.

على أن لهذا الأسلوب أيضاً حدوده الذاتية. وهي مقابلة للحدود الذاتية للجهود الرامية إلى التغيير بواسطة الأشخاص. فلقد وجدنا أن هذه الجهود تخطىء وتنخدع وتخدع عندما تعتقد أنها هي وحدها سبل التغيير أو أنها دوماً أنجع هذه السبل وأفضلها نتاجاً. وكذلك الأمر في الجهود الهادفة للإصلاح بتعديل الأنظمة أو تبديلها، فهي أيضاً تخطىء وتنخدع وتخدع عندما تنكر أو تزدري فعل الدين والتربية وسائر أساليب إصلاح الأشخاص. ولقد ظهر هذا الخطأ ظهوراً واضحاً في تجارب الأمم التي هبّت من جمودها وتحررت من نير الاستعمار وأخذت تكوّن بُناها وأنظمتها الجديدة. لقد عمدت هذه الأمم إلى اقتباس أنظمة الأمم المتقدمة، سواء الليبرالية أو الدكتاتورية، في دساتيرها وقوانينها وإدارتها، ولكن الخبرة دلّت على أن النظام وحده، مهما يكن جيداً وصالحاً، لا يأتي بالنتيجة المرتجاة إذا لم يكن الذين يسنونه وينفذونه والذين يسنّ من أجلهم وينفذ فيهم على المستوى الذي يقتضيه. إنّ قانوناً ضرائبياً مثلاً يُسن في بلد ليبرالي متقدم ينعم فيه المواطن بتراث أجيال من الجهود الإصلاحية ويتلقى تربية عقلية وخلقية سديدة، فيشعر بأن عليه واجباً ومسؤولية تجاه دولته ومجتمعه يدفعانه إلى أداء حقهما عليه ـ إن قانوناً كهذا لا يعطي ثماره في بلد تعوّد أهله، بنتيجة أجيال من الحكم القاهر والناهب، أن يعتبروا الحكومة عدوتهم وسالبتهم والتهرب من دفع الضريبة دليل «الشطارة» وعنوان النجاح. وكذلك الذين يقتبسون النظم الشيوعية، ويحاولون تطبيقها في بلاد لا يزال أهلها يفكرون ويتصرفون فردياً وعشائرياً وطائفياً، ولم يتروضوا على الانتظام الدقيق والعمل الجاهد، يجدون أن هذه النظم تبقى قاصرة عن بلوغ أغراضها والوفاء بوعودها، وأنها لا تؤتي نتائجها الإيجابية إلا بقدر ما يتوفر لها الأشخاص المعدّون لها والمتلائمون وإياها.

وهذه الحقيقة ذاتها يتبينها أيضاً المعنيون بشؤون التنمية. فلقد دعوا الشعوب إلى تقصي هذا الهدف وإلى التخطيط في مجالاته وإلى اتخاذ التدابير المختلفة التي يتطلبها من سنّ قوانين وإقامة أجهزة وإصلاح إدارات وما إلى ذلك من التغييرات النظمية، ولكنهم لم يلبثوا أن اكتشفوا، على ضوء الحصيلة البادية، أن هذه التدابير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأشخاص المخططين والمنفذين، وأنها محدودة بحدودهم العقلية والخلقية، خاضعة لمستواهم، فلا تفيد إلا في نطاق تلك الحدود ومن ضمن هذا المستوى. ولذلك يؤكد اليوم المعنيون بشؤون التنمية أهمية التربية، فيحلونها مرتبة مرتفعة في سلم الأولويات ويضمنون توجيهاتهم توصيات تربوية عاجلة وآجلة لتهيئة العنصر البشري الواعي واجبه والقادر على القيام بأعبائه.

وكما أن لتبديل الأنظمة حدوده الذاتية، كذلك له، شأن الدين والتربية، أعراضه وشوائبه التي تنتابه عندما ينحرف عن مقاصده الاصلاحية فيصبح عائقاً للإصلاح أو مبدداً له. لقد قلنا إن النظام يمثل العلاقات السائدة بين الجماعات التي تكوّن المجتمع، وإن الرابطة الأساسية التي تربط أفراد أية جماعة هي رابطة المصلحة، وقلنا أيضاً إن الجماعة تعزز مصلحتها بقدر ما تهيىء لنفسها من قوة، وبقدر ما تستخدم هذه القوة مستفيدة من الأوضاع والظروف المؤاتية لإزالة القهر وكسب الحق وتعزيز العدالة.

على أن الخبرة التاريخية قد أظهرت هنا أيضاً أن لاعتماد القوة، على ضرورته، أخطاره الملازمة له. ولم يخطىء المؤرخ البريطاني اللورد أكتون[1] في عبارته الشهيرة: «إن القوة تُفسد، والقوة المطلقة تفسد بصورة مطلقة». ذلك أن القوة التي تؤلبها الجماعة المقهورة أو المجتمع المقهور من أجل التحرر غالباً ما تنقلب بعد التحرر وسيلة من وسائل قهر الآخرين، وغالباً ما نشهد أن جل ما نتج عن تبديل نظام بنظام هو تبديل فئة بفئة أو طبقة بطبقة. فالمقهور قد أصبح قاهراً والمحروم قد غدا منعماً وحارماً، أما القهر والحرمان ذاتهما فقد بقيا، ولعلهما لم ينقصا بل ازدادا عمّا كانا عليه. ومن هنا كان خطر الدعوات إلى تبديل الأنظمة بصورة مطلقة. فما أكثر الجماعات التي تتبنى شعارات إصلاح النظام أو قلبه انطلاقاً من نقمة الناس على مساوئه، فإذا كونت لنفسها القدرة الكافية لإحداث التبديل، إمّا بتحريك الجماهير أو بالتغلغل في مراكز القوة، وبلغت هدفها، نراها بعد فترة قصيرة أو طويلة تجنح إلى الاستقرار وتستعذب المكانة والسيطرة وتنقلب شعاراتها، كما تنقلب شعائر الدين عندما تخبو حيويته، ألفاظاً تتلى وتروّج، ومظاهر تزوّق وتفرض. إن الخطر الذي يجب أن تظلّ الجماعات والشعوب أبداً يقظة له، عاملة ما استطاعت على ابعاده (وليس من سبيل إلى نفيه نفياً تاماً) هو أن تتحول القوة التي تثور على الظلم إلى «سلطة»، فتتخذ ما يشوب السلطة عادة من الزهو والاعتزاز والتحكم والاستغلال. فخليق بالمجتمعات عامة، وبالتي تحمل اليوم لواء التحرير منها خاصة، أن تظل حذرة من هذا المنزلق وصائنة قواها التحريرية من الانقياد اليه والسقوط في مهاويه.

والآن، بعد أن استعرضنا الوسائل المختلفة للتغيير الإصلاحي وللسير نحو المجتمع الفاضل، نلخص القول بأن لكل من هذه الوسائل فعلها الإيجابي وحدودها الذاتية وأعراضها المَرَضية التي تسطو عليها عندما يفسد جوهرها وتنحرف عن طريقها السويّ.

---

(١) Lord Acton (1834-1902).

فلا بدّ إذن من جهدين متلازمين مستمرين تبذلهما الشعوب: جهد لتكثيف الأثر الإيجابي لكل من هذه الوسائل، وجهد لصيانتها من الأعراض والأخطار.

ومن شأن وسائل التغيير بواسطة الأشخاص أن آثارها الإيجابية، على كونها أرسخ وأضمن من سواها، لا تتكون بسرعة. فليس ثمة ما هو أكثر تطلباً، جهداً ووقتاً وكلفةً، من بناء العقول والنفوس. ويتلوه، من حيث طول الزمن وبطء النتاج، «تعديل» الأنظمة بالوسائل الديمقراطية. والمجتمعات اليوم، ولا سيما المتخلفة منها، تشعر بأنه يتوجب عليها أن تسبق الزمن، وأنه ليس بمقدورها أن تنتظر النتائج البعيدة المدى. ولذا، فهي تولي تبديل الأنظمة اهتمامها الأول وتنيط به آمالها ومطامحها. فهي أسرع إقبالاً على هذه الوسيلة وبالتالي أكثر تعرضاً لأخطارها. إن عليها إذن أن تخوض نضالين: نضال تبديل الأنظمة والبنى بحيث يأتي هذا «التبديل» بأوفر فائدة وأقل خطر، ونضال تسريع فعل التربية لتماشي التغيرات المتسارعة في الأوضاع والنظم والهبّات المندلعة للرغبات والمطامح. وهذا ما سنتصدى له في الفصلين التاليين، آخذين بعين الاعتبار ما يتصل بمجتمعنا العربي بصورة خاصة.

وغني عن القول أن هذين النضالين ـ البنيوي والتربوي ـ غير منفصلين أحدهما عن الآخر، فأية قدرة يكتسبها أي منهما تسري إلى الثاني، وأية علة تنتاب هذا تفسد ذاك. إنهما في الواقع نضال واحد متعدد الوجوه، وهو الذي سيقرر، آخر الأمر، مصير الشعوب. إن مستقبل أي شعب رهين بما يتسم به هذا النضال الشامل من بعد رؤية، وصدق نظر، وإحكام فكر، وصحة عزيمة، وبكلمة وجيزة: بما إذا كان نضالاً حقاً صادقاً أو نضالاً باطلاً مدعياً. وما أكثر هذا، وما أقلّ ذاك!

الفصل الرابع عشر
إصلاحُ الأنظمة في المجتمع العربيّ

١ ــ انعكاسات الوضع العالمي على المجتمع العربي، والميل إلى الإصلاح الثوري

لقد ألقينا في الفصل السابق نظرة عامة على الوسائل الرئيسية للإصلاح. وتوصلنا إلى أحكام نعتقد أنها تنطبق على مختلف الشعوب والمجتمعات في مراحل تطورها الكبرى. ونرجو أن نكون قد هيأنا بذلك خلفية صالحة لمقصودنا بالذات، وهو مستقبل المجتمع العربي، وكيفية العمل لبنائه مجتمعاً قادراً فاضلاً. وسنتناول هذا الموضوع من ناحيتيه: الأنظمة (في هذا الفصل)، والأشخاص (في الفصل التالي).

لا بد لنا، قبل النظر في المجتمع العربي ذاته، من أن نتفحص موقع هذا المجتمع في المجتمع الإنساني الشامل، طبقاً لما عرضنا سابقاً من أن قضايا الشعوب أصبحت في هذا العصر قضايا مترابطة متشابكة لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى ولا يصح أن نتناول أية منها إلا من ضمن نطاقها العالمي. ونحن إذا بسطنا نظرنا على هذا النطاق، وجدنا أن عالم اليوم يتخبط تخبطاً ذريعاً مروعاً ويجابه أزمات هائلة قد استفحل قديمها واستعر جديدها، وذلك من جراء الأسباب التي ذكرناها في الفصول السابقة، وأهمها أن القدرة الخلقية التي اكتسبها الإنسان بجهوده التحررية المختلفة خلال التاريخ هي ضئيلة متضائلة بالنسبة إلى قدرته الصنعية الضخمة المتضخمة. وهي كذلك معرضة دوماً للتزعزع والانتكاس، لأن نزعة الظلم والاستئثار ما فتئت تحرك الشعوب والطبقات الطاغية، ناهيك بالسلطة المتزايدة التي وضعتها الحضارة المعاصرة في أيدي هذه الشعوب والطبقات فجعلتها أكثر إقداماً على خدمة أغراضها وأوفر استطاعة لتحقيق مطامعها. ولكن عوامل هذه الحضارة ذاتها قد أيقظت الشعوب والطبقات المظلومة والمحرومة

وأثارت فيها كوامن الرفض والرغبة في التحرر، ونفخت فيها روحاً مشتدة منتشرة للتخلص من الأعباء التي تثقل كواهلها وللانطلاق في كسب حريتها وكرامتها. إن هذا التصاعد في القدرتين: القدرة على القهر والقدرة على الرفض، هو من أهم عوامل الاضطراب والتوتر في عصرنا الحاضر، إن لم يكن أهمها. فلقد كان من أعظم آثار القوة المتفجرة التي أطلقها التقدم العلمي التكنولوجي المتسارع أنها وسّعت الفوارق والفجوات، وضخمت المشكلات والمعضلات، وزادت التوتر بين الشعوب والطبقات حدة وخطراً.

فما هو موقع المجتمع العربي من هذا كله؟

إن لهذا الوضع العالمي **انعكاسات** عديدة على المجتمع العربي، أبرزها في نظرنا **ثلاثة**: **الأول** هو أن الظلم الذي يمثله الاستعمار التقليدي، أي تحكم شعب بشعب تحكماً مباشراً، لا يزال قائماً في بلد متوسط في الوطن العربي هو فلسطين. والاستعمار هنا يتجلى بأفظع صوره وأبشعها، لأنه ليس، كأكثر الاستعمار الغربي المعروف، احتلال أمة لها موطنها الأصلي لموطن أو مواطن أخرى من أجل مكاسب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وإنما يتعدى ذلك إلى استلاب الأرض وإجلاء شعبها عنها وإقامة وطن غريب وقومية غريبة فيها. لقد عرف العرب ضرباً من هذا الاستعمار الفاضح في ما أقدم عليه الإيطاليون في ليبيا والفرنسيون في الجزائر. وتوصل شعبا هذين البلدين بجهادهم المرير وتضحياتهما الغالية وبمساندة الشعوب العربية الأخرى وقوى التحرر العالمية إلى التخلص من هذا الاستعمار والظفر بحريتهما واستقلالهما. أما فيما يختص بفلسطين، فإن العرب لا يجابهون دولة واحدة فحسب، وإنما يجابهون قوة الصهيونية العالمية التي تبسط نفوذها على أغلب الدول الغربية وتحظى خصوصاً بمعاضدة أقوى هذه الدول وأوسعها نفوذاً في الوقت الحاضر، وهي الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الدعم الجبار الذي يلقاه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يفسر الواقع الغريب الذي نشهد ونختبر، وهو أن الاستعمار قد انحسر عن أكثر مناطق العالم وانتكس وارتد إلى قواعده، ولكنه لا يزال قائماً بأفظع أشكاله وأوقحها في متوسط البلاد العربية. فالواجب الأول للشعوب العربية إذن هو مواصلة النضال المرير الذي بدأته لإزالة هذا الاستعمار ولإعادة الحقوق إلى أصحابها ولرفع كابوس الصهيونية عن فلسطين وسواها من أنحاء الوطن العربي وعن العالم أجمع.

أما **الانعكاس الثاني** للوضع العالمي على المجتمع العربي، فهو مواجهة هذا المجتمع لأخطار قديمة بمضمونها جديدة بشكلها. ومنشأ هذه الأخطار هو أن الدول المتقدمة، التي كانت قد استطاعت، بما ولدت لنفسها من قوة علمية تكنولوجية وبالتالي من سيادة

سياسية وعسكرية، أن تستولي على موارد البلاد العاجزة المحكومة وأن تستوفيها بأبخس الأثمان، تبغي اليوم أن تحافظ على سيادتها ومستوى معيشة شعوبها بإدامة سيطرتها على هذه الموارد بوسائل أخرى غير الحكم المباشر الذي كانت تلجأ إليه حتى زمن قريب والذي لم يعد مقبولاً في هذه الأيام. لقد عمدت، في ما عمدت إليه، إلى التحكم بالموارد عن طريق الشركات الاستثمارية والمصارف وأمثالها من المؤسسات الاقتصادية وبواسطة الاتفاقات الثنائية غير المتكافئة وغير ذلك. وعندما قامت البلدان صاحبة الموارد لتقف في وجه هذا الخطر رافضة ما يلحقها من غبن وعازمة على صون حقوقها، أخذت أصوات الدول الغربية المتقدمة تتعالى بالاحتجاج والتهويل والتهديد. وقد وجهت هذه الدول سهامها إلى الدول العربية خاصة، وذلك بسبب سيطرة القوى الصهيونية على مؤسسات الاقتصاد والسياسة ووسائل الاعلام في المجتمع الغربي. فقد اتُهمت دولنا، لمحاولتها الحصول على نصيب عادل من مدخول النفط، بأنها سبب الاضطراب الاقتصادي الذي يعانيه العالم الصناعي اليوم. ومع أن هذه المحاولة ليست من الدول العربية وحدها بل من جميع الدول النفطية المشتركة في منظمة الدول المصدرة للنفط (وبعض هذه الدول كإيران أكثر تصلباً من الدول العربية في هذا المضمار)، ومع أن المصاعب التي تجابه النظام الاقتصادي العالمي، سواء من حيث التضخم أو الانتكاس الانتاجي أو العطالة المتزايدة راجعة أصلاً إلى مساوىء هذا النظام ذاته لا إلى زيادة أسعار النفط التي لم يتعدَّ أثرها في رفع الأسعار ٣ بالمئة إن لم يكن أقل (بينما بلغ معدل ارتفاع الأسعار المسجلة في الدول الصناعية ١٣ بالمئة عام ١٩٧٤)،[١] ومع أن دولنا العربية كانت قد تحملت غبناً فاضحاً منذ أن بدىء بإنتاج نفطها ـ مع هذا كلّه، فإن أصوات الاحتجاج وسهام التهديد تطلق، بإحكام وتنظيم عجيبين، في اتجاهنا، ويصوّر العرب بأنهم أعداء الحضارة وسبب تقلقلها وتخلخلها، ويصرح وزير خارجية الولايات المتحدة وغيره ويلمحون بجواز احتلال آبارهم النفطية لإنقاذ النظام والمدنية. وما هذه الحملة المنظمة سوى وجه واحد من الوجوه المتعددة المختلفة التي يتخذها خطر الاستعمار، القديم بمضمونه الجديد بشكله، الذي تنعكس آثاره على المجتمع العربي.

ومع أن العرب يملكون ثروة نفطية ضخمة، فإن هذه الثروة لا تزال خاماً لم تتحول بعد إلى قدرة إنتاجية صناعية ولم تُنهض شعوبها من تخلفها الاجتماعي والحضاري. يضاف إلى ذلك أن هذه الثروة محصورة في بلدان ومناطق عربية معينة ولا

---

(١) *International Financial Statistics* (May 1975).

يصيب البلدان الأخرى سوى جزء صغير منها عن طريق المساعدات الحكومية والأعمال التعميرية والنشاطات الاقتصادية الخاصة. وينتج من هذا ومن غيره أن المجتمع العربي، كما بيّنا في فصل سالف، لا يزال من ضمن العالم الثالث المتخلف، وإن كان يحتل مكاناً خاصاً فيه نظراً لطاقته المادية التي لم تصبح بعد طاقة فعلية. وهذا هو الانعكاس الرئيسي **الثالث** من انعكاسات الوضع العالمي على المجتمع العربي الذي نبغي الإشارة إليه نظراً لاندلاع معارك التقدم والتخلف وشمولها.

إن المجتمع العربي يشارك أغلب مجتمعات العالم الثالث في الهبّة الملحة المنتشرة في النهوض والإصلاح. وينظر أبناء هذه المجتمعات عامة في تخلفها، وفي الأسواء العميقة الجذور الممتدة الفروع المتغلغلة فيها، وفي الفجوة المتسعة التي تفصلها عن المجتمعات المتقدمة، فيثور القلق في نفوسهم، ويندفعون إلى طلب الطرق المختصرة والوسائل المستعجلة لتلبية مطامحهم في القضاء على التخلف والانطلاق لنيل الحرية والازدهار والعدالة. ومن هنا كان ميلهم الأول الجامح إلى تبديل الأنظمة، ذلك أن إصلاح الأشخاص وتعديل الأنظمة تعديلاً متدرجاً يتطلبان من الزمن ما يضيق به صبرهم وما لا تتحمله نفوسهم النافرة من الأوضاع السيئة، الفائرة توقاً إلى إصلاحها. وليس هذا فحسب، بل إنهم يتطلعون إلى تبديل الأنظمة تبديلاً جذرياً وسريعاً، والسبيل الوحيد لذلك هو العنف الذي به يهدم النظام القائم ويقام نظام جديد على أنقاضه. ومن هنا كانت الانقلابات العسكرية أو الحزبية أو الجماهيرية التي شهدها عدد كبير من بلدان العالم الثالث توصلاً إلى هذا الغرض. ولم تكن هذه الانقلابات لتقع بدافع من الاستياء المحلي المتفاقم وحده، وإنما هبت على هذا الاستياء رياح ثورة عالمية، هي الثورة الشيوعية، حاملة لواء تبديل الأنظمة تبديلاً ثورياً، فأضرمت نيرانه التي أخذت تكتسح بلداً بعد بلد فتقضي على الأنظمة القائمة وتستبدل بها أنظمة «اشتراكية» أو «شعبية» أو «تقدمية». والحق أن الشيوعية لم تكن وحدها حاملة هذا اللواء ومثيرة هذا الاندلاع. فلقد صاحبها بين الحربين الحركات الدكتاتورية الجماعية: الفاشستية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، والعسكرية في اليابان. وجميع هذه الحركات كانت تؤمن بالتغيير السريع عن طريق تبديل الأنظمة تبديلاً انقلابياً بالاستيلاء على الحكم وإعادة بناء الدولة والمجتمع. ومن هنا كان تأثيرها حينذاك في بعض أوساط العالم الذي ندعوه اليوم عالماً ثالثاً، والذي كان يرزح تحت نير الاستعمار الغربي. ولكن أغراض هذه الأنظمة العدوانية واستعلاءها القومي ومغامراتها العسكرية قضت آخر الأمر عليها، ووجهت ميول الشعوب نحو الحركات الاشتراكية الماركسية التي كان لها أثرها الكبير في الانقلابات التي حدثت بعد

الحرب العالمية الثانية، مع العلم بأن بعض هذه الانقلابات ما لبثت أن اتخذت شيئاً قليلاً أو كثيراً من سمات «الوطنية الاشتراكية» الماضية.

على أن جو العالم الثالث ليس كله ملكاً لهذه الحركات الاشتراكية الثورية. فثمة بلاد في هذا العالم ـ وأضخمها الهند ـ لا تزال تؤمن بتغديل الأنظمة تعديلاً تدريجياً وبالأساليب الديمقراطية. وثمة تساؤلات في البلدان التي اتبعت الطرق الثورية عن جدوى هذه الطرق وعمّا إذا كانت بالفعل وفت بوعودها وعهودها ولبّت مطامح الشعوب في الإصلاح السريع والتنمية المرتجاة. إننا نجد هنا وهناك محاولات لتقييم خبرات هذه الأنظمة الجديدة، بل محاولات جدية لتعديلها بجعلها أكثر «اعتدالاً». وهكذا فإن بلاد العالم الثالث جميعاً، والبلاد العربية من ضمنها، تتوازعها تيارات مختلفة بشأن إصلاح الأنظمة. ولئن تختلف هذه التيارات هدفاً وشكلاً وأسلوباً، فإنها كلها تصدر عن مطامح شعوب هذا العالم إلى التغيير الضروري والإصلاح المتطلب الذي تعلّق عليه أعظم الآمال في التنمية والتحرر والعدالة.

٢ ــ موقفنا من هذه القضية

ولمّا كان لا بدّ لأي مفكر مسؤول، بل لأي مواطن، من أن يتخذ موقفاً من هذه القضية الكبرى، فإن موقفنا يتلخص في النقاط التالية:

أ ــ لا شك في أن متطلبات التحرر والتنمية ـ وهي متطلبات ضخمة وملحة ـ تقتضي وجود سلطة مركزية تستطيع اتخاذ القرارات الناجزة السريعة، سواء من حيث مجابهة الأعداء الخارجيين والأخطار المحيقة أو من حيث حشد القوى المادية والبشرية للنهوض بأعباء التنمية. وهذا النوع من السلطة هو ما هيأته وتهيئه الانقلابات الثورية التي تضع على رأس الحكم وفي مصدر النفوذ فرداً أو حزباً أو جنداً، أو تحالفاً بين بعض هذه العناصر أو كلها بشكل ظاهر صريح أو بشكل خفي محجوب. ولا شك في أن قرارات كثيرة حاسمة، سواء في قتال الأعداء أو في التعبئة أو في تأميم الشركات الأجنبية أو في سن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، لم تكن لتتخذ ـ أو لتتخذ في الوقت أو على الشكل الذي اتخذت فيه ـ لو كان الأمر متروكاً للنظم والأساليب الديمقراطية المعروفة. ومن هنا يبدو ضعف هذه النظم والأساليب، بالنسبة إلى النظم والأساليب ذات السلطة المحصورة، في تلبية الحاجات الملحة وفي التعبئة المادية والبشرية الضرورية. ويلاحظ أن هذه النظم الأخيرة تختلف فيما بينها، كما قلنا، في نوع هذه السلطة ومصدر حصرها: أهي سلطة فرد، أم سلطة حزب أم سلطة جيش، أم سلطة مقتسمة بين هذه العناصر كلها

أو بعضها؟ كما أنها تتباين في مدى النقاش والنقد وتوزيع المسؤولية ضمن النطاق المحصور. فكلما اتسع هذا المدى، وكان النظام متفتحاً ضمن نطاقه وقابلاً للتفتح لما يقع خارج هذا النطاق، جاء أقل تعرضاً للخطأ وأسلم عاقبة، والعكس بالعكس.

ب ــ إن حصر هذه السلطة ليس وقفاً على النظم الثورية. فثمة أنواع من الحصر، الظاهر أو الخفي، في أيدي أفراد أو فئات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية حتى في النظم الديمقراطية. والمهم هنا هو الجوهر، والجوهر يتوقف على أمرين: على اتجاه أصحاب السلطة ونصيبه من مقاصد التحرير أو من مطامع الاستغلال، وعلى مدى الحرية الحقيقية ـ لا الظاهرة أو الزائفة ـ المتاحة للمواطنين لإبداء الرأي والنقد والنقاش والمحاسبة.

ج ــ إن دعوى النظم الثورية تقوم على أنها هي وحدها نظم «تحررية» و «تقدمية» وممثلة لمصالح الجماهير. ومع أنه لا ينكر أنها تزيل أو تضعف سلطات استغلالية سابقة وتنادي بحقوق الجماهير وترفع عن كواهلها أثقالاً من الظلم والفساد، فليس ينكر أيضاً أنها، بدرجات مختلفة، تجنح إلى إبدال سلطة بسلطة، وإحلال طبقة جديدة مكان الطبقة أو الطبقات القديمة التي تزيحها، وأن هذه الطبقة الجديدة تغتنم أحياناً من طول الباع وسعة النفوذ وعمق التأثير ما لا يقل عمّا كان لسابقاتها إن لم يفقه ويطغَ عليه.

د ــ ترتكز دعوى النظم الثورية أيضاً إلى أنها تحالف قوى التحرر في العالم الممثلة في الدول الاشتراكية الماركسية، في حين أن النظم الأخرى تحالف قوى الرأسمالية والإمبريالية الممثلة في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. والواقع أنه ليس ثمة ضامن أكيد لهذا، فإن السلطة المحصورة التي تضعف فيها المحاسبة الداخلية قد تتحول عن اتجاهها وتميل من جانب إلى آخر. ثم إن النظرة التي تقسم دول العالم تقسيماً قاطعاً بين نيّر ومظلم وخيّر وشرير أصبحت تحتاج إلى إعادة تفحص وتقييم. فليس النظام الرأسمالي الغربي أو النظام الاشتراكي الماركسي خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً. والاتجاه العالمي الملحوظ اليوم بين القوى القائدة لهذين النظامين هو إلى التقارب والتعايش، كما أن دولاً عديدة في كل من الجبهتين تحاول أن تقتبس ما يوافقها من الجبهة الأخرى وأن تقيم أنظمة تجمع ما أمكن من مزايا النظامين. والمهم لأية أمة من الأمم أن تدرك مصلحتها أولاً، وأن تتقيد بهذه المصلحة، فلا تتبع نظاماً ما اتباعاً ايديولوجياً جامحاً. ولقد أخذت دول العالم الثالث تشعر بهذه الضرورة فتحاول ألاّ تنحاز إلى هنا أو إلى هناك فتقع في قبضة أحد هذين النظامين وتصبح تبعاً له. وكان لإحدى الدول العربية ـ وهي مصر بزعامة عبد الناصر ـ فضل السبق، مع الهند ويوغوسلافيا، في تبين هذه الحقيقة وفي الدعوة إلى تكوين جبهة الدول غير المنحازة. وهذه الجبهة تتسع وتقوى، كما ظهر من

المؤتمر الحاشد الذي عقده رؤساء دولها في الجزائر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ومن مداولات وقرارات الدورة الخاصة السادسة التي عقدتها الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيسان (أبريل) ١٩٧٤ بمبادرة من الرئيس هواري بومدين بصفته رئيساً للمؤتمر ولمجموعة هذه الدول، والتي انتهت إلى إصدار «إعلان بشأن نظام اقتصادي دولي جديد» و «منهاج عمل» لهذا الغرض(٢). وهذه المجموعة، إذا استطاعت أن تثبت وجودها وأثرها، خليقة بأن تغدو خير ضامن لمصالح دول العالم الثالث وشعوبه منفردة ومجتمعة.

هـ ــ إن المكاسب الإنمائية العاجلة التي تحصلها النظم الثورية تقتضي ثمنها في تقييد حرية المواطن والإنسان. وقد تستلزم الظروف التي تمر بها الشعوب ـ كالظروف الحاضرة لشعوب العالم الثالث الطامحة إلى الإنماء العاجل ـ تأدية هذا الثمن. ولذا نرى بعض هذه الشعوب تقبل على هذه التأدية إما راضية مختارة أو بفرض من قياداتها، بينما تحجم شعوب أخرى إمّا ضعفاً وعجزاً وإمّا اعتقاداً بأنه ثمن باهظ لا تعادله المكاسب الإنمائية المحصلة أو المرتجاة. وعندنا أنه لا بد من أداء ثمن ما، ولعل الظروف التي تجوزها الشعوب المتخلفة تقتضي أن يكون هذا الثمن غالياً. ولكن رجال الاقتصاد والمعنيين بشؤون التنمية ليسوا جميعاً، حسب علمنا، متفقين على جدوى المكاسب من الوجهة الاقتصادية الإنمائية الصرف، إذ يعتقد بعضهم أن «النظام الحر» الذي يتوازن فيه القطاع الخاص والقطاع العام، فيفيد من النشاط الفردي الذي يتيحه الأول ومن التخطيط والتوجيه الذي يفسحه الثاني، هو أقدر على تحصيل هذه المكاسب في المدى البعيد، بل إن منهم من يعتبر أنه أقدر وأولى حتى في المدى القصير. على أن هذا التوازن أمر بعيد المنال، ومدى النجاح أو الفشل في تحقيقه رهين بأوضاع المجتمع الذي يسوده هذا النوع من النظام، وخاصة بدرجة استعداد أبنائه للأداء الطوعي الذي هو في نهاية المطاف أضمن أنوع الأداء وأنجعها. فإذا لم يتوفر هذا الاستعداد، وتقاعس هؤلاء عن القيام بتبعاتهم أو عجزوا، لم يأتِ النظام المذكور بفوائده المرجوة، بل مالت أوضاعه إلى التردي وجنح أبناؤه إلى التخلص منه والثورة عليه والتضحية بما يتضمن من حرية في سبيل تسريع التنمية ونشر العدالة، وارتضوا تأدية هذا الثمن الغالي أو دفعهم قادتهم إلى ذلك.

و ــ إن التبديلات الثورية لا تأتي إلا بالعنف. وقد ذكرنا في الفصل السابق أن الإكراه يكاد يكون عنصراً ملازماً لتبديلات الأنظمة، لأن الجماعات البشرية لم تتعود أن

---

(٢) Declaration on the Establishment of a New Economic Order; Plan of Action on the Establishment of a New Economic Order.

تتخلى عن مصالحها بالرضى والاختيار. وعندما تطغى، تأخذ تنادي بالاستقرار والسلام لأن في الاستقرار حفاظاً على مصالحها النافذة ووضعها السائد. ولذلك نجدها تعتبر كل مطالب بالتغيير مشاغباً أو هداماً. وتشتد حملتها عليه ومحاربتها له عندما يدعو إلى التغيير بوسائل الإكراه والعنف، مع أن وضعها السائد هو في ذاته وضع إكراهي عنفي. ثمة عنف ظاهر لدى العاملين للتبديل، ولكن ثمة عنف خفي لدى الداعين إلى إبقاء الأمور على حالها الواقفين في وجه التبديل، كما يستدل من خروج هذا العنف إلى العلن وكشفه عن أنيابه عندما يشعر أصحابه بازدياد الخطر. ومن هنا نرى أن أضمن الطرق وأجداها للتغيير هو ذلك الذي يتقصى تعديل الأنظمة بالحوار والمعاملة وبالتروض على التنازل الطوعي والتضحية بالمصالح الصغرى من أجل المصالح الكبرى المشتركة. ومع أنه طريق شاق وضيق، فليس من خير لأي شعب أن يتخلى عنه أو أن يكف عن السعي لاكتشافه والولوج فيه. ذلك أن العنف، على ضرورته ما دامت الطبيعة البشرية هي ما هي، لا يمثل خير ما في هذه الطبيعة، أو خير ما يجب أن نتطلع إلى تحقيقه، لما يؤدي إليه من إثارة العصبيات وتصعيد الأحقاد وتوسيع الفجوات بين الناس أفراداً وجماعات وأمماً. فالدماء إذا أهرقت لا تسكت بل تستصرخ الانتقام، ومن يستلّ سيف العنف لا يضمن ألاّ يرتد هذا السيف عليه.

ز ــ لا بدّ من الإشارة إلى قضية هامة في هذا المجال، وهي قضية يجب ألا تغيب عن الأذهان في معرض البحث عن إصلاح الأنظمة. إنه من الخطأ الشديد، بل من الخطر الفادح، أن ننسب كل ما تعانيه الشعوب المتخلفة اليوم من حرمان وعجز وفساد إلى الأنظمة التي تسودها. فإن لهذا الوضع السيىء جذوره العميقة المديدة التي لا يمكن اقتلاعها بمدة وجيزة، مهما تكن أساليب المعالجة وأشكال النظام. ولنأخذ على هذا مثلاً واحداً، هو مصر. ففي مقدمة مشكلات هذا القطر العربي كثرة سكانه بالنسبة إلى موارده، بل تكاثر السكان تكاثراً تعجز تنمية الموارد عن اللحاق به. ولذا، أي نظام جديد يقوم فيه يصطدم بهذا الحد الأساسي وغيره من الحدود المنيعة التي أقامتها الأوضاع الطبيعية أو البشرية. ولذا أيضاً، يخطىء النظام في حق شعبه وفي حق ذاته إذا غالى في وعوده وعهوده، وإذا نسب السوء كله إلى الأنظمة السابقة. ويخشى أن الأنظمة الثورية في مختلف البلدان كثيراً ما تقع في هذا الخطأ، ولا تلبث شعوبها أن تكتشف الحقيقة المرّة، وهي أن الوعود الباهرة لم تحقق والعهود المقطوعة لم توفَّ. ويكون السبب الأساسي أن هذه الوعود والعهود ـ كما أعطيت ـ هي بطبيعتها غير قابلة للتنفيذ في زمن عاجل أو بمجرد تبديل نظام بنظام، مهما يتفوق الجديد منهما على القديم. وتكون النتيجة

خيبة للشعوب تعمق وتشتد بقدر ما تكون آمالها قد استثيرت فاستحوذت على نفوسها، وتزيد هذه الخيبة نقمتها فتدفعها إلى التحرك والتمرد كلما وجدت من نفسها قوة ومن النظام ضعفاً، أو تجعلها تسترسل في اليأس والاغتراب والضياع، فتضيع أهليتها للدفاع عن الوطن ولإنماء مقوماته، ويذهب إيمانها بالقيم وأملها بامكانات الإصلاح.

ح ــ ينتج من هذا كلّه أن المثل الأعلى الذي يصح أن يبتغى في تغيير الأنظمة، تعديلاً أو تبديلاً، هو الجمع بين **الفعالية**[٣] (السريعة ما أمكن)، وبين **الحرية**. إن **الميزة الأولى** ضرورية للتعبئة التي تتطلبها شعوب اليوم لمجابهة المشكلات القومية والعالمية المتصاعدة. وهي ضرورية بوجه خاص للشعوب المتخلفة التي هي أشد ما تكون حاجة للتعبئة، للدفاع عن نفسها ولإحراز التقدم العلمي والصناعي ولرفع مستوى جماهيرها ولتحقيق العدالة المرجوة. أمّا **الميزة الثانية** ـ الحرية ـ فهي أيضاً حاجة أساسية، لمحاسبة ذوي السلطان ولضمان كرامة المواطن والإنسان. على أن المثل الأعلى الذي ذكرنا هو أمنية يوتوبية لا سبيل إلى بلوغها بصورة كاملة ما دامت الطبيعة البشرية ما هي. وإنما يمكن استيحاؤها والاسترشاد بها والاقتراب منها. ومن هنا نلاحظ، كما ذكرنا سابقاً، محاولات مختلفة من هذه الجبهة أو تلك للتوفيق بين الحاجتين. ففي الجبهة الرأسمالية الغربية تحول عام نحو الاشتراكية في سبيل العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ونزوع في بعض المواطن كفرنسا دي غول إلى تقوية السلطة المركزية لتعزيز الفعالية. وفي الجبهة الماركسية الشيوعية اقتراب من الغرب الرأسمالي وجنوح إلى التبادل والتعامل وإياه وانفراجات هنا وهناك في مجالات النشاط الخاص والحرية الفردية. ويبدو أن المكاسب في توفية إحدى الحاجتين ـ الفعالية والحرية ـ تحصل في الغالب على حساب الأخرى. فضرورات الفعالية تقيد الحرية، ومطالب الحرية تقوم في وجه الفعالية التي تزدري أي ثمن في سبيل أغراضها. إنه لم يعد ممكناً، بالنظر إلى تعقد المشكلات القومية والإنسانية وتطلع الشعوب إلى التقدم والعدالة والمساواة وضرورة حشد القوى في هذه السبل، أن تكون ثمة حرية مطلقة، وهي، على كل حال، حرية لم توجد أصلاً في أي مجتمع أو في أية مرحلة من مراحل التاريخ. ومن جهة أخرى، ليس ثمة فعالية ناجعة أو دائمة بدون قسط وافٍ من الحرية. فالمساعي القومية والإنسانية يجب أن تتجه إلى محاولة التوفيق بينهما ما أمكن. وهذا التوفيق لا يحصل إلا بتضحية من هذا الجانب ومن ذاك: الحرية يجب أن تقبل وتتحمل قيوداً في سبيل الفعالية، والفعالية يجب ألا تعطل الحرية أو

---

(٣) Efficiency.

تفسدها. أمّا إذا لم يكن هذا التوفيق ممكناً، فإن الواجب في نظرنا هو التمسك بالحرية، حتى لو كان هذا التمسك على حساب الفعالية. ذلك أن الحرية هي ضمانة سلامة الإنتاج وسواه من وجوه العمل الوطني، بما تتيحه من إمكانات لمناقشة السلطات ونقدها ومحاسبتها، ولتصحيح مسالكها إذا هي انحرفت أو ضلّت. وفضلاً عن هذا كله، إنها حق الإنسان الأساسي ودرعه التي بها يصون كرامته من الامتهان والابتذال.

وربّ قائل يقول إن هذه الحرية تكون أحياناً زائفة تخفي ضروباً عديدة من الظلم والاستغلال. فما فائدة حرية الانتخاب مثلاً إذا كانت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسد الطرق في وجه دعاة التغيير، وما جدوى حرية الفكر والتعبير إذا كان أكثر المستفيدين منها هم أصحاب الطوَل الاقتصادي والنفوذ الاجتماعي؟ حقاً قد تكون الحرية ناقصة أو زائفة، ولكن تكميلها أو إصلاحها لا يتم إلا من ضمنها هي، أي في جوّ من الحرية، وفي مناخ من النقد والمحاسبة. فإذا زال الجوّ وانعدم المناخ، تعطّل جوهر الحرية مهما تعلُ باسمها الدعوات وتنطلق الشعارات. لا إصلاح للحرية إلا بالإيمان الصادق بها حقاً أصيلاً وتعبيراً عن الكرامة الإنسانية، وبممارستها ممارسة جادة مسؤولة مستمرة. وحتى إذا أدى هذا الإيمان والممارسة إلى ضعف النظام وقلة فعاليته في المدى القصير، فإنه سبيل القوة في المدى البعيد. وأهم من هذا كله أنه سبيل الكرامة الفردية والوطنية والإنسانية.

٣ ــ قومية المعركة العربية وضرورة تعايش الأنظمة وتضافرها

في البلاد العربية اليوم أنظمة «ثورية» وأخرى «تطورية». ويخيل الينا أن هذا التصنيف هو أقرب إلى الصحة من التمييز بين أنظمة «تقدمية» وأخرى «رجعية». فقوى العصر المنطلقة من تسارع العلم ومن تصاعد الرغبات والمطامح في الأفئدة والنفوس لا تسمح بالوقوف، بله بالرجعة إلى الوراء. وهي اليوم تدفع بكل نظام، شاء أو لم يشأ، إلى التحرك في مضامير التنمية والعدالة، تحركاً يختلف سرعةً أو بطأً تبعاً للمخلفات التاريخية وللأحوال الموضوعية السائدة في المجتمع. فمنها ما يؤهل المجتمع للتحرك، فيجعله قابلاً له وراغباً فيه، ومنها ما يخلق عراقيل وتحسبات وعقداً نفسية تقف في وجه التحرك فتؤخره، ولكنها لا تستطيع على أي حال أن توقفه وتجمده. وتنعكس هذه المخلفات والأحوال في درجة تولد الوعي لضرورة التغيير وإرادة احداثه. وكلما تيقظ هذا الوعي وانتشرت الإرادة وقام لها دعاتها، وتسربت بصورة خاصة إلى الناشئة السريعة التحسس وإلى الجيش الممتلك للقدرة على إحداث التغيير، مال المجتمع إلى التغيير الثوري السريع وإلى

اقتباس الأنظمة الثورية، وفضّلهما على النهج التطوري. وهذا ما نراه في بلداننا العربية وفي مختلف بلدان العالم الثالث.

وقد قارنّا وقابلنا في القسم السابق من هذا الفصل هذين النظامين وأبدينا إيثارنا للنظام التطوري، وكان إيثارنا ناجماً في الأكثر عن مدى ما يتيحه هذا النظام، على علله وضعف فعاليته، من مجالات الحرية وبالتالي من إمكانات الحوار والمحاسبة. فهذه وتلك تغذي الأداء الطوعي من جهة، وتجنب، من جهة ثانية، الأضرار والأخطار الناتجة عن القرارات الفردية والتشبثات الايديولوجية والسلطوية. على أن هذا لا يعني أن جميع الأنظمة العربية التي دعوناها تطورية تبعث هذا المناخ من الحرية والحوار والمحاسبة. فبعضها يتطور ـ أو يرغم على التطور ـ بفعل قوى العصر، ولكن في إطار سلطة محصورة وقيود مفروضة، قد تكون ضرورية لفعالية الحكم في مجتمعها في ظرفه الحاضر، ولكنها لا تضمن بقاء هذا الحكم واستمراره، ولا تتيح للتطور أن يؤتي خير ثماره. وكذلك، إن بعض الأنظمة المنضوية تحت لواء «الثورية» تجد نفسها متهمة من قبل أنظمة «ثورية» أخرى بالرجعية أو الفاشية أو الانحراف. وهذا الترجرج في أوضاع الأنظمة العربية يؤدي بنا إلى الملاحظة التالية: وهي أن أي تصنيف لهذه الأنظمة نأتي به في الوقت الحاضر لا بد من أن يكون مبسطاً لواقع معقد متشابك. ذلك أن معاني «الثورية» و «الرجعية» و «القومية» و «التقدم» و «التطور» و «الحرية»، وغيرها مما تحمله الشعارات أو يجري على الألسن، قد اضطربت في هذه الآونة وتداخلت، وهي تتغير بتغير الأنظمة ذاتها، وتتحول بتحول الظروف والأحوال. فالشعار الذي يؤدي معنى من المعاني في ظل نظام ما أو في ظرف معين يتخذ معنى آخر في ظل نظام مخالف ـ بل في ظل نظام مماثل ـ أو في ظرف لاحق. وكثير من هذه المعاني قد أفرغت من محتواها الحقيقي. ومن هنا، فإن تصنيفنا للأنظمة العربية إلى «ثورية» و «تطورية» يجب أن يؤخذ مع جميع هذه التحفظات والتحوطات التي ذكرناها.

على أن هذا الاختلاف بين الأنظمة العربية، كائناً ما كان، يثير قضية أساسية لعلها الآن أشد القضايا التي تجابهها الشعوب العربية إلحاحاً وأكثرها تطلباً لاتخاذ موقف حاسم واضح. هذه القضية هي: ما إذا كان يجوز، أو ما إذا كان يجب كما يريد البعض، أن يتحول هذا «الاختلاف» إلى «خلاف». فثمة من يقولون إن هذه الأنظمة تحوي من التناقض فيما بينها، وفي علاقاتها بحركة التحرر العالمية وخطها التقدمي، ما يجعل المهمة الأولى المطلوبة لإزالة هذا التناقض بتحويلها كلّها إلى أنظمة «ثورية» أو «تقدمية» ملتحمة بالخط المذكور أو متحالفة وإياه. وثمة من يرون، على العكس، أن

المهمة الأولى، الملحة في هذه المرحلة وإن تطُل، هي حشد القوى العربية، على تباين أنظمتها، لمجابهة المعركة القومية الشاملة. وهذا يفرض إنزال الاختلافات بين الأنظمة إلى المرتبة الثانية أو الثالثة من الاهتمام، وتعايش هذه الأنظمة معاً، وتعاونها في الغرض القومي الذي يضمها جميعاً. ولما كان يقتضي، كما قلنا، اتخاذ موقف بيّن من هذه القضية واختيار أحد هذين الاتجاهين، فإن موقفنا يتفق والاتجاه الثاني، القائل بالتعايش والتعامل والتعاون، وذلك للأسباب التالية:

أ ــ السبب الأساسي هو: «قومية المعركة». فإن الشعوب العربية تخوض معركة شاملة تغمر هذه الشعوب جميعاً، ولا تقتصر على فريق دون فريق. وهي معركة متعددة الجبهات، وأهم جبهاتها أربع: تحرير الأرض المغتصبة، والحفاظ على الموارد القومية والتراث التاريخي، والإنماء الاقتصادي والبشري، وتحقيق العدالة بمختلف وجوهها. وهذه المعركة المتفرعة والمترابطة في آن، هي معركة ضارية باهظة التكاليف نظراً لضخامة القوى المحيقة وعدوانيتها وجسامة الضرورات الداخلية وإلحاحها. ولذا، لا بد للشعوب العربية، إذا أرادت السلامة والنصر، من أن تخوضها مجتمعة متكاتفة دون إحجام أو تلكؤ من أحد، وبأقصى ما يمكن من التعبئة المادية والحشد البشري. وما دام الأمر كذلك، فلا بد أيضاً من أن تقلَّص الخلافات بين الأنظمة العربية وتطوَّق، فلا تبقى مدعاة لخلخلة القدرات الذاتية وهدر الموارد والجهود وتوسيع الفجوات وتعميق التناقضات، بينما العدو يتربص على الأبواب، بل يقتحم الدار مهاجماً أو متسللاً فيغتصب ويتحكم ويزيد الجبهة العربية توزعاً وتفككاً.

ب ــ يقول الذين يرون غير هذا الرأي: كيف يمكن نظاماً تحررياً تقدمياً أن يعايش ويعامل نظاماً تعسفياً رجعياً. والجواب على هذا هو أن هذه النظرة التي تقسم المجتمعات والدول تقسيماً قاطعاً، وتحكم على البشر والأشياء أحكاماً مطلقة، لا تطابق الواقع وغدت تحتاج إلى تعديل. فكل نظام من الأنظمة هو مزيج من خير وشر، وقد يكون الخير في بعض الأنظمة أوفر وفي بعضها أقل، وكذلك الشر. يضاف إلى هذا أن الأنظمة ليست أشياء ثابتة لا تتحول ولا تتبدل، فهي دوماً في حركة دينامية تتغير بتغير الأوضاع البشرية المادية والفكرية. ولذا، فإن الايديولوجيات المطلقة، يسارية كانت أو يمينية، ثورية أو تطورية، التي تصر على رؤية لونين متناقضين وخطين متعاكسين فحسب، قد أخذت وطأتها تخف في هذه الأيام، وأخذ أصحاب هذه الايديولوجيات يرون في الجبهة التي كانوا يعتبرونها سواداً طامساً بعض البياض، وفي الخط الذي كانوا يعدوّنه باطلاً بطلاناً كلياً بعض الميزات التي يحسن اقتباسها.

أما بشأن الايديولوجية الثورية بخاصة، فان المجتمعات التي اعتنقتها وصدّرتها، ولبثت مدة طويلة تصب جهودها على نصرتها ونشرها في أنحاء العالم أجمع، أصبحت اليوم أميل إلى الاستقرار وإلى وضع مصلحتها القومية في المرتبة الأولى وإلى معايشة المجتمعات المقابلة والإفادة من التعامل وإياها. فإذا كان منبع هذه الايديولوجيات الثورية يجري في هذا السياق، أفلا يجدر بالمستقين منه أن يجاروه فيما يختص بمجتمعهم العربي وقضاياهم العربية؟

ج ــ لا شك في أن المعترضين يهاجمون هذا الموقف بحجج كثيرة. ولعل أهم حججهم هي أن هذا التعايش الذي تقول به الأنظمة الثورية العالمية وتسير في سياقه هو موقف مرحلي أو تكتيكي، وليس موقفاً مبدئياً. لقد دعت اليه ضرورات قاهرة في هذه المرحلة من مصير الإنسانية، وهو لا ينافي التناقض الأساسي بين التحرر والتقدمية من جانب والاستعمار والرجعية من جانب آخر. وأشد هذه الضرورات، في ما يقولون، هي الحاجة إلى درء خطر الحرب والمحافظة على السلام. فإن التقدم العلمي والتكنولوجي قد وضع في أيدي القوى المسيطرة، وفي يدي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي بخاصة، من الأسلحة المتفوقة، كماً وكيفاً، ما لو انطلق واصطدم لنشر الموت والخراب، بل لهدّم الحضارة القائمة في دقائق معدودة. وتفادياً لهذا الخطر الرهيب، تجد القوى الثورية نفسها مضطرة إلى مهادنة القوى «الإمبريالية» ومعايشتها. والواقع أن الشعوب التي تسودها النظم الماركسية ـ وفي مقدمتها شعوب الاتحاد السوفياتي ـ قد خبرت خلال الحرب العالمية الأولى والحروب الأهلية، والحرب العالمية الثانية بوجه خاص، من أهوال القتل والدمار والجوع، والعذاب ما لا يزال ماثلاً أمام عيونها مسيطراً على أخيلتها وأذهانها. فهي تخشى على نفسها ما هو أشد من هذه الأهوال. ولذا فهي تجتنب الانزلاق إلى حرب نووية لا تبقي ولا تذر، وتجنح إلى سبل السلام. ولكن الواقع أيضاً هو أن هذه الشعوب أخذت أيضاً تميل إلى الاستقرار وإلى نشدان بعض المنافع المادية والنعم الاجتماعية والفكرية التي حُرمت منها سنين طويلة، وأنها تجد بعض هذه المنافع والنعم في النظم الغربية فتحاول أن تقتبس تكنولوجية هذه النظم المتفوقة وتتوق إلى بعض حرياتها. والملاحظ كذلك أنها طفقت تتصرف، بشكل يزداد وضوحاً، كدول أكثر منها كأنظمة، أي بتقصي مصالحها أولاً، وجعلت تعنى بتراثاتها الماضية السابقة للثورة وتعزز روابطها وخصائصها القومية دعماً لحاضرها ورعاية لمستقبلها. هذه وغيرها من التحولات والمواقف المستجدة، التي لا نراها مرحلية أو تكتيكية بحتة، هي التي دفعت وما تزال تدفع هذه النظم إلى سياسة التعايش والمعاملة واقتسام المصالح والمنافع.

ولكن لو فرضنا أن الدوافع كانت مرحلية أو تكتيكية بحتة ـ لا مبدئية ـ فما المانع من أن تسلك النظم العربية هذا المسلك الواقعي أو العملي ذاته، فتؤجل معالجة خلافاتها إلى أن تحرر الأرض وتستعيد الحق وتتمكن من حماية ثروتها والانطلاق في سبل التنمية؟ نعود فنقول: إذا كان قادة حركة التغيير الثوري العالمي قد خففوا حدة تدخلاتهم لتغيير النظم الأخرى، وذلك من أجل مصالحهم هم ومن أجل السلام العالمي، فلِم لا يكون هذا سبيل الأنظمة العربية من أجل مصلحتها القومية الكبرى ولكسب المعركة الشاملة الضارية التي تخوضها والتي تعلو مطالبها على أي مطلب آخر؟

د ــ إن النظم الثورية العربية نادت، في ما نادت، بالوحدة العربية وبرّرت كثيراً من الخطى التي اتخذتها على هذا الأساس. وقامت بمحاولات لتنفيذ الوحدة أو الاتحاد، ولكن هذه المحاولات لم تفلح. وذلك لسببين رئيسيين: **أولهما** الخلافات التي قامت وتقوم بين الأنظمة الثورية ذاتها والمنافسات والمنازعات بين قياداتها، فلم تكن الثورية إذن هي الطريق المحتمة للوحدة. والسبب **الثاني** هو أن الوحدة لا تفرض فرضاً، وإن فرضت فلن تلبث أن تتزعزع وتتفكك. وإنما تأتي الوحدة نتيجة للمعاملة المستمرة والمشاركة واقتسام الحقوق والواجبات. فمتى شعر المواطنون واقتنعوا بأن الوحدة تحمي كيانهم وتحفظ كرامتهم وتكفل مصالحهم أكثر مما يفعل الانقسام والتجزئة نهضوا إلى طلبها بعزم وإيمان وإلى صيانتها بأعز ما يملكون.

إن الوحدة ليست بداية، بل نهاية. إنها تحصل تدريجاً بالتدرب على التعايش والمقاسمة والمشاركة في المغانم والمغارم. إنها وليدة التضحية ـ التضحية بالمصالح الصغرى في سبيل المنافع والغايات الكبرى. وما دام المواطنون بشراً، فإن مما يدفعهم إلى بذل هذه التضحية أن يحسوا بجدواها، أي بأنها تجلب لهم يسراً في العيش وسهولة في التنقل ومجالاً فسيحاً للعمل وقدرة عسكرية واقتصادية وسياسية تجعل الشعوب الأخرى تنظر إليهم بهيبة واحترام. إن هذه وأمثالها من الأمور العملية التي تمس الناس في مصالحهم اليومية وتثير تفكيرهم الغالب هي الأساس الذي يقام عليه بناء الوحدة حجراً حجراً وطابقاً فوق طابق. فإذا لم يكن الأساس ثابتاً وعريضاً، وإذا لم يكن البناء مخططاً ومتماسكاً، لم يأمن التضعضع والانهيار مهما تكن أشكال الأنظمة التي ترعاه.

على أن ما يجابه الشعوب العربية اليوم هو أخطر جداً من هذه المطالب الحياتية التي يحس بها الناس عادة ويتحركون بدوافعها. ذلك أننا لا نعيش في هذه الفترة أياماً عادية، بل نخوض معركة بقاء وحضارة (وهي معركة، كما قلنا، واحدة، فلا بقاء بلا حضارة، وبطبيعة الحال لا حضارة بلا بقاء). وهذه المعركة هي الفرصة التاريخية التي

تتاح للعرب لتحقيق ما يتطلعون إليه من وحدة. فبقدر ما يشعرون بأنها معركتهم جميعاً، على اختلاف أقطارهم وعقائدهم وأوضاعهم، وبقدر ما يبذلون لها، لا في المواقف الباهرة فحسب، بل يوماً بعد يوم بإيمان وصدق وصفاء، وصبر وجلد وعناد، دون ادعاء أو مفاخرة أو استغلال ـ بهذا القدر يخدمون قضية الوحدة ويجنون ثمارها. إن هذه المعركة هي الطريق، ولا طريق مضمونة سواها.

هـ ـــ وأخيراً، إن الوحدة، وإن تكن نهاية، فهي ليست بذاتها غاية. وإنما هي وسيلة: وسيلة لصيانة الإنسان العربي وتحريره وتحضيره. فالإنسان هو الغاية، وكرامته هي المطلب. فيجب ألاّ يأتي استعمالنا للوسيلة مضرّاً بالغاية، بل أن يكون خادماً لها وميسراً ليس ممكناً أن نوفّر للإنسان العربي حريته بخنق الحرية، أو نعزز كرامته بوسائل الامتهان والإذلال، أو أن نضمن تحضره بأساليب تنافي العقل وتجافي الخلق. وإذا أردنا الإنسان العربي المنشود أن يتميز عن سواه من الناس، فإنما يكون تميزه بمزيد من الإنسانية، النابعة من الفضائل العقلية والنفسية، والمتسمة بأرفع ما يمكن من التحرر والكرامة الذاتيين. وعندما يكون هدفنا بهذا السموّ، فخليق بالوسائل التي نستخدمها وبالأساليب التي نتبعها ألاّ تتدنى عن هذه المنزلة وألاّ تتعارض وإياها.

٤ ـــ خلاصة

قد نكون بعدنا عن موضوعنا في هذا الفصل، وهو: إصلاح الأنظمة العربية. فلْنلملم خيوط بحثنا ولننسج منها النتائج التي تتضمنها.

من الأكيد الواضح أن الشعوب العربية لا تستطيع أن تخوض معركتها الشاملة الخطيرة مطمئنة إلى سلامتها وتقدمها إذا لم تعمد باستمرار إلى إصلاح ما فسد من أنظمتها وإلى تجديد ما لم يعد منها ملائماً لأوضاعها ومطامحها ولمجرى العصر.

ونريد أن نؤكد على ملاءمة مجرى العصر، بل يهمنا ـ منطلقين من هدف هذا الكتاب واتجاهه ـ أن نقدّم على هذه الملاءمة الرؤية المستقبلية التي تحاول استباق التطورات الإنسانية والقومية المقبلة ووعي مضموناتها ونتائجها والإعداد لها إعداداً منتظماً مخططاً. فالنظام الثيوقراطي مثلاً الذي كان يصلح لزمن ما في الماضي، لم يعد يصلح للحاضر، فكيف للمستقبل؟ ذلك أن العلمانيةَ غدت ركناً أساسياً من أركان تنظيم الدولة لضمانة المساواة التامة، الحقوقية والعلمية، بين المواطنين جميعاً على اختلاف مللهم ونحلهم. بل إن الأنظمة الحديثة ـ كالنظام البرلماني الديمقراطي والنظام الشيوعي ومختلف الأنظمة الأخرى السائدة اليوم ـ ستجد نفسها مضطرة إلى التعدل والتطور، وفقاً للتغيرات

الموضوعية المتلاحقة. وكل نظام يعتبر أنه قد بلغ الغاية التي ما بعدها غاية، وأنه النظام الأمثل الملائم لحاجات الشعوب طرّاً والموافق لكل زمان ومكان يقضي على نفسه بالجمود، والجمود منشأ الذبول والعقم والفساد. هكذا كان الأمر في الماضي، والأحرى أن يكون كذلك في المستقبل.

لقد قلنا إن إصلاح الأنظمة العربية يجب أن يستهدف، ما أمكن، الجمع بين الفعالية والحرية. ولنضف إلى هاتين الميزتين ميزة ثالثة، غدت في منظور الحاضر وعلى ضوء المستقبل توازيهما قدراً وأهمية، وهي العدالة. وليس من السهل. ولا سيما في المدى القصير، الجمع بين هذه الميزات الثلاث. فقد تقضي زيادة الفعالية الدفاعية والانمائية تقييداً للحرية، وقد تضطر مطالب الحرية الى تأخير الفعالية المستعجلة أو العدالة المتطلبة. وعلى الشعوب العربية أن تدرك ضخامة التضحيات التي تفرضها معركتها الحاضرة ومطامحها المستقبلية، والتي لا تسمح لها بأن تحقق غاياتها كلها معاً، في وقت قريب على الأقل. فلا بد لها إذن من الاختيار: أن تتمهل في جانب (الفعالية أو الحرية أو العدالة) لتستطيع الانطلاق في جانب آخر. فإذا أدركت هذا الواقع إدراكاً صحيحاً جاء اختيارها، وبالتالي إصلاحها لأنظمتها، أقرب إلى السداد وأبعد عن العبث والضياع.

ومن الطبيعي، نظراً لاختلافاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أن تختلف اختياراتها. والمهم هنا هو أن تتيقن، عبر هذه الاختلافات، أن المعركة التي تخوضها يجب أن تكون معركة قومية شاملة، سواء في جبهة الدفاع أو في جبهات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وأنها بهذه الصفة معركة كبرى تهون إزاءها المعارك الجانبية الصغرى. إنها معركة تتطلب أن تتآلف فيها الاختيارات النظمية العربية المختلفة، فتتحالف القوى جميعاً على حماية الكيان ـ كيان كل بلد عربي والكيان العربي بكامله ـ وعلى استثمار موارد العرب جميعاً، البشرية والمادية، لخير العرب أجمعين.

إن هذا كلّه يتطلب، في مقدمة ما يتطلب، قناعات تتجدد وتتعمق في أذهان المواطنين في كل بلد عربي وتنتشر في صدورهم: قناعات بقومية المعركة وبوحدة المصير، وبضرورة ملاءمة الأنظمة لمطالب الفعالية والحرية والعدالة ولمقتضيات المستقبل، وبحتمية البذل والتضحية، وبواجب وضع كرامة الإنسان العربي وقدرته على الصمود وعلى الإبداع فوق أي اعتبار آخر.

وفي يقيننا أن هذه القناعات لا تتولد إلا في ظل نظام ديمقراطي، يتسع فيه مجال الحرية والنقاش والنقد والمحاسبة. ولهذا كان إيثارنا لهذا النوع من النظام. ولعل الأحرى

أن نقول: لهذا يجب أن تتقوى العناصر الديمقراطية في كل نظام، لكي تترسخ فيه قواعد الحرية وتشيع في أجوائه ثقة المواطن بنفسه وبنظامه وبقادته. ونؤكد أننا لسنا نعني الحرية المطلقة ـ تلك الحرية التي تسمح للذئب بافتراس الحمل. ولا ينكر أن في البلاد العربية ذئاباً كثيرة تفترس ضحاياها أو تعد نفسها للانقضاض والافتراس. وإنما نعني الحرية التي تتيح للمواطنين أن يكتشفوا الذئاب فلا ينخدعوا عنها، وأن يشددوا عزائمهم الفردية والمشتركة لتطويقها واقتلاع أنيابها، ولتنمية مناعاتهم ومصادر قواهم فلا يكونوا فرائس سائبة أو ضحايا هينة.

ومعنى هذا أن إصلاح النظم يقتضي نضالاً مستمراً. ولكن من خير هذا النضال ومن خير الشعب الذي يقوم به أن يجري في ظل القانون والقضاء المستقل، وفي جوّ احترام حقوق المواطن والإنسان. من الخير ألاّ يكون سبيله القوة العارية فحسب، فيؤدي إلى سلطة مطلقة أو إلى صراع مستمر على السلطة يهدر الدماء ويثير الأحقاد ويوسع مدى الاختلافات والتناقضات. إن هذا الخير لا يتم إلاّ إذا قدّر الحكام والقادة هذا النضال قدره وأفسحوا له في المجال ليعمل في الأنظمة إصلاحاً وتعديلاً يزيدان من فعاليتها وحريتها وعدالتها. فإن لم يفعلوا وأركنوا إلى ما يتمتعون به من قدرة وسلطة آنية، فإن مطالب الشعوب المتقدمة قمينة بأن تدفعها للجوء إلى أية وسيلة تلوح منها بارقة أمل، صادقة أو خادعة، لإصلاح الأوضاع والأنظمة، وللتخلص من الظالمين والانتقام من المستغلين، مهما تستدعِ هذه الوسيلة من عنف وإهدار وتخريب ومهما تكن النتائج المترتبة عليها.

من هنا تتبين لنا أهمية القادة في هذا المجال، بل في كل مجال. إن صفاتهم من حيث صحة الرؤية أو فسادها، وحسن التقدير أو سوؤه، وتفتح العقل أو انغلاقه، ومجاراة العصر أو التخلف عنه، وإيثار الغير أو التعلق بالذات، والقدرة على العطاء أو الشهوة للأخذ ـ إن هذه وأمثالها من صفات القادة تيسر أو تعيق نضال شعوبهم لإصلاح أنظمتها. ولسنا نعني القادة في أعلى المراتب وأعظمها سطوة فحسب، بل في كل مرتبة من مراتب الكيان الوطني ومهما تكن السلطة الفعلية التي يتمتعون بها. ولنؤكد: إن أحداً لا يستطيع أن يعطي إلا مما عنده أو مما هو نفسه. فلا تنتظرن ممن لم يحرر ذاته أن يكون أداة تحرير لسواه مهما يعلُ نداؤه بالحرية، أو بمن لم يروّض نفسه على إيثار الغير أن يخدم قضية العدالة مهما يتغنَّ باسمها، أو ممن لم يناضل لتنمية كفاءاته وتربية عقله أن يكون عاملاً فعالاً في تنمية شعبه وتنظيمه، أو ممن لم يجاهد لاكتساب كرامة ذاتية وتحضر حقيقي أن يكون رائد كرامة قومية أو حضارة إنسانية.

وهكذا نعود في نهاية المطاف إلى موقفنا في بدايته. وهو أن إصلاح الأنظمة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح الأشخاص، وأنه مهما تكن نظرتنا إلى هذا وذاك من حيث الأولوية والفاعلية، فلا جدال في أنهما متداخلان ومتفاعلان، يعزز أحدهما الآخر أو يعطله، وأن النضال في سبيلهما يجب أن يكون نضالاً مشتركاً. فلننتقل الآن إذن إلى الوجهة الثانية من هذا النضال المشترك، وجهة إصلاح الأشخاص في المجتمع العربي بوسائل التربية.

الفصل الخامس عشر
إِصلاحُ الأشخاص: التّربية العربيّة

١ ــ التربية محور إصلاح الشخص العربي

النظام أيّاً كان، لا يقوم ولا يفعل إلا بواسطة الأشخاص، فهم الذين يتصورونه وينشئونه ويطبقونه. ومن ناحية مقابلة، إن حسن أي نظام أو سوءه يتوقف على مدى ما يؤدي إليه من إصلاح الأشخاص أو من إفسادهم. فلا بُد إذن، عند البحث في تجديد المجتمع العربي ليكون مجتمعاً علمياً فاضلاً، متمتعاً بالقدرة الذاتية وبالتحرر الأصيل، من النظر في حال الإنسان العربي الحاضر وفي سبل إصلاحه ليستطيع صنع المستقبل العربي المرجو.

ولسنا نحتاج إلى أن نخوض خضم الإحصاءات لنتيقن أن الإنسان العربي الحاضر لا يزال، في كثرته الغالبة، فريسة ثلاث علل أساسية: الفقر، والمرض، والجهل. فلا تغرننا هذه الضجة المتعالية عندنا وفي الخارج عن الغنى النفطي الهائل الذي بدأ يتدفق على البلاد العربية المصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٣. فإذا صح تقديرنا أن مجمل الناتج الوطني القائم لمجموع هذه البلاد بلغ حوالى ١٠٠ مليار دولار في العام ١٩٧٤ (وهو عام ارتفع فيه الدخل النفطي إلى قمة عالية جاوزت ٦٥ مليار دولار)، وأن عدد سكانه ناهز ١٤٠ مليوناً، يكون معدل نصيب الفرد العربي من هذا الناتج، أي معدل دخله، حوالى ٧٠٠ دولار، وهو مبلغ متواضع سواء بذاته أو بمقارنته مع دخول الأفراد في المجتمعات المتوسطة، دون الذهاب إلى الغنية[1]. غير أن هذا المعدل لا يدل على حقيقة الواقع، فإن

---

(١) بالمقارنة مع البرازيل (حوالى ٨٠٠)، الارجنتين (حوالى ٥٠)، اسبانيا (حوالى ١٨٥٠)، اليونان (حوالى ١٩٠٠).

الغنى الذي يكثر التحدث عنه والمباهاة به محصور في بقع معينة، ولم يَسر إلى المجتمع العربي عامة. فلا يكاد معدل الدخل الفردي في البلاد العربية غير النفطية يبلغ ٣٥٠ دولاراً[٢]. وإذا نظرنا إلى البلاد العربية الأقل نمواً أو إلى المحرومين في البلاد العربية عموماً، كأهل الريف مثلاً وهم كثرة المجتمع العربي، وجدناه أدنى من هذا بكثير وقد لا يتعدى ثلث المبلغ المذكور[٣]. فنحن لا نخطىء إذن عندما نقول إن الكثرة الغالبة من أبناء مجتمعنا لا تزال تعيش في فقر مدقع.

أمّا بشأن مستوى الصحة العامة، فانه يمكننا تكوين صورة عنه من مؤشرين من مؤشراته لهما دلالتهما البارزة، أولهما ـ ولعله أهم هذه المؤشرات ـ معدل وفيات الأطفال (من عمر سنة أو أقل)، والثاني نسبة عدد الأطباء إلى مجموع السكان. فإذا نظرنا إلى المؤشر الأول وجدنا أن معدل وفيات الأطفال بالنسبة إلى ألف ولادة في البلاد العربية يتراوح تقديره[٤] بين ٥٩ في لبنان و١٦٠ في اليمن الشمالية أو اليمن الجنوبية، وأكثر من ١٠٠ في معظم هذه البلاد[٥]، وهو على العموم أعلى من معدل أميركا اللاتينية ومقارب لمعدل البلدان الآسيوية والافريقية السوداء، ويبلغ أضعاف المعدل في البلدان المتقدمة[٦]. أما

---

(٢) تراوح عام ١٩٧١ بين ٧٠ دولاراً (الصومال) و ٦٦٠ دولاراً (لبنان)، وكان في تسعة من البلاد العربية الاثني عشر غير المصدرة للنفط دون ٣٠٠. انظر تقديرات: Kuwait Fund for Arab Economic Development, *The Arab World Key Indicators* (Kuwait: KFAED, 1975), p. 14.

(٣) حسب الاحصاءات المتوفرة لعام ١٩٦٩، نجد ان متوسط الدخل في القطاع الزراعي قد تراوحت نسبته إلى متوسط الدخل في القطاعات الأخرى من ٤ بالمئة في المملكة العربية السعودية إلى حوالى الثلث في كل من الاردن وسورية وحوالى الثلاثة الأرباع في اليمن الشمالية، انظر:
United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), «Mid - Term Review and Appraisal of Progress in the Implementation of the International Development Strategy for the Second Development Decade in Countries of Western Asia,» (E / ECWA / 21 Annex), (Beirut, April 1975, Mimeographed), Annex Tables, p. 15, table 1 - 11.

(٤) إن هذه التقديرات تتوقف على مستوى الاحصاء الصحي. ولما كان هذا الاحصاء لم يبلغ بعد في البلاد العربية وفي البلاد المتخلفة عامة الدقة المرجوة، فإن التقديرات هي على الارجح دون الحقيقة مما يجعل الصورة أكثر قتامة.

(٥) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean (Health Statistics Unit), «Basic Country Information,» (July 1974, Mimeographed).

(٦) World Health Organization, *World Health Statistics Annual, 1970,* (Geneva: [n. pb.], 1974), vol. 1: *Vital Statistics and Causes of Death.*

بشأن عدد الأطباء بالنسبة إلى عشرة آلاف من السكان، فتقديره في البلاد العربية يتراوح بين ٩,٦ في الكويت و٠,٤ في اليمن الشمالية، ويقف دون ٦ في معظمها[٧]، وهو على العموم أدنى من معدل أميركا اللاتينية وأعلى من معدل البلدان الآسيوية والافريقية السوداء، وحوالى ثلث مما هو عليه في البلدان المتقدمة[٨]. ومما يجدر ذكره أن هذا التقدير لا يأخذ بعين الاعتبار سوء توزيع الأطباء داخل كل بلد عربي حيث الاتجاه الملحوظ هو إلى تكاثفهم في المدن وندرتهم في الريف، فهو بالتالي لا يعكس حقيقة تدني الواقع الصحي في مجتمعنا بوجه عام.

وإذا انتقلنا إلى الجهل، كفانا أن نتخذ من الأمية المنتشرة دليلاً بارزاً عليه. فلقد بلغ عدد الأميين من الكبار (عمر ١٥ فما فوق) في مجموع البلاد العربية عام ١٩٧٠، بحسب تقديرات اليونسكو، ٤٩ مليوناً وتسعمائة ألف، أو حوالى ٧٣ بالمئة من مجموع الكبار، بينما هو في جملة البلدان النامية ٥٠,٢ بالمئة من مجموع الكبار، وفي البلدان المتقدمة ٣,٥ بالمئة من هذا المجموع[٩]. وليس هذا فحسب، «فإن الظاهرة الملفتة للنظر هي أن أعداد الأميين في تزايد (من ٤٣,٨ مليون سنة ١٩٦٠ إلى ٤٩,٩ مليون سنة ١٩٧٠)، وذلك بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان في الوقت الذي لم يحظ فيه قطاع الكبار بالاهتمام التربوي المناسب كما لم يحظَ قطاع الصغار بالاستيعاب الكامل في المرحلة الابتدائية في معظم الأحوال»[١٠]. والواقع أن مكافحة الأمية، لا تزال عاجزة عن اللحاق بتزايد عدد السكان. وإذا اعترض معترض بأن العبرة ليست في التغلب على أمية الكبار، بل في تعميم التعليم بين الصغار، فإن ثمة دراسة أعدتها اليونسكو (سنة ١٩٧٠) عن مستقبل التعليم في البلدان العربية تنبهنا «إلى أنه في حالة تحرك هذه البلدان بخطى حثيثة خلال هذا العقد (١٩٧٠ - ١٩٨٠) لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، فسيظل عدد الأميين المحتملين أو المتوقعين ممن هم في سن العاشرة أكثر من

---

(٧) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean (Health Statistics Unit), Ibid.

انظر أيضاً: The Population Council, *Reports on Population / Family Planning*, no.2, 6th ed. (December 1974), pp, 7 - 18, Tables 3 and 4.

(٨) World Health Organization, *Worl Health Statistics Annual, 1970* vol.3: *Health Personnel and Hospital Establishments*, pp. 41 - 44.

(٩) محمد احمد الغنام، «مستقبل التربية في العالم العربي،» (الجزء الأول)، **التربية الجديدة**، السنة ١، العدد ٢ (نيسان / ابريل ١٩٧٤)، ص ٢١ (الجدول ١٠).

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠

مليون طفل سنوياً»[١١].

وهذا كله يدل على الواقع البشري المرير الذي يكتنف المجتمع العربي، وعلى صعوبة الطريق المرتسمة أمام هذا المجتمع ليولد لذاته القدرة الذاتية المبتغاة، وهي في نهاية الأمر القدرة البشرية المطوّرة، لمجابهة تحديات المستقبل وأخطاره الجسيمة. ولا ينكر أن كلاّ من البلدان العربية قد بذل منذ بداءة نهضته جهوداً بالغة في مكافحة هذه العلل البشرية، وليس المقصود من عرض الصورة القاتمة التي ترتسم أمامنا انتقاص هذه الجهود، وإنما حسن تقدير الواقع، الذي هو منطلقنا إلى المستقبل ـ هذا الواقع الذي لا يزال يثقله تخلف رهيب قد تراكم خلال قرون طويلة كان المجتمع العربي فيها يرسف في أغلال الانحطاط الداخلي والتحكم الخارجي. كذلك لا ينكر أن ثمة تفاوتاً بين البلدان العربية في درجة تغلبها على هذا التخلف، بسبب التفاوت في أوضاعها السكانية والاجتماعية وفي تاريخ تعرضها لمؤثرات العصر ونوع تفاعلها وإياها، ولكن إذا كانت النظرة المستقبلية تفرض علينا اعتبار المجتمع العربي كلاّ متضامناً وتخطيط مستقبلنا على هذا النطاق، فلا بدّ من البدء بتقدير الحاضر وتقييمه على النطاق الواحد ذاته، لا على نطاقات جزئية، مع الاعتراف بالفوارق القائمة بين أجزائه واتخاذها منطلقاً للتنويع والتمايز وبالتالي للإغناء.

يختلف المخططون والمصلحون في تقديرهم لأثر كل من هذه العلل التي ذكرنا ـ الفقر والمرض والجهل ـ في إحداث التخلف، وفي ترتيبهم للأولويات التي يرسمونها لمكافحة هذه العلل. فمنهم من يعتبرون الفقر مصدر هذه العلل كلها، أو على الأقل أعظمها خطراً، فيدعون إلى وضع مكافحته في صدر معركة الإصلاح، ومنهم من يعلقون الأهمية الكبرى على المرض أو على الجهل. على أن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن هذه العلل الأساسية تؤلف سلسلة من الشرور المترابطة التي يفعل بعضها في بعض، ويؤدي بعضها إلى بعض، وأن معركة الإصلاح يجب أن تكون بالتالي معركة مترابطة منسقة، تتصدى لهذه السلسلة الجهنمية بمجموعها، دون إهمال لأية حلقة من حلقاتها.

وإنما نتناول في هذا الفصل قضية الجهل بخاصة، على اعتبار أن العلم، معرفة وخلقاً، هو الذي يؤهل الإنسان ليكون أداة تغيير وتطوير لمجتمعه، ويعده لمعركة الإصلاح وبناء المستقبل المنشود. إنه العامل الذي ينمي في الشخص القدرة على تبين حال مجتمعه وما يعتريه من أسواء (بما فيها المرض والفقر) ويمده بالوسائل التي يستطيع بها حسن

---

(١١) محمد احمد الغنام، «مستقبل التربية في العالم العربي،» (الجزء الثاني)، **التربية الجديدة**، السنة١، العدد ٣ (آب / اغسطس ١٩٧٤)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

التشخيص والمعالجة. من أجل هذا وجّهنا اهتمامنا إليه وجعلناه محور «إصلاح الأشخاص». على أننا إذ نفعل هذا، لا ننسى **حقيقتين أساسيتين: أولاهما** ما ذكرنا من أن هذا العامل لا يعمل في فراغ، بل ضمن واقع معين، وهو محدود بغيره من أسواء الواقع التي تقصر فاعليته وتقيدها. فلا الشخص ذاته يستطيع أن يحصل العلم كما ينبغي إذا كان معوزاً أو مريضاً، ولا العلم الذي يكتسبه هو أو غيره يؤتي ثماره المرجوة في مجتمع فقير عليل. أما **الحقيقة الثانية**، فهي تأكيد ما أوردناه سابقاً من أن إصلاح الأشخاص بالتعليم والتربية محدود أيضاً بالنظم القائمة: النظم التربوية ذاتها، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية، التي يجب أن تتصدى لها معركة الإصلاح كما تتصدى للأشخاص جنباً إلى جنب بعناية مشتركة وتنسيق محكم.

وإنما نتناول في هذا الفصل قضية الجهل بخاصة، على اعتبار أن العلم، معرفة وخلقاً، هو الذي يؤهل الإنسان ليكون أداة تغيير وتطوير لمجتمعه، ويعده لمعركة الإصلاح وبناء المستقبل المنشود. إنه العامل الذي ينمي في الشخص القدرة على تبين حال مجتمعه وما يعتريه من أسواء (بما فيها المرض والفقر) ويمده بالوسائل التي يستطيع بها حسن التشخيص والمعالجة. من أجل هذا وجّهنا اهتمامنا إليه وجعلناه محور «إصلاح الأشخاص». على أننا إذ نفعل هذا، لا ننسى حقيقتين أساسيتين: أولاهما ما ذكرنا من أن هذا العامل لا يعمل في فراغ، بل ضمن واقع معين، وهو محدود بغيره من أسواء الواقع التي تقصر فاعليته وتقيدها. فلا الشخص ذاته يستطيع أن يحصل العلم كما ينبغي إذا كان معوزاً أو مريضاً، ولا العلم الذي يكتسبه هو أو غيره يؤتي ثماره المرجوة في مجتمع فقير عليل. أما الحقيقة الثانية، فهي تأكيد ما أوردناه سابقاً من أن إصلاح الأشخاص بالتعليم والتربية محدود أيضاً بالنظم القائمة: النظم التربوية ذاتها، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية، التي يجب أن تتصدى لها معركة الإصلاح كما تتصدى للأشخاص جنباً إلى جنب بعناية مشتركة وتنسيق محكم.

٢ ــ إصلاح التربية في المدى الطويل

فما هي السبيل، أو السبل، لجعل التربية الأداة الفعالة لإصلاح الأشخاص في المجتمع العربي، كيما يؤدوا مهمتهم المرجوة في تجديد هذا المجتمع وتأهيله للصمود والتقدم والفعل الحضاري؟

قلنا إن كلاً من البلاد العربية قد بذل منذ بدء نهضته جهوداً متوافرة في سبيل نشر التعليم والتربية، وإن هذه البلاد قد حققت في هذا الميدان، منفردة ومجتمعة،

مكاسب لا يستهان بها. غير أن العبء الجسيم الذي ورثته عن عصور الانحطاط، والمطامح التي تغلي في صدور أبنائها، والتحديات التي تواجهها في الداخل والخارج، أخذت تثير في نفوس القائمين على التربية ورجال السلطة وأبناء الشعب عامة تساؤلات ملحة مثيرة حول كفاية هذه المكاسب التربوية، كمّاً وكيفاً، سواء من وجهة إصلاح الأشخاص الذين تتناولهم، أو من وجهة الإسهام في تغيير المجتمع وتطويره. بل أكثر من هذا: ثمة مجال للتساؤل عمّا إذا كانت التربية في البلاد العربية، بمفاهيمها ونظمها السابقة والحاضرة، قد نشرت مفاسد موروثة أو مقتبسة بقدر ما أصلحت، وعمّا إذا كانت تعيق عملية التنمية بدلاً من أن تسرّعها. ومن هنا كانت دراسات متعددة لحال التربية العربية ووسائل تحسينها سواء على المستوى القطري (دراسات رسمية حكومية وبحوث أفراد أو جماعات خاصة)، أو على المستوى العربي (مؤتمرات وزراء التربية والتعليم العرب، واللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية، ثم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، أو بالتعاون مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها اليونسكو، قطرياً وعربياً. ومن الواضح أننا لا نستطيع في هذا الفصل المحدود، الذي لا يتقصد الموضوع بذاته بل يتناوله من ضمن نظرة مستقبلية عامة للمجتمع العربي، أن نحيط بجميع المشكلات التي تكوّن «أزمة التربية» في البلاد العربية، أو أن نستعيد أو نحلل جميع المقترحات والتوصيات التي أبديت لحلّها. فخير لنا إذن أن نحصر محاولتنا هذه في أصول القضية لا في فروعها، وأن ندلي برأينا الشخصي فيها، وهو رأي مستمد مما تيسر لنا الاطلاع عليه من دراسات واكتسابه من خبرات، وهذه وتلك محدودة بالنسبة إلى ما يتطلبه الموضوع وإلى ما يملكه المتخصصون بشؤون التربية والخبراء فيها.

جوهر القضية هو أن التربية في البلاد العربية لا تزال، رغم ما أحرزت من تقدم، **متخلفة** بالنسبة إلى مطالب الحاضر، وأهم من هذا، بالنسبة إلى تحديات المستقبل. ومن الطبيعي أن تربية متخلفة في ذاتها تعجز عن أن تكون أداة فعالة للتغلب على تخلف مجتمعها ولتطويره تطويراً صحيحاً كفيلاً بتلبية الحاجات الفائقة القائمة والمقبلة. وليس من الضروري، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن نطيل الالتفات إلى الماضي لتبيّن أسباب هذا التخلف التربوي. ولعلّه يكفينا أن نشير إلى الحقبة الطويلة في ذلك الماضي التي كانت فيها التربية ضئيلة عقيمة والتي تكاثفت وانتشرت فيها رواسب من الجهل والوهم والفساد يصعب التخلص منها. ثم عندما تنبهت البلاد العربية من سباتها وبدأت مسيرتها التربوية الحديثة لم تجد أمامها سوى النظم التربوية الغربية، وأخذ حكامها ومستشاروها الأجانب يفرضون عليها هذه النظم، بأشكالها المختلفة، ليربطوها بعجلاتهم الثقافية

والسياسية، دون أن يهتموا بالنظر في ما إذا كانت هذه النظم توافق أوضاع المجتمع وتلبي حاجاته تلبية صحيحة، لأن اهتمامهم كان منصرفاً إلى حاجاتهم هم، وإلى خدمة مصالحهم وتمكين نفوذهم. وعندما استقلت هذه البلدان وأخذت تبني حياتها الوطنية، ظلّت تطبق النظم ذاتها، مع تعديلات جزئية هنا وهناك، بل نجد المسؤولين وسواهم يتمسكون بها حتى بعد أن أخذت نقائصها وقلة ملاءمتها للأوضاع المتطورة تثير التساؤلات والشكوك في مواطنها الغربية نفسها، فتنتشر في تلك المواطن الدعوات إلى تعديلها وإصلاحها، وتكثر محاولات التعديل وتتنوع فنون الإصلاح.

هذا وغيره من الأسباب التي لا مجال للتبسط فيها هنا أدّت إلى تخلّف التربية في البلاد العربية. ومع أن ثمة تفاوتاً في مستويات هذا التخلف، فقد أصبح واضحاً لكل من يمعن النظر أن التربية في هذه البلاد جميعاً لن تستطيع أن تفي بحاجات المستقبل وبتطلعات الشعوب العربية إذا لم تتبدل تبدلاً جذرياً يتناول مختلف عناصرها من مفاهيم، ونظم، وإدارة، ومؤسسات وما إليها. بل نذهب إلى أبعد من هذا، لنبدي خشيتنا من أنه إذا لم تحصل هذه التبدلات، فإن التربية بشكلها واتجاهها الحاليين ستزيد المشكلات العربية تفاقماً، وتغدو ـ من وجوه عدة ـ عائقاً للتقدم والتنمية، بدلاً من أن تكون ـ كما يفترض فيها ـ حافزهما الأصيل ودافعهما الأقوى. فما هي هذه التبدلات الجذرية المبتغاة؟ إننا نلخصها بتبدلين شاملين: تبدل في المفاهيم، وتبدل في النظم والوسائل.

أ ــ التبدل الجذري في المفاهيم

المفاهيم، في أي جانب من جوانب الحياة، تتصل بالجوهر وتنبىء عن الغاية، فإذا كانت خاطئة أو معتلة، لم تُجدِ الوسائل والنظم والمؤسسات نفعاً مهما تحسَّن وتُحكم. وفي رأينا أن التبدلات المطلوبة في المفاهيم التربوية تنتظم في ثلاثة رئيسية:

(١) من التلقين إلى تطوير الشخصية. أول ما يجبه المراقب هو أن معظم ما يجري في المدارس والجامعات العربية ليس تربية بالمعنى الصحيح، وإنما هو تعليم، بل بالأحرى ما يشبه التعليم أو يدّعي أنه تعليم، لأنه يفهم ويطبق على أدنى المستويات وأشدها بدائية، أي على مستوى التلقين الذي ينقل للتلميذ أو للطالب معلومات يحشو بها ذاكرته ليرددها في الامتحان. ففي المدارس الابتدائية والثانوية كتب تحوي معلومات «يحفّظها» المعلم تلاميذه، وفي الجامعة محاضرات يمليها الأستاذ على الطلاب لتدون وتطبع وتوزع وتكون آخر الأمر مدار الامتحان وسبيل نيل الشهادة. وليس هذا تعليماً

بالمفهوم السليم، دع عنك التربية. وإنما التعليم في جوهره تطوير ذهن التلميذ أو الطالب بمساعدته على اكتساب ملكات عقلية تكوّن كل منها قدرة من القدرات وتؤلف بمجموعها عدّة الإنسان العاقل الفاعل. وأهم هذه الملكات هي:

(أ) **ملكة التعلم الذاتي**. إن التلقين يجعل من الطفل أو الفتى أو الشاب كائناً انفعالياً، معتمداً كل الاعتماد على المعلم والمنهج والكتاب، في حين أن المطلوب هو أن يتدرج في مراتب الفعل، أي التعلم، مستعيناً بهذه الأدوات كلها دون أن يكتفي بها أو يستسلم إليها. وغني عن البيان أن هذا المطلوب ـ التعلم الذاتي ـ قد ارتفع شأنه واشتدت الحاجة إليه في هذه الأيام، وسيزداد شأنه ارتفاعاً والحاجة إليه اشتداداً في الأيام المقبلة، نظراً لتوافر المعارف وتشعب مصادرها، وعجز أي جهد تعليمي محدود، أو أية مرحلة من مراحل العمر، عن استيفائها واستيعابها. ولقد صدق من قال إن أميّ المستقبل لن يكون من يجهل القراءة والكتابة، بل من لم يحصّل القدرة على أن يعلّم نفسه. وهذه القدرة تنطوي على حب الاستطلاع والسعي والممارسة والمعاناة. وتنميتها تأتي بتفتيح هذه المواهب وإخصابها، وهي في مقدمة ما يجب أن يتصدى له التعليم الصحيح، التعليم الذي لا يكتفي بأن يكون تلقيناً فحسب.

(ب) **ملكة التفكير العلمي**. وليس من الضروري تبيان أهمية هذه الملكة، في وقت أصبح فيه العلم عنوان الحاضر، والمستقبل وعدتهما البارزة. ولكن لا بد من التنبيه بإيجاز إلى **أمرين** في هذا المجال، **أولهما** أن هذا التفكير ليس مطلوباً في ميدان «العلوم» فحسب، بل هو دعامة كل جهد عقلي، «علمياً» كان أو «أدبياً» أو «فلسفياً» أو غير ذلك. بل لعلّ الحاجة إليه في الميادين «الأدبية» أو «الإنسانية» هي أشد منها في الميادين العلمية بالمعنى التقليدي الضيق. أما الأمر **الثاني**، فهو أن إمكانات تنمية هذا التفكير لا تقتصر على المراحل التعليمية العليا، بل تشمل مراحل التعليم كافة من أدناها إلى أعلاها ـ من البيت إلى أعلى مراتب التحصيل الجامعي ـ تبعاً لتهيؤ ذهن المتعلم وتكوّن مواهبه. ففي كل مرحلة من هذه المراحل، مجال للمعلم، وقابلية لدى المتعلم، لمكافحة التوهم والميعان والشطط، ولضبط الفكر وتسديده.

(ج) **ملكة تبيّن المشكلات ومجابهتها**. إن الحياة بأسرها تقوم على مجابهة المشكلات التي تعترض الإنسان فرداً أو جماعةً. والتقدم الإنساني هو، في وجه من أهم وجوهه، تقدم في القدرة على هذه المجابهة، وعياً وتحليلاً ومعالجة. فجدير بالتعليم إذن أن يرتبط بالحياة في هذا المجال، شأنه في كل مجال، فيروض المتعلم على أن يتخطى الآراء والنظريات التي تعرض له وأن ينفذ في كل موضوع من الموضوعات إلى المشكلات

الطبيعية أو الإنسانية التي تولدت الآراء والنظريات عنها، وإلى تطور الوقائع والأفكار وتفاعلها المشترك الدائم. وبهذا الترويض يكتسب المتعلم كفاءة لإدراك دينامية الحياة والمعرفة وتفاعل العمل والنظر فيهما. وهذه الكفاءة تكوّن عنصراً أساسياً من عناصر القدرة الذاتية التي يجب أن تكون غاية التعليم والتعلم ومحورهما.

(د) ملكة التكيف والملاءمة. لقد أصبح واضحاً أن الأوضاع الإنسانية في تغير متسارع، فإذا أراد الفرد، أو الشعب، أن يحيا عصره ويعد لمستقبله، وجب عليه أن يمتلك القدرة على التحول والتطور. لم يعد ممكناً أن نجابه أوضاع اليوم بعقلية الأمس، أو أن نستقبل الغد بعقلية اليوم. وثمة فرق واسع بين تعليم تلقيني لا ينمي من الملكات إلا أدناها، أي ملكة الذاكرة والحفظ، وتعليم يبعث في الذهن القدرة على التطور الذاتي.

وتوليد هذه الملكة يقتضي نظماً ومناهج متطورة. فكل مادة من مواد التدريس مثلاً يجب أن تظلّ خاضعة للمراجعة والنقد لتأتي ملائمة لحاجات الحاضر والمستقبل. ولقد تدعو هذه المراجعة إلى حذف بعض المواد أصلاً، إذ إن وجود أية مادة في منهاج التدريس عشرات أو مئات من السنين ليس مسوغاً لبقائها. وإذا دلت المراجعة على وجوب استبقائها، فلا بد من تطويرها تطويراً مستمراً في عصر متسارع التغير والتطور.

(هـ) ملكة الإبداع. ليس يكفي شعباً طامحاً أن يخرج من حالة سلبية هي حالة التخلف، بل يجدر به أن يتطلع إلى الفعل الإيجابي والإبداع الحضاري. وفي كل فرد قابلية ـ قلّت أو كثرت ـ للابتكار والإبداع. فخليق بالتعليم، الذي يفرض فيه أن يكون باعثاً ومولداً، أن يتوخى هذه القابليات ويسعى جهده لكشفها وإبرازها وتفتيحها، لتتكون من حصيلتها تلك الذخيرة الإنسانية الإبداعية التي بها تتميز الشعوب وتحدث أثرها في صنع الحياة وتوجيه التاريخ.

(و) الملكات الخلقية. إن التعليم الصحيح لا يقف عند حدود الذهن، بل يتناول شخصية المتعلم بكاملها: جسداً وعقلاً ونفساً. وإذا كان هدفه صنع المواطن الصالح والإنسان الفاضل، فإن هذا الهدف يقتضيه أن ينمي عند المتعلم الفضائل الخلقية بجانب الفضائل العقلية. ولنؤكد أو الأولى لا تقل شأناً عن الثانية، بل تفوقها أهمية نظراً لاشتداد الأزمات الخلقية في الحاضر وما يبدو من نذر تفاقمها في المستقبل. وبالجهد لتنمية هذه الملكات يتحرر التعليم من قيوده الضيقة ليصبح **تربية**، أي بناء للشخصية بكاملها.

وخلاصة القول إن في مقدمة التبدلات الأساسية المرجوة في مفاهيم التربية العربية، التبدل المتصل بمفهوم جوهر التربية وهويتها، ذلك التبدل الذي ينزه هذا الجوهر

من الأعراض والنقائص التي تكتنفه، ويرقيه صعداً من التلقين إلى التعليم، ومن التعليم إلى تكوين الملكات العقلية، ومن التكوين العقلي إلى التربية، أي إلى تطوير شخصية المواطن والإنسان بكليتها، أو بالأحرى إلى تأهيله لأن يتطور شخصياً بما يظل يكتسب هو ذاته من قدرات عقلية وخلقية.

ولعنا نلخص قولنا هذا بعبارة أخرى. وهي أن مفهوم التربية يجب أن يتحول من إعداد لشهادة، على ما هو شائع الآن، إلى إعداد للحياة، أي إلى اكتساب القدرة لإدراك الحياة على حقيقتها وللإسهام في تغييرها نحو الأفضل. وبهذا التحول ينتفي التناقض بين المفهومين، ويرتفع المفهوم الأول إلى أعلى مستوياته، فيصبح إعداداً للفرد ليكون «شاهداً» على ما يجب أن يتحلى به الإنسان المتطور المجاهد لتحقيق إنسانيته وتحرير مجتمعه وترقيته.

(٢) من التربية المحدودة المجزأة إلى التربية الشاملة. وثمة تبدل أساسي آخر في مفاهيم التربية تفرضه مطالب المستقبل والحاضر. وهو تحوّل من التربية المحدودة المجزأة إلى التربية الشاملة. ولهذا الشمول المنشود معانٍ ووجوه عدة أهمها:

(أ) أن تعم جميع أفراد المجتمع، ولا تقتصر على قلّة منه. وهذا النوع من الشمول يستند إلى **دعامتين، أولاهما** دعامة مبدئية، وهي حق كل مواطن وكل إنسان بالتربية ـ هذا الحق الذي انتشر الاعتراف به في الدساتير الوطنية والشرع الدولية والذي يكوّن عنصراً رئيسياً من عناصر العدالة الاجتماعية. ويقابل هذا الحق واجب المجتمع في تهيئة فرص متكافئة لأفراده جميعاً للإفادة من التربية والتمتع بها. لقد غدت ديمقراطية التربية من أهم وجوه الديمقراطية، وأصبح التطلع إليها والمطالبة بتطبيقها من أقوى دوافع النفوس وحوافز الشعوب. وكثيراً ما نجد الجماهير ـ حتى أشدها إمعاناً في الحرمان والفقر ـ تقدم هذا المطلب على مطالب العيش الأساسية، كالغذاء والملبس والسكن وسواها. ومن الطبيعي أنه يصعب على أي مجتمع ـ وخاصة على مجتمع نامٍ كالمجتمع العربي ـ أن يبلغ هذا الهدف في فترة قصيرة، لما تعترضه عن عوائق مادية وبشرية. ولكن المهم هو الاتجاه: أن يكون نحو الديمقراطية التربوية، وأن يشتد الجهد ويتسارع في سبيلها، مع إزالة الفروق الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دونها. على أنه لا بد من التنبيه إلى أمر هام في هذا المجال، وهو أمر يتصل بمعنى هذه الديمقراطية، نظراً لما يجر إليه التباس هذا المعنى من آثار سيئة في التربية، ولا سيما الجامعية منها. إن تكافؤ الفرص يعني أن تكون أبواب التعليم مشرعة أمام كل مواطن دون قيد اقتصادي أو اجتماعي، ولكن ثمة قيد يجب اعتباره، وهو المواهب الذاتية ومقدار الجهد الذي يبذله المتعلم من أجل التحصيل. إن مواهب

الأفراد متنوعة، ومن الضروري أن يتنوع التعليم ليتيح لهذه القابليات المختلفة الفرص التي تلائمها، على ان يحفظ لكل نوع من التعليم مستواه ولكل مرحلة من مراحله مقتضياتها، فلا يحشر في أي منهما من ليس أهلاً له أو لها باسم الديمقراطية، فتتضخم الأعداد ويتدنى المستوى وينعكس هذا التدني إضراراً بالمجتمع، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمراحل التعليمية العليا.

أما **الدعامة الثانية** للشمول التربوي المطلوب، فهي الفائدة المجنية منه في نمو المجتمع وتكوّن قدرته على القيام بالأعباء المطلوبة في هذا العصر. فإن الدراسات المقارنة في هذا الموضوع تفيد أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والدفاعي والحضاري لأي شعب من الشعوب ـ أو لنقُل المستوى القومي العام الذي تقاس به درجة التقدم أو التخلف ـ مرتبط أشد ارتباط بمدى انتشار التربية وجودتها. فالتربية هي سبيل استثمار المواهب وتحصيل القدرات، وبها تتوفر للوطن ثروته البشرية الفاعلة، وهذه أهم جداً من ثروته المادية، بل إنها الشرط المسبق لتكوين هذه الثروة وضمانتها الأكيدة. ومن هنا كان الاهتمام المتزايد الذي ينيطه بها المعنيون بشؤون التنمية، والدعوات المتتابعة التي يوجهونها لإيلاء التنمية التربوية مرتبة عليا بين مطالب التنمية القومية.

وإذ ينهض المجتمع العربي ليجري في سبل التنمية القومية، لا بد له من أن يضع في مقدمة مقاصد هذه التنمية، ولا سيما الجانب التربوي منها، الاهتمام بالقطاعات الضخمة التي لا تزال كثرتها محرومة من حقها الأصيل في التربية وغير مستفيدة منه أو مفيدة به. وأهم هذه القطاعات أبناء الريف، والبنات، والأميون الكبار. ولا نقلل من خطورة العناية بتربية الأطفال قبل السن المدرسية، لما للعادات المكونة في الطفولة المبكرة من آثار نافذة مدى الحياة. على أنه، مع تأكيدنا لأهمية هذا النوع من الشمول الذي تتحقق به ديمقراطية التربية وشعبيتها، يتوجب علينا تأكيد آخر يكمله ويدعم فعله. نعني بهذا أن تقوم على القاعدة الشعبية العريضة مراقٍ متدرجة ومتنوعة ترتفع إليها صنوف مختلفة من **النخبة**، كل صنف حسب مؤهلاته الطبيعية وجهوده المبذولة. وإعداد هذه النخبة، الذي لا يخلّ في شيء بمعنى الديمقراطية ومقتضياتها، ضروري **لسببين جوهريين** على الأقل: **أولهما** أن أي مجتمع، في أي مكان أو زمان، يحتاج لنموه وإبداعه إلى نخب من أبنائه على مختلف المستويات، وفعل هذه النخب القيادية ظاهر بيّن في حياة المجتمعات وتطورها في الماضي والحاضر. على أن الأمر ـ وهنا السبب الجوهري **الثاني** ـ أشد خطورة فيما يتعلق بالمستقبل. ذلك أن الحاجات المتطورة والمشكلات المتفاقمة، وتسارع العلم والتكنولوجيا، وغيرها من دلائل المستقبل، تشير إلى ضرورة تجهز المجتمع

بالقدرات الفاعلة على المستويات الراقية بوجه خاص. فلم يعد نمو المجتمعات وقدرتها الصمودية وفعلها التقدمي تقوم باتساع عدد المتعلمين منها تعليماً عاماً فحسب، وإنما أصبح مفروضاً عليها أن تكوّن لنفسها أيضاً، بجانب هذا التغليم الواسع النطاق، كفاءات عليا، علمية وتكنولوجية وفكرية وأدبية ووطنية وإنسانية، لتستطيع مجاراة التقدم ومقابلة المجتمعات الأخرى سواء في ساحات الكفاح أو في مجالات التعاون والتبادل أو في سبل الخلق والإبداع.

(ب) ومن معاني شمول التربية أن **تنسحب على مختلف جهود الناشئة ووجوه نشاطها**. فثمة ثنائيات عدة في التربية العربية الحاضرة تضعف أثرها، بل تجلب أضراراً لها وللمجتمع. ونكتفي هنا بالإشارة إلى **ثنائيتين** بارزتين فحسب. **الأولى** هي ثنائية الفكر والعمل. فالتربية العملية غائبة أو شبه غائبة عن مناهجنا الأكاديمية التي يحصر فيها المتعلم حوالى ست سنوات أو اثنتي عشرة أو ست عشرة سنة دون أي تدريب عملي يصح ذكره أو تلمس فوائده. أمّا التعليم المهني الذي ينال هذا التدريب حظاً فيه، فهو مفصول عن التعليم الأكاديمي، له إدارته، ومعاهده، وهيئاته التعليمية والطلابية الخاصة به. وقد غدا من الضروري الخروج من هذه الثنائية إذا أردنا أن يكون المواطن متعلماً وعاملاً معاً، كما يجب أن يكون في كل آن، ولا سيما في الآونة الحاضرة والمقبلة لأسباب لا حاجة لترددها. وقد تنبهت المجتمعات المتقدمة لهذه العلّة، وأخذت تعالجها بمختلف الوسائل. وكان للمجتمعات الشيوعية، وللصين الشعبية على وجه الخصوص، إقبال مرموق على هذا النوع من الإعداد التربوي والحياتي، لأن أحد المبادىء الأساسية للايديولوجية الشيوعية هو وحدة النظر والعمل، أو بالأحرى التفاعل الديالكتيكي بينهما.

أما **الثنائية الأخرى** التي نشير إليها، فهي التي تظهر في أواخر المرحلة الثانوية وفي المرحلة الجامعية، بين التعليم الأدبي والإنساني، والتعليم العلمي والمهني. لا جدال في أن ثمة ضرورة، لا سيما في التعليم العالي، للاختصاص في هذا الفرع أو ذاك بل في موضوع معيّن هنا أو هناك. على أن ثمة ضرورة مقابلة لإخصاب كل منهما ببذور الآخر. فالثقافة الأدبية أو الإنسانية التي تخلو من الاطلاع العلمي أو من التطبيق العملي ليست ثقافة جديرة بمسايرة عصر العلم والتكنولوجيا. ومن جهة مقابلة، التخصص العلمي الصرف أو المهني المحصور قد يولّد معرفة نظرية دقيقة أو مهارة عملية رفيعة، ولكن نفعه يقل، بل قد ينقلب في بعض الأحيان ضرراً، ما لم يستند إلى تثقف أدبي وإنساني يعنى بالأهداف والقيم أكثر مما يعنى بالوسائل وينمي الفضائل الخلقية إلى جانب الكفاءات العقلية والعملية. فكل فرع من هذين الفرعين يجب أن يطعم بالآخر، كما

يجب تقليص الحدود والحواجز القائمة بينهما، لتصبح ثنائيتهما ثنائية متقاربة متفاعلة بدلاً من أن تكون متباعدة ومتناقضة.

(ج) وثمة معنى ثالث لهذا الشمول التربوي، هو **أن يمتد على العمر بكامله**. فإن تبدل المعرفة وتطور الحاجات ـ وكلاهما منطلقان انطلاقاً متسارعاً ـ لا يسمحان اليوم بحصر فترة التعليم في سنوات النشأة فحسب، بل يفرضان على التعليم أن يستمر خارج المدرسة والجامعة وأن يتناول العمر كله، من المهد إلى اللحد كما يقول الحديث الشريف. وها نحن نرى المهندس أو الطبيب أو الاقتصادي أو صاحب أي اختصاص آخر لا يكاد ينهي تحصيله حتى يكون تطور المعرفة قد بدّل الكثير مما تعلمه، فيضطر إلى العودة إلى منابع العلم ومراكز البحث ليجدد معارفه وليجاري تطور اختصاصه ما أمكنه ذلك. ومن هنا كانت الدعوة المنتشرة إلى «التربية المستديمة»، هذه الدعوة التي برزت أخيراً في ميدان الإصلاح التربوي، وطنياً ودولياً، والتي عبّر عنها تعبيراً جازماً وملحاً تقرير اللجنة الدولية لتطوير التربية التي شكلتها اليونسكو برئاسة الوزير الفرنسي السابق إدغار فور[١٢]. فقد جعل هذا التقرير من «التربية المستديمة» مفهوماً وأسلوباً محوريين في إصلاح التربية والمجتمع، ووضعها في صدارة توصياته التجديدية لمفاهيم التربية. فالمبدأ الأول الذي صاغه والذي دعاه «المبدأ الموجه للسياسات التربوية» ينص على ما يأتي: «كل فرد يجب أن يكون في وضع يتيح له دوام التعلم مدى حياته. إن فكرة التربية المستديمة خلال الحياة هي حجر العقد [في بناء] المجتمع المتعلم»[١٣]. ونتج عن هذا المبدأ الأول توصية هي: «إننا نقترح أن تكون التربية المستديمة خلال الحياة المفهوم الرئيسي للسياسات التربوية في السنوات القادمة للبلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء»[١٤]. إن هذه التوصية تعبر عن تبدل جذري في أحد المفاهيم الرئيسية للتربية كان قد بدأ يظهر ويطبق بصور محدودة في أنحاء مختلفة من العالم، وقد جاء هذا التقرير الدولي يبرزه ويدعو إلى تعزيزه وتعميمه.

(د) والمعنى الأخير من معاني الشمول التربوي التي نذكر هو **انبثاث التربية في مختلف خلايا المجتمع**، وتجاوزها الخلية التي كانت وما تزال تعتبر موئلها الرئيسي، إن لم نقل الوحيد، وهو المدرسة (أو التعليم النظامي بمراحله المعروفة). فكما أنه لم يعد يصلح

(١٢) UNESCO, *Learning to Be* ([n.p.]: UNESCO, 1972).

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

أن نقصر التعليم على فترة معينة من حياة الإنسان، كذلك أصبح ضرورياً ألا نحصره في مكان محدود شبه منعزل عن بقية المجتمع. إن التطورات الحاضرة والمقبلة تدعو إلى فتح مجالات التعليم والتعلم حيثما يكون الإنسان، لا في المدرسة فحسب، بل في البيت، والحقل، والمصنع، والمتجر، والمعبد، والثكنة، والنوادي السياسية والاجتماعية والأدبية، وغيرها من مؤسسات القطاعات العامة والخاصة وأجهزتها. فالتوسع المنطلق في التعليم النظامي أصبح يتطلب نفقات هائلة متزايدة في تشييد الأبنية المدرسية وتجهيزها وصيانتها، وهي نفقات تنوء بها حتى الدول الغنية، فإذا توزع التعليم على الأمكنة التي يتواجد فيها الناشئون أو أبناء المجتمع عامة بصورة طبيعية، كان في ذلك توفير عظيم في الكلفة المادية. على أن وراء هذا التوفير غاية أولى ونفع أكبر يتحققان في دمج التعليم والعمل وفي إثارة التفاعل بينهما، وفي تهيئة العنصر البشري لمجاراة الحياة، بل في جعل هذه التهيئة فاعلية أصلية موصولة بسواها من الفاعليات. ولقد جاءت الوسائل التقنية الحديثة في الإذاعة والتلفزيون والحواسب الإلكترونية، والتطورات التي دخلت على الوسائل التقليدية كالطباعة والتصوير، بتسهيلات مستجدة وإمكانات منطلقة لاختراق الحواجز والجدران ولتسهيل نشر التعليم عبر المسافات والحدود القائمة في داخل المجتمع أو بينه وبين سواه. ومن هنا كانت الدعوات التي نسمعها الآن، والتي بدأت تطبق في بعض الأقطار، إلى «مدارس بلا جدران» وإلى «جامعات مفتوحة»، وإلى سواها من الخلايا التعليمية المنبثة في سائر قطاعات المجتمع والفاعلة فيها.

هذه هي بعض نواحي الشمول التربوي المنشود، وتحقيقه، أو على الأقل التوجه نحوه، يمثل تبدلاً جذرياً في المفاهيم التربوية. وجوهر هذا التبدل هو تحرير التربية من حدودها التقليدية، وإزالة الحواجز التي كانت وما تزال تجزئها: الحدود والحواجز القائمة بين قلة متعلمة وكثرة جاهلة، بين العلم والعمل، بين الثقافتين الأدبية والعلمية، بين الثقافة مجملاً والتدريب المهني والتقني، بين مرحلة محدودة من العمر والمراحل الأخرى، بين «المدرسة» والمجتمع.

(٣) من التربية الاستهلاكية إلى التربية الإنتاجية. بقي تبدل جذري ثالث في المفاهيم تجب الإشارة إليه، وهو، وإن يكن مرتبطاً بالتبدلين السابقين ومتفاعلاً وإيّاهما، يتخذ أهمية خاصة في هذا العصر، لا سيما للمجتمعات النامية كمجتمعنا العربي. أعني به التبدل من التربية الاستهلاكية الانتفاعية إلى التربية الإنتاجية الإنمائية. وهذا التبدل يتناول التربية من ناحيتين: مضمونها، وروحها. أما من حيث المضمون، فقد أصبح

واضحاً أن المجتمعات النامية إذا أرادت تسريع نموها وجب عليها أن تربط خططها وبرامجها التعليمية بحاجاتها الإنمائية بوجه عام، وأن تنسق، بوجه خاص، بين نظم التعليم وبرامجه وحاجات العمالة. ومن المفارقات الخطيرة التي أخذت تبدو للعيان وتستدعي الاهتمام أن العمالة وفرص العمل تتطور تطوراً سريعاً تبعاً لتطور الأوضاع الاقتصادية بينما التربية تظل على ما هي ويبقى تخلفها عن هذا التطور ويزداد. بل نجدها لا تتلاءم ملاءمة صحيحة والاقتصاد التقليدي، إذ يغلب فيها الإعداد للوظائف الحكومية والإدارية وترجح الدراسات الأدبية فيها على التخصصات العلمية والتكنولوجية، فنرى جانباً مختنقاً بوفرة أصحاب الشهادات فيه (مع تدني مستوى هذه الشهادات) وجانباً آخر لا يكاد أصحابه يسدون جزءاً من حاجات المجتمع. فالتخطيط التربوي الذي يفرض فيه أن يستهدف ـ في ما يستهدف ـ ربط التربية بحاجات المجتمع، لا سيما حاجاته الإنمائية والمستقبلية، ما فتىء ضعيفاً في البلاد العربية، ولم يدرك المسؤولون عنه بعد إدراكاً كافياً أن التربية تتلكأ بطبيعتها عن التطورات المجتمعية، وأن هذا التلكؤ يزداد ويتسع في هذا العصر السريع التغير. فالتبدل الذي يجري اليوم في المصنع مثلاً لا يقابله تبدل في الإعداد المدرسي ملائم له ومتفاعل وإياه. وفي سبيل هذا التلاؤم والتفاعل يقتضي السعي الجاد، دون إضاعة أي وقت أو فرصة، للبدء بتطوير التربية ولمتابعة هذا التطوير وتنشيطه وتسريعه سواء من حيث الأهداف والنظم والأساليب بصورة عامة ومن حيث تلبية الحاجات الاقتصادية والإنمائية بصفة خاصة. وإذا لم تتخذ هذه المبادرات بالحرص والسرعة المطلوبين، فإن التربية سوف تظل متلكئة عن مطالب سوق العمل التقليدي، فكيف بسوق العمل المتبدل المتجدد؟ والأمر الذي نود الإشارة إليه هنا وتوكيده هو أن أضرار هذا التلكؤ لا تقف عند ضعف الإنتاج القومي لقلّة المؤهلين له، بل تتعدى ذلك إلى تكوين طبقة متضخمة من المتعلمين العاطلين أو شبه العاطلين الذين يضخمون بدورهم أعباءه الاقتصادية، فتتسع الفجوة بين قدرة المجتمع الإنتاجية ومطالبه الاستهلاكية بدلاً من أن تتقلص وتضيق.

على أننا حريصون على عدم حصر الحاجات الإنمائية والمستقبلية في نطاق ضيق، أي نطاق الانتاج الماديّ. فبجانب الإنماء المادي إنماء أهم وهو الإنماء البشري: في الإدارة والتعليم والتوجيه وسواها. ولذا، فالتبدل المرجو في مردود التربية الإنمائي يتجاوز مضموناتها واختصاصاتها إلى الروح التي تتحلى بها وتصدر عنها. فكأي من مهندس أو صانع أو عامل تغلب حاجاته ومطامحه الاستهلاكية على مقاصده وفاعليته الإنتاجية، وكأي من موظف أو معلم يفوق مردوده الإنتاجي الإنمائي ما يستهلكه، أو ما يشتهي

استهلاكه، من ثروة المجتمع. فالقضية ليست إذن في الأصل قضية مناهج واختصاصات فحسب، وإنما هي أيضاً ـ بل في المقام الأول ـ قضية توجيه عقلي وخلقي قائم على تكوين مزايا الانضباط والإنتاج والحرص المستقبلي وعلى السعي الدائم لبثها في نفوس الناشئة وترويضهم عليها وعلى ما يتصل بها من فضائل.

إن في مقدمة العلل التي تشكو منها المجتمعات الغربية المتقدمة أنها أصبحت مجتمعات استهلاكية، وليس معنى هذا أن استهلاكيتها تطغى كمّا على إنتاجيتها (كما هي الحال في المجتمعات النامية)، بل ان الغايات والمطامح والنوازع والقيم السائدة فيها ذات طابع استهلاكي، وقد جرّت على هذه المجتمعات شروراً مادية ومعنوية أدت إلى انتقادات ذاتية متعالية وإلى حركات رفض واغتراب تهزها هزاً عنيفاً. ولعلّ أفظع ما يخشى على المجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا العربي، أن تقتبس، وهي لا تزال في مستواها الإنتاجي المنخفض، نوازع المجتمعات الغربية المتقدمة وقيمها الاستهلاكية التي أخذت هذه المجتمعات ذاتها تضيق بها وتثور عليها، فيصيب المجتمعات النامية من هذا شران: اتساع الفجوة بين ضآلة الانتاج وضخامة الاستهلاك، وتفشي الروح الاستهلاكية. وفي ما يخصنا نحن العرب، يزداد هذا الشر المزدوج خطورة بتطلع القوى السائدة في المجتمعات المتقدمة، على أنواعها، إلى امتصاص الغنى النفطي العربي، وسعيها إلى إغراء المجتمع العربي بالحاجات الاستهلاكية والأسلحة القديمة وإغراقه بها لتحصل منه ما تحتاج إليه من نفط أو من مال، ولتصون نظمها الصناعية والمالية من عوارض التخلخل والتدهور، ولتدعم قدرتها الشرائية والإنتاجية.

فعلى المجتمع العربي أن يصمد في وجه هذا الهجوم من الخارج، وفي وجه التيه والاغترار والإسراف غير المنضبط وغير المحتشم عند طبقاته الميسورة في الداخل. وأقوى عدده في هذا الصمود العدة القيمية التي تصحح هذا الاتجاه التمتعي الاستهلاكي، وتثير فيه مطامح الإنتاج بمختلف وجوهه ووسائله. ولا مراء في أن إعداد هذه العدة وتجهيز المجتمع العربي بها هما من أخطر مهمات التربية وأشدها ضرورة للحاضر وللمستقبل، لا سيما وأننا ورثنا تقاليد سيئة عريقة من حيث ازدراء العمل واشتهاء الوجاهة والحكم، وأن التربية التي نمارسها الآن تجاري هذه التقاليد وتشجعها بدلاً من أن تكافحها وتزيلها. ومن هنا كانت ضرورة التبدل الجذري الذي نتحدث عنه في هذا الجزء من الفصل، وهو التبدل الذي يدخل معاني الإنتاجية وقيمها في صلب مفهوم التربية وفعلها، ويبرز هذه المعاني والقيم سمة أساسية من سمات المواطن الصالح الذي تهدف التربية إلى تكوينه.

ب ــ التبدل الجذري في النُظُم والوسائل

بعد هذا الاستعراض الموجز للتبدلات الجذرية المطلوبة في مفاهيم التربية في المجتمع العربي (من التلقين إلى التربية، ومن التربية المجزأة إلى التربية الشاملة، ومن التربية الاستهلاكية إلى التربية الإنتاجية)، ننتقل إلى النظم والوسائل فنجد أن الحاجة إلى التبدل الجذري هنا لا تقل عنها في مجال المفاهيم. بل لعلنا نجد أن التخلف في نظم التطبيق ووسائله هو أشد من التخلف في الأفكار والآراء. فخليق بالجهود الإصلاحية أن تولي الجانب التطبيقي التنفيذي حقه من العناية وأن تحله مكاناً بارزاً في التحليل والمعالجة، إذ مهما تحسن الأفكار وتصلح، تظلّ قاصرة عن النفع المنشود إذا لم تتجسد بوسائل نافذة ومؤسسات حيّة فاعلة. وأهم وجوه الإصلاح في هذا المجال هي:

(١) **«تصنيع» وسائل التربية.** ونعني بهذا إقادة العملية التربوية من الوسائل التكنولوجية التي ابتدعتها الصناعة الحديثة في حقول الإذاعة والتلفزة والسينما والحواسب الإلكترونية وبنوك المعلومات والأدوات المسجلة والابتكارات الجديدة في الطباعة والنشر. فلقد انقضى، كما قلنا، الزمن الذي كان فيه الكتاب، أو الإلقاء الشفوي المحصور داخل غرفة من الغرف، هو وسيلة التعليم، وبدأت الثورة التكنولوجية التي تكتسح مختلف مجالات الحياة تنفذ إلى ميدان التربية، ولكن نفاذها هذا ما زال مجزأ مشتتاً مقصراً عن التغيرات الاجتماعية المتلاحقة وعما تفرضه هذه التغيرات من مطالب متسعة. ولعلّ من أهم أسباب هذا التقصير طبيعة المحافظة التي تتصف بها التربية، ونفور المربين التقليديين من الآلة وخشيتهم أن تميع بها العملية التربوية أو يتدنى مستواها. والواقع أن الوقوف في وجه هذه الثورة التكنولوجية أمر مستحيل، فإذا صدت المدرسة أبوابها عن التلفزة مثلاً، لم تستطع منع انتشارها في البيت. ولعل أثرها هنا أقوى من أثر الكتاب أو المعلم هناك. إن هذه الوسائل المستحدثة تمثل إمكانات هائلة قد تستخدم للشر والهدم أو للخير والبناء. ولذا، من واجب التربية العربية إذ تستهدف الخير وبناء الشخصية الصالحة أن تستغلها استغلالاً عقلانياً مخططاً ملائماً لحاجات المجتمع العربي الحاضرة والمستقبلة، وأن تضع هذا الهدف في صلب تطلعاتها وتصاميمها. وفي العالم اليوم اختبارات جريئة في هذا المجال وجهود رائدة أثبتت فائدتها. وثمة دراسات عدة، لهيئات تربوية خاصة أو حكومية، وطنية أو إقليمية أو دولية، تصدت لوصف هذه الاختبارات الجديدة وتقييمها. ونكتفي هنا بالإشارة، على سبيل المثال، إلى تقرير بعنوان «الثورة الرابعة»[١٥]، نشرته لجنة

---

(١٥) *The Fourth Revolution: Instructional Technology in Higher Education* (New =York, 1972).

كارنغي للتعليم العالي في الولايات المتحدة، وهو محصور بهذه المرحلة من التعليم. وقد أخذت اللجنة عنوانه من العالم والمربي الإنكليزي إريك أشبي[١٦] الذي اعتبر أن التربية جازت في تاريخها **أربع ثورات: الأولى** عندما أخذت المجتمعات تخصص فئة من أبنائها للتعليم فانتقلت هذه الوظيفة من الأهل إلى المعلمين ومن البيت إلى المدرسة، **والثانية** ـ وقد حدثت في بعض المجتمعات قبل الأولى ـ عندما اعتُمدت الكلمة المكتوبة أداة التربية، **والثالثة** وهي التي جاءت باختراع الطباعة وما أدت إليه من انتشار الكتب، **والرابعة** تبدو تباشيرها باستخدام الأدوات الالكترونية، الإذاعية والتلفزية والتسجيلية والحاسبة، للأغراض التربوية[١٧]. وقد حلل هذا التقرير مظاهر هذه الثورة الجديدة في التعليم العالي، وما تمثله من إمكانات وما يحدها من حدود. وذكر، في ما ذكر، بالإضافة إلى ما يجري في الولايات المتحدة، الاختبارات الناشطة في هذا المجال في دول أخرى كأسوج واليابان وألمانيا الغربية وبريطانيا[١٨]. وأهمها الاختبار الرائد الجريء: «الجامعة المفتوحة»[١٩] في بريطانيا ومشروع «جامعة الأثير»[٢٠] في اليابان، وكلاهما يعتمدان بصفة أساسية وسائل الإذاعة والتلفزة. ومن الاختبارات الناجحة، في المراحل الأولى من التعليم، البرنامج التلفزيوني المعروف في الولايات المتحدة بـ «شارع سمسم»[٢١]، الموجه إلى الأطفال قبل سنّ التعليم النظامي وفي سنواته الأولى، والذي استنبط طرقاً ووسائل طريفة لتعليم الأطفال تعليماً نافذاً وعلى نطاق واسع.

إن هذه الطرق والوسائل المستحدثة لا تصنع المعجزات، وليست بديلاً تاماً للمعلم وللكتاب وللوسائل التقليدية الأخرى، بل إنها لا تأتي بفائدة، وقد تأتي بضرر، إذا نظر المربون إليها كأدوات فحسب، وإذا اعتبرت المؤسسات التربوية أنها، بمجرد اقتنائها إياها ومحاولة استخدامها، تصلح الناتج التربوي وتعززه. ذلك أن هذه المستحدثات لها مطالبها من علماء نفس واجتماع وتربية ينظمون برامجها، ومن معلمين يطبقون هذه البرامج ويدخلونها عنصراً حياً فعالاً في العملية التربوية الشاملة، ومن تقنيين مهرة في استعمال

= ومن أراد متابعة هذا الموضوع امكنه الاسترشاد بقائمة المراجع، ص ١٠٣ ـ ١٠٦.

(١٦) Eric Ashby, Master of Clare College, Cambridge.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(١٩) The Open University.

(٢٠) The University of the Air.

(٢١) Sesame Street.

الأدوات الدقيقة وصيانتها ومتابعة تطورها. ولذا، إننا عندما نذكر الحاجة إلى «تصنيع» التربية العربية، لا يقتصر مفهومنا على اقتباس الآلات والأدوات المادية فحسب، بل يتعداه إلى ما هو أهم، أي إلى إعداد الأجهزة البشرية القادرة على أن تتحكم بها وتحسن استثمارها.

وعلى رغم أن هذه الوسائل لا تزال في مرحلتها الاختبارية، وعلى رغم ضخامة مطالبها، فمما لا شك فيه أنها من أهم بوادر المستقبل التربوي وتتضمن إمكانات ثرية لإنماء العوائد التربوية، كمّا وكيفاً. فإذا طمحنا فعلاً إلى أن نكون من رواد الغد، وجب ألاّ يقف هذا الطموح دون ميدان التربية أو أن يتعثر فيه، بل أن يقبل عليه إقبالاً صادقاً جريئاً لما للتربية من فعل خطير في إعداد المستقبل بصنع أشخاصه. ومن البديهي أن تربيتنا لن تصلح لهذه المهمة المستقبلية إذا لم تكن هي مستقبلية بطبيعتها واتجاهها.

(٢) تطوير الإدارة التربوية. ولعلّ كلمة «تطوير» لا تفي هنا بالمطلوب، والأصح أن نقول بلغة العصر «تثوير» هذه الإدارة. إذ إن هذه الناحية من الجهد التربوي العربي تبدو أكثر نواحيه قصوراً وتخلفاً. والشكوى منها ترتفع في جميع الجهات وعلى مختلف المستويات. ولا ينكر أن الإدارة التربوية مثقلة بأعباء تتزايد سنة بعد سنة بل يوماً بعد يوم نظراً للضغوط التي تتلقاها من الهيئات الرسمية والشعبية وللتوسع المطرد في مهامها، مع ضيق الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لها. إن الإنصاف يدعونا إلى الإقرار بأن جانباً من عجزها عن التطور واللحاق راجع إلى هذه الضغوط والأعباء وإلى اضطرارها إلى معالجة المشكلات الملحة بأيسر الطرق وأقربها إلى ارضاء الجهات الضاغطة. ولكن لا ينكر أيضاً أن جانباً آخر هاماً يعود إلى عجزها الذاتي وإلى سوء إدراكها لطبيعة وظيفتها ولأفضل السبل للقيام بها. إن الإدارة[٢٢] أصبحت اليوم علماً قائماً بذاته له أساليبه ووسائله المتطورة. وقد أدركت المؤسسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة أهمية هذا العلم ودوره في تحسين الإنتاج، فأخذت تعمل في دعمه ونشره، داخل نطاقها وفي المؤسسات التعليمية، لتهيئة العنصر البشري القادر على وفاء حاجاتها التي تزداد دقة وتشعباً. يضاف إلى هذا أن الإدارة أيضاً فن، لأنها تقوم على تنظيم العلاقات البشرية، وهو أمر يتطلب، فوق المعرفة العلمية والتدريب التقني، حساً إنسانياً متنبهاً وخبرة في استثارة الحمية وإذكاء روح المبادرة والتعاون والولاء المشترك. إن «التثوير» المطلوب للإدارة التربوية يقتضي، من ناحية، حسن اختيار الإداريين وصحة تدريبهم على هذا العلم المعقد، ومن ناحية أخرى،

---

(٢٢) Management.

تبديل العقلية الإدارية تبديلاً جذرياً، من عقلية إثبات السلطة والنفوذ والبيروقراطية والاهتمام بالمظاهر والوسائل، إلى عقلية تشجيع المبادرة والتجديد والابتكار، وتقديم الغايات على الوسائل وابتغاء التعاون والمشاركة.

ويجب ألاّ ننسى أن الإدارة التربوية هي جزء من إدارة الدولة، وأن تخلفها ظاهرة من ظواهر التخلف الإداري العام، بل من ظواهر تخلف المجتمع بأسره، وأن «تثويرها» لا يتم إلاّ إذا «ثورت» عقلية الحاكمين وأصلح نظام المجتمع. ولكن ثمة مجالات لإصلاح وافر وضروري ضمن هذه الحدود، إذا أحسن المربون إدراك وظيفتهم وجندوا نفوسهم لها وكوّنوا قوة ضاغطة في سبيل الإصلاح. إن اعترافنا بدور النظام وأثره يجب أن يزاوجه تقدير لدور المواطنين، ومنهم المربون، كل في نطاقه وعلى قدر مسؤوليته، وما أهم مسؤولية المربّين!

(٣) إقامة البنية المؤسسية للإصلاح التربوي. إن من أبرز مظاهر التخلف ضعف المؤسسات القائمة في المجتمع واختلالها وفسادها. والخروج من حالة التخلف يتطلب إيجاد المؤسسات الصالحة لتنفيذ الأفكار والخطط بأسلوب انتظامي تعاوني يتوخى حشد الكفاءات وتلاقحها، واستمرار فعلها وتراكم نتاجها على الأيام. والإصلاح التربوي لا يشذ عن هذه القاعدة: إنه يتعثر إذا قام على الجهود الفردية أو الجماعية الضيقة، المشتتة والعابرة، ولم تنظمه وتسنده بنية مؤسسية تجمع أطرافه وتضبطها وتعزز فاعليتها. وفي نظرنا أن نظام هذه البنية ومتضمناتها تتوقف على أوضاع كل بلد من البلدان واتجاهاته، ولكن لا بد من أن تضم هذه البنية، بشكل أو بآخر، الأركان المؤسسية التالية:

(أ) مجالس مشتركة لشؤون التربية مؤلفة من ممثلي الوزارات المعنية بالتربية والثقافة والاقتصاد والعمل والتخطيط وممن يقابلهم في القطاعات الخاصة ومن المربين وذوي التلاميذ والطلاب لتقديم المشورة للسلطات التي تتولى هذه الشؤون، على أن يكون للهيئات الخاصة والشعبية نصيبها الوافي وصوتها المسموع، وعلى أن تعم هذه المجالس مختلف مناطق البلد وتصان حريتها ويعترف بمسؤوليتها، فلا يقتصر الأمر على مجلس واحد مركّز في العاصمة أو مشفوع بمجالس محلية خاضعة لسلطته ومنقادة له.

(ب) مراكز للبحوث العلمية التربوية. إن الإصلاح التربوي يتطلب الاطلاع الدائم على تقدم العلم التربوي والمشاركة في هذا التقدم وتطبيق النتائج الحاصلة على الأوضاع المحلية والوطنية. فالبحث أصبح اليوم عماد أي نشاط حي وأي مشروع متطور. وكلما قويت مراكز البحوث وانتشرت في البنية التربوية، جاء فعلها في هذه البنية وفي

المجتمع عامة أوفر وأخصب. وهذه المراكز على أنواع، أهمها اثنان: مراكز في كليات ومعاهد المعلمين لإجراء دراسات وتجارب أساسية في علوم النفس والتربية، ومراكز بحوث تطبيقية في وزارات التربية تعنى بالمناهج والكتب ووسائل التعليم وأمثالها. ولهذه المراكز وظائف عدة، منها إجراء التجارب والاختبارات وتقييم النشاط التربوي القائم، والإسهام في تطوير هذا النشاط وتجديده أهدافاً ونظماً ووسائل وأجهزة. والمهم في هذا كله أن يكون للجانب البحثي شأنه ودوره في القطاع التربوي، بخلاف ما هو عليه الآن، إذ نجده غائباً أو شبه غائب في الأجهزة الإدارية وفي كليات التربية ومعاهدها على السواء، تطغى عليه «الإدارة» من جهة، و«التدريس» من جهة أخرى، بينما هو من الجسم التربوي بمنزلة الجهاز العصبي، أي مصدر الحساسية والضبط والتوجيه. فإذا افتقد أو فسد، شل الجسم واعتل وتفسخ.

(ج) **مراكز للتخطيط التربوي** تغذيها مراكز البحث التي أشرنا إليها وتتفاعل وإياها. ومن شروط انتظام هذه المراكز وضمانة جدواها أن تكون مرتبطة عضوياً بالتخطيط العام الذي يتناول حياة المجتمع بكاملها، وأن تتفاعل وإياه فتغذيه ويغذيها وتوجهه ويوجهها بصورة حية مستديمة. ولا حاجة هنا لترديد أهمية التخطيط، سواء في الحقل التربوي أو في الحقل الوطني عامة، فإن هذا الكتاب هو كله، بنحو ما، دعوة إليه وتأكيد لشأنه على اعتبار أنه الجهد العقلاني المنتظم لاستكشاف المستقبل ومجابهته، وأن المستقبل يحسن أو يسوء تبعاً لحسن التخطيط له أو سوئه.

ومن الأمور التي غدت بديهية أن هذه المراكز والمؤسسات تقوم، أول ما تقوم، على المعلومات الصحيحة الوافية. ذلك أن البحث والتخطيط والمعالجة يجب أن تستند استناداً كلياً إلى الواقع كما هو، لا إلى تخيلات أو انطباعات أو آراء مستنبطة من وقائع خاطئة أو ناقصة. وقد تطورت، كما هو معروف، وسائل جمع المعلومات وتخزينها واستخراجها وتحليلها بالحواسب الإلكترونية، فأقيمت لهذه الأغراض «بنوك للمعلومات» وسواها من المستنبطات الصناعية، وأنشئت علوم وتقنيات لاستخدامها وتطويرها. وأصبحت هذه وتلك عماداً قوياً للأجهزة المتطورة في ما تقوم به من تحليل وتخطيط، في ميادين الدفاع والسياسة والاقتصاد والمواصلات والتربية وسواها. فلا غنى للمراكز التربوية والتخطيطية التي ذكرنا عن أن تكون مجهزة بهذه الوسائل وبكل ما يضمن لها الوصول إلى أوفى المعلومات وأصحّها في أسرع وقت ليقوم بناؤها على أساس الواقع المتين وبضوء العلم النير والخبرة الصادقة.

إن هذه المجالس والمراكز والمؤسسات وما يقام على غرارها، وبالتعاون وإياها، هي

الأجهزة العضوية التي تؤلف بمجموعها البنية المؤسسية الحية الفاعلة المهيأة للقيام بمطالب الإصلاح التربوي.

(٤) التعاون والتكامل بين البلاد العربية. إن قومية المعركة العربية، لا سيما في مكافحة التخلف الداخلي، تشمل الجبهة التربوية. فإذا كان مفروضاً في التربية أن تجهز القدرة البشرية الذاتية المؤهلة للانضواء في هذه المعركة الحاسمة والظفر فيها، فلا مراء في أنها قضية تنسحب على المجتمع العربي ككل، وأنها خليقة بأن تعالج، سواء من حيث رسم الأهداف أو التخطيط أو تعبئة الموارد، ضمن رؤية شمولية وبجهد متسق متضامن. على أننا، إذ نقرر هذا المبدأ الأول والرئيسي، نسارع إلى الإيضاح بأن ليس معناه أن الجهد التربوي العربي يجب أن يصب كلّه في قالب واحد أو أن يصبغ بلون معين. إن في البلاد العربية أوضاعاً مختلفة، وبينها تفاوتات اجتماعية وثقافية بيّنة، وما يصح من صيغ تربوية هنا قد لا يصح هناك. ولذا، فإن من الخطأ، عند البحث في التعاون التربوي أو الثقافي بين هذه البلاد، أن ينظر إليه من زاوية «توحيد» التعليم، سلّماً أو مناهج أو كتباً أو ما إلى ذلك. إن هذا «التوحيد» كما يفهم وينادى به عادة، يتجاهل الاختلافات والتفاوتات التي ذكرنا ليعود إلى الاصطدام بها فيتضعضع ويتبدد. ثم إنه، بالإضافة إلى هذا، يسدّ الطريق على فوائد التنوع والاختبار والتجديد التي تتطور بها التربية وتغنى، والتي غدت من أهم متطلبات التربية الحديثة ومميزاتها.

إن مفهومنا للقومية لا ينطوي على الوحدة المركزية المبسّطة، وإنما على وحدة الولاء، والتضامن في تحقيق فروض هذا الولاء. وإذا كنا نتطلع إلى قيام اتحاد عربي يضم شؤون السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، فإنّا نرى أن ثمة شؤوناً ـ في مقدمتها التربية ـ يجب أن تظل ضمن نطاق كل بلد من البلاد، شرط التنسيق والتعاون في ما بينها، كما هي الحال في بعض الدول الاتحادية، كالولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية، حيث يقع التعليم والتربية في أيدي الولايات لا في يد الحكومة الاتحادية. على أنه، مهما يكن شكل التنظيم السياسي العربي، فالمهم أن ننظر إلى التربية العربية وأن نحاول صياغتها بمنظار التعاون والتكامل لا بمنظار «القولبة» الموحدة. ففي الميادين التربوية العربية مجالات جمة جليلة للاختصاص والتميز، مع تقليل الكلفة وتقليص الهدر. ولا يتم هذا التعاون التكاملي وما يثمره من تميز فردي إلا من خلال رؤية شمولية وبنتيجة تخطيط منتظم منسق. فهو بالتالي مرهون بصلاح البنى المؤسسية التربوية التي رسمنا بعض خطوطها، والتي يجب أن تقوم وتنتظم في كل بلد من البلاد العربية وعلى الصعيد العربي الشامل. ففي كل من هذه البلاد حاجات لتخفيف الازدواجية والهدر، وإمكانات للتنويع

والامتياز. وكذلك الأمر، بل هو أوسع وأوضح، في المجتمع العربي بكامله نظراً للاختلافات في أوضاع بيئاته ومواردها. وهذه الحاجات والإمكانات يجب أن تكون مدار اهتمام المراكز البحثية والتخطيطية في شتى الأطر والمستويات القومية. وبانتظام هذه المراكز وتناسقها، وبتلاحم البنى المؤسسية عامة وتفاعلها، تنشط الفاعلية التربوية العربية، ويخصب نتاجها، ويقل هدرها.

إن ضرورات الحشد والتعبئة التي تفرضها معركة البقاء والحضارة لا تنحصر في ميدان الكفاح التحريري فحسب، بل تشمل أيضاً ميدان الكفاح التحرري ـ ميدان العلم والتربية ـ بل لعلّها هنا أولى وأدعى إلى الاهتمام، لأن مكاسب التحرير منوطة بمكاسب التحرر، ولأن مطالب التعبئة والتنظيم التي تبرز وتتضح هناك تخفى وتغيب عن العيان هنا، فتعظم الحاجة إلى إبرازها وتوكيدها لتظلّ نصب العيون ومبعث الاهتمام في معركة الإصلاح التربوي، وهي اليوم مدار إصلاح الأشخاص وأضمن سبيل لإصلاح المجتمعات.

٣ ــ إصلاح التربية في المدى القصير

لقد آثرنا أن نركز النظر في هذا الفصل على التبدلات الجذرية التي يقتضيها الإصلاح التربوي كي تغدو التربية العربية أداة فعالة في إعداد القدرة البشرية لصنع مستقبل عربي زاهر. إن هذه التبدلات صعبة المنال، وتستدعي جهداً منتظماً مستديماً من قبل السلطات الحكومية والمسؤولين عن التربية وأبناء المجتمع عامة. ولهذا يجب أن يبادر إليها بسرعة وحزم، وألاّ تكون مصاعبها مدعاة للتلكؤ. ذلك أن فعل التربية ـ إذ يتصدى لتكوين العقول وتهذيب النفوس وإذ يتوجه إلى الأجيال الناشئة بخاصة ـ هو بطبيعته فعل بطيء، ومهما يُتخذ من التدابير لتسريعه فإنه يظل متأخراً عن التغيرات المجتمعية والمطامح الشعبية. فكيف به إذا أهمل، وإذا كانت الجهود في إنمائه ودعمه هزيلة متعثرة؟ من هنا كانت الحاجة إلى الإرادة والتصميم والمساعي الجادة في هذا الميدان من ميادين الجهاد القومي، وكان لتبديد الوقت وتفويت الفرص والتقاعس والتردد والاكتفاء بالمعالجات السطحية آثارها السلبية التي تتضاعف على الأيام وتوسع الفجوة بين ما نحن عليه وما يجب أن نكون.

على أن هذا السعي إلى إحداث التبدلات الجذرية لتحقيق الإصلاح التربوي الشامل ينبغي ألاّ يوقف أو يعطل اهتمامنا بإجراء الإصلاحات الجزئية الملحة، وبمعالجة المشكلات القائمة المتفاقمة التي يجابهها المسؤولون عن التربية يوماً بعد يوم. إن هؤلاء المسؤولين يجدون أنفسهم في سباق دائم مع هذه المشكلات، فلا يكادون يحلّون واحدة

منها حتى تبدو غيرها أو تعود هي ذاتها بشكل أعنف، ولذا فهم لا يستطيعون التمهل والتأجيل، ولا يصح أن يتمهلوا ويؤجلوا، ريثما تحدث التبدلات الجذرية المنشودة وتؤتي ثمارها. لا بد لهم ولنا من إصلاح القديم بينما يبنى الجديد. والمهم في هذه العملية المزدوجة هو تناسق الجهدين وتلاحمهما. المهم هو الإقبال الصادق على التنظيم والتخطيط لإنشاء الجديد، والمضي في نفس الوقت وبنفس العزم في تعديل القديم، شرط أن يكون الإنشاء والتعديل مترابطين متفاعلين يفيد أحدهما من الآخر، فيهتدي التعديل بخطط الإنشاء ويلتزم الإنشاء بالواقع الذي يعالجه التعديل دون شطط أو زيغان. وإذا لم يحصل هذا، أي إذا افترق العملان أو تعارضا، تشتت الجهد وتضاعف الهدر، وازدادت المشكلات استعصاء والتربية تخلفاً.

من هنا كان لا بد من الإشارة إلى ما يجب أن يتجه إليه الإصلاح التربوي العاجل، أو لنَقُل الإصلاح التربوي اليومي، لأنه شاغل المسؤولين عن التربية، أو يجب أن يكون شاغلهم، في كل يوم من أيام ممارستهم لعملهم. ولما كانت المشكلات التي تعرض لهؤلاء متعددة ومتزايدة ولا يمكن الإحاطة بها في فصل محدود كالذي بين أيدينا، ولما كانت ثمة تقارير وبحوث وافرة وضعها أفراد أو لجان أو هيئات حكومية تتناول بعض هذه المشكلات أو كلها، فإنا نكتفي هنا بمحاولة رسم الاتجاهات الأساسية الضرورية لهذا الإصلاح في معالجة القضايا التي يتصدى لها. وفي نظرنا أن أهم هذه الاتجاهات هي الخمسة التالية:

أ ــ الصمود في وجه إفساد التربية

إذا كنا نرغب في إصلاح التربية العربية وتجديدها، فأول ما يجب التصدي له، وأدنى حدّ من حدود الجهد المطلوب، هو الحؤول دون العوامل التي تفسدها فتزيدها ضعفاً وتخلفاً. وهذه العوامل متوفرة في الحياة العربية الحاضرة. على أن أهمّها وأفظعها شراً في نظرنا هو «تسييس» التربية، أي جعلها أداة لكسب سياسي من قبل حزب أو هيئة أو زعيم أو أي متسلط آخر. وهنا لا بد من التمييز بين الولاء السياسي والولاء الوطني. فما من شك في وجوب توجيه التربية لإنماء الولاء الوطني، ولتنشئة أفراد متعلقين بوطنهم قادرين على خدمته ودعم بنائه. أما السياسة فشأنها مختلف. ذلك أنها تتغير وتتبدل، وليس من الخير أن يؤدي هذا التبدل إلى تبدل في توجيه النشء، بحيث إن ما هو حق ومقبول اليوم يصبح باطلاً ومرفوضاً غداً، وعلى العكس. ثم إن السياسة تخدم أغراض الحاكمين والمتسلطين، فتتدخل مثلاً في انتقاء المعلمين وترقيتهم ونقلهم وصرفهم تبعاً

لتلك الأغراض لا للأغراض التربوية. وأيضاً: لما كانت فئات الدولة العربية الواحدة، وكانت الدول العربية في ما بينها، تختلف في سياساتها، فإن التسييس التربوي يغدو أداة تحريض واستعداء لفئة على فئة ودولة على دولة، مما يزيد في التشتيت وبعثرة القوى، في حين أن الحاجة القومية تدعو إلى رصّ الصفوف وتعبئة الجهود. وإذا كانت سيطرة الدولة وتبدل سياساتها يؤديان إلى نوع من أنواع تسييس التربية، فإن غياب الدولة أو ضعفها وسماحها لشتى الفئات والطوائف بإنشاء المعاهد الدراسية وتسييرها دون توجيه أو رقابة أو محاسبة كافية يفسح في المجال لنوع آخر من التسييس، تخدم به هذه المعاهد أغراض أصحابها أكثر مما تخدم أغراض الوطن وتنشر الفرقة والتباعد بين أبنائه بدلاً من أن تشدهم بعضاً إلى بعض وتدفعهم إلى التلاؤم والتلاحم.

إن هذه المساوىء التسييسية وأمثالها تنطبق على التربية النظامية في المعاهد الدراسية كما تنطبق على الوسائل الأخرى التي يشتد أثرها التوجيهي التربوي في هذه الأيام، كوسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزة وما إليها. لقد ذكرنا أن هذه الوسائل يعظم شأنها بسبب ما لها من قابلية النفاذ وذيوع الأثر، فيعظم بالتالي ما ينتج عنها من خير أو من شر. وكثيراً ما نراها تُفسد، توجيهاً وتربيةً، بدلاً من أن تصلح، وتخلخل العمل البنائي التجديدي بدلاً من أن تدعمه. وخلاصة القول، إنه مهما يكن الوجه التربوي الذي نلتفت إليه، نجد تصديقاً للقول المأثور: «ما دخلت السياسة شيئاً إلا أفسدته». ولعل إفسادها «للشيء» التربوي أبعد أثراً وأوخم عاقبة منه لأي شيء آخر.

ومما يدخل في نطاق الإفساد استخدام التربية أداة لربح مادي أو تجاري، ولا سيما في تقرير الكتب المدرسية أو الجامعية، من قبل المعلمين والأساتذة والمسؤولين عن هذا التقرير. فكم من مساوىء ـ إن لم نقل جرائم ـ ارتكبت في هذا المضمار، إذ وضعت في أيدي النشء كتب هزيلة وضارّة، بدون مسوّغ سوى ما تجلبه من ربح لأصحابها أو مستغليها. على أن خطر هذا الإفساد، وإن كان لا يزال قائماً، قد خف بإقدام الدول العربية على تنظيم تأليف الكتب المدرسية ونشرها وإقرارها وفق قواعد معينة وبواسطة دوائر أو هيئات مسؤولة. وهنا أيضاً: ما يصدق عن الكتب وعن استغلالها للكسب المادي يصدق أيضاً عن الوسائل التوجيهية الأخرى التي ذكرناها وفي مقدمتها الصحافة، حيث مجالات هذا النوع من الاستغلال أوسع وأفضح.

ومهما يكن من أمر، فإنا نؤكد أن الواجب الأول في الإصلاح التربوي اليومي العاجل هو صمود المسؤولين عن التربية في وجه أي عامل من العوامل، أيّاً كان نوعه أو مصدره، يؤدي إلى تضليل العمل التربوي بإخراجه عن غرضه الأصيل وإخضاعه

لأغراض أخرى غريبة عنه ومفسدة له. وهو صمود عسير وباهظ التكاليف في كثير من الأحوال والظروف السائدة.

ب ــ تقليص الهدر

وفي نطاق الوقوف في وجه المساوىء المستحوذة على التربية والعاملة في تعميق تخلفها يقع أيضاً الجهد لتقليص الهدر المسيّب الذي يحصل فيها. ويتجلى هذا الهدر في عدة مظاهر، لعل أهمها المعدلات المرتفعة في رسوب التلاميذ والطلاب، أو في إعادتهم صفوفهم سنة بعد سنة، أو في تسربهم إلى خارج المعاهد الدراسية. إن هذا الهدر له وجهه المادي في الخسارة المالية التي تنفق على هذه الجمهرة من الناشئين، كما أن له وجهه البشري في إضاعة سنوات ثمينة من حياتهم وفي تفويت سواهم فرص التعليم التي أتيحت لهم. ومن مظاهر الهدر التكاليف المتصاعدة لإقامة الأبنية المدرسية والتي يمكن أن تخفض باصطناع نماذج مبسطة لهذه الأبنية معتمدة المواد المحلية، وبإنشاء مجمعات للمخابر والملاعب وأمثالها تفيد منها عدة مدارس. ومن هذه المظاهر أيضاً الازدواجية بين معاهد التعليم العالي في بعض الدراسات التخصصية المكلفة، والتي يستطاع تجنبها أو تخفيفها بالتعاون والمشاركة. وليس يخامرنا شك في أن المسؤولين عن التربية يلحظون صنوفاً أخرى متنوعة من هذا الهدر ويشكون منها، لا سيما أن مطالب النمو التربوي تتجاوز الإمكانات المالية والبشرية الواقعة تحت تصرفهم تجاوزاً مستمراً ومتسعاً. ويحسن بهؤلاء المسؤولين، بقدر ما يستطيعون الصمود في وجه الضغوط التي تحيق بهم، أن يحتذوا حذو رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الخاصة الذين يسهرون سهراً يقظاً ليوفروا مردود مالهم وجهدهم بالمقارنة الدائمة بين الكلفة والعائد، وبالحرص الجاد على تخفيض الأولى ورفع الثاني. إن الهدر والتبذير هما من ألد أعداء الشعوب المتخلفة: ينطبق هذا على التربية مثلما ينطبق على أي وجه آخر من وجوه الجهد القومي.

ج ــ العناية بالمعلم

إذا انتقلنا من دفع المضار والمساوىء إلى التحسين والتجويد، ووجهنا نظرنا إلى صميم العملية التربوية، وجدنا ثمة العامل الفاعل فيها، وهو المعلم، على اختلاف مراتبه من مدرس القرية إلى أستاذ الجامعة. فمهما تُستحدث الوسائل وتطور الأدوات، يظل جوهر العملية التربوية اتصال شخصية بشخصية وحياة بحياة. والمعلم هو مبعث هذا الاتصال، وهو الذي يستثمر المنهاج والكتاب وكل ما بين يديه من أدوات ووسائل. فإذا صلح صلحت هذه به وغزرت فوائدها، وإذا ساء لم تُغنِ عنه بديلاً. ولذا، فإن حسن

انتقاء المعلمين وتدريبهم ومكافأتهم وضمانة كفايتهم وتقدمهم تقع في مقدمة الأولويات التي يجب أن يتقصدها جهد الإصلاح التربوي اليقظ الدائب في تقوية فاعلية التربية وتجويد نتاجها.

د ــ ربط التربية بالحياة

ومن هذه الأولويات أيضاً توثيق التربية بالحياة، وإذا أردنا استعمال لغة العصر قلنا: توجيه التربية لخدمة مقاصد التنمية. وذلك بمعنيين: ضيّق وواسع. أما المعنى الضيق فهو الربط بين الإعداد التربوي ومطالب التنمية الصناعية والاقتصادية، وذلك عن طريق توليد المهارات المتعددة، المتخصصة والمتطورة، التي تقتضيها هذه التنمية. فإذا وضع المسؤولون عن التربية هذا الهدف نصب أعينهم، كان لهم دليلاً صالحاً في ما يتوخون ويعمدون إليه من تحويل وإصلاح في نظم التعليم ومناهجه وكل ما يتصل به. وأمّا المعنى الواسع لهذا الربط، فمستمد من المعنى الواسع للتنمية وللحياة. فلا الحياة، ولا تنميتها، تنحصر في الميدان الاقتصادي. وإنما لهذه ولتلك أهداف أخرى أوسع وأشمل، هي التي تعيّن نوعيتهما وقيمتهما. والتربية المعدة لهما ينبغي أن تتقصد إعداد نشء قادر على تحسين هذه النوعية وترقية هذه القيمة، وذلك بما تجهزه به من فضائل عقلية وخلقية، ومن حسّ اجتماعي وولاء وطني، ومن قدرة على إدراك الحياة وعلى الإسهام في تغييرها إلى الأفضل. وبهذا ترتبط التربية بالحياة أوثق ارتباط وتتفاعل وإياها أجدى تفاعل.

هـ ــ توفير الوسائل المالية للتربية

إن حاجات التنمية التربوية العربية، كماً وكيفاً، تتصاعد يوماً بعد يوم، ومهما تضبط تكاليفها ويقلص الهدر فيها، فإن هذه التكاليف سوف تتصاعد باستمرار، وسوف تضخم العبء الثقيل الذي تتحمله الدول العربية الكثيرة السكان القليلة الموارد. فلا ندحة إذن عن التعاون العربي في هذا المجال الحيوي. ولعل في مقدمة المبادرات التي يفرضها هذا التعاون إنشاء صندوق عربي لشؤون التربية العربية تمول الدول الغنية القسط الأكبر منه وتستخدمه الدول جميعاً لتلبية أكثر الحاجات إلحاحاً ولسدّ الفجوات الفاضحة في البناء التربوي العربي. وإذا تيقن المجتمع العربي أن قومية المعركة تشمل الميدان التربوي، بل ان هذا الميدان يقع منها في الصميم، لم يجد المسؤولون غنى عن اتخاذ هذه المبادرة أو غيرها للتعاون والمشاركة في توفير الموارد المالية الضرورية لتنمية التربية العربية تنمية تصلح ما اختلّ منها وتكمل ما نقص.

هذه في نظرنا بعض الاتجاهات التي يجدر أن ينطلق فيها الإصلاح التربوي اليومي

الدائب، بينما العاملون يعملون في تخطيط الإصلاح الجذري البعيد المدى وتجهيز متطلباته. وقد يجد غيرنا اتجاهات أخرى هي أولى بسدّ الحاجات الآنية وبضبط المعالجات الجزئية للمشكلات القائمة. على أن هذه المشكلات هي بطبيعتها متداخلة. وأي طريق يسلكه المرء في معالجتها يؤدي إلى سواه. فالعبرة إذن ليست في اختيار السبيل أو تعيين الاتجاه، وإنما هي في سلامة الغاية ووضوحها، وفي عقلانية النهج وانضباطه، وفي صدق الممارسة وجدّها وبذلها.

٤ ــ خلاصة

لعلنا قد أطلنا الكلام في هذا الفصل. وما ذلك إلاّ لإيماننا المكين بأهمية التربية في تكوين الأشخاص، وبأهمية هذا التكوين في خلق المجتمع العربي القادر الفاضل. ولقد حاولنا في هذا الفصل رسم الخطوط الكبرى للإصلاح التربوي، الذي به يصلح الأشخاص في المدى البعيد وفي المدى القصير، وحاولنا، كذلك، وصف التدابير التي يجب أن تتخذ وفق هذه الخطوط. على أن ثمة أمراً جوهرياً يتعدى أي تدبير معين، بل هو الشرط الأساسي لنجاح أي تدبير، وهو أمر يصعب تحديده لأنه أشبه بالروح التي تتغلغل في العملية التربوية بكاملها.

إن هذه الروح المرجوة تنبثق عن الإيمان بأن التربية مهمة شعبية شاملة، لا يحدّها مكان أو زمان، ولا يحتكرها أفراد أو هيئات. فإن تولّد هذا الإيمان وفعل في المجتمع، أخذ كل مواطن يعد نفسه متعلماً ومعلماً في آن، لا في المدرسة فحسب، بل في كل مكان، وحيثما اتصل بغيره من المواطنين. فالوالد في البيت، والعامل في الحقل أو في المصنع، والمدرّس في المدرسة، والمؤلف والصحفي ورجل الدين والسياسي والحاكم، والمهندس والطبيب والموظف، والصديق والرفيق والزميل ـ كل من هؤلاء وغيرهم يصلح، إذا آمن وأراد، أن يكون متعلماً مدى الحياة مفيداً من غيره من المواطنين ومعلماً إياهم ومفيداً لهم بوجه من الوجوه. وبهذا تصبح التربية هي الحياة ذاتها. والواقع أن الحياة التي يحياها أيّ منا هي أصدق تعبير عما تعلم، وأبرز مثال لما يعلّم. وبهذا أيضاً تعبأ قوة الأمة كلها للجهد التربوي المنشود.

على أن اكتساب المهمة التربوية هذه الصفة الشعبية الشاملة وتعززها بالتعبئة المحتشدة لا يؤتيان ثمارهما إلا أذا ساد المجتمع خلق شخصي ووطني يسدد خطى الجهد التربوي ويصونه، وينفث في الحياة التي هي التربية، وفي التربية التي هي الحياة، المعاني الإيجابية والقيم الصحيحة فيجعلهما معاً مصدر النمو الحقيقي ومبعث القدرة الذاتية التي

بها ينهض المجتمع ويسمو، ويبدع ويعطي. وبدون هذا الخلق، تفسد الحياة كما تفسد التربية، مهما يتخذ بشأن التربية من سياسات وخطط وتدابير، ومهما يتسع نطاقها وتتنوع أساليبها.

ومن البديهي أن هذا الخلق يجب أن يتجلى، أصدق ما يتجلى، عند الذين يتجندون للتربية بصورة مباشرة، من معلمين وأساتذة وإداريين وسواهم من المعنيين. فمهما تقسُ الظروف التي تحيط بهم، وتشتد المثبطات التي تتوالى عليهم، يظلوا هم المؤتمنين الرئيسيين على هذه المهمة، وبالتالي المقياس الحقيقي لصلاحها أو فسادها. فالمقام الذي تحتله التربية في المجتمع، ونوع الإيمان بها، ومقدار التجند لها، منوطة، آخر الأمر، بالصورة التي تتجلى بها في تفكير المربين وسلوكهم. ومن هنا نتبين صحة قول الشاعر الكبير أحمد شوقي: «كاد المعلم أن يكون رسولاً»، هذا القول الذي نردده باقتناع وإعجاب حيناً، وبتبرم وإنكار حيناً آخر إذ ننظر في أحوال المعلم وظروفه في بلادنا العربية.

وخلاصة القول إن الجهد التربوي يصح ويثمر عندما يغدو جهداً نضالياً صادقاً شاملاً، له في المجتمع قواعده العريضة، وقياداته الجريئة الرشيدة، وفدائيوه الذين يكافحون ليل نهار ليكونوا أهلاً له ولتكون حياتهم تعبيراً صادقاً عن معانيه وتلبية سخية لمطالبه.

خاتِمـــة

والآن، وقد بلغنا نهاية المطاف، قد يتساءل القارىء: ما هي صورة المستقبل العربي التي نخلص إليها؟ وبخاصة: ما هو مستقبل الصراع العربي الصهيوني الذي يقع من الحياة العربية الحاضرة في الصميم والذي يتغلغل أثره في شتى نواحيها؟ ولما كانت ثمة أسئلة واختلافات في وجهات النظر حول الاستراتيجية العربية الواجب اتباعها في هذا الصراع، ولا سيما في المدى القصير، كما يتبين من المواقف التي تتخذها الحكومات والأحزاب والهيئات في هذا الشأن، فقد ينتظر القارىء من كتاب عنوانه «**نحن والمستقبل**» أن يدلي بأجوبة محددة عن الأسئلة المثارة وأن يرسم استراتيجية معينة لصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل في الأيام والسنوات المقبلة.

على أني لم أتوخَّ هذا، ولن أقدم عليه في خاتمة هذا البحث. وليس إحجامي عائداً إلى تهرب من المسؤولية، بل، على العكس، إلى إحساس بها وتقدير لشأنها. ذلك

أن الأجوبة المحددة المطلوبة تقتضي من الاطلاع على دقائق الواقع العسكري والسياسي والدولي، ومن توفر الوسائل لتحليل الأوضاع والاتجاهات وتقييمها، ما يصعب تحققه لدى فرد من الأفراد مهما تكن مؤهلاته ـ خصوصاً إذا لم يكن منصبّاً على هذه المهمة كل الانصباب. إن هذه المهمة تقع بالأحرى (كما هي الحال في الدول المتقدمة وفي الحركات التحريرية الناجحة) على عاتق هيئات منتظمة من أرباب المسؤولية ومن المطلعين المختصين في شتى نواحي القضايا المطروحة. فإذا لم يحصل هذا التقصي النافذ الشامل المنتظم، وجاءت الآراء سطحية مشتتة، والقرارات عفوية والتحركات عشوائية، كانت مغبة ذلك الضياع والخسران والمزيد من الانتكاس في معاركنا القومية، وأخصها المعركة الضارية مع الصهيونية وإسرائيل. ولا أظن أننا نبالغ عندما نردّ معظم ما أصابنا من خسائر ونكبات في الماضي إلى افتقارنا إلى هذا النوع من التقصي المسؤول للواقع ولاتجاهات تحركاته، وإلى التخطيط المنتظم لمجابهته والسيطرة عليه. فلقد كانت الأحداث تتغلب علينا بدلاً من أن نتغلب عليها، كما يجب أن نفعل، بجهدنا الاستباقي فكراً وعملاً، تخطيطاً وتنظيماً.

ولذلك فجلّ ما نطمح إليه هنا، في ما يتعلق بالمراحل الحاضرة والمقبلة لهذا الصراع، هو الدعوة إلى سلوك هذا النهج الصارم في استباقها ومجابهتها وتوفير الهيئات الدراسية والتخطيطية التي يقتضيها وتوفية حاجات هذه الهيئات وتعزيز فاعليتها. ومن البديهي ان الشرط الأساسي لاستقامة هذا كله ونجاحه هو انتظام موقف الفلسطينيين وتماسكهم الداخلي، وانتظام موقف دول المواجهة، ومن وراء هؤلاء وأولئك الدول العربية كافة، وتوازع الأدوار بين جميع الفرقاء، كل بما يخصه ويقتضيه، حسب سياسة محكمة شاملة لهذه الأدوار جميعاً.

على أننا ما إن نقول هذا القول ونتطلب هذا المطلب حتى نجد أنفسنا وجهاً لوجه لا أمام مستقبلنا الأقرب فحسب، بل أمام مستقبلنا القريب كله الذي بسطناه على ما بقي من هذا القرن، ولا إزاء صراعنا مع الصهيونية وإسرائيل وحده بل إزاء قضايانا القومية جميعاً. ذلك أن هذا الصراع، على أهميته وبروزه، ليس سوى قضية من هذه القضايا، وهي مرتبطة بسواها ـ لا سيما بقضية التخلف ـ أوثق ارتباط ومتأثرة بها ومؤثرة فيها (بل لعل التخلف هو من هذه القضايا جميعاً أعمقها جذوراً وأقواها أثراً). كذلك ما يطلب منا للسنوات القليلة المقبلة متصل أشد اتصال بما نتصوره ونخطط له ونسعى إلى تحقيقه بشأن الفترة القادمة بكاملها ـ هذه الفترة التي لم نمدها إلى أبعد من ربع قرن،

لصعوبة التكهن بما ستكون عليه الحياة العربية والحياة الإنسانية في هذا العصر المتغير تغيراً مطرداً متسارعاً.

وإذ نوسع نظرتنا قومياً، ونمدها زمنياً، كما نفعل في هذا الكتاب، نجد أن جلّ ما نستطيع فعله ـ أو بالأحرى جل ما يستطيع فعله فرد غير مزود بأسباب الاستطلاع الحديثة الدقيقة المتطورة ـ هو استخلاص المبادىء الأساسية، مع الدعوة إلى الإقدام الجريء والسريع على إنشاء الهيئات البحثية العربية المزودة بتلك الأسباب (التي غدت اليوم للأمم من لوازم البقاء)، القادرة على أن تستخلص من المبادىء استراتيجيات مرنة متناسقة لاستباق الأحداث القادمة ومجابهتها، والمؤهلة لأن ترسم معالجات عملية تفصيلية لمختلف جزئياتها.

ويهمنا في هذه الخاتمة أن نؤكد **المبادىء الخمسة** التالية:

أول هذه المبادىء مرتبة وشأناً، بل المبدأ المحوري الذي يدور عليه كل ما عداه والذي حاولنا توجيه الأنظار إليه في خلال هذا الكتاب، هو أن مستقبلنا رهين بقدر ما نستجمع من **القدرة الذاتية**. فسواء قبلنا في قضية فلسطين التسوية السلمية أو رفضناها، ومهما تكن النهج والأساليب التي يتبعها القابلون أو الرافضون، فإن ما سيقرر في النهاية مدى نجاحنا في بلوغ غايتنا في هذا الميدان من ميادين تحررنا القومي هو مقدار ما نكتسب من صحة ونقاء وما نعد لأنفسنا من قوة بأصح معاني هذه الكلمة وأشملها. وكذا الأمر في الميدان التحرري الداخلي، وهو ميدان التنمية، الذي يتطلب منّا أمضى العزم وأصدق النضال لنتغلب على الفقر والمرض والجهل، ولنوفر لإنساننا العربي نِعَم الحرية والكرامة والعدالة. إن العدة الحقيقية للظفر في هذا الميدان هي أيضاً محصّلنا من القدرة الذاتية، كما أن أي ظفر ننال يعزز بدوره تلك القدرة وينميها.

وهذه القدرة الذاتية، كما أكدنا أيضاً، ذات وجهين بارزين: وجه علمي تكنولوجي تشيع فيه النظرة العلمية والتفكير العقلاني ويصدر عنه الجهد الدؤوب لاستثمار موارد الطبيعة وتصنيعها وتوفير وسائل الدفاع والازدهار ورفع مستوى الصحة وتعميم التربية، ووجه أدبي خلقي يشع منه الإيمان والاخلاص والغيرية والتضحية وسواها من الفضائل التي تدعم النضال القومي في شتى ميادينه وتخلق من الضعف قوة، والتي ترفع قدر الإنسان العربي وترقيه ذاتياً وتعزز وجوده، بل تبرر هذا الوجود.

وعندنا أن هذه القدرة الذاتية لا تتحقق على النحو المرجو إلا إذا كانت قومية النطاق. ولذا كان تأكيدنا على **قومية المعركة** (وهذا هو **المبدأ الثاني**). ولسنا نعني معركة

فلسطين فحسب، بل المعركة القومية العربية بمجموعها، المعركة الشاملة على تعدد ميادينها واختلاف جبهاتها، لتحرير الإنسان العربي من صنوف العدوان والاستغلال الخارجي والضعف الداخلي. ومن هنا كانت ضرورة تعاون الجهود العربية بدلاً من تنافرها، وتلاحمها بدلاً من تناحرها، ووجوب اتخاذ خُطى جريئة لتحقيق أقصى ما يكون من التضامن وأوثق ما يمكن من التآلف بين الدول والشعوب العربية في الشؤون السياسية والدفاعية والاقتصادية. ومن هنا أيضاً كانت الحاجة الخطيرة الملحة إلى صب الموارد النفطية العربية الهائلة (وهي موارد محدودة الزمن، وقد لا يتعدى توفرها نهاية هذا القرن أو نهاية العقد الأول من القرن القادم) لتقوية الدفاع العربي واستعادة الحقوق المغتصبة، ولتنمية المجتمع العربي في شتى الحقول. إن أنفع استثمار للمال العربي وأضمنه هو في الوطن العربي ذاته، مهما يبدُ استثماره خارج هذا الوطن مربحاً أو مضموناً في الوقت الحاضر. ذلك أننا إذا وضعنا هذا المال تحت سلطة القوى الأجنبية النهمة، فليس لنا ضمان من أن تستلبه وتلتهمه. ناهيك بالحاجات المتفجرة، في كل جانب من جوانب الحياة العربية، وما تستدعي من إمداد وتقوية لصيانة الحق العربي وتعزيز الكرامة الفردية والجماعية.

ولنتذكر أن ألدّ أعداء هذا الإمداد وأضخم عوائق تكوين القدرة الذاتية هو الهَدْر، الهدر الحاصل من الإسراف الضار والشائن من قبل بعض المنعمين بهذه الثروة النفطية والمستفيدين منها الذين كثيراً ما يتصرفون بها كأنها ملكهم الخاص لا ملك الوطن والأمة ويستغلونها للعبث والفساد وللسيطرة والإفساد. وما أفظع الشرور السياسية والاجتماعية والخلقية الناجمة عن هذا التصرف والاستغلال، وما أوخم أثرها في إضعاف الخلق الفردي والوطني وفي خلخلة الكيان القومي بمجمله! ثم هناك الهدر المنصرف إلى إقامة المشروعات الكمالية الضخمة غير المنتجة التي يجب الإقلاع عنها أو إحالتها إلى أدنى مراتب الأولويات والتي يدفع إليها اغترار ذوي السلطة بالمظاهر البراقة والاعتبارات الدعاوية من جهة، ومن جهة أخرى إغراء أهل الحكم والصناعة والتجارة في البلدان المتقدمة وسماسرتهم المحليين والدوليين واستثارتهم أهواء «الأغنياء الجدد» لامتصاص ثرواتهم وإبقائهم في تخلفهم. ونوع ثالث من الهدر: هو ذلك الذي ينتج عن ضعف التنسيق أو عدمه في استخدام الثروة القومية. فكل دولة من الدول العربية تضع خططها الدفاعية والإنمائية وتخصص لها الأموال بالاستقلال عن الدول الأخرى، مما ينتج الكثير من الازدواج المبذر، ومما يعيق التكامل العربي بدلاً من أن ييسره ويوطد خطاه. ولا ننسَ أن الأموال المخصصة التي تبلغ في بعض الأحيان مبالغ هائلة نسبياً هي في البلدان العربية

غير النفطية عصارة الثروة القومية الحاضرة (وفي بعض الحالات ارتهان لثروة السنوات المقبلة)، وأما في البلدان النفطية فهي اغتراف من منبع سريع النضوب.

ولنذكّر أنفسنا أيضاً أن الشرط الأول لتحقيق التكامل المطلوب هو صدق الشعور بالانتماء العربي. فإذا ظل هذا الشعور واهياً، وظلّ الشعور الطاغي هو المنبعث من مصالح فردية أو فئوية أو قطرية، وكان الانتماء العربي تعبيراً لفظياً لا يتعدى الشفاه، أو سبيلاً من سبل الادعاء والمباهاة والمزايدة، فإن قومية المعركة التي نكثر من ترددها تبقى اسماً بلا مسمى ومظهراً بلا مضمون، ولن تسعف في بناء القدرة الذاتية المنشودة بل تعطله وتفسده لأن كل ما يقام على أسس النفاق والتضليل زائف زائل.

ويتصل بهذا المبدأ الثاني **مبدأ ثالث**، وهو أن المعركة التي يجب أن نخوضها، والقدرة الذاتية التي يتعين علينا أن نكوّنها، تقتضي، بالإضافة إلى التركيز القومي، **الانطلاق العالمي**. ذلك أن العالم، كما بيّنا مراراً، قد صغر وتواصلت أطرافه وتشابكت مشكلاته، فلم يعد ممكناً لأي شعب أن ينعزل عن سواه، ولأية معالجة لأية مشكلة أن تأتي صحيحة إذا انحصرت في نطاق ضيق محدود. يضاف إلى هذا أن حركات التحرير وجهود التحرر يفيد بعضها من بعض ويدعم بعضها بعضاً كما تشهد بذلك العقود الأخيرة. فإذا كان الانتماء القومي قد أصبح شرطاً لازماً لإنشاء القدرة الذاتية المطلوبة للتحرير والتحرر، فإن الانتماء الإنساني غدا كذلك واجباً في الحاضر وسيكون أكثر وجوباً في المستقبل القادم علينا. وليس ثمة تعارض جوهري بين الانتماءَين، بل إن صياغة جهادنا القومي بالمفاهيم الحضارية وإقامته على أسس المبادىء الإنسانية يقوي تعاطف الشعوب وإياه ونصرتهم له، ويرفع شأنه التاريخي ويرقّي كيانه الذاتي (وهو الأهم). ولندرك إدراكاً واعياً حازماً أن قوى المستقبل ستمضي في تقوية الشعور بالانتماء العالمي، وستعمل داخل هذا الانتماء في تغليب الروابط الحضارية على الروابط القومية، وفي جعل الصفة التي تميز الأفراد والجماعات وتربط بينهم قدرَ تحضُّرهم ونوعه أكثر مما هي نوع القوم الذي يؤلفون ومدى ولائهم له.

و**مبدأ رابع** هو **الاتجاه المستقبلي**. فكما أنه لم يعد مجدياً أو ممكناً أن نحصر رؤيتنا ومعالجتنا في حيز محدود (حتى وإن اتسع اتساع المجتمع العربي)، كذلك لم يعد مفيداً أن نقصر اهتمامنا على الحاضر الزائل، بل وجب أن نتجاوزه إلى المستقبل رؤيةً وفكراً وعملاً، بل لعل الواجب هو أن نبدأ بالمستقبل ونستلهمه في معالجة الحاضر.

ومهما يكن الأمر، سواء أكان التجاوز المنشود نهاية أم بداءة، فإنه ليس مجرد

امتداد زمني، أو انتقال من نقطة إلى أخرى على خط واحد، وإنما هو ارتفاع من خط إلى خط. إنه تجاوز كيفي، وتغير جوهري من نوع معين من التفكير والحياة إلى نوع آخر. إنه انقلاب على الذات وثورة على النفس، انطلاقاً من أن المستقبل يبدو وكأنه سيختلف عن الحاضر، بله عن الماضي، اختلافاً نوعياً، فهو يتطلب بالتالي مجابهة من نمط جديد، لا يقدر عليها إلا إنسان جديد، إنسان متحلٍّ بالفضائل العقلية والخلقية التي حاولنا إبرازها في هذا الكتاب.

وخامساً وأخيراً، نتساءل: لماذا بناء القدرة الذاتية؟ أية غاية يتوخى هذا البناء، وأي غرض يخدم؟ ثمة مراتب من الغايات والأغراض، نوجزها بثلاث أصلية، جامعة، ومتصلة بعضها ببعض هي: **التحرير، والتنمية، والإبداع.** أما التحرير فهو لاستعادة فلسطين وسواها من الأرض العربية التي اغتصبها الصهيونيون، ولحماية الكيان القومي، حاضراً ومستقبلاً، وصيانة الوجود العربي أرضاً وموارد وشعوباً وتراثاً من العدوان والاستغلال بمختلف وجوههما. ولما كانت الصهيونية حركة اعتدائية توسعية، ولما كانت أطماع القوى الكبرى ومنافساتها ما تزال مضطرمة، فإن معركة التحرير معركة شاملة، وذلك بمعنيين: شمولها للأرض العربية بكاملها، ونفاذها إلى كل جانب من جوانب الحياة. فليس لأي شعب من الشعوب العربية أن يعتقد أو يدعي أنه خارج عنها أو ناجٍ منها، وليس لأي جانب من جوانب الحياة العربية أن يكون بمنأى عن نتائجها وآثارها. وعلى شمول هذه المعركة المزدوجة وتعدد جبهاتها، فإن لها اليوم وفي الغد القريب جبهتين رئيسيتين، هما مناضلة الاغتصاب الصهيوني، وحماية النفط العربي والمال المتوفر منه. وهاتان الجبهتان مترابطتان، وقد قوي ترابطهما بتصاعد أهمية النفط وتزايد حاجة البلدان الصناعية له، وبتوافر قسط البلاد العربية من ناتجه واحتياطيّه. ولئن تكن جبهة الصراع العربي الصهيوني هي الجاذبة للأنظار والغالبة على اهتمام الرأي العام العربي والعالمي، ولئن تكن الصيغة الخاطئة المفتعلة التي غُلِّفت بها، أي «قضية الشرق الأوسط»، هي من أكثر القضايا بروزاً في المجتمع الدولي وفي مجالات الإعلام العالمية، فإن الجبهة الأخرى ـ جبهة النفط ـ لا تقل عنها شأناً، خصوصاً عند الذين بيدهم وسائل تحريك الأحداث والذين يدركون مواطن القوة ومواطن الضعف ويجدّون ويتنافسون في تعزيز سلطتهم وإضعاف سلطة سواهم. ولعل هذه الجبهة هي عند هؤلاء الجبهة الرئيسية التي تتحكم بسائر الجبهات (ومنها الصراع العربي الصهيوني) وتوجه تطوراتها. نخلص من كل هذا إلى أن القدرة الذاتية التي يتوجب على الشعوب العربية توليدها للصمود والظفر في هذه المعركة الشاملة هي القدرة النضالية، البشرية والمادية ـ في ميادين الدفاع

والسياسة والتصنيع والدعاوة والتعبئة الشعبية ـ التي تؤهلهم لتحرير أرضهم ولحماية كيانهم. إن هذه القدرة هي الشرط الأول للحفاظ على أنفسهم ولصون كرامتهم في مستقبل الأيام.

على أن هذا الجانب من القدرة الذاتية مرتبط بجانب آخر، بل لعلّه ناتج عنه ومستمد منه. هذا الجانب الثاني هو الذي تحققه عملية التنمية الداخلية، وهي العملية التي تنصب على الموارد المادية والقوى البشرية فتخرجها من حيز الإمكان إلى حيز الفعل، لتبني الكيان الفردي والكيان الوطني بناء صحيحاً متيناً. إن الكيان لا يصان من العوادي الخارجية ولا يثبت في خضم الزعازع إلا بقدر ما يكون سليماً في ذاته وقادراً على صيانة نفسه. وهو لا يتصف بهذه الصفة ويرتفع إلى هذه المرتبة إذا كانت تنتهكه العوادي الداخلية من فقر ومرض وجهل وفساد وغيرها من الأسواء العابثة والشرور المهلكة. فللتنمية إذن وجهان: وجه يصدّ الشرور الداخلية ويسعى إلى التغلب عليها (وهو بهذا شبيه بالجانب الأول من جوانب القدرة الذاتية المتجه إلى صدّ الشرور الخارجية والصمود إزاءها)، ووجه يولّد في خلايا المجتمع الخيرات المادية والعقلية والأدبية التي بها يحصل التقدم والرقي. وإذا كانت غاية الجانب الأول هي التحرير، فإن غاية هذا الجانب الإنمائي هي التحرر، أي الانطلاق من العبودية الذاتية، عبودية العجز والوهم والأثرة والفساد، واكتساب حرية القدرة والعقل والإيثار والصلاح.

قلنا إن التنمية، بالمعنى البشري الذي نتحدث عنه، هي سبيل التقدم والرقي. وكثيراً ما يستعمل هذان اللفظان ـ التقدم والرقي ـ ولعلهما استعملا أيضاً في سياق هذا الكتاب، كأنهما مترادفان. والواقع أنه يصح التمييز بينهما انطلاقاً من المعنى الأصلي لكل منهما وإظهاراً لفارق هام في المطلب والغاية. فالتقدم يحصل على المستوى الأفقي، أما الرقي فتدرُّج تصاعدي عمودي. ويخيل إلينا أن مبعث التقدم هو تكوين القدرة على الطبيعة بالعلم، بينما أن مبعث الرقي هي تكوين القدرة على الذات بالفضيلة والخلق. ويتجلى هذا الفارق في المجتمعات التي جرينا على تسميتها بالمتقدمة، فهي قد بلغت مدى بعيداً في التقصي العلمي والتطبيق الصناعي فوفرت لأبنائها وسائل مادية متكاثرة ونظماً سياسية واقتصادية واجتماعية متطورة. على أن الأمراض التي تنتابها والاضطرابات التي تعتورها تدل ـ كما أشرنا مراراً ـ على أن هذا «التقدم» الرائع في بعض الجبهات لم يتناول جبهات أخرى حياتية أساسية، وهي الجبهات الواقعة في صميم الكيان الإنساني، فجاء ناقصاً مختلاً باعثاً لشتى المساوىء التي يشكو منها أربابه والتي أخذوا يخشون نتائجها الراهنة والمرتقبة. وبكلمة أخرى، إن هذا **التقدم** الخطي الأفقي لم يرافقه **الرقي**

المطلوب في أدراج السمو والعزة الذاتية، وإن «الكم» فيه قد غلب على «الكيف» ووفرة الوسائل على نبل الغايات.

ولذا، فالجهود الإنمائية التي يتعين علينا بذلها لتكوين هذا الجانب من جوانب القدرة الذاتية يجب أن تسير في الاتجاهين معاً، لتصنع إنساناً عربياً متقدماً وراقياً في آن، إنساناً جاداً مناضلاً للتحرر من ضروب العجز والفساد التي تضنيه وتدنس نفسه، وساعياً إلى اكتساب الفضائل العقلية والأدبية التي بها يرتفع قدره الذاتي ويسمو كيانه. وإذا كان التحرر هو مقصد التقدم والرقي، فإن التقدم يحرر الإنسان من أشياء، أما الرقي فيحرره من أجل أشياء: **من أجل** غايات أبعد فأبعد وأغراض أنبل فأنبل.

وهذا يؤدي بنا إلى المرتبة الثالثة والعليا من مراتب الغايات التي يجب أن يتقصدها بناء القدرة الذاتية. وهي الإبداع. فليس يكفينا أن نحرّر أرضنا ومواردنا وتراثنا من المعتدين والمتربصين، وأن نتحرر بالإنماء الصحيح المكتمل، بل علينا، إذا أردنا أن نكون مستقبليين حقيقيين، أن نسهم في التقدم والرقي الإنسانيين. إلى هذا الإسهام المبدع يجب أن تطمح أنظارنا وتنهض هممنا، لأنه هو الذي يبرر، آخر الأمر، وجود الأمم، ويسبغ عليها ميزاتها. إن الميزات التي لنا اليوم ليست من صنعنا. فالثروة النفطية التي تتدفق علينا هي من صنع الطبيعة وعطائها، ولم تكن لنا يد في تكوينها. والتراث الحضاري العربي الذي نفخر به هو وليد جهود أسلافنا، ونحن لا نزال في أوائل مراحل اكتشاف حقيقته واستخلاص جوهره، ناهيك بتجديده وتكييفه لمواءمة مطالب الحاضر والمستقبل. فالمطلوب إذن هو أن نكون من صَنَعة المستقبل فنستحقه، كما كان أسلافنا في الماضي من صنعة مستقبلهم فاستحقوه، أن نعطي كما أعطوا، بل خيراً مما أعطوا، وأن نحوِّل الموارد والذخائر التي بين أيدينا إلى ميزات فعلية تجعل العالم كلّه يحرص على وجودنا ويلتفّ حولنا إذا ألمَّ بنا مكروه، لشعوره حينذاك بأن أية علّة تعترينا تصيبه هو أيضاً، وأية خسارة تلحق بنا هي خسارة له وللحضارة الإنسانية. وليس الأمر كذلك في الوقت الحاضر.

ولقد يتساءل البعض: أيحق لنا أن نطلب هذا المطلب البعيد، ونحن في خضم شواغل أهمّ وأشد إلحاحاً؟ أليس من السذاجة أن نتكلم عن الإبداع بينما جزء من أراضينا مغتصب محتل، والمتربصون بنا كثر أقوياء، وجماهير شعوبنا تتلوى من آلام الحرمان والتخلف؟ والجواب أن الشعوب بمطامحها، تعظم بعظمة هذه المطامح وتصغر بصغرها. وليس سذاجةً أو عيباً أن نعلو بمطالبنا ـ حتى لو بدت عسيرة أو مستحيلة ـ بل السذاجة

والعيب أن نخفض أنظارنا ونضيق آفاقنا ونقعد عن التحليق والتجاوز. العيب والسذاجة أن ننصرف عن تبصُّر المستحيل والسعي إلى تحقيقه.

والواقع أن مطلب الإبداع ليس أمراً مستحيلاً حتى في وضعنا المتخلف الحاضر. فثمة إمكانات إبداعية بين أيدينا إذا أحسنا الرؤية وأجدنا السعي. وهي لا تتنافى وجهادنا للتحرير وللتحرر، بل تعزز هذا الجهاد وتضفي عليه معاني بهية. ولنضرب على هذا مثلين اثنين **أحدهما** في الميدان العلمي **والثاني** في الميدان الأدبي الخلقي. ففي الميدان العلمي، أليست تتيح لنا مواردنا النفطية إقامة بعض المعاهد أو المؤسسات البحثية في شؤون تهمنا وتهم العالم أجمع، كتوليد الطاقة الشمسية واستثمار الصحارى والبحار؟ إن هاتين القضيتين وأمثالهما قد أخذت تسترعي الأنظار وتستنهض الهمم في مواطن عديدة من العالم المتقدم نظراً لاستنزاف موارد الطاقة وتناقص المواد الخام. أليس بمقدورنا أن نسهم في هذه الجهود الاستكشافية فنبدع في إفادة أنفسنا وفي معالجة بعض القضايا العالمية؟ قد يقال إنه إذا توفرت لنا الموارد المالية لهذه المشروعات، فإننا نفتقر إلى القوى البشرية لتنفيذها. والواقع أنه ليس صعباً أن نتعاون والهيئات العلمية أو المنظمات الدولية المعنية بهذه الشؤون، وأن نعمل في الوقت ذاته في حشد ما لدينا من كفاءات عربية مهيأة غير مستغلّة عندنا أو مهاجرة إلى البلدان المتقدمة، وفي تهيئة كفاءات أخرى، لمثل هذه المهمة الجليلة. إن في هذا الحشد والتهيئة إعداداً لإبداع مقبل، إن لم يكن تحقيقاً لإبداع حاضر. المهم في هذا كلّه هو الإقدام والجرأة، والاقتناع الذاتي بأننا مؤهلون للإبداع وللإسهام الحضاري وأننا قادرون عليه حتى في غمرة المشكلات والظلمات التي تحيط بنا.

أمّا الإمكان **الثاني** ـ ويقع في الميدان الأدبي ـ فقد يكون أشد عسراً ولكنه أعظم شأناً. إننا نخوض معركة تحريرية لاسترداد الأرض واستعادة الحق. وهنا أيضاً مجال للإبداع. قد تكون قدرتنا السياسية والعسكرية والدعاوية دون قدرة العدو. ولكن ليس محتماً علينا أن تكون قدرتنا النضالية أدنى من قدرته. وهذه القدرة النضالية تنبع من فضائل الإيمان والبذل والتضحية والتلاحم والتعالي فوق الأغراض والمصالح الخاصة والانصهار التام في السعي المشترك. ولنا في الماضي البشري ـ ومنه ماضينا ـ وفي الحاضر، أمثلة رائعة لهذه القدرة النضالية، المتولدة من فضائل إنسانية، أثارت إعجاب العالم وخلّدت ذكرها ومآثرها في التاريخ. فهل يرتفع نضالنا التحريري إلى هذا المستوى، ويغدو مثالاً يحتذى وجهاداً رائداً يتسم بالمعاني الإنسانية السامية وبأمثولات رائعة تهتدي بها تطلعات الشعوب؟ إنه لخليق بنا ألاّ نعجز، وبمطامحنا ألاّ تقصر، عن هذا النوع من الإبداع.

إن هذه الكلمات تكتب في إحدى زوايا موطنٍ عزيز غالٍ هو لبنان، موطن قدَّم للنهضة العربية وللقضايا العربية خدمات جليلة لا تنكر، موطن مؤهل لأن يكون بلد الحرية والكرامة والإخاء والمحبة ولأن يصوغ مثالاً مستقبلياً لما يجب أن يكون عليه الإنسان العربي والمجتمع العربي. إن هذه الكلمات تكتب[1] في ظل واقع مأساوي يهيمن على هذا الوطن العزيز: واقع التنافر والتناحر والاقتتال، وبروز أمقت العصبيات وأشنع الغرائز البدائية. وللُّبنانيين ولأشقائهم العرب جميعاً أن يتساءلوا: أين نحن من الإبداع الحضاري المرجو؟ يا للمدى الواسع الذي يفصل هذا الدرك الذي نتمرغ فيه عن الرقي الذي يجب أن نسمو إليه وأن نتميز بسماته بين الشعوب! إن الواقع الشائن الأليم، المنبعث من أدران الماضي ومفاسد الحاضر، حقيق بأن يكون مدعاة لليأس والانهيار إذا ظللنا نسير على الدروب التي سلكناها وإذا ظلَّ تفكيرنا وتصرفنا ملوثين بالأدران والمفاسد التي ورثناها أو التي غرسناها بأيدينا. ولكنه حقيق أيضاً بأن يكون النار التي نذيب فيها هذه الأدران والمفاسد، فنطهّر أنفسنا بضرامها، ونلمح بنورها دروب المستقبل، فنقدم على اقتحام هذه الدروب طامحين إلى الحرية والكرامة، عاملين على تكوين قدرتنا الذاتية الحقيقية ـ تلك القدرة التي لا تمنح من خارج بل تكتسب بالجهد المضني والبذل السخي، والتي بها نصون كياننا ونرتفع فعلاً في مدارج الرقي الوطني والإنساني. ولئن يكن البعض يعتقدون أن سبيل تكوين هذه القدرة هو تبديل النظم أو تعديلها، ولئن نكن نوافق القائلين بالتعديل ـ التعديل الجريء السريع لإذابة الطائفية والعشائرية وسواهما من النزعات المتخلفة المفرقة في بوتقة الوطنية، ولتحقيق أقصى ما يمكن من مساواة وعدالة اجتماعية واقتصادية بين المواطنين ـ فإنا نرى أيضاً أن أي تعديل نتوصل إليه لا يؤتي ثماره إلا إذا رافقه تجدد إنساني ووطني نابع من ضمير كل منا مهتدٍ بضياء العقل مؤمن بالعمل الدؤوب والعطاء السمح ومقبل عليهما، تجدّدٌ يغيرنا تغييراً جوهرياً، فيجعلنا أهلاً للحياة الحرّة الكريمة وللفعل الحضاري الذي نرجو أن يتميز به مستقبلنا. هنا، في نظرنا، مجال الثورية والتبديل، هنا الطريق التي نتهرب منها ونعمى عنها. ولما كانت الدعوات والصيحات تكثر وتصخب اليوم في اتجاه النظام، فإن الحق والواجب يفرضان دعوات لا تقل عنها ارتفاعاً وانتشاراً في اتجاه الذات، دعوات لتنمية العقل واستثارة الضمير وإذكاء الجدّ والتضحية، لأن أي بناء نشيده على غير هذه الأسس

---

(١) في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ بعد توالي الاضطرابات في العاصمة والضواحي ثم اندلاعها في البقاع والشمال، وقبل الجولات الرهيبة التي بدأت في أواخر الصيف واشتدت عنفاً واتساعاً.

لن يثبت، وإذا ثبت لفترة من فترات الحاضر فهو غير خليق بمطالب المستقبل ـ تلك المطالب التي ستدور أكثر فأكثر على ما تتمتع به الأفراد والشعوب من قيمة ذاتية واستحقاق إنساني.

لقد اختلف الناس في السابق، وهم يختلفون الآن، من حيث نظرهم إلى المستقبل واهتمامهم به.

فمنهم من لا ينظرون ولا يهتمون، بل يظلون غارقين في لجج الماضي أو لاهين بشواغل الحاضر، فلا عجب إذا ما قعدوا وعجزوا عن صنع المستقبل.

ومنهم من يعتقدون أن المستقبل لا يُصنع، لأنه وليد قدر مسيطر ليس للبشرية يد فيه أو أثر في سياقه. هؤلاء أيضاً يقعدون ويعجزون.

ومنهم من يحاولون أن يصوغوا المستقبل على صورة الماضي ومثاله، فيخفقون لأن دولاب الحياة لا يعود القهقرى.

ومنهم من يعتقدون أنهم اكتشفوا القدر المحتم وأنهم يمسكون بزمامه، ويقودون طلائعه، فيضيقون مجال الحرية ويرسمون للمستقبل خطاً محدداً، ولكن المستقبل يأبى أن يتقيد لأنه غني بالإمكانات غنى الإنسان الذي ينسج خيوطه.

وفي نظرنا أن المستقبل ليس تكراراً لماضٍ ولا قدراً مجهولاً أو قدراً معروفاً محتوماً. وإنما هو احتمال أو احتمالات، بل خيارٌ أو خيارات. وهذه الاحتمالات أو الخيارات ليست غير متناهية، لأن للحياة سننها المستمدة من أن الإنسان «حيوان ناطق» أي عاقل، فهو بالتالي منتظم أو قابل للانتظام، غير أنه، مع انتظامه، حرّ، أو مهيأ للحرية. فالعقل، الذي يكوّن جوهر الإنسان، هو مبعث الحرية والانتظام معاً. ولذا، فالسنن الحياتية ليست سنناً جامداً لا تحوّل ولا تطوّر. ولو كانت كذلك، لانتفت الحرية ولما اختلف الإنسان عن الطبيعة غير الحية وغير العاقلة.

المستقبل هو ما نصنع، وحسنه أو سوؤه رهين بنوع هذا الصنع.

فقد نرى الخيارات الماثلة أمامنا أو لا نراها، وندرك حقيقتها أو لا ندرك، ونميز بين خيرها وشرها أو لا نميز، ونصمم على الاختيار أو لا نصمم، ونتحمل مسؤوليته أو لا نتحمل. وبين هذه الأطراف المتقابلة درجات من الرؤية والإدراك والتمييز وتحمّل المسؤولية، تحدّد نوع صنعنا وبالتالي ماهية مستقبلنا. وليس الصنع المجدي اعتباطاً وفوضى، وإنما هو فعل إرادة نيّرة وتقرير واعٍ وتدبير حازم. وليس فعلاً يُقدَم عليه مرة ثم

ينقضي الأمر، وإنما هو إقدام مستمر متجدد، ما دامت الحياة الإنسانية مستمرة بطبيعتها، وما دام تقدمها ورقيها يأتيان نتيجة لما نحدث فيها من انبعاث وتجدد.

فهل نقدم على هذا الصنع أو نقعد عنه؟

إن إمكانات الصنع المستقبلي والإنجاز الحضاري منفسحة أمام جميع الشعوب. فمن الشعوب من أقدم على تحقيقها، ومنها من لم يقدم. ومن أقدم تفاوتت إنجازاته وتباينت مآتيه. على أنه قلَّ بين هؤلاء من استطاع أن يبرز ويقود في ميادين الصنع والإنجاز أكثر من مرة في مراحل التاريخ الكبرى. لقد أوتيت الشعوب العربية، بأصولها الساميّة، هذه الاستطاعة في العصور القديمة، فأقبلت على إمكاناتها وحققتها تحقيقاً سباقاً متميزاً، فإذا هي مجليّة في إنشاء الحضارة، بل إذا الحضارة الإنسانية بوجوهها المادية والفكرية والدينية تنبت في أرضها، وتنمو في المآثر المصرية والبابلية والفينيقية والعبرانية والآرامية وسواها، التي غدت أصولاً لمدنيات البحر الأبيض المتوسط وبالتالي للحضارة الحديثة. ثم كان التحقيق الثاني الرائع في العصور الوسيطة عندما نهضت الشعوب العربية والمستعربة للإسهام والإبداع والعطاء، فأنتجت حضارتها السابقة التي بسطت ظلها على أبعاد المعمور وغذّت بثمارها موكب التاريخ.

وعرض للشعوب العربية ما عرض لسائر الشعوب في تقلبات الزمان من تخلف وذبول، فتقدمها غيرها في العصور الحديثة، وضعفت هي واستكانت وخضعت لهذا الغير، وعجزت عن تحقيق الإمكانات المتاحة دوماً للشعوب، إلى أن كانت الأيام المعاصرة، فإذا هي تتنبه وإذا الإمكانات تعظم والتحديات تلحّ. ثمة إمكانات الموارد النفطية الوفيرة والمحدودة في آن، وثمة تحديات التحرير والتحرر العسيرة والمثيرة. فأمام الشعوب العربية خيار تاريخي، وهو خيارها الثالث، وقد يكون الخيار الأخير: بين القعود والتبعثر والاشتغال بصغائر الأمور، التي كانت سبب تخلفها في العصور الحديثة والتي ستوسع هذا التخلف وتعمقه، وبين الطموح إلى العظائم والجد الصادق الحثيث في تحقيق الإمكانات والرد على التحديات لإبداع مستقبليّ يأتي خليقاً بالإبداعين التاريخيين السابقين، بل متفوقاً عليهما.

ذلك هو الخيار الأعظم، الخيار الذي به سنقرر مستقبلنا، والذي يجب أن نطمح ونجدّ ليأتي مشرِّفاً لنا وللمستقبل المرجو.

ملحق
من وحي أحداث لبنان

١٣٨٧/٨

لقد فرغت من هذا الكتاب، بما في ذلك التوطئة والخاتمة، في القسم الأول من شهر أيلول (سبتمبر) وتسلم الناشر نصف المخطوط، ودفع قسماً منه إلى المطبعة، وبدأت هذه فعلاً بالطباعة، ثم اندلعت «الجولة الرابعة» وما تلاها من جولات النزاع المسلح في بيروت وضواحيها ثم في سائر أنحاء لبنان، فتوقف العمل في إخراجه، كما توقفت سائر الفاعليات في هذا البلد، ما عدا فاعليات الاحتراب والاقتتال، وتدمير مؤسساتنا السياسية ومنشآتنا الاقتصادية والعمرانية والحضارية، وتبديد ما كنا قد أحرزنا من مكاسب ـ على ضآلتها ـ في التعايش والتآلف والبناء الوطني المشترك.

وتحت وطأة هذه المحنة التي لم يشهد لبنان لفداحتها مثيلاً في تاريخه، والتي قلَّ مثيلها في عصرنا الحاضر، وما تفتقت عنه من تفكك الدولة وانحلال مؤسساتها، ومن ضياع الإرادة العامة وشللها، ومن اشتداد ضراوة العنف واتخاذه أشنع الألوان وأوحشها، وسيطرة البندقية والمدفع والصاروخ على مظاهر الحياة كافة، وانتشار الرعب والهلع في الأذهان والقلوب حتى أصبح التطلع الوحيد الطاغي هو إلى السلامة والبقاء والحفاظ على النفس من القتل أو النهب أو التهجير أو غيرها من الكوارث والنوازل ـ تحت وطأة هذه المحنة الفاجعة يتساءل المرء: ما علاقة هذا الذي نشهد ونعيش بمضمون هذا الكتاب الذي يحاول استبصار المستقبل ـ مستقبلنا ومستقبل العالم ـ والذي أعدّ وكتب في جوّ من الهدوء النسبي يتيح للمفكر أن يمد ببصره إلى أبعد من الحاضر وأن يتطلع إلى ما هو أسمى من مجرّد الحفاظ على النفس والبقاء على قيد الحياة؟ ترى، هل جاءت هذه الأزمة العاصفة فبددت، في خضم ما عصفت به وبددت، الأفكار والنتائج التي تضمنتها فصول هذا الكتاب؟

في رأينا أن الأزمة لم تأت مناقضة لجوهر هذه الأفكار والنتائج، وأنها ليست سوى ظاهرة حادة عنيفة للعلل والأدواء التي أبرزناها خلال الفصول وحاولنا تشخيصها وتبيّن سبل معالجتها. هذه العلل والأدواء هي جذور الأحداث الحاضرة وقد أنبتت في جسم المجتمع اللبناني أسباب الضعف والفساد، كما أن بعضها وأمثالها سرت في المجتمع العربي بوجه عام، فغدت هذه وتلك مصدراً للتنازع والتناحر، ومبعثاً للاضطرابات والفتن، وأرضاً خصبة للمطامع الخارجية والمؤامرات الدولية. وهي، بكنه طبيعتها، تمثّل للشعب اللبناني ولسائر الشعوب العربية اختيارات حاسمة وقرارات مصيرية، فإذا أحسنت الشعوب الاختيار والقرار سارت في طريق البقاء والتقدم والعزة والحضارة، وإذا أساءت تعثرت خطاها وتدهورت أحوالها وعانت محناً ومآسي لا تقل قهراً وتهديماً عن محن الحاضر ومآسي الماضي.

فما هي الاختيارات؟

لنركز كلامنا أولاً على لبنان، لأن محنته هي الناشبة الآن، وهي التي تتطلب المعالجة العاجلة والتي تفرض نفسها على فكرنا وقلمنا كما تفرض نفسها على ضمير كل مواطن مسؤول في هذه الأيام.

إن مختلف الاختيارات الماثلة أمامنا في لبنان تتفرع من اختيار أصلي واحد، هو الذي يقوم بين الطموح والانطلاق وبين الركون والتراجع. إن علينا، أفراداً وشعباً، أن نقرّر بجدّ وحسم ما إذا كنا نرغب في تقبل شروط الحياة المعاصرة واتباعها والتطلع إلى تطورات المستقبل والسعي لاستباقها، أو ما إذا كنا سنظلّ متعلقين بتخلفنا الحاضر راكنين إليه، أو بالأحرى متراجعين عنه إلى ما هو أشدّ تخلفاً وأبلغ منافاة لضرورات البقاء والصلاح. ولا بد من التذكير بأن التخلف ليس حالة ثابتة تقف عند حد من الحدود، ذلك أن كل وقوف هو، بالمقياس النسبي، تراجع بالمقابلة مع المتقدمين، وبالمقياس المطلق، استسلام لعوامل التجمد والتحجر فالتراجع والتدهور. إن للحياة شروطها وسننها. وهي شروط وسنن تنطبق على الشعوب كافة دون أية رحمة أو محاباة. وفي مقدمة هذه السنن أن الشعب الذي يعجز عن أن يعيش يومه وأن يستبق غده مقضيّ عليه بالتأخر وبالخسران، بل معرّض لخطر الزوال. والتاريخ الطبيعي مليء بأمثلة عديدة لصنوف من الأنواع الحية التي نمت وترعرعت في عهد من العهود أو بيئة من البيئات بفضل ما أحرزت من قدرة على التكيف والتلاؤم، ثم عندما فقدت هذه القدرة توقفت عن النمو أو زالت من الوجود واحتلت مكانها أنواع أخرى قد تكون أقل شأناً ولكنها أقدر على التكيف والتطور. وكذلك الأمر في التاريخ البشري، فكم من شعب استجمع قوة وبنى

سؤدداً وأقام حضارة ثم تصلبت شرايين الحياة فيه وتجمدت أوصاله فما لبث أن تفسخ وقضى. وكم من مجموعة بشرية ما تزال منذ ظهورها على بدائيتها وتوحشها لأنها لم تولّد لنفسها القدرة على تطوير ذاتها تبعاً لضرورات البيئة أو لتغيرات الأوضاع.

ولقد يستغرب الكثيرون منا أن ننعت حالنا في لبنان بالتخلف، ذلك أن الرأي المنتشر في صفوفنا والذي تغذيه ألوان من التفكير السطحي هو أن لبنان عنوان الحضارة ومثال التقدم في هذا الجزء من العالم ـ هذا إذا لم نذهب مذهب المتطرفين الذين يجعلونه مصدر إشعاع للعالم أجمع. ومع أنه يجب علينا أن نحرص على كل مأثرة من مآثر التراث اللبناني، قديمه وحديثه، وأن نفتخر بهذا التراث ونعتز، فإن الحقيقة الجوهرية التي تفرض نفسها علينا اليوم ـ شأننا في هذا شأن شعوب الأرض قاطبة ـ هي أنه لا عبرة بأن يكون أسلافنا الأقدمون قد اخترعوا الحرف إذا لم نستطع نحن أن نقرأ حرف هذا الزمان، ولا جدوى باقية من كون أجدادنا قد أشاعوا مناخاً من الحرية والتسامح إذا كنا نفسد هذا المناخ في هذه الأيام، ولا نفع من الإشادة بخدمات آبائنا للنهضة الثقافية العربية وللقضايا الوطنية العربية إذا لم نحسن نحن تصوّر الإمكانات المتاحة الآن في هذا المجال ونلتزمها ونقبل عليها مثلما التزموا وأقبلوا، بل خيراً مما فعلوا.

فما هي مظاهر هذا التخلف التي باختيارنا التمسك بها نبقى عاجزين عن ملاءمة الحاضر، بله استباق المستقبل، ونناقض بذلك سنة الحياة ومنطق التاريخ؟ نكتفي بالإشارة إلى **ثلاثة مظاهر** أساسية:

الأول هو غلبة الانتماءات الجزئية الموروثة على الانتماء الوطني الشامل. وفي مقدمة هذه الانتماءات المتفرقة المفرقة، الانتماء الطائفي. هذا الانتماء هو طابع هوية اللبناني، ومحور حياتنا السياسية والاجتماعية والتربوية والفكرية، والعامل الباعث لتصرفاتنا الغريزية والشعورية والتراثية والمصلحية. فلا غرو إذن أن يضعف الولاء للدولة وللوطن، وأن يتفتت الانتماء العام تفتتاً يجعل لبنان يعيش في أزمة دائمة، خفية أو ظاهرة، ولكنها فاعلة ومخربة في كلا الحالين. ولا غرو أن تتعطل أسباب التقدم، بل دواعي الأمن والاستقرار، وأن نبقى دوماً عرضة للتفرق والتنازع، وللاضطراب والتزعزع.

هذا الواقع السلبي أريد له في الآونة الأخيرة أن يكون ميزة إيجابية، فارتفع شعار «التعايش بين الطوائف» وأخذت الأصوات تعلو من هنا وهناك مشيدة به عنواناً لِـ «الصيغة اللبنانية» بل مثالاً فريداً يصح أن يحتذى في هذا العصر الذي تضطرم فيه شتى صنوف التوتر بين فئات المجتمعات. ولقد كان هذا المطمح خليقاً بأن يصدق

ويتحقق وأن يؤتي ثماره الإيجابية لو أن الطائفة حافظت على معناها الأصيل ونمّت هذا المعنى وطوّرته حسب مطالب العصر ومفاهيمه، أي لو أنها ظلت موئلاً روحياً ومصدر قيم وفضائل تحيي ضمير المؤمن وترشد سلوكه وترقي خلقه وتجدد إنسانيته. أما وقد تخلت الطائفة عندنا عن هذه الرسالة الأصيلة، وتلبست لبوس المؤسسة السياسية والاجتماعية والمصلحية وغدت مطيّة مطامع ومكاسب وبؤرة ضغائن وأحقاد، فلا غرو أن تسطو على الرابطة الوطنية وتوهنها، وأن تمضي تمزق الشعب وتزيده تخلفاً وفساداً. وشر ما في هذا الأمر الفاجع أنه يقوم في زمن أصبح واضحاً فيه وضوح الشمس لمن له عين ترى أن الدولة لا تستقيم إلا إذا قامت على أساس العلمانية، أي على أساس الانتماء الوطني وحده الذي لا يعترضه أو يتقدم عليه أي انتماء آخر، وعلى قواعد المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين جميعاً، مبدئياً وعملياً. وليس من حاجة إلى القول إن هذا الأساس وما ينتظم به من قواعد يبقى ركيكاً وعرضة للزعازع إذا لم تسنده دعائم العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي أصبح إنشاؤها من مسلّمات هذا العصر والتي تفرضها على كل حال كرامة المواطن والإنسان، إذ لا عزة لوطن، بل لا ضمان لبقائه، إلا بقدر ما يحقق لأفراده من حرمة وكرامة.

وما يقال عن الطائفة، يصح أيضاً عن العشيرة وسواها من الروابط الموروثة التي تمتزج بالرابطة الطائفية وتقوي فعلها في إضعاف الولاء الوطني وخلخلة كيان الشعب ونظام الدولة. يضاف إلى ذلك أن هذه الروابط الصغرى تفسح في المجال للزعماء التقليديين ليستغلوا ما تنطوي عليه من ولاءات ونعرات وليحركوها في سبيل أطماعهم ومصالحهم، إما احتفاظاً بزعامات موروثة أو تحصيلاً لمراكز وامتيازات جديدة. وليس من قبيل الصدف، ولا هو من «طبائع العمران» بلغة ابن خلدون، أن نجد معظم الذين يحتلون ساحة لبنان السياسية، من رؤساء ووزراء ونواب وسواهم من المسيطرين، من طبقة الزعماء التقليديين الذين بلغوا ما بلغوا عن طريق الطائفة أو العشيرة أو الثروة أو ما هو متصل بها وناشىء عنها، وأن يكون بينهم من لا يزالون هم هم في صدارة الساحة منذ أربعين أو خمسين سنة، وأن يعمد بعضهم إلى فرض أبنائهم عليها لخلافتهم فيها. أليس في هذا كله مظهر فاضح للتخلف السياسي والوطني؟

ومظهر ثانٍ من مظاهر التخلف ـ وهو مرتبط بالأول، إذ جميع هذه المظاهر مترابطة عضوياً ومعبرة عن واقع واحد شامل ـ هو ذلك الذي يتصل بمضمون الانتماء الوطني. فالمضمون الشائع بيننا هو القائم على الأخذ والانتفاع بدلاً من العطاء والنفع، وقدر انتمائنا للوطن موقوف على ما نحصله منه. وهذا المعنى له بعض ما يبرره، خصوصاً

في هذه الأيام التي تنبهت فيها الشعوب لحقوقها ومطالبها. إن وطناً لا يكفل لأبنائه قدراً كافياً من حاجات العيش المادية ومقومات الحياة الكريمة، وتنتشر فيه مفاسد الحرمان والظلم وتتسع بين فئاته وطبقاته الفروق والفجوات ـ إن وطناً كهذا يعجز عن أن يكون لمن يضمهم مصدر ولاء متين وموئل ارتباط وثيق، مهما تحسن الأرض التي يقوم عليها والتاريخ الذي ينحدر منه ومهما يكثر التغني به ويُسعَ إلى تقوية حسّ التعلق به والانضواء تحت رايته. ذلك أن الوطنية، ككل دعوة أخرى، إذا هي اقتصرت على أن تكون شعاراً يطلق ولواءً يرفع، لا تلبث أن تتفكك وأن تفقد سطوتها على القلوب والنفوس. إنها تقوى وتتعمق بقدر ما تحقق للمواطن من قيم مادية ومعنوية تعزز شأنه وتغني حياته. فلا بد لها إذن ـ لا سيما في هذه الأيام ـ من أن تمثّل له مكاسب ملموسة وعوائد بيّنة.

على أن هذا المعنى يفسد ويُفسد عندما يتجاوز حدَّ كسب الحقوق ونيل المطالب المشروعة ليغدو ـ كما هي الحال السائدة لدى القلة المسيطرة في هذا البلد ـ طمعاً وجشعاً، واقتناصاً واستغلالاً، ورشواً وارتشاءً، وتسابقاً على أسباب الترف ومظاهر الوجاهة، وتنافساً في التباهي والتعالي، بل مثلاً أعلى في الفكر والسلوك يتلبس حيناً شعار النشاط الفردي والازدهار الاقتصادي وحيناً رداء التحضر والرقي إلى أن جاءت المحنة ففضحت نفاق الشعار وزيف الرداء.

ومهما يكن من أمر، فإن الوطنية الصحيحة المكتملة ترقى عن هذا المعنى ـ معنى الاكتساب والانتفاع ـ مبرَّراً كان أو غير مبرَّر ـ لتتجوهر بمعنى البذل والعطاء. بل هي لا تستطيع أن تُكسب ذويها إذا لم تكتسب من جهودهم وتفانيهم أولاً. فجوهر الوطن أنه ذخيرة من النعم، ومهما تكن الذخيرة وافرة فإن النيل منها وتوزيعها يؤديان حتماً إلى نفادها ما لم يتسما بالاقتصاد والاعتدال وما لم تقابل نزعة الأخذ والاغتناء نزعة أقوى إلى العطاء والإغناء. فما قولنا إذا كانت الذخيرة هي أصلاً ـ كذخيرتنا ـ ضئيلة لم يمضِ على تجميعها سوى فترة قصيرة، وكانت الجهود خلال هذه الفترة مصروفة إلى تبديدها وإفسادها بدلاً من الحفاظ عليها وتوفير حصيلتها؟

ومن هنا نجد أن مضمون الوطنية الذي نتحدث عنه وثيق الارتباط بالمستوى الخلقي العام وبنوع القيم السائدة في المجتمع. ولقد ذكرنا عند تحليلنا للمجتمع الفاضل في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب القِيم التي تميز هذا المجتمع والتي تعبر عن ذاتها بالولاءات المسيطرة على أفراده، الغالبة على شعورهم وتفكيرهم، الحافزة لتصرفاتهم، كالولاء للحقيقة وللصدق وللواجب وللعطاء وللغير وللمستقبل وللمسؤولية وأمثالها. ونحن إذا نظرنا في مجتمعنا اللبناني وجدنا أن الغلبة فيه ليست لهذه الفضائل بل

لنقائضها من الرذائل، وأن سلّم قيمنا مقلوب رأساً على عقب. فالبطلان يعلو عندنا على الحقيقة، والنفاق على الصدق، وطلب الحق على أداء الواجب، والأخذ (مهما يكن سبيله) على العطاء، والأثرة على الغيرية، وشهوة التسلط على نزعة التعاون والتآلف، والتعلق برواسب الماضي على تحري مطالب المستقبل، والنزوع إلى الحرية العشوائية على الانضباط بروح المسؤولية. وهذه كلها وجوه لواقع مرير، هو واقع تخلفنا الخلقي الذي يسقمنا أفراداً ويعيبنا مجموعاً.

ولئن يكن هذا التخلف الخلقي الذي نصف كافياً وحده لإحداث ما نعانيه من خلل وطني ومن عجز عن النهوض، بل من قصور عن تحقيق شروط البقاء، فإن جولات الاقتتال التي اندلعت في أرجاء بلدنا أظهرت أن الواقع هو أشد فظاعة وأبلغ مرارة وإيلاماً، وأن التدني الخلقي قد انحط إلى دركات لم نكن نتخيلها، وأن القشرة الحضارية البراقة التي كنا نزهو بها قد زالت بأسرع مما كنا نتصور وكشفت عن ضروب من القساوة والوحشية تشمئز منها النفوس وتهتز لهولها الضمائر. فالخطف على الهوية وقنص الأبرياء وتشويه الأحياء والأموات والتخريب العشوائي والنهلستي والتعدي على المعابد والمعاهد وعلى المؤسسات والفاعليات التي لها حرمتها المعترف بها والمحافظ عليها عالمياً ـ كالمستشفيات وعربات نقل المرضى وفرق الإطفاء وسواها من وسائل الإنقاذ والإسعاف ـ هذه الأعمال المخزية تدل على أن تخلفنا الخلقي قد بلغ حداً ينافي أبسط شروط التكوّن الوطني، ويفقد جسمنا الجماعي المناعة الضرورية للصمود في وجه الزعازع التي تعصف في هذه الأيام، بل في وجه التغيرات الطبيعية التي تتعرض لها الشعوب.

ننتقل أخيراً إلى **المظهر الثالث** من مظاهر التخلف، وهو التخلف العلمي. وهنا أيضاً مجال للتساؤل والاستغراب. فالشائع أن لبنان هو وطن العلم بوفرة مدارسه وتعدد جامعاته وكثرة المتعلمين من أبنائه الذين كان له السبق في «تصديرهم» إلى البلدان الشقيقة والذين يهجرون الآن بنسب مرتفعة إلى البلدان الأجنبية المتطورة. ولكن هذا الاستغراب يزول إذا نظرنا في ناحيتين أساسيتين من نواحي البناء العلمي الوطني. الناحية **الأولى** هي مستوى العقلانية في السلوك الفردي والعام. فليس يكفي المرء ليتسم حقاً بسمة «المتعلم» أن يكون ذهنه محشواً بشتى المعلومات أو مطلياً بألوان براقة من الزين الثقافية المستعارة من هنا أو من هناك، بل لا يكفيه أن يكون متخصصاً في علم أو مجلياً في فن أو متقناً لمهارة، وانما يستحق هذه السمة بقدر ما تنفذ العقلانية العلمية الى صميمه وتحكم سائر تصرفاته. ونحن لا نرى هذا حاصلاً عند أفرادنا ـ حتى المتعلمين والمثقفين منهم ـ وفي سلوكنا الجماعي بوجه عام، بل، على العكس، إن الحوافز التي تحرك السلوك

هي في الأعم الأغلب حوافز الشعور البدائي والانفعال العفوي والوهم والتخيل وتقصي المصلحة الخاصة، وهي كلها عدوة للعقلانية ومنافية لضوابطها. لقد كثر التحدث في هذه الأيام عن الرأسمال الوطني أو الناتج الوطني أو ما يماثله مما يقاس بالمقاييس المادية وبالنمو الاقتصادي، ولكن ثمة رأسمالاً أو ناتجاً هو أهم من ذاك، بل هو في النهاية مدده وسنده، والمصدر الأصيل لمناعة الجسم الوطني وقدرته على الصمود في وجه الأحداث، نعني به الرأسمال أو النتاج العقلاني المتكون من الجهود المبذولة من قبل الأفراد، وفي المجتمع عامة، في سبيل ضبط الأهواء وانتهاج أساليب التفكير العلمي، والذي يعبر عن ذاته بنوع العقلية السائدة وبالسلوك الخاص والعام.

أما **الناحية الأخرى** الأساسية لتخلفنا العلمي، فهي ضآلة البحوث والدراسات التي يفترض أن تكون أساساً لسياسة الدولة وأعمالها وللمشروعات التي يضطلع بها القطاع الخاص. وعندما تصدينا لوصف المجتمع العلمي في الفصلين العاشر والحادي عشر من هذا الكتاب، حاولنا عرض المقومات والشروط التي تقتضي أن يحققها أي مجتمع ليكتسب هذه الصفة، وذكرنا، في ما ذكرنا، الدور الذي تلعبه في مثل هذا المجتمع مؤسسات البحث والاستطلاع والتخطيط، سواء ما كان منها منبثاً في ثنايا القطاع العام أو ما قام على جهود خاصة. أما عندنا فكلما حاول المسؤولون أن يعالجوا وضعاً أو أن يفكروا بإصلاح نراهم يتلفتون شمالاً ويميناً فلا يجدون ما يحتاجون إليه من دراسات. وليس الأمر مقصوراً على الأوضاع المستجدة والأزمات المفاجئة، بل هو يتناول أيضاً العلل القديمة والأزمات المستعصية التي كان يجب أن تحظى بعناية دراسية منتظمة مستمرة تقوم بإعدادها وتطويرها أجهزة بحثية متغلغلة في جسم الدولة والمجتمع وممدة إيّاهما على الدوام بالوقائع والتحاليل والاستطلاعات والتوصيات. ولو توفرت هذه الأجهزة وأحسنت عملها لما وجد المسؤولون أنفسهم في فراغ، ولما اضطروا عند قيام الأزمات إلى استنفار الاختصاصيين والمستشارين من هنا وهناك بشكل ارتجالي عشوائي دون انتظام وتناسق، أو استمرار وتراكم.

هاتان الناحيتان اللتان نكتفي بالإشارة إليهما تدلان دلالة صريحة على التخلف العلمي الذي نرزح تحت أعبائه. فإذا أضيف هذا التخلف الى التخلف في المفهوم الوطني والممارسة الوطنية وإلى التخلف الخلقي، تبينت لنا الجذور الأصيلة والعلل الرئيسية لأزمتنا، هذه الأزمة التي تفاقمت على مدى السنين والتي أبينا أن نراها على حقيقتها وأن نتصدى لمعالجتها فانفجرت الانفجار الرهيب الذي يلفّنا الآن. وهذه الجذور والعلل هي التي تسبب أيضاً تعثر خطانا في ضبط الانفجار وفي إطفاء نيرانه.

لقد كثر الكلام وارتفعت الأصوات بأن سبيل الخلاص هو «الحوار»، وألفت الحكومة «هيئة الحوار الوطني»، وقامت جهات قيادية وشعبية مختلفة تدعو إليه وتنشىء من أجله اللجان والهيئات. ولكن الحوار ليس علاجاً سحرياً، ولن يأتي بالنفع المرتجى إن لم توفَّ شروطه. وهذه الشروط هي المقتضيات ذاتها التي يتطلبها أي جهد وطني صادق والتي ألمعنا إلى قصورنا في توفيتها، وهي تتلخص في أنها من ناحية «روح»، ومن ناحية أخرى «علم». أما «الروح»، وهي للحوار قوامه الأول، فإنها تنبع من المفهوم الوطني والالتزام الخلقي. إنها، عندما تتكوّن، تحوّل أنظار «المُحاور» عن «الكسب» الذي يسعى إليه وعن حصته من الحقوق والمنافع لتصبها على «الكسب الوطني» الشامل، الذي يحصل، كما قلنا، بالعطاء والتضحية لا بالأثرة والاقتناص. ولقد حان الوقت ليدرك الجميع أنه ليست ثمة مكاسب حقيقية وباقية إلا التي تمثل مكسباً وطنياً مشتركاً، وأن حواراً لا يرى هذه الرؤية ولا يسعى جاهداً إلى تحقيقها يعجز عن بلوغ غايته، بل يتدنى عن مستوى هذا الاسم. وكذلك فيما يختص بالعلم. فإنه لا يكفي أن يجلس «المحاورون» حول طاولة ويتبادلوا الآراء والأفكار، لأن الحوار الصحيح الذي يرتجى منه الخير يفرض مجابهة الواقع على حقيقته دون انخداع أو خداع، كما يفرض الاطلاع الدقيق على تطورات العصر ونتائج العلم في كل جانب من جوانب الحياة. نعني ذلك النوع من الاطلاع الذي يقوم على الدراسات الدقيقة المخططة المنسقة الصادرة عن أجهزة حيّة ثابتة، منبثة، كما قلنا، في قطاعات المجتمع ومؤهلة إياه لاكتساب صفة العلم والتجهز بقدراته.

كل هذا يعود بنا إلى منطلقنا الأول، وهو أن الاختيار الأساسي الذي يواجهنا في لبنان ـ هذا الاختيار الذي أفصحت عنه محنتنا أيما إفصاح ـ هو الاختيار الصريح الجريء بين الاستسلام للعلل العقلية والخلقية الموروثة عن الماضي القريب والبعيد وبين الثورة عليها لإدراك شروط الحياة الحاضرة والشروط الأقسى للحياة المقبلة، والإقبال على توفية هذه وتلك بكل ما نملك من جهد وما نحن أهل له من عطاء.

على أن الأمر لا يقتصر على لبنان وحده الذي ركزنا كلامنا عليه. ذلك أن المجتمع اللبناني هو جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي، الذي تطغى عليه جميعاً علة التخلف بتعدد ألوانها وتنوع مظاهرها. والاختيار الأساسي الذي يجابه هذا المجتمع عامة هو ذاته الذي يجابه المجتمع اللبناني: بين إنشاء مجتمع العصر على ضوء تطورات المستقبل، وبين الركون إلى التخلف الموروث. وتجنباً لتكرار ما فصلناه سابقاً، نوجز هنا بتأكيد **المظهرين** البارزين للتخلف العربي، **وأولهما** تجزئة الجهود وبعثرتها وإفسادها بالانقياد للمصالح

المفرقة في حين أن كل ما حولنا من أخطار وما في داخلنا من علل يدعو إلى التضامن وتأليب القوى وحشد الإمكانات، وفي حين أن هذه المقتضيات غدت فرضاً واجباً على أي مجتمع يبغي الحياة في هذه الأيام. أمّا المظهر البارز **الثاني** لتخلف مجتمعنا العربي، فهو تلكؤه في إقامة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواكب مجرى الحضارة وتخدم أغراضها، وفي توليد الطاقات العقلية والضوابط الخلقية التي تضمن سلامة هذه الأنظمة وحيويتها. ولا ضرورة لأن نردد هنا ما أصبح واضحاً ومعروفاً بشأن الديمقراطية السياسية والعدالة الاقتصادية والمساواة بين المواطنين وإقامة الإدارة الصالحة والأجهزة التربوية المتجددة وما إلى ذلك من مقومات المجتمع المتحضر والدولة المتطورة. على أننا، ونحن نركز نظرنا هنا على لبنان وأزمته، لا بُدّ من أن نؤكد بصفة خاصة شرطاً أساسياً من شروط الدولة الحديثة وهو العلمانية، ذلك لاعتقادنا الوطيد أن حلّ المشكلة الطائفية في لبنان ـ وهي من أهم علل هذه الأزمة ـ مرتبط بمدى انتشار النظم العلمانية وصحة تطبيقها في البلدان العربية عامة وبقدر ما تصبح العروبة سمة قومية لا طائفية.

ولرب معترض أو مستريب ينكر تركيزنا في هذا العرض للواقع اللبناني وللواقع العربي على جذورهما العقلية والخلقية، وعلى الاختيار الحاسم الذي نقول إنه يجابهنا جميعاً بين الركون إلى التخلف والانطلاق المستقبلي. ولعله ينتقد إهمالنا هنا لأثر الصراع العربي الصهيوني (الذي كان في مقدمة اهتماماتنا في هذا الكتاب)، وللوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، ولتدخلات دول عربية وأجنبية في النزاع، وللمؤامرات التي تخططها وتنفذها الدول الكبرى تحقيقاً لأطماعها واغتناماً لمنافعها، وللحرب الخفية النافذة التي تمضي الصهيونية العالمية وإسرائيل في شنها على جميع المواقع العربية من الخارج ومن الداخل. إننا لا ننكر هذه العوامل، وكيف يمكن أحداً أن ينكرها، وهي تحيط بنا من كل جهة وتنفذ إلينا من كل جانب؟ ولكننا ننطلق من مبدأ أول، هو أن العامل المقرِّر في نهاية الأمر هو صحة الجسم الوطني أو علته، وبتعبير آخر وفرة القدرة الذاتية المكونة أو ضآلتها. فما هو من العوامل المذكورة لبناني أو عربي مرده إلى علة وعجز ذاتيين، وما هو أجنبي معادٍ لم يكن ليحدث أثراً أو ليبلغ أثره الحد الذي بلغ لولا العلة والعجز. إننا قد نستطيع أن نخفف هول المعركة اللبنانية بمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المثارة بين اللبنانيين وبتسوية الخلافات الناشبة في الميدان اللبناني الفلسطيني وبإدراك الأخطار الخارجية والاحتراز منها، كما يمكننا أن نتقدم ونحرز مكاسب في المعركة العربية بكبح جماح النزاعات العربية وبدرء الخطر الصهيوني والمضي في النضال لاستعادة الحق السليب. على أننا إذا فزنا في أية من معارك اليوم، فلا نضمن

أن نفوز ـ بل الأرجح ألاّ نفوز ـ في معارك الغد وفي حربنا الطويلة الأمد، ما لم نمضِ، لبنانياً وعربياً، في بناء قدرتنا الذاتية ومناعتنا الوطنية وطاقتنا التأثيرية بالتجرؤ على إحداث انقلاب في عقليتنا وتجدد في إنسانيتنا.

والواقع أن المعارك التي نخوضها الآن في مختلف الجبهات، على خطورتها، ليست سوى مراحل في حرب مستمرة. والميدان المركزي لهذه الحرب هو الميدان الداخلي: في مكافحة التخلف الوطني الساطي على مجتمعنا وفي معالجة جذوره المتغلغلة في صميم عقولنا ونفوسنا. الواقع أن فوزنا في هذه الحرب منوط بقدر ما نكسب لمجتمعنا من صحة وحيوية، وهذا بدوره منوط بصحة الإنسان اللبناني والإنسان العربي عامة، وبما يحصّله هذا وذاك من فضائل ذاتية، عقلية وخلقية، وبنوع القيم التي تسود حياتنا جميعاً وتكيّف سلوكنا. ولنذكّر أن هذا الفوز ليس أمراً محتماً، فالتاريخ حاكم صارم، وقدر كل أمة هو في نهاية الأمر في يدها، فإما إلى بقاء وصحة وانتصار وإما إلى خسران وسقام وانعدام. وبهذا يتجوهر معنى الاختيار الذي نجابهه، ونوع الرؤية والإرادة والقدرة التي يفرضها هذا الاختيار ليأتي لنا لا علينا، وليخرجنا من العسر إلى اليسر ومن الظلام إلى الضياء ومن دركات المذلة والشر إلى مراقي العزة والخير.

قد تكون الصورة التي نعرضها هنا أشدّ قتامة من الواقع، وقد نكون ـ تحت تأثير هول الفاجعة ـ قد وقعنا في قبضة الظلام المحيط والشر المستولي فغابت عن أنظارنا مباعث النور ومكاسب الخير، فقسونا على أنفسنا وعلى مجتمعنا اللبناني وضخّمنا وجوه التخلف وأنكرنا ما حققنا وما حققه لبنان في مجالات التقدم وفي خدمة الحضارة ماضياً وحاضراً. وقد تأتي قتامة هذه الصورة صادمة لنا نظراً لما جرينا عليه من التغني بمحاسن هذا البلد العزيز ومآتيه الماضية وإنجازاته الحاضرة. ولعلّ البعض ممن ذهبوا بعيداً في هذا التغني يعتبرون هذه الصورة محاولة تيئيسية أو يتهمون صاحبها بضرب من ضروب التهم ـ وما أكثرها! ـ الشائعة والمتبادلة بيننا في هذه الأيام.

على أن الصدمة الحقيقية ليست من الصورة ذاتها، وإنما من واقع المحنة، بل مما سبق المحنة وما كان جلياً لمن حسنت رؤيته وصدق قصده. ولن ينقذنا من محن تالية سوى البدء بمجابهة الواقع على حقيقته. وحتى لو غلونا في حكمنا على هذا الواقع وفي استنكارنا له وفي قسوتنا على أنفسنا، فإن هذا الغلو يظل أقل خطراً من الركون والاستسلام والرضى بما نحن عليه وبما نتغنى به. إن أول ما يتوجب علينا هو إخضاع هذا التغني للنقد وأنفسنا للمحاسبة الذاتية. فإن فعلنا، وجدنا أن زبدة ما نتغنى به قد تكوّنت بالنشاط الفردي لا بالجهد الجماعي، ثم إذا جرينا في تحليل هذه الزبدة ألفينا أن

كثيرها مادي استمتاعي وقليلها أخلاقي عطائي. وهذا يؤدي بنا إلى الجوهر: وهو أن القيم الفردية والجماعية السائدة بيننا هي غير ما يجب أن تكون، إن لم نقل عكس ما يجب أن تكون. وهذا الجوهر هو صلب ما نقصده عندما نتكلم عن التخلف. ولنكرر ما ذكرناه في فصل سابق من أن العيب «ليس في التخلف ذاته، وإنما في الرضى به والاستكانة له والعجز عن استجماع الإرادة القاهرة والعزم المتسلط، والجدّ الدؤوب والتضحية السخيّة، للخروج من نطاقه ولتجاوزه إلى الحياة الكريمة الجديرة بفتوحات الماضي ورؤى المستقبل»[1].

قلنا ان مصير الاختيار المطروح أمامنا يتوقف على نوع الرؤية والإرادة والقدرة التي نتمتع بها. ولعل شر ما نزل بنا في هذه المحنة اللبنانية المروعة هو في هذا المجال بالذات. فالرؤية معدومة أو زائغة، وإرادة الخير مشلولة بينما إرادة الشر ناهضة وفاعلة، والقدرة على الصمود والخلاص مهزومة في وجه القدرة على الخراب والدمار. ليست الفاجعة بالنفوس التي أزهقت، وبالأبنية التي دمرت، وبالأموال التي أحرقت أو نهبت، وبالمؤسسات التي هدمت، وبالثقة التي بددت، ليست الفاجعة هنا ـ على فداحة هذا كله ـ بقدر ما هي في ضلال الرؤية والإرادة والقدرة، وفي توجهها إلى نقيض ما يجب أن تنصبّ عليه. إن الخسارة المادية الهائلة قد تعوّض، ومع أنه ليس للضحايا البريئة من عوض لأن الحياة هي أثمن ما في الوجود ولا يقوم شيء مقامها، فإن أرواح هذه الضحايا قد تهدأ ونفوس ذويهم وخلفهم قد تتعزى ـ إن هذا وذاك وغيرهما من وجوه المحنة قد تزول آثارها أو تخف إذا حدث الانقلاب المرجو في الرؤية والإرادة والقدرة.

إننا نخط هذه الأسطر والظلمة المدلهمة ما فتئت تحيط بنا من كل جانب، والشعب اللبناني ما زال يعلق آماله على الانفراج، وعلى بزوغ الفجر ليتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. ومع أننا نؤمن بحتمية التاريخ، فإننا نؤمن بقدرة الإنسان ـ وبقدرة مجتمعه ووطنه وأمته ـ إذا صفت رؤيته وصحت عزيمته. فهنا إذن منطلق الخيار: أن نرى أو أن نعمى، أن نعقل أو أن نجهل، أن نرشد أو أن نغوى. وليس هذا الخيار مفروضاً على البعض منا دون البعض، بل هو تبعة كل فرد وكل جماعة. وإنما نعي معنى المحنة التي نجوزها ونسبر أغوارها، إذا أدركنا هذه التبعة وعاهدنا أنفسنا على القيام بفروضها وكنا أوفياء للعهد وجديرين بحمل الأمانة.

فهل نرتفع إلى هذه المرتبة فنستحق أن نكون، أو نتدنى عنها فلا نستحق ولا

---

(١) انظر ص ١٩٣ ـ ١٩٤ من هذا الكتاب.

نكون: ذلك هو الخيار!

٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥

* * *

مضى على كتابتي هذه السطور أحد عشر شهراً تفاقمت فيها المحنة اللبنانية تفاقماً خطيراً، فاشتدت الحرب الأهلية وحمي أوارها، وارتفع عدد ضحاياها (وأكثرهم من غير المقاتلين)، ومضت تمعن في تخريب المدن والقرى، وفي تدمير مؤسسات الدولة والمنشآت الاقتصادية والثقافية، بحيث لم يبق من هذه وتلك إلا النزر اليسير الذي كان مهدداً في كل لحظة بالانهيار والزوال، بل بحيث أصبح الوطن، لبنان ذاته، في مهبّ الأعاصير.

والآن، وقد بدت تباشير وقف المجزرة ـ ولا نقول بعدُ انطلاق السلام، لأن السلام إنما يأتي نتيجة إرادة ذاتية لا بواسطة «ردع» خارجي ـ يهمنا، إذا قدّر لهذا الكتاب أن يخرج للملأ بعد أن تعطلت طباعته وتأخر نشره مدة تزيد على السنة، أن نؤكد بعض المعاني الأساسية التي تضمنها على ضوء استفحال الأحداث الرهيب في الأشهر الأخيرة، وما يكشف لنا من حقائق وما يحمل من دروس وعبر.

وغني عن البيان إيفاء المحنة حقها من البحث والتحليل، بتبيّن أسبابها واستعراض تطورها واستخراج نتائجها واستكشاف تحدياتها لنا حاضراً ومستقبلاً ـ أن هذا لا يصح أن يكون ملحقاً لكتاب. وإنما يحتاج إلى أكثر من دراسة وكتاب. وكتابنا هذا قد وضع قبل اندلاع المحنة، فما عرضناه في ما سبق من هذا الملحق وما سنعرضه في ما يلي لا يطمح إلى أن يكون دراسة من الدراسات المطلوبة بشأنها، بل يقتصر على ملاحظات أولية نحاول ربط بعض مظاهرها وعبرها بالموضوع الأصلي لهذا الكتاب، وهو استشفاف المستقبل العربي واستبصار متضمناته واستكشاف فروضه ومتطلباته.

من ضمن هذا الغرض المحدود، نسوق الملاحظات التالية:

١ ـ إن من يتأمل هذه المحنة ليجد نفسه تضطرب بل تتحرق بمزيج صاخب من الألم والاستفظاع والقلق. أما الألم، فللضحايا الكُثُر الذين التهمتهم نار الحرب والذين يقدّرون بعشرات الألوف، ولعشرات بل مئات الألوف الآخرين من الجرحى والمشوهين والمفقودين والمهجرين والمنكوبين. إن هذه الخسارة البشرية الهائلة لتفوق ما أصاب العرب في جميع حروبهم مع إسرائيل، ولتمثّل نزفاً حياتياً ضخماً مُوهناً للبنان وللمقيمين فيه. وهي، بعدُ، فاجعة إنسانية يتحسّر لها قلب أي إنسان بما يشعر من رابطة بأخيه الإنسان،

مهما يكن انتماؤه أو وطنه.

يضاف إلى هذه الخسارة البشرية، الخسارة القومية الأخرى في الممتلكات والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي خسارةٌ لم تسبر أغوارها بعد، وإن تكن ظواهرها السطحية تقدّر بالمليارات. على أن التقدير المادي لا يحيط بها إحاطةً وافية، لأنها في الواقع الأصيل خسارة بشرية أيضاً: خسارة الجهود التي بذلتها الملايين من الأيدي والعقول والنفوس خلال العشرات من السنين. فهناك حياة فاعلة أو قابلة أبيدت أو عطلت، وهنا نتاج حياتيّ زاخر بُدّد وأهدر. فما أبلغ ما أُصبنا به هنا وهناك، وما أشدّه إيلاماً للنفس وبعثاً للأسى!

أما الاستفظاع، فللشراسة الشنعاء التي اتصفت بها هذه الحرب، والتي لم نكن نحلم ـ ولا إخال أصحابها كانوا يحلمون ـ بأنها ستكشّر عن أنيابها يوماً كما فعلت، أو أنها قد تصدر عنا بهذا الشكل المروِّع، ونحن ما نحن عليه طبعاً وخلقاً وتحضراً حتى وإن كانت تساورنا شكوك بحقيقة ما نملك من هذا وذاك وذلك. والواقع أن هذه الشراسة النكراء بلغت حداً أخذ البعض منا عنده يأنف من الشعارات والمفاهيم المطروحة ومن الألوية والأهداف المرفوعة وينزع إلى مفهوم واحد فحسب، هو المفهوم الإنساني والمطالب الإنسانية. فبئس الوطنية والسيادة، وبئس الحرية والتحرير، وبئس العدالة والمساواة إذا أفرغت من معانيها الإنسانية، وإذا تخطى النضال من أجلها الحرمات التي تفرضها الضمائر أو الأعراف، كما حدث من قنص الأبرياء، والتعذيب والتشويه، والخطف على الهوية، وقصفَ المنازل الآمنة والمستشفيات والمعابد والمعاهد، والحؤول دون إطفاء الحرائق، ناهيك بالسلب والنهب، والتخريب بقصد التخريب فحسب!

٢ ـ ولقد كان بالإمكان أن نتحمل ذلك الألم المبرِّح ونتغلب على آثاره، وأن نتجاوز هذا الضرب من الشراسة (الذي إن كان له مثيله أو ما هو شرّ منه في الماضي البشري، فإنه لم يعد جائزاً أو مقبولاً في الحاضر) ـ كان بالإمكان أن ننصاع لهذا وذاك، لو أنهما أديا إلى كسب إيجابي حقيقي لأي من فرقاء هذا الوطن المتحاربين، أو للبنان من جهة وللثورة الفلسطينية من جهة أخرى. أجل! ثمة كسب نرجو أن يبقى، وهو الحؤول دون تقسيم لبنان، ولكنه كسب سلبي بمعنى أنه دفعُ شر داهم لا اغتنام خير جديد. ويا له من شر إن تحقق، الآن أو في أي آن! إذ انه ينبعث من عقيدة فاسدة ومناقضة لتطورات العصر ولتطلعات الإنسان، عقيدة الجمع بين القومية والدين، وهي العقيدة ذاتها التي تقوم عليها الصهيونية والتي نجهد في محاربتها وتبيان ضررها وخطرها. ولا ينكر أنه، فيما يختص بلبنان أيضاً، ثمة كسب آخر في إثارة الوعي للمفاسد التي

كانت ساطية ـ سياسياً وإدارياً واجتماعياً وثقافياً ـ وفي تباشير إزالة الكثير منها أو تقليصها. ولا داعي لشرح هذه المفاسد، فقد غدت واضحة للعيان، وانتشر الإحساس بها والإفصاح عنها. أما الثورة الفلسطينية، فقد بقيت ـ وفي بقائها كسب أيضاً ـ ولكنها ضعفت وأضعفت، بما خسرت من رجال ومن مقومات وما ألقي عليها من أعباء جديدة بنتيجة القتال، وخفّ البريق الذي كان لها والفوز المتصاعد الذي أحرزته في الميدان العالمي في الآونة الأخيرة قبل المحنة.

ترى أية قضية من القضايا التي نزلت أو أنزلت إلى ساحة الصراع قد أفادت من هذه الحرب الفاجعة؟ وإن كانت ثمة إفادة، إيجابية أو سلبية، فهل توازي هذه الإفادة المآسي التي تحمّلها، والتي سيبقى يتحملها لسنوات عديدة، جيمع الفرقاء؟ ومن هنا منشأ الألم ومثار الاستفظاع.

٣ ـ إلى الألم والاستفظاع في ما يختص بالماضي القريب وبالحاضر الراهن يضاف القلق بشأن المستقبل. وهذا، في نظرنا، هو الأهم والأدعى إلى التبصر والتدبر.

هذه الأفواج من الشبان والصبية الذين حملوا السلاح وشاهدوا الفظائع أو شاركوا فيها، والذين أقدم بعضهم على السلب والنهب والتخريب بقصد التخريب، هل يعود هؤلاء إلى حياة السلم، ويألفون مجدداً أساليب التعلم والعمل، ويسلكون دروب الإنشاء والتعمير بدلاً من الاحتراب والتدمير؟ وإذا تم ذلك، فكم يقتضي من سنوات، وكل يوم من عمر الوطن له وزنه وقيمته، خصوصاً في هذا العصر المتسارع وفي خضم السباق المرير الذي تندفع فيه الأمم جمعاء؟ وما هو أبعث على الاضطراب والقلق: هذه النفوس الفتية، التي منها سيصاغ المستقبل، هل ستتغلب على الأحقاد والضغائن التي حشدت بها ـ أيَّ حشد! ـ خلال المحنة وما قبلها؟ هل ستتحرر من التعصب المقيت المشتت الذي كان يرجى أن تتخلص منه، فإذا القيادات التي استهوتها، وخلعت عليها الألبسة والشعارات، تزيده ترسيخاً في نفوسها وامتلاكاً لتفكيرها وتصرفها؟ هل ستنظف أدمغتها مما «غسلت» به؟ هل تعود تعقل فتعتبر أن من يخالفها في الدين أو العقيدة السياسية أو المذهب الاجتماعي ليس «عدواً» يجب القضاء عليه، كما لقنت خلال هذه الحرب، بل مواطناً مشاركاً في العيش والمعاملة، وفي مجابهة الأعداء الحقيقيين، وفي بناء الغد وتكوين المصير؟ وهذه المواكب من الكفاءات المهيأة الفاعلة، أو القابلة للتهيئة والفعل، التي هجرت الوطن إلى المواطن القريبة والبعيدة؛ هذه الثروة الأصيلة للوطن والعدة التي يملكها لغده، هل ترجع إليه أم تذهب وتبتعد عنه فتفقره وتغني سواه؟

إذا كنا قد خصصنا الناشئة بهذه التساؤلات المقلقة، فلأنها، كما قلنا، مادة المستقبل وصانعته. ولكن القلق نفسه يتناول غيرها من القطاعات الوطنية، نظراً للردّات المريعة في الشعور والتفكير والتعامل الاجتماعي التي تطغى على أكثر من فريق وأكثر من منطقة في هذا الوطن. لقد سدّت الطرق بين المنطقتين «الشرقية» و«الغربية» في العاصمة وبين كثير من المناطق الأخرى في أنحاء لبنان، وانقطعت المواصلات المادية أشهراً عدة، وها هي، وأنا أخط هذه الكلمات تعاد فتفتح بفضل تدخل قوى الردع العربية. ولكن هل، ومتى، ستفتح المواصلات الفكرية والروحية، وتزال الأحقاد والضغائن التي بنتها أو رصتها دوافع القتال، كما تزيل اليوم «جرّافات» قوى الردع الحواجز والسدود والمتاريس الفاصلة بين الشوارع والمناطق؟

يضاف إلى هذا القلق بشأن ما يجري وما سيجري في داخل لبنان القلقُ المنبعث من العدو الحقيقي الرابض على التخوم الجنوبية، المدبر المخطط، الساهر ليل نهار، الذي حملنا نحن عنه ـ واعين أو غير واعين ـ عبء معركته ودفعنا تكاليفها دماً ودماراً. إنها المعركة ذات الغرض المزدوج: القضاء على الثورة الفلسطينية أو تقليص خطرها عليه، والقضاء على لبنان، لأن لبنان هو النقيض الأمثل لكيانه الصهيوني ـ لا بديمقراطيته واقتصاده الحر ونشاط أبنائه فحسب، بل بتعدد طوائفه وتعايشها وأهليته لإقامة الدولة العلمانية الجامعة لمختلف الأديان والطوائف والتي تطالب الثورة الفلسطينية بمثلها لفلسطين. وبتمزيق لبنان دويلات طائفية تجني الصهيونية ثمار تخريب بلد عربي، وأهم من ذلك، دعم نظريتها لدى الرأي العام العالمي الذي ما فتئت تسعى إلى إقناعه بأن هذا النوع من الدول الطائفية هو الوحيد الذي يصلح أن يقام في الشرق الأوسط. كما أنه يدفعها إلى المضي في تغذية أطماعها بفرض سيطرتها على هذه الدول أو الدويلات وبخلق أخرى شبيهة بها تسدّ على العرب المنافذ وتحيطهم بشتى الأخطار.

٤ ـ إن هذا الكلام عن أطماع إسرائيل وتطلعاتها يجر إلى الحديث عن المؤامرة، مؤامرة الصهيونية وما تستند إليه من قوى عالمية وما تستأثر به خاصة من سلطة الولايات المتحدة الأميركية وغناها ـ تلك المؤامرة التي لا شك أنه كان لها ضلع كبير، مباشر وغير مباشر، في إثارة المحنة التي عصفت بنا. إنها مؤامرة قديمة قدم إقبال الصهيونية على تحقيق أطماعها في فلسطين، وهي مستمرة ما دام العدو الصهيوني يدبر ويخطط وينفذ وما دام يعلم (ويتصرف على أساس هذا العلم) انه يتوصل إلى أغراضه لا باكتساح الأرض واكتساب المعارك الحربية فحسب، بل بإضعاف العرب وتمزيق روابطهم وبث التفرقة والنزاع في صفوفهم.

يضاف إلى ذلك الواقعُ المسيطر في الأوضاع الدولية والأوضاع العربية. إن الواقع الدولي يتجه نحو حلّ ما أصبح يدعى «أزمة الشرق الأوسط» سياسياً وسلمياً. فلا الدول الغربية الكبرى ـ حتى أقربها تفهماً لموقف الفلسطينيين كفرنسا ـ ولا الاتحاد السوفياتي الحامل لواء نصرة القضية الفلسيطنية دولياً، ولا أية دولة من الدول الأخرى الدائرة في هذا الفلك أو ذاك، ولا الصين الشعبية البعيدة والمشغولة بهموم أكبر وأضخم، ولا دول العالم الثالث التي تقف في جانب الفلسطينيين والعرب في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ـ لا أي من هؤلاء الفرقاء يجد نفسه مستعداً (مهما تكن رغبته الخفية أو همساته لنا) لتأييد الحلّ الحربي لهذه المشكلة تأييداً فعلياً وللقضاء على إسرائيل، خصوصاً في جوّ «الانفراج» الدولي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

كذلك الدول العربية المشغولة باسترداد ما خسرته في حرب ١٩٦٧ وبمنازعاتها بعضها وبعض وبصيانة نظمها ومواردها وبمشكلاتها الاجتماعية وهمومها الإنمائية، فإنها، على اختلافها في الايديولوجيات والتصريحات، تجنح، في ظلّ أوضاعها الداخلية والأوضاع العربية العامة والأوضاع الدولية، إلى تقديم الحلّ السياسي على الحلّ الحربي، أو ـ على الأقل ـ إلى إعطاء الحلّ السياسي فرصة يحاول بها استرداد أكثر ما يمكن من حقوق فلسطينية وعربية.

وفي وجه هذا كلّه تقف الثورة الفلسطينية، التي لا تستطيع ـ والتي لا يجوز لها ـ أن تتخلى عن حقها وحق شعبها الطبيعي والمبدئي بكل شبر من أرض الآباء والأجداد. ولما كانت تتصرف قولاً وفعلاً على هذا الأساس، ولما كان البديل الذي تطرحه ـ وهو الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية ـ يبدو تطبيقه غير ممكن في ظل الأوضاع الحاضرة، فقد توافقت الإرادات المتوازية أو المتشابكة على «ضبط» الثورة الفلسطينية لتسير في ركاب الحلّ السياسي المهيمن الآن في الساحة الدولية.

ولما كان هذا «الضبط» قد حدث في جميع الدول العربية التي كان للثورة الفلسطينية نشاط فاعل فيها ما عدا لبنان، فقد تضافرت الرغبة في تنفيذه، وأوضاع لبنان الداخلية، وتجاوزات الثورة الفلسطينية، وتخطيط الصهيونية العالمية وإسرائيل، على فتح السبيل إليه سهلاً عريضاً ومشحوناً باسوأ الإمكانات وأشنعها.

ومن هنا فإن التعليلات المبسّطة والمتنافرة والمنفرة بعضنا عن بعض، التي تصطخب في أجوائنا اليوم والتي قذفنا بها إلى أبعد الآفاق فلم تكن مشرفة لنا أو لحربنا ـ إن هذه التعليلات لا تصيب الحق ولا تحيط به ولا تفيدنا في حاضرنا أو مستقبلنا. فلم تكن حربنا

نتيجة أحد هذه العوامل التي ذكرنا ـ لم تقتصر أسبابها على الصراعات «الأهلية» الطائفية أو الطبقية، أو على «المؤامرات» الخارجية أو «التجاوزات» الفلسطينية ـ وإنما كانت حصيلة هذه كلها وغيرها أيضاً من الأسباب التي ستظهر للملأ أو سيكشفها التاريخ. ولعل في مقدمة هذه الأسباب القوى العالمية والموضعية التي أثار شهوتها ونقمتها ما أصاب لبنان من ازدهار اقتصادي وما اجتذب من أموال عربية مغرية وما تبوأ من مركز مالي عالمي، فعملت على ضربه لتحويل هذه المغانم إليها.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه القوى والأسباب كافة ما كانت لتفعل بنا ما فعلت، أو لتحدث فينا ذلك الأثر الرهيب الذي أحدثت، لو أن بنيتنا الوطنية كانت سليمة. وكانت لنا المناعة القومية التي تصوننا منها ومن أخطارها. وإنه لمن أشد ما يؤذينا في حاضرنا وفي الإعداد لمستقبلنا أن نظلّ نكتفي ـ لبنانياً وفلسطينياً وعربياً ـ بإلقاء المسؤولية على سوانا، وننصرف عن نقد ذاتنا وعن معالجة مواطن الضعف ومباعث الشر في نفوسنا. إن الأدلة لتدل في الماضي، ونراها ستظل تدل في المستقبل، على أن العوامل المتحكمة في مصير الأمم هي العوامل الذاتية المتمثلة بما تملكه الأمة من أسباب القوة أو الضعف، أكثر مما هي الأسباب والأخطار الخارجية مهما تبلغ هذه من شدة وقسوة. وقد صدق المؤرخ أرنولد توينبي لدى استعراضه أسباب تفكك الحضارات وانهيارها، عندما عزا كل تفكك أو انهيار من هذا القبيل إلى «عمل انتحاري» من أبناء الحضارة ذاتهم. إن مصيرنا هو، آخر الأمر، في يدنا، ومسؤوليته ملقاة على عاتقنا قبل أن تكون على سوانا.

٥ ـ هل يخرج من الظلمة نور، وهل يشرق فجر جديد؟ إذا كان لنا أمل في ذلك، فإن هذا الأمل لا ينبثق من المصالحات الوطنية أو من الاتفاقات بين الفرقاء اللبنانيين أو بين اللبنانيين والفلسطينيين أو بين الأطراف العربية، على ما لهذه وتلك من ضرورة آنية لإشاعة الأمن والتهدئة ولإدارة دولاب الحياة. وإنما الأمل في ما نكون قد أخذنا نتيقنه، بفعل آلام المحنة ومآسيها، من ضرورة إحداث تبدل جذري في مفاهيمنا ونظمنا وفي سبل تفكيرنا وتصرفنا. إننا لن نخرج من هذه المحنة سالمين، ولن نستطيع بناء غد أفضل، إلاّ إذا تجاوزنا ماضينا وحاضرنا تجاوزاً «كيفياً» فغدونا غير ما كنّا، أشخاصاً ومجموعاً، نظماً ومؤسسات. إن المحنة تدعونا إلى أن نرتفع من المستوى الذي نحن عليه إلى مستوى أرفع، بل أن نظلّ ساعين إلى الارتفاع المستمر في عوالم الشعور والفكر والعمل. ذلك أن التجارب ـ تجارب الأفراد والأمم ـ تُظهر أن أية مشكلة من المشكلات لا تُحلّ حلاً جذرياً أو نهائياً ما دامت معالجتها باقية على المستوى الذي تقوم فيه. فالمشكلة السياسية مثلاً

تبقى قائمة، وإن «سويّت» سياسياً. وإنما يكون حلّها على مستوى أعلى من السياسة، وهو المستوى الأخلاقي.

نعود فنؤكد ما ذكرناه سابقاً في هذا الملحق [٢]: «إن مختلف الاختيارات الماثلة أمامنا في لبنان تتفرع من اختيار أصلي واحد هو الذي يقوم بين الطموح والانطلاق وبين الركون والتراجع»، أي بين التحرر من رواسب الماضي وعلله وبين التعلق بها والاستسلام لها. إن نقطة الانطلاق للاختيار المنشود هي إدراك مطالب العصر لنكون حقاً من أبنائه، واستبصار مقتضيات الغد لنغدو حقاً من مستحقيه.

لنُعد إلى الأذهان أهم التطورات العصرية والمستقبلية التي ترتكز إليها هذه المطالب والمقتضيات والتي بسطناها في فصول هذا الكتاب. إنها تختصر، على وجه الإجمال، في التطورات الخمسة التالية:

أ ـ تسارع التغير، وشموله مختلف الشعوب وجميع جبهات الحياة، بفعل دينامية العلم وتطلعات النفوس. إن ضرورة ملاءمة التغير شرط أول من شروط البقاء والتقدم. بهذا حكم تاريخ الإنسان، وهذا الحكم هو اليوم أشد وأوضح منه في أي يوم مضى.

ب ـ تقلُّص العالم، بفعل التقدم العلمي أيضاً، وتواصل الشعوب وترابط مصائرها مما يدعو البشر حيثما كانوا إلى اجتياز الحدود، وهدم السدود، والانفتاح على السوى، وتكوين مفاهيم واصطناع نظم تلفّ كوكبنا بمجمله.

ج ـ تعقُّد المشكلات القومية والإنسانية بسبب هذا التواصل والتشابك، تعقداً لا يصلح معه إلاّ الرؤية الواضحة والتخطيط المنتظم المنبثقان من عقلية شمولية النطاق علمية النهج مستقبلية الاتجاه.

د ـ تفجُّر التطلعات التحررية وانتشارها، سعياً إلى اكتساب الحرية الفردية والفئوية والقومية والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنمو العلمي والثقافي، وكل ما تقتضيه كرامة المواطن والإنسان.

هـ ـ تصاعد قدر الكفاءة الإنسانية، علماً وخلقاً. أما العلم، فلأنه العامل الدينامي الذي يؤهل الفرد والمجتمع لفهم التغير ومجاراته وإحداثه، وهدم السدود واجتياز الحدود، ومجابهة المشكلات المعقدة والتخطيط لحلّها، وبناء القدرة الاقتصادية والدفاعية

---

(٢) انظر ص ٣٤٢ من هذا الكتاب.

والسياسية، وتوفير الوسائل للإنماء الاجتماعي والثقافي. وأمّا الخلق، فلأنه الضابط لهذه القدرة العلمية، الموجه الوسائل الزاخرة التي تطلقها إلى غايات سامية، والباعث على التواصل والالتحام، بتغليب الأداء على الأخذ، والمسؤولية على الحرية، والكل على الجزء، والغير على الذات.

٦ ـ إذا كانت هذه هي أهم التطورات العصرية والمستقبلية، فما هي المطالب والمقتضيات التي تفرضها علينا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا؟ لعلّ هذا هو في مقدمة ما يجب أن يتصدر له المفكرون والمخططون، وقادة الرأي والعمل، لكي ينتهوا إلى ترجمة تلك المطالب والمقتضيات إلى خطط وبرامج واضحة الأهداف والسبل، ومتجسدة باستراتيجيات عامة للعرب قاطبة وخاصة بكل شعب من شعوبهم، شاملة للحياة العربية بمجملها ونافذة لكل جبهة من جبهاتها. وهذا ما دعونا إليه وأكدناه في صفحات هذا الكتاب.

وعلى ضوء المحنة، يبدو لنا أن الاختيار الأصلي الذي أشرنا إليه أعلاه «بين الطموح والانطلاق وبين الركون والتراجع» يتمثل في أمهات من الاختيارات التي تجابهنا لبنانياً وفلسطينياً وعربياً، وفي اختيارات تفصيلية تقع ضمن كل منها. ولا يسعنا في هذ الكلمة المجملة ـ وتحليل المحنة كما قلنا يحتاج إلى دراسات متقصية عديدة ـ إلاّ أن نشير إلى بعض هذه الأمهات التي نرجو أن تكون، هي وسواها، مدار تركيز وتوضيح، وتحليل وتفصيل، وتطبيق وتنفيذ، من قبل رجال الفكر والعمل فينا.

إن أبرز الاختيارات اللبنانية هي:

أ ـ بين التلاحم الوطني، والتفرق الطائفي والعشائري والفئوي. إن السبيل للاختيار الأول هو هدم السدود التي أقامتها عقليات الماضي وأوضاعه، وتجاوزها إلى ولاء وطني تنصهر فيه جميع الولاءات الصغرى. إن السبيل هو العزم الصحيح على تحقيق المقتضيين الأساسيين لهذا الولاء: المقتضى النظامي، والمقتضى الشخصي. أما النظامي، فهو بناء الدولة الديمقراطية الحقيقية التي تضمن المساواة الفعلية بين المواطنين، والتي تزيل الطائفة كوحدة سياسية مع المحافظة عليها وتعزيزها كوحدة روحية وأخلاقية، والتي تشيع العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أرجاء الوطن جميعاً. وأمّا المقتضى الشخصي، فهو الإيمان الصادق العميق بهذا الولاء، والتصرف الفردي والجماعي بفعله في تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية والفئوية وفي التنافس على تعزيز النتاج الوطني وتوفيره بدلاً من التهافت على اقتسامه و«تناتشه».

ب ـ بين الانفتاح على الشعوب العربية، والانغلاق دونها والتعالي عليها. هنا أيضاً التوجه إلى الاختيار الأول المنشود توجه مزدوج: جانب منه من قبل ذلك الفريق من المسيحيين الخائف على لبنانيته وحقوقه وكرامته، وجانب من قبل ذلك الفريق من المسلمين الذي ما زال يخلط بين العروبة والإسلام. إن الخوف، أيّاً كان مصدره، يتنافى والاختيار المستقبلي الريادي المنطلق، ولا ينسجم مع تاريخ هذا البلد الذي انتشر أبناؤه في مختلف أصقاع العالم، وتغلبوا على صعوبات وأخطار وهدموا سدوداً وجازوا حدوداً أين منها الأخطار والسدود والحدود التي تقف بينهم، أو يتوهمون أنها تقف بينهم، وبين أشقائهم في البلاد العربية؟ إن الاختيار المستقبلي يستدعي تحويل المصاعب والأخطار إلى تحديات، وإلى إمكانات أفسح فأفسح في مجالات الفكر والعمل والإبداع. هذا بصدد الفريق الخائف، أمّا بصدد الفريق الذي لا يزال يخلط بين القومية والدين، فإن مفاهيم العصر وأوضاعه قد تجاوزته، بينما المطلوب اليوم من كل فريق ومن كل شعب أن يكون هو المتجاوز لا للماضي فحسب، بل للحاضر أيضاً في سبيل مستقبل جعل يفرض نفسه بمزيد من الشدة والإلحاح.

ج ـ بين الانتظام المنضبط، والحرية المنفلتة: في السياسة والأمن والدفاع والاقتصاد وسواها. إن تعقد مشكلات هذا العصر، ودواعي النهوض بحاجات الجماهير، والصمود تجاه إغراءات الطامعين وتعدياتهم الظاهرة والخفية، لم تعد تسمح بهذا النوع من الحريّة. لقد أخذت الحرية تخضع لشتى الضوابط حتى في البلدان التي كانت سائدة فيها وصدرت عنها. فالاختيار المستقبلي يفرض التخلي عنها في سبيل الحرية المنضبطة، كما يفرض من جهة ثانية الحؤول دون كل محاولة لاستغلال الحرية في سبيل هدم أركانها وإقامة أنظمة قهر وإكراه مكانها. إن هذا الاختيار يفرض، كما قلنا، الانتظام المنضبط ذاتياً بالعقل وبروح المسؤولية وبالديمقراطية الحقيقية.

د ـ بين التعليم الجامع الناظم، والتعليم الموزّع المفرّق. وهذا، في الواقع، هو وجه من وجوه الاختيار بين الانتظام المنضبط والحرية المنفلتة التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة. ولكن نظراً لأهميته في تكوين الناشئة وهي مادة المستقبل، ولاعتقادنا أن التعليم الموزّع المفرّق خلال عشرات السنين قد شحن الأدمغة والنفوس بشتى الأضاليل والضغائن فكان من أقوى أسباب المحنة التي عانيناها، آثرنا إفراده وتأكيده.

هـ ـ بين عمق الثقافة وطلائها. لم يفدنا طلاؤنا الثقافي في هذه المحنة، بل سقط وتبعثر. والثقافة المطلوبة لهذا العصر وللمستقبل هي التي تقبض على ناصية العلم وتقوم بفروضه، فتستخدمه للبناء الوطني، وتسهم في تقدمه العالمي، وتفعل الفعل ذاته في

مجالات الأدب والفن، وتوفر لهذا كله وسائله المادية ومؤسساته البحثية والنشرية وهيئاته الرعائية والتنظيمية.

٧ ـ هذه بعض أمهات الاختيارات التي تجابهنا لبنانياً والتي تفرضها مطالب العصر والمستقبل القريب. أمّا أهم الاختيارات التي تجابهنا فلسطينياً، وتجابه المقاومة الفلسطينية بخاصة، فهي:

أ ـ بين حسن ملاءمة المبدأ والواقع، والتأرجح فالتوزع بينهما. إن المبدأ الذي تنطلق المقاومة منه، وهو النضال لاستعادة كامل التراب الوطني والتراث القومي ورفض التنازل عن أي جزء منهما هو مبدأ يقرّها عليه ـ أو يجب أن يقرّها عليه ـ كل عربي، ولا يجوز لها ـ تجاه حقوق الآباء والأبناء ـ أن تتخلى عنه أو تفرط فيه. على أنه يبدو، كما قلنا، أن الواقع الدولي والواقع العربي لا يسمحان بتحقيق هذا المبدأ في الوقت الحاضر. وإن المقاومة لتخطىء إذا ظنّت أنها تستطيع أن تغير الواقع العربي ـ بله الواقع الدولي ـ لهذا الغرض. فإن إقبال بعض قياداتها وعناصرها على الدعوة إلى تغيير الأنظمة العربية وعلى التدخل في الشؤون الداخلية أدّى إلى تسلط هذه الأنظمة عليها، كما أدى إلى محاولة ضبطها و«تحجيمها» عبر الحرب في لبنان. ولا شك أن حسن ملاءمة المبدأ والواقع هو أمر في غاية الصعوبة ويتطلب أوضح رؤية وأصلب عقيدة وأحكم سياسة. ولكنه يمثل تحدي الحاضر والمستقبل القريب، وهو على كل حال خير من التوزع والانقسام إلى «معتدلين» أو «واقعيين» و«متطرفين» أو «رافضين»، وأمثالها من الفرق والشعارات.

ب ـ بين التلاحم الوطني، والتفرق الفئوي. لقد كان هذا التوزع بين الجبهات التي ذكرنا خليقاً بأن يغدو مفيداً وداعماً للقضية الفلسطينية في نضالها المرير الطويل لو أنه جاء نتيجة لتوافق في الرؤية وتلاحم في الجهد، لأنه عند ذاك يتيح للمساعي الواقعية أن تتحرك وأن تستعيد ما تستطيع استعادته من الحقوق بينما يبقيها مسترشدة بنور المبدأ وخاضعة لضوابطه. أمّا التوزع، الذي ليس مبعثه الاتفاق والتنسيق، فإنه يؤدي إلى البلبلة والتعثر وبعثرة الجهود في حين أن المطلوب الأول هو حشد الجهود وتعبئة الطاقات ورص الصفوف والمضيّ قُدماً بوضوح وحزم من تحقيق إلى تحقيق.

هوذا سبب من الأسباب التي تعترض التلاحم العضوي المطلوب. على أن ثمة، كما نعرف، أسباباً أخرى، كالصراع على السلطة والنفوذ، وكتدخل الأنظمة العربية واستغلالها للقوى الفلسطينية، وكتوسل بعض هذه القوى أساليب تحدث ضجة آنية

ولكنها لا تفيد القضية الفلسطينية بل تضرّ بها، إلى غير ذلك مما يقتضي الاختيار المستقبلي التغلب عليه وتجاوزه إلى ما هو أفعل وأبقى.

ج ـ بين التخطيط العلمي المنسق، والتصرف الانفعالي المرتجل. يخطىء من يظن أن نجاح أية ثورة يقوم على عمق الإيمان وانتشاره وعلى دفق البذل والعطاء وحدهما. إنه ـ وفي هذا العصر بخاصة ـ يتطلب أيضاً التخطيط العلمي المنتظم الذي يوضح المفاهيم والأهداف ويصنّف الأولويات ويقسّم مراحل التطبيق ويرسم الاستراتيجيات ويضبط وسائل تعديل الخطط والمناهج تمشياً مع التطورات بل تحسباً واستباقاً لها. إن هذا النوع من التخطيط هو الذي يجعل أية ثورة بل أية فاعلية جماعية سيدة نفسها ومصيرها تتحكم بالأحداث وتقوى عليها، وتفيد من الآخرين ولكنها تصمد دون تسلطهم واستغلالهم.

د ـ وأخيراً، بل الأحرى أن نقول أولاً: الاختيار بين أداء دور الطليعة المستقبلية المبدعة، والسير على خطى الماضي وبعقليته والتلوث بمساوئه ومساوىء الحاضر. إن فريقاً كبيراً من العرب، ومن الأجيال الصاعدة بخاصة، ينظر إلى المقاومة الفلسطينية (وما احتضنت من عمل فدائي) كرائدة للمستقبل العربي، ويعتبر مهمتها لا استعادة الأرض والكيان فحسب، بل إضاءة شعلة التحرر العربي الحقيقي أيضاً. وعندما تدلهم الأخطار الخارجية أو يكاد اليأس يتسرب إلى النفوس من التعثر الداخلي، تأخذ القلوب تتجه إلى الثورة الفلسطينية ناشدة في نضالها وتضحياتها انبثاق القوة التحررية الذاتية (إيماناً وعطاءً، تجدداً نفسياً وعقلياً) التي ستفتح للعرب كافةً أبواب حياة أفضل. يا لها من مسؤولية تتحملها هذه الثورة! ما زالت هذه المسؤولية التاريخية الجسيمة تتحداها، وما زال ردها على هذا التحدي رهيناً بنوع اختياراتها. فماذا ستختار وتلتزم في المراحل القادمة من نضالها؟

٨ ـ نأتي أخيراً إلى الاختيارات العربية وقد عرضناها في فصول هذا الكتاب، فلا حاجة لإعادة العرض، وإنما نكتفي بالإشارة إليها إشارات موجزة:

أ ـ بين الالتزام الصادق بالتضامن العربي وأداء تكاليفه بسخاء، والاكتفاء باتخاذه شعاراً أو باستغلاله لكسب نفوذ أو مصلحة أو تأييد شعبي مع الانسياق إلى التنازع والتصارع في الميدان العربي.

ب ـ بين الالتزام الصادق بالقضية الفلسطينية وأداء تكاليفه بسخاء، والاكتفاء باتخاذها شعاراً أو باستغلالها لكسب نفوذ أو مصلحة أو تأييد شعبي.

ج ـ بين الإقبال على بناء مجتمع علمي فاضل، والتردي في مساوىء الماضي ومفاسد الحاضر.

٩ ـ قد يوافق القارىء على المطالب المفروضة والاختيارات الماثلة التي أشرنا إليها، ولكنه لا بد من أن يتساءل: ثم ماذا؟ إن منابرنا وصحفنا وتصريحات القادة والأحزاب والهيئات لا تخلو من تحليلات لأسباب المحنة ومن دعوات للإصلاح ومن اقتراحات لتحقيقه. ومع حاجتنا الماسة إلى الدراسات الموضوعية المتقصية التي تتخطى هذا كله؛ ومع الضرورة الملحة للإقدام عليها في المجال الوطني الشامل وفي كل جانب من جوانبه، فإن يبدو أن المطلوب لا يقتصر على هذا. المطلوب ليس الرأي الصحيح وحده، على أهميته، وإنما هو أيضاً النهوض لتنفيذه ولتحويله إلى فاعلية ناشطة مبدعة. ثمة علّة في ضآلة الإبداع الفكري، وثمة علّة ـ نراها أبلغ وأشد أثراً ـ في هزال الإبداع العملي. ولعلّ مصدر العلتين هو في صميم النفس وفي حيّز الحوافز والبواعث: في وهن طموحنا إلى القدرة الذاتية المرجوة وفي قصورنا عن أداء الثمن الذي تتطلبه.

في حديث ألقيته في حفل أقامته جمعية «أصدقاء القدس» عام ١٩٦٨ في ذكرى ١٥ أيار حاولت التمييز بين «الحق» و«الاستحقاق». وذكرت أن جهودنا في الماضي كانت منصرفة إلى تبيان حقوقنا والدفاع عنها أكثر منها إلى «استحقاقها». إن أصواتنا، لبنانيين وفلسطينيين وعرباً، حاكمين ومحكومين، ترتفع دوماً في الميادين الداخلية والعالمية مطالبةً بالحقوق. وقد اصطرعت مطالباتنا المختلفة في خلال المحنة: فريق يدافع عن حقه في السيادة والحرية، وفريق يدعو إلى إثبات حقوق الطوائف المغبونة والطبقات المحرومة وتحصيلها، وفريق يناضل في سبيل حقه في الثورة لاستعادة أرضه ووطنه، وفرقاء يرفعون ألوية حقوق أخرى. ومع الإقرار بأن «الحقوق» ليست متساوية أصالةً وقدراً ـ فمنها الصحيح ومنها الزائف، ومنها ما هو على درجات بينهما ـ ومع الإقرار أيضاً بأن المطالبة بها والسعي إليها كانا وما يزالان من أهم شروط تحصيلها، فلا جدال كذلك في أن المطالبة والسعي وحدهما لا يضمنان هذا التحصيل، أو لا يضمنان بقاءه أو نفعه. فعسى أن تكون المحنة قد علمتنا أن ضمان الحقوق باستحقاقها، فيؤدي كل فريق منّا ضريبة حقه على أكمل وجه وأكثره إيفاء لضرورات العصر وبوادر المستقبل. بهذا نستحق، فنحقق، فرقاء ومجموعاً، سيادة لبنان وحريته وعدالة نظمه وإشراقه الحضاري، وبهاء الثورة

الفلسطينية المستمد من نضالها في سبيل أرض قدستها الأجيال، وتطلُّع الشعوب العربية إلى فتوحات في الغد شبيهة بفتوحات الأمس بل أعظم وأرقى.

بهذا تغدو لنا المحنة، على فداحة تكاليفها، منطلق حياة جديدة ومبعث بقاء وعز وباب المستقبل المرجوّ.

في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

مطالب المستقبل العربي

همومٌ وتساؤلات

الدكتور قسطنطين زريق

مطالب المستقبل العربي

هموم وتساؤلات

مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة عبد الحميد شومان

مطالب المستقبل العربي

همومٌ وتساؤلات

الدكتور قسطنطين زريق

(*) صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب، في بيروت، ١٩٨٣.

المحتويات(*)

توطئة ٧
الحضارة الإنسانية إلى أين؟ ١٥
مطالب المستقبل العربي ٣٥
المسيحيون العرب والمستقبل ٥١
الجامعة وصنع المستقبل ٦٥
التأريخ، من أين وإلى أين؟ ٧٥
نشوء فكرة التقدم وتطورها ٩٣
ثلاث محاولات حديثة لدراسة الحضارة:
شبنجلر وتوينبي وسوروكين ١٠٩
أزمة النهوض الحضاري ١٢٥
الإنماء العربي وأزمة العصر ١٣٩
نحو حلول عملية للتغلب على العقبات في سبيل الوحدة العربية ١٥٧
التوترات داخل الحضارة الإسلامية ١٧٥
بين تاريخ العرب وتاريخ العالم ١٩٣

(*) اعتمدنا ترقيمين: **الترقيم الأول** في وسط ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد، ضمن المجلد. ولكل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة ترقيم خاص بعدد صفحاته. **والترقيم الثاني** في يسار ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي **رقم أحادي** مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة الكاملة.

توطئة

هذه طائفة مختارة من المقالات التي كتبتها والمحاضرات التي ألقيتها في السنوات الأخيرة، ورأيت أنه قد يكون من المفيد وضعها مجموعة في متناول القارىء. ومن هذه المجموعة ثلاث محاضرات وضعت أصلاً بالانكليزية (كما ذكر في هوامشها)، وتوجهت إلى المستمع الأجنبي، وقد نقلتها إلى العربية وضممتها إلى أخواتها لأنها تعالج مثلها موضوعات وهموماً عربية.

وقد أعدّت هذه المحاولات ـ ما عدا واحدة منها[1] ـ بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ خلال الأزمة الجامحة التي عصفت بلبنان في السنوات الثماني الماضية، وقبل الزلزال الأخير زلزال الاجتياح الاسرائيلي، الذي ما زال يهزّ أركان لبنان ويعرّض البلاد العربية جمعاء لأسوأ الأخطار وينشر في أجواء المنطقة والعالم بواعث البلبلة والاضطراب.

ولقد يتساءل القارىء ـ ومن حقه أن يتساءل ـ لماذا لا ينصرف جهد الكاتب مباشرة إلى تحليل هذه الأزمة واستقصاء أسبابها واستخلاص عبرها، وإلى معالجة نواحي هذه النكبة الجديدة التي حلّت بنا وجثمت على صدورنا. والواقع أن هذا الواجب هو في مقدمات الأولويات المفروضة على مفكرينا، أياً وأينما كانوا، وهو خليق بأن يستثير جهودهم ويستنفر هممهم من أجل سلامة الحاضر وضمان المستقبل. وقد كان لي سابقاً إهابة فكرية عقب أحداث ١٩٤٨ في كتابي **معنى النكبة**[2] وأخرى عقب حرب ١٩٦٧ في كتابي **معنى النكبة مجدداً**[3]. ويخيّل لي أن جوهر ما قلته في هذا وذاك لا تزال له صحته ومغزاه على رغم ما طرأ على الأوضاع من تطور وما انتاب المشكلات

---

(١) «الجامعة وصنع المستقبل».

(٢) قسطنطين زريق، **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨).

(٣) قسطنطين زريق، **معنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧).

من تعقد وتفشٍ. كما يبدو لي أن عناصره تتخلل المحاولات التي يضمها هذا الكتاب وتسري في الهموم والتساؤلات، القديمة والمستجدة، التي تعبّر عنها.

إن الأزمة التي تحيق بالشعوب العربية، والتي كان آخر تفجراتها وأشدها فظاعة وإيلاماً الحرب اللبنانية والغزو الاسرائيلي للبنان (دون التقليل من خطر الحرب العراقية ـ الايرانية) ذات مظاهر متعددة وأسباب داخلية وخارجية متشابكة. وعلى رغم المعالجات التي تبدو في الأدبيات العربية لهذه المظاهر والأسباب، فإن المجال لا يزال فسيحاً والحاجة لا تزال ملحة للمزيد من التعمق والتبسط في البحث والاستقصاء وفي التحليل والتعليل لتتضح هذه الشؤون في الذهن العربي بصدق وشمول، ولتغدو منطلقاً سديداً للتغلب على العوائق والمفاسد وللمضي في سبل الإصلاح والتجدد. وإذا أمعنا النظر، وجدنا أن بعض هذه العوائق والمفاسد عميقة ومتأصلة، وبعضها قريبة ومباشرة، على أن الثانية مرتبطة بالأولى ولا يمكن التصدي لها وإزالتها ما لم تدرك أصولها وتعالج هذه الأصول بوعي وجرأة. فمن الخير إذن السعي المستمر للكشف عن هذه الأصول وتتبع آثارها، ولاقتراح الحلول لها، إن لم يكن بشكل مسلمات مطلقة فبشكل «فرضيات» خاضعة للتبديل والتصحيح في ضوء البحوث المختصة والدراسات المستقصاة التي يجب أن تظل حيّة ناشطة على أيدي الأفراد والمؤسسات. ويقيني، كما قلت، أن بعض هذه «الفرضيات» تندرج في ثنايا المجموعة التي يضمها هذا الكتاب، ويمكن تلخيصها والربط بينها بالمقولات التالية:

١ ـ إنَّ في رأس أصول الأزمة العربية الحاضرة المتعددة الوجوه وفي غور أسبابها، التخلف العربي. إن هذا التخلف هو القضية الأم التي يجب أن تظل موضع النظر وقبلة الاهتمام، لأنه مصدر العجز العربي الذي يبدو في مختلف الجبهات: في مواجهة التعديات الخارجية وما جلبته من هزائم عسكرية وسياسية واقتصادية متلاحقة، وفي تلبية حاجات التضامن والتلاحم بين الدول والشعوب العربية، وفي النهوض بتبعات البناء والإعمار والكسب الحضاري الذي يتطلبه العيش في هذا الزمان والبقاء في الزمان المقبل.

٢ ـ إنَّ لهذا التخلف ذاته أسباباً داخلية وأخرى خارجية. الأولى ناشئة عن المفاسد الموروثة والتي زادتها الأوضاع الجديدة تفاقماً وخطراً. فقد ورثنا عن عهود الانحطاط جهلاً مستشرياً، وتمسكاً بالعصبيات الضيقة، واستسلاماً للتحكم الطاغي أو للقدر المجهول، وتهالكاً على إرضاء الشهوات والمصالح الخاصة. وجاءت في الآونة الأخيرة التطورات العالمية الخطيرة المتشعبة، والحوافز الاغتنامية والاستهلاكية السائدة في هذا العصر، ومغريات الغنى الطارىء الدافق من النفط لتمكّن آثار هذه المفاسد وتنشرها، ولتوهن قدرتنا في ذاتها وبالنسبة إلى القدرات المحيطة بنا.

أما الأسباب الأخرى فآتية من هذه القوى والقدرات الخارجية التي تقتحم اليوم

ميادين البلدان المتخلفة بدوافع من تعاظم مؤهلاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية وتصاعد حاجاتها ومتطلبات نظمها الصناعية المتطورة وحموّ وطيس التنافس فيما بينها.

إنها لظاهرة عالمية، وهي إحدى أعصى العلل ـ إن لم تكن أعصاها ـ في اختلال النظام العالمي وفي استمرار اضطرابه وتعقد أزماته واستفحالها. وهي تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للأوضاع القائمة في مناطق العالم، وتتميز بحدّة خاصة في المنطقة العربية لأسباب عدة منها: موقع هذه المنطقة الاستراتيجي، وامتداد جذور التدخل الاستعماري فيها، وغناها النفطي المستجد المغري، وانصباب الأطماع الصهيونية عليها. وهذه كلها، وغيرها، تعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة على توطيد التخلف في المجتمع العربي وعلى إعاقة جهود هذا المجتمع للنهوض منه والتغلب عليه.

إنه من المهم جداً أن ينظر إلى هاتين الطائفتين من أسباب التخلف ـ الداخلية والخارجية ـ بوعي وإدراك متزن، فلا تهمل إحداهما ولا تضخم فوق حقيقتها. ولعلّ الميل عندنا، وعند غيرنا من الشعوب المتخلفة، قد اتجه إلى الأسباب الخارجية، وإلى الشكوى منها والتحذير من شرورها والثورة عليها أكثر منه إلى استبيان العلل الداخلية والعمل على التخلص منها ومن آثارها. هذا، مع التأكيد أن المعركة هي الآن، وستظل إلى مدى بعيد، مندلعةً على الجبهتين كلتيهما، وتستدعي التأهب والتجند والنضال في كل منها، وفيهما معاً.

٣ ـ إنَّ وضع قضية التخلف في مكانها المركزي وتوجيه الاهتمام إليها أصلاً قد يكون له عند البعض أثر سلبي فيؤدي إلى تثبيط العزائم ونشر روح التشاؤم واليأس، والاستسلام للامبالاة والتخاذل، والاندفاع وراء الرغبات الفردية والمغانم الشخصية. وتشتد خطورة هذا الأثر بخاصة عندما يتسرّب إلى قلوب الأجيال الطالعة، كما هي الحال عند فريق غير قليل منها في هذه الأيام، إذ أخذ هؤلاء، لكثرة ما يشهدون حولهم من مظاهر العجز والتفرق في الصفوف؛ وما يلمسون من ارتياب مستشر في النفوس، يضيعون الثقة بشعبهم وأمتهم ويشكون بقدرتهما على تجاوز المحن وتوفية شروط الحياة الكريمة، بل يذهب البعض إلى أبعد من هذا: إلى التاريخ المديد ليردد أن شعوبنا «اتفقت على أن لا تتفق»، فكأن التفرق والتشتت خاصة عرقية فينا، وكأن حضاراتنا الزاهية الماضية لم تكن سوى مراحل وجيزة نيّرة في مديد البدائية السابقة والانحطاط اللاحق.

إن العيب ليس في التخلف ذاته، فلقد حصل لشعوب أخرى، بل لجميع الشعوب خلال مراحل تاريخها، وهو حاصل اليوم لأكثر شعوب الأرض. وإنما العيب في القصور عن وعي حقيقته وتقدير خطورته وفي القعود عن مكافحته وفي اتباع المسالك التي توطده وتزيده إمعاناً وانتشاراً. ومن هنا فإن في مقدمة الهموم التي يجب أن تشغل المفكر

العربي همّ إعادة الثقة إلى النفوس وتحويل التراخي والارتياب واليأس إلى «قلق» حقيقي يثير الشعور والفكر ويحفز إلى الاستكشاف والمجابهة والصمود والبذل.

٤ ـ هذا «القلق» الذي يكوّن منطلق الإحياء، خليق بأن يدور في المقام الأول على كيفية تحويل العجز إلى قدرة. وكما أن التخلف، والعجز الناشىء عنه، يرجعان إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، وكما أن الأولى منها هي الأهم والأدهى والأحرى بالتدبر والمعالجة، كذلك هو الأمر في القدرة. فمن أسبابها ما هو ذاتي، ومنها ما يعود إلى عوامل خارجية مساعدة أو ظروف مواتية. ولكن الخارجي، مهما يبهر ويُغر، يبقَ ثانوياً، إذ هو معرض للزوال أو للانعكاس، وحتى لو بقي فلا يستفاد منه إلّا بقدر حيازة القدرة الأولية، الذاتية. ولذا كان مصير أي شعب مرتهنـاً بما يملك من هذه القدرة، وخلاصه أو اضمحلاله بيده أولاً.

وأسباب القدرة تتغير وتتبدل بتغير الأوضاع الإنسانية وتبدلها. فالقدرة اليوم هي غير ما كانت عليه في العصور القديمة والوسيطة، وجوهاً وأجهزة ووسائل. ومعاييرها الحاضرة تختلف عن المعايير السابقة. فلا بُدّ إذن من إدراك عناصر القدرة في هذا العصر، وما سيطرأ عليها من تحوّل في المستقبل القادم، لأن المعركة الناشبة هي معركة اليوم والغد لا معركة الأمس، وكذلك هي أهداف البقاء والتقدم ومطالبهما ووسائلهما.

٥ ـ إنَّ من أجلّ عناصر القدرة الذاتية المطلوبة لليوم وللغد عنصر المعرفة. ولقد كان للمعرفة أهميتها في كل زمان ومكان. ولكن هذه الأهمية قد ارتفعت اليوم إلى أعلى المستويات. وما نقصده هو المعرفة الصحيحة: المعرفة لا التوهم، المعرفة الواقعية الدقيقة لا الايديولوجية المبسطة، المعرفة المنصرفة إلى الحقيقة مهما تكن صعبة أو قاسية لا المعرفة التي تدغدغ الشعور وتدعو إلى التيه والاسترخاء. لقد ولج العالم «عصر المعرفة» وأصبح العلم المكتسب، القادر على التجدد والانطلاق والاختراق، المبعث الأول للقدرة التي تتمتع بها الشعوب والتي تؤهلها لاستحقاق الحياة.

٦ ـ إنَّ هذه المعرفة ذات وجهين: معرفة الغير، ومعرفة الذات. والغير هو المحيط الذي نعيش فيه: المحيط الطبيعي، وله أسراره وضوابطه التي إن لم نقبض على نواصيها قبضت علينا وجعلتنا أسرى لها وفريسة للمرض والفقر وشتى وجوه التخلف؛ والمحيط البشري الذي تتصارع فيه قوى الخير ودواعي الشر، ونوازع التحرر ومطامع التسلط، والذي لا أمل فيه إلا لمن يستطيع أن يميز تمييزاً صحيحاً بين الجبهتين، فينخرط في الأولى ويتصدى للثانية في المعركة الضارية القائمة بينهما في كل زاوية من زوايا المعمور وعلى مداه الواسع.

أما معرفة الذات، فهي لا تقلّ عن معرفة الغير شأناً، بل لعلّها تفوقها وتتقدم عليها. وهي ترتكز، أول ما ترتكز، على النقد الذاتي الصريح، الذي لا يهاب التحري عن

المساوىء والمفاسد، بل يسعى جاداً إلى هذا التحري مدفوعاً بشعور الثورة عليها والرغبة في التطهر منها من أجل التجدّد والارتقاء.

٧ ـ إنَّ المعرفة للغير وللذات، مهما تصح وتتوافر، ومهما يهدِها العقل المتفتح، تبقَ قاصرة ما لم تتغلغل إلى النفس وتوقظ الضمير وتبعث فيهما الأنفة مما هو كائن والتطلع إلى ما يجب أن يكون. وبكلمة أخرى، ما لم تصبح حافزاً للتغيير والتجديد وعدة للنضال في سبيلهما. ومن هنا كان ثمة معياران متلازمان لقدر قيمة أي شعب من الشعـوب وحظـه من التحرر والتقدم: سريان المعرفة الصحيحة في عقول أبنائه، ويقظة ضمائرهم المتمثلة في نضالهم لتحقيق ما هو أفضل واستعدادهم لأداء ثمن هذا التحقيق جهداً عنيداً وتضحية سخية. ولما كان اكتساب المعرفة هو ذاته نتيجة لنضال ذاتي عسير ومستمر، فلا نخطىء إذا لخصنا الأمر بقولنا إن الحاجة الأساسية هي إلى توليد مقومات النضال الخلّاق، وإن المعيار الأساسي لصحة الشعب وتحضره هو نوع نضاله: قدراً (من حيث صحة تبيّن الغايات وفاعلية التجهز بالوسائل)، وانتشاراً في الصفوف وانبثاثاً في النفوس.

٨ ـ إنّنا، إذا نظرنا إلى حالنا الحاضرة، في ضوء هذا المعيار الأساسي ألفينا تأخراً رهيباً وحريّاً بأن يكون مقلقاً باعثاً. فالشعوب العربية تتراجع في هذا المضمار بدلاً من أن تتقدم، وتخسر بالتالي من مقومات التحرر والنماء. فلقد تحوّلت في ظل الأنظمة التي تحكمها ـ لا فرق في ذلك بين «التقدمية» منها و «الرجعية» ـ إلى «جماهير» تُدغدَغ مشاعرها وتُستلَب حيويتها بمختلف أنواع الترغيب والترهيب، وتُستغَل لأغراض الحكام ومصالحهم. وليس أدل على ذلك من «غياب» هذه الشعوب، رغم طيب طبيعتها وعفوية شعورها، عن الحرب التي قامت في لبنان؛ فبينما كنا نسمع ونقرأ عن تظاهرات في البلدان الأجنبية ـ حتى التي عادتنا أو تعادينا أنظمتها وحكوماتها ـ تقوم تأييداً للبنان أو للشعب الفلسطيني، وبينما كانت تعلو في إسرائيل ذاتها احتجاجات صارخة معارضة للاجتياح الاسرائيلي أو ناقمة على القادة الاسرائيليين العسكريين والسياسيين، مرّت السنوات الثماني التي عانى فيها لبنان ما عاناه من تقتيل وتدمير ومن مصائب وآلام قلَّ أن نزلت بشعب مثله، والتي بلغ فيها الصراع بين الحق الفلسطيني والتعدي الصهيوني أعلى درجات الحدّة والقساوة، وكأن هذا كله لا يعني الشعوب العربية ولا يثير في نفوسها أي صدى. وما هذا إلا لأن هذه الشعوب قد غيّبت فعلاً عن ميادين معاركها الوطنية، وسلبت مقومات النضال بدلاً من أن تبقى ممدودة بها ومغذاة. ولن تصلح أمورها إلا عندما تدرك ما آلت إليه حق الإدراك وتناضل لتصبح فعلاً ذات حضور، وذات أثر في التعبير عن آلامها وآمالها وفي توجيه مصيرها.

٩ ـ إنَّ «حضور» الشعوب بنضالها يتعدى البعد الوطني إلى البعد العالمي. إن العيش

في الحاضر والاستعداد المجدي للمستقبل يقتضيان تصوراً عالمياً وتفكيراً عالمياً ووجوداً نضالياً عالمياً. فلم يعد ممكناً الانعزال عمّا يجري في الدنيا العريضة، بل الدنيا التي تضيق وتتماسك يوماً بعد يوم. لم يعد سائغاً أن نجابه المشكلات التي نتعرض لها بعقلية فردية أو عشائرية أو طائفية ـ أو حتى وطنية محدودة ـ لأن أية مشكلة، مهما تضؤل، غدت مرتبطة بما يجري على الساحة العالمية متأثرة به وخاضعة لتقلباته. فوجودنا إما أن يكون عالمياً أو لا يكون: لم يعد لنا خيار في ذلك. فإذا جهلنا هذه الحقيقة وعجزنا عن القيام بمطالبها، غدا وجودنا انفعالياً تتقاذفه الأحداث ويعبث به الآخرون. وكذلك نضالنا: ما لم يكن له مغزى عالمي ومعنى حضاري، انكفأ على نفسه وتبددت حيويته.

١٠ ـ إنَّ الوجود الوطني الفعلي، وبالتالي الحقيقي، هو في نهاية الأمر وجود إنساني فالوطن لا يقوم بالأرض أو بالمناخ أو بالموقع أو بأي عنصر من عناصر الطبيعة، وإنما بالإنسان الذي يحتويه ويمثله. الإنسان هو غاية النضال، وهو أيضاً أداته. ومن يمعن النظر في الأوضاع الحضارية الراهنة يلحظ، في هذا النطاق، ظاهرتين بارزتين سيكون لهما أخطر النتائج على مستقبل الحضارة، بل على الحياة البشرية بمجموعها، وهما صادرتان عن «صناعية» هذه الحضارة. الأولى هي الانبهار بأجهزة الصناعة المتطورة وأدواتها ومنتجاتها. فـ «الأشياء» المنتجة هي مبعث الشهوات ومرمى الرغبات. والأجهزة المقامة ـ حتى عندما تأتي مستعارة من الغير وخادمة لأغراضه ـ هي قبلة النظر ومطمح الجهد. ومبلغ «التقدم» أو «النمو» (على لغة أهل هذه الأيام) يقاس بـ «الناتج» الاقتصادي. أما نوع «الإنسان» الذي هو، كما قلنا، الغاية الأصيلة والأداة الفاعلة، فلا يلقى مثل هذا الاهتمام: سواء في ذلك الشعوب «المتقدمة» والشعوب «المتخلفة». وترتبط بهذه الظاهرة ظاهرة ثانية، هي أن التحولات الجذرية التي يحدثها تسارع المعرفة والتبدل المتمادي في الأوضاع الصناعية والمادية لا تقابلها تحولات تماثلها جذرية في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتربوية، ولا ـ وهو الأهم ـ في طبيعة الإنسان وتوجهاته. وأكبر دليل على هذا أننا إذا قارنّا حضارتنا الراهنة بالأحوال التي كانت سائدة في العصور السابقة، وجدنا فرقاً هائلاً في الأشياء المتوفرة وفي الأحوال المعيشية وفي المعرفة المكتسبة وفي الأجهزة والنظم، ولكننا لم نجد مثل هذا الفرق في الحوافز والرغبات. ولا نعدو الصواب إذا قلنا إن الإنسان المعاصر لا يزال شبيهاً إلى حد كبير بالإنسان البدائي من حيث خضوعه للشهوات وتشبثه بالعصبيات ونزوعه إلى السطوة، بل إن الطاقات المتيسرة له اليوم جعلته أكثر إمعاناً في هذا الخضوع والتمسك والنزوع، وبالتالي أشد خطراً على حضارته وعلى نفسه لا ينكر التقدم الجذري والمتسارع في المعرفة، وهذا هو سرّ تفوق الأمم «المتقدمة» على الأمم «المتخلفة» بالقدرة المادية وبالنهج العقلية. ولكن من المحقق أيضاً أن تلك الأمم لم تحصّل تقدماً جذرياً مماثلاً في ميدان الرقي الخلقي.

إن التحول الإنساني الجذري المطلوب في الأمم المتخلفة هو تحوّل مزدوج عقلي من جهة، وخلقي من جهة أخرى، بل عقلي وخلقي معاً. ولعلها إذا أفلحت في التحول الخلقي المنشود تفيد لا نفسها فحسب، بل الإنسانية جمعاء، وتغدو، حتى مع تخلفها في النواحي الأخرى، مصدر هداية للآخرين. وكثيراً ما حدث في التاريخ أن نور الهداية انبعث من الشعوب والفئات المحرومة والفقيرة والمعذبة عندما انبثقت في نفوسها شرارة الإيمان وجذوة النضال.

فهل يتمكن الإنسان العربي من أن يتحول التحول الجذري المزدوج المنشود؟ هوذا السؤال الذي يجب أن يأخذ بألبابنا ويقلقنا ليل نهار. إن المرحلة الخطيرة التي تجوزها الشعوب العربية تتطلب، أول ما تتطلب، إنساناً من نوع جديد. فلقد جاء إخفاق الأنظمة العربية الجديدة على مختلف الجبهات دليلاً على أن التبدل النظمي مرتبط ومحدود بما يصحبه من تبدل في العقليات والقيم. وهذه العقليات والقيم ليست «وطنية» فحسب، بل لا تصبح وطنية بالمعنى الصحيح إلا بقدر ما هي إنسانية. نريد بشراً أولاً، بشراً سويّاً، وعندها لا خوف على الوطن والمواطنين سواء من غيرهم أو من أنفسهم. هنا مجال التغيير الحقيقي لمن ابتغى التغيير، هنا التجديد الصحيح لمن أراد التجديد، وهنا الثورية الحق لمن شاء لثوريته أن تمكث في الأرض ولا تذهب جفاء.

١١ ـ إنَّ بين الشعوب العربية ثمة شعبين يجابههما هذا التحدي بأكثر مما يجابه سواهما، هما الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني. فمهما نقل عن الصراعات التي قامت في لبنان في السنوات الأخيرة، ومهما يكن موقفنا منها، أسباباً وأحداثاً ونتائج، تبقَ حقيقة أساسية هي أن كلا الشعبين قد اكتوى بنار مؤججة. الشعب اللبناني خاض ـ وما يزال ـ محنة قاسية دامية مدمرة أصابت كيانه ومؤسساته وبشره وعمرانه، بل وجوده ذاته. أما الشعب الفلسطيني فندر أن حلّ بشعب آخر ما حلّ به من قهر واضطهاد واغتصاب ومن اقتلاع وتشريد. والاهتمامات كلها منصبة الآن على معالجة الأزمة اللبنانية وأزمة «الشرق الأوسط»(وهي في الأساس أزمة الشعب الفلسطيني) بالوسائل السياسية، الوطنية والإقليمية والدولية، وعن طريق الأمم المتحدة ومناصرة هذه أو تلك من الدول الكبرى وهذا القطاع أو ذاك من الرأي العالمي المؤثر. إن النجاح في هذه الجهود سيأتي برهاناً على مقدار كفاءتنا ـ حكاماً وشعوباً ـ للتصدي للمهام الجسيمة التي يتطلبها إنقاذ لبنان من الاحتلال وتدعيم وحدته، وإيصال الشعب الفلسطيني إلى أرضه وحقه في تقرير مصيره. ولكن إذا تمَّ هذا وذاك كما نرجو أن يتمّا، فهل نكون بذلك قد عوّضنا عما أصاب لبنان والفلسطينيين من خسائر، ووفّينا حق المناضلين الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن هذه القضية أو تلك؟ لا! لن نفي بحق هؤلاء وأولئك من الشهداء إلا إذا انبعث من هذه المحنة القاسية إنسان لبناني جديد، وإنسان فلسطيني جديد، يقتلعان

جذور الأخطاء والمساوىء الماضية، ويأتيان نموذجاً خيراً للإنسان العربي المبتغى، بل - ولنذهب في مطامحنا إلى أبعد الحدود - للإنسان أيّاً وحيثما كان. هذا هو قدر التحدي الذي تمثله المحنة.

١٢ - إنَّ مدى الإبداع الإنساني الجديد هو الدليل على ما إذا كان الشعبان خاضا ويخوضان «نضالاً» حقاً، أو «حرباً قذرة» كما ردّد كثيراً أيام المحنة. نعود فنؤكد أن قدر الشعوب يقاس آخر الأمر بنوع نضالها: بصحة إدراكها للسوء والفساد الآتيين من الغير ومن الذات (ومن الذات خاصة)، وصفاء رؤيتها لما هو أفضل، وسعة بذلها في سبيله. وحسب المرء، وحسب الشعب، فخراً أن يتميز بهذه الميزة وأن يكون بها جديراً.

وإذا كان هذا النضال مطلوباً من كل فرد وفئة من أفراد الشعب وفئاته، فهو مطلوب في المقام الأول من الذين يتسنمون مراكز القيادة والأثر. فالقيادة الصحيحة، الواعية والمخلصة والقادرة، هي خشبة الخلاص في جميع الأحوال، وفي حال البلبلة والهيجان بخاصة. فعلى كل قائد أو مُدعٍ بالقيادة أو متنطح لها، أن يتفحص ما إذا كان بالفعل قائداً أو مقوداً، أي ما إذا كان مهتدياً بأصدق ما يملك من فكر وإيمان أو منجرفاً مع التيارات الجامحة والمتقلبة، الجائشة حوله وفي نفسه. إن هذا التفحص هو في آن منطلق لصحة نضاله أو فساده ونتيجة ومقياس لهما. وكذلك يقاس قدر نضال الشعب بأهليته للتمييز بين القيادة الصالحة والفاسدة وتهيؤه لاحترام الأولى وتوطيدها ولازدراء الأخرى وإزالتها.

إن الآراء والأفكار التي تعبر عنها هذه المجموعة من الفصول، والتي حاولت لملمة خيوطها في المقولات أو بالأحرى «الفرضيات» السابقة، تدور حول الأوضاع العربية عامة. ولكنها تتجه في المقام الأول إلى المستقبل. فسواء تصدت الفصول إلى هذا المستقبل مباشرة، أو عالجت موضوعات أخرى، فإن شاغلها الرئيسي هو تحري طبائع الغد الذي من أجله يجب أن نفكر ونعمل ونعدّ أنفسنا ونضحي، والذي يجابهنا بـ «مطالب» عسيرة ويحمّلنا مسؤوليات ضخمة. فعسى أن يكون في هذه «الهموم» و «التساؤلات» ما يساعدنا في حسن المجابهة وكفاءة العمل والأداء.

تشرين الثاني ١٩٨٢ **قسطنطين زريق**

الحضارة الانسانية
إلى أين؟

١٤٢٧/٩

- ١ -

مافتىء الإنسان منذ وجوده على هذه البسيطة يتساءل عن مصيره ويحاول أن يخترق حجب المستقبل القائمة أمامه. وتساؤله هذا هو مظهر من مظاهر ميزته الاستطلاعية لما حوله من أشياء وأحداث ولما يكمن وراءها من عوامل وأسباب ـ تلك الميزة التي اكتسبها خلال فجر تكوّنه المديد، والتي لولاها لظلّ سادراً في أحضان الطبيعة عاجزاً عن التقدم والرقي. بل إننا لا نخطىء إذا قلنا إن نوع تساؤليته ـ سواء بوجهها العام أو بعلاقتها بالمستقبل بوجه خاص ـ هو دليل على ما أحرز من تقدم وعلى ما اكتسب من إنسانية.

على أننا إذا راجعنا التاريخ وجدنا أن التساؤل عن المصير يشتد في بعض الحقب أكثر منه في سواها. والحقب التي نعني هي تلك التي تحلّ فيها الكوارث أو تحفّ بها الأخطار. ففي أوقات الدعة والسلام والاندفاع إلى الأمام يكون الإنسان مطمئناً متفائلاً، فلا تثور في نفسه الشكوك ولا يخشى ما يخبئه المستقبل. أما الأوقات العصيبة، فهي أدعى إلى التوقف والتساؤل والتبصر في مسيرة الحياة واتجاهاتها ودوافعها. ولذا تبرز فيها المحاولات الواسعة النطاق لاستيعاب التاريخ البشري واستنطاق مجمل أحداثه، مما أصبح يعرف في الأعصر الأخيرة بفلسفة التاريخ. ولئن تكن هذه الفلسفة تتجه إلى الماضي، فإن باعثها الأصلي هو القلق على الحاضر وعلى المستقبل. فلا غرابة إذن أن تكون أول محاولة من هذا القبيل قد ظهرت في العصور القديمة على يد القديس أوغسطينوس في كتابه «مدينة الله» في الوقت الذي كانت تتداعى فيه الامبراطورية الرومانية العظيمة، وأن تأتي أجلّ محاولات القرون الوسطى وأشدها إبداعاً ـ وهي «مقدمة» ابن خلدون ـ في

الحقبة التي شهدت تفكك الحضارة الإسلامية وأفولها. ولا عجب كذلك أن تغدو الآونة الحاضرة التي عصفت فيها الحروب المدمرة والثورات المتأججة والاضطرابات المنتشرة أرضاً خصبة للتساؤلات المستقبلية، وللتعليلات التاريخية النابعة في أكثرها من القلق على ما هو كائن وعلى ما سيكون. والمتتبع لمجاري الفكر في العالم الغربي بخاصة، منذ الحرب العالمية الأولى، ليجد فيها الدليل إثر الدليل على هذا القلق الثائر والمثير. وتتوافر الأدلة بعد الحرب العالمية الثانية، وتشتد وتائرها في العقدين الأخيرين، فإذا نحن أمام حشد متكاثر من المؤسسات والمعاهد، والمؤتمرات والندوات، والكتب والمقالات، والخطط والمناهج، وسواها من الجهود الفكرية والعملية التي يدفع إليها الاهتمام المتصاعد بمصير الإنسان ومآل حضارته.

ـ ٢ ـ

الحضارة الإنسانية: إلى أين؟ ثمة اليوم أجوبة متعددة على هذا السؤال الخطير، منها ما هو من تراث الماضي، ومنها ما جاء بفعل تطورات الحياة الحديثة والمعاصرة. وبديهي أننا لا نستطيع هنا الإحاطة بها كلها، ولكن قد يكون من المفيد أن نحاول تمييز أنواعها الرئيسية واتجاهاتها الكبرى، ولو كان في ذلك كثير من التبسيط لما تنطوي عليه طبيعتها من دقة وتعقيد ولما يتخللها من ترابط وتشابك.

من هذه الأجوبة ما منطلقه ديني. فهناك الهندوكية والبوذية مثلاً اللتان تنظران إلى الإنسان في نطاق الحركة الكونية ـ وهي حركة الروح الإلهية المطلقة ـ التي يجوز فيها الكون، ومن خلاله الحياة البشرية، دورات متتابعة لا نهاية لها، يرقى فيها الإنسان أو ينحط حسب سلوكه وأعماله. وغاية الإنسان هي أن يدرك حقيقة هذه الحركة الحتمية وأن يجهد للتخلص من سطوتها بالتأمل الروحي وبالتنزه عن الأهواء والشهوات ليتصل بالروح المطلقة ويفنى فيها. فالخلاص أمر فردي، ومنوط بجهد صاحبه، وليس ثمة اهتمام بالحضارة أو بالمجموعة البشرية كما نفهمها اليوم، وليس لهذه أو لتلك مصير نهائي تقف عنده. أما الأديان الموحدة ـ اليهودية والمسيحية والإسلام ـ فإنها، على ما بينها من اختلاف، تتفق في أن هناك بداءة معينة للكون الطبيعي وللحياة البشرية وحدّاً لنهايتهما، وأن البداءة والنهاية ومسيرة التاريخ بينهما هي كلها بقدرة الله تعالى وعنايته، وأن النهاية تأتي بزوال هذه الدنيا الفانية وقيام الآخرة الباقية. وفي أزمنة القلق والاضطراب يتخذ بعض المؤمنين ـ كما تفعل بعض الفرق الدينية اليوم ـ مظاهر الاضطراب دليلاً على قرب الساعة الفصل بين الأولى والأخرى. وكل ما يهمنا الإيماء إليه هنا، في نطاق موضوعنا، هو أن قطاعات واسعة من البشر اليوم تجيب على سؤالنا عن مصير الحضارة البشرية من خلال هذه المعتقدات الدينية وأمثالها السائدة في شتى أصقاع العالم.

هذا نوع من أنواع الأجوبة. وهناك نوع آخر ذو جذور فلسفية، وهو يضم صنوفاً مختلفة متفرعة. بعض هذه الصنوف تنحو منحى التحتيم، وأخرى تؤكد حرية الإنسان ومسؤوليته عن مصيره. ومن هذه وتلك، ما هو تفاؤلي، ومنها ما هو تشاؤمي (أو «واقعي» كما يدعي بعض أصحابه). ومن الأمثلة العديدة على الصنوف التحتيمية: نظرية التقدم المستمر بفعل التطور العقلي الإنساني، التي نادى بها فريق نافذ من مفكري عصر «التنور» (القرنين السابع عشر والثامن عشر) وانبثت تفاؤليتها في الأجواء الغربية عامة، ونظرية الارتقاء التي استمدها بعض الفلاسفة من تحقيقات داروين البيولوجية، والعقيدة العلمية الاشتراكية القائلة بحتمية تقدم المجتمعات البشرية عن طريق تطور قوى الإنتاج وصراع الطبقات نحو المجتمع الشيوعي الذي تسود فيه العدالة والمساواة والأخوة الانسانية، ونظرية أزوالد شبنجلر في حتمية الدورات التي تمرّ بها كل حضارة من الحضارات الإنسانية نشوءاً وازدهاراً وتجمداً وانحطاطاً، وبالتالي حتمية انحطاط الغرب المعاصر. أما الصنف الذي يؤكد اختيار الإنسان ومسؤوليته، فله أيضاً ممثلون عديدون، لعل من أبرزهم في الآونة الأخيرة، أرنولد توينبي الذي يبني نظرته التأريخية الشاملة على مبدأ التحدي والرّدّ، ويربط نشوء كل حضارة من الحضارات ونموّها بقدرتها على رؤية التحديات التي تجابهها وإدراك حقيقتها والردّ عليها رداً إبداعياً، كما يربط تفكك الحضارة وانهيارها بفقدانها هذه القدرة على الردّ الإبداعي. ومع أن جميع الحضارات السابقة قد فقدت هذه القدرة وانتهت إلى انهيار، فإن هذا لا يعني أن الانهيار هو ـ كما قال شبنجلر ـ قدر محتّم وأنه مكتوب على الحضارة الغربية المعاصرة، وإنما أمر هذه الحضارة بيدها: فإما أن تبقى وتتقدّم، وإما أن «تنتحر» وتزول كما فعلت الحضارات السابقة.

وثالث الأنواع الرئيسية التي نشير إليها هو النوع الذي برز حديثاً، وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي جاشت فيها تغيرات غزيرة ونزعات محتدمة. وأهم هذه النزعات اثنتان منطلقتان انطلاقاً شديداً: نزعة العلم (نظراً وتطبيقاً) إلى التقدم المتسارع وإلى الفعل النافذ في الطبيعة وفي الحياة الإنسانية، ونزعة الطبقات والشعوب، التي ظلت عصوراً طويلة مستغلّة من قبل الأقوياء المتسلطين عليها، إلى اكتساب حقوقها وصون كرامتها. وبفعل هاتين النزعتين وسواهما من القوى الفاعلة في هذا العصر، وبنتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي أثارتها هذه القوى والنزعات، أخذ فريق كبير من المفكرين المعاصرين يتساءل عن مصير الحضارة البشرية ويحاول استبصاره. ذلك أنه بدأ يتضح للأذهان أن هذه الاضطرابات، وما تنطوي عليه من مشكلات متفاقمة، ليست وقائع منفصلة بعضاً عن بعض، بل هي متصلة مترابطة فيما بينها، وأنها لا تتناول نواحي خاصة متفرقة من الحياة، بل تنسحب

عليها جميعاً، وتكوّن بمجملها أزمة عميقة منتشرة تجوزها الحضارة البشرية المعاصرة. فما هو جوهر هذه الأزمة، وما هو مآلها: أإلى استقرار وانبعاث ومزيد من التقدم، أم إلى زوال متفجر سريع أو متدرج بطيء؟

إن ما يميز هذا النوع الثالث من التساؤلات والتحريات هو أنه يحاول اتباع الأسلوب العلمي في تقصي الأحداث ومراقبة التحولات، ويفيد من جميع الاختبارات التي اكتسبها العلم في حقول المعرفة المختلفة، دون التقيد بعقيدة سابقة دينية أو فلسفية أو غير ذلك. ويؤلف علماً جديداً، أو نواة علم جديد، غايته التكهن والاستبصار المستقبلي. وهو علم شديد المطالب، صعب المراس، معقد الأسلوب، ولكنه في الواقع خليق بأن يكون «علم العلوم» لهذا العصر المضطرب. وقد أصبح له رجاله المختصون، ومعاهده ومؤسساته، ومؤتمراته وندواته، وكتبه ومجلاته ونشراته، كما أن له آثاره في ما تعمد إليه الهيئات الرسمية والخاصة من تخطيط وبرمجة. ولكن أسسه وطرائقه لم تستقر بعد، كما لا يزال بمجموعه ـ غاية وأسلوباً ونتائج ـ مجالاً للتجاذب والتناقض بين المؤمنين به الحاملين لواءه والناقدين الشاكّين أو المنكرين.

ـ ٣ ـ

بعد هذه اللمحة العاجلة للاتجاهات الرئيسية في الإجابة عن السؤال المطروح في هذا المقال، يحسن بنا أن نقف وقفتنا الخاصة وأن نحاول رسم بعض الخطوط التي يمكن أن تشير إلى الإجابة المنشودة. والأسلوب الذي سنتبعه في هذه المحاولة هو تحرّي القوى السلبية والقوى الإيجابية الفاعلة في الحضارة البشرية المعاصرة، قصد الموازنة بين حاصلتيهما، والتوصل إلى استبانة أية منهما ترجح على الأخرى. وإذا أردنا أن نستعمل لغة أرنولد توينبي، قلنا إننا سنتحرى التحديات التي تجابهها هذه الحضارة، والقدرات التي تملكها للردّ عليها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن أهم التحديات كامنة في داخل هذه الحضارة وليست خارجة عنها. ذلك أن الحضارات البدائية، أو تلك التي جازت خطى تطورية محدودة، تجابه في المقام الأول تحديات خارجية منبعثة من الطبيعة المحيطة بها. وكلّما سارت في طريق التطور بدأت تظهر وتفعل فيها التحديات الداخلية الناشئة عن تصرفات الإنسان تجاه محيطه الطبيعي والبشري وتجاه نفسه. أما حضارتنا المعاصرة، فقد بلغت قوافلها المتقدمة شوطاً بعيداً في التغلب على التحديات الخارجية وفي التسلط على قوى الطبيعة، وغدت تحدياتها الكبرى تحديات داخلية مصدرها الإنسان المعاصر ذاته، ومدى قدرته على حلّ المشكلات السياسية والاجتماعية والعقلية والخلقية ـ ولنقُل الحضارية بوجه عام ـ التي تزخر بها حياته.

فما هي، بإيجاز، أهم هذه التحديات أو الأخطار؟

١ ـ خطر الحرب الماحقة

إن الإنسانية اليوم تجابه خطر حرب هائلة سواء من حيث التقتيل الجماعي أو التدمير الحضاري. وإذا حدثت، لا سمح الله، فإن آثارها ستبلغ أضعاف ما أحدثته الحربان العالميتان السابقتان. إنها ستكون مثلهما ـ بل أكثر منهما ـ حرباً عالمية شاملة يلفّ نطاقها العالم بأسره، وستأتي أوسع فتكاً بالمدنيين منها بالعسكريين. ومع هذا، فإن ميدانها الأساسي سيتركز في الدول الصناعية الكبرى حيث تزدحم مصادر القدرة ومعالم الحضارة الحديثة. وعلى ما بلغته الأسلحة التقليدية من تطور مريع، فإن هذه الحرب لن تقتصر عليها، بل ستعتمد في المقام الأول الأسلحة النووية المفجرة، وقد تصحبها وسائل التقتيل الجرائيمية والكيميائية التي تعادلها أو تفوقها طاقةً إبادية. وكمثل واحد على مدى الطاقة التدميرية النووية، نذكر أن آخر القنابل المتطورة غير النووية التي استعملت في الحرب العالمية الثانية كان لها فعل عشرة أطنان TNT، فجاءت القنبلة الذرية التي هدّمت هيروشيما تفوقها ١٣٠٠ ضعف (أي فعل ١٣,٠٠٠ طن). أما اليوم، فإن طاقة الرأس النووي الواحد قد ترتفع إلى حوالى مليون طن، أي ما يقارب ٨٠ ضعف طاقة قنبلة هيروشيما. ويقدّر مجموع الطاقة التفجيرية التي تمتلكها الدول النووية بحوالى ١٥ مليار طن TNT. هذا إذا أهملنا، كما قلنا، الأسلحة التقليدية المتكاثرة المتطورة، والوسائل الكيميائية والجرائيمية الأوسع فعلاً والأشد خطراً.

وقد روي عن الرئيس بريجنيف قوله لفريق من الشيوخ الأميركيين الذين زاروا موسكو في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ أنه هو والرئيس كارتر لديهما من القوة ما يمكنهما خلال دقيقتين من أن يطلقا القذائف النووية الموجهة، وأن الولايات المتحدة، إذا أقدمت على ذلك «فسنظل قادرين على تدميرها»[١].

ومهما يكن في هذا القول وأمثاله من قبل قادة القوتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ من مظاهر الدعاوة والتهويل، فإن المختصين بالشؤون العسكرية والاستراتيجية يؤكدون جوهر هذا الواقع، أي الطاقة الإبادية الصاعقة التي يمتلكها الجانبان. على أن الرأي الغالب هو أن هذه الطاقة قد بلغت من الضخامة والخطر والتوازن حداً يدرك هوله قادة الفريقين وأعوانهم، ولذا نراهم يتهيبونه ويتجنبون التورط في ميدانه، لأن التدمير الساحق الذي ينتج عنه لن ينحصر في أحد الجانبين فحسب، بل سيتناول الآخر أيضاً ويشمل الإنسانية جمعاء. ومن هنا القول المردد: إن العالم يعيش اليوم تحت وطأة «توازن الرعب». والسؤال الخطير هو: هل سيدوم هذا «التوازن»، أم سيختل وينفلت بتفوق فريق من الفريقين على الآخر تفوقاً يغريه باتخاذ الخطوة الأولى

---

(١) *Time* (27 November 1978), p. 33.

طمعاً في سيادة العالم، أو بمجازفة قوة نووية صغرى وتوريطها للقوى الكبرى، أو بخطأ من الأخطاء التكنولوجية أو البشرية، أو بسبب آخر من الأسباب؟ وإن دام هذا التوازن، فهل هو ضمان حقيقي للسلام تستطيع الإنسانية أن تركن إليه وتستقر في أجوائه؟ الواقع أن هذه الأجواء ليست أجواء سلام واطمئنان واستقرار، ومهما تبعد إمكانات وقوع هذه الحرب الماحقة، فإنها تظل قائمة، وتبقى أعباؤها ثقيلة الوطأة على الإنسانية وحافلة بالمخاطر على الحضارة والتقدم، بل على استمرار الحياة البشرية.

٢ ـ خطر الحرب الباردة والحروب الموضعية

إن هذه الحروب ناشبة في عالمنا اليوم، الأولى منها ساطية وفاعلة مهما يتحدث أرباب القوتين العظميين عن «التعايش» و «الانفراج». ونحن نلحظ تعثّر الخطى التي تتخذها هاتان القوتان، أو الجبهات التي تتزعمها كل منهما، أو المنظمات الدولية، في سبيل تحديد التسلح والتجهز العسكري. حتى لو نجحت هذه الخطى وانتهت إلى اتفاقات، فمن يضمن بقاء هذه الاتفاقات؟ ومن يضمن تورع القوتين العظميين أو قوى أخرى عن التنازع الاقتصادي والايديولوجي والاستعماري وغيرها من وجوه الحرب الباردة التي ما تفتأ تزرع أسباب الاضطراب والبلبلة في عالم اليوم والتي يخشى أن تظل تنميها في عالم الغد؟

أما الحروب الموضعية فهي قائمة أيضاً، وستظل قائمة مادامت أسبابها ناشطة[٢] من هذه الأسباب أن كثيراً من الدول التي استقلت حديثاً قد ورثت حدودها من عهد الاستعمار الذي كانت الدول الأوروبية تتقاسم فيه المستعمرات ومناطق النفوذ. ومن هذه الأسباب هبّات شعوب هذه الدول لخلق كيانات وأنظمة جديدة لم تستقر بعد، وتعارض هذه الأنظمة والكيانات في ما بينها، وتغذية الدول الكبرى لهذه التناقضات الداخلية والخارجية اتباعاً لمصالحها ومطامعها. ومنها ـ وهو الأهم ـ محاولات هذه الدول الكبرى للسيطرة على الدول الناشئة، وتدخلها في شؤونها إما بمساندة نظام من الأنظمة أو بالعمل على قلبه أو إنهاكه. كل ذلك في نطاق «لعبة الأمم» التي تديرها مراكز القوى العسكرية والاقتصادية في الدول الكبرى والتي تجمع بين يديها خيوط الفعل والتأثير فتشدها أو ترخيها، وتنسجها أو تحلها، طبقاً لسياساتها واستراتيجياتها العالمية ولقوانين الصراع القائم بينها.

---

(٢) يقول فرانك بارنابي (Frank Barnaby)، المدير السابق لمؤسسة استوكهولم الدولية لبحوث السلام وأحد كبار المختصين ببحوث التسلح ونزع السلاح في مقال (١٩٨١) غير منشور: «نشب في العالم، منذ الحرب العالمية الثانية، حوالى ١٤٠ حرباً أو نزاعاً مسلحاً منها حوالى ٥٠ في العقد الأخير. وتكاد أن تكون كلها محصورة في العالم الثالث والأسلحة المستخدمة فيها مصدرة من الدول الصناعية».

وما دام العالم على ما هو عليه، فسيظل يشهد حرباً باردة بين القوتين العظميين أو بين غيرهما من القوى والجبهات الكبرى على مسرح الصراع العالمي، وما يرافق هذه الحرب الباردة الشاملة من حروب موضعية هنا وهناك. ومع أن الدول العظمى ستحرص على عدم تسخين الحرب الباردة بينها من جهة، وعلى إبقاء الحروب الموضعية ضمن حدود معينة من جهة أخرى، فإنه سيظل لهذه ولتلك آثارها السلبية في نشر الاضطراب وفي تسميم الأجواء، وبالتالي في إعاقة مسيرة الشعوب في سبيل التحرر والتقدم والتحضر.

٣ ـ أخطار التسلح والتسليح الاقتصادية والاجتماعية

بالإضافة إلى خطر الحرب الساحقة على بقاء الحضارة والحياة، وإلى أخطار الحرب الشاملة الباردة والحروب الموضعية في إشاعة الاضطراب، فإن في التسلح الذي يتطلبه الاستعداد للأولى والانخراط في الثانية والثالثة أخطاراً اقتصادية واجتماعية لا بدّ من التوقف عندها وكشف مضموناتها. وأهم هذه الأخطار ثلاثة:

أولها، امتصاص نسبة كبيرة من الثروة العالمية، المادية والبشرية، وتحويلها عن المطالب الملحة في التنمية والإعمار. فدول العالم تنفق اليوم ما يفوق ٣٥٠ مليار دولار سنوياً على شؤون «الدفاع»، وكانت نسبة الدول النامية منها عام ١٩٦٠ تسعة بالمئة فارتفعت عام ١٩٧٦ إلى ١٨ بالمئة أي ما يوازي ٦٣ مليار دولار[٣]. إن هذا الإنفاق العالمي على التسلح يساوي مجموع الدخل السنوي لمليارين من البشر في الدول الفقيرة، وهو يفوق بنحو سبعة بالمئة، ما ينفقه العالم على التعليم المدرسي (سن ٥ ـ ١٩) لمليار وثلاثمئة مليون من التلامذة، ويبلغ حوالى ضعف ما ينفقه على الخدمات الصحية الحكومية بمختلف أشكالها (إن معدل الإنفاق التعليمي السنوي هو ٢٣٠ دولاراً على كل تلميذ في المدرسة، مقابل ١٤٨٠٠ دولار على كل مجنّد. ومعدل الانفاق الصحي السنوي على كل فرد هو ٤٤ دولاراً، مقابل ٨١ دولاراً للإنفاق العسكري). كل هذا في وقت لا يتعدى فيه معدل الدخل السنوي لمليارين ونصف من أبناء الشعوب الفقيرة (أي حوالى ٧٠ بالمئة من سكان المعمور) ٢٥٠ دولاراً، وحين يشكو ٥٤٠ مليوناً منهم من سوء التغذية، ومليار وأربعمئة مليون من تلويث المياه، و٥٠٠ مليون فتى وفتاة في البلدان النامية من البقاء خارج المدارس، وربع سكان المعمور الراشدين من جهل القراءة والكتابة[٤]

---

(٣) Ruth Sivard Leger, *World Military and Social Expenditures, 1977* (WMSE Publications), p. 6.

وهي دراسة سنوية مستمرة تعدها هذه الباحثة والفريق العامل وإياها.

(٤) المصدر نفسه.

إن هذا الهدر لا يقتصر على الموارد المادية فحسب، بل يتناول القوى البشرية أيضاً، إذ يبلغ الذين تشملهم الأعمال العسكرية من مجندين وسواهم ستين مليوناً من البشر، لو حولت نشاطاتهم إلى الشؤون الاجتماعية لأسهموا في تلبية المطالب الهائلة البارزة في حقول التنمية والإعمار.

ولهذا الهدر ظاهرتان خطيرتان: **الأولى** أنه آخذ في التصاعد سنة بعد أخرى. وليس أدلّ على ذلك من أن الطلبات المتراكمة لشراء الأسلحة تبلغ بين ضعفين وثلاثة أضعاف ما يسلّم منها حالياً، وأن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع بين ١٩٦٠ و١٩٧٦ بمقدار ستين بالمئة (هذا بأسعار ١٩٧٤ وبسعر الدولار في ذلك العام، أما بالأرقام المطلقة فقد تصاعد أربع مرات)، وهو سائر في الارتفاع[٥]. أما الظاهرة **الثانية** فهي أنه يكوّن أحد العوامل التي توسع الشقة المنفسحة بين الدول المنماة والدول النامية. فإن امتلاك الدول المنماة لناصية التكنولوجيا العسكرية وإقبال النامية على شراء مصنوعاتها، يعمل في إغناء الأولى وفي إفقار الثانية وفي تكبير الفوارق بينهما في القدرة والرخاء.

وبجانب خطر الهدر الهائل ثمة خطر آخر هو أن التسلح المتصاعد بضع في أيدي المسيطرين عليه قوة سياسية متزايدة، سواء في الدول المنماة أو في الدول النامية. أما في الأولى، فإن تضخم الصناعات العسكرية والصناعات الأخرى المتصلة بها وما تدره على البلاد من دخول وما تشغّله من عمال، كل هذا يوسع سلطة أصحابها في صنع القرارات السياسية وتوفير الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة لخدمة أغراضها. ولقد شكا الرئيس أيزينهاور من تفاقم نفوذ «المركب الصناعي العسكري» في الولايات المتحدة، ومازال أثر هذا النفوذ ينمو فيها وفي غيرها من الدول الكبرى ويفعل في توجيه السياسات الداخلية والخارجية. أما في الدول النامية، التي لم يصلب عود الديمقراطية فيها، فإن القوى العسكرية، المجهزة بالأسلحة وبالمال، تجد المجال منفسحاً أمامها لتسلم السلطة، تحت شعار

---

(٥) صدر للمؤلفة ذاتها بحث جديد أوردت جريدة **النهار** نقلاً عن **الأسوشييتد برس** خلاصة لبعض تحقيقاته بما يلي:

«جاء في كتيب نشرته أول من أمس مجموعة تدعو إلى خفض الموازنات العسكرية أن العالم ينفق في الوقت الحاضر ما يزيد على مليون دولار في الدقيقة على الشؤون العسكرية وأن مجموع النفقات على الجنود والأسلحة ارتفع إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً أو نحو ١٩٣٠٠ دولار للجندي الواحد. وقالت واضعة الكتيب، وهي الاقتصادية روث سيفارد، إن الصواريخ النووية تستطيع أن تصل من أوروبا الغربية إلى موسكو في ٦ دقائق (...) إلا أن الامرأة الريفية في افريقيا تضطر إلى السير ساعات عدة يومياً لتأمين المياه لعائلتها.

وأضافت أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، اللذين يضمان ١١ في المئة من مجموع سكان العالم، ينفقان نصف الموازنة العسكرية العالمية ويسيطران على ٩٦ في المئة من الأسلحة النووية، وذكرت أيضاً أن البلدان الفقيرة ضاعفت نفقاتها العسكرية مرتين في الأعوام الـ ٢٠ الأخيرة وهي تنوي زيادة عدد قواتها المسلحة...» **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٧، ص ١٤.

توحيد قوى الأمة لدرء الأخطار الخارجية ولتلبية حاجات الجماهير، مما أدى إلى الانقلابات المتتابعة في دول العالم الثالث، وإلى سيطرة العسكريين المتزايدة في ربوعه، وما استتبع ذلك من تضييق الحريات وإعاقة نمو الديمقراطية وخلق «طبقة جديدة» من الحكام النافذين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتقييد المبادرة الفردية في النشاط الاقتصادي، وتدني الإنتاج الوطني بصورة عامة.

بقي خطر **ثالث**، وهو الخطر الخلقي، الذي له وجهتان على الأقل. الوجهة الأولى هي إنماء روح الضغينة والحقد في عصر لم يعد للإنسانية فيه من ضمان للتقدم والبقاء إلا تعاطف الشعوب وتلاحمها واستبانتها لوحدة مصيرها، نظراً للروابط المتواثقة التي يصنعها تقدم العلم وللأخطار الرهيبة التي يجرّها الانقسام والتصارع والاقتتال. أما الوجهة الثانية، فهي ما تفسحه تجارة الأسلحة من مجالات للفساد والإفساد، عن طريق الإغراء والرشوة، واستخدام الوسطاء والعملاء، وتوفير الربح الهيّن الرخيص، والتلاعب بالسلطة، والاستهانة بالقيم السديدة الفردية والقومية.

٤ ـ أخطار «التقدم»

لقد كان «التقدم» في العصور الحديثة رائد الشعوب الغربية التي سبقت غيرها من الشعوب إلى حمل لوائه والسير في مضماره. وغلب على هذه الغاية المبتغاة معنى السيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها وتوفير الوسائل للشعوب لتحسين معايشها وترقية أوضاعها. وفي العقود الأخيرة طغى على هذا الشعار، شعارُ «النمو» أو «الإنماء»، وانحصر مؤداه أو كاد بالقدرة على الإنتاج المادي، فصُنفت الشعوب حسب هذه القدرة، وقيس «نموّها» أو «تقدمها» بمقدار ناتجها الوطني القائم أو بدخل أفرادها السنوي. وتعالت الدعوات للشعوب المتخلفة إلى حث الخطى في مجالات التقدم أو إلى الإسراع في عملية الإنماء. وقد حدث هذا، ومازال يحدث باستمرار وتصاعد، في الوقت الذي أخذ فيه فريق من مفكري الشعوب «المتقدمة» أو «المنماة» ينبه إلى الأسواء التي جلبها هذا التطور بمفاهيمه التقليدية، ويحذّر من هذه الأسواء التي تنذر بكوارث عاصفة مفاجئة، أو مؤذية مستديمة، إذا لم تتدارك السلطات والشعوب الأمر وتضع حداً لهذا «التقدم» أو «النمو» يصونه ويصونها من شروره.

ولما كانت هذه التحذيرات قد تكاثرت، وأخذت تتدفق من الأفراد المفكرين أو العاملين، ومن المؤسسات المعنية، ومن الهيئات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، فإننا نكتفي هنا بالإيماء إلى المشكلات التي تتوجه إليها دون الدخول في تفصيلاتها، وذلك في نطاق نظرتنا العامة للوضع الحضاري الإنساني الراهن وتساؤلنا عن مصيره. إن أهم هذه المشكلات هي:

أ ـ **التفجُّر السكاني**: الذي بلغ في العقود الأخيرة حدّاً مثيراً، إذ إن سكان الأرض يتضاعفون اليوم في مدى خمسة وثلاثين عاماً، ويقدّر أن يبلغوا سبعة مليارات في مطلع القرن الحادي والعشرين، وعشرين ملياراً في أواسطه، وهذا التكاثر له آثاره الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية الواضحة. ومن أخطر مضاعفاته أن معدله يعلو في البلدان النامية بخاصة، فيزيد بالتالي الأعباء الضخمة التي تنوء بها هذه البلدان ويعيق تطورها ويوسع الشقة بينها وبين البلدان المنماة.

ب ـ **تناقص الموارد الطبيعية**: لقد أقبل الإنسان الحديث على الطبيعة يستغل مواردها ويبسط عليها نشاطه التصنيعي دون حذر أو تورع، فبذّر ما بذّر وأهدر ما أهدر، وإذا به اليوم يكتشف أن لهذه الموارد حدوداً معينة، وأنه إذا لم يكبح انجرافه الاستغلالي التصنيعي، فسيصطدم بهذه الحدود لا محالة ولن يجد من الموارد ما يكفي لضمان نموّه أو لاستمرار حياته.

ج ـ **تلويث البيئة الطبيعية**: إن هذا الانجراف الاستغلالي التصنيعي لم تقتصر أسواؤه على التبذير والإسراف، بل عمل في إفساد البيئة الطبيعية بما قذف في أجوائها، وفي بحارها وأنهارها وبحيراتها، من مواد مضرّة وسموم منتشرة، وبما أحدث من تغييرات طبيعية سيتفاقم شرها في المستقبل فيهدد سلامة الحياة أو يزيد مشقتها.

د ـ **تضاؤل الريف وتضخم المدن**: إن هذه الظاهرة، البادية في المجتمعات المنماة والنامية على السواء، تأتي بمساوىء تتضح وتبرز يوماً بعد يوم: كامتصاص حيوية الريف وبعثرة مدخراته من التراث الاجتماعي والقومي، واتساع المدن اتساعاً مريعاً حتى أشرف بعضها كنيويورك على الإفلاس وعجز البعض الآخر عن توفير الخدمات الضرورية في السكن والنقل والاتصال والنظافة العامة وما إليها، وانتشار الشعور بالبؤس والاغتراب والنقمة بين جماهير المدن، وانبثاث مفاسد الحضارة في أوساطها.

هـ ـ **تزايد الانحراف والعنف والإجرام**: وهذا أمر لا يحتاج إلى بيان، فأخبار الصحف ملأى به. وهو في تزايد مطرد، وقد أصبح من أخطر المشكلات التي تجابه الدول والمجتمعات، لما له من أثر في خلخلة الأمن وقلقلة الاقتصاد وإثارة النزعات، وأهم من هذا كله في ضعضعة القيم والمقاييس وتدهور الأخلاق.

٥ ـ خطر اتساع الفوارق في المجتمع البشري واحتدامها

إن الفوارق البشرية قديمة قدم التاريخ، فلقد اختلفت الشعوب أجناساً ولغاتٍ وأدياناً وثقافات ومواقع جغرافية ونظماً سياسية واقتصادية واجتماعية. وكانت هذه الفوارق من أهم أسباب النزاعات والحروب والاضطراب والتشتت، فجرّت على الشعوب بأفرادها، وعلى البشرية بمجموعها، المآسي والشرور التي تزخر بها صحائف الماضي. ومن

ناحية أخرى كان لهذه الفوارق وجهها الإيجابي، إذ تعددت الحضارات وتنوعت ميزاتها وعطاءاتها، فاغتنى التراث الإنساني بهذا التعدد والتنوع، وبالتفاعل الذي قام بين أجزائه وعناصره. ومن الصعب، بل لعلّه من العبث، أن نحاول الموازنة بين جوانب الشر وجوانب الخير في هذا الميدان.

على أن ما تهمنا ملاحظته هنا هو أن التطورات الحديثة كانت باتجاه تقليص جوانب الخير وتضخيم جوانب الشر. ففيما يختص بالأولى، نرى أن الاغتناء الحضاري الناتج عن اختلاف الثقافات والشخصيات المجتمعية قد بدأ يجف بسيطرة الحضارة الغربية الحديثة على سواها. فإن ما تمتلكه هذه الحضارة من أسباب القوة والنفاذ جعلها تنتشر من مواقعها التاريخية وتكتسح المواقع الأخرى واحداً بعد الآخر، فإذا مستحدثاتها المادية وأساليبها المعيشية ونظمها السياسية والاقتصادية وكتبها ومجلاتها وأفلامها وإذاعاتها تصل إلى جميع أصقاع العالم، وتوشك أن تلبسها كلها لباساً واحداً وتصبغها بلون واحد. وفي هذا ما فيه من إفقار للمآتي المنبعثة من تنوّع الهويات الحضارية وتفاعلها وتخاصبها.

أما إذا نظرنا إلى الناحية السلبية لأثر التطورات الحديثة في هذا المضمار، فإننا نجد أن هذه التطورات لم تستطع أن تزيل الفوارق البشرية وآثارها السيئة، بل على العكس، ضخمت هذه الفوارق ونفخت فيها أنفاساً جديدة جعلتها تتسع شقة وتزداد احتداماً. فالاختلافات العرقية والثقافية لم يكن لها في أي من العهود الماضية ما للاختلافات القومية الحديثة من فعل في تباعد الشعوب وتنافرها وتحاربها. ولئن خفّت حدّة الحروب الدينية، وانحصر نطاقها، فلقد خلفتها وفاقتها خطراً الحروب الايديولوجية. والفروق بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة لم تبلغ يوماً من البعد والشدة ما هي عليه الآن، ولم يكن للأولى من السلطة على الأخرى ومن القدرة على التلاعب بمصائرها مثل ما للشعوب المتقدمة اليوم بالنسبة إلى المتخلفة. ولم ينفلت التطور التقني كما انفلت في هذه الآونة، فعجز التطور في الأفكار والنظم عن اللحاق به العجز الرهيب الذي نختبره ونتحمل أعباءه. ولم تقم في الماضي فجوة بين التطور التقني والعلمي والتطور الخلقي شبيهة بالفجوة التي نشهد في عصرنا هذا ومفعمة بمثل أخطارها الناشبة ونذرها الماثلة. ولم تكن ثمة مفارقة بين رغبات الشعوب المتخلفة وبين قدراتها، قريبة من المفارقة الحاضرة، الناتجة عن اضطرام الآمال وثوران المطامح إلى نيل الحقوق واكتساب الحرية والكرامة. إن دينامية الحضارة الحديثة قد انبثّت في هذا كله، فباعدت أكثر مما قرّبت، وأشعلت أكثر مما أطفأت، وأثارت أكثر مما هدأت، فإذا الاضطراب الناتج عن الفوارق المتسعة والمنازعات المحتدمة يعم العالم كله ويجابه شعوب الأرض طرّاً بتحديات قديمة وجديدة، حاضرة ومقبلة، شديدة الأثر في توجيه المسيرة الإنسانية في مراحلها التالية.

هذه بعض الأخطار والتحديات الرئيسية التي تحيط بالإنسانية اليوم، وقد أشرنا إليها بإيجاز، واكتفينا بها دون سواها، لأن مجالنا هنا لا يسمح بأكثر من ذلك.

- ٤ -

ننتقل الآن إلى الصفحة المقابلة من الموازنة التي نحاول رسم خطوطها في سبيل تقييم الحضارة المعاصرة واستبصار مسيرتها المقبلة. ما هي القدرات التي تمتلكها الإنسانية لمجابهة الأخطار المحيقة والتحديات البارزة والأعباء التي تزداد ثقلاً يوماً بعد يوم؟ ما هي النسبة بين ما للإنسانية وما عليها، وأيهما أوفر وأرجح؟ إننا نرى نوعين من القدرات يشملان مختلف المؤهلات والتجهّزات التي تتمتع بها الإنسانية والتي تؤلف مجمل ثروتها الإيجابية، وهما: قدرة العلم، والقدرة المستمدة من التراث التحرري.

لا شك أن العلم هو أعظم القدرات التي يمتلكها الإنسان المعاصر. ولم يعد الأمر بحاجة إلى بيان، فإن التطورات المتلاحقة التي يجوزها العلم في مختلف الحقول تطالعنا كل يوم بالجديد العجيب من المنجزات والمآثر. ومهما يكن المقياس الذي نتخذه لقدر تقدم المعرفة، فلا جدال في هذا التقدم، وفي تسارعه، وفي بلوغه حدّاً من الثورية لم يعرفه أي من العصور السالفة. وما هذا إلا لخصائص في العلم يتميز بها عن غيره من الجهود الإنسانية، وأهمها تراكميته، وشموليته. فإن أي مكسب علمي جديد يضاف حتماً إلى المكاسب السابقة فيغنيها ويهيء السبل لمكاسب تالية. ولا يصح هذا بالضرورة على الدين أو الأدب أو الفن. ومع أن مسيرة العلم قد تعثرت هنا أو هناك، فضاعت مكاسب سابقة أو تجاهلها الناس، فإن العقل الإنساني التائق إلى المعرفة ما لبث أن عاد إليها واكتشفها وأحياها، ومضت المسيرة في تقدمها المستمر عبر الظلمات والانحرافات. أما الخاصة الثانية، فهي أن العلم عالمي النطاق لا ينحصر في حدود شعب أو بلد، ولا يلتصق بجماعة التصاقاً يمنعه من تجاوزها إلى الجماعات الأخرى. قد يتميز به قوم أو أقوام في عهد من العهود، وآخرون في عهود أخرى، ولكنه في مجموعه يؤلف تراثاً عاماً اشتركت فيه جميع الشعوب المتحضرة، وأثره شامل للشعوب كافة، سواء أكان لها سهم سابق فيه أم لم يكن. وبسبب هاتين الخاصتين وسواهما من الخصائص، كان للعلم تقدم مستمر عبر التاريخ، بل لعل هذا التقدم هو الصورة الوحيدة لتقدم الإنسانية الإيجابي خلال العصور. وبسبب هذه الخصائص أيضاً، وبنتيجة التطورات التي حفلت بها الحياة الانسانية في الأعصر الأخيرة والتي كان للعلم ذاته أثر بارز فيها، تسارع التقدم العلمي في هذه الأعصر، وفي العقود الأخيرة بوجه خاص، ومازال هذا التسارع قائماً ومشتداً، و «ثورياً» بأوضح معاني الثورية وأعمقها.

لا حاجة بنا إلى تفصيل مآتي هذه الثورية العلمية في الحاضر ووعودها للمستقبل.

فالمعرفة النظرية تنطلق انطلاقاً حثيثاً على جميع الجبهات، بحيث يصعب اللحاق بها. ولذا نرى الجبهات تنقسم وتضيق والاختصاصات تتفرع وتتنوع، ومع هذا يبقى العلماء في لهث دائم لتتبع الاكتشافات الجديدة والتطورات الحاصلة في حقولهم الممعنة في الضيق والاختصاص. ويكثر العلماء، وترصد لهم الموارد المالية المتزايدة، وتتعدد مؤسسات البحث في الجامعات وخارجها، فيمتد نطاق المعرفة ويتسع بسرعة تكاد تسابق الخيال وبانجازات تذهل العقل وتربعه أحياناً. ومثل هذا أيضاً في الميادين التطبيقية، بل إن ما يحدث هنا أبين للعيان، لأنه لا يقتصر على الخاصة من العلماء بل يبدو للناس كافة في الأدوات المستحدثة والمصنوعات المتجددة وفي التقنيات المتطورة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة الأفراد والجماعات. وبفضل هذا التقدم في المعرفة النظرية والتطبيقية استطاع الإنسان المعاصر أن يغزّر الإنتاج المادي زراعةً وصناعة ونقلاً وتبادلاً، وأن يوفّر للبشرية ما لم تكن تحلم به سابقاً من وسائل لسدّ الجوع ومكافحة المرض والجهل ولرفع مستوى العيش بوجه عام. وبفضله أيضاً تمكن من سبر جزيئات المادة وشطر الذرة واكتشاف القوة النووية الهائلة والبدء باستخدامها، وارتفع إلى أجواء الفضاء وعلّق فيها محطات تدور فيها وتستكشف أحوالها وأحوال عوالمها، وبلغ القمر وأنزل رواداً على سطحه وهو يطمح إلى المزيد من التوغل في تلك العوالم، استطلاعاً لها واستفادة من مواردها إذا أمكن. وأوجد عقولاً اصطناعية تكاد توازي عقله أو تتفوق عليه في بعض القدرات، وتنبىء بأنها ستمضي في هذا التفوق في المستقبل.

وبازاء هذه القدرات الباهرة، بدأت تبدو في الآفاق قدرات أشد روعة وأبلغ خطراً. فإن ما تقدم ذكره يتصل جلّه بالطبيعة: باستكناه أسرارها واستخراج مواردها وبسط سلطة الإنسان عليها. أما القدرات الجديدة فهي تتجه إلى الإنسان ذاته بهدف التأثير في طبيعته، بل «صنع» هذه الطبيعة أو «إعادة صنعها»، سواء أكان ذلك بالجراحة أم بالعقاقير أم بالتوليد الاصطناعي أم بتكييف «الجينات» أم بغير ذلك مما يدخل في نطاق ما يعرف اليوم بـ «الهندسة البيولوجية». ولا يقتصر التأثير المرتجى في الإنسان على الجانب الجسدي فحسب، بل يتناول الجوانب النفسية والعقلية والخلقية. فما يحصل هنا، أو ما ينتظر أن يحصل، خليق بأن يكون أدعى إلى التبصر والتدبر من التقدم العلمي والتقني في الحقول الأخرى.

ما أعظم القدرة العلمية التي يتمتع بها إنسان اليوم! ما أروع العلم نظاماً وأسلوباً وإنتاجاً، وما أشد أثره في تكوين الحاضر وصنع المستقبل! على أن هذه القدرة الهائلة سيف ذو حدين: إنها قدرة على الطبيعة، وقدرة على الإنسان. وهي قابلة لأن توجه للخير أو للشر. ولا إنكار لما أنتجت من خير في مكافحة الفقر والمرض والجهل وفي إيقاظ العقول وتنبيه النفوس ودفع معارك التحرير والتحرر. ولكن يجب أن لا ننكر

أيضاً ما أحدثت من شرور في تطوير أساليب القتل والتدمير، وفي استعمار الشعوب، وفي تسلط الإنسان على أخيه الإنسان، وإذ يغزّر تصاعدها المرتقب وعودها الخيّرة للمستقبل، فهو يؤكد بالوقت نفسه تفاقم أخطارها إذا لم يستطع الإنسان أن يضبطها ويرقى عنها. ويكفينا على هذا مثل واحد، فالقدرة النووية قد تأتي منبعاً لطاقات ثرية تسد حاجات البشر وتفيض عليهم بالمنافع والنعم، وقد تستخدم لتقتيلهم وتدمير منشآتهم وإشاعة الخراب في معمورهم. ومن هنا ترتبط هذه القدرة ومصيرها بالقدرة الأخرى وهي المستمدة من التراث التحرري.

إن هذا التراث هو حصيلة الجهود التي بذلتها الشعوب للارتقاء من مستوى الحيوانية والهمجية إلى مستوى الإنسانية الحق. ولقد أسهم في هذه الجهود القادة الأعلام ـ أنبياء ومفكرين وأدباء ومعلمين وعاملين ـ الذين كوّنوا رؤى لما يجب أن يرتفع إليه الإنسان، فاعتنقوا ما أوحت به إليهم، ونهضوا للدعوة إليه والنضال من أجله ولتحقيقه في مجتمعاتهم أو في الميدان البشري العام. هذه الرؤى، على اختلاف صورها وأشكالها، تتناول الإنسان الفاضل والمجتمع الفاضل، وتتمثل في القيم التي يجب أن يسعى الإنسان، فرداً أو مجموعاً، إلى اكتسابها ليستحق هذا الإسم، وليحيا حرّاً كريماً، وليسير لسواه اكتساب الحرية والكرامة على أسس العدالة والأخوة والمساواة. ولم تقتصر هذه الجهود على الأفراد، بل عمّت الشعوب في فترات مختلفة من تواريخها، فكانت الحركات الهادئة والثورات الصاخبة، من دينية وفكرية وسياسية واجتماعية، دفاعاً عن الحقوق الفردية والجماعية ومكافحة للظلم والاستبداد والإذلال والاستعباد وكل ما يقهر الإنسان أو يحط من شأنه. فهناك إذن تراث تحرري، منه ما يخص كلّاً من الحضارات التي ظهرت في التاريخ ومنه ما يعمّ الإنسانية كافة. وهذا التراث هو الذي جعل الإنسان المعاصر يتميز عن إنسان ما قبل التاريخ، وهو الذي ـ إن بقي حيّاً وفاعلاً ـ يغدو خليقاً بأن يمد شعوب الأرض بالقوة لمعالجة مشكلاتها ومجابهة تحدياتها وللحفاظ على الحضارة والسير بها قدماً في سبل الانبعاث والرقي.

قلنا: إن بقي حياً وفاعلاً. فأي حظ له من هذا البقاء؟ إن الصورة هنا ذات وجهين متناقضين. فمن ناحية نرى في سلوك الإنسان المعاصر مظاهر تخلف وانتكاس في تحكم الاثرة والاستغلال والشهوات اللاهبة لاقتناء الأشياء واكتساب النفوذ وتغليب الذات. ولا نلاحظ تطوراً جذرياً عن الإنسان البدائي، أو رقياً خلقياً يرتفع إلى مستوى مطالب اليوم، أو مطالب الغد. ومن ناحية أخرى، تبدو حيوية التحركات التحررية المضطرمة في سائر أقطار العالم، والمنبعثة من تيقظ الشعوب وتحسسها بمساوئها ومآسيها ومن المطامح والآمال الجائشة في صدورها لتحسين أحوالها واكتساب كرامتها. إن هذه التحركات ـ التي تثيرها ذكريات الماضي ودعواته وتنبهات الحاضر ووثباته ورؤى المستقبل وآياته ـ

لتأتي دليلاً على أن التطلع الإنساني للتحرر والارتقاء مايزال حياً في النفوس وباعثاً لها للنضال في سبيل الحفاظ على القيم المكتسبة وتعزيزها وتعميمها وإنقاذ الحضارة من التردي الذي يهددها والمهاوي الماثلة أمامها.

ولا نريد أن يفهم من كلامنا أننا نفصل بين القدرتين العظميين اللتين أشرنا إليهما ـ قدرة العلم وقدرة التراث التحرري. ذلك أن العلم هو أيضاً قدرة تحريرية وتحررية فائقة. فلكم حرّر من عقول ونبّه من أفكار وأيقظ من نفوس! وهو يفعل هذا الفعل بقدر ما يمثّل من عقلانية صافية، ومن ضبط وانضباط، وتنظيم وانتظام. ولكن ما أردنا تبيانه في ما سبق هو أن تطور العلم المعاصر قد انصرف إلى الطبيعة أكثر مما انصرف إلى الإنسان، فسيطر عليها ونمّى قواها أكثر مما استطاع أن ينمّي قوى الإنسان الخيّرة. لقد وفّر لهذا الإنسان وسائل متكاثرة، لكنه لم يرتفع به في مراقي الغايات، وملّكه قدرات رهيبة، إن وجهت توجيهاً تحريرياً جاءت بخير عميم، وإن استغلت للأطماع والأهواء كان منها بلاء وبيل وشر مستطير.

ـ ٥ ـ

إذا حاولنا الآن أن نوازن بين التحديات والأخطار من جهة وبين القدرات لمجابهتها والردّ عليها ردّاً إبداعياً من جهة أخرى، فماذا نجد؟ وأي مستقبل للإنسانية يرتسم في الآفاق؟ إن التطلعيين المعاصرين يختلفون في رؤاهم، فمنهم من يرى أن الأخطار تفوق القدرات ضخامة وأن الأوضاع الإنسانية سائرة إلى المزيد من التردي إذا لم يسرع الإنسان المعاصر إلى ضبطها والتغلب عليها، ومنهم من يتخذ موقفاً تفاؤلياً مستنداً إما إلى القدرة العلمية والتقنية الزاخرة الكفيلة في نظره بمعالجة المشكلات الحاضرة والمقبلة، وإما إلى المدّ التحرري المتدفق من الشعوب والمكتسح معاقل الظلم والاستبداد والفوارق القائمة بين الشعوب وفي داخلها، وإما إلى القدرتين معاً.

إن كاتب هذه السطور ليجد نفسه أميل إلى الفريق الأول منه إلى الثاني. ذلك أن الأخطار واقعة وبيّنة ومتفاقمة. أما القدرات فحولها تساؤلات، كما ذكرنا، وإمكانات الخير فيها مشتبكة بإمكانات الشر. وليس من المحتم، أو من الظاهر الواضح على الأقل، أن الأولى ستتغلب على الثانية. ولذا، فعندما نحاول استبصار الآفاق واستجلاء طلائع الأوضاع المقبلة، تلوح لنا البدائل التالية:

١ ـ الحرب العالمية الشاملة المدمرة، الناتجة عن تصارع الأنظمة المهيمنة وعجزها عن كبح أطماعها وعن ضبط القوى المتفجرة التي صنعها العلم ووضعها في أيديها.

٢ ـ تزايد الاضطراب السائد في العالم بسبب استمرار «توازن الرعب» والحرب الباردة بين الأنظمة المهيمنة، والحروب الموضعية المنتشرة، والخلل الاقتصادي المتفاقم،

والمضي في إهدار الموارد وإفساد البيئة، وانتشار الأمراض الاجتماعية والخلقية.

٣ ـ اتفاق القوى المهيمنة في ما بينها ـ إما القوتين العظميين وحدهما أو بالاشتراك مع القوى التي تبلغ مبلغهما أو تقاربه ـ على السيطرة على العالم وحراسته وتوازع مناطق النفوذ فيه وتقاسم مغانمه.

٤ ـ استمرار الصراع بين القوى التحررية والقوى المهيمنة، وامتداد الأولى وانحسار الثانية، دون ضمان أكيد لاستمرار الأولى في مسيرتها وعدم انحرافها إلى سبل الهيمنة والقمع.

٥ ـ اكتساب منظمة الأمم المتحدة سلطة كافية لإقامة نظام عالمي سياسي واقتصادي واجتماعي مبني على التكامل والتكافل بين الشعوب. على أن تاريخ المنظمة منذ إنشائها، والتطورات الجارية داخلها وخارجها لا تنبىء بكثير من الأمل في هذا المضمار.

لسنا ننكر أن السنين القادمة ستظهر بعض التقدم الإيجابي في نطاق كل بديلة من هذه البدائل، ولكننا لا نرى أن التقدم المنتظر سيؤدي إلى إزالة التحدي الذي تمثله أو التغلب على الخطر الذي تتضمنه.

كل هذا يعود إلى المفارقة الأساسية في الحضارة الإنسانية، وهي المفارقة بين قدرة الإنسان المعاصر على ما حوله وقدرته على ذاته. لقد شهد العالم خلال تاريخه، وفي الآونة الأخيرة بخاصة، انقلابات جذرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، ولكنه لم يشهد انقلاباً مماثلاً أو مقارباً في كيان الإنسان وتوجهاته. لقد تقلص العالم وتواثقت أجزاؤه ومصائره. على أن الإنسان، الذي كان العامل الأول في هذا التقليص والتواثق وفي تجاوز عالمه إلى عوالم الفضاء، مازال يعالج مشكلاته بعقلية ضيقة، عقلية العشيرة أو الطائفة أو الطبقة أو الأمة، في حين أن العقلية الوحيدة التي يتطلبها هذا العصر والأعصر القادمة هي العقلية العالمية التي تشمل كوكبنا بمجمله وشعوبه برمتها. إن هذه العقلية العالمية تفرض التعاون والتكافل والتضحية، بينما الحوافز التي لا تزال مسيطرة هي حوافز الطمع والسيطرة والاستئثار. ولاكتساب هذه العقلية والسلوك المجاري لها، لا بدّ من تبدل جذري في الذات الإنسانية. وليسمح لي في ختام هذا المقال أن أؤكد ما ذكرته في بحث سابق:

إن التبدل الجذري المنشود هو تبدل يحول ذهنية الإنسان من الرضى السهل بالتوهم والخطأ إلى التوق الشاق للحقيقة والصواب، ومن الاكتفاء والانغلاق إلى التفتح لكل نور ولكل خير مهما يكن مصدره، ومن شهوة الأخذ والاغتصاب إلى شهوة العطاء والمشاركة، ومن الأنانية إلى الغيرية، ومن طلب التحكم والتسلط والاستغلال إلى نشدان العدل والاخاء، ومن الاستهانة بالكرامة الانسانية إلى تعظيمها واعتبارها أسمى المطالب وأعزها. إنه تبدل يحفز إلى إيثار الواجب على المطالبة بالحق، ويميز الغايات من الوسائل ويقدّمها عليها، ويجعل للسيادة على الذات أهمية تعدل أو تفوق أهمية السيادة على الطبيعة. إن هذا التبدل هو، في نظرنا، السبيل الأسلم للتغلب على المفارقات الهائلة في الوضع الحضاري المعاصر ولضمانة سلامته وتقدمه. ولن يغيّر نظرنا هذا

أي اعتراض بأن هذا القول يتضمن مثالية صعبة التحقيق، أو يتسم سمة التجريد أو التبسيط، أو يؤدي إلى إهمال الحاجات الشعبية الملحة أو الإلهاء عنها. إن الحاجة إلى هذا التبدل ليست عندنا أدنى خطورة أو أخف حدّة أو إلحاحاً من أية حاجة أخرى[٦].

إن العالم الجديد الذي يتولد يتطلب إنساناً من نوع جديد. والتغيرات النوعية التي تحيط بنا تفرض قيام تغير نوعي في داخلنا. وستظل الحضارة الإنسانية في اضطراب، وسيظل مصيرها مجهولاً ومحفوفاً بالأخطار، ما لم يحدث هذا التغير النوعي الإنساني.

ها هنا التحدي الأعظم، والسؤال الأخطر المرتسم على أفق المستقبل.

(٦) قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري**، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧)، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

مطالب المستقبل العربي

١٤٤٧/٩

- ١ -

ليس الاهتمام بالمستقبل أمراً جديداً أو عابراً. فلقد صاحب الإنسان منذ فجر وجوده، واتخذ ألواناً متعددة خلال التاريخ. وبرز بأشكال متمايزة في الحضارات التي أنشأتها الشعوب. إنه عنصر أساسي من إنسانية الإنسان، يتغلغل في ثنايا مشاعره وأفكاره وأعماله سواء أوعى ذلك أو لم يعِه. ولعلنا لا نعدو الصواب إذا قلنا إن نوع هذا الاهتمام ـ بما يتضمن من إدراك وبما يحفز إليه من تصدٍ ـ هو مقياس للحضارات المختلفة، وللمراحل المتتابعة من الحضارة الواحدة، يسبر ديناميتها أو ركودها، وتقدمها أو تخلفها، ويحدد جوهرها وصورتها بوجه عام.

ولقد برزت في الآونة الأخيرة عوامل متعددة نشّطت هذا الاهتمام المستقبلي ورفعت حدته إلى درجة فريدة في التاريخ الإنساني. وفي مقدمة هذه العوامل، التغير المتسارع في الأوضاع البشرية ـ الناتج عن الثورتين العارمتين في هذا العصر: ثورة العلم والتكنولوجيا، وثورة الآمال والمطامح في النفوس ـ وتعقد المشكلات الإنسانية وتشابكها؛ والأزمات المتنوعة والمتلاحقة التي تجابهها الحضارة المعاصرة. وليس هنا مجال استعراض هذه العوامل، أو سرد المحاولات الدراسية والتخطيطية المستقبلية التي أدت إليها، أو تقويم النتائج التي جاءت بها هذه المحاولات. فكل هذا قد أصبح مثار تحرٍّ ونقاش منتشرين ـ في المجتمعات المتقدمة بخاصة ـ له مؤسساته وهيئاته واختصاصيوه وآثاره المتعددة المتنوعة، وهي تنبىء بالمكانة التي يحتلها الاهتمام المستقبلي في هذه الآونة وبالعناية التي يلقاها من رجال الفكر وأرباب السلطة على المستويات القومية والاقليمية والدولية.

وقد بدأ هذا التيار ينفذ إلى الوطن العربي، وشرع بعض الأفراد وبعض الهيئات

العربية ينهضون لاستطلاع مستقبل هذا الوطن. ولكن هذا النهوض مازال بطيئاً متعثراً متفرقاً. وحريّ بنا أن نعززه وندعمه بالوسائل والإمكانات، ونسعى إلى تكثيف طاقاته وتنسيقها. وليس مسوّغ ذلك أن هذا الجهد قد أصبح «موضة» فاتنة من «موض» العصر نقبل على تقليدها كما نقلّد الكثير مما يصب علينا من العالم «المتقدم»، بل إنه فعلاً ضرورة أساسية لصحة مسارنا القومي. فنحن، من ناحية، محاطون بأخطار هائلة من قِبل هذا العالم النافذ، لا يمكننا مجابهتها إلا على ضوء رؤية صحيحة لحاضره، وللمستقبل الذي يسير إليه ـ بل للمستقبل الذي يعده لنفسه ـ ولعلاقتنا المتطورة به وبسائر المجتمعات والقوى وبمجرى الحياة البشرية بوجه عام. ونحن، من ناحية ثانية، في خضم حرب ضارية مع التخلف وفي وسط نضال عسير من أجل «التنمية». ولن يستوي هذا النضال وتتسدد خطاه إلا إذا صحّ إدراكنا للغاية التي يجب أن تتجه التنمية إليها، أو بعبارة أخرى، للمستقبل الذي نطمح إليه ونسعى إلى صنعه.

وما هذه المعالجة سوى محاولة متواضعة، أرجو أن تنضم إلى غيرها من المحاولات التي تبذل في وطننا العربي للدعوة إلى التطلع والاختراق، وإلى العمل لاستخلاص رؤية صادقة وصافية لمستقبلنا، ولتحديد المطالب التي يفرضها هذا المستقبل إذا أردنا له أن يكون حياً زاهياً وإذا أردنا لأنفسنا الكرامة والعزة، بل مجرد السلامة والبقاء.

ـ ٢ ـ

ما هي مطالب المستقبل العربي؟

لنبدأ أولاً، وبإيجاز كلي، بتأكيد حقيقة إذا لم نسلم بها ونستوعبها لا يعود لتساؤلنا ولتصدينا أي معنى أو أية نتيجة مجدية. هذه الحقيقة هي أن المستقبل ليس قدراً محتوماً أو أمراً مقضياً، وإنما هو منوط بجهد الإنسان، فرداً ومجموعاً، أي بنوع إدراكه وشكل سلوكه. فليس ثمة تقدم حتمي، أو تأخر مفروض، سنّته قوانين خارجة عن سلطة الإنسان ومقيدة لها كل التقييد. وإنما هناك اتجاهات مختلفة في المستقبل القريب والبعيد. والاتجاه الذي يتخذه شعب من الشعوب في فترة ما من تاريخه يمثل آخر الأمر خياراً له. قد لا يعي الشعب أن له خياراً، فيغدو أسير الطبيعة أو رهين غيره من الشعوب، فيغلب على أمره وينقاد إلى التخلف والخضوع. أو قد تغشّي الأطماع والأهواء بصيرته، فيختار سبل التسلط والطغيان، وينتهي إلى ما تخبئه هذه السبل من مساوىء وشرور. أو قد يعي، في فترة مضيئة من فترات حياته، حريته في الاختيار، فينهض لتكوين قدرته على التمييز بين النُهُج المنفسحة أمامه وعلى سلوك النهج المؤدي إلى الخير والفلاح وعلى القيام بمطالب هذا السلوك جهداً ونضالاً، فيكون عندها من المبدعين ومن صنعة الحضارة المتميزين. فلا تحرّي إذن صحيحاً ومجدياً لمطالب مستقبلنا بدون وعي مكين لحريتنا في

الاختيار، وبدون جهاد مسبق وملازم لاكتساب هذه الحرية، وبدون إدراك سليم ومضنٍ لما تستتبع من مسؤولية ولما تفرض من ثمن يبذل يوماً بعد يوم بطواعية وسخاء.

وثمة أمر آخر لا بد من التعرّض له قبل تناول قضية المطالب، وهو أن هذه المطالب تتوقف على الصورة التي نكوّنها للمستقبل وتختلف باختلافها. وغني عن البيان أنه لا يجدينا كثيراً عندما نعمد إلى تكوين هذه الصورة أن نتوغل في مجاهل المستقبل البعيد، نظراً لانطلاق قوى الحياة المعاصرة وشدة تفاعلها وتسارع التغير في الأوضاع الإنسانية، مما يضعف قدرتنا على الاستبصار والتحديد. وإنما المجدي أن نقتصر على المستقبل القريب، المحدود ببضعة عقود من السنين، وأن نمضي، بالوقت ذاته، في متابعة عملية الاستطلاع وتحسين أساليبها وأدواتها بغية تعديل الرؤية وتصحيحها وفقاً للتطورات المستجدة. ومهما يكن من أمر، فإن المعنيين بهذه الشؤون يتبعون إحدى طريقتين لبلوغ هذا الغرض. الطريقة الأولى هي البدء من الحاضر ومحاولة استكشاف اتجاهاته، وإسقاط هذه الاتجاهات على المستقبل لاستخلاص صورته. هذه هي الطريقة التي يتبعها اليوم غالب المهتمين ببحث المستقبل أو بـ «علم المستقبل». إنها ترمي إلى استجلاء **ما يبدو أنه** سيكون، على درجات مختلفة من الإمكان أو الترجيح، ولا تقول التثبت، لأن المستقبل هو بطبيعته ميدان الاحتمال. أما الطريقة الثانية، وهي التي يعزف عنها عادة الاستطلاعيون العلميون، فهي البدء بتحديد الأهداف والتطلعات ثم صياغتها إطاراً ضابطاً للتوجهات المستقبلية، فكراً وعملاً. وبديهي أن هذه الطريقة تأتي عرضة للتيهان الوهمي أو للتفكير الرغبي أو للنزوع الوعظي ما لم تبقَ مشدودة الأواصر بالحاضر، متفاعلة وإياه تفاعلاً حياً مستمراً. وعلى الرغم من مخاطر هذه الطريقة، فإني سأسمح لنفسي بسلوكها هنا، مع تأكيدي الشديد على ضرورة دعم المحاولات الاستقرائية القائمة على الأساليب الاستطلاعية العلمية الحديثة وعلى أهمية تجسيدها في مؤسسات عربية ناشطة ومتناسقة. ولاختياري هذا النهج سببان: أولهما أن هذه المعالجة الموجزة لا تتسع لمثل تلك المحاولات التي تتطلب عدداً من الاختصاصات وتثقلها الاحصائيات والأرقام، وتتخللها المناهج المتطورة، مما يجعلها أقرب إلى عمل فرق من الخبراء منها إلى جهد فردي محصور. وأذكر على ذلك مثلين فحسب: الدراسات التي وضعها معهد التخطيط العربي بالكويت لـ «ندوة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠» التي عقدت في طنجة ٥ ـ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٠، ومجموعة الوثائق التي أشرفت على إعدادها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، والتي قدمت إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان. أما السبب الثاني، وهو الأهم، فهو اعتقادي المكين أن الشعوب العربية مدعوة، كما قلت، إلى أن تختار، وأن اختياراتها يجب ألّا تظل على مستويات الممكن بل أن ترقى عنه وتجهد في رفعه إليها. فالمقبل ليس وليد العوامل الموضوعية وحدها، وإنما يتأثر

أيضاً بالعوامل الذاتية: عوامل التطلع والطموح، والإقدام والمغامرة. ولولا هذه الحقيقة لما كان ثمة تقدم في التاريخ أو تجديد وإبداع في الحضارة.

من هذا المنطلق، ما هي صورة المستقبل الذي نطمح إلى صنعه؟

أبادر إلى القول، حتى لو اتهمت بالمثالية والابتعاد عن الواقعية، أن المستقبل الذي يليق بأن نتوجه إليه يجب أن يتسم بسمة جوهرية بارزة تعيّن صورته وتتغلغل في جميع مظاهره. هذه السمة هي تميّزه عن حاضرنا نوعاً وكيفاً، لا درجة وكمّاً فحسب. ليس يكفينا أن نصلح هذا أو ذاك من جوانب حياتنا، وأن «ننمي» هذا القطاع أو ذاك من قطاعات مجتمعنا، أو أن نتحسن تحسناً تدريجياً هنا وهناك. وإنما المطلوب نهضة شاملة وحركة إبداعية، تبدّلنا تبدلاً جذرياً. وما هي معايير هذا التبدل الجذري؟ إنها تلتقي في معيار أساسي واحد: هو معيار القدرة الذاتية. فجميع علّاتنا الحاضرة تنبعث من علّة أمّ هي العجز: عجز إزاء الطبيعة، وعجز تجاه مطامع الغير وتسلطاته، وعجز في وجه أهوائنا وعصبياتنا، وعجز عن الخلق والإبداع. والانتقال من العجز إلى القدرة يتضمن الانتقال من حالة الانفعال إلى حالة الفعل في مختلف جوانب حياتنا: من الخضوع إلى السيادة في السياسة والدفاع، من التبعية إلى السلطة الذاتية في التحكم بمواردنا الاقتصادية، من التفكك الاجتماعي والقومي الذي ييسر الهيمنة علينا إلى التضامن والتكامل والالتحام الذي يولد وينمي كفاءاتنا الخلاقة، من التوهم السائب والمسيب إلى العقلانية المنضبطة الضابطة، من الارتخاء الخلقي والإرادي إلى الاعتزام الناظم المجنّد ـ وبكلمة: من كل ما يغري القوى المسيطرة بنا ويرسخ سلطتها علينا إلى كل ما يبعث فينا الطاقة على الصمود وعلى توجيه مصيرنا كأمة، وعلى إثبات وجودنا وثقلنا إثباتاً واقعياً في الساحة العالمية.

إن الإنصاف يدعونا إلى الاعتراف بما أنجزته الشعوب العربية في العقود الأخيرة، سواء من حيث إحراز استقلالها السياسي ومكافحة الاستعمار والصهيونية العالمية أو من حيث تنمية مواردها البشرية والمادية في حقول الاقتصاد والإعمار والصحة والتعليم وسواها. ولكن حرصنا القومي ونشداننا للحقيقة يفرضان علينا أيضاً ألا نتعامى عن أمور أو تساؤلات ثلاثة تبدو من مختلف الدراسات التي يقوم بها الخبراء وتبين لكل مستبصر واعٍ: أولها أن هذه الايجابيات قد رافقتها صنوف من السلبيات تقصر مفعولها بل تطغى في أحيان كثيرة عليه، مما يجعل بعضنا يتساءل عمّا إذا كانت حالنا الآن في الحقول الأساسية من حياتنا وتوجهنا (في التصدي للأعداء، في التحرر السياسي والاقتصادي والفكري، في ممارسة الحكم، في التضامن القومي، في التنمية الذاتية، في ترقية المواطن والإنسان، في الحضور الدولي والعطاء الحضاري)، هي أفضل فعلاً مما كانت عليه منذ بضعة عقود من السنين. إن هذا القلق حول مدى تطورنا النهضوي وقيمته خليق بأن

يظل في مقدمة الهموم التي تشغلنا وتستدعي منا النظر المتجرّد الناقد والتحرّي الأمين الدؤوب.

وإذا تبيّن لنا تقدم وتحسن في بعض الحقول المذكورة أو في جملتها، جابهنا تساؤل ثانٍ هو: إلى أي حد يتناسب هذا التقدم ونوعيةَ التغيرات الإنسانية المتفجرة وتصاعد الأخطار الخارجية والداخلية، واتساع الشقة بين ما نحن عليه وبين ما يجب أن نكون؟ ذلك أن للتقدم معيارين لا بد من احتسابهما معاً: معياراً يقوّم ما تمّ بحد ذاته، وآخر، لعله أدعى إلى الاهتمام والتقصي، يقدّره بالنسبة إلى التطورات الجارية حوله وما تنطوي عليه من إمكانات منفسحة ومن مخاطر مستجدة. وثمة التساؤل الثالث، وهو الذي جعلناه محور هذا الحديث، أي ما إذا كان التقدم الحاصل قد أدى إلى تبدل **نوعي** في أوضاعنا المجتمعية، وفي تفكيرنا وسلوكنا وتعاملنا، وارتقى بنا من حال إلى حال، وأمدّنا بالقدرة على الفعل والتجديد والإبداع، وهي عُدة هذا الارتقاء ودليله وضامن وجوده وجدواه.

ـ ٣ ـ

إذا قبلنا أن هذا التبدل النوعي الارتقائي يكوّن ميزة المستقبل الذي يجب أن نطمح إليه ونسعى إلى تحقيقه، نعود إلى سؤالنا المطروح: ما هي مطالب هذا المستقبل؟

إن من يتابع الدراسات التي وضعها الخبراء في شؤون التخطيط والتنمية في الوطن العربي، أو المفكرون الذين يستطلعون مستقبل هذا الوطن، يقف على توصيات ومقترحات متعددة تختص بمختلف جوانب الحياة العربية: سياسة ودفاعاً واقتصاداً واجتماعاً وثقافة وتربية وما إليها. ويجدر بنا، كما قلت، أن ندعم هذه الدراسات ونوفّر لها وسائلها ونحكم تنظيمها وتنسيقها، توصلاً إلى استخراج سياسة مستقبلية شاملة، واستراتيجية عمل تجسد هذه السياسة وتنظمها حسب أولويات محددة واضحة وعبر مراحل متتابعة. ولن أحاول هنا سرد هذه التوصيات التي تحفل بها الدراسات والتقارير المتوفرة، على الرغم من أهميتها، بل سأتجاوزها لأركّز على بعض المطالب العامة التي لا تتحقق التوصيات المفصلة بدونها. ذلك أن هذا التحقق يتطلب منا ـ أفراداً ومجتمعاً ـ توجهات أساسية تعبّر عن نفسها بذهنية وسلوك معينين يرتفعان إلى مستواه ويلبيان حاجاته. ولما كان اكتساب هذه الذهنية وهذا السلوك هو العامل الأول في التبدل الارتقائي المنشود ـ «نهضة» سميناه أو «تنمية» أو «تحرراً» أو غير ذلك ـ فمن الخير لنا أن نوليه اهتمامنا وأن نستوعب متضمناته وفروضه، وإن بدا، في عصر الاختصاص والتقنية الذي نحياه، أنه من العموميات التي لا تحتاج إلى دليل ولا تأتي بجديد، وأن ثمة قضايا «عملية» أو «واقعية» أولى منه بالعناية والمتابعة.

أول هذه المطالب العامة **المعرفة الصحيحة المنتظمة المتطورة**. ولئن صدق هذا على التاريخ الإنساني بكامله وكان تطور الحضارات منوطاً دوماً بما تمتلك من معرفة وعلم، فإنه أصدق ما يكون على عصرنا هذا وعلى المستقبل الآتي. وذلك بسبب تسارع العلم وتوسع المعرفة، والفاعلية المتصاعدة لمباعث هذا التسارع والتوسع، من عقول مدربة محتشدة ومؤسسات منتظمة مؤهلة وأجهزة متطورة ووسائل نافذة. ومن هنا كان الاتجاه البارز لدى الباحثين الحضاريين، الذين يحاولون استقراء ميزات هذا العصر والعصر المنبثق منه، أن يؤكدوا هذه الميزة من ميزاتهما وأن يتحدثوا عن «عصر المعرفة» الذي نلجه أو عن «مجتمع المعرفة» الذي غدا، والذي سيغدو أكثر فأكثر، مجتمع القدرة والأثر والتقدم.

قلنا المعرفة الصحيحة، لا المتوهمة ولا المتخيلة، وإنما المكتسبة بالنهج الموضوعي والأساليب النقدية ووفق أدق شرائط التحقيق والتدقيق، مهما تجيء نتائجها مخالفة لتصوراتنا أو لأهوائنا أو لتقاليدنا. ولا يأتي هذا الاكتساب هيناً ليناً، لأنه يتطلب التخلي عن الكثير مما يرضينا ويسحرنا، ويفرض علينا سلوك الطريق الشاقة وبذل الجهد المضني دون كلل أو انحراف. وقلنا المعرفة المنتظمة: إن الانتظام سمة المعرفة الصحيحة أينما تكن، ولكن لا بد من إبراز شأنه في هذه الأيام بسبب تدفق المعارف الإنسانية وتفرعها وتوزعها من جهة، وتوافر الامكانات المنهجية والتقنية لجمعها وضبطها وحفظها وتنسيقها من جهة أخرى. وقلنا أخيراً: المعرفة المتطورة، لما نشهد من دلائل هذا التطور المندفع، بحيث إن ما يكتسب اليوم يُتجاوز غداً، وبحيث إن الشقة التي تفصل بين المبطىء في الاكتساب والمنطلق في ميادينه تتسع باستمرار وازدياد. ولعلنا إذا نظرنا في ما يعرض اليوم من معايير «التقدم» ـ كالتصنيع والإعمار وارتفاع الدخل الفردي وتجديد البنى المجتمعية ـ نجد أنها ترجع، في الأساس، إلى حجم المعرفة المكتسبة وقابلية أصحابها لإنمائها. هنا معيار أساسي للقدرة في هذا الزمان. وعلى سبيل المثال، إننا نوافق من يقول إن تسلط التنظيم الصهيوني على المرافق السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة الأميركية يقوم بالدرجة الأولى على المعرفة التي يمتلكها هذ التنظيم بكل شأن من شؤون الحياة الأميركية، ومنها مراكز القوة ومواطن الضعف لدى القادة والهيئات والقطاعات المختلفة ـ تلك المعرفة التي يستخدمها في شتى تخطيطاته وتحركاته سلاحاً ماضياً وعدة نافذة للترغيب أو الترهيب وللتأثير بوجه عام.

والمعرفة المنشودة ليست مجموعة معلومات، وإنما هي في الأصل تهيؤ عقلي للاكتساب وقدرة على هذا الاكتساب. ولذا، فعندما نعمد إلى تقويم جهدنا التربوي يتوجب علينا أن نضع هذا المعيار في مقدمة تساؤلاتنا، فنمتحن نتائج هذا الجهد لا على أساس التوسع الكمي فحسب، بل على أساس ما ينمي في ناشئتنا وفي صفوف شعوبنا عامة من رغبة في التعلم ومن قدرة على التعلم ومن استمرارية لهذه وتلك مدى الحياة.

فالشعوب كلها اليوم في سباق مع تطور العلم، ولا يسعف أيّاً منها في هذا السباق إلا ما يكوّن من ذهنية تعلمية استكشافية تماشي هذا التطور بل تطمح إلى قيادته.

وعلى أن هذا الجهد الاكتسابي حريّ بأن يتغلغل في جميع مؤسسات المجتمع ـ في البيت والمدرسة والمعبد والحقل والمصنع والإدارة الحكومية والحزب والنقابة والنادي وغيرها ـ فيصبح كل منها خلية تعلمية وتعليمية في آن، فلا بد من اهتمام خاص بذلك النوع من الخلايا التي تتوخى تجميع المعرفة وتخزينها وتقبل على تجديدها وتطويرها. أعني بذلك مؤسسات البحوث، بمختلف أشكالها، سواء داخل معاهد التعليم العالي أو خارجها، وسواء عنيت بشؤون الطبيعة أو بشؤون الإنسان، وسواء أكان اهتمامها تطبيقاً عملياً أو نظرياً استكشافياً. إن هذه المؤسسات أو المراكز غدت اليوم الأداة التي تستند إليها الدول والمجتمعات لتزويدها بالعلم المتجدد وبالقدرة المستمدة من هذا العلم. ولا حاجة لتبيان مقدار نمو هذه المؤسسات في المجتمعات المتقدمة وانتشارها في شتى القطاعات، وما تلقاه من عضد ومساعدة للقيام بمهماتها. ويكفينا أن نورد في هذا المجال أن هذه المجتمعات تنفق اليوم ما يقارب ٩٧ بالمئة مما ينفق عالمياً على البحث والتطوير التكنولوجي، وأن نذكر، فيما يختص بنا، أن معدل إنفاق الدول العربية على هذا النشاط لا يزال دون ٠,٥ بالمئة من الناتج الوطني القائم (وهو الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لعقد التنمية الثاني) بينما يتعدى في اسرائيل ٢ بالمئة، وإذا قيس بالنسبة إلى الفرد من السكان فهو يقارب عندنا الدولارين سنوياً في حين أنه بلغ في البلدان المتقدمة حوالى ١٥٠ دولاراً.

ومع أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور بعض هذه المؤسسات في القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، فالذي يعاني هذه الشؤون يدرك ضعف الوسائل التي تملكها هذه المؤسسات بالنسبة إلى المطلوب، أو بالنسبة إلى ما يهدر على ما هو أقل منها نفعاً بل على ما هو مجلبة للضرر والسوء. ولسنا نبالغ إذا قلنا إن في قدرة السلطات العربية، بما لديها من موارد مادية وبما يمكنها أن تجند من موارد بشرية عربية، أن تزرع الأرض العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط بمؤسسات بحث عربية، تتناول مختلف قضايا الوطن العربي تناول اختصاص ومتابعة وتحليل ومعالجة، فتقدم، من ناحية، المعرفة الضرورية لمجابهة الأخطار الخارجية ولتعزيز التنمية القومية، وتطلق، من ناحية أخرى، العقل العربي على طريق الاكتشاف والاختراع وغيرهما من مؤهلات الإبداع التي يجب أن نحرزها ونتسلح بها إذا أردنا أن يكون لنا مقام وفعل في هذا الزمان وفي الزمان المقبل.

ولأضرب مثلين اثنين فحسب. حاجاتنا الغذائية الحاضرة والمقبلة التي تمكّن تبعيتنا للقوى المسيطرة وتهدد باستنزاف ثروتنا وترسيخ الفقر والتعاسة في صفوف جماهيرنا،

أليس يستحق موضوعها مؤسسات بحث ناشطة ومتناسقة تتناوله من مختلف جوانبه، الزراعية والاقتصادية والعمرانية والأمنية وسواها؟ فأين الجهد المبذول في هذا المجال بالنسبة إلى المطلوب، بل بالنسبة إلى الممكن؟ ومثل آخر: كثيراً ما نتحدث عن السياسة الأميركية وعن أثر القوة الأميركية في جميع قضايانا، وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والنفط. ومع هذا، أترانا نجد في طول البلاد العربية وعرضها، في النطاق الحكومي، أو النطاق الخاص، داخل الجامعات أو خارجها، مركزاً واحداً مختصاً بدراسة المجتمع الأميركي والقوى السائدة فيه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعقلياً وتفاعل هذه القوى ووجوه تأثرها وتأثيرها؟ كيف نستطيع أن نجابه هذا التسلط إذا لم نكن نعرف مباعثه ومظاهره معرفة صحيحة منتظمة متطورة؟ وما يصح عن هذين المثلين يصح عن غيرهما من الأمثلة، وما أكثرها!

وجدير بالتنبيه أن المعرفة، وقد غدت اليوم أكثر منها في أي يوم مضى، عدة الأمم الأولى وسلاحها الأمضى، لا تقاس بحجمها ونوعها وقابليتها للتطور فحسب، بل بمدى ما تعكس من تفكير وسلوك عقلانيين يتغلغلان في صميم المجتمع ويتمثلان في توجهات المسؤولين، وفي تطلعات أبناء المجتمع وتحركاتهم، وفي القيم والمعايير والأولويات التي تسود الحياة الخاصة والعامة.

فحريٌّ إذن بكل مجتمع أن يقيس ذاته بهذا المقياس وأن يعي حقيقة وضعه في هذا المعترك، وأن يقلق ويضطرب لأي تدنٍّ أو قصور في هذا أو ذاك، بل أن يدفعه هذا القلق إلى أن يثور على ذاته، فالثورة لتمكين العقلانية وإغناء المعرفة هي أهم الثورات المطلوبة، وهي الخليقة بإعداد أية ثورة أخرى وضمان ثبوتها وجدواها.

على أن هذه المعرفة، على ضرورتها وأهميتها، ليست كافية وحدها. بل هي نفسها لا تحصل إلا إذا تحقق مطلب آخر: هو الإرادة الحاسمة: إرادة التغيير، إرادة النهوض من التردي، إرادة استحقاق الحياة. بل إني أزعم أن ما تجمع لنا من معرفة، ومن دراسات الخبراء وتوصياتهم ـ على ضآلته النسبية ـ كافٍ للانطلاق في مجابهة قضايانا الرئيسية لو تسلحت هذه المعرفة بالإرادة. والإرادة لا تتمثل بالتصريحات التي تذاع أو بالقرارات التي تتخذ وتنشر، وإنما بالصدق والالتزام والعزم على التنفيذ. إن التضخم الذي نعانيه في الأقوال المعلنة، والمرددة يوماً بعد يوم على أسماعنا وأسماع العالم، يشيع في نفوسنا عوامل التخدر والاسترخاء ويزيد من عدم اكتراث العالم بفعلنا مادمنا نتصرف عادة وكأن الكلام عندنا هو الفعل. وهنا لا بد من التصدي بصراحة وجرأة إلى بعض وجوه الانفصام في الشخصية العربية الحاضرة: بين ما يقال علناً وما يقال سراً، بين ما يقال وما يفكر، بين ما يقال وما يفكر وما يعمل. قد يصح هذا التصرف من موقع القوة

في مناورة الأعداء، ولكنه لا يصح، بل هو دليل ضعف وتخلف، في العمل القومي وفي الإعداد للمستقبل.

وثمة انفصام آخر لا يقل عن هذا خطورة، هو الفجوة القائمة في مجتمعنا العربي بين صاحب القرار وصاحب الرأي. لنلحظ أولاً أن مكانة صاحب الرأي وأثره يتدنيان باستمرار، مهما تدل الظواهر على خلاف ذلك. فمجال الحرية الذي يفسحه الحاكم أو الذي تتيحه الجماهير المجندة يضيق يوماً بعد يوم. ولا رأي سديداً وفاعلاً بدون حرية مقرّة ومصونة. وأكثر ما يقبل به صاحب القرار أن يكون صاحب الرأي تقنياً في الوسائل دون الغايات، فلا يأتي في بحثه أو في ما يوكل إليه من تنفيذ بما يمسّ مصلحة صاحب القرار. إن تبعية صاحب الرأي المتزايدة، تمضي في شل فاعليته الايجابية وفي تغذية نوازع التثبيط والإحباط والاغتراب والهجرة في نفسه، بل تجر إلى ما هو أدهى من ذلك، إلى التنازل عن اقتناعاته وسلوك الطريق اللينة الرخيصة حفاظاً على أسباب معيشته أو طمعاً في مغنم أو مقام.

فما هو السبيل إلى تكوين الإرادة المنشودة: إرادة التغيير الصحيح عند أرباب القرار، وإرادة متابعة نضال التوعية إيماناً بأثر الكلمة عند أرباب الرأي، والإرادة القومية التي تعم صفوف الشعب لإعداد المستقبل المرجو؟ هنا أحد المفاتيح المفقودة، بل لعلّه أهم مفتاح يعوزنا لولوج باب المستقبل باطمئنان ولزرع الثقة في نفوسنا بأنّا على الدرب سائرون. ومهما يكن اكتشاف هذا المفتاح صعباً، ومهما يُحط به من غوامض وأسرار، فإن ثمة أمراً واضحاً لا يعتريه لبس أو مراء هو أن اكتساب الإرادة جهد نضالي مستمر لدى النخب والجماهير على السواء، جهد يتوجه في خطين متلازمين: مقاومة القوى الداخلية والخارجية التي تعمل لتعطيل هذه الإرادة وشلّها ولخنق الحرية الفردية والوطنية ولتوسيع مدى الغياب العربي الفعلي الراهن، وخط تغذية الايجابية لكل ما ينمّي الحرية الراشدة المسؤولة وما يحوّل هذا الغياب إلى حضور ويجلّي الحضور إرادة وفعلاً، تطلعاً وتنفيذاً.

ومما تستتبعه هذه الإرادة المبدعة نموّ إيمان شعوبنا بأن مصيرها هو، آخر الأمر، بيدها، وأن من أول ما يتطلبه أمان هذا المصير وحسنه، **اعتمادها على نفسها**. ليس معنى هذا أن ننغلق عن العالم المحيط بنا ونقيم الحدود والسدود بيننا وبينه، فإن هذا الانغلاق، علاوة على كونه غير مجدٍ، ليس ممكناً أصلاً بسبب دينامية قوى العصر وقدرتها على الاختراق والنفاذ. وإنما معناه، مثلاً، ألا تشل فاعليتنا على مدى سنتين أو أكثر وتظل مشلولة حتى الآن بانتظار ما ستقرره الإدارة الأميركية الجديدة أو ما ستأتي به «المبادرة الأوروبية» بشأن «قضية الشرق الأوسط» التي لا ننفك نجهر بأنها قضيتنا الأولى والمقدسة. ومعناه، مثلاً آخر، ألا نسرف في الإقبال على ما يتدفق علينا من الأمم المصنعة،

ومن الغرب خاصة، من سلع ومقتنيات، ومن شركات وهيئات، ومن أجهزة وأساليب وعادات. كثيراً ما نتكلم عن تبعيتنا للأقوياء النافذين في الساحة العالمية، وكثيراً ما تعلو أصواتنا ـ وبحق ـ بالشكوى من هؤلاء المستثمرين المستغلين الذين يربطوننا إلى عجلاتهم ويدفعون بنا إلى أطراف الحياة المعاصرة وهوامشها ليظلوا محتلين مراكز القوة وصدارات السيادة. ولكن قلما نعترف بمقدار صنعنا نحن لهذه التبعية وبمدى تعميقنا ونشرنا لها في نُسُج توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بتراكضنا نحو الغير وإهمالنا ـ أو إنكارنا ـ لذاتنا.

والذات هنا تنسحب على مختلف دوائر وجودنا: الدائرة الفردية حيث ثقة المرء بنفسه وتمرده على القعود والاستسلام يكوّنان فضيلة خلقية تدفع به قدماً إلى ترقية حاله وتنمية مجتمعه؛ والدائرة القطرية حيث إيمان الشعب بذاته وبإمكاناته وقدراته هو الدافع الصحيح للاستقلال وللتحرر والضامن الأكيد لهما؛ والدائرة القومية حيث التعلق بالمصير القومي المشترك هو أقوى الحوافز وآمنها لسلامة الأمة ونهوضها. وعلى أهمية هذه الفضيلة أينما تكن، فإن حاجتنا إليها تبرز في الحيّز القومي بخاصة، لما يتخلل هذا الحيّز من عوارض التفكك والتبعثر، ولما يحتويه في الوقت ذاته من إمكانات القدرة والتحقيق. أما العوارض السلبية فهي ظاهرة للعيان، ولعلها لم تكن في يوم من الأيام أشد ظهوراً منها اليوم، لطغيان الدوافع الفردية والفئوية والقطرية، ولتوزع الدول العربية بين محاور القوة ومصادر النفوذ، ولانصراف الأنظمة والأجهزة التي تسندها إلى الاهتمام بمصائرها الخاصة بدلاً من المصير القومي المشترك. وأما الإمكانات فقد أوضحتها، وماتزال، دراسات الباحثين والخبراء في كل حقل من الحقول. وإني لا أعرف دراسة جادة من هذه الدراسات تغفل تأكيد أهمية التضامن والتكامل والتخطيط المشترك على المستوى القومي تجنباً للهدر والبعثرة، وتكثيفاً للإنتاج والقدرة، وتمكيناً للروابط القومية على كل حال. وآخر هذه الدراسات هي المجموعة التي أعدتها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية وسبق الإشارة إليها. فإنها من أولها إلى آخرها تتمحور حول هذا المطلب القومي. غير أن وضوح هذا المطلب في أذهان الخبراء وإبرازهم له في تقاريرهم وتعدد التصريحات التي تصدرها السلطات أو حتى القرارات التي تتخذها بشأنه، لا تعني بالضرورة أننا سائرون في سبيل تحقيقه. ولن نسير في هذا السبيل إلا بمدى ما ينفذ في روعنا جميعاً ـ شعوباً وحكاماً ـ الإيمان بالمصير المشترك وبقدر ما يحفزنا هذا الإيمان إلى الاعتماد على نفسنا، ولا أقول أنفسنا، أولاً.

وهذا الإيمان يجب أن يحفزنا إلى شيء آخر له دوره الفعّال في هذا العصر وفي المستقبل القريب الآتي. لقد أشرنا إلى اشتداد الصراعات بمختلف أنواعها في زماننا هذا

وإلى دلائل تصاعد هذا الاشتداد في الزمان القادم. وجليّ أن الفوز في أي من هذه الصراعات يقتضي **التعبئة**: تعبئة الموارد المادية والكفاءات البشرية. إننا في خضم حرب، بل حروب: في مجابهة القوى الخارجية ودفع أخطارها، وفي مكافحة عللنا الداخلية للتخلص من التخلف ولولوج ميادين الفعل والتقدم. ولكن، **أترانا نفكر ونتصرف تصرف المنخرط في حرب؟** أترانا نعي شروط الظفر، أو على الأقل شروط الصمود وعدم الاستسلام للغلبة، فنضع مقتضيات التعبئة في المقام المتقدم الذي تحتله في هذه الأيام حين غدت أي حرب، مهما يضق نطاقها، حرباً شاملة تقتضي أن تخاض على مختلف الجبهات وبشتى الأساليب والأسلحة وبجماع الطاقات التي تمتلكها الأمة؟ إن لهذه التعبئة جانبين يكمل أحدهما الآخر. أولهما جانب المحافظة: المحافظة على الموارد الطبيعية، خصوصاً غير المتجددة منها وأهمها عندنا النفط، من النزف والنضوب، وعلى أرصدتنا المالية مما تتعرض له من تآكل وفقدان بوضعنا إياها تحت سلطة النافذين وبتحويلها عن سبل تنمية الإنتاج وتعزيز القدرة، وبتبديدها على المقتنيات الاستهلاكية والمشروعات التَّرَفية أو إهدارها على المساوىء والمفاسد. وليس أقل من هذا شأناً الحفاظ على الموارد البشرية بدءاً بالسواعد المدربة وبالعقول المثقفة في العلوم والفنون ـ وما كان منها مؤهلاً للتجديد والإبداع بخاصة ـ وانتهاء بكل طاقة من الطاقات الفردية والجماعية. ذلك أن هذه الطاقات هي الثروة الأساسية التي يمتلكها أي قوم، سواء من حيث قيمتها الإنسانية الذاتية أو من حيث قدرتها على استثمار الموارد الطبيعية وتحويلها إلى ثروة مادية واقعية. إننا إذا لم نحم هاتين الثروتين، البشرية والمادية، من التضاؤل والضياع، لا يبقى لنا ما يغنينا في الجانب الثاني من الجهد التعبئوي، جانب الحشد والتجديد والتنظيم المحكم، الذي به تعطي هذه الطاقات، فرادى ومجموعاً، أوفى عطاء وأخصب إنتاج. التعبئة في سبيل إخصاب الإنتاج ـ لا سلعاً فحسب، ولا سلعاً أولاً ـ بل قدرة فاعلة على جميع الجبهات، تصدياً للأعداء، وإنماء قومياً، ورعاية لكرامة المواطن والإنسان، وتحضراً ورقياً ـ إن هذه التعبئة هي من أهم مطالب المستقبل ومن أخطر تحدياته.

وإذا كانت مطالب العدالة الاقتصادية والاجتماعية هي السائدة في هذا الزمان، وهي التي تتطلع إلى تحقيقها «ثورة الآمال المتصاعدة» المتأججة في صدور الشعوب، وإذا كان المسؤولون يسعّرون هذا الأجيج إيماناً منهم بواجب إزالة الظلم وتعزيز الحق أو دغدغة لأحاسيس الجماهير وتمكيناً لنفوذهم فيها أو للأمرين معاً، فإن تحقيق هذه المطالب على الوجه الصحيح يقتضي توفير الإنتاج في كل مجال من مجالات العمل والفكر. فما لم يكن هذا الشاغل يوازي شاغل العدالة الاقتصادية والاجتماعية هيمنة ونفاذاً، وما لم تكن «ثورة الآمال المتصاعدة» تشمل التوق إلى تعزيز الثروة القومية الحقيقية ـ الثابتة المتراكمة لا العابرة المستنزفة، الفاعلة لا المنفعلة ـ والاندفاع إلى العمل الشاق والبذل

السخي في هذا السبيل، فإن تلك الثورة تظل قاصرة عن بلوغ أهدافها، بل قد تجلب أضراراً وشروراً يصعب صدّها أو ضبطها.

بقي مطلب آخر قلّما نوليه العناية الكافية: ذلك هو **الريادة والابتكار**. إن الثورية العلمية التكنولوجية وثورية التطورات الاجتماعية، اللتين تجتاحان العالم في هذا العصر وتبدوان ماضيتين في اجتياح عالم المستقبل، ستقضيان على كل ما هو متخلف في موقعه ـ بلهَ ما هو متمادٍ في تخلفه ـ وستعبثان بكل ما هو عاجز عن النهوض والتقدم. ولم يأتِ التقدم في يوم من الأيام ـ ولن يأتي في هذه الأيام بخاصة ـ بمجرد التقليد أو التهالك على منتجات الغير أو الانبهار بالظواهر والأشكال وإهمال البواطن والأسرار. وإنما يأتي باكتساب القدرة الفردية والجماعية وهي قدرة قائمة، إلى حد كبير، على الريادة والابتكار والإبداع. ويبدو أننا لم ندرك بعد حق الإدراك طبيعة العلم والتكنولوجيا اللذين نندفع ـ أو ندفع ـ إلى نقلهما من الشعوب المتقدمة في مضماريهما. إنهما ليسا مصانع تستورد، ولا أجهزة وأدوات تشترى، ولا خبراء يستعارون أو يستأجرون أو يفرضون علينا فرضاً، وإنما هما أهلية عقلية ونفسية لاكتساب المعرفة الطبيعية والإنسانية، ولتطويرها (وهو الأهم)، نظراً وتطبيقاً. وما لم ننمِّ هذه الأهلية ونقبض على نواصي القدرة التي تحتويها، فسنظل تابعين وهامشيين ننفعل ونُساد ولا نشارك في الفعل والسيادة.

وعلى الرغم من ضآلة ثروتنا العلمية ـ المتمثلة أولاً بالعقول العربية المهيأة والفاعلة ـ فإنه يبدو أن حظنا من هذه الثروة، إذا حشد وأحيط بالرعاية ووفرت له أجواء الحرية ووسائل الانطلاق، كفيل بالإسهام في الاستكشاف والابتكار في بعض الحقوق العلمية على الأقل. والدليل على هذا ما يقوم به بعض شبابنا وشاباتنا في الجامعات ومراكز البحوث والشركات والمصانع في البلاد الأجنبية. فلِمَ لا يكون عطاؤهم هنا لا هناك، ولِمَ لا نستجلب ونوطن وننمي هذه الكفاءات التي هجرتنا بعد أن بذلنا الكثير في إعدادها والتي نحن الآن بأشدّ الحاجة إليها لمجاراة الثورة العلمية الملتهبة والتطورات المتسارعة في كل مجال؟

بيد أنه لا يليق بطموحنا أن يقف عند حد المجاراة، بل يجدر به أن يتطلع إلى التقدم عن الركب. وقد يكون هذا صعباً في المستقبل القريب نظراً للشقة المتسعة بين وضعنا العلمي ووضع الضاربين في آفاق المعرفة، ولكنه ليس مستحيلاً. ومهما يكن، فواجبنا الإقدام على الإعداد له وولوج أبوابه، لأن من يقعد عن طلب القيادة وتجشم مشقاتها يبقى منقاداً ذليلاً. وعلى كل حال، إن الابتكار واستهال القيادة ليسا مقصورين على ميدان العلم والتكنولوجيا بل يشملان كل ميدان من ميادين الحياة. أليست حياتنا الخلقية ووجوه سلوكنا وتصرفنا بحاجة إلى تجديد وإبداع؟ أليس تحولنا الجذري إذا سعينا إلى هذا التحول ـ من الشره الاقتنائي والاستهلاكي إلى التقشف والتوفير والاغتناء

الذاتي، ومن التهالك على الأخذ إلى التسابق على العطاء، ومن تغذية الأهواء والأطماع إلى التضحية والتضامن والالتحام، ومن غيرها من القيم الزائفة التي تضعف قدرتنا وتنتقص كرامتنا، إلى القيم الصحيحة التي تبعث القدرة وتعزز الكرامة ـ أليس هذا التحول ضرباً من ضروب التجديد والإبداع؟ يقيناً إن هذا الإبداع الخلقي السلوكي حريّ بأن يكون في مقدمة مطالبنا، وبأن يحدث، إذا تحقق، أفضل الآثار في نهوضنا من عثراتنا وفي إعداد أنفسنا لمستقبل يأتي، كما قلنا، مرتقياً **نوعاً وكيفاً** عن حاضرنا الراهن. بل أكثر من ذلك: إنه خليق بأن يجعلنا من المسهمين في تصحيح معاني «التقدم» وفي تنقية الحضارة المعاصرة من شوائبها الخطيرة المنتشرة، وبأن يهيىء لنا إمكانات للسبق والقيادة في أهم ما تحتاج إليه حياة اليوم وحياة الغد.

ـ ٤ ـ

كثيراً ما يطلع علينا اليوم من اختصاصيي التخطيط والتنمية وعلماء المستقبل نماذج معقدة للتطور وللتوجه المستقبلي يتعاون على وضعها الاقتصاديون والرياضيون والاجتماعيون وسواهم من العلماء، وتقوم على دراسات دقيقة مفصلة لجوانب الحياة الحاضرة ولاتجاهاتها. ولئن لم يدخل كلامي هنا في مضمار هذا الجهد العلمي، فليس ذلك انتقاصاً مني لأهميته، أو تخلياً عن الدعوة الواجبة لتدعيمه واستمداد أقصى الفوائد منه في وطننا العربي، وإنما توكيداً على الحوافز الإنسانية الأساسية التي لا يحدث أي تطور، مهما يكن رسمه متقدماً أو متفنناً، إلا بفعلها، والتي تنأى أحياناً كثيرة عن التحديد الاستقرائي العلمي. إنها قوى خفية، ولكن آثارها تبرز في كل مجال، سلباً أو إيجاباً. إنها، في نهاية الأمر، أسرار التقدم ومفاتيح الارتقاء المستقبلي.

ويكفينا للتثبت من هذا مثلان معاصران من أمم شرقية: مثل فيتنام في التغلب على أعظم قدرة صناعية وعسكرية في هذا الزمان، ومثل اليابان في صنع معجزتيها الباهرتين: معجزة التحديث السريع في أواخر القرن الماضي ومعجزة النهوض من حضيض الدمار عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أعلى مراتب النمو والقدرة حاضراً وإلى أنفذ مرامي الرؤية والإعداد مستقبلاً. هذان المثلان البارزان ينطقان بعبرة بسيطة الظاهر أصيلة الجوهر الباطن: أن عصب الحياة ومبعث الفعل والتقدم هو الإنسان لا الموارد المادية، وأن المطالب الأساسية لتحقيق هذا الفعل الإنساني هي فضائل مناقبية ذاتية، فردية وقومية، كالتلهف إلى اكتساب المعرفة، والتسلح بالإرادة الحاسمة، والاعتماد الصامد على الذات، والقدرة على الحشد والتعبئة، والاندفاع في سبل الابتكار والإبداع، ومن خلال هذا وغيره الاستعداد الحازم لأداء الثمن الذي تقتضيه هذه المطالب، نضالاً مستديماً وجهاداً «أكبر».

فعسى أن نستحق ـ عبر هذا النضال والجهاد ـ ضمان المستقبل وعزته وبهاءه!

المسيحيون العرب والمستقبل

١٤٦٣/٩

- ١ -

مادام موضوعنا يدور على المسيحيين العرب والمستقبل، لا بد بادىء بدء من محاولة لاستقراء ذلك المستقبل الذي يتجه إليه عالم اليوم والذي يبدو أنه سيلف شعوب الأرض جمعاء، ومنها شعوب هذه المنطقة، على اختلاف أوضاعهم وانتماءاتهم. وهذه المحاولة ـ استقرائيةً دعوناها أو استطلاعية أو تشوفية ـ ليست عملية بسيطة أو مأمونة الجانب. وذلك لأسباب ثلاثة: أولها أن المستقبل عالم مجهول، ولئن دلت عليه بعض دلائل الماضي والحاضر فإنها تظل عاجزة عن إزاحة حجبه أو كشف مضموناته بصورة تامة أو وافية. من هنا كان تباين الصور المستقبلية التي كونتها الشعوب أو التي صاغها الأنبياء والمفكرون والأدباء على مدى العصور، والتي جاءت صادرة عن رؤاهم الخاصة المتأثرة بأوضاعهم الحضارية المختلفة. أما السبب الثاني، فهو أن مستقبل هذا العصر بالذات مرهون بالتغيرات المتسارعة التي تطغى على حياة الحاضر والتي تتفاعل في إحداثها وتطويرها قوى عديدة متشابكة يصعب تحديدها أو ضبطها أو تبيّن نتائجها. فالتاريخ الإنساني لم يعرف حقبة اتصفت بمثل الدينامية والفاعلية والتحولية التي نشهدها اليوم، والتي تبدو سائرة إلى المزيد من التعقد والتعقيد، وبالتالي إلى المزيد من اضطراب صورة المستقبل وضبابيتها. على أن هذه الضبابية لم تمنع فريقاً متسعاً من مفكري هذه الآونة ـ منذ أواسط هذا القرن بخاصة ـ من الإقبال على استطلاع المستقبل، إقبالاً نرى مظاهره في الكتب والمقالات المتتابعة، وفي المشروعات المتكاثرة التي تنظمها الهيئات العلمية أو القومية أو الدولية لهذا الغرض، سواء أكان الاستطلاع موجهاً إلى الثمانينات أو إلى العام ٢٠٠٠ أو إلى أبعد من ذلك، وسواء تناول مجتمعاً معيناً أو إقليماً أو العالم بأسره، وسواء انصرف إلى الحياة البشرية بكاملها أو إلى جانب من جوانبها فحسب.

ولهذه النزعة الاستطلاعية المحتدة أسباب في الوضع الحضاري الإنساني القائم لا مجال لعرضها هنا. وإنما ما نود الإشارة إليه ـ وهو السبب الثالث لصعوبة محاولتنا ـ هو أن هذه النزعة، بل لنَقُل الحمّى، الاستطلاعية جاءت بنتائج مترجرجة ومتضاربة لا تسمح بعدُ باستخراج صورة واضحة أو مستقرة للمستقبل الآتي. ولسنا نعني لوضوح والاستقرار التامّين، على رغم طموحات بعض المشتغلين بهذا الموضوع أو ادعاءاتهم، وإنما ذلك القدر الكافي منهما الباعث على الثقة والاطمئنان.

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة ملامح بارزة للعقود القادمة يمكن استخلاصها من واقع الحاضر، وإن لم نستطع تبيّن مداها وخفاياها تبيّناً كاملاً. منها التقدم المتسارع في العلم والتكنولوجيا الذي يفتّح كل يوم تقريباً آفاقاً جديدة ويأتي بالباهر المذهل من المكتشفات والمخترعات ويحدث آثاره العميقة المنتشرة في كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية، المادية منها والفكرية والخلقية. ومنها تسارع التغير، واضطرام ديناميته، واختراقه المتمادي للحدود الطبيعية والبشرية. ومنها تعقد المشكلات الإنسانية وتشابكها، واتساع نطاقها. ومنها التواصل المتواثق والمترامي بين شعوب العالم وأقطاره، وتزايد ارتباطها معاً حضارياً ومصيرياً. ومنها ارتفاع قدر المعرفة المنتظمة وغيرها من مكونات القدرة الذاتية في تقرير مواقف الشعوب وعلاقات بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض. ومنها الأزمات المتتابعة التي تحدثها هذه المغيّرات أو المتغيرات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية، ووراءها كلها أزمة القيم التي تعبث بالإنسان المعاصر وتشتته فكراً وسلوكاً وتجعله يقف حائراً حول مصيره، بل في أحيان كثيرة يائساً من هذا المصير.

وليس هنا طبعاً مجال تحليل هذه الظواهر أو غيرها مما يمكن أن نستشفه أو نلمحه، على الرغم من أن كلاً منها تصل بشكل ما بالموضوع الذي يدور عليه حديثنا. وحسبنا أن نقف عند ظاهرة واحدة لعلها أقرب اتصالاً من غيرها بما يهمنا الآن. وهي، على كل حال، ليست منفصلة عن صواحبها، لأنها كلها مرتبطة متفاعلة متبادلة التأثر والتأثير. أعني ظاهرة تفاقم الصراعات البشرية التي يبدو أنها ستشتد في المستقبل وستزداد تأججاً وخطراً. وهي صراعات تقوم على مختلف الصعد وتتمثل بشتى المظاهر. ويمكن أن نجملها بصنفين رئيسيين: أولهما صراعات في الميدان العالمي ما بين الشعوب القادرة الممتلكة لأسباب القوة والتحكم، والثاني صراعات بين هذه الشعوب والشعوب المحرومة الضعيفة، وكذلك بين الفئات داخل كل شعب. والصراعات الأولى مرتبطة، لا شك، بالثانية لأنها تدور آخر الأمر على بسط النفوذ على الشعوب والفئات المتخلفة واستغلالها والتحكم بها بشتى الصور والأشكال. فنحن إذن أمام صراع رئيسي واحد بين قوى الاستغلال والتحكم وبين قوى التحرر والانطلاق حيثما تكون. وليس بعيداً عن

الصواب أن نقول إن مصير الشعوب، والإنسانية قاطبة، مرتبط بنتيجة هذا الصراع وبمدى غلبة إحدى هاتين الجبهتين على الأخرى.

لقد شهدت الآونة الأخيرة يقظة وتحركاً في جبهة التحرر نتج عنهما تخلص أكثر الشعوب المستعمَرة من نير الاستعمار التقليدي ومباشرتها بناء هوياتها القومية وكياناتها الوطنية، كما هبّت الفئات المحرومة في داخل الشعوب إلى المطالبة بحقوقها وإلى إقرار بعض هذه الحقوق. ولئن أدى هذا وغيره إلى تراجع قوى الكبت والاستغلال في بعض الميادين، فإن قدرات هذه القوى، المتزايدة علمياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، تذكي أطماعها وتعزز نفوذها وتدفع بها إلى أشكال جديدة أو متجددة من الاستعمار والاستغلال والتعدي على حرمة الشعوب والأفراد. ومع ما يبدو من انشقاقات وانقسامات في جبهة القادرين المستغلين، نابعة من مصالحهم المتضاربة، فإن هذه المصالح تتناقض أساساً ومصالحَ الشعوب المحرومة المتخلفة، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة كمنطقتنا ذات أهمية استراتيجية وممتلكة لمورد النفط وهو الآن الغذاء الأساسي للنظام الصناعي الذي تقوم عليه، إلى حد كبير، قدرة الشعوب المتغلبة.

المهم في كل هذا أن يعي الأفراد والشعوب حيثما كانوا أن سلامتهم وحسن مصيرهم مرتبطان آخر الأمر بتعزيز جبهة التحرر وبتأهيلها للصمود إزاء جبهة الاستغلال والكبت وبإعدادها للتغلب في الصراع المتصاعد وإياها. ولعل أهم من ذلك أن يعي الأفراد والشعوب متطلبات هذا الصمود ثم الغلبة، وبالتالي موجبات «التحرر» الذي يتطلعون إليه ويتغنون به. وفي مقدمة هذه المتطلبات والموجبات: المعرفة الصحيحة لفهم أسرار الطبيعة ولاستثمار مواردها، والانضباط النفسي للتخلي عن المطامع والأهواء، والتضامن والتلاحم، والانعتاق من التقاليد البالية والعقليات السقيمة، وإدراك معاني الثورية الحقيقية على الذات وعلى الغير، والتجديد والإبداع في اختراق الآفاق وفي صنع الحياة.

ـ ٢ ـ

ومن هنا، فإن الموضوع الذي يشغلنا في هذا العرض لا يتناول المسيحيين العرب ومستقبلهم فحسب، بل العرب جميعاً ومصيرهم المشترك. والسؤال المحوري المطروح هو: على أية جبهة سيقف ويناضل المجتمع العربي ككل في الصراع الشامل المحتدم؟ أفي جبهة التحرر والتقدم أم في جبهة التسلط والتخلف؟ وهنا لا بد من وقفة، ولو قصيرة، لإيضاح هذه الألفاظ والمعاني التي تتضمنها. فهذه المعاني آخذة بالاتساع لا في المدى الشعبي والعالمي فحسب، بل في نطاق الدلالة والمضمون أيضاً. فلطالما قصرنا التحرر والتقدم في مفاهيمنا ومداولاتنا على الانعتاق من نير الاستعمار ومن القوى الخارجية المتربصة بنا

والساطية علينا. وليس من ينكر ثقل هذا النير واشتداد أطماع هذه القوى، ونفاذها إلى داخل كياننا، وعملها الدائب في إضعاف هذا الكيان لكي نمعن في تخلفنا وتمعن هي في استغلالنا. ولكن لا بد من الخروج من هذا المعنى المحدود وما ينطوي عليه من أهداف. فاستغلال الغير لنا ليس مرده إلى المصادر الخارجية وحدها، وإنما يأتي نتيجة لما هو أعمق وأدهى. أو لعله سبب ـ لا أكثر ـ من أسباب الوضع المتردي الذي نعانيه. أما الأسباب الأخرى فهي داخلية ورثناها عن عهود طويلة من الانحطاط والتدهور، وهي تنفث في جسمنا شتى أنواع الضعف والفساد. فالحاجة الأولى هي إلى مكافحة هذه الأمراض وإلى اكتساب أقدار متنامية من التحرر الكياني العربي، الفردي والمجتمعي.

وسبيل هذا التحرر نضالان جوهريان: **أولهما** نضال عقلاني نتخلص به من أعباء الأوهام والمفاهيم الخاطئة المتوارثة ونرقى به إلى النظر إلى شؤون الكون والإنسان نظراً موضوعياً، وإلى سلوك الدروب الشاقة التي تصل بنا إلى أحكام صحيحة وتؤهلنا لإعادة تقييم هذه الأحكام وتعديلها عندما يتبين لنا أي خطأ فيها. هذا النضال العقلاني هو الذي اكتسب به الإنسان القدرة على فهم أسرار الطبيعة وعلى استثمار مواردها، وهو الذي يسّر له تعديل مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتناسب مع تطوره وبما يدعم هذا التطور. وهو العامل الفعّال الذي هيأ للشعوب المتقدمة تقدمها وسطوتها اللذين تتمتع بهما اليوم في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية. أما النضال الجوهري **الثاني** فهو خلقي نفسي، يتحرر به الإنسان من أطماعه وعصبياته ويلتحم التحاماً أشد فأشد وأوسع فأوسع بأبناء قومه وبمن يتعداهم من البشر. فإذا نظرنا إذن في هذا الضوء إلى تخلف مجتمعنا العربي وجدناه راجعاً إلى ثلاثة عوامل: عاملين داخلين مستشرين في كياننا العقلي والخلقي يؤديان إلى إبقائنا على حالنا من العجز بل إلى تمكين هذا العجز وبث شروره، وعامل خارجي تقع مصلحته الأساسية في هذا الخط ذاته أي في توريطنا أكثر فأكثر في مجاهل العجز والتخلف. ومن هنا جاءت هذه المصلحة متفقة مع قوى الجهل والتجهيل، والتعصب والتنافر، والسيطرة والتعدي، التي تعمل في مجتمعنا. فالمعركة التحررية إذن شاملة في جبهتها الحضارية ومقوماتها الفعلية، فإما إلى اكتساب تحرر ذاتي متنامٍ: معرفة وسلوكاً، سيادة على الطبيعة وانعتاقاً من سطوة المتسلطين داخل المجتمع وخارجه، وإما إلى إمعان في الجهل والوهم وسائر وجوه التخلف وفي الاستكانة إلى نفوذ النافذين وتسلط المتسلطين.

ـ ٣ ـ

إذا كنت قد جئت بهذه اللمحة السريعة للمستقبل العالمي وللوضع العربي في ضوئه، فليس ذلك ابتعاداً مني عن الموضوع الخاص الذي نقصده، بل محاولة لوضع هذا

الموضوع في الإطار الواسع الذي يحدد معالمه والذي من ضمنه وحده يمكننا أن نستوعبه وأن نفي مطالبه. فما هي المعطيات الأساسية في هذا الميدان؟

هناك ثلاثة من هذه المعطيات. **الأول** هو الإرث الذي تلقيناه من الماضي. ولا مجال هنا لأن نستعرض تاريخ المسيحيين العرب على طول مداه وبمختلف تعقداته، فلنكتفِ بالإشارة إلى بعض خطوطه الكبرى. لقد كان ثمة مسيحيون عرب قبل الإسلام داخل الجزيرة العربية وعلى تخومها الشمالية والجنوبية، وكذلك طبعاً في بلاد الشرق الأدنى التي نشأت فيها المسيحية وترعرعت والتي عرفت هجرات عربية مستمرة، بطيئة حيناً متفجرة حيناً آخر، منذ أقدم الأزمنة. وبعد وفاة النبي العربي بقليل أجلي اليهود والمسيحيون من الجزيرة العربية، ودخل هؤلاء وأولئك حيثما وجدوا في «عهد» المسلمين أو «ذمتهم». لم يفرض عليهم الإسلام كما فرض على الكفار غير المؤمنين بالله الواحد وغير الممتلكين لكتاب سماوي أو وحي إلهي. وإنما فرضت عليهم الجزية، وسمح لهم بالاحتفاظ بعقائدهم وممارسة طقوسهم. ولا ننسَ أن الكثرة من مسيحيي بلاد الشام والعراق ومصر كانت تنتمي إلى الكنائس التي انشقت أو شُقّت عن الكنيسة البيزنطية الرسمية والتي كانت تعرضت لصنوف من الاضطهاد من قبل هذه الكنيسة المدعومة بالسلطة البيزنطية. فلا بدع أن يرحب هؤلاء بزوال الحكم البيزنطي وأن يتطلعوا إلى عهد من الحرية والتسامح في ظل الفاتحين الجدد، خصوصاً أنهم أقرباء لهم أصلاً ولغة وحضارة. وبالفعل، نشأ جو من الحرية والتسامح في العهد الأول، عهد القوة والازدهار والانتشار، فكان بين المسيحيين مقربون إلى البلاطين الأموي والعباسي، وكان منهم الشعراء والعلماء والأطباء والفلاسفة واللاهوتيون الذين أسهموا إسهامهم المعروف في ترجمة التراث اليوناني وفي تغذية الفكر العربي بهذا التراث.

وعلى الجملة يمكننا القول إن هذا التسامح كان يتسع في عهود العزة والازدهار والانفتاح، وكان يتقلص ـ بل ينقلب أحياناً إلى ضده ـ في عهود الضعف والانقسام والانحسار، أو عندما يتولى الحكم شعوب جديدة دخلت «دار الإسلام» واستولت على السلطة فيها بفعل قدرتها الحربية ودون أن يكون لها تراث حضاري سابق. ويمكننا القول أيضاً إن الأقليات المسيحية، وإن كان لها مكانها في تلك الدار الواسعة، فإنها لم تكن تتمتع بالمساواة الشرعية والعملية بأصحابها الفعليين. على أن المهم في هذا الشأن هو أن ننظر إليه في ضوء الجو التاريخي الذي نشأ وانتشر فيه، وأن نحاكمه لا بأحكام هذا الزمان وأعرافه بل بأحكام تلك العصور وأعرافها. فالشعوب الأوروبية في القرون الوسطى، عندما كان للمسيحية سلطتها الزمنية عليها، لم تعامل الإسلام والمسلمين بأحسن مما عامل الإسلام المسيحية والمسيحيين، بل، على العكس، لم تسمح لهم بالاحتفاظ بدينهم وممارسة عباداتهم إلا في أحوال منفردة وفترات محدودة. فكل وضع

من الأوضاع يجب أن ينظر إليه ضمن الإطار التاريخي الحضاري الذي يقوم فيه. والإطار التاريخي الحضاري الذي كان سائداً في الشرق الإسلامي وفي الغرب المسيحي في العصور الوسطى هو الإطار الثيوقراطي الذي تستمد فيه السلطة شرعيتها من مصدر إلهي، والذي يفرض أن يكون الانتماء الأول للمرء إلى دينه أو إلى طائفته وتترتب فيه فئات الشعب أساساً حسب هذا الانتماء.

وفي فترة الحكم العثماني من تاريخنا تكرس هذا الإطار بنظام «الملل» الذي سمح للطوائف غير الإسلامية، من ضمن الانتماء العثماني الشامل، بتطبيق شرائعها الخاصة في الأحوال الشخصية وبإدارة أوقافها ومعاهدها الدينية. ومن هذا النظام وخلفياته، ومن العوامل التي رافقته وأثرت فيه، نشأت واستشرت في الآونة الحديثة فكرة «الطائفية» التي اعتمدتها الأقليات المسيحية وغير المسيحية ـ في لبنان خاصة ـ حفاظاً على كياناتها. ومن أهم هذه العوامل التدخلات الأجنبية التي جاءت بفعل التوسع الغربي وقيام الاستعمار لنشر سلطته على بلاد «الرجل المريض» وغيرها من البلدان المتخلفة تمكيناً لنفوذه السياسي واستغلالاً لموارد هذه البلدان وأسواقها. فكان وجود تلك الأقليات وتمحورها «الملي» أو الطائفي، ميسّراً للتدخلات تحت شعار حماية الأقليات. وكان أن اقتسمت الدول الكبرى هذه الأقليات ورعت مصالحها وعمدت إلى تعزيز الروابط «التقليدية» التي تربطها بها. وكلنا يعلم أثر ذلك في الصراعات الدولية التي قامت حول هذه المنطقة من العالم وفي التقلبات التي طرأت على الدولة العثمانية وعلى الدول العربية حتى منتصف هذا القرن، بل إلى يومنا هنا.

هذا هو المعطى الأساسي **الأول** المتوارث عن الماضي. أما المعطى **الثاني** فهو استمرار السياسة الاستعمارية، ولو بأشكال جديدة. فالكيانات الاستقلالية والقومية التي اكتسبتها الشعوب المتخلفة لم تحرز القوة والمناعة المهيأتين لصيانتها من سطوة الدول القادرة ولمنع هذه الدول من التأثير فيها والنفاذ إليها بشتى الطرق، استغلالاً لطاقاتها، واستخداماً لها في الصراعات القائمة حولها وعلى الساحة العالمية، وتوطيداً لتخلفها لتبقى مطيّة سهلة لتحقيق الأطماع وإشباع الشهوات. ومن شأن هذه السياسة الاستعمارية أن تقوّي في المجتمعات المتخلفة، ومنها مجتمعنا العربي، النزعات الرجعية المستندة إلى الماضي، وأن تقف في وجه التغير التحرري الصحيح الذي يتطلبه الحاضر والمستقبل. ومن هنا، بالإضافة إلى التقاليد الموروثة، كانت الحركات التي تبرز بين الأكثرية الإسلامية، والتي تدعو إلى إحياء الحكم الإسلامي بشكله السابق، ذلك الحكم الذي كان تقدمياً عند قيامه ولكنه يصطدم الآن بوقائع هذا العصر ومتطلباته. ومن هنا أيضاً ما نجد، في الجانب الآخر، عند بعض الأقليات المسيحية من تمسك بطائفيتها ومن تطلع إلى قوى خارجية لحمايتها. وكلتا النزعتين إنما هما محاولتان لمعالجة قضية مزمنة

بأساليب وعقليات مستمدة من الماضي. وهي تؤدي حتماً إلى تعقيد هذه القضية وتضخيمها. ذلك أن القوى الناشبة في العصر الحاضر، والفاعلة بشتى الوسائل ومنها وسائل الإعلام بخاصة، تمد الحركات والمؤسسات القائمة، على اختلاف اتجاهاتها، بحيوية مشتدة، فتصعّد قدرتها على الصراع فيما بينها، وتعمل بالتالي على تعسير المشكلات التي تحتويها بدلاً من حل هذه المشكلات أو تخفيف أثرها.

ومن أهم وجوه الخطر الاستعماري الذي نتعرض له، الوجه الذي يتمثّل بالحركة الصهيونية. فهي حركة استعمارية بأجلى معاني الاستعمار وأشدها حسماً. ذلك أنها قد رمت منذ نشوئها إلى اغتصاب أرض عربية وإقامة دولة غربية عليها. وقد تعاونت في سبيل ذلك مع الدول الاستعمارية ونجحت، بفضل جذورها القوية في المجتمعات الغربية وقدرتها على التأثير في تلك الدول، بإقامة دولتها في الأرض الفلسطينية بعد إجلاء أكثر سكانها عنها، ثم باحتلال ما بقي من فلسطين وبعض أراضٍ عربية أخرى. وهي ترمي إلى بسط نفوذها السياسي والعسكري والتكنولوجي في المنطقة العربية، بفضل ما تتلقى من تغذية ومساندة من القوى الاستعمارية وما تؤديه من خدمات لهذه الدول كقاعدة لها في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم. على أن خطر هذه الحركة لا يقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى جانب آخر متصل أشد الاتصال بموضوعنا. وهو أنها حركة عرقية دينية معاً. وهي بالتالي مناقضة لمنطق التطور الحديث، الذي سار في طريق الفصل بين النظم الدينية والنظم القومية. وبالتالي فإن مصلحتها هي في تقوية الكيانات الطائفية في المجتمع العربي، بل هي لا تعترف أصلاً بوجود مجتمع عربي له حق في بناء قوميته الخاصة، ولا ترى في ما تدعوه الشرق الأدنى أو الأوسط إلا مجتمعات دينية أو طائفية أو عرقية منفصلة أو متنافرة تفرض إقامة «موزاييك» من الدول، على نموذج إسرائيل، تكون اسرائيل من بينها الدولة الأقوى والأشد نفوذاً. نخلص من هذا إلى أن النزعات الرجعية البادية في المجتمع العربي والتي تهدف إلى إقامة نظم قومية على أساس ديني أو طائفي، أو التي تجر إلى تعميق الانقسامات الدينية والطائفية في داخل المجتمع الواحد المدعو إلى التواصل والتماسك قومياً ـ إن هذه النزعات تماشي الرجعية الصهيونية وتخدم أغراضها، سواء وعت ذلك أو لم تعه. كما أننا نخلص بوجه عام، في نطاق المعطى الثاني من المعطيات التي نتفحصها، إلى أن التدخلات والتعديات الخارجية تؤدي، في ما تؤدي إليه، إلى ترسيخ المحاولات والنزعات الرجعية في المجتمع العربي وتعقيدها.

نأتي إلى المعطى **الثالث** والأخير تكميلاً لصورة الواقع الحاضر. إن من الإنصاف أن نقول إن اتصال المجتمع العربي بالغرب لم يكن مقصوراً على الخضوع للتعدي أو التعرّض له فحسب. فإلى جانب نشاط الغرب الاستعماري، هناك تراث تحرري تكوّن لدى الشعوب الغربية خلال قرون من التطورات والثورات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية والعقلية. وقد أفاد العرب من هذا التراث منذ اتصالهم بالغرب في نهضتهم الحديثة، وكان لما أخذوه وأفادوا منه سند لهم في إذكاء شعلة الحرية في نفوسهم وفي تحركاتهم الاستقلالية للتخلص من الحكم الغربي، وفي محاولاتهم لبناء قوميتهم على أسس حضارية ومصلحية ومصيرية مشتركة، وفي التطلع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في صفوفهم، وفي اكتساب أساليب العلم الحديث وتطبيقه، وحتى في إحياء التراث العربي ذاته. وكان للمسيحيين في هذا كله نصيبهم الثري المعروف. ولقد أخذ يتكون في المجتمع العربي نزعة أو نزعات تحررية نامية. ولا أقصد هنا جميع الذين يصفون أنفسهم بهذه الصفة. فلكم بين هؤلاء من يقف عند وجه من وجوه التحرر، فلا يفهم به إلا التخلص من سلطة الخارج دون الانعتاق من قيود الذات العقلية والخلقية، وكم بينهم من يتّخذ هذا المعنى شعاراً لتمكين سلطة أو توطيد نفوذ أو دوس كرامة المواطن والإنسان. وإنما اقتصر على النزعات التحررية الصادقة الأصيلة. وهي اليوم لا تزال ضئيلة ومتفرقة، وتعاني أشد المعاناة من ضغط الأقرباء والأباعد. ولكن أصحابها هم ملح الأرض، وهي في النهاية رهاننا على سلامة المستقبل وضمان التقدم والتحضر.

وصفوة ما أريد توجيه النظر إليه، من خلال عرض هذه المعطيات، هو أن **المشكلة الأساسية عندما نتكلم عن المسيحيين العرب ومستقبلهم ليست بين المسيحية والإسلام، ولا بين المسيحيين والمسلمين بصفة مطلقة، وإنما هي بين الرجعيين والتحرريين في هذا الجانب وذاك.** وتتعقد هذه المشكلة، ويسودّ وجه المستقبل ويشتد خطره كلما قويت الرجعية في أحد الجانبين أو فيهما معاً. وعلى العكس تهون المشكلة ويخف الخطر ويزهو وجه المستقبل كلما قويت التحررية في أحد الجانبين أو فيهما معاً، وكلما تماسك التحرريون عبر الحواجز القائمة بينهم وتعاضدوا وتعاهدوا على النضال المشترك ومضوا فيه قدماً.

ـ ٤ ـ

والآن، ماذا عن المستقبل؟

لست من القائلين بحتمية المستقبل، لا تفاؤلياً بقدرية انتصار قوى التقدم والخير، ولا تشاؤمياً بلزومية غلبة قوى التخلف والشر. فسبيل المستقبل مبسوطة لهذه ولتلك، وهي بالنسبة إلينا صنوف من الخيارات. وخوض غمار المستقبل، بل التهيؤ الجاد لهذا الخوض، يتطلب، أول ما يتطلب، وعياً صحيحاً للاتجاهات الماثلة في الآفاق، وللخيارات التي تبعثها، ولنوع النضال الذي تفرضه الخيارات الواجبة والمجدية.

وبسبب تعدد العوامل الفاعلة في الحياة العربية وفي الحياة الإنسانية عامة، وشدة تفاعلها وازدياد تعقدها، فإن المستقبل حافل بتطورات شتى يصعب حصرها وتحديدها.

فلا بد إذن من التبسيط، ومن استخلاص الاتجاهات الرئيسية، وتكوين التصورات العامة البديلة (أو كما يقول المستقبليون اليوم رسم «السيناريوات» المختلفة) التي يفترض أن تؤدي هذه الاتجاهات إليها.

لنقف عند ثلاثة من هذه الإمكانات كما تبدو من محاولة تصورنا اليوم. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذه المحاولة التصورية تبقى محدودة في نطاق المستقبل القريب، إذ كلما توغلنا في مجاهل المستقبل، انفلت الأمر من يدنا، نظراً لتسارع التغير واحتداد التفاعل والتعقد، وتضاءلت قدرتنا على التصور الرصين وعلى الاختيار والتحكم بمجريات الأمور.

الإمكان **الأول** هو أن تظل الأوضاع العربية، والأوضاع الانسانية عامة، سائرة في مجاريها الرئيسية الحاضرة. وفي هذه الحال يبقى الفارق الجسيم الذي نجده اليوم بين قوى الطغيان والرجعية والتخلف وقوى التحرر والتقدم في المجتمع العربي وفي المجتمع الإنساني عامة. بل قد يتسع هذا الفارق ويتضخم بسبب تفوق القوى الأولى (وقوى الطغيان منها بخاصة) بالأجهزة التي تمتلكها وتهيئها للدفاع عن نفسها وللسيطرة على غيرها. وفي هذه الحال أيضاً تنتعش رواسب الماضي وتنشط، وتعمل القوى المهيمنة على مدها بالمزيد من أسباب الانتعاش والنشاط. ولا بد من أن يؤدي هذا، في ما يؤدي إليه، إلى تقليص جو الحرية وإلى تمييع معاني المساواة والعدالة ـ على الرغم من تكاثر شعاراتها ـ مما يؤثر تأثيراً سلبياً على أوضاع الأقليات في مواطنها المختلفة، ومنها الأقليات المسيحية في المجتمع العربي، فتشتد بذلك أنواع الضغط من قبل الأكثرية ونزعات الانكماش والانفصال والتطلع إلى الخارج من قبل هذه الأقليات. وبمعنى آخر تتعاون قوى الهيمنة الخارجية وقوى التخلف الداخلية على تغليب عقليات الماضي وأساليبه، وعلى إبقاء التردي كما هو بل على جعله أكثر سوءاً وخطورة.

أما الإمكان **الثاني**، فهو أن تعي قوى التحرر في المجتمعات المختلفة، ومنها مجتمعنا العربي، أزمتها الناشبة والصراع الذي تدعى إليه ـ وهو صراع لم يشهد التاريخ مثله شدة وأثراً ـ مع قوى الطغيان والرجعية والتخلف، فتمد أيديها بعضاً إلى بعض وتتعاون وتتناصر، إيماناً منها بوحدة مصيرها في النضال القائم. إن هذا هو السبيل المضمون لإيقاف الفارق المتسع بين هاتين الجبهتين عند حدّه، وإلى المضي في تضييقه والتغلب على عواقبه. وفي ما يتصل بموضوعنا، إن هذا يعني المزيد من التلاقي بين المتحررين في الجبهتين الاسلامية والمسيحية ومن التفاعل الخيّر في سبيل تخليص المجتمع من رواسب عهود الانحطاط، والانفتاح على القوى التقدمية في العالم، والتعاون وإياها في شق طرق المستقبل. وهنا أيضاً يهمني أن أؤكد أن التحررية والتقدمية لا تقتصران على نضال واحد، وهو التحرر من الاستعمار التالد والطارف ومن طغيان الطبقات

والفئات المستبدة ـ مع ما لهذا النضال من ضرورة وأهمية ـ وإنما تتعدياته إلى نضال الذات للتخلص من شوائب الماضي الموروث أو الحاضر المقتبس، ولتغليب العقلانية على الوهم والعلم على الجهل والعطاء على الاستغلال والمصلحة الكبرى على المصالح الصغرى، ولرفع معاني الكرامة الإنسانية وقيمة المواطن والإنسان إلى أعلى مراتب الإدراك والاهتمام والعمل. ولما كنا نجوز اليوم مرحلة التكوّن القومي، فإن جهد المتحررين من هذا الجانب أو ذاك يجب أن ينصب إلى إنشاء قومية تكفل للإنسان العربي ـ مهما تكن أصوله الدينية والعرقية وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ـ أوفر ما يمكن من كرامة الحياة. ولب هذه الكرامة حرية القول والفكر والعمل، والمساواة المواطنية الحق التي لا فضل فيها لمواطن على آخر إلا بقدر ما يعطي لقومه وما يغني به مجتمعه.

بقي الإمكان **الثالث**، وهو الإمكان الأصعب تحقيقاً، ولكن لا بد من أخذه بعين الاعتبار وتوجيه النظر إليه، كي لا يغيب غياباً مطلقاً عن الأذهان وعن ساحات السعي والانطلاق. الإمكان الثاني يفترض نمو قوى التحرر نمواً تطورياً بارتفاع درجة وعيها لذاتها ولتحدياتها وتزايد ترابطها وتفاعلها. ولكن يبقى ثمة شك في ما إذا كان هذا النمو التطوري سيلحق بنمو قوى الطغيان والرجعية والتخلف وسيضمن في نهاية الأمر التغلب عليها. وهذا ما يدفع بنا إلى التساؤل عن إمكان نهوض قوى التحرر نهوضاً ثورياً، يدفع بها إلى التبدل الجذري الجوهري وإلى خلق إنسان متجدد بأسمى معاني هذه الكلمة وأغناها. إذ يلوح لنا أن المشكلات الجذرية التي تجابهنا تتطلب معالجة جذرية، بعقلية وممارسة تختلف نوعاً عن العقليات والممارسات الموروثة والراهنة. شأننا في هذا شأن الإنسانية جمعاء، وشأن المجتمعات المدعوة «متقدمة» بخاصة، فإن المفكرين من أبناء هذه المجتمعات أخذوا ينبهون إلى مخاطر هذا «التقدم»، ويرفعون الصوت متكرراً وعالياً منذرين بالعواقب الوخيمة التي ستجر إليها تطورات الحضارة الحديثة ـ في ميادين التسلح والتصارع، واستنزاف الموارد الطبيعية، وإفساد البيئة، والتكالب على الاستهلاك، وانتشار الجريمة، وتسلط القوى الحاكمة، وتقلص مجالات الحرية، وتردي القيم الخلقية. وهذه الدوافع، التي تأتينا مع موجة الحضارة المعاصرة، تتفاعل ومشكلاتنا الخاصة وتزيدها تعقيداً. فبأي فكر وسلوك نتصدى لهذه المشكلات؟ إنه الفكر العقلاني الثائر على كل وهم وجهل وضلال، الحاسم في موضوعيته ونقديته لذاته ولغيره. وإنه السلوك الصادر عن ضمير يقظ ثائر، لا مكان فيه لمواربة أو مساومة. وكيف انبثق ذلك الفكر، وهذا السلوك في الماضي؟ لقد انبثقا من هبّات عقلية وخلقية، كالانبعاث اليوناني وحركتي النهضة والإصلاح والثورات الاجتماعية من أجل حقوق المواطن والإنسان في الغرب، وكالدعوات الدينية التي صدرت من الشرق والتي غيّرت معالم الدنيا بتغييرها لنفوس الذين اعتنقوها.

فعلى القوى التحررية في المجتمع العربي أن تستمد من حضاراتها الأصيلة ومن الحضارة المعاصرة التي تنصب عليها من كل جانب أصدق ثورية عقلية وخلقية ممكنة،إذا أرادت أن تحقق الإمكان الثالث، وهو الإمكان الذي نستطيع به أن نعالج مشكلاتنا، ومنها مشكلة الانقسامات الدينية والطائفية، معالجة جذرية.

وهنا، في نظري، يأتي دور لبنان الطموح والرائد إذا اختار لبنان أن يكون له دور كهذا. ولقد يكون من المستغرب أن نرتفع بطموحنا إلى هذا الحد ونحن مازلنا منذ سنوات ست في خضم من التباغض والتحارب، بحيث تدنى تطلع غالبيتنا إلى مجرد استعادة الأمن وضمان العيش والبقاء. ولكن هنا يكمن التحدي الحقيقي، تحدي الصعود من الدركات التي هبطنا إليها، لا إلى ما كنا عليه، بل إلى ما هو أفضل نوعاً وجوهراً وما يمثّل إبداعاً لبنانياً وعربياً وإنسانياً.

إن هذا الصعود لا يأتي بالمعالجات التي عمدنا إليها في الماضي والتي ثبت فشلها. إنه لا يأتي عن طريق بناء دولة على أساس «الطائفية»، لأن «الطائفية» تتعارض والرابطة الوطنية الشاملة وتؤدي حتماً إلى تشتيتها وتفتيتها، ولأن الطوائف ستظل تتطلع إلى الخارج بحثاً عما يسندها ويقويها في هذا الجانب أو ذاك من المحيط العربي أو المحيط الخارجي. وهو لا يأتي بتربص بعضنا ببعض، وتحري الأساليب التي تؤدي إلى سيادة بعضنا على بعض. وهو لا يأتي بالمساومة والمداهنة والمواربة. وإنما يأتي بثورية الإنسان اللبناني والإنسان العربي المتجددة المبدعة، عقلاً وخلقاً، فكراً وسلوكاً. إنه يأتي بالتوجه إلى المستقبل واقتحامه وتحمل مخاطره، وبالعزم على المشاركة في بنائه مهما تتطلب من جهد وبذل وتضحية. إنه يأتي بإدراك المعاني الأصيلة للتحرر الذاتي والوطني وبالنضال الصادق في سبيل استحقاق هذا وذاك.

فأي نصيب سيكون للمسيحيين العرب من هذا كله؟ إن هذا النصيب سيكون مرهوناً بنمو الاقتناعات التالية وما يتصل بها من مواقف فكرية وعملية ومن مناقب ذاتية ووطنية:

١ ـ إنّ مشكلة المسيحيين العرب، بصفتهم أقلية في المجتمع العربي الذي تنتمي كثرته إلى الإسلام، هي مشكلة تشترك في مسؤوليتها الأكثرية والأقلية، ولا يمكن أن تحل حلاً جذرياً إلا بتحولات جذرية في الجانبين معاً.

٢ ـ إنّ في مقدمة هذه التحولات في الجانبين معاً الإقبال على بناء مجتمع قومي على أساس مصلحة الشعب ومنجزات العلم والحضارة والمساواة القانونية والعملية بين المواطنين والعدالة بين فئاتهم وطبقاتهم، والتحول من «تسييس» الدين إلى تقصي جوهره الروحي رابطة حيّة بين المرء وخالقه ومنبع فضائل ترقّي كيان الإنسان وتغني عطاءه الوطني والحضاري.

٣ ـ إنّ الانسجام المطلوب في المجتمع العربي الجديد، الذي على أساسه وحده يمكن أن تبنى قومية صحيحة، لا ينفي التعددية ولكنه يستبدل بالتعددية الطائفية تعددية التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في جو من الحرية السليمة والديمقراطية الشاملة.

٤ ـ اقتناع الأكثرية بأن مسؤوليتها تتضخم بضخامة حجمها، وأن ميزتها تقوم آخر الأمر لا على الكمّ بل على النوع، أي على رقي الإنسان الذي تمثل لا على وفرته، وأن تقدميتها وتحرريتها هما الضامن الأقوى للانسجام الاجتماعي فالقومي المنشود.

٥ ـ أن توقن الأقلية أن سلامتها وحيويتها لا تضمنان بحماية من خارج، بل بتقوية مناعتها الذاتية، المستمدة هنا أيضاً من نوع الإنسان الذي تمثل، وبتمتين جذورها في مجتمعها وإغناء عطائها له.

٦ ـ أن ينفذ إلى روع العرب جميعاً أن تسارع التغير واندفاع قواه الدينامية ماضيان في تبديل المفاهيم الفكرية ونظم الحياة وأشكالها، وفي خلق مستقبل إنساني تختلف مقوماته ومشكلاته عن مقومات الحاضر والماضي ومشكلاتهما، وتتجاوز تحدياته عقليات الماضي والحاضر وتتطلب عقلية تخترق آفاقه وتقتحم مخاطره ببصيرة نيرة وجرأة وثابة. فإلى أي حد قد أصبحنا، أو نعدّ أنفسنا لأن نصبح، من أبناء المستقبل؟ ذلك هو السؤال.

٧ ـ أن يؤمن العرب، في هذا الجانب وذاك، أن سلامة مصيرهم هي في ما يحققون ويمثلون من تحضر ذاتي إنساني، وأنهم إذا صبوا جهدهم على ارتقاء مراتب هذا التحضر ضاقت الانقسامات الناشبة بينهم والتي يغذيها ويوسعها تخلفهم المشترك. فالمعركة الرئيسية ليست في ما بينهم، بل بينهم وبين التخلف الذي يضمهم قاطبة والذي منه تنبعث عللهم.

٨ ـ وأخيراً، بل أولاً، اقتناعنا جميعاً بأن مشكلات الحاضر ـ بل المشكلات الجديدة التي سيأتي بها المستقبل ـ لا تحلّ بعصا سحرية، أو بمعالجة ظاهرية أو متئدة، بل بنضال ثائر ملتزم مشترك، وبأن قيمة كل منا ـ وفيما يخص موضوعنا، قيمتنا كمسلمين أو كمسيحيين ـ تتوقف على طهارة الثورية وصدق الالتزام وسخاء المشاركة.

وختاماً، إن الحديث عن المسيحيين العرب والمستقبل يفتح قضية العرب بكاملها وقضايا المستقبل بمجموعها. على أنه ينتهي، آخر الأمر، كما ينتهي أي تحرٍّ صادق، إلى تحدٍّ شخصي لكل منا. فليسائل كل منا نفسه في أية جبهة يقف، وأي اتجاه مستقبلي يختار، وبأي اقتناع وعزم يقدم على هذا الاختيار. إن الإجابة على هذا التساؤل تحدد قيمتنا كأفراد ـ مسلمين ومسيحيين ـ وتقرر مدى صلاحنا ـ كأمة ـ للتقدم والرقي، بل لمجرد البقاء، في المستقبل الآتي.

الجامعة وصنع المستقبل(*)

(*) الخطاب الرئاسي الذي ألقاه المؤلف في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس لـ «الرابطة الدولية للجامعات» (مونتريال، كندا، ٣١ آب/ اغسطس ـ ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠). والرابطة هيئة جامعية دولية، ذات صلة بـ «اليونسكو»، وتعمل لدعم التعاون بين معاهد التعليم العالي في مختلف مناطق العالم. وقد تأسست عام ١٩٥٠، وانتخب المؤلف رئيساً لها في مؤتمرها الرابع في طوكيو عام ١٩٦٥، وهو اليوم أحد رؤسائها الفخريين. وتضم حالياً حوالى ثمانمئة جامعة ومعهد عالٍ منتشرة في جميع مناطق العالم. ألقي هذا الخطاب أصلاً بالإنكليزية، ونشر بهذه اللغة وبالفرنسية.

- ١ -

إن اجتماعنا اليوم يمثل، أول ما يمثل، توكيداً منا لإيماننا بالمؤسسة التي ننتمي إليها: «الجامعة». إذ لولا هذا الايمان لما تقاطرنا من كل حدب وصوب، على اختلاف جنسياتنا ولغاتنا وثقافاتنا وعقائدنا ومواقعنا الجغرافية وأوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لنتدبر بعض المشكلات البارزة التي تعانيها الجامعة ولندعم تعاوننا في معالجتها وفي مساعدة هذه المؤسسة على تأدية مهمتها على الوجه الأكمل.

وكلنا يعلم أن الجامعة تجابه في هذه الآونة طائفة من الصعوبات الخطيرة. فهي تلقى من مجتمعها ضغوطاً هائلة وملحة، ومتناقضة في أحيان كثيرة، إذ يطلب منها في الوقت نفسه: أن تعلّم جماهير أضخم فأضخم من الطلاب لفترات أطول وفي اختصاصات أكثر تفرعاً وأبهظ تكليفاً؛ وأن تشارك مشاركة حثيثة وقيادية في البحث العلمي والكشف المعرفي المتسارعين؛ وأن تؤدي خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط والإنماء والإدارة وسواها، بطلب من الدولة أو بتولية من المجتمع. وبسبب هذه المطالب المتصاعدة، مع ما يصاحبها من الاضطرابات الشديدة التي تعصف بمجتمعات اليوم، وبسبب تلكؤ الجامعات ذاتها عن التكيف تبعاً للتطورات المستجدة، تجتاح هذه المؤسسة، أينما كانت، توترات عنيفة وارتباكات منتشرة، وتحوم حولها وفي داخلها شكوك حول مستقبلها. وتبلغ هذه الشكوك أحياناً حد التساؤل عن قدرتها على البقاء، وبوجه خاص على الاحتفاظ ببنيتها الأساسية وبالسمة التاريخية التي عرفت بها.

لقد تختلف آراؤنا ـ نحن الجامعيين ـ بشأن التغيرات التي يجب أن تعمد إليها الجامعة في السنوات العسيرة القادمة. ولكنني أزعم أننا لا نختلف مطلقاً حول ضرورة استمرار هذه المؤسسة أو حول مسؤوليتنا في ضمان هذا الاستمرار. فإذا كانت الجامعة

قد أدت، خلال تاريخها، إسهامها الخاص المتميز لمجتمعها وللحضارة الإنسانية بعامة، فإن أولى مسؤولياتنا تجاه أنفسنا، بل تجاه أوطاننا والإنسانية جمعاء، هي أن نجهد للإبقاء على هذه المؤسسة بتراثها الثري وفاعليتها الإبداعية، ولتمكينها من التغلب على الأخطار الخارجية والداخلية التي تنتابها والخروج منها أمتن بناء وأوفر عطاء. إن توكيد إيماننا بالجامعة يستتبع توكيد شعورنا بمسؤوليتنا في الحفاظ عليها ودعم وجودها.

على أن المؤسسات، كالأفراد، لا تبقى فعلاً بمجرد استمرار وجودها. حتى لو استمرت زمناً ما فإن بقاءها لن يكون مضموناً أو مجدياً. ذلك أن الشرط الأساسي لضمان البقاء الحقيقي ولإثبات جدواه هو الإبداع المتجدد الصادر عن الانبعاث الذاتي. فبدون هذا الانبعاث، وما يستتبع من إبداع، يصبح الاستمرار الصرف سبيل العجز والتخلف والانحطاط.

وهذا يتطلب منا توكيداً آخر يتعدى الإيمان بالجامعة وبضرورة استمرارها، هو الإقرار الواعي والراسخ بمهمتها الإبداعية ومسؤوليتنا في تقدم هذه المهمة وارتقائها. ومن أجل النهوض بهذه المسؤولية ثمة مطلبان أساسيان يفرضان نفسهما معاً، أولهما تفهم صحيح وواضح لجوهر التراث الجامعي، أي للميزات التي ناضلت هذه المؤسسة خلال تاريخها المديد لاكتسابها والتي إن ضؤلت أو زالت انحرفت الجامعة وفسدت، والثاني عمل صادق ودؤوب لتوجيه هذه الميزات نحو الإسهام في صنع عالم الغد. إن توفية هذين المطلبين تستلزم، في آن، رؤية سليمة للمستقبل الآتي وقدرة على استخلاص خير ما خلفه الماضي. فإذا استطاعت الجامعة أن تقوم بذلك، لم تعد مجرد نتاج لما كان، بل أصبحت أيضاً ـ وهو الأهم ـ عاملاً صانعاً لما سيكون.

تجوز الجامعات في هذه الأيام تطورات سريعة ومتنوعة: في الإدارة، والبنية، والمناهج والبرامج، والأنشطة البحثية، والعلاقات القائمة بينها وبين مجتمعاتها. وتقوم الآن أيضاً، في النطاقات الوطنية والاقليمية والدولية، دراسات متوافرة تدور حول أسباب هذه التغيرات وأشكالها ونتائجها وحول السياسات والوسائل التي يجب أن تستحدث للتصدي لها. وقد أدت هذه الدراسات إلى محاولات مختلفة بقصد تطوير الجامعة وتجديدها: في الأهداف والوسائل، في النظم والمناهج، وفي شتى وجوه العمل الذي تتحمل أعباءه، ما قدم منه وما استجد.

هذا كله ضروري ومفيد، وعلى الجامعات أن تتابعه بعزم إذا هي أرادت أن تتكيف وفقاً لمطالب الساعة. ولكن هذا التكيف لن يخدم أغراض المجتمعات والجامعات ـ بل قد يأتي مضاداً لهذه الأغراض ـ إذا لم يصن الوظيفة الأصلية للمؤسسة الجامعية، وهي العمل الحازم لرعاية العقل والنضال العنيد لتجسيده في ذاتها ولتأهيل

نفسها لتغدو تعبيراً صادقاً عنه. وعندما نذكر «العقل»، لا يقتصر مفهومنا له على تطبيق الفكر العقلاني في كشف المعرفة ونشرها أو على تدريب الناشئة على وسائل البحث العلمي وتقنياته ـ على أهمية هذا وذاك ـ وإنما ينسحب على تنمية جميع الصفات التي تسري في هذه العمليات والتي ينبع منها أي جهد عقلاني مبدع: كحب الاستطلاع والانتظام، واللهف والموضوعية، والحرية والمسؤولية، والخلاف والحوار، والتفتح والالتزام، والتعمق والشمول، والابتكار والتأصل. وليسمح لي في هذا المجال بأن أردد الفقرات الأخيرة من مقدمتي للتقرير الممتاز الذي وضعه الأستاذ هنري جان في موضوع «الجامعة وحاجات المجتمع المعاصر»[١]: كل هذا يفترض شرطاً أساسياً هو **تصميم الجامعة على أن تظل موئل السعي العقلاني والالتزام الصادق**. ومع أنه لا بد لها من أن تستشعر حاجات المجتمع المتنامية وتقدر إلحاحها، فقد تهدر مواردها وينتهي بها الأمر إلى أن تسيء إلى مجتمعها بدلاً من أن تفيده إذا هي حاولت تلبية كل ما يطلب منها من أية جهة أتى. إن وظيفتها الخاصة هي العمل في تطوير المعرفة وفي تعزيز الخير الانساني بتنمية العقل وبإشاعة البحث الحر والحوار المنفتح. وبما أن الحرية والانفتاح يستوجبان المسؤولية، فإن متابعة الجامعة لجوهر دعوتها يجب أن يصدر عن شعور عميق بالتكرّس وتوق متلهف إلى الحضور والفعل. فإذا ما ضعف إيمانها بالعقل ووهن عزمها على هذا التوق والتكرّس، وغدت بالتالي فريسة للتحكم الخارجي أو للانسياب الداخلي في مجاري اللامبالاة واللامسؤولية، تخلت عن مصدر قوتها وغنائها، بل عن مسوّغ وجودها وبقائها.

إن هذا الايمان وهذا العزم هما الميزتان اللتان تؤهلان الجامعة لأن تكون «بيئة انتقادية[٢] حقيقية»، أي بيئة تناقش باستمرار جميع الأفكار والحاجات والقيم والمؤسسات، بل كل ما يحيط بها أو يقوم في داخلها؛ بيئة لا تركن إلى ضمان أية عقيدة أو ايديولوجية أو نظام، ولا تلتمس خلاصاً في أي استقرار خادع أو زائف؛ بيئة هي أشد جذرية من أية «ثورة» معينة، لأنها تخوض ثورة مستمرة على كل ما هو باطل وفاسد،؛ بيئة أنقى من أي «نظام» لأنها تمثل في ذاتها «نظام» التجديد والابداع الذي لا يتجمد ولا يقف عند حد.

وإذ تطمح إلى أن تصنع هذا «النظام» في داخلها وأن تسهم في صنع المجتمع الإنساني على مثاله، فإنها تؤدي بذلك رسالتها الحق وتلبي حاجة أولية لمجتمعها، بل حاجته الأولية.

---

(١) Henri Jeanne, *L'Université et les besoins de la société contemporaine* (Paris: [s.n.], 1970).
وهو التقرير الذي أعدّه هنري جان، عالم الاجتماع والرئيس السابق لجامعة بروكسل الحرة، والوزير السابق للتربية الوطنية في بلجيكا، بتكليف من المجلس الاداري للرابطة الدولية للجامعات ليكون إحدى أوراق العمل لمؤتمر الرابطة الخامس في مونتريال، وقد وضع المؤلف، بصفته رئيساً للرابطة، مقدمة لهذا التقرير.

(٢) الإشارة هنا إلى أحد المطالب الأساسية التي كانت تنطلق من الحركات الجامعية في أواخر الستينات في أوروبا وأميركا والتي اتصف بعضها بالشدة والعنف. وجوهر هذا المطلب أن الجامعات يجب ألا تكون سنداً للسلطات والأنظمة الحاكمة في المجتمع (Establishment)، بل أن تنتقد هذه السلطات والأنظمة وأن تثور عليها عندما يقتضي الأمر.

- ٢ -

إن إيماننا إذن بإبداعية الجامعة المستمرة ينطوي على تعلقنا بتراثها الإيجابي وبمسؤوليتنا إزاءه، وتصميمنا على حمايته وعلى تعزيز قدره.

على أن واجب التعلق بالتراث الماضي يجب أن يظل متصلاً بواجب آخر متفاعلاً وإياه. نعني بهذا استثمار القدرات والقيم المستمدة من ذلك التراث في بناء عالم الغد. إن المهمة الأساسية للجامعة، كما يقول الفيلسوف ألفرد نورث هوايتهد، هي «صنع المستقبل». وهي إنما تحفظ وتنقل، من أجل أن تصنع وتبدع.

في نطاق العلاقات المعقدة بينها وبين مجتمعاتها، يترتب على الجامعات أن تتكيف حسب حاجات هذه المجتمعات، ولكنه يترتب عليها - فوق ذلك وأهم من ذلك - أن تتجاوز مجرد التكيّف لتغدو مكوّنة ومجددة للعالم الذي تقوم فيه وبه.

لتوفية هذا المترتب الأهم - أي للإسهام «في صنع المستقبل» - يجدر بالجامعات أن تحيا وتعمل دوماً على عتبات المجهول. إن هذا النوع من الحياة والعمل هو الذي أهّلها ومايزال للعطاء العظيم الذي أسدته وتسديه في ميدان الكشف العلمي. ولكن هذا الميدان، على خطورته، ليس الميدان الوحيد للريادة المطلوبة اليوم، إعداداً لعالم الغد. فلنذكر، ولو على سبيل التبسيط الشديد الذي يفرضه هذا المجال، بعض الحاجات الإنسانية الأخرى التي تتطلب صفاء الرؤية ودوام اليقظة والمثابرة وريادة الفكر والسعي.

ثمة، أولاً، الحاجة إلى التوعية لوحدة مصير المجتمع الانساني. لقد أصبح نافلاً أن نكرر القول إن تقدم الحضارة الحديثة الرهيب، الذي نشهد يوماً بعد يوم مظاهره الخارقة، قد قلّص الحواجز وقصّر المسافات وقرّبنا طبيعياً ومادياً بعضنا إلى بعض، كما أنه قد وضع في أيدينا قدرات هائلة لم نكن نحلم بها في الماضي. على أن التقارب الطبيعي لم يأتِ مصحوباً بتجانس اجتماعي وعقلي، والقدرات لم تستثمر في الأكثر لخير شعوب الأرض. بل على العكس، ترانا أعمق انقساماً مما كنا عليه في أي زمن مضى، وأوفر طاقة لتوجيه هذا الانقسام نحو التخريب المتبادل ونحو تبديد الحضارات التي أنشأتها الأجيال السابقة بالجهد المتواصل والعناء المستديم. ولذا غدا من أول واجباتنا أن ندرك إدراكاً عميقاً ونامياً أن التضامن الإنساني - عبر الاختلافات الجنسية والقومية والايديولوجية والثقافية - لم يعد أمراً مستحباً ومفيداً فحسب، بل غدا الشرط الأول لتقدم الشعوب وازدهارها إن لم نقل لمجرد بقائها واستمرار حياتها. ولتحقيق هذا التضامن لا بد من أن يتولد وينمو في نفوسنا ولاء صادق لإنسانيتنا المشتركة، ولا بد من أن يسمو بنا هذا الولاء فوق خصوصياتنا وعصبياتنا مفيداً من إيجابياتها ومتخلصاً من سلبياتها.

أما الحاجة الأساسية الثانية فهي العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي

تؤصل جذور هذا الولاء وتغذيه وتنميه. ذلك أنه من العبث أن ننتظر قيامه وانتعاشه في عالم يسوده التسلط والتناحر وينتشر فيه التعدي على الحقوق وتستشري مآسي الجوع والمرض والجهل. إن الإحساس بالتضامن الإنساني يقتضي النضال لصون كرامة الإنسان ـ أياً وأينما كان ـ ولإزالة الفوارق والمظالم والمهائن التي تنتهك حرمة هذه الكرامة، ولكفالة الحياة الخيرة لجماهير الشعوب. وهذه «الحياة الخيّرة» لا تعني ضمان مستوى عيش مقبول، وسد حاجات مادية أساسية فحسب. فلئن أصبح هذا مطلباً أساسياً وضرورياً، ولم يعد مباحاً إغفاله في هذه الأيام، فليس من المباح أيضاً أن نقف عنده فلا نتطلع إلى إغناء «الحياة الخيّرة» بالقدرات الإنسانية الفاعلة المبدعة، وأن نتجاوز بها «الإنماء الاقتصادي» الصرف، إلى توليد الكفاءات العقلية والخلقية الجديرة بأن تفي حقاً بمطلب «ثورة الآمال المتصاعدة» التي تتأجج اليوم في صدور الشعوب قاطبة.

وهذا يؤدي بنا إلى الحاجة الأساسية الثالثة، وهي تصحيح سلّم قيمنا. ذلك أن الفوضى المستشرية في هذه الآونة تعود في الأغلب إلى القيم المقلوبة والاختيارات الخاطئة. وإذا كان هدفنا أن نحقق «الحياة الخيّرة» لجماهير الشعوب، فهل نحن متأكدون أننا نعرف حقاً ما هو «الخير» ونسعى إليه صادقين؟ لسنا نحتاج إلى دراسة متقصية لندرك أن نقائص شهواتنا واختياراتنا ومفاسدها هي المسؤولة، إلى حد بعيد، عن وجوه القلق المختلفة ومظاهر النقمة، البيّنة والخفية، المنتشرة في عالم اليوم. ومن هنا، فإن مهمة صنع عالم أفضل لا بد من أن تنبثق من السعي الدائم لإقامة نظام قيمي صحيح يهدي جهود البشر، حيثما يكونون، إلى تقدير المعاني الصحيحة للكرامة الإنسانية وإلى إحياء هذه المعاني وإبرازها للوجود.

ـ ٣ ـ

ترى، هل للجامعات دور تقوم به في صنع المستقبل، وذلك بسعيها الرائد لتلبية هذه الحاجات الإنسانية الثلاث وأمثالها؟ إني مطمئن إلى اقتناعنا بأن لها دوراً كهذا، وبأنها ـ على الرغم من صعوباتها الحاضرة ـ ستنهض بأعباء هذا الدور وستتوفق إلى ضمان استمرارها وإلى الفوز بما هو أهم من الاستمرار، أي إلى تحويل صعوباتها من مباعث ضعف وتشتت إلى مصادر صمود متمكن وقدرة متنامية.

من أجل هذا الدور الريادي، لا ندحة للجامعات، في عصر يتميز بالتغير الجذري المتسارع وبالتجدد المتتابع، من أن تصوغ وتنفذ سياسات وأساليب وإجراءات جديدة تتناول أنشطتها التربوية والبحثية والثقافية، ومن أن تبتدع وسائل أوفى من وسائلها الحاضرة في حقول الإدارة والتنظيم والتخطيط، ومن أن تتقصى وتحصّل موارد مادية وبشرية أوسع وأغنى، ومن أن تجهد بجميع الطرق الممكنة في تحسين أدائها للواجبات المتصاعدة التي تلقى على عواتقها.

على أن هذا الدور الريادي يتطلب، أول ما يتطلب، أن تكون الجامعات بشائر صادقة للغد المرجو. إنها لن تتمكن من الإسهام في بناء عالم أفضل إذا لم تكن قد حققت هذا العالم في ذاتها أولاً. إنها لن تكون عاملاً مؤهلاً لصنع المستقبل، إذا لم تغدُ هي نفسها تعبيراً صادقاً عن هذا المستقبل، ولن تستطيع أن تشارك في إشاعة «الحياة الخيّرة» في مجتمعها ما لم تجسد في كيانها وفي سلوكها القيم التي تجوّهر تلك الحياة.

وعندما نتكلم عن «القيم» نلج النطاق الخلقي. وإذ نستعرض الكتابات الكثيرة التي وضعت حول أزمة الحضارة المعاصرة، والتحليلات المتلاحقة للمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة، ألا يحق لنا، نحن الجامعيين ـ بل ألا يجب علينا ـ أن نتبين ونعلن أن الجذور العميقة لهذه الأزمة هي خلقية، تتمثل في تقصد الغايات الزائفة واتخاذ الوسائل المنحرفة؟ ألا تقتضينا مهمتنا الجامعية، إذا كنا نطمح ـ كما يجب أن نفعل ـ إلى أن تكون الجامعة حارساً يقظاً لحرمة «القيم»، أن نندد بقيم الاقتناء والاستهلاك، وتغذية الشهوات، وتلبية المصالح الخاصة، واكتناز أسباب التسلط والتعدي، وأن نرفع الصوت عالياً دفاعاً عن الحق وصوناً للعقل، وتقويماً وتصحيحاً للمبادىء السائدة والنهج المتبعة؟

إن لعلل مجتمعاتنا المعاصرة آثارها في جامعاتنا. وعلى الجامعات، في المرتبة الأولى، أن تعي الأسباب الجوهرية لتلك العلل، وأن تدرك هذه الآثار وتبادر إلى التحرر منها، فلا تزيد العلل المجتمعية سوءاً وتفاقماً بمشاركتها بل تصبح، على العكس، خلايا فاعلة لإحياء المجتمعات وإشاعة الخير فيها ومنها. وهنا لا بد من أن نؤكد مجدداً أن مصدر الفعل في هذه الخلايا هو الجامعيون أنفسهم، إذ بهم تقوم الجامعات أولاً وآخراً، وعلى درجة صفاء رؤيتهم، واستقامة اتجاههم، وصحة ولائهم، وحصانة التزامهم، وقوة «عصبهم» العقلي والخلقي، تتوقف حيوية جامعاتهم وفعلها الإحيائي في مجتمعاتهم

كثيراً ما يقال إن من أبرز المآزق التي جابهتها الجامعة في تأريخها المديد مأزق الخيار الصعب بين التجرد والالتزام. ومع صحة هذا القول، وبقاء هذا المأزق مرتسماً ومؤثراً، ثمة في هذا العصر، الذي أصبح «الالتزام» فيه مهيمناً على الأحاسيس والأفكار، مأزق آخر أشد شيوعاً وأبلغ خطورة، هو الخيار بين أنواع الالتزام التي تفرض نفسها على الجامعة والجامعيين. ولذا، فإنه خليق بكل منا أن يتساءل عن نوع خياره، وعن مدى التزامه، وعن صحة هذا وذاك وجدواهما، لا بصفته مواطناً وإنساناً فحسب، بل بصفته جامعياً وبعمق إدراكه لانعكاس جامعيته في مواطنيته وإنسانيته.

وكما قال الأستاذ جان في تقريره إن حصانة الجامعة تجاه محيطها قد ضعفت في هذه الأيام. فليس لها قوة سياسية أو اقتصادية أو مادية تسندها وتدعمها، في وقت الأزمات بخاصة. ولذا، فإن مستندها الأساسي قد أصبح، أكثر مما كان في أي وقت

مضى، حصانتها الذاتية، أي التزامها ككل، والتزام رجالها ونسائها كأفراد، بأحكام العقل ومبادىء الخلق، ونضالها لأن تكون، لنفسها ولمجتمعها، مصدر هذه الحصانة، التي بها منعة الوجود والاستقرار، ونشاط الفعل الحضاري، واتصال التقدم والرقي.

ولا يسعني، في نهاية هذه الكلمة، إلا أن أتذكر الجملة التي بدأ بها شارلز ديكنز روايته الشهيرة: «قصة مدينتين»: «لقد كانت أحسن الأيام، ولقد كانت [أيضاً] أسوأ الأيام». إن هذا القول الزاخر بالمعنى ينطبق على حالة التعليم العالي في أيامنا هذه. إن هذه الأيام ملأى بالصعوبات والمشكلات والأخطار للجامعات ولغيرها من معاهد التعليم العالي، ولكنها أيضاً حبلى بالفرص السانحة وبإمكانات مستقبل أفضل. فعسى أن يكون حضور الجامعيين الفاعل، المنبثق من التفافهم حول أهداف صحيحة وطموحات مشتركة، دليلاً على استعدادهم الصادق لجعل هذهَ الفترة، وما يليها، «أفضل الأيام» للمؤسسة الجامعية، وللمجتمعات الإنسانية.

التأريخ، من أين وإلى أين؟

١٤٨٧/٩

- ١ -

التأريخ بأبسط معانيه، أي بمعنى التلفت إلى الماضي ومحاولة استذكاره واستعادة أحداثه، نزعة أصيلة في الإنسان. بل لا نغالي إذا قلنا إن نشوء هذه النزعة في نفسه، وتولد قدرته التذكرية، وبدء تحسسه بالعلاقة بين ما يحدث وما حدث قبلاً تؤلف ظاهرة من ظواهر بزوغ إنسانيته وتميّزه عن سائر المخلوقات. ومما يدل على أصالة هذه الظاهرة أنها قد عمت شعوب الأرض طراً على اختلاف أجناسها وأصقاعها وأوضاعها، وأنها تبدو بأشكالها البدائية والمتطورة على مدى العصور وتتابع المراحل والأدوار.

على أن الحس التأريخي[1] لم يبلغ في أي من العصور السابقة ما بلغه اليوم من حدة وعمق وانتشار. فوعي الأفراد والجماعات لماضيهم متغلغل في نفوسهم، ومحاولاتهم لإحياء هذا الماضي تكوّن اهتماماً من أبرز اهتماماتهم، وتساؤلاتهم عن العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل تبرز في مختلف الميادين الفكرية والعملية، بحيث يمكننا القول إن هذا العصر عصر «تأريخي» بأوسع معاني هذه الكلمة وأغزرها دلالة.

ولهذا التطور التأريخي البارز في الآونة الأخيرة أسباب عدة نكتفي بالإشارة إلى بعض منها. ثمة أولاً التغير المتسارع في جميع الأوضاع البشرية، السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. إن دينامية الحياة الحاضرة تجعل الناس يشعرون بأنهم

---

(١) ثمة لبس في العربية وفي اللغات الغربية المنتشرة في إطلاق لفظ «التاريخ» على معنيين مختلفين: رواية أخبار الماضي، والماضي ذاته. وتجنباً لهذا اللبس يحسن أن نفرد «التأريخ» (بالألف المهموزة) للمعنى الأول، فنقول: الحس التأريخي، وعلم التأريخ، و «التاريخ» (بالألف اللينة) للمعنى الثاني كما في قولنا: وحدة التاريخ ومآسي التاريخ.

يعيشون في حالة الصيرورة الدائمة، فيربطون ما كان بما هو كائن وبما سيكون ويتابعون التطورات والتبدلات المحيطة بهم والنافذة إليهم متلمسين مناشئها واتجاهاتها ونتائجها. وإذا نحن راجعنا سياق الحركة التأريخية عبر العصور، وجدناها، على وجه العموم، أكثر حيوية وإخصاباً في أدوار التبدل والاضطراب منها في أدوار الهدوء والاستقرار. فلا عجب أن يكون الاضطراب السائد في عصرنا والتبدل المتلاحق في أحوالنا مدعاة لإثارة الوعي للتطور الزمني والتغير الحياتي، وللحث على استنباط معطيات الماضي القريب والبعيد، وللتنبه لأهمية هذه المعطيات إيجاباً أو سلباً، ولقيام الدعوات الملحة والمتناقضة إلى الحفاظ عليها والتمسك بها أو إلى التخلي عنها والثورة عليها.

ومن أسباب انتشار الوعي التأريخي الحاضر يقظة الشعوب التي كانت إلى عهد قريب سادرة وخاضعة لتحكم أجنبي، ونهضتها للتحرر من قيودها، ولاستكشاف هوياتها، ولتحقيق هذه الهويات. إن هذا السعي للاستكشاف والتحقيق يدعوها ـ كما دعا الشعوب المتقدمة من قبل ـ إلى العودة إلى جذورها وإحياء أصولها وبعث تراثاتها، والاستعانة بهذا كله في سبيل تحررها وتثبيت كياناتها. ولما كانت هذه الشعوب تؤلف الكثرة من أبناء البشر، ولما كان تحركها هو إحدى السمات البارزة في هذا العصر، فلا غرابة في أن يكون إقبالها على ماضيها عاملاً هاماً في انتشار الوعي التأريخي في الساحة العالمية الراهنة وفي تزايد الاهتمام بالتأريخ في الفكر والتربية والسياسة وسواها من المجالات. وإذا صح هذا عن الشعوب المتيقظة حالياً، فما أحراه بأن يصح عن الشعوب التي سبقتها في التيقظ، والتي نما فيها الحس التأريخي وتطور واغتنى وصاحب النهضات التي جازتها والإنجازات التي حققتها. إن هذه الشعوب مازالت متمسكة بهوياتها وعاملة على إحياء مآتيها السابقة وعلى جلاء مساهماتها في الحضارة البشرية، ومازال حسها التأريخي يتغذى بهذا كله ويعطي نتاجاً يتدفق اليوم وينتشر.

وثمة أيضاً نزعتان حديثتان متناقضتان تعملان على تقوية هذا الحس وتعميق أثره في النفوس. ففي البلدان «الليبرالية» المتقدمة تبدو نزعة القلق على المستقبل والتساؤل عن المصير. إن الثقة التي كانت تسود شعوب هذه البلدان، باستمرار التقدم وبتفوق الحضارة الغربية الحديثة، وبقدرة الإنسان على التحكم بمصيره، قد هزتها الحربان العالميتان الفاجعتان والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي تلت كلاً منهما، فإذا هي تضعف وتتحول إلى شك وارتياب. ومن طبيعة القلق على الحاضر والمستقبل أن يؤدي إلى النقد الذاتي، وإلى التساؤل عن الأسباب، وإلى العودة إلى الماضي القريب والبعيد لاستكشاف بذور العلل الناشبة ولامتحان المسار التاريخي القومي والعالمي. أما في البلدان الاشتراكية المتقدمة، فثمة، على العكس، إيمان بحتمية التقدم عبر الصراعات بين الطبقات والشعوب، وثقة بالقدرة على تغيير الحياة نحو الأفضل، وبارتباط

هذه القدرة بمجرى القوى العاملة في التاريخ على امتداده ومنذ بدايته. وعلى رغم تضارب هاتين النزعتين، وما تتمثلان به من مواقف فكرية وعملية ومن اتجاهات نفسية، فإن كلاً منهما تعمل من جانبها، وتبعاً لمنطقها، في دعم الحس التأريخي وفي توسيع نطاقه وتكثيف نتاجه.

بقي السبب الرابع لاشتداد هذا الحس وانتشاره في هذا العصر. وهو السبب الناشىء عن علم التأريخ ذاته، بصفته جانباً من جوانب المعرفة الإنسانية. إننا نشهد كل يوم دليلاً جديداً على انطلاق هذه المعرفة، وعلى توافر الموارد البشرية والمادية لها، وعلى تضخم مآتيها وتنوعها وتفرعها. إن هذه الظاهرة التي تعمّ العلوم قاطبة، تنطبق على علمنا هذا. فالجهود التي تبذل في سبل حفظ آثار الماضي والعناية بها وتحقيقها، وفي مجالات استقراء الأحداث وتسجيلها وتحليلها وتعليلها ـ الجهود التي يقوم بها المؤرخون وسواهم من المختصين والتي تتمثل مظاهرها ونتائجها في المتاحف والمكتبات ودور الوثائق والمحفوظات، وفي الكتب والمنشورات الدورية، وفي الدروس والمحاضرات والندوات التعليمية والعلمية ـ هي اليوم أغزر منها في أي وقت مضى، ونراها تزداد على مر الأيام زخماً وغزارة، ليس فقط للأسباب الخارجية الفاعلة في التأريخ والتي ذكرنا بعضاً منها، بل أيضاً للسبب المنبعث من طبيعة التأريخ العلمية التي يشارك بها سائر العلوم والتي تبدو في حالة مذهلة من التقدم المتسارع، بل من التفجر الرهيب على مختلف الجبهات.

ـ ٢ ـ

هذا الحس التأريخي الناشىء في فجر الانسانية، الظاهر عند مختلف الشعوب، المشتد والمتسع اشتداداً واتساعاً فريدين في هذا العصر، أترانا نستطيع أن نتبين الخطوط العريضة لمساره خلال الأجيال، وأن نقيّم إنجازاته السابقة وأحواله الحاضرة، وأن نستقرىء اتجاهاته المقبلة؟ إنها لمحاولة صعبة، مغرقة في الصعوبة. ولكنها محاولة ضرورية لما للحس التأريخي وللفكر التأريخي من أهمية في هذه الأيام، ومن أثر بالغ في تكوين المواقف الحضارية، النظرية منها والعملية. ومن الطبيعي أن هذه النظرة الشاملة لا تخلو من التبسيط والتعميم، وأنها تحتاج إلى أن تظل خاضعة للنقد والتحليل، وللتدقيق والتعديل.

تبدو الاتجاهات الرئيسية في مسار التأريخ في نواحٍ ثلاث: غايته، ونهجه، ونطاقه. ولا بد من التأكيد، قبل كل شيء، أن تطور التأريخ في اتجاهاته هذه كان تطوراً بطيئاً، وأنه لم يسرع إلا في الأعصر الأخيرة. فمن جهة، يجب أن نركز على هذه الأعصر لنتبين نتاج هذه الاتجاهات الذي لم يبرز إلا فيها، ومن جهة أخرى، يجدر بنا أن نذكر أن هذا النتاج لم يكن ليحصل لولا الجهود المديدة السابقة على بطئها وترددها. وهذا الأمر ينطبق، بوجه أو بآخر، على سائر العلوم.

بشأن **غاية التاريخ**، يمكننا القول إن المسار التأريخي قد تعرج وانحرف وارتد كثيراً في ماضيه المديد، ولكنه اتجه اتجاهاً متدرجاً ـ عبر التعرجات والانحرافات والارتدادات ـ نحو البحث عن حقيقة الماضي، بحيث أصبح هذا البحث اليوم همّ الجهد التأريخي وشاغله الأول. ولم يكن الأمر كذلك في أكثر المراحل السابقة: لم تكن حقيقة الماضي تطلب لذاتها، ولم يكن التأريخ منصباً على هذه الغاية، بل كان يخضع لغايات وأغراض أخرى. كان يخضع للأدب فيتوخى إثارة الشعور والتغني بالأمجاد، أو مجردِ التسلية والاستمتاع بالقصص والروايات. وكان يوجه وجهة الدين لدعم القضايا اللاهوتية والكلامية أو المواقف الدينية عامة. وكان يستخدم لاستخراج العبر وإرشاد الملوك وتهذيب الأخلاق. وكان يستغل لأغراض السياسة والحكم ولخدمة الأطماع الفردية والجماعية. لم تكن له ذاتيته الخاصة به، وطبيعته العلمية الخالصة. وبوسعنا أن نقول إن خلاصة جهاده وجهاد أربابه كانت باتجاه استقلاله وتحرره من الأغراض التي سخر لها ومن التبعية لسواه. ولسنا نزعم أن هذا الجهاد قد تمّ وانتهى، فمازال التأريخ يستغل لهذا الغرض أو ذاك، ومازالت التيارات المختلفة تتجاذبه والقوى الساطية تتعدى عليه. ولكننا نقول إنه لم يعد ضائعاً مشتتاً مثلما كان في الماضي، فقد نشأ تقليد تأريخي نافذ، يؤكد طبيعة التأريخ العلمية ويجهد لصيانتها والالتزام بها. ويتمثّل هذا التقليد بحشود من المؤرخين وغيرهم من العلماء المنتشرين في شتى أصقاع المعمور، العاملين في تحقيق النصوص وتأليف الكتب والمقالات وتدريب العقول والكفايات، والمكونين، بفضل هذه الجهود وسواها، رأياً عاماً متسعاً حول مهمة التأريخ العلمية وغايته الصحيحة. ولم يتكون هذا التقليد ويتوطد عفواً واعتباطاً، ولم ينمُ بيسر وسرعة. وهذا أمر يصدق على التقليد العلمي عامة، ولكنه ينطبق على التأريخ بخاصة. لأنه إذا كان من السهل للإنسان نسبياً أن يبغي الحقيقة في الشؤون المتعلقة بالطبيعة (نقول نسبياً إذ نذكر المراحل الطويلة التي كانت فيها الغيبية والتخيّل مسيطرين على هذه الشؤون، كما نذكر العلماء الذين عذبوا أو قتلوا دفاعاً عن حقيقة في علم طبيعي تخالف المعتقدات السائدة)، فإن ارتياد الحقيقة والتمسك بها والدفاع عنها في الشؤون التي تمس الذات والتراث، والتي تثير، بالتالي، أعمق الأحاسيس الفردية والجماعية لهي أصعب منالاً وأكثر تطلباً وأغلب مشقة. فلا عجب أن يلقى التأريخ ما لقي في سبيل تكونه علماً واتخاذه الحقيقة مطلباً، ولا عجب أن يظل، على الرغم مما لقي وما بذل، عرضة لمختلف النزعات التي تسعى إلى تحويله عن هذه الغاية.

هذا الاتجاه نحو الغاية المبتغاة قد استتبع اتجاهاً مصاحباً نحو **النهج** المطلوب لبلوغها. لم يعد السبيل المقبول لهذه الغاية سبيل الوهم أو التخيل أو التصور. وإنما غدا السبيل التحقيقي الذي يفرضه الجهد العلمي بقواعده وشرائطه المثبتة. على أن هذا الجهد

يتخذ في التأريخ شكلاً أدق مما هو في سائر العلوم وأصعب. فالعلوم الأخرى، من طبيعية وإنسانية (والأولى منها بوجه خاص)، تجابه موضوعاتها مباشرة فتتفحصها وتستقرئها وتستنبط منها حقائقها، أما التأريخ فشأنه مختلف، ذلك بأن موضوعه ـ وهو الماضي ـ قد ذهب وزال، ولا يمكن التصدي له مباشرة، وإنما يتصدى له عن طريق الآثار التي خلفها (ونعني بالآثار هنا كل ما وصلنا من الماضي سواء أكان أشياء مادية أم نصوصاً مكتوبة). فمهمة المؤرخ هي أن يستنطق هذه الآثار ليستخرج منها صورة الأحداث الماضية. وفي سبيل هذا الاستنطاق لا بد له من جمع الآثار وحفظها. ومع أن كثيراً منها قد فقد، فإن ما بقي يحتاج إلى جهد متواصل ومتسع لاكتشافه والعناية به. ثم تلي عملية الجمع هذه عملية أخرى لعلها أقسى وأصعب، وهي نقد الآثار للتحقق من مقدار صحتها ومدى مصداقيتها. فإذا أتم المؤرخ هاتين المهمتين ـ وقلما يوفق إلى إتمامهما حسب رغبته وطموحه ـ عمد إلى استخراج أحداث الماضي من الآثار التي وقف عليها وعالجها، ثم إلى التأليف بين هذه الأحداث تأليفاً سليماً، وأخيراً إلى عرض صورتها الشاملة بأسلوب واضح جذاب.

هذا النهج العلمي نشأ نشأة وئيدة خلال العصور، وكان للعرب إسهامهم فيه بحرصهم على ذكر الأسانيد، وبما عمدوا إليه من جرح وتعديل للرجال الذين رووا الروايات ونقلوا الأحاديث والأخبار. ولكنه برز بروزاً واضحاً في الأعصر الحديثة، بفضل النهضات العلمية التي قامت في الغرب في هذه الأعصر، وتوطد وانتظم في القرن التاسع عشر في الجامعات الأوروبية، وفي جامعات ألمانيا بخاصة. ومازال منذ ذلك الوقت يزداد دقة ويتسع نطاقاً. أما ازدياد الدقة فيبدو في الأبحاث الاختصاصية في شتى نواحي التأريخ التي يقدم عليها أساتذة الجامعات وباحثو المعاهد وسواهم من المختصين، وفي النقد المستمر المتبادل بينهم، وفي المؤلفات العديدة التي ظهرت في العقود الأخيرة حول المنهج التأريخي ومقوماته وشرائطه. وأما اتساع النطاق فيتجلى في الجهود المتسعة، الفردية والجماعية، للتفتيش عن الآثار، ولحفظها في المكتبات والمتاحف ودور الوثائق والمحفوظات، ولتسجيلها وفهرستها، ولتسهيل تصويرها ونقلها كي يعرف الباحثون بوجودها ويتمكنوا من الاطلاع عليها والإفادة منها. وكذلك المساعي لتحقيق هذه الآثار (كي تأتي أقرب ما تكون إلى أصولها)، ثم لنشرها وتعميمها. وقد نشأت في هذه المجالات وغيرها علوم اختصاصية مساندة للتأريخ، وأقيمت مشروعات على نطاقات قومية ودولية لجمع الآثار وتحقيقها ونشرها، وتتابعت المجلات الموقوفة على هذه الأغراض التأريخية وسواها، بحيث إننا نشهد اليوم، كما قلنا، حشوداً من العلماء المختصين يعملون بدأب لترسيخ هذا النهج العلمي التأريخي وتعميمه واعتماده في استكشاف أحداث الماضي لتأتي صورة هذه الأحداث أدق وأوفى.

نستطيع أن نلخص الاتجاهين السابقين بقولنا إنهما يسيران نحو توطيد طبيعة التأريخ العلمية، سواء من حيث الغاية التي يتقصدها أو النهج الذي يتبعه لبلوغها. كما نستطيع القول إن هذين الاتجاهين بلغا، في الآونة الأخيرة بخاصة، مدى بعيداً وجاءا بنتائج ايجابية زاخرة ترفع شأن التأريخ وتغني نتائجه وتوفر فوائده.

وثمة نتائج ايجابية أخرى تتصل بالناحية الثالثة، وهي **نطاق التأريخ**. فلقد شهدت الآونة الأخيرة أيضاً تطوراً ملحوظاً لتخطي الحواجز والحدود التقليدية، ولمد أبعاد التأريخ، وتوسيعها، وتعميقها. لقد كان المؤرخون الغربيون إلى عهد قريب يبدأون عادة التأريخ البشري باليونان، ولا يخصصون للشعوب السابقة التي أنشأت الحضارات الأولى في بلاد النيل والرافدين والشام وغيرها سوى صفحات تمهيدية محدودة. ثم أخذوا يعودون تدريجاً إلى الوراء لاكتشاف الجذور ولتتبع مجرى الحضارة منذ نشأته. وكان عونهم في ذلك علم الآثار (بالمعنى الضيق الاصطلاحي لهذا اللفظ). وطفقوا يتوغلون في القدم، بل يتخطون ما اعتادوا أن يدعوه «التاريخ» و «الحضارة» إلى ما قبلهما. ووجدوا أمامهم ميداناً فسيحاً، هو ميدان «ما قبل التاريخ». ذلك أن الإنسان المتحضر هو، لدى التحقيق، إنسان حديث جداً بالمعيار الزمني، لا يكاد تاريخه (الذي يبدأه المؤرخون عادة بظهور الكتابة وغيرها من المظاهر الحضارية) يمتد على أكثر من عشرة آلاف سنة، بينما قد مضى على وجوده على الأرض ـ كإنسان ـ ما يقارب المليون من السنين، أي أن تاريخه الحضاري يكوّن حوالى واحد بالمئة فقط من كامل سيرته. ولئن كانت هذه السيرة قد اتسمت في مداها الأطول بالهمجية والبدائية، فإنها قد حققت في هذا المدى كثيراً من الانجازات الأساسية ـ كالنطق والوعي والتساؤل، واكتشاف النار وتدجين الحيوانات وصنع الأدوات الحجرية، وسواها من المكاسب التي لم يكن للحضارة أن تقوم بدونها. ثمة إذن اختصاصيون متكاثرون يعنون بـ «ما قبل التاريخ»، وهم يتعاونون وعلماء الآثار وعلماء الانتروبولوجيا الطبيعية والثقافية لرصد تلك الحياة الإنسانية المديدة، مقتحمين بذلك آفاقاً جديدة، وساعين إلى رسم الخلفية الحقيقية لبدء التاريخ ونشوء الحضارة. وبفضل هذه الخلفية يغدو المؤرخ أصح إدراكاً لأصول الحضارة وثمارها وأوعى لمقوماتها وتطوراتها.

ويصاحب هذا الامتداد في طول المسار التأريخي اتساع في نطاقه. ويبدو هذا الاتساع في مظهرين رئيسيين، **أولهما** في مدلول الحياة الإنسانية. فلقد كان المؤرخون في الماضي يهتمون في الأغلب ببعض نواحي هذه الحياة دون سواها. ولما كانت شؤون الحكم والحرب هي التي تظهر عادة للعيان وتسبق غيرها إلى استرعاء الاهتمام، فلقد انصب الاهتمام التأريخي عليها في العهود الماضية أو كاد، واحتلت نصيباً كبيراً، إن لم نقل النصيب الأكبر، من المؤلفات التأريخية. وحتى في القرن التاسع عشر، لم يحجم

مؤرخ انكليزي مرموق عن القول إن التأريخ هو «السياسة الماضية». وكذلك كان شأن الدين حين سادت معتقداته حياة الناس وامتلكت نفوسهم وقلوبهم. ففي تلك الحقب اتجه اهتمام المؤرخين إلى سِير الرسل والأنبياء والقديسين والباباوات والكنائس والأئمة والقضاة والملل والطوائف الدينية. وهكذا قلما نجد، في المراحل التي سبقت العهد الحديث، معلومات ذات بال عن حالة الاقتصاد أو الاجتماع أو العادات والتقاليد، أو عن حياة «الرجل العادي» أو الجماهير من الناس. على أنه بنتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي رافقت هذا العهد، وبفضل تطور العلوم الطبيعية والإنسانية وسائر وجوه المعرفة، أخذ يبيّن للمؤرخين ولسائر المفكرين أن الحياة الإنسانية هي أوسع وأشمل من أية ناحية من نواحيها مهما تكن هامة، بل إن هذه الحياة تكوّن وحدة عضوية، وإن الاهتمام التأريخي يجب أن يحيط بنواحيها جميعاً، وأن يتناولها بشمولها وكليتها. ومن هنا كان نشوء التأريخ الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، وتأريخ التكنولوجيا والعلم، والعادات والتقاليد الشعبية والفنون وما إلى ذلك من جوانب الحياة الإنسانية. ومن هنا كان ظهور مفهوم «الحضارة» الذي ينسحب على هذه الجوانب كلها ويحتضنها بترابطها وتفاعلها ووحدتها الشاملة، ومن ثم الاتجاه الواضح إلى الاهتمام بالتأريخ الحضاري القائم على هذا المفهوم. ومن هنا أيضاً كان إقبال المؤرخين على التعاون المثمر مع زملائهم من العلماء في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفن وسواها، وكان بروز النهج «المتعدد الاختصاصات» أو «الجامع الاختصاصات» الذي يسود الآن العلوم الانسانية، كما يسود سواها من العلوم.

أما المظهر **الثاني** لاتساع نطاق التأريخ فهو اتجاهه نحو احتضان البشرية جمعاء. فلقد نشأ علم التأريخ الحديث وتوطدت أركانه في الغرب، فاقتصرت عنايته بادىء الأمر على الشعوب الغربية، ورأى الماضي ووصفه وحلله حسب المنظور الغربي. على أن القوى الفاعلة في الأزمنة الحديثة والمعاصرة ما لبثت أن حدت بالغربيين إلى توسيع آفاقهم، فتولدت لديهم اهتمامات بالشعوب الأخرى، وقام بينهم اختصاصيون بتواريخ هذه الشعوب، ودراسات وبحوث معنية بها، ومؤسسات موقوفة على كل هذا. ولقد كانت الدوافع الأولى لهذه الاختصاصات استعمارية أو تبشيرية. ولا تزال هذه الدوافع فاعلة ومؤثرة. بل نراها، قد اشتدت في بعض الجهات بفعل «الاستعمار الجديد» واحتداد الصراع بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ. ولكن، ظهرت أيضاً، إزاء هذه الدوافع، دوافع علمية ناتجة عن اقتناع الخلّص من المؤرخين وغيرهم من العلماء بأن الانسانية وحدة متكاملة، أو أنها على الأقل تسير نحو هذه الوحدة، وأن للعوالم غير الغربية حضاراتها الغنية وتراثاتها النفيسة التي يحسن استكشافها واستجلاؤها، وأنه يصعب أو يستحيل فهم الحضارة الغربية ذاتها إلا على ضوء ما أفادته من سابقاتها، وبالمقارنة وبالمقابلة مع

سواها. ثم إن الاتجاه العالمي السائد ـ أو الذي يجب أن يسود ـ يقتضي نظرة تأريخية عالمية تتناول الشعوب بمجموعها والإنسانية بوحدتها الأصيلة عبر مظاهرها المختلفة. وهو يفرض بالتالي إقامة صلات تعاونية بين المؤرخين في شتى أقطار المعمور لتأتي هذه النظرة صحيحة ومتكاملة، وصادرة من منابعها المختلفة لا من منبع واحد متسلط. وهكذا نرى نطاق التأريخ يتسع عالمياً باحتوائه الشعوب والحضارات، كما يتسع موضوعياً بشموله مختلف وجوه الحياة الماضية.

امتداد في الآفاق، واتساع في النطاق، يرافقهما ـ إذا جاز القول ـ تدرج نحو الأعماق. ماذا نعني بقولنا الأخير هذا؟ نعني أن المؤرخين المحدثين لم يعودوا يكتفون بمظاهر الحياة الماضية، مهما تكن تبدو هامة وجاذبة للأنظار، بل جعلوا يتحرّون ما وراءها وما تحتها من قوى فعالة لا تفصح عن نفسها إلا بالتدقيق والتحليل. ومن الأمثلة على ذلك اهتمام السابقين بالحدث الباهر وبالفرد العظيم، فكثيراً ما كانت التواريخ تتألف من سلسلة من الأحداث الجسيمة التي يقف عندها المؤرخ ويعتبرها جوهر الحياة الماضية. مثلاً على ذلك نذكر أن المؤرخين الغربيين عندما عمدوا إلى تقسيم التأريخ إلى ثلاثة عهود رئيسية: قديم، ووسيط، وحديث، جعلوا الحدود بينها أحداثاً كبيرة فاصلة، فالعهد القديم ينتهي بسقوط روما عام ٤٧٦م. والعهد الوسيط يمتد حتى سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م. ويقسم بعضهم العهد الحديث قسمين: ما قبل الثورة الفرنسية، وما بعدها. أما الآن فثمة نظرة أخرى ذات وجهين: الأول أن الحياة الانسانية مجرى متصل لا تنفصل أقسامه بعضها عن بعض بحدود قاطعة، وإن تكن ثمة حدود فهي واسعة ومائجة تصل وتفصل معاً. فالعهد القديم لم يتحول فجأة إلى الوسيط، وإنما حدث هذا التحول عبر تطورات عديدة متشابكة يعسر في بعضها التمييز بين سمات ذينك العهدين. وكذلك الأمر بين الوسيط والحديث. أما الوجه الثاني للنظرة الجديدة، فهو أن الحدث الذي نراه جسيماً حاسماً كثيراً ما نجده عند التحليل مظهراً أكثر منه سبباً، ونتيجة لقوى خفية فاعلة هي التي أبرزته وهي التي يجب تحريها وكشفها إذا ما أردنا فهم الحياة الماضية فهماً صحيحاً. وكذلك الأمر في الفرد العظيم، أو «البطل» التاريخي. فمع الاعتراف بما كان للأبطال وسائر العظماء من أثر في تكوين الماضي، فإن التأريخ لا يتألف من سيرهم فحسب، إذ إنهم، كالحدث «العظيم»، غالباً ما يأتون مظاهر ونتائج لعوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تبرزهم إلى الوجود. فلا بد من النظر إليهم في إطار تفاعلهم وهذه العوامل من وجهتي التأثر والتأثير. ولا بد، على أي حال، من تجنب الاقتصار عليهم، إذ مهما تكن أهميتهم فإنهم لا يكوّنون جمهرة البشر. وهذه الجمهرة المهضومة الحقوق تستدعي أن تحظى بنصيبها الوافي من الاهتمام في دراسة الدارسين كما في جهد المصلحين وأن تبقى أوضاعها هاجساً رئيسياً من هواجس المؤرخين. وعلى أي حال،

يتوجب على هؤلاء أن يحاولوا ما استطاعوا سبر الأغوار، فالحياة الانسانية ـ ماضياً أو حاضراً ـ أبلغ عمقاً وأكثر تشابكاً وتعقّداً من الظواهر الباهرة التي تبدو على سطوحها.

أخذ المؤرخون يشعرون بهذا الواجب. وقد دفعهم إلى هذا الشعور، بالإضافة إلى تطور عملهم، تطور العلوم الأخرى الجغرافية، والانتروبولوجية، ـ والاقتصادية، والاجتماعية، وسائر المعارف الإنسانية. فإن هذه العلوم أخذت، كل من جانبها، تبرز العوامل الفاعلة في الحياة الإنسانية كالبيئة الطبيعية والوراثة الجنسية والثقافية وقوى الإنتاج والتفاعل بين الجماعات والمعرفة العلمية النظرية والتطبيقية والأهواء الفردية والنزعات الجماهيرية. كما أخذت تبحث في آثار هذه العوامل وفي أشكال ترابطها وفي كيفية تفاعلها فيما بينها. وما هذا التطور العلمي في الواقع سوى انعكاس للتطور الحياتي الذي ازداد خلال العصور الحديثة زخماً واتساعاً، وحرّك قوى كانت في العصور السابقة راكدة وضعيفة الأثر. كل هذا حفز المؤرخين إلى الإقدام على تحري أسباب الأحداث السابقة، وتلاقى بعضهم والفلاسفة بالعناية بما دعوه «فلسفة التأريخ» أي بالمحاولة المنتظمة للربط بين حقائق الماضي، والبحث عن عللها، والوقوف على القوى والعوامل التي تسيرها. وليس معنى هذا أن **التعليل** كان غائباً في العصور السابقة. فالتعليل الديني ظهر منذ أقدم الأزمنة، وساد في العصور الوسيطة بخاصة في الشرق والغرب. والتعليل الفردي أو البطولي يوازيه في القدم وقد تبدى وانتشر، بصور مختلفة، خلال العصور. أما التوجه الجديد فهو في تحول التعليل نحو العوامل الطبيعية، واتساع مفهومه للعوامل البشرية، وتفرعه إلى اتجاهات ومدارس مختلفة، وفي اغتنائه وتعقده بتفاعل هذه المدارس والاتجاهات، وفي بروز أثر هذا كله لا في الدوائر العلمية والفكرية فحسب، بل في الحياة الواقعية أيضاً. وليس أدل على ذلك من أثر الماركسية النافذ المنتشر بما تذهب إليه من تعليلات لمجرى الأحداث، وبما لهذه التعليلات من انعكاسات في تطور الفكر، بل في تطور الحياة ذاتها.

هذا النشاط التعليلي هو إذن سمة بارزة من سمات التأريخ في وضعه الحاضر. وهو دليل على اتجاه تعمقي بغية التوصل إلى إدراك أوفى لحقيقة الماضي بتحري القوى التي تحركه ورسم الصورة التي اتخذها مساره العام.

ـ ٣ ـ

لعلّ هذه اللمحة الخاطفة قد أظهرت، ولو بشكل مبسط، الخط الذي اتبعه التأريخ من أصوله الأولى في نزعات الإنسان التذكرية البدائية إلى أن غدا علماً يتجه، كغيره من العلوم، إلى غاية معينة، ويتبع منهجاً منتظماً صارماً، ويكتسب مفاهيم أوسع وأعمق، ويؤتي نتائج أدق وأخصب. وكما قلنا، لم يكن هذا الخط مستقيماً على مدى امتداده،

بل كثيراً ما تعرج أو ضل أو اختفى أو ارتد إلى الوراء. وهذا شأن المعرفة الإنسانية جمعاء، ذلك أن العقل، وهو محركها الأصيل وضابطها الأول، لم ينمُ إلا تدرجاً، وقد تعرض خلال نموه لتعديات خارجية ولعلل داخلية أضعفته وأفقدته حيويته وانحرفت به ذات اليمين وذات اليسار. وهذا الأمر ينطبق على التأريخ بخاصة، نظراً لارتباطه الوثيق بالولاءات العميقة الجذور، ولتأثره بالأوضاع السائدة، ولإقدام السلطات على استغلاله في سبيل أغراضها. على أننا، على الرغم من هذا كله، نزعم أن خلاصة مساره كانت إيجابية، وأنها تتمثل بالانجازات التي حاولنا الإشارة إليها في ما سبق.

ولكن، هل معنى هذا أن التأريخ قد بلغ الغاية المرتجاة، وأنه قد حل جميع الإشكالات التي تواجهه، وأن الطريق أمامه غدت سهلة معبدة تؤدي حتماً إلى المزيد من التقدم والارتقاء في فهم أحداث الماضي وكشف أسراره؟ لئن يكن البعض يشعرون بهذا الاطمئنان، فغيرهم أميل إلى التساؤل والنقد سواء فيما يتعلق بوضع التأريخ الحاضر أو فيما يختص بسياقه المقبل. ذلك أنهم يجدون أن ثمة إشكالات قديمة ما تزال قائمة وإشكالات جديدة قد ظهرت حديثاً، وأنه يجب إبقاء هذه وتلك نصب العين إذا ما أردنا تقييم وضع هذا العلم تقييماً صحيحاً وصيانة تطوره وتعزيز نتاجه.

ولعل من الخير أن نشير إلى بعض هذه الاشكالات، وإلى ما تثيره من تساؤلات:

١ ـ التيارات المؤثرة في التأريخ

لقد ذكرنا أن التأريخ خضع في الماضي لشتى التيارات التي حاولت استغلاله واستخدامه لأغراضها، وأنه جهد جهداً مديداً مريراً لكي يتحرر منها ويكوّن ذاتيته الخاصة به، وهي الذاتية العلمية المتوجهة إلى تحرّي حقيقة الماضي «كما هي». فهل زالت هذه التيارات، أو هي في طريق الزوال؟ إنا نراها، على العكس، قد اشتدت واتسعت بسبب اتجاه أنظمة الحكم بسلطاتها وأحزابها وعقائدها إلى المزيد من التمركز والسيطرة، وبفضل توفر الوسائل الإعلامية والدعاوية التي تمتلكها وارتفاع قدرة هذه الوسائل على التأثير في الشعوب، وبنتيجة توسع التعليم الرسمي الذي يخضع لتوجيهات السلطات وإدارتها، والذي يكوّن منهاج الدراسة التأريخية فيه هدفاً من أهم أهداف التوجيه والتسيير. والفارق بين الوضع الحاضر والأوضاع السابقة هو أن التأريخ العلمي قد اشتد عوده وترسخ تقليده، وصار على الغموم أقدر على مجابهة التأثيرات الخارجية. ولكن هذه التأثيرات قد اشتدت هي أيضاً وتنوّعت وتفرّعت وبلغت من القدرة أضعاف ما كان لها في الماضي. فالإشكال البارز إذن هو: هل يستطيع التأريخ أن يحافظ على المهمة العلمية الخالصة التي جاهد لاكتشافها وصيانتها، أم هل سيعود فيصبح كما كان في الماضي تبعاً لسواه ووسيلة للاستغلال؟ إن الجواب على هذا السؤال رهين بتطور الأوضاع

القومية والإنسانية، ومتصل أيضاً بقدرة المسؤولين عن التأريخ على التمسك بمهمتهم الأصيلة والدفاع عنها وإبراز فائدتها، بل ضرورتها، لمصلحة الشعوب ذاتها ولضمان رقيها.

٢ ـ تكاثر المواد التاريخية

لقد كان المؤرخ في الماضي يشكو من ضآلة الأصول وتبعثرها. وكثيراً ما كان يقدم على دراسة موضوع من الموضوعات، فلا يستطيع أن يجد بين يديه إلا قلّة من الأصول والمصادر، فكأنه يدور في فراغ أو يتسكع في ظلام. أما الآن، وفي ما يتصل خاصة بالأحداث القريبة والمعاصرة، فإن وسائل الرصد والتسجيل والإعلام الحديثة قد فجرت سيلاً من الوثائق والآثار المكتوبة يتضخم يوماً بعد يوم: من أوراق رسمية حكومية، إلى وثائق دولية، إلى محفوظات خاصة، إلى صحف ونشرات، إلى مذكرات حكام، إلى تسجيلات شفوية، إلى غير ذلك مما ابتدعته التقنية المتطورة في ميادين التدوين والنشر والاتصال بالجماهير. فهل يكون بوسع المؤرخ أن يخوض هذا السيل العرم بسلام، أم تراه يغرق في لججه؟ هل يوفق إلى استخراج الحقيقة من هذا الخضم الهائل من المحفوظات والمنشورات التي كثيراً ما تتنافر محتوياتها وتتعارض رواياتها وتتلون بألوان واضعيها وناقليها؟ ثم إن تكاثر الحوادث المفردة المستخرجة قد أخذ يهيب ببعض المؤرخين للاستعانة بالحواسب الالكترونية لضبطها والإحاطة بها، بل أنشأ نوعاً جديداً من التأريخ يدعى «التأريخ الكمي». فهل تسهل هذه التطورات مهمة التأريخ وتحسّن أداءها أم تعقدها وتبلبل أصحابها؟ إن «التقدم» هنا، شأنه في المجالات الإنسانية الأخرى، قد خلق هو ذاته إشكالات جديدة ناشئة عن طبيعته ومنطقه، فإذا نحن مدفوعون إلى التساؤل عما إذا كانت المكاسب السابقة قادرة على مجابهة هذه الاشكالات المستحدثة المربكة والتغلب عليها، أم أنها ستتراجع أمامها وتعجز عن تخطيها.

٣ ـ الاختصاص الجزئي والثقافة التاريخية الواسعة

ومن الاشكالات الأخرى التي نجمت عن هذا التقدم ـ وهو اشكال لا يقتصر على التأريخ بل يعمّ سائر العلوم والمعارف ـ الإغراق في التخصص في موضوعات تزداد ضيقاً وانحصاراً. إن توافر الأصول والمراجع والتشدّد في اتباع النهج التحقيقي النقدي وغيرهما من التطورات التأريخية الجديدة تحدو المؤرخ إلى صب اهتمامه على قطاع جزئي سواء من حيث المدى الزمني أو النطاق الحياتي. فقلما نجد اليوم مؤرخاً يعنى مثلاً بالعصور الوسيطة بكاملها، أو حتى بعصر واحد منها، وإنما نراه يختار لنفسه مرحلة زمنية محدودة، وكلما سار في سبل التحقيق والانتاج مالت رقعة اختصاصه إلى التضيق والتقلص. وكذلك الأمر في الناحية الحياتية التي يعنى بها، فالتأريخ السياسي أو

الاقتصادي أو الاجتماعي أو العلمي ينقسم ويتجزأ باستمرار، وتتعدد الحدود بين أقسامه وأجزائه وتتفرع. ولكل من هذه الاختصاصات، الموضوعية أو الزمنية، أربابه وقواعده ومجلاته ومؤتمراته. أما المؤتمرات التأريخية العامة فلا تلبث عند انعقادها أن تنقسم حلقات متعددة، لأن المنتمين إلى اختصاص ما قلما يهتمون بالاختصاصات الأخرى أو يقوون على متابعة مناقشاتها. حتى ليكاد يصح عن التأريخ وعن سائر العلوم ما قاله أحد الناقدين لهذا التطور الاختصاصي من أن العالم المعاصر غدا يعرف أكثر فأكثر عما هو أقل فأقل، ويبدو كأنه يتجه إلى معرفة كل شيء عن لا شيء ولا شيء عن كل شيء. ولئن يكن هذا الإمعان في الاختصاص يأتي بنتائج جزئية متوافرة، فإنه يحجم المؤرخ عن الإقبال على النظرات الواسعة والاهتمامات الشاملة التي تقتضيها الثقافة التأريخية والتطور الفكري الإنساني. وغالباً ما نجد المؤرخين المنضوين تحت لواء الحركة التأريخية الحديثة يضيقون بالمحاولات الجريئة ـ كمحاولات هـ. ج. ولز وجاك بيرين وأرنولد توينبي ـ للإحاطة بالتأريخ الإنساني بمجمله، ويعتبرونها مخلة بمقتضيات العلم التأريخي. وبينما تقف جمهرة المؤرخين هذا الموقف، نرى المتطلعين إلى تقارب الشعوب وتعارف الحضارات وتوحيد الإنسانية ينادون بضرورة تزويد الناشئة والرأي العام والجماهير المثقفة بما يفصح عن وحدة الحياة الإنسانية الماضية عبر جزئياتها المتفرقة والمفرقة. فهل يستطيع التأريخ في حاضره ومستقبله حل هذا الإشكال بالتوفيق بين الحاجتين الماستين واللتين تبدوان متناقضتين: بين المزيد من التدقيق والتخصص، ومحاولة الوصول إلى إدراك أوسع وأوعى لمجرى التأريخ الإنساني بكامله.

٤ ـ الموضوعية والذاتية

إن طلب الحقيقة الذي يتقيد به المنهج التأريخي يفرض، أول ما يفرض، التخلي عن المشاعر والنزعات الشخصية والتقيد التام بالموضوعية. ولكن إذا صح هذا أو سهل شأنه في العلوم الأخرى، وفي العلوم الطبيعية بوجه خاص، فهل يصح أو يسهل في التأريخ الذي يرتبط بأعمق الأحاسيس الفردية والجماعية؟ هل بالإمكان فصله عن هذه الأحاسيس أو الحؤول دون تأثره بها بوجه أو بآخر؟ وإذا فرضنا أن المؤرخ حاول جهده أن يتخلص من كل هوى وأن يتجرد عن كل تحيز، فهل هو آلة مسجلة فحسب، ينصب على الوثيقة ويقصر همه على استخراج ما تحتويه من حقائق وما تدل عليه من أحداث؟ أليس ثمة تفاعل واعٍ أو غير واعٍ بينه وبين الأثر التأريخي والحقيقة التاريخية؟ ثم إن الحقائق التي يكتشفها عديدة متوافرة، فهل يحتويها كلها، أم يهمل بعضها؟ وعلى أي أساس يكون اختياره؟ وما يختاره، كيف يصنفه وينظمه؟ هل جميع الحقائق المفردة على مستوى واحد من الأهمية؟ وما هو مقياس الأهمية؟ وهل يبدأ المؤرخ بفكرة مسبقة عن حركة التأريخ، أم أنه يستخرج هذه الفكرة من التاريخ ذاته؟

جميع هذه التساؤلات تظهر أن ثمة إشكالاً أساسياً في الجهد التأريخي في مظهره الحديث. وهذا الإشكال لا يبدو من الخارج فحسب، بل من داخل الحركة التأريخية ذاتها. فثمة تساؤلات منتشرة اليوم بين المؤرخين عن جوهر الموضوعية في التأريخ، وعن حدودها، وعن كيفية التوفيق بين التسجيل والتحليل والتعليل، وعن المطالب التي يقتضيها هذا التوفيق ليأتي التأريخ أميناً للحقائق كما تبدو من مصادرها ومستنبطاً في الوقت ذاته الروابط التي تصلها بعضها ببعض. ولا يتم هذا التوفيق ولا يؤتي ثماره إلا إذا قام في ذهن المؤرخ تفاعل مستمر بين الجزئي والكلي، وبين المظهر والعلة، فاسترشد بالكلي في فهم الجزئي، وعدّل الكلي على ضوء الجزئي، وأحسن التمييز بين العلل والمظاهر، وأقدم على هذا كله بيقظة وحذر وبوعي متجدد مبدع.

٥ ـ علاقة الماضي بالحاضر وبالمستقبل

من واجب المؤرخ الكشف عن حقيقة الماضي. ولكن لأي غرض يكون هذا الكشف؟ يجيب البعض بأن التأريخ، بصفته علماً، لا يتقصد إلى غاية أبعد من الحقيقة ذاتها: الحقيقة للحقيقة، والعلم للعلم. ولكن، فيما يتقصد المؤرخ هذا الغرض العلمي، نرى الناس من حوله يتأثرون بمفاهيمهم للماضي، ويخضعون لتوجيهات خارجية تتضمن مفاهيم معينة. إن من واجبه طبعاً أن يصحح هذه المفاهيم تبعاً لما يتراءى له من حقيقة. على أن ثمة مسألة جوهرية يقدم عليها بعض المؤرخين، ويحجم عنها آخرون: وهي مسألة الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. فما هي جدوى فهم الماضي؟ أليست لصحة إدراك الحاضر وحسن الإعداد للمستقبل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الموقف الذي يجب أن نقفه من الماضي؟ أنسعى لبعثه والعودة إليه والتمسك به كما هو، أم نقدم على تقييمه والتمييز بين ايجابياته وسلبياته؟ أنتقيد به أم نتجاوزه؟ وعلى أي أساس، وتبعاً لأية قواعد، يكون هذا أو ذاك؟ أليس للمؤرخ دور يقوم به في المعارك الدائرة بين «الرجعية» و «التقدمية» أو بين «السلفية» و «التحديث»؟ وفي هذه الحقبة بالذات التي تهب فيها الشعوب هبات صاخبة وتسعى إلى اختصار المراحل واستباق الزمن وبناء المستقبل، ما هي رسالة المؤرخ في حسن التوفيق بين الأمانة للتراث وبين مواكبة الركب الحضاري في جريه المتسارع؟

ثمة مراتب للجهد التأريخي تبدأ بالتقنية (أو الصناعة) التأريخية التي تتقصد اكتشاف أحداث الماضي وتسجيلها، وتتقدم إلى الفكر التأريخي الذي يحاول الربط بين هذه الأحداث على ضوء تصور عام (خاضع دوماً للتعديل والتجديد) لسياق التاريخ شكلاً واتجاهاً وعوامل دافعة، وتنتهي آخر الأمر بالإسهام في حسن إدراك الحاضر وبالتالي، في محاولة تغييره، أي في صنع التاريخ. فهل يمتد عمل المؤرخ على هذا كله أم

يقف عند بعضه؟ هوذا إشكال جوهري يجابه كل مؤرخ إذا ما أراد أن «يحيا» مهمته حقاً، وأن يجسد في تفكيره وتصرفه المسؤولية التي تمثلها هذه المهمة.

- ٤ -

التأريخ: من أين، وإلى أين؟ بإيجاز: من النزعة التذكرية البدائية إلى الجهد الاستقرائي العلمي، من التوهم والتخيل إلى التحقيق والتدقيق، من رواية الأخبار إلى نقدها والتثبت منها، من التغني والتأسي إلى طلب الحقيقة كما هي، من قلة المعنيين بهذا الموضوع إلى كثرتهم المتسعة المتشعبة، من انزوائهم أو تحلقهم حول البلاطات وغيرها من مراكز السلطة إلى انتشارهم في الجامعات والمعاهد والمؤسسات وسواها من الدوائر والقطاعات، من ابتعاد التأريخ عن مجاري التعليم والتنشئة إلى دخوله في صلبها واشتداد تأثيره فيها.

أيمثل هذا وغيره تقدماً ايجابياً في مسار التأريخ؟ لا شك في ذلك ولا جدال. ولكن لا شك أيضاً في حقيقة أخرى أشرنا إليها في ما سبق. وهي المفارقة الأساسية التي يخلقها التقدم الحديث في سائر وجوه الحياة وفي مختلف الجهود والنشاطات، ومنها التأريخ. هذه المفارقة هي أن التقدم، إذ حقق نتائج ايجابية أكيدة متوافرة، قد أوجد أيضاً ـ تبعاً لطبيعته ومنطقه ـ إشكالات أساسية جديدة. إنه، من جهة، قد زاد قدرة الإنسان على مجابهة معضلاته، ومن جهة أخرى، قد ضخم هذه المعضلات وعقدها وأضاف إليها. تصاعدت إمكاناته، وتصاعدت مهماته في الوقت ذاته. أصبح أقوى على الرد على التحديات التي تواجهه، ولكن هذه التحديات غدت أجسم وأرهب مما كانت عليه في الماضي.

ومن هنا، لسنا نستطيع أن نطمئن إلى أن التأريخ ـ على رغم مما حقق من تقدم إيجابي خلال مساره ـ سيبلغ غايته أو يحل اشكالاته حلاً نهائياً. ليس لنا أن نثق بأن طريق المستقبل ستكون سهلة معبدة، سواء فيما يتعلق بالتأريخ، أو بأي جهد آخر من جهود الإنسان. والحقيقة الوحيدة التي تبرز أمامنا هي تضخم التحديات التي تجابهنا في كل نطاق. والتساؤل الملح المقلق هو حول نمو وعينا لمضموناتها وارتفاعنا إلى صعيدها وقدرتنا على التصدي لها.

ومن الدلائل الخيّرة فيما يتعلق بالتأريخ، أن المعنيين به أخذوا يشعرون اليوم بالتحديات التي يبرزها تقدم علمهم. فإننا نرى في الدوائر التأريخية الناشطة سيلاً من الكتب والمقالات وحشداً من الندوات والمؤتمرات يتساءل فيها المؤرخون عن مهمتهم، ويعمدون إلى النقد الذاتي، ويحاولون استكشاف السبل التي يجب أن يتوجهوا إليها ويتوجه إليها عملهم ليأتي أقدر على القيام بمطالبه القديمة والجديدة.

على أن الأمر ليس موقوفاً على المؤرخين وحدهم. فإن مستقبل «التأريخ» مرتبط بمستقبل الكيان الإنساني عامة ـ هذا الكيان الذي يعاني اليوم أزمات لم يسبق لها مثيل في ماضيه المديد. إن هذه الأزمات المستعصية، المتزايدة احتداداً وتصاعداً، تبدو وكأنها تتطلب إنساناً جديراً بها وقادراً عليها، إنساناً يمثل طفرة كيفية في حيوية العقل وانضباط الخلق، وفي القدرة على التعاون والتكامل. ولما كان على كل امرىء أن يتدبر هذا المطلب على ضوء مهمته الأصيلة، فإن السؤال المطروح على المؤرخ حاضراً هو ما إذا كان سيتصف بهذه القدرة والجدارة كمؤرخ وكإنسان.

لقد حاولنا الإجابة عن السؤال: «التأريخ من أين، وإلى أين؟» وإذا كانت هذه المحاولة يسيرة بعض اليسر فيما يتعلق بالماضي والحاضر، فإن «إلى أين؟» المستقبلية، ستظل سؤالاً مطروحاً، ويرجى أن تظل هاجساً حيّاً في ضمير المؤرخ تثير قلقه وتبعث عزيمته دوماً لارتياد سبل التجدد والارتقاء والإبداع.

نشوء فكرة التقدم وتطورها

١٥٠٥/٩

- ١ -

لكل شعب من الشعوب نظرته الخاصة إلى الكون والإنسان والحقيقة، وهذه النظرة تتمثل بمجمل حضارته وبنوع تفكيره وسلوكه. ولعل من أوضح مظاهر الحضارة اللغةَ التي بها يتكلم الشعب ويكتب ويعبّر عن أحاسيسه ومعتقداته. على أن الحضارة تتبدل بتبدل العوامل التي تفعل فيها وبمنطق حركيتها، فتتغير مظاهرها، بما في ذلك لغتها. فاللغة الانكليزية المعاصرة تختلف اختلافاً كبيراً عمّا كانت عليه في القرون الوسيطة، وكذلك الفرنسية والإيطالية والألمانية وسواها. وهذا الاختلاف يتسارع اليوم بتسارع التغير الحضاري، فنرى كل سنة ألفاظاً جديدة تضاف إلى الألفاظ القديمة أو معاني جديدة تكتسبها هذه الألفاظ.

ومع أن العربية تميزت بثباتها على العصور، وذلك بفضل القرآن الكريم الذي أنزل بها، فإنها تطورت بتطور الحضارة العربية الإسلامية في العصور الوسيطة. ثم نشط هذا التطور خلال النهضة الحديثة واشتدت حدته في آونتنا هذه باشتداد حدة التغيرات في الساحة العربية وفورة التفاعل بين العرب وسواهم من الأمم، المتقدمة منها بوجه خاص. ولئن لم يمسّ هذا التطور بنية اللغة وأصولها وقواعدها إلا مسّاً خفيفاً، فإنه زاد مفرداتها زيادة ضخمة، وبثّ في بعض المفردات التليدة معاني طارفة لم تكن لها في الماضي. ولقد حدثت الزيادة في الأغلب في العلوم الطبيعية والميادين التقنية والتطبيقية. أما في العلوم الإنسانية والمذاهب الفكرية والثقافة العامة، فقد بدا التطور أكثر ما بدا في بروز بعض الألفاظ الأصيلة أو المشتقة وفي تحميلها معاني جديدة. وكل من يطالع صحفنا ومجلاتنا، أو يتابع أحاديثنا، يجد أمثلة عدة لهذه الظاهرة مثل «القومية» و «الاشتراكية»

و «التحرر» و «النهضة» و «الاستعمار» و «الانقلاب» و «الثورية» و «التبعية» و «الانماء» إلى غير ذلك مما نردده أو يردد على أنظارنا ومسامعنا صباح مساء.

من هذه الألفاظ لفظة «التقدم» ومتفرعاتها، وهي تنطوي على فكرة أساسية تبدو اليوم في طليعة المفاهيم التي تشغل أذهاننا وتموج في تطلعاتنا. إن جوهر هذه الفكرة هو أن التحضر أو التمدن هو التحرك إلى الأمام نحو الأحسن والأفضل. وقد ارتبطت هذه الفكرة بعقيدة مآلها أن ثمة حركة تاريخية شاملة تتجه هذا الاتجاه. وتضمنت هذه العقيدة في بعض مظاهرها الشهيرة إيماناً بأن هذا الاتجاه أمر حتمي لا محيد عنه: فقد تصادف الحركة التاريخية التقدمية عقبات، وقد يحصل لها في سيرها انحرافات وارتدادات، ولكنها بمجملها تمضي بالإنسانية مضياً محتماً نحو الأفضل والأحسن إن هذه العقيدة هي إذن عقيدة تفاؤلية من حيث نظرتها إلى الوجود والإنسان، وربطها بين الماضي والحاضر والمستقبل.

لسنا دوماً نستعمل لفظة «التقدم» العربية أو «progrès» الفرنسية أو «progress» الانكليزية بجميع هذه المتضمنات. ولكن لا مراء في أننا نتأثر ـ واعين أو غير واعين ـ بالعقيدة أو بالفكرة الشاملة التي ذكرنا. وما نودّ أن نستعرضه هنا هو نشوء هذه الفكرة وتطورها إلى أن احتلت مقامها البارز في الثقافة والحياة الإنسانية بعامة في القرون الأخيرة واتصلت اتصالها الوثيق بأهم التطورات الفكرية والعملية التي سادت العالم الغربي في عصرنا الحاضر والتي أخذت تنبث منه إلى المواطن الأخرى في هذه الأيام.

ـ ٢ ـ

وأول ما نودّ أن نؤكده هو أن هذه الفكرة هي **فكرة حديثة**، فقد قضت الإنسانية الشطر الأكبر من تاريخها وهي خلو منها. ليس معنى هذا أنه لم يظهر مفكرون عند بعض الشعوب قبل العصور الحديثة لاحظوا «تقدماً» في بعض مظاهر الحياة لدى شعوبهم أو الشعوب الأخرى، ووصفوه أو لفتوا النظر إليه. وإنما نعني أنه لم يقم حتى العهد الحديث من صاغ فكرة شاملة تقول بالتقدم الإنساني خلال التاريخ الماضي وامتداداً إلى المستقبل غير المنظور وغير المحدود، وتدعو إلى الانسياق في مجراه.

ليس غريباً ألا نجد هذه الفكرة عند الشعوب في طورها البدائي، فإن الشعوب في هذا الطور تفتقر إلى المقومات المؤهلة لظهور أية فكرة تأريخية جامعة سواء من هذا النوع أو من غيره. فهي تعيش في إطار جغرافي واجتماعي ضيق، لا تتعداه إلاّ قليلاً، فلا يمكن أن يكون لها تصور للإنسانية جمعاء أو للتاريخ بكامل سياقه. ثم إن حياتها أقرب إلى السكون منها إلى الحركة، فهي ضئيلة الإحساس بالتغير، فضلاً عن التقدم، ولا تتوق إلى هذا أو ذاك. ولم تبلغ من التطور العقلي درجة تتيح لها التأمل في الأحوال الكونية أو في

أوضاعها المعيشية والاجتماعية والإقدام على تعليلها. وبالإيجاز، لا تتوفر لها الخصائص الموضوعية والذاتية الميسرة للتفكير التأريخي أو المستقبلي الشامل.

وبدأت هذه الخصائص تنمو عند الشعوب التي أنشأت الحضارات القديمة. ولكن الفكر التأريخية التي ظهرت لدى هذه الشعوب لم تكن مستخرجة من دراسة الواقع واستنباط نظمه وعلله، بل كانت مستمدة من تصورات أو تخيلات ورثتها عن عهودها الأسطورية أو من معتقدات دينية أو فلسفية. والصورة الغالبة على هذه الفكر التأريخية هي الصورة «الدورية»، أي النشوء فالازدهار فالذبول فالانحلال والانقراض، وتكرار ذلك بصورة دائمة. ولا شك أن أصول هذه الصورة مرتبطة بمشاهد دورة الحياة الإنسانية من الولادة إلى الموت، ودوران القمر والشمس وسائر الأفلاك، وتتابع فصول الطبيعة، كل ذلك بانتظام واستمرار.

وقد برزت هذه الفكرة بأشد مظاهرها وضوحاً وحسماً وأثراً لدى الهنود، إذ انبعثت عندهم من معتقد ديني أصيل يتعلق بجوهر الكون، وهو الروح المطلقة أو «البراهما». إن هذه الروح الكونية، حسب هذا المعتقد، تجوز دورات منتظمة من الحياة والحركة إلى الانحلال والسكون، ثم الانبعاث مجدداً، وهكذا دواليك. ولكل من هذه الدورات مراحلها المتعاقبة، المتميزة بمظاهر معينة ثابتة، والممتدة آماداً يمكن تقصيها وتحديدها. وللحياة البشرية أيضاً، داخل الدورات الكونية الكبرى، دوراتها المحتمة من الولادة إلى الموت فالولادة مجدداً. وفي كل دورة من دورات الحياة البشرية يحصّل كل فرد نصيبه («كارما») إن خيراً أو شراً، وينقله إلى الدورة التالية. أما الغاية التي يجب أن يتطلع إليها الإنسان فهي أن يرقى، بقهر شهواته والتحرر من أسواء حيواته السابقة، نحو الكمال المطلق الذي يرى فيه الحقيقة وينفلت من قيود الطبيعة ويتصل اتصالاً مباشراً بالروح الكونية ويفنى فيها («نرفانا»). ففي هذا الفناء بقاؤه الحقيقي ونعيمه الذي لا يدانيه نعيم.

وإذا انتقلنا إلى اليونان وجدنا مثل هذه الصورة عند أفلاطون، وفي محاورة «طيماوس» بخاصة حيث يتكلم عن دورة «السنة (الكونية) الكبرى»، ثم عند الرواقيين، كما في القول الشهير للامبراطور والفيلسوف الرواقي ماركوس أوريليوس (توفي ١٨٠م): «إن النفس العاقلة تجوز الكون بأسره، والفراغ المحيط به، وتعبر إلى الزمان الأبدي وتتأمل تجدد الأشياء كلها تجدداً دورياً منتظماً فتدرك أن الخلف لن يرى شيئاً جديداً وأن أسلافنا لم يشهدوا شيئاً أعظم مما شهدنا، بحيث يمكن القول إن من بلغ الأربعين من العمر وكان له أي حظ من الفهم، يرى، بحكم الانتظام السائد، كل ما كان وكل ما سيكون»[1].

---

(١) ماركوس أوريليوس، **التأملات**، الكتاب الحادي عشر، الفصل الأول.

ومع أن بعض المذاهب الفكرية اليونانية قد احتوت نوى أفكار كان يمكن أن تتفتح عن صورة تقدمية، كما في نظرية دمقريطس (توفي ح ٣٧٠ق.م.) الذرية، أو كما عند الابيقوريين، وعلى وجه خاص عند فيلسوفهم وشاعرهم الروماني لوقرسيوس (توفي ح ٥٥ق.م.) في كتابه الشهير «في طبيعة الأشياء»، فإن الصورة الغالبة في مختلف التيارات الفكرية اليونانية والرومانية هي الصورة الدورية لا المتقدمة إلى أمام بل على العكس، إن الصورة الدورية تمتزج عندهم أحياناً برؤية تراجعية تمثل انحداراً من عهد ذهبي ماضٍ إلى عهود أقل فأقل قدراً وزهاء، وتبث في مجمل تفكيرهم نزعة تشاؤمية إزاء الحاضر، وإزاء المستقبل بوجه خاص. ولهذا الموقف الإجمالي دواعٍ اجتماعية واعتقادية لا فسحة لنا للتبسط فيها في هذا المجال.

هذا عند أغلب الشعوب الهندوأوروبية القديمة. أما عند الشعوب الساميّة فالأمر يختلف والسبب الأصيل لهذا الاختلاف هو التقليد الإلهي الساري عند هذه الشعوب والذي انتهى إلى الاعتقاد بالإله الواحد، خالق كل شيء ومسيّر الوجود والإنسان حسب مشيئته وحكمه. لقد أتاح هذا الاعتقاد رؤية تقدمية تبدأ من نقطة معينة هي خلق العالم وتنتهي عند اليهود بتحقيق عهد الله لابراهيم وخلاصهم وبناء دولتهم وزهوّ مجدهم، وعند المسيحيين والمسلمين بزوال هذه الدنيا الفانية وقضاء الله في البشر حسب تصرفهم فيها، فإمّا إلى نعيم وإمّا إلى جحيم في الآخرة الباقية. إن هذه الرؤية، المستمدة من الوحدانية، تناقض الرؤية الدورية عند الهنود أو الدورية ـ التراجعية عند اليونان. وقد حمل القديس أوغسطينوس (توفي ٤٣٠م.) في الباب الثاني عشر من كتابه «مدينة الله» ـ وهو الكتاب الأساس في بناء العقيدة التأريخية المسيحية الذي ساد الفكر الغربي خلال ألف من السنين أو تزيد ـ حمل على الفلاسفة القائلين بالحركة الدورية المخالفة للوحي الإلهي ولتعاليم المسيح.

إن الحركة التاريخية، في العقائد الوحدانية، تسير قدماً ولا تدور دوراً. ولكن لا بد من إبداء ثلاثة ملاحظ حول هذا السير القُدُمي. أولاً أن «التقدم» فيه ـ بمعنى الاتجاه نحو الأفضل أو الأحسن ـ يعود أصلاً إلى مشيئة الله تعالى لا إلى جهد الإنسان كما هي الحال في الفكر الحديث عامة. ثانياً أنه يمثل تدرجاً في الوحي الإلهي لسلسلة مترابطة من الرسل والأنبياء من آدم حتى مجيء المسيح، ابن الله، في المسيحية ونزول القرآن، كلام الله، في الإسلام. فليس ثمة إذن تقدم مستمر منذ وجود الإنسان إلى نهاية العالم، بل هناك، في كل من المسيحية والإسلام، ذروة في التاريخ مهد لها كل ما قبلها، ويتطلع إليها ويخضع لها كل ما بعدها. وهذا هو معنى التأريخ الميلادي في الأولى، والتأريخ الهجري في الثاني. إن هذا أو ذاك يدل على محور التاريخ الإنساني. إنه ليس مجرد نقطة على الخط، بل مرتكز هذا الخط. أما الملحظ الثالث فهو أن هذا الاتجاه التقدمي لم

يبدأ من لاشيء، وإنما بدأ بجنة أزلية في عالم آخر (لا في العالم الأرضي) وسينتهي إلى جنة وجحيم أبديين في عالم آخر أيضاً. فهناك إذن ثلاثة أبعاد: الأزل، والأبد، المتعاليان عن الطبيعة، والحركة التاريخية الطبيعية والبشرية الجارية بينهما.

هذه هي الرؤية، وهذا هو نوع الفكرة «التقدمية» التي سادت العالم في القرون الوسيطة في الشرق الإسلامي وفي الغرب المسيحي[٢].

- ٣ -

على أن هذه الفكرة مخالفة، إن لم نقل مناقضة، للفكرة «التقدمية» التي سادت في العصور الحديثة. ومن الأدلة على ذلك أننا لا نجد لفظة «التقدم» مستعملة بمعناها الحاضر في ما سبق هذه العصور. فإذا راجعنا قاموس أوكسفرد للغة الانكليزية وجدنا أن أول استعمال لكلمة Progress بمعنى السياق أو الحركة يعود إلى القرن الخامس عشر، وأنها لم تتخذ معنى السير نحو ما هو أحسن قبل أوائل القرن السابع عشر. وفي قاموس بول روبير للغة الفرنسية[٣]، نجد أن أول استعمال للفظة Progrès بمعنى «التقدم» يعود إلى عام ١٥٣٢. وإذا كان الأمر على هذا في اللغتين الفرنسية والانكليزية اللتين ظهرت فكرة التقدم الحديثة في نطاقهما الغربي، فأحر به أن يكون أيضاً في اللغة العربية التي لم تدخل العصر الحديث إلا في القرن الماضي. فلسنا نجد لفظة «التقدم» في القرآن الكريم، وما ورد فيه من صيغ فعلية كتقدم واستقدم لا يرتبط بالمعنى الذي نتكلم عنه. وكذلك الأمر في مجموعات الحديث وفي كتب الفقه والكلام والفلسفة والعلم وفي المعاجم اللغوية والاصطلاحية. ولعله يكون من البحوث الطريفة والمفيدة أن نستعرض نتاجنا الثقافي في القرن الماضي لنحدد الزمن الذي تسربت فيه هذه اللفظة، بمعناها الحاضر، إلى لغتنا الحديثة ومصدرها أو مصادرها والسابقين إلى استعمالها. فإن دخول الألفاظ الجديدة، أو اكتساب الألفاظ الأصيلة معاني طارفة، له مدلولاته الموضحة للتطور الثقافي والتفاعل الحضاري.

قلنا إن فكرة التقدم حديثة المنشأ بالنسبة إلى تاريخ الإنسانية المديد. وظهورها وتطورها مرتبطان أشد ارتباط بتاريخ الغرب والفكر الغربي في الأعصر الحديثة. ولو أردنا أن نتتبع ذلك التطور بصورة دقيقة ومفصلة لاضطررنا إلى استعادة هذا التاريخ بكامله.

---

(٢) حول رؤى الحركة التاريخية انظر: قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، الفصلين السادس والسابع بخاصة.

(٣) «Progrès,» dans: Paul Robert, *Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française* (Paris: Société du nouveau littré, 1967), vol. 5.

ولما كان هذا الأمر يتعدى نطاقنا هنا، فجلّ ما نستطيع القيام به هو الإشارة إلى المنعطفات أو المعالم البارزة في هذا المسار، وتعريف كل منها والتنويه بأثره في التطور الذي نحاول استجلاءه.

هناك ثمانية معالم رئيسية سنقف عندها وقفات قصيرة. أولها هو تلك الحركة التاريخية التي اصطلح الناس على تسميتها بـ «**النهضة**» والتي بدأت في ايطاليا في القرن الرابع عشر وانتقلت منها في القرنين التاليين إلى فرنسا وانكلترا وسائر أنحاء أوروبا الغربية. لم تولّد هذه النهضة فكرة التقدم كما نعرفها اليوم، وإنما مهدت لها، وذلك بما أنتجت من تحولات أساسية في الفكر الإنساني لم يكن لفكرة التقدم أن تنشأ وتزهو بدونها. وأهم هذه التحولات التي ظهرت في ذلك العهد، وإن لم تبلغ كامل مداها فيه، ثلاثة: أولها هو التحول من العالم الأزلي الأبدي وراء هذا الكون إلى الكون ذاته. ففي المفهوم الكلاسيكي اليوناني ـ الروماني كانت الطبيعة تؤلف عالماً ناقصاً وزائلاً لا يمتلك من الواقع والحقيقة إلا بقدر ما يعكس العالم الحقيقي، عالم المثل أو العالم الإلهي. وفي المفهوم اللاهوتي الوسيطي الذي ساد الغرب حتى عهد النهضة كانت الحياة البشرية تؤلف أيضاً عالماً فانياً ليس أكثر من معبر إلى الحياة الحقيقية الأبدية في العالم الآخر. ومن ثم جاءت الحركة الثورية التي مثلتها النهضة، فأعطت الطبيعة نوعاً من الاستقلال الذاتي ودعت إلى كشف أسرارها واستكناه سننها، كما أسبغت على هذه الحياة الدنيا أهمية لم تكن لها في الماضي. أما التحول الثاني الذي حملته النهضة فهو الانعطاف عن التوجه الذي كاد أن يكون مطلقاً نحو الله تعالى مبدع الكون ومصدر الواقع والحقيقة، وعن محاولة معرفة ذاته وصفاته وتقصي أوامره ونواهيه، إلى الاهتمام بشؤون الإنسان الذي بدأ أيضاً ـ كالطبيعة ـ يحرز قدراً من القيمة الذاتية يجعله حريّاً بالعناية لذاته. ومن هنا معنى من معاني النزعة «الإنسانية» (Humanism) التي التصقت بالنهضة. وأخيراً، ثمة التحول من تبعية العقل للوحي في إدراك الحقيقة، أو من احتلاله مرتبة أدنى من مرتبة الوحي، إلى بدء قيامه على قدميه الثابتتين المستقلتين، وظهور الإيمان به دليلاً صادقاً وسبيلاً أميناً لفهم الطبيعة ومعالجة قضايا الإنسان.

على أن هذه التحولات التاريخية الخطيرة لم تكن قاطعة كل القطع ولم تذهب إلى المدى الذي ذهبت إليه في العصور التالية. إن النهضة كانت تمثل ثورة على المفاهيم الوسيطية، ولكنها لم تتخلّ عن هذه المفاهيم تخلياً تاماً. فالإيمان بالمشيئة الإلهية ظل قائماً، والتعليل التأريخي الأوغسطيني لم يختفِ من أذهان مفكري تلك الحقبة وأدبائها اختفاء تاماً. يضاف إلى ذلك، أن النهضة كانت تحتضن نزعة مناقضة لفكرة التقدم المستمر، وهي إعجابها الفائق بالأدب الكلاسيكي اليوناني والروماني، ودعوتها إلى إحيائه واحتذائه. فكأن التاريخ ـ أو التاريخ الأدبي والفني على الأقل ـ قد انحدر من الذروة التي

احتلها لدى اليونان والرومان، فلم يجرِ في الماضي مجرى تصاعدياً مستمراً، ولعله لن يجري كذلك في المستقبل.

ننتقل إلى المعلم الثاني، وهو الذي يمتد على القرن السابع عشر. وقد تميّز، في ما تميز به من حيث موضوعنا، بتطورين: أحدهما ظهور دعوات صريحة إلى انتهاج العلم سبيلاً إلى المعرفة والخير الإنساني. وأهم من برز في هذا الميدان المفكران فرنسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦م.)، ورينيه ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠م.). فقد أكّد كل منهما ثبات قوانين الطبيعة وقدرة العقل على اكتشافها، وأهمية العلم، بوجهيه النظري والاختباري، في التقدم البشري. وشدّد بيكون، بخاصة، على النهج الاستقرائي الاختباري وعلى الفائدة العملية المستمدة من العلم لتوفير قدرة الإنسان وسعادته.

أما التطور الثاني في ذلك القرن فهو قيام جبهة أنصار «الحديث»، بدافع الإيمان بالعلم وبمكاسبه المحققة وإمكاناته المستقبلية. فلقد كان أنصار «القديم» (ونعني بالقديم هنا التراث الكلاسيكي) مسيطرين في عهد النهضة أما في هذا القرن فقد قوي ساعد «الحديثين» وقامت بينهم وبين «القدماء» معركة حامية الوطيس في ايطاليا وفرنسا وانكلترا كان النصر حليفهم فيها. وليس هذا غريباً، فإن الفتوحات الجغرافية في القارات القديمة واكتشاف قارات جديدة، وانتعاش التجارة، وانتشار المخترعات ـ وأهمها البوصلة والطباعة والبارود ـ وغير ذلك من التطورات أخذت تُمكّن عزيمة الإنسان الغربي وتبث فيه روح التفاؤل، وتوحي إليه بتقدم العلم والمعرفة تقدماً يبشر بالامتداد والاتساع على الزمن. على أن الفكرة التقدمية ظلت في ذلك القرن محصورة في هذا الميدان العلمي، ولم تتسع لتتناول الحياة البشرية بمجموعها. ومع هذا، فإن ظهورها وأمثالها من التحولات كان دليلاً على اهتزاز الفكرة التأريخية الوسيطية وتلمس أبناء ذلك العهد مسارات وتطلعات جديدة، أدت، في ما أدت إليه، إلى نضوج فكرة التقدم وامتدادها في القرنين التاليين. وليس أدل على خطورة هذه التطلعات الجديدة وعلى شعور المفكرين الوسيطيين بجسامتها من نهوضهم بين آن وآخر للدفاع عن عقيدتهم الموروثة. وأشهر دفاع من هذا القبيل هو الذي قام به بوسييه في كتابه «خطاب في التاريخ العالمي» (١٦٨١)، ولعله آخر معقل من معاقل النظرة الوسيطية التي كانت تتراجع باستمرار أمام التطورات الحياتية والفكرية، الهادئة منها والعنيفة.

إن ثقة الإنسان الغربي بذاته وبقدرته على امتلاك المعرفة وبقدرة هذه المعرفة على تحقيق خيره بلغت ذروة جديدة في القرن التالي، الثامن عشر، المعروف بعصر «التنور»، وهو المعلم الثالث في طريقنا. في هذه الذروة نضجت فكرة التقدم وصيغت صياغة شاملة، وكانت من أهم مظاهر الفكر في ذلك العصر ومن أبرز مآتيه للعصور التالية. وقد حدث هذا التطور، بخاصة، في الموطنين اللذين سطع فيهما «التنور» وهما فرنسا وألمانيا.

ففي الأولى، حمل لواء هذه الفكرة، في النصف الأول من القرن الأب (أبيه) دي سان پيير الذي بشر في مؤلفاته المتعددة بتقدم الإنسان المستمر لا في نطاق المعرفة فحسب، بل في الاكتمال الخلقي والاجتماعي أيضاً، ودعا إلى تسليط العقل على المشكلات الأدبية والسياسية واستخدام العلم في معالجتها كما استخدم بنجاح باهر في دراسة الطبيعة، واقترح عدة مشروعات للاصلاح الاجتماعي وللسلام العالمي. وتميز منتصف هذا القرن بأفكار «الفلاسفة»، «الموسوعيين» وسواهم، ممن دعوا إلى الإصلاح عن طريق تبديل الشرائع والنظم على ضوء العقل ومن أجل الأجيال القادمة. ومما قال ديدرو أحد كبار «المتنورين» ومحرر «الموسوعة» الشهيرة: «إن الأجيال القادمة هي للفيلسوف كالعالم الآخر لرجل الدين». ولا يخفى ما لهذه النظرة المستقبلية من علاقة بفكرة التقدم المستمر خلال الأجيال بفعل التطور العقلي والجهد الإنساني. ولا حاجة لتوكيد أهمية نتاج كبار معاصري ديدرو من الأدباء وغيرهم من المفكرين الفرنسيين كمونتسكيو وفولتير وتيرجو، سواء من حيث هذا الاتجاه العقلاني في النظر إلى الشؤون الانسانية وسبل معالجتها أو من حيث تعليل التاريخ تعليلاً طبيعياً أو اجتماعياً. ويتميز تيرجو بين هؤلاء برسمه، في الخطب التي ألقاها في السوربون في منتصف القرن، صورة كاملة للتطور البشري عبر مراحل معينة من التقدم العقلي تقود حتماً إلى الاكتمال التام في المستقبل. وغني عن القول إن هذه الروح التفاؤلية، المنبثقة من الإيمان الذي كاد أن يكون مطلقاً بقدرة الإنسان على إصلاح شؤونه والتحكم بمصيره، كانت من بواعث تفجر الثورة الفرنسية التي اندلعت في فرنسا وانتشرت إلى غيرها من أصقاع أوروبا وحملت في مطاويها هذا الإيمان وبثته في صفوف الشعوب الغربية. وفي خضم هذه الثورة، وبينما كان مختبئاً من ملاحقة روبسبيير، وضع المفكر دي كوندورسيه عام ١٧٩٣ كتابه «مخطط للوحة تاريخية لتقدم العقل الإنساني» الذي صاغ فيه فكرة التقدم أوضح صياغة وعبّر عن الإيمان بالعقل أجرأ تعبير، قائلاً في مقدمته: «هذا هو مقصد الكتاب الذي وضعته، وستكون نتيجته أن نظهر، بالاستناد إلى الاستنتاج العقلي وإلى الوقائع، أن الطبيعة لم تضع حدوداً لاكتمال الملكات الإنسانية، وأن اكتمالية الإنسان هي حقاً غير محدودة، وأن تقدم هذه الاكتمالية، الذي غدا من الآن مستقلاً عن أية قوة قد ترغب في إيقافه، لا يحدّه أي حدّ غير دوام هذه الكرة التي ألقتنا الطبيعة عليها».

هذا في فرنسا. أما في ألمانيا، فلنكتفِ بذكر ثلاثة من عظماء المفكرين الذين كان لهم أثر جليل في هذا الميدان: ليَبنتز في أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر، الذي اعتبر هذا العالم، المؤلف من وحدات صغرى أو «مونادات»، أفضل عالم ممكن، والذي دعاه ديدرو: «أبا التفاؤلية». ثم عمانوئيل كانت الذي لم يعنَ بفكرة التقدم عناية مباشرة، لأن اهتمامه كان منصباً على تحرياته الميتافيزيقية والأخلاقية، ولكنه تصدى لها

في أواخر حياته من خلال الاهتمامات السائدة في ذلك العصر وبناها على أساس مفهومه للقوانين السارية في الطبيعة وفي العالم الإنساني ـ تلك القوانين التي لا يمكن في نظره أن يكون لها معنى إلا إذا اتجهت إلى تحقيق الإمكانات المغروسة في الطبيعة وفي الإنسان نحو الخير والكمال. وجاء من بعده، أو بالأحرى في زمنه، تلميذه يوهان هِردر الذي استعرض في كتابه «أفكار عن فلسفة تاريخ البشرية» تطور الحضارات البشرية، مبيّناً تقدمها الواحدة بعد الأخرى نحو الأحسن، متجاوزاً الحتمية الساذجة لدى سابقيه من «المتنورين»، وطارحاً للمرة الأولى قضية تحديد معيار التقدم ومقياس التحسن.

ولم تكن انكلترا خالية من «التنور» و «المتنورين»، ولكن أثر هؤلاء في تطور الفكرة التي نعالجها لم يرتفع إلى مرتبة متنوري فرنسا وألمانيا. على أن لانكلترا مكانها الخاص والمتميز في ميدان آخر في الفترة القائمة بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، وهو الميدان العملي الصناعي، إذ فيها اندلعت **الثورة الصناعية**، التي تكوّن منعطفاً خطيراً ومعلماً بارزاً رابعاً في مسار فكرة التقدم. ذلك أن هذه الثورة فتحت للإنسان الغربي آفاقاً جديدة، سواء من حيث إمكانات تحسين أحواله المعيشية وإشباع رغباته، أو من حيث إثبات قدراته على الطبيعة وانطلاقه من هذه القدرات لمدّ وجوده وأثره على سطح البسيطة والاستيلاء على الموارد والأسواق والتحكم بالشعوب الضعيفة واستغلال هذا كله في سبيل سيادته وثرائه. ولا حاجة بنا إلى تفصيل العلاقة الأصيلة بين الثورة الصناعية والاستعمار، وما جلباه للشعوب الغربية ـ ولطبقاتها النافذة بخاصة ـ من غنى فائض ومن قدرة قاهرة ومن شعور بالاعتزاز الذاتي ومن اطمئنان إلى الاستقرار والتقدم ومن تفاؤلية بشأن المستقبل الآتي.

ننتقل من الميدان العملي ومن انكلترا لنعود إلى ألمانيا ونقف عند المعلم الخامس في طريقنا. ولئن برز هذا المعلم من صميم التأمل والتفكير النظري الذي اشتهرت به المانيا، ونعني به **فلسفة هيغل التاريخية**، التي تنساب في جميع مؤلفاته والتي نظمها وفصّلها في محاضراته عن هذا الموضوع في جامعة برلين في العشرينات من القرن الماضي، فقد جعل هيغل التغير التقدمي طبيعة أساسية للحقيقة الجوهرية في الكون والتاريخ. هذه الحقيقة هي «العقل» (Geist) المتطور في الطبيعة مكاناً، ثم في التاريخ زماناً، والذي يغدو في هذه المرتبة الجدلية الثانية الكبرى «الروحَ المطلقة». إن التاريخ هو عملية تدرج هذه الروح في معرفة ذاتها، وبالتالي في اكتساب حريتها. وقد حدث هذا التدرج خلال مراحل تتجسد في حضارات، أهمها ثلاث: الحضارة (أو الحضارات) الشرقية التي تجلى فيها للإنسان أن فرداً واحداً (الحاكم المتسلط) هو حرّ، والثانية الحضارة اليونانية التي حصل فيها الإدراك أن فريقاً من البشر (اليونان) هم أحرار، والثالثة الحضارة الجرمانية التي توصلت إلى معرفة أن الإنسان، بما هو إنسان، كائن حرّ. قلنا التدرج، والواقع أن هذه الحركة التقدمية تتخذ

عند هيغل شكلاً خاصاً مفعماً بالدينامية، كان له وما يزال أثر ضخم في الفكر الحديث والمعاصر، نعني به الجدلية، المنطلقة من الطريحة (thesis) إلى النقيضة (antithesis) إلى المؤلفة (synthesis)، وهذه تصبح بدورها طريحة جديدة، وهكذا دواليك تقدماً وتصاعداً. ولا بد من التذكير أيضاً بأن هذه الحركة الجدلية هي، في عرف هيغل، حركة حتمية إذ إنها تعبر عن طبيعة الحقيقة الكونية التاريخية، وليست حركة جزئية أو عابرة، أو من صنع الإنسان ذاته إذ ليس الإنسان سوى انعكاس لها، وخيره هو في إدراكها واتباع مجراها.

وفي الوقت الذي كان هيغل يلقي محاضراته في فلسفة التاريخ في برلين، كان مفكر كبير في فرنسا، يعد نظرية تاريخية تقدمية أخرى كان لها أيضاً أثر واسع في مجاري الفكر التالية. نشير إلى نظرية أوغست كونت التي ضمنها كتابه الشهير **دروس في الفلسفة الوضعية** (ستة مجلدات، ١٨٣٠ ـ ١٨٤٢)، والتي نقف عندها معلماً سادساً في مسارنا. إن كونت ينقلنا من التأمل النظري في الحقيقة الجوهرية للكون والتاريخ إلى مراقبة الإنسان ذاته وتتبع تطور نظره إلى الأشياء وإدراكه لها. ويلحظ كونت ثلاث مراحل كبرى لهذا النظر والإدراك تتجلى في مختلف الحضارات وفي الحضارة الإنسانية ككل. المرحلة الأولى هي «اللاهوتية» التي تُردّ بها الأشياء والأحداث إلى علل خارقة للطبيعة، والثانية هي «الميتافيزيقية» التي تنسب فيها العلل إلى قوى مجردة تحلّ في الأشياء والأحداث ولكن تبقى مستقلة عنها، والثالثة هي «الوضعية» التي ينظر فيها إلى الأشياء والأحداث من خلال علاقاتها وروابطها بعض ببعض ويتبع فيها البحث سبل الملاحظة والتنسيق ووضع الفرضيات واختبارها واكتشاف سنن الوجود والحياة. وفي رأي كونت أن الإنسانية تقف في زمانه على باب المرحلة الثالثة، هو المبشر بها والممهد لها في العلم الجديد الذي اعتبر نفسه مؤسسه ودعاه «علم الاجتماع». ومسار المجتمعات المختلفة ـ وكذلك مسار المجتمع الإنساني كلياً ـ ليس مساراً دورياً أو انحدارياً، بل هو مسار تقدمي يجري حسب قانون المراحل الثلاث مرتبطاً بنمو العلم الاختباري والشعور الإيثاري ومتجهاً نحو خير «الإنسانية» التي تكوّن محور الدين الجديد الذي انتهى إليه كونت ودعا إلى اتّباعه.

ومن ألمانيا وفرنسا نعرّج ثانية على انكلترا لنشهد معلماً سابعاً في رحلتنا السريعة هذه. وهذا الانتقال الجغرافي ينقلنا أيضاً من الفلسفة النظرية وعلم الاجتماع إلى علم الأحياء. ففي العام ١٨٥٩ ظهر في انكلترا كتاب قلّ بين المؤلفات التي عرفها التاريخ ما فاقه أو جاراه أثراً: هو **أصل الأنواع** لتشارلز داروين. لقد أجرى داروين دراسات دقيقة واختبارات متقصية في عالم الأحياء تبيّن له بنتيجتها أن الأنواع الحيّة القائمة في هذا العالم لم تكن كذلك منذ أول وجودها ولا هي ستبقى كذلك في مستقبل الزمن، وإنما قد تطورت خلال الآماد البعيدة من نوع إلى نوع حسب قابليتها للتكيّف ولاكتساب

القدرة على البقاء والتغلب. إذن هناك تطور تقدمي في عالم الأحياء سائر على سنّة تنازع البقاء وبقاء الأنسب. ومع أن داروين حصر همه في عالم الأحياء الطبيعي، ولم يتقدم به إلى عالم التاريخ الإنساني، فلقد كان من أثر بحوثه التي هزت التفكير الغربي هزاً عنيفاً نفح فكرة التقدم بزخم جديد وإيلاؤها معنى «الارتقاء» من الأدنى إلى الأعلى ومن الأضعف إلى الأقدر ومن الأنقص إلى الأكمل. وجاء «التطوريون» من بعده ليمدوا هذا الارتقاء على مدى الطبيعة والتاريخ وليجعلوا منه أساس فلسفة شاملة للوجود. ونكتفي هنا بذكر الفيلسوف الانكليزي هربرت سبنسر (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) الذي جعل مذهب التطور أو الارتقاء محور «المبادىء» التي تقوم عليها شتى العلوم والتي عرضها في كتب متتابعة من **مبادىء علم الأحياء** (١٨٦٢) إلى **مبادىء علم الأخلاق** (١٨٩٢).

نصل الآن إلى المعلم الثامن والأخير من معالم سيرة الفكرة التقدمية، وهو المعلم الأشد بروزاً والأضخم أثراً في الحياة المعاصرة. نشير إلى **الماركسية** التي تلاقت وتفاعلت فيها الواقعية **والهيغيلية** والداروينية وغيرها من المذاهب والفكر السالفة، وجاءت بصورة فلسفة شاملة ـ «الجدلية المادية» ـ تفسّر مجرى الكون والحياة من الهيولى الأولى إلى المجتمع الشيوعي الخيّر. لقد تبنّى ماركس حركية جدلية هيغل، ولكنه رفض مضمونها. فالمضمون عنده ـ الكائن الفعلي والفاعل ـ ليس العقل الكوني أو الروح المطلقة، وإنما هو المادة المحتوية في ذاتها القدرة على التطور والمتطورة فعلاً من الأدنى إلى الأعلى ومن الأنقص إلى الأكمل. وعندما تبلغ عالم الإنسان يغدو العامل المسيّر للتاريخ تطور قوى الإنتاج والصراع على تملك هذه القوى. وهذا الصّراع هو الذي يقسم المجتمع الإنساني إلى طبقات، التقدمية المماشية لتطور قوى الإنتاج والرجعية التي بنت قدرتها ونفوذها على قوى الإنتاج السابقة والتي تجد مصلحتها في قمع الطبقات التقدمية الجديدة، وهكذا حتى الصراع الأخير بين الرأسمالية الرجعية والبروليتاريا التقدمية الذي ينهي الصراعات الطبقية بإزالة الطبقية ذاتها وإنشاء البروليتاريا العالمية. إن هذا التطور التقدمي مغروس في صميم الطبيعة والتاريخ، وهو سنّة محتمة لا بديل لها ولا عائق يثبت في وجهها أو يحول دون النصر النهائي الذي تبشر به.

وهكذا نرى أن التطورات الحياتية والفكرية المختلفة التي جرت في الغرب من مطلع العصر الحديث إلى أواخر القرن التاسع عشر تضافرت على تكوين فكرة «التقدم» وبثّها في الأجواء، وجعلها عنصراً غالباً من عناصر «الروح الغربية» إذا جاز هذا التعبير. وكان مما أيّد هذه الفكرة ورسخها ونشرها شعور الإنسان الغربي ـ أو على الأقل الإنسان النافذ فيه ـ بتقدمه المادي ونموّ معرفته وعلمه واتساع سلطته على الطبيعة وامتداد حكمه على أرجاء العالم. فكاد أن يكون الإيمان بالتقدم مهيمناً على الاتجاهات الفكرية جميعاً ـ المحافظة والليبرالية والثورية ـ لا يداخلها ارتياب في حقيقته وإنما تختلف في تقديرها

لدرجة سرعته أو بطئه، وفي قرب غايته أو بعدها، وفي السبل التي سيتخذها والمظاهر التي يتجلى فيها.

- ٤ -

هذا المناخ التفاؤلي المفعم بالثقة والاطمئنان والمنبعث عن الإيمان بالتقدم الإنساني المحتم أو شبه المحتم لم يعد سائداً في وطنه الغربي في هذه الأيام. فمنذ مطلع هذا القرن بدأت الأحداث العنيفة تهز بلاد الغرب وتمتد منها إلى سائر أنحاء العالم: الحرب العالمية الأولى، فالأزمة الاقتصادية العصيّة التي تلتها، فالحرب العالمية الثانية وما أحدثته من قتل ودمار، فتطور الأسلحة النووية، فانحسار الاستعمار ونشوب الحروب التحررية، فخلخلة الأنظمة السياسية والاقتصادية، فالاضطراب الاجتماعي والخلقي السائد، ففساد البيئة الطبيعية وانتقاص مواردها، فانبعاث الشعور بالقلق والاغتراب والرفض لدى الأجيال الناشئة ـ كل هذا وغيره أخذ يثير في الغرب شعوراً منتشراً بالشك والارتياب في وجهة المسار البشري، وفي التقدم الذي أصبح يبدو سراباً خادعاً أكثر منه حقيقة واقعة. ومن هنا هذا السيل من المؤلفات الصادرة في البلاد الغربية، المتسائلة عن مصير الحضارة، المشوبة بالتشاؤم، المتخوفة من «توازن الرعب» المهيمن على عالم اليوم، الراسمة صورة قاتمة عن المشكلات العالمية المتضخمة التي نرى الإنسان المعاصر عاجزاً عن حلّها.

هذا في المجتمع الغربي، أو ما يدعى أحياناً «العالم الأول». أما في «العالم الثاني» ـ الشيوعي ـ، فإن التفاؤلية بالتقدم ماتزال غالبة، إذ إنها قائمة في صلب العقيدة الماركسية. وهي ترتكز على الإيمان بقدرة العلم من جهة وبثورية الشعوب من جهة أخرى، وعلى الثقة بأنهما ستقودان البشرية ـ عبر الصراعات مع الرأسمالية والرجعية ـ إلى النصر المحتم.

أما في «العالم الثالث» فالأمر مختلط ومعقد. فالهبّة التحررية والإنمائية التي تسود شعوب هذا العالم تنطوي على إيمان بالتقدم واندفاع نحوه. على أن هذه الشعوب أخذت تدرك أن الأمر ليس بمثل السهولة التي كانت تتصورها في بدء يقظتها، وأن المشكلات التي تجابهها تتفاقم يوماً بعد يوم، وأن الفجوة التي تفصلها عن الشعوب المتقدمة تتسع بدلاً من أن تضيق. وكل هذا، مع الاضطراب العاصف في هذا العصر، جعل يبث في صفوفها الشك والقلق والتساؤل عن المصير، ويهزّ وجودها الحاضر وتطلعاتها المستقبلية هزاً عنيفاً.

لعل هذه اللمحة التأريخية الخاطفة أن تكون أمدّت القارىء بخلفية ـ ولو ضئيلة ـ لنشوء فكرة التقدم وتطورها في العالم الغربي الحديث وامتدادها منه إلى المواطن الأخرى. ولعلّها أن تساعد في كشف بعض منطويات هذه الفكرة ودعاواها، والسحر الذي تسطو به على العقول والقلوب فتتعلق الشعوب بها وتنطلق جادة ومسرعة تحت ألويتها. على أن

هذا التعلق والانطلاق، رغم ما جلباه ماضياً وما يمكن أن يجلباه مستقبلاً، من مكاسب في هبّات الشعوب من ركودها وفي سعيها إلى تحسين أحوالها، لم يقودا الشعوب إلى غايات الأمان والازدهار والارتقاء الحقيقية. وعلة ذلك أن مفهوم «التقدم» حتى بعد مرور قرون من ظهوره وانتشاره، مازال ناقصاً مختلاً، ومافتىء بالتالي يثير تناقضات متفاقمة وتصارعات محتدة، لاقتصاره على جوانب معينة من الحياة الإنسانية وإهماله جوانب أخرى أساسية تتصل بخلق الإنسان وضميره. ومن واجب الشعوب النامية، ومنها شعوبنا العربية، التي تنخرط الآن في معركة التقدم، والتحرر، والإنماء، سمّها ما شئت، أن تتدبر أعمق تدبّر هذه المفاهيم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ـ بل التي تنطوي آخر الأمر على جوهر واحد، وأن نسعى إلى تخليصها مما يحيط بها أو يداخلها من نقائص وأوهام. فإن هي فعلت، وفّرت على نفسها كثيراً من الأرزاء التي تحملتها أو التي تتحملها الآن الشعوب السابقة لها في هذا المضمار بسبب ما انساقت إليه من انحراف أو تيه أو تجاوز. وعندها تأتي معركة الشعوب النامية أجدى، لا لها نفسها فحسب، بل للشعوب «المتقدّمة» ذاتها، بل للبشرية جمعاء، في توجيهها إلى مسالك التحرر والتحضر الآمنة الخيرة.

ولا بدَّ أخيراً من التذكير بأن هذا التوجيه أو التوجه، الذي تتمثل به التقدمية الصحيحة، ليس أمراً محتماً، أو مفروضاً بقوة خارجية أو داخلية تسيّر التاريخ، وإنما هو منوط بقدرة الإنسان على تحقيقه، وبتيقظه الدائم لما يعتوره من مزالق وأخطار، ناشئة هي أيضاً من داخل الإنسان ذاته أكثر مما هي من العوامل الخارجية.

ثلاث محاولات حديثة لدراسة الحضارة:
شبنجلر وتوينبي وسوروكين

١٥٢١/٩

- ١ -

تتمايز الأطوار التاريخية التي تجوزها المجتمعات الإنسانية بالمفاهيم الأساسية التي تسودها وتحكم تفكير الناس وسلوكهم فيها. وتنبعث هذه المفاهيم من العوامل الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها) السائدة في الأطوار المختلفة، بما في ذلك نوع التفاعلات القائمة في داخل المجتمع وفي علاقاته بالمجتمعات الأخرى.

ففي طور من الأطوار يبرز مثلاً مفهوم «العصبية» عندما يكون المرء موثوق الصلة بالأقربين ممن حوله، أسرة كانوا أو قبيلة أو سكان قرية أو غير ذلك من المنتظمات الاجتماعية المحدودة النطاق، وعندما يشعر بأن هذه الصلة هي سبيله إلى الحفاظ على كيانه وحماية ذويه وصيانة ملكه. وفي طور آخر، يتفوق مفهوم «حكم الله» أو «العناية الإلهية» وتغدو الرابطة بين الإنسان وربّه هي أقوى الروابط الفاعلة في حياته فرداً ومجموعاً. وفي طور ثالث، يتقدم مفهوم «القومية» أو «الأمة»، حين تتسع العصبية لتطغى على الولاءات المحدودة النطاق ولتشمل جميع الذين تربطهم أرض ولغة وثقافة ومصالح مشتركة، ويصبح هؤلاء مصدر السلطة، ويصبح تحررهم وتقدمهم الغاية المبتغاة.

وليس معنى هذا أن الأطوار التي ذكرنا وغيرها مما تمر به الشعوب تأتي منفصلة بعضاً عن بعض، فإننا نجدها متداخلة في المجتمع الواحد ونجد فئاته تعيش أطواراً مختلفة وتتعلق بمفاهيم وولاءات متباينة، فيؤدي هذا إلى توترات وتناقضات بين تلك الفئات يرتهن التغلب عليها بوعي الشعوب وقدرة الحاكمين. ويتجلى هذا الواقع خاصة في أزمنة التحول والانتقال السريع، إذ تتكون عندئذ فجوات واسعة بين أبناء المجتمع، وتشتد حدة الروابط والولاءات وثورة التناقضات والتنازعات، وتبرز الحاجة إلى تجاوز الانقسام

والاصطراع وإلى ارتياد مجالات التفاعل الإيجابي بين مختلف الفئات، وما تحمل من مفاهيم وانتماءات.

وكما يصح هذا عن المجتمع الواحد، فإنه ينطبق أيضاً على المجتمعات المختلفة، خصوصاً في الأعصر الحديثة، إذ تحركت بعض المجتمعات وقطعت مراحل متتالية من التطور، بينما بقيت مجتمعات أخرى على ما هي عليه، بل تخلفت وتراجعت بحكم ركودها وجمودها. ومن هنا كانت «الفجوة» المتسعة بين الشعوب «المتقدمة» والشعوب «المتخلفة» أو «النامية»، وهي فجوة تتمثل، من ناحية، في اختلاف أوضاع هذين الفريقين من الشعوب، اقتصاداً واجتماعاً وسياسة وحكماً، ومن ناحية أخرى، في المفاهيم السائدة في كل منهما.

ومن المفاهيم التي أخذت تبرز في الآونة الحديثة مفهوم «الحضارة»، وهو مفهوم له أصوله في التاريخ ولدى مختلف الشعوب، كما نستدل من تقسيم العرب أنفسهم إلى بدو وحضر، ومن تأكيد سواهم على سكنى المدن (الذي بقي أثره في اللفظ الحديث: «التمدن»)، ومن تمييز اليونان والرومان أنفسهم عن «البرابرة» وما إلى ذلك. ولكنه لم يظهر كمفهوم أساسي له دلالته الشاملة وتقدمه في الاعتبار وأولويته بالنظر والدراسة ـ إذا استثنينا ابن خلدون ـ إلا في الأعصر الحديثة، وذلك بفضل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعقلية التي أدت إلى هذه الأعصر والتي لا مجال هنا لبسطها. وهذا الوعي الحضاري الجديد ذو مظهرين: أولهما تقدم «الحضارة» أو «التحضر» في ميدان الغايات، وسعي المفكرين إلى تبين مضموناتها ومقوماتها وشرائطها، وانتشار الطموح لتحقيق هذه المضمونات وما تنطوي عليه من أسباب تحرر الأفراد والمجتمعات واصطلاح شؤونها وارتقائها. أما المظهر الثاني، فهو اعتبار «الحضارة» السمة الشاملة التي تسم أي مجتمع من المجتمعات مهما تكن درجة «تحضّره» حتى لو كان بدائياً. فإذا أردنا ـ حسب هذا المفهوم ـ أن ندرك أية ناحية من نواحي مجتمع ما، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو عقلية، لم يكن لنا غنى عن تفهم حضارته ـ بمعنى نظام حياته ككل ـ، ذلك أن الحضارة بهذا المعنى كيان كلّي يسري في هذه النواحي والمظاهر جميعاً ويربطها بعضاً ببعض. وفي هذا المجال الذي قلنا إنه تجلى في العصر الحديث، يحسن بنا أن نذكر سبق ابن خلدون وريادته، إذ إن مفهوم «العمران» الذي خصّ به مقدمته والذي اعتبره مفتاحاً لولوج باب التاريخ البشري وللوقوف على حقيقة مجراه هو، في جوهره، نفس هذا المفهوم الحديث للحضارة الذي نتكلم عنه.

وقد نفذ هذا الوعي الحضاري، بمظهريه اللذين أشرنا إليهما، إلى جميع الدوائر الفكرية في الآونة الحديثة والمعاصرة، لكنه برز بخاصة لدى علماء الاجتماع والتاريخ، فأقبل هؤلاء وأولئك أكثر مما أقبل سواهم، على تحرّي موضوع الحضارة وإدخاله في

صلب اهتماماتهم. بل إن فريقاً منهم ـ فريق علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ـ جعلوه محور علمهم ومدار بحوثهم. ومهما يكن انتماء المعنيين بهذا الموضوع، فإنهم درجوا في تناوله على اتباع منهج العصر الحديث الذي يقوم على الملاحظة والنقد والتحليل ويبدأ بالأحداث أو المظاهر الجزئية فيحققها ويتقدم من هذا التحقيق إلى تكوين الفرضيات أو النظريات أو القوانين التر تربط بينها وتفسّرها. وهذا المنهج يؤدي، كما نعرف، إلى الاختصاص. وكلما أمعن العلم في سعيه، ازداد الاختصاص وتفرّع وتوزع. وهذا ما نجده اليوم عند علماء الاجتماع والمؤرخين وغيرهم من المعنيين بدراسة الحضارة. فهم ينصبّون على البحث في حضارة معينة أو في عصر من عصور التاريخ، بل إنهم يوغلون في الاختصاص ويقصرون جهدهم على ناحية حضارية محدودة أو على فترة تاريخية ضيقة قلما يتجاوزونها إلى سواها. ولهذا نراهم ينظرون شزراً إلى ما يقوم به بعضهم من محاولات عامة لدراسة «الحضارة الانسانية» بمجموعها، أو للمقارنة والمقابلة بين «الحضارات» المختلفة، أو لاستنطاق أسرار الماضي بكليّته.

بيد أنه، على رغم هذا الحذر السائد في الدوائر العلمية الاختصاصية، شهدت الآونة الأخيرة ظهور نظرات كلية للحضارة أو للتاريخ. ولا يتسع مجالها هنا لتعليل هذه الظاهرة وسرد مختلف أسبابها. ولعلنا نكتفي بسببين: الأول هو ما أخذ يبدو من شكوك، حتى في الدوائر العلمية، حول جدوى الاهتمام المفرط بالجزئي والفردي والغلو بالاختصاص، ومن شعور بالحاجة إلى نظرات كلية تنتظم فيها الجزئيات، وإن لم تبلغ هذه النظرات درجة الثبوت أو مرتبة اليقين. ولا يمكنها فعلاً أن تبلغ هذه الدرجة أو المرتبة مادام العلم في تقدم مستمر، فخير العالم إذن، مهما يكن حقل اختصاصه، أن يجمع في عقله ونفسه الجزئي والكلي معاً بشكل متناسق متفاعل، فيهتدي الأول منهما بالثاني ويمضي بالوقت ذاته في نقده وضبطه. أما السبب الثاني لظهور النظرات الحضارية الكلية، فهو ما اعترى الأوضاع المعاصرة من اهتزاز وتقلّب، وما قاسته البشرية في الآونة الأخيرة من مآسٍ حربية واقتصادية واجتماعية، مما أدى إلى زعزعة الثقة بالعقائد والقيم السائدة وانتشار القلق في النفوس بشأن حاضر البشرية ومصيرها. ومن هنا كان التساؤل عن الحضارة المعاصرة، وكانت محاولات العودة إلى أصولها وتتبع مساراتها والكشف عن عللها، وكان بالتالي التنبه المستجد لأهمية دراسة الحضارة، ولضرورة الإقدام على الإحاطة بها في نطاق شامل.

ومهما يكن من أمر، فإنه من المفيد لكل من يبغي مجاراة الفكر في هذا العصر، أن يطلع على هذه المحاولات، سواء انتهى به الأمر إلى قبولها أو إلى رفضها، نظراً لما أحدثت من أثر في أوساط المثقفين والرأي العام، ولما تطرح من تساؤلات وما تعرض من قضايا ومفاهيم حول الماضي والحاضر والمستقبل وحول التطور الإنساني ومصيره. هذا،

مع التمسك بضرورة اتباع النهج العلمي في التحقيق والتدقيق، ومع الحذر من التعميمات التي تفتقر إلى تأييد الحقائق المفردة، والتي يجب، على كل حال، أن تظل خاضعة للتعديل والتبديل وفقاً لمكتشفات العلوم والنتائج التي تأتي بها البحوث الاختصاصية.

- ٢ -

سأتناول في هذا المقال ثلاثاً من هذه المحاولات الكلية، عارضاً إياها بإيجاز، آملاً ألا يأتي هذا الإيجاز مُخلاً بمقاصدها ومضموناتها، بل أن يبعث، على العكس، إلى إثارة الاهتمام بها وبأمثالها من المحاولات والإقبال على دراستها والإفادة منها. هذه المحاولات الكلية الثلاث جاءت على أيدي ثلاثة من مفكري هذا القرن: أوزوالد شبنجلر الألماني، وأرنولد توينبي البريطاني، وبتريم سوروكين الروسي الأصل الأميركي الجنسية.

ولد شبنجلر عام ١٨٨٠ وتوفي عام ١٩٣٩، وكان في شبابه مدرساً مغموراً، ولكنه برز فجأة عقب الحرب العالمية الأولى في كتابه: **انحطاط الغرب**[١] الذي ظهر في مجلدين بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٢. وقد انبعث تفكير شبنجلر في هذا الكتاب من الهزات التي سبقت الحرب العالمية الأولى ومن المآسي التي تخللتها، وجاء عنوانه ممثلاً لاضطراب الثقة بعقلانية الغرب وللتشاؤم بمصير حضارته، اللذين ولدتهما ونشرتهما تلك الهزات والمآسي. فكان للكتاب أثره البارز والنافذ في الحركات اللاعقلانية والعنيفة التي قامت في الغرب في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن. ومع أن شبنجلر وضع مؤلفات أخرى، فإن كتابه الأول هذا هو الذي احتوى نظام تفكيره الشامل المستمد من ثقافة واسعة متعددة الأصول والمعروض بأسلوب أخاذ يهزّ الفكر والشعور.

ينطلق شبنجلر من موقف نقدي عارم للنظرة التأريخية الغربية الشائعة التي تعتبر أن الماضي الإنساني يكوّن وحدة متكاملة، وأنه يسير في خط مستقيم عبر عهود متتابعة: قديمة فوسيطة فحديثة فمعاصرة. إن هذه النظرة هي عنده وليدة العقلية الأوروبية، المنغلقة على ذاتها، المزهوة بحضارتها، المهملة للحضارات الأخرى، المتوهمة أنها تمثل قمة الإنجاز الإنساني. إنها النظرة «البطليموسية» التي ترى سائر الحضارات تدور حول الحضارة الأوروبية الغربية كما كانت النظرة البطليموسية الفلكية ترى سائر الكواكب تدور حول الأرض. أما نظرته التي جعلها منطلق تفكيره، فهي عنده النظرة «الكوبرنيكية» التي تنفي عن الحضارة الأوروبية مركزيتها في حركة التاريخ.

ويمكننا تلخيص هذه النظرة بالمبادىء التالية:

١ - إن جوهر التاريخ هو: «الحضارات». وقد أوجز هذا المبدأ بقوله: الحضارة هي

---

(١) Oswald Spengler, *Der Untergang des Abendlandes,* 2nd ed. (Munich: [n.pb.], 1923).

الحدث الأولي على مدى التاريخ العالمي حاضراً ومستقبلاً. وليست الشعوب والأمم والعلوم والفنون وسائر الإنجازات سوى مظاهر لهذه الحضارات. وكل شعب لم تشتمله حضارة ما، فهو شعب عاش أو يعيش خارج حركة التاريخ.

٢ ـ الحضارات العظيمة أو الرفيعة قليلة العدد، وهي المصرية والبابلية والهندية والصينية والكلاسيكية (اليونانية ـ الرومانية) والعربية والمكسيكية والغربية والروسية. ولكنه لا يتناول في الواقع إلا ستاً منها، ويصب اهتمامه بالدرجة الأولى على الثلاث التي يعتبرها رئيسية، وهي الكلاسيكية، والعربية، والأوروبية.

٣ ـ كل حضارة من هذه الحضارات تنبثق من معتقد جوهري أو من «رمز أولي»[٢] خاص بها. وهذا الرمز الأولي يحدّد معتقداتها الأخرى ونظم حياتها وعادات أهلها وعلومها وفنونها وكل إنجاز من إنجازاتها أو مظهر من مظاهر وجودها. إن الرمز الأولي للحضارة الكلاسيكية التي يدعوها الأبولونية هو المساحة المحدودة، وللحضارة العربية أو الماجية هو المساحة المغلقة، وللحضارة الغربية أو الفاوستية هو المساحة اللامتناهية. وهذا الرمز الأولي يتمثّل في الأولى بالمعبد اليوناني وبالهندسة الإقليدية وبالاهتمام بالشكل وبالتنظيم المدني وبأمثالها من المظاهر، فما هو يتمثّل في الثانية بالمعبد المقبب وبالجبر وبالاهتمام بالجوهر وبالمجتمع الديني، وفي الثالثة بالكاتدرائية وبالقوس القوطي وبالهندسة التحليلية وبالاهتمام بالذات والإرادة وبالأمة. أما كيف ينشأ هذا الرمز الأولي في أعماق النفوس، ولماذا يختلف هنا عنه هناك، فهذا عند شبنجلر سرّ مغلق، ولا يجدي المؤرخ أو الفيلسوف مطلقاً أن يحاول كشفه. بل كل ما يجديه فعلاً هو أن يعلم أن الحضارات هي الكيانات الأولية في الوجود الإنساني، وأن يعمل على اكتشاف كنه كل منها ومظاهرها والأدوار المتتابعة التي جازتها.

٤ ـ وينتج عن هذه الحقيقة الأساسية أن الحضارة هي كائن عضوي، وأن عناصرها المنبثّة في شتى نواحي الحياة ليست عناصر متفرقة مشتتة، وإنما هي عناصر مترابطة متحدة عضوياً، بصفة كونها صادرة كلّها عن أصل واحد ومطبوعة بالتالي بسمة ذاتية خاصة.

٥ ـ وينتج كذلك أن كل حضارة من الحضارات هي وحدة قائمة بذاتها، مستقلة كل الاستقلال عن الحضارات الأخرى، لا تأخذ عنها ولا تعطيها. فليس ثمة إنسانية واحدة أو تراث إنساني متراكم، بل حضارات متعددة وتراثات متمايزة تقوم وتتطور وتزول. وليس ثمة تقدم مستمر منذ فجر الوجود البشري إلى الوقت الحاضر. وليس ثمة علم أو فن أو أدب أو تقاليد أو أخلاق متواصلة متكونة على مدى التاريخ. وإنما كل من هذه الظواهر وسواها هو نسبي للحضارة المعينة. لكل حضارة فلسفاتها وآدابها وفنونها

---

(٢) Ursymbol.

وأخلاقها، حتى علومها. كل شيء نسبي، والحقيقة كذلك نسبية. فما هو حقيقة للحضارة الكلاسيكية ليس حقيقة للحضارة الغربية. ومن العبث إذن أن تسعى هذه إلى الاستمداد من تلك أو إلى تقليدها. إنها بروحها مختلفة عنها، بل مناقضة لها.

٦ ـ مع أن الحضارات هي منفصلة بعض عن بعض، فإنها تتفق كلها في أمر واحد وتنقاد إلى قانون ساطٍ لا يتبدل. وهو أنها تجوز الدورة الحياتية ذاتها. وهذه الدورة تتألف من أربع مراحل، يمثلها شبنجلر حيناً تمثيلاً طبيعياً وينظمها ربيعاً، فصيفاً، فخريفاً، فشتاءً، ويقسمها حيناً آخر حسب الفاعلية الحضارية إلى: مرحلة ما قبل الحضارة[٣]، ومرحلة الحضارة الزاهية[٤] وهي في الواقع مرحلتان: متقدمة ومتأخرة، ومرحلة الحضارة المستنفدة أو المدنية[٥] المؤدية حتماً إلى الانحلال. فكل حضارة من الحضارات تنبثق ثم تزهو وتثمر ثم تجدب فتتبدد.

والحضارات «متعاصرة»، بمعنى أن ظواهرها جميعاً تتشابه في المرحلة ذاتها. وعلى المؤرخ ألا يوجه نظره إلى الأحداث المتتابعة، بل إلى الأحداث المتشابهة «المتعاصرة» في جميع الحضارات تبعاً للقانون الدوري ذاته. ومن هنا كانت الجداول التي أعدّها للمقارنة بين الحضارات المختلفة، ولتبيان تماثل ظواهرها في كل مرحلة من المراحل.

٧ ـ وأخيراً، بل أولاً بالنسبة إلى اهتمام شبنجلر الرئيسي، المتمثل في عنوان كتابه: **انحطاط الغرب**، إن هذا القانون الذي يسود جميع الحضارات، والذي يهيمن على نشوئها وازدهارها وإثمارها وانحلالها، ينطبق على الحضارة الغربية. إن هذه الحضارة هي اليوم في دور «المدنية» الأخير، وهو الدور السابق للانحلال، فمن العبث أن يحاول أصحابها إحياءها أو تجديدها أو تحويل خريفها عن الشتاء المحتم إلى ربيع مفتعل. بل على الغربيين أن يجابهوا مصيرهم ومصير حضارتهم بوعي وجرأة. إنه القدر الذي لا مفر منه، ولا حرّية إلا بإدراكه ومجابهته. ليست الحرية اختياراً بين أن نفعل هذا أو نفعل ذاك، بل هي حرية أن نفعل ما يقتضيه القدر أو لا نفعله. حتى الآن ـ يقول شبنجلر ـ كان كل إنسان حراً بأن يعقد آمال المستقبل على هواه. إذ حيث تنعدم الحقائق، تسود العاطفة. أما من الآن وصاعداً، فعلى كل منّا أن يتعلم ما **يمكن** حدوثه، وبالتالي ما **سيحدث** فعلاً بضرورة القدر غير المتغيرة وبالاستقلال عن المثل والآمال والشهوات الشخصية. وعندما نستخدم لفظة «الحرية» الخطرة، فإنه يجب ألّا تعني أننا أحرار في اختيار هذا أو ذاك، وإنما

---

(٣) Vorzeit.

(٤) Kultur.

(٥) Zivilisation.

أن حريتنا مقصورة على اختيار الضروري أو لا شيء. فالشعور بأن هذا (الواقع) هو فعلاً «جيّد» هو ميزة رجل الحقيقة، ولا نستطيع مهما نُحنا أو لمنا أن نبدله[٦].

أما لماذا «هذا القدر»[٧]، وما هو مصدره وممّ يستمد سلطته، فهذه وأمثالها هي أيضاً سرّ مغلق، شأن سرّ نشوء الحضارات وتكوّن رموزها الأولية المكوّنة لها.

هي ذي نظرية شبنجلر بشكلها المبسط. ومن الطبيعي أن هذا الشكل لا يعطي هذه النظرية حقها، ولا ينبىء بالمعلومات الزاخرة واللمعات النيرة والأفكار الموحية التي أفاض بها ذهن شبنجلر الجبار واطلاعه الواسع، والتي جعلت كتابه من أهم الكتب التي ظهرت في هذا العصر ومن أبعدها تأثيراً.

ـ ٣ ـ

ننتقل الآن إلى نظرية أو محاولة أخرى. تلك التي قدّمها المؤرخ البريطاني العالمي أرنولد توينبي (١٨٨٩ ـ ١٩٧٥)، وعرضها في كتابه الشهير: **دراسة للتاريخ**[٨]، الذي صدر في اثني عشر مجلداً بين عامي ١٩٣٤ و١٩٦١، وفي العديد من كتبه الأخرى ومقالاته الوافرة. والحق أن الأدبيات «التوينبية» ـ ما ظهر منها أصلاً بقلمه، وما كتبه غيره تلخيصاً أو تعليقاً أو نقداً، وردوده على هذا، والردود على الردود إلى آخر السلسلة المتفاعلة الحلقات من عام ١٩٣٤ إلى الوقت الحاضر ـ إن هذه الأدبيات تكوّن جزءاً ضخماً من النتاج التأريخي المعاصر، يصعب الإحاطة به في عرض موجز. ومع هذا، فلا بأس من أن نحاول تقديم النظرية التوينبية بهيكلها العاري، كما فعلنا بنظرية شبنجلر، إن لم يكن لشيء فللتنبيه إليها والدعوة إلى دراستها بما تستحق من عناية. وسنركز على أهم مبادئها، وهي:

١ ـ إن «الوحدة المعقولة» لتفهم الماضي هي «المجتمع» والمجتمع هو أصغر وأيسر إدراكاً من «الإنسانية» وأوسع وأوفى من «الأمة» أو «الدولة». وبالتالي، فإن همَّ المؤرخ يجب أن ينصبّ على استكشاف المجتمعات التي ظهرت في التاريخ، وعلى استنباط سنن تطورها.

٢ ـ المجتمعات على نوعين: مجتمعات بدائية، وهي عديدة نبتت في مختلف أصقاع العالم، في المدى الطويل منذ بزوغ الإنسان إلى قيام الحضارة (ولايزال بعضها قائماً حتى الآن)، ومجتمعات حضارية[٩] بدأت تظهر من حوالى ثمانية آلاف سنة. وهذه

---

(٦) Spengler, Ibid., p. 54.

(٧) Schicksal.

(٨) Arnold Toynbee, *A Study of History*.

(٩) Civilizations.

المجتمعات الحضارية هي مادة عناية المؤرخ، بينما الأولى تكوّن مادة عناية العالم الانثروبولوجي.

٣ ـ ليست المجتمعات مستقلة منفصلة بعضاً عن بعض كما قال شبنجلر. فالحضارات القديمة نشأت عن مجتمعات بدائية، وبعض تلك الحضارات ولّدت حضارات جديدة تنتسب إليها بنسبة البنوّة، كما أن تلك تنتسب إلى هذه بنسبة الأبوّة أو الأمومة. وقد بدأ توينبي بمسح الحضارات الكبرى المعاصرة، فإذا هي خمس: الغربية المسيحية، والأرثوذكسية المسيحية، والإسلامية، والهندية، وحضارة الشرق الأقصى. وأخذ يعود إلى أصول هذه الحضارات ويستخرج آباءها وأجدادها إلى حدود المجتمعات البدائية، فظهرت لديه إحدى وعشرون حضارة تاريخية، منها ـ كما قلنا ـ خمس حيّة لآن، وأخرى شبّت ونضجت وشابت ثم ماتت بعد أن وضعت حضارات وليدة. وبالإضافة إلى هذه الحضارات الخصبة، ثمة خمس توقفت عن النمو و «تجمدت»[١٠] فأجدبت قبل الإخصاب، وأخرى أُجهضت[١١] قبل أن تولد.

٤ ـ إن مهمة المؤرخ، بعد أن يحدد الحضارات التي ظهرت في الماضي ويصنفها، هي أن يسعى إلى استخراج السنن التي تحكم مساراتها التاريخية، شأنه في ذلك شأن العالم الاجتماعي، أو العالم الطبيعي. فالتأريخ، كعلم، لا يختلف عن سائر العلوم، في تتبعه للسنن والقوانين التي تنتظم بها وحدات موضوعه، وإن تكن هذه الوحدات عنده ـ أي الحضارات ـ هي أوسع نطاقاً وأشد تعقيداً وأكثر خفاءً من الوحدات التي تعالجها العلوم الأخرى. فهي، من جهة، كائنات ضخمة متحولة، ومن جهة أخرى قابلة للزوال، وقد زال أكثرها فعلاً ولا يمكننا إدراكه إلّا من خلال آثاره.

ولقد بدأ توينبي بدراسة الحضارة الهلّينية ـ وهي عنده أم الحضارتين الغربية المسيحية والأرثوذكسية المسيحية ـ فوجد أنها مرت بأربعة أدوار: تكوّن، ونمو، وعجز، وتفكك. ثم رأى أن هذه الأدوار ذاتها تنطبق على مسيرة كل من الحضارات الأخرى. وأقبل بعد ذلك على الدور الأول، وتساءل: لماذا تولد الحضارة، وما هو العامل الذي يجعلها تتطور من مجتمع بدائي إلى حضارة، أو الذي يبعث حضارة وليدة من أخرى هرمة وزائلة؟ أهو نوع البيئة الطبيعية التي تحيط بها، أم الخصائص العرقية التي تميز أصحابها؟ وقد خرج من استعراضه لمنشأ الحضارات إلى نفي هذا وذاك، وإلى استخراج القانون الذي اشتُهر به، وهو قانون التحدي والاستجابة. إن مولد الحضارات هو فعل استجابة للتحديات التي تجابهها. وفي الحضارات الأولى ـ أي الناشئة عن المجتمعات

---

(١٠) Arrested.

(١١) Abortive.

البدائية ـ تأتي التحديات من البيئة الطبيعية. فليس صحيحاً أن هذه الحضارات قامت في بيئات سهلة خصبة ثرية، بل ـ على العكس ـ كانت تلك البيئات عسيرة التناول شديدة المطالب. ومن هنا كانت تحدياتها، ومن هنا أيضاً كانت ولادة الحضارات استجابة لهذه التحديات وتغلباً عليها. أما في الحضارات الوليدة، فإن التحديات الجوهرية لا تأتي من البيئة الطبيعية الخارجية، بل من داخل المجتمع ذاته ومن الأوضاع الإنسانية الناشبة في الحضارة الأم المتفككة.

وهنا يقف توينبي، كما وقف قبله شبنجلر، عند باب مسدود أو سرّ مغلق، وهو: لماذا تستجيب بعض المجتمعات أو الحضارات للتحديات حولها أو في داخلها، ولا تستجيب أخرى في أحوال مماثلة؟ إن الجواب عن هذا السؤال هو عنده متغلغل في صميم الوجود الإنساني، وليس للمؤرخ سبيل لبلوغه والقبض على ناصيته.

٥ ـ ومن طبيعة سنة التحدي والاستجابة، أن كل استجابة تتحول بدورها إلى تحدٍ جديد. ومادامت هذه السنّة جارية وفاعلة، فإن الحضارة تنتقل من دور «التكوّن» إلى دور «النموّ»، وفي خلال هذا الدور تتحول التحديات تدريجاً من البيئة الخارجية إلى داخل الكيان الحضاري. وينبعث فعل الاستجابة من «المبدعين» في الكيان الحضاري: وهم عادة أقلية من الأفراد والنخب. إن هؤلاء المبدعين هم طليعة الحضارة وقادة موكبها. وإبداعهم يأتي من كونهم يبصرون التحديات قبل أن يبصرها سواهم ويدركون مضموناتها، فتتجدد عقولهم وقلوبهم بفعل الرؤية والإدراك وما يتطلبانه من جهاد نفسي. ويسري أثر هذا التجدد الإبداعي، أو الإبداع التجددي، إلى جماهير حضارتهم، فتنقاد هذه الجماهير إليهم، وتقلدهم، وتؤيدهم في عملية التحدي ـ فالاستجابة ـ فالتحدي، التي تمثل فعل النمو أو التقدم.

على أن سِيَر الحضازات قد أبدت أن هذه العملية ليست دائمة، وأن سلسلتها تتعرض للانقطاع بعد حين قصير أو طويل. والسبب الأصيل لهذا الانقطاع هو ارتخاء روح الإبداع عند الأفراد أو النخب وخمود الإيمان في نفوسهم، وازدهاؤهم بمكانتهم وسلطتهم، واكتفاؤهم بإنجازاتهم، وتلفتهم إلى الماضي بدلاً من تطلعهم إلى المستقبل، وقعودهم عن اختراق الآفاق وتحطيم القيود. بل إنهم يصبحون هم القيود، ويتحولون من مبدعين موحين إلى متسلطين قاهرين. وعندما يحدث هذا ـ عندما يتوقف قادة الحضارة عن الاستجابة للتحديات ـ تدخل الحضارة دور «العجز» ومن بعده دور «التفكك»، وتنقلب الوحدة التي كانت تسودها انقساماً وانشقاقاً واللحمة التي كانت تضم أبناءها تفرقاً وتبدداً.

٦ ـ إن النمط السائد في هذا الدور التفككي هو انقسام الحضارة إلى ثلاث فئات رئيسية: الأولى فئة الأقلية الساطية، التي كانت في السابق أقلية مبدعة والتي تحاول في

هذا الدور إثبات مكانتها ودعم سلطتها بالقوة والقمع، فتنشىء لهذا الغرض «دولة جامعة»[١٢]، وأبرز مثل على هذه الدولة الامبراطورية الرومانية. والفئة الثانية هي الأكثرية الداخلية التي كانت في دور النمو تنقاد للأقلية المبدعة، ثم أخذت الآن ترفض قيادتها السلطوية وتعسفها فتحولت إلى «بروليتاريا داخلية» مغتربة عن مجتمعها وجاهدة في تغييره. أما الفئة الثالثة فهي «البروليتاريا الخارجية» التي تحوم حول الدولة الجامعة في هذا الدور، كما حامت قبائل البرابرة حول الامبراطورية الرومانية عندما أخذت عوامل الضعف تستشري فيها. وأهم الفئتين الأخيرتين البروليتاريا الداخلية، العاملة إيجابياً في سبيل القضاء على الوضع الحضاري المتردي وتوليد حضارة جديدة. وهي تتوصل إلى ذلك باحتضانها في أحشائها «ديناً جامعاً»[١٣] يرقى عن الدين الجامع الذي كان يسود الحضارة المتردية ويغدو باعث الحضارة الوليدة وجوهر كيانها والسمة التي تتميز بها عن سواها. فالدين هو مصدر الحضارة، والعامل الإيجابي في بنائها، كما كانت المسيحية في ما بين سقوط الامبراطورية الرومانية وقيام الحضارة الغربية.

٧ ـ لقد وضع توينبي كتابه الواسع النطاق على مدى ثلاثة عقود من السنين أو أكثر. وفي خلال هذه المدة التي اعترضتها الحرب العالمية الثانية، طرأت على مفاهيم توينبي ونظريته العامة بعض التغيرات والتحولات. وأهم هذه التحولات هو تبدل العلاقة في نظره بين الدين والحضارة. فبينما كان في السنوات الأولى يعتبر الحضارة الوحدة الأساسية في التاريخ، والدين هو الباعث أو الوسيلة لإنشاء الحضارة، إذا هو في المجلدات التي وضعها بعد الحرب العالمية الثانية ينتهي إلى عكس ذلك، ويقضي بأن الوحدات الأساسية في التاريخ البشري هي «الأديان الرفيعة»[١٤]، وأن الحضارات ليست سوى وسائل لنشوء هذه الأديان. ويذهب من هذا إلى أن الحوار الأساسي الذي يجب أن يقوم في هذه المرحلة المصيرية من وجود الإنسانية، ليس الحوار بين الدول، أو حتى بين الحضارات، بل بين الأديان الكبرى السائدة في عالم اليوم ـ هذا الحوار الذي سيتوقف عليه مصير الإنسانية وحدة وبقاءً وازدهاراً أو انقساماً وزوالاً وتبدداً.

هذه هي نظرية توينبي في هيكلها العاري كما قلنا. ولا يستطيع المرء تقديرها حق قدرها إلا بالإطلاع على كتابه الرئيسي الضخم وكتبه ومقالاته الجزيلة الأخرى. وسواء انتهى المرء إلى قبول نظريته أو رفضها، فلا شك في أنه يفيد كثيراً من علم توينبي الغزير في شتى وجوه التاريخ وسِيَر الحضارات، ومن ومضات فكره وخِصب خياله، ومما اكتسبه بجهده المضني كمؤرخ وكإنسان.

---

(١٢) Universal State.

(١٣) Universal Religion.

(١٤) Higher Religions.

- ٤ -

ننتقل الآن إلى المحاولة الثالثة التي يدور عليها عرضنا، وهي التي قام بها العالم الاجتماعي بتريم سوروكين. ولد هذا العالم في روسيا عام ١٨٨٩ ونشأ فيها، وكان أول أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة بتروجراد، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأميركية، وأسس قسم علم الاجتماع في جامعة هارفرد عام ١٩٣٠، وظل يدرّس فيها وفي غيرها من الجامعات الأميركية ويؤلف ويناظر ويفعل في تطوير مفاهيم علم الاجتماع ومناهجه حتى وفاته عام ١٩٦٨. ولعلّ أهم مؤلفاته هو: **الديناميات الاجتماعية والحضارية**[١٥] الذي صدر في أربعة مجلدات بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤١.

لقد قام سوروكين بدراسات اختصاصية في موضوعات اجتماعية وحضارية، ولكن شهرته تقوم على نظريته العامة في الكيانات الحضارية التي ظهرت في التاريخ. وتتلخص هذه النظرية في ما يلي:

١ ـ إنه يوافق شبنجلر وتوينبي وأمثالهما في أن الوحدات الأساسية في الوجود البشري هي الحضارات. ولكن الحضارات عنده لا تتمتع بالوحدة أو العضوية التي نجدها عند أولئك. إن كل حضارة من الحضارات تحتوي على كيانات منتظمة في داخلها وعلى ظواهر متفرقة غير مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً. وعلى المؤرخ أن يميز بين الكيانات المنتظمة، أو بالأحرى ما يدعوه سوروكين المنتظمات الحضارية[١٦] وبين الأخلاط من المظاهر المتصلة بها. وأهم المنتظمات الحضارية هي: اللغة، والعلم، والدين، والفنون، والأخلاق. وفي داخل كل من هذه المنتظمات منتظمات أصغر[١٧]، كما أنها جميعاً تأتلف في منتظم شامل أكبر[١٨].

٢ ـ إن فاعلية أية حضارة من الحضارات تتوقف على حيوية هذه المنتظمات في داخلها وعلى مدى انسجامها معاً وخصب التفاعل بينها.

٣ ـ إن الحضارات تتمايز في ما بينها في مفاهيمها الأساسية للإنسان وللوجود. ما هو أصل الوجود ومصدر الحقيقة؟ ثمة ثلاثة مواقف رئيسية ظهرت في التاريخ وطبعت بسماتها الحضارات المختلفة. ويصف سوروكين هذه المواقف الإدراكية والوجودية والكيانات الحضارية الناتجة عنها أوصافاً يصعب نقلها إلى العربية. إنها الموقف

---

(١٥) Pitrim A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics* (New York: American Book Company, [1937-1941]).

(١٦) Cultural Systems.

(١٧) Subsystems.

(١٨) Supersystem.

الصوري (؟)[١٩] أو الروحاني الذي يعتبر الله، المتعالي عن عالم الحس والعقل، أصل الوجود ومصدر القيم؛ والموقف المثالي (؟)[٢٠] الذي يركز على الوجود ذاته، الشامل لعوالم الحس والعقل ولما فوق الحس والعقل، الوجود الذي يجمع الاختلافات والتناقضات، اللامتناهي، الذي لا يحده عقل ولا يحيط به إدراك؛ والموقف الحسي[٢١] الذي يتخذ الحس أساساً للحقيقة، وينصب عليه نظراً وتطبيقاً، منكراً أية حقيقة أو قيمة غريبة عنه أو خارجة عن نطاقه. وقد نشأت عن هذه المواقف الثلاثة ثلاثة أنواع رئيسية من الحضارات، كما قد تنشأ ثلاثة أطوار معينة من الحضارة الواحدة.

٤ ـ درس سوروكين بعمق وتفصيل الحضارة الغربية، وتابعها خلال الأطوار التي جازتها، فوجد أن هذه الأطوار تتميز بالمواقف التي ذكرنا. كل طور منها لا يتميز بالأسر الحاكمة، أو بالشعوب النافذة، أو بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي المهيمن، وإنما بالموقف السائد من الوجود والحقيقة. والانتقال من طور إلى آخر إنما ينتج عن الانتقال الذاتي الداخلي لا القسري الخارجي، وهو انتقال من مفهوم أساسي إلى مفهوم أساسي آخر. والحضارة الغربية تقف اليوم في مرحلة انحلال دور «حسي» بدأ في القرن السادس عشر إثر انحلال دور «مثالي» سابق. لقد أدى الدور الحسي الذي جازته في الأعصر الأخيرة إلى إنجازات زاخرة في العلوم التجريبية والتقنية. ولكن اختباراتها الحديثة قد زعزعت إيمانها بالحس سبيلاً إلى الحقيقة. فهي الآن على عتبة تحول جذري يتناول جوهر وجودها ويعمها بكاملها. وهذا هو السر العميق لأزمتها الحاضرة الشاملة. وليس هذا الاختبار فريداً في تاريخ الحضارة الغربية، فلقد جازت الأدوار الثلاثة مرتين، وها هي الآن في الحلقة الأخيرة من السلسلة الثانية.

٥ ـ يحاول سوروكين أن يدعم نظرته هذه بدراسات تفصيلية لمنتظمات الحضارية التي تكوّن الحضارة الغربية، وللأعلام الذين عملوا في ميادين هذه الحضارة على تتابع العصور، للتدليل على السمات البارزة في كل دور من الأدوار وعلى طبيعة الانتقال من دور إلى آخر ـ هذا الانتقال الذي يتجلى عنده في كل منتظم من المنتظمات: اللغة، والعلم، والدين، والفنون، والأخلاق، وفي نتاج الأعلام البارزين. وإذ يقصد سوروكين أن يظل في نطاق علم الاجتماع وأن يتقيد بشرائطه وأسلوبه، فإن أحكامه تأتي أكثر تحوطاً من أولئك الذين يصدرون عن موقف فلسفي شامل أو عن مبدأ تحتيمي قاسر.

---

(١٩) Ideational.

(٢٠) Idealistic.

(٢١) Sensate.

ـ ٥ ـ

وبعد، ماذا نفيد من هذا كله ومن أمثاله من المحاولات التأريخية أو الحضارية الكلية الحديثة؟ إننا نلاحظ في جميع هذه المحاولات الأمور التالية:

١ ـ الارتياب بالتقسيم التقليدي للتأريخ إلى قديم، ووسيط، وحديث، ومعاصر، واعتبار هذا التقسيم صادراً عن المنظور الغربي، وهو منظور محصور لا يستوعب الاختبار الإنساني الشامل، ولا ينطبق على الحضارات غير الغربية.

٢ ـ الدعوة إلى الخروج عن نطاق هذا المنظور وعن اعتداد الحضارة الغربية بذاتها وإهمالها وإهمال مفكريها ومؤرخيها للحضارات الأخرى، وتنبيه الأنظار إلى هذه الحضارات كمظاهر مختلفة ومتكاملة للإبداع الإنساني، وليس كمقدمات وممهدات للحضارة الغربية فحسب أو كمخلفات نشأت على هامش هذه الحضارة أو كمواد لفعلها واستغلالها.

٣ ـ إن الوحدات الأساسية في التاريخ ليست الأسر الحاكمة، ولا الدول، ولا البلدان، ولا الطبقات، ولا العصور، وإنما هي الحضارات. إليها يجب أن يتجه نظر المؤرخ، وعليها يجب أن يتركز اهتمامه. وهي التي يجب أن تؤلف مادة التأريخ الأساسية، وتكوّن الأركان التي تقام عليها مناهج دراسته وبحثه وتدريسه.

٤ ـ الحضارات، كالحياة، كيانات متكاملة. وكما أن حياة أي فرد أو أي مجتمع تكوّن وحدة تضم مقوماتها المختلفة، كذلك الأمر في الحضارة. فإن أية من عناصرها أو مظاهرها: من لغة أو دين، أو ثقافة أو سياسة أو حرب، أو اقتصاد أو اجتماع أو غير ذلك، يعجز بمفرده عن الإحاطة بها والكشف عن جوهرها كاملاً. فلا بد لإدراكها من تناول هذه العناصر أو المظاهر جميعاً بترابطها وتكاملها. ولعل المظاهر التي انصبت عليها عناية المؤرخين في الماضي ـ أي تلك التي تتصل بشؤون السياسة والحرب ـ هي أقلها أهمية، فيجب إعادة النظر في هذه العناية، وحصرها في الحدود التي تفرضها النظرة الحضارية الشاملة.

٥ ـ لكل حضارة من الحضارات طابعها الخاص الذي تضافرت على تكوينه بيئتها الجغرافية واختبارات شعوبها وما أدت إليه هذه الاختبارات من نظرات معينة إلى أصل الوجود وطبيعته وإلى جوهر الحقيقة ووسائل بلوغها. وهذا الطابع الخاص هو الذي يميز الحضارات بعضاً عن بعض، ويحدد إبداعاتها ومساهماتها المختلفة في النتاج الإنساني العام.

٦ ـ كما أن الحضارات كيانات متكاملة، فهي أيضاً ـ كالحياة ـ كيانات متطورة،

تنشأ وتنمو وتنضج وتنحل. فعلينا أن نتابع تطورها هذا، وأن نميز الأشكال التي اتخذها في مراحله المتتابعة، والعوامل التي أدّت إلى ذلك.

٧ ـ والحضارات، كالحياة أيضاً وأيضاً، تتفاعل فيما بينها، تأخذ وتعطي، وتتأثر وتؤثر. وهذا التفاعل هو سر حيويتها ومنطلق إبداعها. وخيرها هو في أن تقدّر أهمية هذا التفاعل وتبقيه ناشطاً في الاتجاهين معاً: تأثراً وتأثيراً. وشر ما يصيبها هو أن تنغلق على ذاتها، أو أن تتراخى فتظل موضع تأثر وانفعال فحسب.

٨ ـ يطمح بعض أصحاب النظرات الكلية ممن ذكرنا أو من سواهم إلى استنباط السنن التي تتبعها الحضارات في تطورها وفي تفاعلها، وإلى تحديد العامل الفاعل أو العوامل الفاعلة في هذا التطور والتفاعل، ويعتبرون أن على المؤرخ أو على عالم الاجتماع أن يقوم بهذا الاستنباط والتحديد، شأن غيره من العلماء. إن هذه المهمة هي في غاية الصعوبة والخطورة، نظراً لعظم الوحدات التي تمثلها الحضارات واتساع نطاقها وتعقد كياناتها. فأية محاولة من هذا النوع تبقى محاولة تقريبية، ويجب أن تحاط بكثير من الحذر والتحفظ. وكلما جاءت بشكل حازم حاسم كانت أدعى إلى الشك والارتياب.

٩ ـ يلاحظ الباحث في النظرات التأريخية والكلية التي ظهرت في الغرب المعاصر شعوراً لدى أصحابها بأن الحضارة الغربية تمر في هذه الآونة بأزمة مصيرية. وقد يختلف هؤلاء في وصف هذه الأزمة وفي تعليل أسبابها، ولكنهم يتفقون في الإحساس بها وفي تقدير خطورتها. ولعل إحساسهم هذا هو الذي دفعهم إلى دراسة الحضارات وتتبع مساراتها ومقارنتها بعضاً ببعض، توصلاً إلى استكشاف كنه الوضع الحضاري الغربي الراهن واستبصار مصيره.

١٠ ـ إذا كان هؤلاء الباحثون يصدرون عن قلق محتدم بشأن حضارتهم ومصيرها، فخليق بنا نحن أبناء الشعوب العربية أن نشعر بهذا القلق ذاته أو بما يفوقه حدّة واحتداماً فيما يتصل بموقفنا الحضاري الراهن ومستقبله. فمهما يكن شأن الأزمة التي تعانيها الحضارة الغربية الحديثة، ومهما يبلغ من شدة وخطورة، فالواقع القائم والفاعل هو أن هذه الحضارة لاتزال تتمتع بأسباب من القدرة تجابه بها الحضارات الأخرى، التي هي الآن في مرحلة نهوض وانبعاث، وتطغى بها على هذه الحضارات. ولعل أول ما يتوجب علينا وعلى أمثالنا هو أن نتبين وجوه هذه القدرة، ونقف على أسرارها ومصادرها، لنكوّن لأنفسنا قدرات ترتفع إلى مستواها بل إلى ما هو أرقى منها وتتيح لنا مجال الصمود في معترك الحياة المعاصرة وأسباب الزهو والعطاء في الغد المقبل. ولن يتأتى لنا هذا، إلا إذا أدركنا أن مشكلاتنا الأساسية هي مشكلات حضارية ـ لا سياسية، ولا دفاعية ولا اقتصادية ـ إذ إن هذه وسواها ليست سوى مظاهر لوضعنا الحضاري النافذ الشامل. فقدرة الشعوب هي ـ أولاً وأخيراً ـ قدرة حضارية، وكذلك عجزهم وتخلفهم.

أزمة النهوض الحضاري

١٥٣٧/٩

ـ ١ ـ

تجوز الإنسانية جمعاء، في عصرنا المتفجر هذا، أزمة حضارية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المديد. وتنفرد هذه الأزمة عن سابقاتها بخصائص عدة، أهمها اثنتان: الأولى شمولها للشعوب كافة وللإنسانية بمجموعها. فلقد شهد التاريخ في مجراه الماضي انهيار دول وانحطاط شعوب وتبدد حضارات، ولكن هذه الأحداث ـ مهما بلغت من الاتساع ـ كانت تبقى محصورة نسبياً في مناطقها، غير مؤثرة في المناطق المنفصلة عنها. أما اليوم، فلم يعد ثمة انفصال أو انعزال، إذ ربطت التكنولوجيا الحديثة المتطورة سائر شعوب العالم وأصقاعه بعضاً ببعض، وهي تمضي يوماً إثر يوم في توثيق هذا الربط، بحيث إن أهم الشؤون الحالية والمقبلة ـ وفي مقدمتها الشؤون الحضارية ـ أصبحت شؤوناً إنسانية شاملة لا تدرك ولا تعالج إلا من خلال هذا المنظور وعلى ضوء هذه الحقيقة البارزة. أما الخاصة الثانية للأزمة الحضارية الراهنة، فهي أنها أشد خطورة وأبلغ أثراً من أية من سابقاتها، لأن القوى التي تملكها البشرية اليوم ـ وهي قوى قد تستخدم للشر كما قد توظف للخير ـ تفوق كمّاً ونوعاً، وبمقدار عظيم ومتعاظم، القوى التي كانت لها في أي من العصور الماضية. فالبشرية تنوء في هذه الآونة بكوابيس أخطار لا تهدّد الأوضاع الحضارية فحسب، بل تتناول بقاء البشرية ذاته. أن تكون البشرية أو لا تكون ـ حضارة وبقاء ـ هو اليوم التحدي الرهيب الماثل في الأفق والخليق بإثارة أوعى الانتباه وأعمق القلق على المصير.

ـ ٢ ـ

وأحسب أننا معنيون أول الأمر بأزمتنا الحضارية في العالم العربي. على أنه لا بد

من التأكيد أنه يتوجب علينا أن ننظر إلى هذه الأزمة في النطاق العالمي الشامل. فنحن، كغيرنا من الشعوب، قد غدونا جزءاً من كيان إنساني متواصل متفاعل، وغدت كل مشكلة أساسية من مشاكلنا مرتبطة ارتباطاً عضوياً بما يحيط بنا من قريب أو بعيد.

ولقد اعتاد الباحثون والعاملون في القضايا الحضارية في الربع الماضي من هذا القرن تقسيم شعوب الأرض ثلاث مجموعات: مجموعة الشعوب «الليبرالية» الغربية، ومجموعة الشعوب الشيوعية «الشرقية»، ومجموعة شعوب «العالم الثالث». ويختلف هذا العالم الثالث عن الأول والثاني بأنه مختلف عنهما، وبكونه ميدان التنافس والتنازع والتصادم بينهما.

ومنذ بضع سنوات أخذ يبدو للنظر أن العالمين الأول والثاني ـ على ما بينهما من اختلاف وتناقض في المنطلقات الفكرية والعقائدية وفي النظم والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ هما أقرب أحدهما للآخر من أي منهما للعالم الثالث. وصلة القربى هذه تقوم بالقدرة التي يتمتعان بها في شتى المجالات ـ الصناعية والعسكرية منها بخاصة ـ والتي تميزهما عن الشعوب الأخرى المتصفة بالعجز والتخلف بالنسبة إليهما. فإذا عالم اليوم عالمان: عالم «الشمال» حيث تتركز الشعوب القادرة المتقدمة، وعالم «الجنوب» المكتظ بالشعوب العاجزة المتخلفة.

ونحن العرب من ضمن هذه الشعوب الأخيرة، سواء أسمينا مجموعها «العالم الثالث» أو «عالم الجنوب» أو غير ذلك، هذا العالم يتألف من فريقين من الشعوب: فريق ظل إلى عهد قريب على بدائيته ولم يبنِ حضارة أو يقم بدور فاعل في التاريخ، وفريق قام بأدوار فاعلة وأنشأ حضارات مبدعة، ثم كبا وانحط وركدت حياته وتبددت حيويته. وفي الأعصر الحديثة غدا هذا العالم بفريقيه، كما نعلم، طعماً للدول الناهضة، من مجموعة «العالم الأول»، والتي جعلت تتحكم به وتنهب موارده المادية والبشرية، وتستغل أسواقه، وتتقاسمه مستعمرات ومناطق نفوذ. فجاء هذا الاستعمار الخارجي يمكن الضعف الداخلي ويضيف إليه صنوفاً جديدة من العجز والتفكك والفساد. ثم أصبح عالمنا بعد الحرب العالمية الثانية ميدان تنافس وصراع، كما قلنا، بين العالمين «الأول» و «الثاني» وعلى وجه الخصوص بين القوتين العظميين اللتين تتزعمان هذا أو ذاك: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

وإذ أخذ هذا العالم يستفيق من كبوته ويسعى إلى التحرر من قيوده، طفق يشعر بتخلفه، وينهض للتخلص من هذا التخلف وللحاق بالركب المتقدم. وجرى هذا السعي في السبل التالية:

١ ـ التحرر من التحكم الخارجي بجميع أشكاله: السياسي، والاقتصادي، والثقافي وسواها.

٢ ـ استكشاف الهوية القومية وتأكيدها.

٣ ـ مكافحة الأدواء والمفاسد الداخلية وازالة الأعباء الثقيلة الموروثة من الماضي، أو تخفيضها على الأقل.

وقد سمّي هذا السعي بأسماء مختلفة، منها: «النهوض» أو «النهضة»، كما تعودنا نحن العرب أن ندعو استفاقتنا الأولى في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، ومنها «التحرير» أو «التحرر» كما درجنا ودرجت الشعوب الممائلة على تصوّره واستهدافه في الآونة الأخيرة، ومنها «الإنماء» أو «النمو» الذي تسرّب من الأوساط الغربية، ومن المنظمات الدولية بخاصة، وأخذ يطغى الآن على البحوث والأدبيات والخطط والمناهج المتعلقة بهذا الشأن.

ولا بد من التوقف قليلاً عند هذا التعبير الأخير لسعة انتشاره، ولاتخاذه من قبل المنظمات الدولية شعاراً من أبرز شعارات هذا العصر إن لم يكن أبرزها. وليس أدل على ذلك من المقام الذي يحتله في برامج هذه المنظمات، ومن كثرة المؤسسات والهيئات التي تنشأ لبحثه أو لمعالجته عملياً، ومن الدعوات المتلاحقة التي تطلق بشأنه كدعوة الستينات بعقد الإنماء واتباعها بعقد الإنماء الثاني للسبعينات، وما يرتقب بعدهما من ثالث ورابع مادام هذا الأمر يحتل الصدارة بين اهتمامات هذه المنظمات. وقد صنفت هذه المنظمات، كما صنف العديد من الباحثين والعاملين، شعوب الأرض أو دولها أو بلدانها، تبعاً لهذا الشعار. فإذا هناك دول منماة أو متقدمة، ودول نامية أو متخلفة، وبين هذه الأخيرة ما هو في أول الطريق ـ أي مجموعة البلدان الأقل نمواً (L.D.C.) ـ وما هو في متوسطه، أو في مراحل أخرى منه. والمقياس المتخذ للنمو، ولتصنيف الشعوب والبلدان على أساسه، هو مقياس كمّي. إنه معدل الناتج الوطني القائم، أي مجموع الناتج الوطني مقسوماً على عدد السكان. فتعتبر البلدان الأقل نمواً التي يكون هذا المعدل فيها دون ٢٥٠ دولاراً في السنة، وتأتي بعدها الدول المتوسطة النمو التي يتراوح هذا المعدل فيها بين ٢٥٠ دولاراً وألفين أو ألفين وخمسمائة أو ما يقارب ذلك من التقديرات، وتتلوها البلدان المنمّاة التي يرتفع فيها هذا المعدل فوق هذه التقديرات فيبلغ مثلاً عام ١٩٧٦، ٤٠٢٠ دولاراً في المملكة المتحدة و٤٩١٠ في اليابان، و٦٥٥٠ في فرنسا، و٧٣٨٠ في ألمانيا الغربية، و٧٨٩٠ في الولايات المتحدة، وهكذا[١].

---

(١) ارتفعت هذه المعدلات عام ١٩٧٨ لهذه البلدان حسب ذكرها أعلاه إلى ٥٠٣٠ و٧٢٨٠ و٨٤٦٠ و٩٥٨٠ و٩٥٩٠ دولاراً. انظر: World Bank, *World Development Report, 1980* ([New York]: Oxford University Press, 1980), p. 111.

على أننا، عندما نمعن النظر، نلحظ ما يعتري هذا المقياس الكمّي من نقص وخلل فهو أولاً لا يدلّ على القدرة الإنتاجية الحقيقية، كما يتبين من المقارنة بين ما كان عليه في الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ ـ وهو كما قلنا ٧٨٩٠ دولاراً ـ وما بلغه في الكويت وهو ١٥,٤٨٠. ثم إنه معدل صرف، وبهذه الصفة لا يعكس كيفية توزيع القدرة الإنتاجية، أو الدخل السنوي، بين أفراد الشعب وفئاته، فقد يكون ثمة تفاوت شاسع في هذا التوزيع، وبالتالي خلل جسيم في العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً، حتى في أفضل وجوه احتسابه عندما يقوّم فعلاً القدرة الانتاجية أو الدخل المادي، يبرز السؤال الأهم، وهو: ما إذا كان هذا أو تلك المقياس الحقيقي للتحضر الشامل وللتقدم الراقي.

ـ ٣ ـ

ومهما يكن من أمر، ومهما يختلف تصورنا أو تقويمنا للتحرك الذي يجيش في داخل الشعوب المتخلفة ـ أهو نهضة، أم تحرر أم نمو ـ فلا مراء في حقيقتين أساسيتين تتمحور حولهما الأزمة الحضارية التي تلف هذه الشعوب.

الحقيقة الأولى هي ثقل الأعباء التي تجثم على أكتاف أبنائها وصدورهم. إن هذه الأعباء هي على ضربين متصلين متشابكين: أولهما أعباء الأخطار التي تهددهم من الخارج والمتكونة من بقايا الاستعمار القديم وآثاره، ومن بوادر الاستعمار الجديد الذي، وإن يكن قد تخلى أو أرغم على التخلي عن التحكم المباشر، يسعى إلى بلوغ أهدافه ذاتها ـ أي استغلال الشعوب الضعيفة والاستئثار بمواردها ـ عن طريق الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وسواها. أما الضرب الثاني فهو الأعباء الداخلية التي تتمثل عند هذه الشعوب في تحقيق الهوية القومية، وإقامة أنظمة حكم صالحة، واستثمار الموارد الطبيعية، ورفع مستوى الجماهير إلى ما يفي بمطالب الحياة الإنسانية الكريمة. ولعلّ هذا العبء الأخير ـ عبء إنقاذ الجماهير من محنتها ـ هو أثقل هذه الأعباء وأشدها تحكماً وإرهاباً وأحراها بالتبصر والتدبر. لنختطف بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ **الفقر**: يقول تقرير صدر عن البنك الدولي عام ١٩٧٨ حول «الوضع الإنمائي العالمي» إن ثمانمئة مليون من البشر ـ أي ما يقارب خمس سكان المعمور وما يفوق ثلث مجموع سكان البلدان النامية ـ يعيشون في ما دعاه التقرير حالة «الفقر المطلق» (Absolute Poverty)[٢]، أي على هامش البقاء، ودون أي مستوى من مستويات الكرامة الإنسانية.

٢ ـ **الصحة**: عام ١٩٧٥، كان معدل وفيات الأطفال (في السنة الأولى من حياتهم)

---

(٢) World Bank, *World Development Report, 1978* ([New York]: Oxford University Press, 1978), pp. 1, 3 and 65.

في البلدان الأقل نمواً ١٢٢ بالألف، وفي البلدان المتوسطة النمو ٤٦ بالألف، بينما كان في البلدان الصناعية المتقدمة ١٥ بالألف، وكان معدل طول الحياة المرتقب عند الولادة ٤٤ سنة في المجموعة الأولى، و٥٨ في الثانية و٧٢ في الثالثة. وكان معدل عدد الأطباء حوالى ذلك العام طبيباً واحداً لكل ٢١,١٨٥ من سكان البلدان الأقل نمواً، ولكل ٢٤٣٠ من سكان البلدان المتوسطة النمو، ولكل ٦٥٠ من سكان البلدان الصناعية المتقدمة[٣]. وهذه الأرقام لا تعكس الصورة بفظاعتها الحقيقية. ذلك أن الأطباء أكثر تجمعاً بالمدن منهم بالأرياف حيث تعيش الجماهير البائسة. فلا شك أن عددهم بين هؤلاء هو أدنى كثيراً مما يبدو من هذه المعدلات.

٣ ـ **الأمية**: عام ١٩٧٤ كان معدل الأميين في المجموعة الأولى من البلدان ٦٧ بالمئة، وفي المجموعة الثانية ٣٧ بالمئة، بينما لم يتعدّ في الثالثة الواحد بالمئة.

ويتزايد وعينا لخطر هذه الوقائع وتراكم هذه الأعباء، عندما ندرك أن سكان البلدان الأقل نمواً قد ازدادوا بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ بمعدل ٢,٤ بالمئة سنوياً وسكان البلدان المتوسطة النمو بمعدل ٢,٧ بالمئة (أي أن أولئك يتضاعفون في حوالى ٣٠ سنة، وهؤلاء في حوالى ٢٦ سنة). أما في البلدان الصناعية فقد ازدادوا بمعدل ٠,٨ بالمئة[٤]، (أي أن تضاعفهم سيقتضي ٨٧ سنة).

ومع أن الاحصاءات تشير إلى أن الشعوب المتخلفة تتقدم على هذه الجبهات وسواها، فإن تقدمها مافتىء بطيئاً، ومافتئت الشقة بينها وبين الدول المتقدمة واسعة، بل هي سائرة إلى المزيد من الاتساع والتباين[٥]. ويعود هذا البطء أولاً إلى ثقل الأعباء ذاتها، بل إلى تضخمها بتزايد السكان (سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة إلى التزايد الأقل في الدول المتقدمة)، وإلى بعد المسيرة بين نقطة انطلاق هذه الشعوب والغاية المرتسمة أمامها، وهنا أيضاً سواء حددنا هذه الغاية بالنهوض الحضاري الذاتي أو باللحاق بالركب المتقدم. ويرجع البطء المذكور ثانياً إلى أن هذه الشعوب تحاول أن تتخلص من جميع هذه الأعباء معاً، وأن تناضل على مختلف الجبهات في وقت واحد. فهي تتصدى للمهمات التالية مجتمعة: دعم استقلالها السياسي وإقامة الأجهزة العسكرية الباهظة التكاليف للدفاع عن

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٥) إذا أخذنا المؤشر الرائج لـ «النمو»، وهو الناتج الوطني القائم للفرد، ظهر لنا، بحسب استطلاعات البنك الدولي، أن هذا الناتج يقدّر أن ينمو سنوياً في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥: في البلدان ذات الدخل المتدني بمعدل ٢,١ بالمئة، وفي البلدان ذات الدخل المتوسط بمعدل ٢,٧ بالمئة، وفي البلدان الصناعية بمعدل ٢,٩ بالمئة. أما في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، فيقدّر النمو بمعدلات ٢,٥ و٣,٤ و٣,٥ بالمئة. فإذا اعتبرنا الفروقات الجسيمة في هذا النطاق القائمة الآن بين هذه الفئات من البلدان، تبين لنا أنها ستزداد جسامة وتتضخم خطورة في العقد التالي.

هذا الاستقلال؛ تثبيت هويتها الذاتية وبناء وحدتها القومية؛ إقامة الأجهزة التصنيعية وسائر أسباب الإنماء؛ رفع مستوى الجماهير وتوفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن هذا شأن الغرب في مسيرته. فإن الغرب قام بثورته الصناعية الأولى وبنى قدراته الاقتصادية والعسكرية على حساب الجماهير من سكانه، ومن سكان العالم، فلقد امتصت الطبقات الحاكمة والنافذة اقتصادياً دماء أولئك، وانتهكت حرمة هؤلاء واستأثرت بمواردهم المادية والبشرية واستغلتها لمصلحتها. ولم تعمد مرغمة إلى السير في سبل العدالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، إلا بعد أن اجتازت مرحلة التصنيع والنمو وابتنت قدراتها التصنيعية والعسكرية. أما الشعوب المتخلفة، فهي، على العكس، تحاول تحقيق هذه الأغراض معاً، وليس لديها سوى مواردها المادية الضئيلة وإمكاناتها البشرية الأشد ضآلة، وليس أمامها عالم تستغله وتنتهبه، بل هي لاتزال تجابه خطر استغلال القوى الغالبة لها وانتهابها لثرواتها.

ويعظم الأمر خطورة إذا ذكرنا أن هذه الغايات التي تكلمنا عنها تنحصر في الحفاظ على البقاء وحماية الذات وتأمين الكرامة الإنسانية لجماهير الشعب. أما إذا أضفنا إلى ذلك، كما يجب أن نضيف، مطالب الإبداع الحضاري في ميادين الاكتشاف والاختراع، والبحث العلمي، والابتكار الأدبي والفني وسائر ما يعطي للحياة معناها الزاهي، وما يسبغ على الشعوب العزة والأثر والبقاء الحقيقي، تبدو لأعيننا جسامة المهام التي تقع على عواتق الشعوب المتخلفة، وضخامة التحديات التي تجابهها.

هذه هي الحقيقة الأولى التي تتمحور حولها الأزمة الحضارية المحيقة بهذه الشعوب. أما الحقيقة الثانية، فهي أن الصراع القائم في عالم اليوم يحثها إلى النهوض السريع. إن مطالب البقاء والصمود في معترك هذا العصر الحاسم تفرض عليها ألا تتوقف أو تقعد أو تتماهل. فالسنون اليوم هي بمثابة الأجيال في العصور الماضية. هذا من الوجهة الموضوعية. أما من الوجهة الذاتية، فإن دينامية الصراع القائم، بل دينامية الحياة المعاصرة بكاملها، قد فجّرت في نفوس أبناء هذه الشعوب الرغبات الصاخبة والآمال الجائشة والمطامح البعيدة. فلم تعد، كما كانت في الماضي، ترضى بقسمتها أو تستكين لقدرها، أو تقبل بفقرها وتعاستها في هذا العالم على أمل الفوز بنعم أوفى وأسمى في عالم آخر. إن محركات التبديل والتغيير التي تميزت بها الحياة الحديثة والتي تشتد على الأيام حدة واضطراماً قد نفذت إلى نفوسها وضمائرها وطفقت تفعل فيها ملهبة مشاعرها ومثيرة نقمتها ومهيبة بها إلى إصلاح حالها وتحقيق كرامتها. وهنا أيضاً يختلف شأنها عما كان الأمر لدى الشعوب الغربية. فإن هذه الشعوب، على ما عرفت في تاريخها من انتفاضات وثورات في سبيل التبديل السريع، كان لها من الوقت من أجل النهوض أو التحرر أو النمو ما لا يتسع اليوم للشعوب المتخلفة التي تجد نفسها مدعوة إلى أن تظفر في عقود بما

ظفرت به سابقاتها في قرون. فما هو السبيل إلى ذلك؟ هوذا السؤال البارز الذي تنطوي عليه حياة هذه الشعوب، والذي يتوقف على حسن الرد عليه صون حاضرها وضمان مستقبلها، وهو السؤال الذي يجب أن يدور عليه تفكيرها وتخطيطها.

على أنه يجدر بنا، قبل التصدي لهذا السؤال المحوري، أن نلاحظ أن كل ما ذكرنا من أوضاع الشعوب المتخلفة ينطبق علينا نحن العرب، بل هو لدينا أشد وطأة وأبلغ خطورة، وذلك نظراً للانقسامات القطرية والعصبيات المتوارثة والمستجدة في عالمنا الممتد من الخليج إلى المحيط، ولمركزنا الاستراتيجي الذي تنصب عليه المؤثرات والمطامع الخارجية، ولارتباط الاستعمارين القديم والجديد عندنا بحركة اغتصابية مندفعة هي الصهيونية العالمية، ولثروتنا النفطية التي تغري القوى المتسلطة باستغلالنا والتي تشيع في مجتمعنا شتى الأسواء الاجتماعية والخلقية. يضاف إلى هذا كله أن شعوبنا تختلف عن بعض الشعوب المتخلفة الأخرى في أن لها تاريخاً زاهياً وحضارة مجيدة سابقة. والتاريخ ـ كما نعلم ـ قد يكون حافزاً محبياً، وقد يغدو ـ إذا استُسلم إليه واكتفي به ـ عبئاً ثقيلاً يلجم الانطلاق السريع والتبدل الجذري المنشودين في هذه الأيام. إن التوفيق بين ضرورة هذا الانطلاق والتبدل وضرورة اكتشاف القيم الباقية في تراثنا الحضاري وانتزاعها مما يلابسها من أدران وعوائق ـ إن هذا التوفيق يجابهنا بتحدٍ يعظم بقدر عظمة حضارتنا السابقة وجلالها من جهة، وبمبلغ سطوتها على عقولنا ونفوسنا من جهة أخرى.

إن مجموعة هذه العوامل التي ذكرنا تسبغ على موقفنا بين الشعوب المتخلفة معاني خاصة، وتزيد أعباءنا ثقلاً، وتلزمنا واجبات لعلّها أبلغ وأعسر من الواجبات الملقاة على سوانا، وهي، على أي حال، تتطلب منا أصفى رؤية، وأسلم وعي، وأدق تفكير، وأصدق جهاد.

ـ ٤ ـ

نعود الآن إلى السؤال المحوري الذي طرحناه، وهو: ما هو السبيل إلى التبدل السريع الذي تقتضيه أوضاع الشعوب المتخلفة، ونحن منها، وتتوق إليه نفوسها؟

ولعلّ أول ما يجب علينا التوقف عنده إذ نتصدى لهذا السؤال هو: هل السرعة هي الغاية المرتجاة؟ هل مجرد القفز هو المطلوب؟ نعرض هذا التساؤل لأن أكثر الشعوب المتخلفة عمدت في السنوات الأخيرة، كما عمدت بعض شعوبنا العربية، إلى تلبية توقها إلى التبدل السريع بالجري وراء انقلابات في أنظمة الحكم وقادته لم تأتِ بالثمار المرجوة ولم تحقق المطامح المثارة. فكيف نضمن أن يأتي التبدل المطلوب لا سريعاً فحسب، بل سديداً أيضاً وجذرياً بالمعنى الحقيقي، أي ناقلاً المجتمع إلى حال ترقى **جوهراً ونوعاً** عن حاله السابقة؟ كيف نكفل ألا تأتي القفزة أو القفزات التي ينطلق بها قفزات سائبة في

الهواء، أو مجرد تبدلات ظاهرية شكلية، لا تبدلات عضوية نوعية في المفاهيم والقيم والأساليب؟

ليست الأجوبة على هذه التساؤلات يسيرة المنال. ويخطىء من يظن أنه يستطيع أن يدركها أو يصوغها بشكل تام أو نهائي. إنها من التعقيد بحيث تنأى عن التحديد الفاصل والحكم الجازم وتأبى أن تنحصر ضمن نظام معين أو ايديولوجية مبسطة. ولذا، فجلّ ما يمكن طرحه في مثل هذا العرض هو بعض الشروط الأساسية التي يجب أن يحققها التبدل السريع ليأتي صحيح الفحوى متين اللحمة ملبياً للآمال الجسيمة المعلقة عليه.

ثمة في نظري خمسة شروط أساسية لا بد من التزامها. أولها التيقن أن التبدل المنشود يجب أن يأتي، كما قلنا، جذرياً ونوعياً، أي ألا يتناول المظاهر والسطوح فحسب، بل أن يتغلغل في البواطن والجذور، وأن يهدف إلى خلق حياة عربية تختلف كيفاً عن الحياة العربية الحاضرة: حياة رؤية صافية، وعزم وإرادة، وفعل وإنتاج، وانتظام وتجند، وتعاون واتحاد، لا حياة عشو وزيغ، وقعود واسترخاء، وانفعال واتكال، وفوضى واستخفاف، وتنافر وتناقض. إن هذه التبدلات وأمثالها يجب أن تؤلف بمجموعها تبدلاً في العمق وفي الجوهر، وهو التبدل الوحيد الذي يضمن لنا بناء القدرة الذاتية الداخلية الكفيلة بنقلنا من موقع الضياع والعجز إلى موقع الثقة: ثقتنا بأنفسنا وثقة الغير بنا المستمدتين كلتيهما من المؤهلات المكتسبة والإنجازات المحققة. ولأوضح ما أعني أطرح تساؤلين من التساؤلات الكثيرة التي تعرض في هذا المجال. هل اختلفت تحركاتنا التحررية **نوعاً** عما كانت عليه منذ ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة؟ أما فتئنا نتوسل إلى أهدافنا بوسائل شبيهة بتلك التي كان يعتمدها الجيل السابق أو الجيلان السابقان؟ هل علّمنا الاختبار أن الإرادة الموحدة التي يقابلنا بها العدو لا تغلب إلا بإرادة أكثر توحداً وأبلغ منعة، وأن نتائج الأعمال تقاس لا بضخامة صخبها بل بنفاذ فاعليتها، وأن التخطيط للمدى القريب والبعيد هو السلاح الأقوى للنضال، وأن الالتحام الوطني ألزم وأبقى من التعصب الفئوي أو الاستئثار الفردي، وأن التفكير بعقلية العصر والتعبير بلغته والعمل طبق أحكامه وقواعده هو أجدى من التفكير والتعبير والتصرف الذي يستهدف إرضاء غرائزنا وتغذية مصالحنا واستهواء من حولنا؟ هذا مثل. ومثل آخر هو أثر التعليم فينا. إلى أي حد غيّرنا التعليم جذرياً وأساسياً؟ ولنخص بالنظر التعليم في مستوياته العليا المتوّج بالدرجات والشهادات التي حصّلتها نخبنا، وبالاختصاصات التي تدربت عليها. هل بدّل هذا التحصيل العالي عقول هذه النخب ونفوسهم تبديلاً جذرياً شاملاً، سواء في المهام التي يمارسون، أو خارج هذه المهام أي في تصرفاتهم المعيشية والاجتماعية والسياسية وسواها؟ أيرتفع هذا التحصيل إلى مستوى مطالب العصر والمطالب الأضخم

التي تنبىء بها طلائع العصر المقبل؟ وإذا هو ارتفع، أتراه يشمل حياة أصحابه كلها، أم هم يعيشون ضمن نطاق اختصاصهم في عصر، وخارج هذا النطاق في عصر متخلف أو عصور متخلفة؟ لسنا ننكر التقدم الذي أحرزناه على جبهات عدة في المجالين اللذين تناولناهما بتساؤلاتنا. ولكن لا يخفى أيضاً أن ثمة تخلفاً على جبهات أخرى في هذين المجالين وفي سواهما، وبالإضافة إليها أنواعاً طارئة من العبث والفساد قد بدأت تستشري في جسمنا الوطني وتعيق هذا التقدم. وعلى كل حال، نعود إلى التأكيد أن التقدم الذي حصل، مهما يكن حجمه أو مداه، لم يتخذ شكل التبدل النوعي المنشود، وأننا لم نعِ بعد أن المنعطف المصيري الذي نقبل عليه يتطلب إنساناً عربياً من نوع جديد.

أما الشرط الثاني للتبدل المنشود فهو أن يكون مهتدياً **بالعقل** خاضعاً لأحكامه. لقد يبدو هذا الشرط سهلاً، والكلام عنه بدهياً أو ساذجاً. ولكنه في الواقع أهم المطالب المرجوة وأشدها عسراً في آن. إنه أهم المطالب لأن الاهتداء بالعقل هو سر القدرة الذاتية ومبعث التقدم والرقي وعصب الحضارة. بالعقل ـ بتفتحه وانتظامه وفعله وإبداعه ـ نهض الإنسان تدريجاً من البهيمية والبدائية والهمجية إلى الإنشاء الحضاري، فأدرك ما أدرك من أسرار الطبيعة، واستثمر ما استثمر من مواردها، واقتحم مجاهل الحياة الإنسانية. وأقام ما أقام من منشآت الصنع والإنتاج، والبناء والعمران، والمعرفة والعلم. وإذا نحن استعرضنا التاريخ وجدنا أن حقبه الزاهية هي تلك التي تميزت بفاعلية العقل وغزارة نتاجه، وأنه عندما خبت هذه الفاعلية وضؤل نتاجها انحطت الحضارة وركدت الحياة. على أن الانحطاط والركود لا يدومان إلا إلى حين، ذلك أن الشعلة القدسية التي يتميز بها العقل المتيقظ لا تلبث أن تجد لها منفذاً، فإذا خبت هنا، وجدت هناك ما ينعشها ويذكيها. ومن هنا كان تقدم العقل مستمراً عبر الكبوات والانحرافات والضلالات التي تعرض لها. ومن هنا كانت الشعوب التي حضنت العقل في الأعصر الأخيرة هي اليوم الشعوب القادرة، وهي التي ستظل تتحكم بالشعوب الضعيفة، ما لم تبصر هذه أهمية العقل، وتسعى إليه جهدها وتبلغ منه ما بلغته الشعوب القادرة. إن معيار التقدم، أو التحرر، أو النمو، لأي شعب من الشعوب ليس الناتج الوطني القائم كما يزعمون، ولا التجهيزات التصنيعية والوسائل التنظيمية المولدة لهذا الناتج، بل هو مبلغ القدرة العقلية الفاعلة التي يصدر عنها هذا كله. ومن هنا قلنا إن التبدل النوعي المنشود يجب أن يتقصد، أول ما يتقصد، تنبه العقل وتحقق إمكاناته وانطلاقه فاعلاً مطوراً مرقياً الحياة الفردية والجماعية على أوسع مدى وبأعمق أثر.

أما أن هذا المطلب هو أشد المطالب عسراً، فلأن العقلانية لا تأتي عفواً ولا تستعار أو توهب. إنها مناقضة للفطرة التي تستسيغ التوهم والتخيل، ولا تتعقلن إلا بنتيجة جهاد مرير ومستمر. أقول: مرير لأنه يقتضي أقصى الانضباط والانتظام وأقسى التحكم

بالأهواء والنزعات. وأقول: مستمر لأن الشعلة، كما قلنا، تتعرض للخبو والانطفاء إذا لم يكن ثمة ما يصونها ويذكيها. وإنه لمن أشد الضرورات أن نؤكد هذه الحقيقة في هذه الأيام التي بهرتنا وطغت علينا فيها سطوة الشعوب القادرة، فاعتقدنا خطأ أننا نستطيع استمداد مثل هذه السطوة باستعارة التكنولوجيا المتطورة والوسائل المستحدثة. إن الوقائع تدل على أن مجرد الاستعارة يبقينا تابعين للشعوب القادرة وخاضعين لمشيئتها، بل يزيدنا تبعية وخضوعاً، مادمنا لم نفقه أسرار الصنع التكنولوجي ولم نُنمِّ القوى والملكات الكامنة وراءه، وهي قوى العقل الفاعل وملكات الإبداع المتجدد المجدد. ذلك أن العقلانية ليست مصانع ومزارع ومتاجر، ومنشآت عمرانية، وتجهيزات عسكرية، ولا حتى علوماً واختصاصات. إن هذه كلها وأمثالها مظاهر لها. إنها في صميمها أسلوب معين في النظر والفكر والسلوك ينساب في جوانب النفس ويمتلكها ويميز حكمها على الأشياء ويرقّي إنسانيتها، ويبدلها نوعياً من حالة البدائية والتخلف ومما يطغى عليها من توهم وتسيب وفوضى.

وإذا كان العقل هو عصب الحضارة، فالدم الذي يغذيها هو **العمل**، ومن هنا كان تقدير العمل والاستعداد النفسي للإقبال عليه وتحمل تكاليفه ومشاقه هو شرط آخر من شروط التبدل النوعي المنشود. فلا ثروة ولا قدرة، ولا حضارة بدون كدّ وجد ونضال وكفاح. والتاريخ شاهد صادق على ذلك. فالأمم لم تقم وتقوَ، والمنشآت الحضارية لم تظهر وتزهُ إلا بما بذلته جماهير الشعوب من عرق ودموع ودماء، سواء أكان هذا البذل عفوياً بفعل عقيدة محركة أم قسرياً بضغط من الحكام المتسلطين أو الطبقات المسيطرة. ومهما تشتد ثورتنا على هذا القسر وما جلب من استغلال فاجع وظلم مروّع، وما سبب من آلام ومن انتهاك لحرمة الإنسان وكرامته، فإنه يجب ألا ينسينا الحقيقة الجوهرية وهو أن العمل هو المصدر الأول للثروة والساعد المشيّد للعمران. وخليق بنا أن نؤكد هذه الحقيقة الجوهرية في هذه الأيام، وذلك للأسباب التالية: أولاً لإبراز دور العاملين الكادحين في تكوين الثروة القومية، ودعم حقهم في نيل قسطهم العادل منها، وثانياً لمكافحة بعض المعتقدات الخاطئة السائدة التي تعيد الثروة أو القدرة إلى غير مصادرها الحقيقية، كالتركيز على جمال الطبيعة واعتدال المناخ والتوسط الجغرافي، أو كالاتكال الشائع على غنى بعض بلداننا العربية بالموارد النفطية كأن هذا الغنى قمين بذاته بأن يقلب مجتمعنا العربي من حالته المتردية إلى حالة القدرة والعزة، وثالثاً لأننا قد ولجنا أبواب الاستهلاك الواسع المهدر دون أن نعدّ له عدته. إن الشعوب الغربية، على ما بلغت من قدرة إنتاجية، أخذت تشكو من النزعة الاستهلاكية المتهافتة الطاغية عليها، والتي جعلت تنهك إنتاجيتها وتعيث في أوساطها شتى العيوب والمفاسد. أما نحن، وأمثالنا من الشعوب المتخلفة، فإننا نقبل على التفريط الاستهلاكي دون أن نكون بنينا بالجد العنيد

والكدّ المتواصل قدرتنا الانتاجية، فإذا هذا الإقبال يزيدنا ضعفاً على ضعف ويستنزف قوانا الضئيلة ويكاد يذهب بما يجب أن ندخره للصمود والنهوض والارتقاء. إن هذه الأغراض النفيسة لا تنال إلا بأداء ثمنها، وليس كالعمل الدؤوب، المرير المستمر، سبيلاً إلى هذا الأداء.

وشرط رابع من شروط التبدل النوعي المنشود هو أن يجري في جو مشبع **بالحرية**. فالحرية هي ضمان حيوية العقل وخصوبة العمل. العقل لا يسعى إلى الحقيقة ولا يتقدم في مضاميرها إلا عندما ينعم بالحرية: الحرية من القيود الخارجية التي تعينه على اكتساب نعمته الكبرى وهي حريته الذاتية الكيانية. والعمل قد ينتج، كما قلنا، بفعل القسر الخارجي، ولكن أين هذا الانتاج، صحة ووزناً وقيمة، من الإنتاج الطوعي الذي يبعثه إيمان متغلغل في الأعماق واستعداد نفسي للبذل والتضحية، وكلاهما يزهوان ويثمران بقدر ما يتمتع به المواطن والإنسان من حرية في الفكر والقول والعمل. وقولنا هذا يؤدي إلى مجابهة معضلة من أهم معضلات العصر، خاصة فيما يتعلق بالشعوب النامية. إن هذه الشعوب، تلبية للمطامح الجائشة التي تغلي في صدورها، ورغبة منها في القفز السريع وفي الانقلاب الشامل، تجد نفسها مستعدة لأن تنقاد لأي فرد أو حزب أو سلطة عسكرية تعدها بتحقيق هذه الرغائب والمطامح. وهكذا نرى مجالات الحرية تضيق وتنحصر، ونشهد سلطات مستجدة تقوم مقام السلطات السابقة، وينتهي الأمر إلى أن التبدل النوعي المنشود ـ الذي هو في الواقع تبدل في الإنسان ذاته ـ يتخلف ويتعثر بشتى أساليب التخدير والكبت والإكراه. وهنا يبدو السؤال ـ التحدي لهذه الشعوب وللأسرة البشرية جمعاء: هل يتنافى، حقاً وضرورة، التبدل السريع والحفاظ على الحرية وتنميتها؟ وإذا كان ثمة تنافٍ أو تعارض، فأيهما أشد أهمية وأحرى بالعناية والحرص، حتى لو جاء على حساب الآخر؟ إن مستقبل الشعوب رهين بنوع جوابها عن هذا السؤال وردها على ما يحمله من تحدٍّ.

بقي الشرط الخامس والأخير الذي نكتفي بالإيماء إليه إيماءً سريعاً وهو شرط ترقي الإنسان في سلم **الفضائل**. إن التبدل المنشود يجب أن يتقصد إنشاء مجتمع يتميز لا بالعقلانية فحسب، بل بالفضيلة أيضاً. إنه التبدل الذي يحوّل الإنسان من التهالك على إرضاء الغرائز والأهواء، والتهافت على السلطة، وتقصي الربح السريع مهما تفسد وسائله، والاستهتار بالقيم، إلى تقدير شأو الكرامة الإنسانية وصيانة حرمتها والجهد لتعزيزها على أعمق مستوى وأوسع نطاق. إنه، بإيجاز، التبدل الذي يقلب الإنسان ـ الشهوة إلى الإنسان ـ الضمير. وإذا نحن نظرنا في عقم الكثير من الجهود التي بذلناها، وتردّي العديد من الانقلابات التي جزناها، وإلى تعثر خطانا هنا وهناك وهنالك نجد أن من أهم أسباب هذا العقم والتعثر والتردي أننا لم نفلح في إحداث ذلك التبدل الخلقي

الجذري الذي يغدو به الإنسان العربي إنساناً خيّراً يجسد في فكره وقوله وسلوكه معاني الكرامة، وحرمة القيم، وجلال المسؤولية، وقدسية الضمير.

تخوض الأمة العربية في هذه الآونة معركتين: معركة البناء القومي، ومعركة النهوض الحضاري، وهما معركتان متصلتان متلازمتان، فلا بناء قومياً صحيحاً بدون مضمون حضاري فاعل ثري، ولا نهوض حضارياً ثابتاً بدون تكوّن قومي يهيىء له الوسائل ويصونه من العبث الداخلي والعدوان الخارجي. إن من الهراء المتيّه والمضيّع للوقت الثمين التساؤل والتجادل في أية المعركتين أسبق وأولى، إذ على الشعوب العربية أن تخوضهما معاً بوعي واضح مكين لترابطهما وتلازمهما. وكل منهما تتطلب تبدلاً جذرياً في المجتمع العربي، فلا عجب أن تتطلب أصلاً هذا النوع من التبدل في عقول الذين يقبلون عليهما وفي نفوسهم. فجوهر الأمة وجوهر الحضارة هو في ما تحتويانه من قيم. والقيم، مهما تسمُ، لا تتبلور ولا تشع إلا إذا تجسّدت في أشخاص. هنا، في ما أعتقد، نقطة الانطلاق الصحيحة، ومصدر التحدي الدائم، لكل من يتطلع إلى شرف الانتماء إلى هذه المعركة الشاملة المصيرية والانضواء تحت لوائها.

الإنماء العربي وأزمة العصر(*)

(*) مترجم عن أصل بالانكليزية، أُلقي في ندوة «استراتيجية التنمية في العالم العربي»، التي عقدت في جامعة لوڤان لانوف، ١١ ـ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، ونشر في مجموعة بحوث هذه الندوة:
Bichara Khader, *Monde Arabe et développement économique* (Paris: Le Sycomore, 1981), pp. 215-227.

- ١ -

من الملاحظ أن كلمة «أزمة» هي من أكثر الكلمات رواجاً في هذه الأيام. إنّا نجدها تتردد في الكتب والخطب، وفي الوسائل الإعلامية والأحاديث العادية، مما يدل على وضع عصرنا المضطرب من جهة، وعلى وعي الناس لهذا الاضطراب من جهة أخرى. فمنذ بداءة هذا القرن، تتوالى الصراعات السياسية والحربية ـ داخل الدول والمناطق وفي الساحة العالمية ـ وتحدث من التقتيل والتدمير ما لم يعرف التاريخ له مثيلاً. وماتفتأ تصريحات رجال الاقتصاد تحذرنا من العلل المتأصلة في «النظام» (أو بالأحرى «اللانظام») الاقتصادي العالمي، كما أننا نشعر بما لهذه العلل من انعكاسات مربكة على حياتنا الشخصية وعلى مصائر مجتمعاتنا. وفي الآونة الأخيرة أخذت تبرز دراسات مستقبلية متنوعة ومختلفة الاتجاهات تتناول الأزمات البعيدة المدى المتصلة بتكاثر السكان واستنزاف الموارد الطبيعية وفساد البيئة وغيرها من التطورات العالمية. والقائمون على شؤون التربية يلفتون النظر إلى الارتباكات التي تجتاح المدارس والجامعات والنظم التربوية بوجه عام، بينما سواهم يبدون قلقهم من التوترات الاجتماعية المشتدة، ومن انتشار العنف، واغتراب الشباب، وتآكل السلطة، وانحلال الضوابط الخلقية والدينية.

وأخذ الناس يعون، أكثر فأكثر، أن هذه الأزمات المختلفة ليست ظواهر منعزلة بعضاً عن بعض، وإنما هي رموز ودلائل على واقع أساسي واحد. فلقد قامت في الماضي أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متفرقة، أما ما نجابهه اليوم فهو أزمة عامة تبدو، بما لها من عالمية الشمول وشدة الحدة، كأنها تختلف اختلافاً أساسياً عما خبرته الإنسانية في السابق. إن لهذا الحدث الجديد أسباباً عدة، في مقدمتها دينامية العلم والتكنولوجيا

التي بلغ زخمها في أيامنا هذه حداً من التسارع ومن الفاعلية يذهل الألباب. فلم تعد الشعوب والمناطق منفصلة فعلاً بعضاً عن بعض بحواجز جغرافية أو طبيعية. وكذلك غدت جوانب الحياة المعاصرة ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية ـ مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، بحيث إن أي تبدل في أي منها يتسرب وقعه حتماً إلى الجوانب الأخرى. وهكذا نرى أن الأزمات المتباينة، الناشبة في شتى أنحاء العالم وفي مختلف وجوه الحياة، تتفاعل فيما بينها وتشكل معاً أزمة جامعة تطغى على شؤون البشر. فمن جهة، تأتي هذه الأزمة نتيجة لصيرورتنا موضوعياً ـ مهما يكن وعينا لهذه الصيرورة ـ أعضاء في «عالم واحد»، ومن جهة مقابلة، ينعكس هذا الوعي على الأزمة ويأتي، حسب مقداره ونوعه، عاملاً فعالاً في تليينها وتخفيفها أو في تعقيدها وتشديد قبضتها. ثمة إذن علاقة جدلية بين ما يجابهنا وبين ما نحن مدعوون لأن نكون.

ـ ٢ ـ

ما هي متضمنات هذه الأزمة؟ إنها لمتضمنات هائلة ومن نوع ونطاق جديدين. إذ إن خطرها يتخطى تقدم الحضارة المعاصرة إلى مجرد استمرارها. ولا حاجة بنا إلى التحدث عن القدرات الهائلة في أساليب التقتيل والتدمير الشاملين التي اكتسبها العلم والتكنولوجيا في أيامنا هذه، والتي مافتئت الأمم القوية تعمل جادة في ابتداعها وتطويرها. إن هذه القدرات تزداد يوماً عن يوم ضخامة وفاعلية. ومن المعلوم أنها لا تقتصر على «تحسين» الأسلحة التقليدية والإقبال المستحث على صنعها وتخزينها، بل تتناول وسائل تدميرية مستجدة ـ نووية وبكتيريولوجية وكيميائية ـ تفوقها فتكاً بما لا يقاس. أما فنون الحرب فقد غدت أبلغ «رقياً» وأشد شؤماً. وبإزاء هذا كله، نجد أن الجهود الدولية لوضع حد لهذا السباق التسلحي الجنوني مازالت مهلهلة متعثرة وخاضعة كل الخضوع لمصالح الدول الكبرى، وفي مقدمتها الدولتان العظميان. وقد انحصر أمل البشرية في النجاة من الانتحار في خيار مقلقل مروّع هو خيار «توازن الرعب». وهنا لا مهرب من التساؤل: هل يمثل هذا الخيار ضماناً حقيقياً في وجه الطمع أو الجنون البشري أو مجرد الخطأ العادي؟ إن المفكرين المسؤولين المطلعين على هذه الشؤون مايفتأون يحذرون من تفاهة هذا الضمان ومن خطر الاستسلام له.

حتى إذا استطاعت البشرية ـ بسائق الرعب أو بفضل الحظ أو بمعجزة من الحكمة ـ أن تجتنب مزالق الإبادة بحرب شاملة فتاكة، فهل، ترى، بمقدورها أن تتجاوز أسباب الانحطاط والتفسّخ المنبعثة عن المساوىء الجمة العميقة التي ترهقها والتي صنعتها بأيديها؟ إن الذين يتفحصون حالة المجتمع البشري الحاضرة واحتمالاتها المقبلة يختلفون في تقويمهم لما نحن مقدمون عليه. كثيرون منهم يخرجون بنظرات تشاؤمية ويطلقون

إنذارات صارخة بشأن المستقبل إذا لم تبدّل البشرية، وبحسم، أساليبها الحالية فيما يتعلق باستغلال القوي المنعم من شعوبها وطبقاتها للضعيف المحروم، وبالإهدار المبدد لموارد كوكبنا المحدودة، وبالتدخل الأرعن في البيئة الطبيعية، وبالتوالد غير المنضبط، وباستلاب حيوية الريف في سبيل تضخيم المدن الرازحة تحت أعباء مشكلات عاتية، وبنشر ضروب النزاع والعنف والاغتراب. إن بعض هذه الأصوات تدعو إلى لجم سريع وجذري للسباق الحثيث في مضمار «النمو الاقتصادي»، هذا السباق الذي تعتبره من أهم أسباب تفاقم العلل الحاضرة. إنها تصرّح أنه ما لم تعمد البشرية إلى هذا اللجم المطلوب، فإن العلل ستبلغ من السوء ما يتعدى قدرة الإنسان على معالجتها وما يدفع الحياة المعاصرة في سبل الانحطاط والانهيار.

وفي المقابل هناك باحثون تطلعيون يتجهون اتجاهاً تفاؤلياً، أو إنهم على الأقل لا يتوقعون حدوث كارثة داهمة. إنهم يعتقدون أن التشاؤميين قد غلوا في رسم صورتهم السوداء: فالأخطار ليست من الحدة أو الجسامة التي يتصورها هؤلاء. وعلى أي حال، ومهما تكن هذه الأخطار، فإن الانسان المعاصر، بما له من ذكاء وإقدام، لن يعجز عن التغلب عليها. ومعظم الثقة التي يبديها هؤلاء «التفاؤليون» مستمد من إيمانهم بقدرة الإنسان المعاصر علمياً وتكنولوجياً ـ قدرته على اكتشاف موارد جديدة من الطاقات والخامات، وأساليب مستحدثة لإعادة صنع المواد، وأنواعاً طريفة من الغذاء والكساء والسكن وغيرها من وسائل العيش، ووسائل مبتكرة لمكافحة الجوع والحرمان ولمعالجة الشوائب التي ألحقت بالبيئة الطبيعية. وبعض هؤلاء يتوسعون في أسباب اطمئنانهم متعدين دائرة العلم والتكنولوجيا الصرف إلى إمكانات الإبداع الإنساني بوجه عام، ليزعموا أن الانسانية كفيلة بأن تولّد لذاتها القدرات الفكرية والعملية الضرورية لمعالجة المشكلات التي ستنشأ في المستقبل، مهما تبدُ الآن خطيرة أو داهمة. إنهم يوصوننا بأن نتخلى عن نبوءات السوء، ونتطلع إلى عهد جديد يتميز بالوفرة وبالمزيد من الرفاه والتقدم.

وإذا نحن تركنا التشاؤم والتفاؤل جانباً، فلا بد من التوقف عند الحقائق التالية التي تبرز من مختلف الدراسات والتقويمات للمستقبل الآتي:

١ ـ إن المشكلات التي تقابل الإنسانية في المنعطف الحاضر ذات طبيعة جذرية وتتضمن أخطاراً رهيبة على أمن البشر وحسن مصيرهم.

٢ ـ إن هذه المشكلات تمثل معاً أزمة حضارية تكتنف الحياة المعاصرة بكليتها.

٣ ـ إنها لن تحلّ، والأزمة المحيقة لن تبدد، بنمو اقتصادي، أو بتدبير سياسي، أو بتطور علمي وتكنولوجي.

٤ ـ إنها تفتح أمام الإنسانية أخطاراً ضخمة من جهة، وفرصاً جليلة من جهة أخرى، وبالتالي تتحدى، إلى أقصى مدى، قدرة الإنسان المعاصر على حفظ بقائه، وتحقيق إمكاناته، وعلى تجاوز ذاته (وهو الأهم).

ـ ٣ ـ

إذا أردنا أن نكتشف جذور الأزمة التي نتحدث عنها، وجب علينا أن نتحرى العامل الساطي على الحياة المعاصر. إنه ليس دولة من الدول أو أمة أو مجتمعاً أو مجموعة من أي منها. إنه أسلوب معين في التفكير وفي السلوك، بل لنَقُل إنه نمط حضاري يحكم الاتجاهات السائدة في يومنا هذا، وهو ينعت حيناً بـ «الغربي»، وحيناً بـ «الحديث»، وحيناً بـ «الغربي الحديث». ولكل نعت من هذه النعوت ما يسوّغه بوجه من الوجوه. ذلك أن هذا النمط الحضاري نشأ في أوروبا الغربية حوالى القرن الخامس عشر للميلاد، وانتشر منها في خلال القرون التالية إلى سائر البلدان الأوروبية وانتقل على أيدي الأوروبيين إلى القارات الأخرى التي هاجروا إليها أو التي استعمروها. إنه جاء خلفاً للحضارتين «الوسيطتين»، الغربية المسيحية والشرقية الإسلامية، ومثّل تحوّلاً جديداً في مسيرة الإنسان على هذه البسيطة. لقد ولّد نظرة جديدة إلى الوجود، وصنوفاً من المعتقدات غذّت حوافزه الأولى وبعثت فيه قدرة خاصة على الاقتحام والتوسع.

ولا حاجة بنا إلى بسط المكاسب الوافرة التي جلبتها هذه النظرة وحوافزها للشعوب التي حملت لواءها أو تأثرت بها. وفي مقدمة هذه المكاسب تطور المعرفة العلمية، نظراً وتطبيقاً، وما أحدثه هذا التطور من توسع في إدراك الإنسان للطبيعة وللحياة البشرية ومن فعل نافذ فيهما. ولم يقتصر هذا التطور على زيادة حجم المعرفة زيادة مستمرة خلال الأجيال، بل تناول أيضاً أساليبها وعمل في هذه الأساليب ضبطاً وتنظيماً وإغزار فاعلية. وبفضل هذا الإنماء المزدوج ـ نتاجاً ومنهجاً ـ تسارع التقدم العلمي وبلغ في الآونة الأخيرة مرحلة «ثورية» أو «تفجرية». ولقد صاحب هذا التقدم العلمي إحساس متصاعد بالحاجات البشرية، وتضافر هذان العاملان على تمكين الإنسان الحديث من إحراز مكاسب ثرية في مكافحة الفقر والمرض والجهل، وفي رفع مستوى معيشة قطاعات متسعة من مجتمعاته إلى مدى يفوق كثيراً وقائع الأزمنة السابقة، بل تخيلاتها. وكذلك عمد الإنسان الحديث بتنوره العقلاني إلى استشفاف معاني الكرامة الإنسانية وإلى النضال، بأساليب سلمية وعنفية، لتعزيز الحرية والعدالة والمساواة، وأصاب في هذا النضال نجاحاً مرموقاً. وخلاصة القول إنه من العبث أن ننكر التقدم المادي والعقلي والاجتماعي الذي أنجزته الشعوب التي دخلت العصر الحديث بفضل النظرة الجديدة إلى الوجود وإلى الإنسان التي جاء بها هذا العصر، بل التي ولّدت هي هذا العصر وطبعته

بطابعها.

ولكن، كما تعددت المكاسب واتسعت، كذلك نمت المساوىء واستشرت، حتى غدا الكثيرون، كما ذكرنا، ينبهون إلى الأزمات المتصلة التي تجوزها هذه الحضارة ويخشون على مصيرها. وقد عزا بعضهم هذه المساوىء إلى الحروب الدامية التي شنتها الشعوب الحديثة بعضاً على بعض، أو إلى نقائص الأنظمة السياسية التي أنشأتها وخضعت لها، أو إلى السلطة الاقتصادية التي جمعتها لنفسها بعض طبقاتها واستخدمتها في استغلال الطبقات الأخرى في مجتمعها وما وراء مجتمعها من شعوب، أو إلى المفاسد الاجتماعية التي أشاعها ضعف الضوابط الدينية، أو إلى أكثر من سبب من هذه الأسباب أو غيرها. على أننا، إذا تعمقنا في النظر والتحليل، وجدنا أن هذه الأسباب كلها تعود في الأصل إلى علة أساسية واحدة، هي احتفاظ الإنسان الحديث بشهوته للسطو والتسلط، بل اندلاع هذه الشهوة بتوافر امكاناته لتلبيتها وتغذيتها. فقد دفعه إيمانه بذاته وبقدرته على اكتشاف أسرار الطبيعة والتحرر من قيودها واستثمار ثرواتها إلى الإفراط في غزوها وتبديد مواردها، ولم يظهر - في جريه الأرعن للتصنيع - أي حرص عليها أو اهتمام بالأذى الذي ينزله بها. فإذا هو الآن يؤدي ثمن نزقه وعدم شعوره بالمسؤولية تناقصاً في الموارد الطبيعية وفساداً في البيئة وما يتصل بهما من شرور أخرى. ولم يقتصر اندفاعه في سبيل السطو على الطبيعة وحدها، بل تجاوزها إلى أخيه الإنسان، سواء في داخل مجتمعه أو خارجه، وأطلق العنان لغرائزه في التحكم والاستغلال طمعاً في الكسب وفي اقتناص القدرة بمختلف مظاهرها. وارتفع عنده مثل الإنسان «الصانع» على غيره من المثل بما في ذلك الإنسان «الفاضل»، واختلطت لديه الغايات، فلم يميز بين الصحيحة والزائفة منها تمييزاً كافياً، وإن هو ميّز لم يستطع أن يغلّب الأولى منها على الثانية. وكذلك الأمر في الوسائل: فأية وسيلة أصبحت جائزة، مهما تتضمن من انتهاك للحرمات.

ولما كانت الأزمة الحضارية الراهنة هي أعمق وأشمل من أي من ظواهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعود في الأصل إلى علّة أساسية في مفاهيم الإنسان الحديث وتوجهاته، فإن هذه العلة لن تستأصل بالسياسات والتدابير التي تتخذ لمعالجة تلك الظواهر كتغيير أنواع الحكم وأساليبه، ومحاولات خفض التسلّح، وإنماء الاقتصاد، والعمل في سبيل الانسجام الاجتماعي والتفاهم والتضامن بين الفئات والشعوب، سواء بإطلاق الدعوات، أو رسم الخطط والمناهج، أو سنّ القوانين، أو إنشاء المنظمات القومية والإقليمية أو الدولية، أو غير ذلك من الوسائل. لا جدال في أن هذا كله عندما يكون سليماً، نيّة وتنفيذاً، له جدواه وأثره الإيجابي. لا جدال في أن تغيير النظم كان سبيلاً هاماً للتقدم البشري، وأن الشعوب يجب أن تظل متنبهة لشوائب أنظمتها، عاملة على

إزالة هذه الشوائب أو حصرها بالنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكن هذا النضال يجب ألا ينسيها أثر الحوافز الإنسانية الأساسية التي إذا لم تدرك على حقيقتها ولم تضبط بتغير جذري في توجهات المواطن والإنسان تبقى الخطط والتدابير الاصلاحية المتخذة محدودة الفعل ومعرضة للتهلهل والفساد والانحراف إلى غير الغايات التي قصدت منها أو إلى عكس هذه الغايات. ويصدق هذا الأمر بخاصة على زمننا هذا، زمن التغير السريع، زمن اتساع الفجوة بين قدرة الإنسان على الطبيعة وعلى أخيه الإنسان وقدرته الانضباطية الذاتية، بين الغرائز التي لاتزال متحكمة في نفسه وبين نوازع الخير فيه التي لا ينمو فعلها على نحو يتجاوز أو يماشي نمو فعل تلك الغرائز ليكبحها أو يخفف وطأتها.

إنّا نجوز عهداً «ثورياً»، عهداً يتميز بالتغيرات المتسارعة في كل ميدان من ميادين الحياة وبالدعوات المتلاحقة إلى العمل الثوري التي تهزّ نفوس الشعوب قاطبة. ولكن ثمة ثورة، هي أهم الثورات وأشدّها أصالة، مازالت غائبة عن الوجود وعن الأنظار. إنها الثورة في صميم كيان الإنسان، التي يتغلب بها على طبيعته الاغتنامية والعدوانية وعلى نظرته المنحرفة وشهواته المتأصلة ليتحلى بالعقلانية النيّرة والانضباط الخلقي، وبالحرية الداخلية المستمدة من النضال الذاتي الجاهد، وبالاحترام الصادق لكرامة إخوته في الإنسانية.

ترى، أتحدث هذه الثورة الذاتية، وتجاري ـ بل تسبق ـ التغير المتسارع في العلم والتكنولوجيا، من جهة، والدعوات الثورية الأخرى إلى تبديل النظم من جهة أخرى؟ إنه لسؤال خطير يتخلل أزمة الإنسان المعاصر ويهيمن على آفاق المستقبل.

ـ ٤ ـ

لننتقل الآن إلى الإنماء العربي وعلاقته بأزمة العصر. إننا لا نستطيع أن نعالج هذا الموضوع، لا سيما في إطار منظورنا، دون أن نتطرق أولاً إلى مفهوم «الإنماء» بوجه عام. وإذا نحن أقدمنا على ذلك وجدنا أن الإنماء ـ ببعض معانيه ووجوهه على الأقل ـ عريق في التقليد الحديث، ولكنه لم يبرز إلى الصدارة ويحتل مكاناً مرموقاً في الجهد الوطني والدولي إلا حوالى منتصف هذا القرن بعيد الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة. لقد غدا من أهم شواغل يومنا هذا، كما يستدل من سيل البحوث الجارية في مضماره والأدبيات الصادرة بشأنه من قبل الأفراد والهيئات الخاصة والمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية أو الدولية. غير أننا لا نتناوله في هذا المجال إلا في نطاق موضوعنا، أي من وجهة علاقته، وعلاقة ظاهرته العربية بخاصة، بأزمة العصر.

إن السؤال الأساسي الذي نتصدى له هو: هل إن الإنماء الذي رفع إلى مقام مثل

أعلى لجماهير الشعوب حريّ بأن يحل، أو على الأقل بأن يقلص، الأزمة المعاصرة، أم أنه، على العكس، سيعقد هذه الأزمة ويضخم أخطارها؟

ليس بوسعنا أن ننكر أن هذا المثل الأعلى وما ولّد من إيمان قد بعث في قادة الشعوب المتخلفة وجماهيرها عزماً جديداً قوياً على التحرر من القيود وعلى الإصلاح والتقدم. ولسنا لننكر كذلك أن هذا العزم قد حرّك جهوداً وطنية ناشطة وأحرز نتائج بارزة ـ في مدة قصيرة نسبياً ـ في تحسين وسائل الإنتاج والاتصال، وفي توفير السلع، وفي توسيع مجالات التربية والصحة وغيرها من الخدمات، وفي تفتيح رؤى باهرة لمستقبل أفضل. فهل هو إذن الطريق السوي والمرتجى؟ أيصح لنا أن نفترض أن الأمم المتخلفة أو النامية إذا هي أقبلت على تقصي هذا المثل الأعلى، بنفس العزيمة التي أبدتها الأمم المتقدمة ـ أو حتى بعزيمة أشد وبطرق ووسائل أكثر فاعلية ـ تفلح في بلوغ المرحلة التي وصلت إليها هذه الأمم، وفي إزالة الشقة التي تفصلها عنها، وبالتالي في تخفيف حدة جانب هام من جوانب الأزمة الناشبة في هذا العصر؟ إن خبرة العقدين السابقين لا تشجع على هذا الأمل، ولاتزال مطالع المستقبل مرتبكة وقاتمة. ولهذا الوضع الخطر والباعث على القلق أسباب عدة، منها:

١ ـ حدود مفهوم النمو

الملاحظ أن الإنماء يعتبر اليوم في الغالب مرادفاً للنمو الاقتصادي، ويقاس بالناتج القومي القائم أو بمعدل الدخل الفردي، وبوتيرة نمو هذا أو ذاك سنوياً. على أن هذه المؤشرات ليست بالضرورة مقاييس يصح الاعتماد عليها لقدر النمو الاقتصادي الحقيقي، أي القدرة الانتاجية، فضلاً عن الإنماء الشامل والمتوازن المطلوب. ولنستشهد هنا بما قاله أحد كبار المختصين بهذا الموضوع، العالم الاقتصادي الأسوجي جنار ميردال في كتاب حديث له يحمل عنواناً ذا مغزى: **عكس التيار**: «إني أفهم الإنماء حركة تصاعدية للنظام الاجتماعي بكامله... لا للإنتاج فحسب. بل لمستويات الكيان والاتجاهات والسياسات»[1]. على أن هذا المفهوم، وإن تميز بشموله، فإنه مشوب بالغموض. إذ ما معنى «تصاعد» الحركة الإنمائية، أو «تقدمها» (إذا نظرنا إليها كحركة متجهة إلى الأمام). وبأي مقياس أو أية مقاييس نقدر هذا أو ذاك؟ هنا نلج حيّز القيم، وهو الحيّز ذاته الذي تكمن فيه أزمة العصر، ذلك أن هذه الأزمة هي، آخر الأمر، نتيجة اضطراب القيم واختلال سلّم مراتبها.

---

(١) Gunnar Myrdal, *Against the Stream: Critical Essays on Economics* (New York: Vintage Books, 1973), p. 190.

٢ ـ المضمون الاستعراقي الغربي لمفهوم الإنماء

إن تقسيم العالم إلى أمم «متقدمة» وأخرى «متخلفة» يخفي وراءه التقسيم المتغلغل في أذهان الغربيين إلى أمم «غربية» وأخرى خارجة عن نطاق «الغرب». والواقع أن جميع الأمم المتخلفة كانت إلى زمن قريب خاضعة لحكم أو لنفوذ غربي. فهل «الإنماء»، كما هو مطروح اليوم، يختلف جوهراً عن حركة «التغريب»[٢] التي سبقته؟ وأهم من هذا: هل هو مجرد تبديل للفظ يحمل في طياته ذكريات أليمة وجروحاً دامية للشعوب التي تحملت شرور تحكم الغرب واستعماره؟

مهما يكن من أمر، ثمة حقيقة أساسية ألمحنا إليها، هي أن «الإنماء» ينصب اليوم مثلاً أعلى لأكثرية شعوب الأرض وهي الشعوب الساعية إلى التحرر، في الوقت الذي أخذت فيه الشعوب التي تعتبر أنها بلغته أو قطعت مدى بعيداً في سبيله، ترتاب من سحره وتهاب عواقبه. ولذا، قبل أن يعمّم هذا المفهوم ويعرض لجماهير البشرية دواءً لجميع عللها، يجب أن تمتحن أصوله واتجاهاته الغربية، وأن يعاد النظر في فرضياته الأساسية، وأن توجه حوافزه تبعاً للقيم التي يجب أن تسود الحياة المعاصرة وتسيّر مجراها المقبل. ذلك أن أزمة العصر ليست ناشئة عن تخلف جماهير عظمى من شعوب الأرض فحسب، ولن تحل بمجرد تطوير هذه الجماهير حسب السنن التي كوّنتها الشعوب الغربية، بل إن هذه الأزمة تصدر، بمعنى أعمق، عن التوجهات الخاطئة لهذه الشعوب «المتقدمة» وعن أطماعها ونزعاتها التحكمية التي لن يتاح للإنماء معها أن يأتي سليماً ومضمون العواقب.

٣ ـ العوامل المعيقة للإنماء

لقد تساءلنا عما يمكن أن يكون للإنماء من أثر في تخفيف حدة الأزمة المعاصرة. ولكن ثمة التساؤل المقابل ولعله الأهم، وهو عما إذا كانت العوامل الناشطة والمتغلغلة التي ولّدت هذه الأزمة ستسمح للإنماء بأن يجري في مجراه المنشود ويحقق الآمال المعقودة عليه. إن الدلائل تشير إلى أن لهذه العوامل آثارها السلبية في إعاقة الإنماء، وفي توسيع الشقة بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة. ونكتفي هنا بلمحة مختصرة لثلاثة من هذه العوامل:

أ ـ **النزاع وعدم الاستقرار**: يستحيل القيام بمتطلبات الإنماء في أجواء مشبعة بآثار النزاعات والأخطار المحلية والإقليمية والدولية السائدة في هذه الأيام. فتفشي سياسات السيطرة والقمع، والسباق الحثيث في صنع الأدوات الحربية وتطويرها، وغير ذلك من

---

(٢) Westernization.

تصرفات الأمم القادرة تقف في وجه عملية تعبئة الإرادات والجهود والموارد الوطنية للقيام بمهام الإنماء. وعلاوة عما تتضمنه هذه السياسات من أخطار داهمة وعما تبثه من ريبة وخوف واضطراب، هناك الخسائر البشرية والمادية المخيفة التي تسببها الاستعدادات الحربية المتصاعدة. إنا نشير هنا إلى مئات المليارات من الدولارات التي تنفق سنوياً على التسلح، وإلى النزف البشري المضني الذي يمثله سحب عشرات الملايين من الرجال والنساء بصورة دائمة من كتل القوى المنتجة. وليس ما يدل على أن هذه العملية المشؤومة ستتوقف أو ستبطىء في مسيرتها، بل، على العكس، إنها تتسارع وتسلب مطالب الإنماء والإعمار موارد هائلة. وإن المرء ليهتز غضباً ويتحرق أسى عندما يفكر بما يمكن هذه الموارد أن تفعل لو وجهت لأغراض سلمية ومفيدة لتوفير الحاجات الضرورية لجماهير الشعوب: لتغذية ملايين الأطفال الذين يفتك بهم الجوع، لإنشاء المدارس والمستشفيات وتعهدها، لتوفية مطالب العدالة وصدّ أسباب القلق، لدعم النشاطات العلمية والثقافية، ولغير ذلك من المتطلبات الإنسانية.

ومع أن الدول القادرة، والدولتين العظميين بخاصة، هي التي تقوم بالقسط الأوفر من هذا الإنفاق المبدد، فإن أخطار هذا الإنفاق على الدول المتخلفة ليس بأقل هولاً. فمن ناحية، إن معدل إنفاق هذه الدول على التسلح بالنسبة إلى نواتجها الوطنية القائمة آخذ بالاقتراب سريعاً إلى معدل الدول المتقدمة، بل إنه بلغ عند بعضها مبلغاً يجاوز معدل الدولتين العظميين. ومن ناحية ثانية، إن الدول المتخلفة هي بأشد الحاجة إلى الإنماء الشامل والحثيث، وبالتالي يتفاقم لديها أذى هذا الإهدار السائب. وثمة خطر آخر تتضمنه هذه العملية، هو توسيع سلطة العسكريين. ذلك أن الدول المتخلفة، إذ يعوزها تقليد عميق الجذور في الحكم الديمقراطي والمشاركة الشعبية، تجد نفسها عرضة لتسلط رجال الجيش على مقدراتها، كما يبدو من الانقلابات المتلاحقة التي شهدتها أقطار العالم الثالث ومن السيطرة التي للعسكريين على أنظمتها الحكومية وعلى سائر مرافقها. إن هذا التسلط كثيراً ما يبرره أصحابه بضرورة إقامة وحدة وطنية لمجابهة الأعداء الخارجيين ولتعزيز الإنماء الداخلي، ولكن كثيراً أيضاً ما تفضح هذا التبرير وتعيق الإنماء وترسخ التخلف تصرفات المتسلطين وتهافتهم على مصالحهم.

ب ـ **مزالق الإنماء السريع**: تنشد الشعوب المتخلفة الإنماء السريع وتُستحث على ذلك. ومما يزيد حدة هذا النشدان اتساع الفجوة بينها وبين الشعوب المتقدمة. ولكن الخبرة تدل على أن الإنماء المعجّل، حتى في أفضل أشكاله، ينطوي على مجازفات ومخاطر. إنه يؤدي إلى إيثار الكمية على الكيفية، وإلى تصوّر التقدم وتصويره إحصائياً وميكانيكياً أي ممثلاً بأرقام الخامات المستخرجة، والطاقات والسلع المنتجة، والمصانع والطرق والجسور والسدود المنشأة الخ ـ وحتى عندما تتجاوز الإحصاءات نطاق الإنتاج

والإعمار إلى نطاق الخدمات الصحية والإسكانية والتربوية وسواها، فإن التأكيد يبقى على الكم الذي كثيراً ما يحقق على حساب النوع فيقصر بالتالي عن التقدم الحقيقي بل يغدو عائقاً من عوائقه. هذا إذا كان هذا الإنماء، كما قلنا، في أفضل أشكاله. فكيف به إذا اتخذ أشكالاً سقيمة أو منحرفة، كأن يكون مثلاً منصرفاً إلى إثارة النزعات الاستهلاكية أكثر منه إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، أو كأن يبنى على فهم خاطىء لهذه القدرات فيتوهمها بمظاهرها الخارجية أبنية ومصانع وأدوات بينما هي في الواقع طاقة ذاتية على الصنع والإنشاء، أو كأن يأتي معتمداً على السوى فيزداد هو تبعية له وخضوعاً لأغراضه فيما هذا يرهق تخلفه ويوطده. يضاف إلى هذا وذاك، أن الدعوة إلى الإنماء المعجّل كثيراً ما تدعم الاتجاه الذي أشرنا إليه، أي إلى تمركز السلطة، وظهور طبقات جديدة، وتقييد الحريات ـ كل ذلك باسم حشد القوى ودفع التقدم. وفي غمار الإغراق في الاهتمام بالوسائل، يهمل الإنسان، الذي يجب أن يبقى غاية الإنماء ومبتغاه. إن اختصار الطرق، الذي يفرضه الإنماء المعجل، غالباً ما يجري على حساب كرامة الإنسان وحريته وتحقيق داته، خصوصاً عندما تعوزه القيادة الصحيحة وعندما يوجه لخدمة المصالح الفردية أو الحزبية أو الطبقية. إن مظاهر الإنماء المعجل هذه هي، في آن، انعكاسات للأزمة الإنسانية الناشبة، وعوامل إضافية لتعقيدها وزيادة خطورتها.

ج ـ **دينامية القوة وأطماع الأمم المتقدمة:** إن الفجوة بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة تقاس عادة، كما قلنا، بالفارق في النمو الاقتصادي. على أن هذا المؤشر ليس سوى دليل على واقع أعمق وأبلغ فعلاً، هو الفارق في القوة، قوة العلم والتنظيم، وعلى وجه العموم القوة الناتجة عن تطور العنصر البشري. ومن طبيعة هذه القوة أنها عندما تبلغ مستوى معيناً تكتسب زخماً وترتفع بنسب متصاعدة، ارتفاعاً يتفوق بحكم منطقه ومنطلقاته عن ارتفاع قوة الأمم المتخلفة ويجعلها بالتالي أداة فعّالة للتسلط على هذه الأمم واستغلالها.

ولم تتردد الأمم المتقدمة عن سلوك سبل هذا التسلط. فجميع شعوب العالم الثالث وقعت، بشكل أو بآخر، تحت نير الحكم الاستعماري واستُغلت لدعم قوة المستعمرين وثرائهم. ومع أنها ناضلت في العقود الأخيرة ونالت غالبيتها العظمى استقلالها السياسي المعترف به والذي تكرّس بانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة، فإنها لاتزال بعيدة عن بلوغ استقلالها الاقتصادي والعلمي والثقافي، وبالتالي استقلالها السياسي الواقعي. ولاتزال الأمم المتقدمة ـ والقوى العظمى بخاصة ـ تتحكم بأسباب التقدم العلمي التكنولوجي وتسخّر قدراتها المتفوقة في وسائل التغلغل والتحكم للمضي في السيطرة على العالم المتخلف. إنها لاتفتأ تعتبر البلدان المتخلفة كما كانت تعتبر مستعمراتها السابقة مصادر خامات وأسواق سلع وخدمات، ومراكز نفوذ، ولم تنقطع عن التلاعب

بمقدراتها والتدخل في شؤونها بضغوط ظاهرة أو خفية، سواء من قبل الحكومات أو المنظمات الإقليمية أو الشركات الأخطبوطية الكبرى ذات الفاعلية النافذة والمنتشرة. وعلى رغم برامج «المعونات» التي تحاط بدعاوات صاخبة، وعن الكلام المردّد عن «نظام اقتصادي جديد» يبقى الواقع الأليم ذاته، وهو أن الفجوة بين «الشمال» و «الجنوب» تمضي اتساعاً وتفاقماً، وأن الأمم الغنية تزداد غنى والأمم الفقيرة تزداد فقراً بما ينزف من هذه إلى تلك من خامات وطاقات ثمينة وآيلة للنفاد مقابل أجهزة صناعية وحربية وسلع استهلاكية مغرية. وغالباً ما تكون هذه الأجهزة قد انقضى عهدها فتقلصت فائدتها أو انعدمت، وما بلغ منها درجة متقدمة من التطور لا يمكن استخدامه إلا بواسطة خبرة الأمم المتقدمة مما يؤدي حتماً إلى تمكين سيطرة هذه الأمم على الأمم المتخلفة وتعميق تبعية هذه لتلك. أما السلع الاستهلاكية، فإن الأمم المتخلفة تستوردها بأنواع وكميات تجاوز إمكاناتها ومواردها، فتغدو عبئاً على اقتصادها وقيداً لإنمائها. ولكن، مهما تعظم هذه الخسائر المادية التي تتحملها هذه الأمم لمصلحة الأمم المتقدمة، فإنها تبقى دون خسارة أشد أهمية وأبلغ وقعاً عليها، هي خسارة العنصر البشري المدرّب والمنمى، أو ما دعي بـ «نزف الأدمغة» الذي ينضب موردها الأهم ومعتمدها الأساسي للنهوض والإنماء، على ضآلته وشدة حاجتها إليه.

ولنذكر أن من الأسباب الجوهرية للأزمة الإنسانية المعاصرة الفارق الرهيب بين توحّد العالم تكنولوجياً وبين عجز الإنسان المعاصر عن أن يفكر ويتوجه ويتصرف عالمياً مساوقةً لهذا التوحد. ولن تفلح عملية الإنماء إلا إذا اتخذت طابع جهد عالمي شامل يتقصد جماع الشعوب البشرية. ومادامت أطماع التسلط ونزعات التفريق سائدة، ومادام العامل المتحكم هو القوة، فإن القوي سيظل يستأثر بالضعيف، والشقة بين الجانبين ستمعن في الامتداد، وسيظل الإنماء، كما يعلن وينفذ اليوم، يزيد الأزمة الإنسانية الناشبة حدة بدلاً من أن يداويها ويوهن سطوتها.

ـ ٥ ـ

أين موقع العالم العربي والإنماء العربي مما ذكرنا؟ إن الملاحظات التي أبدينا عن الإنماء بوجه عام تنطبق جوهراً على الإنماء في البلاد العربية. وهي هنا أيضاً لا تدعو إلى التفاؤل. فمع اعترافنا بالتقدم الذي أحرزه الإنماء العربي سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي، فإن مسيرة هذا الإنماء تبدو بعيدة عن تحقيق الآمال التي علقت عليها. وفي نطاق الموضوع الذي نعالجه، نلحظ أن لأوضاع العصر المتأزمة أثرها الفائق في إعاقة هذه المسيرة وتحويلها عن طريق السوي. إن هذه الأوضاع، التي وصفنا انعكاساتها على مجمل العالم الثالث في القسم السابق من هذا المقال، تخضع في العالم العربي لعوامل إضافية تسبغ عليها خطورة خاصة. وبين هذه العوامل:

١ ـ اتساع رقعة العالم العربي، وتعدد عصبياته المتوارثة

إن هذا العالم يضم في رقعته الواسعة الممتدة من الخليج إلى المحيط ومن جنوب آسيا الصغرى إلى القرن الافريقي فوارق جغرافية وعصبيات متنوعة. وقد لعب الاستعمار دوره في تمكين هذه الفوارق والعصبيات عند تكوين دوله الاثنتين والعشرين وفي ما بعد. على أن شعوبه العربية ترتبط فيما بينها بصلات تاريخية وثقافية وأخطار ومصالح مشتركة، والتحدي الذي يجابهها هو استخدام إمكاناتها المختلفة في سبيل إنماء متناسق ومنعم عليها جميعاً بدلاً من تبديد جهودها الإنمائية بالتشتت والإهدار. وماتزال النزعات المحلية المتوارثة والاختلافات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ـ التي تغذيها وتستثمرها الدول الاستعمارية ـ تقف في وجه حسن الرد على هذا التحدي. فلا بد إذن لهذه الشعوب من وعي أعمق لمطالب اليوم والغد في ميدان التعاون والتضامن في كل شأن من شؤونها، وفي شؤون الإنماء بخاصة، تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً، إذا أرادت لهذا الإنماء أن يتخذ وجهته الصحيحة وأن يأتي بنتائج أفضل في تحسين أوضاع الجماهير العربية وفي إعلاء مستوى الحياة العربية بعامة. ولكن هذا المطلوب الهام يقتضي بدوره تغيرات أساسية في الحوافز والاتجاهات التحضرية والتحررية من قبل العرب أنفسهم ومن قبل القوى المتحكمة في المجتمع الانساني أيضاً.

٢ ـ الموقع الجغرافي

لقد كان من حظ بعض المجتمعات، كمجتمع الولايات المتحدة أو المجتمع الياباني، أن تطورت في حالة عزلة نسبية. أما اليوم، فلا يستطيع أي مجتمع أو أي قطر، حتى لو أراد، أن يعزل نفسه عن بقية العالم، بسبب توثق الاتصالات والروابط الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وازدياد اتساعها وتداخلها يوماً بعد يوم. ومع هذا، فثمة فروق نسبية بين المناطق الجغرافية في ما تخضع له من أثر هذا التواصل المتوثق. ولعل العالم العربي هو من أشد مناطق المعمورة تأثراً من هذه الناحية. فهو يحتل موقعاً استراتيجياً يصل بين القارات التاريخية الثلاث: آسيا وافريقيا وأوروبا وقد كان منذ أقدم الأيام من أهم الميادين العالمية للتنافس والتصارع من جهة، وللتبادل الاقتصادي والثقافي من جهة أخرى. ووجوده اليوم على ملتقى الطرق بين قوى العالم المتقدم التوسعية وبين جماهير افريقيا وآسيا المتيقظة يعرّضه بشكل فريد لمداخلات تلك القوى المتسلطة وضغوطها ولما لهذه المداخلات والضغوط من آثار مؤذية لنموه وتطوره.

٣ ـ الصهيونية العالمية واسرائيل

ومن أهم هذه المداخلات وأشدها إيذاء الدور الأساسي الذي لعبته الدول

الكبرى ـ لا سيما بريطانيا العظمى ومن بعدها الولايات المتحدة ـ في دعم الصهيونية العالمية وفي إقامة اسرائيل وإمدادها بأسباب الحياة وقدرات الاغتصاب والتوسع. وقد عمد العرب، منذ الحرب العالمية الأولى، إلى مقاومة هذا التعدي عليهم والتصدي للسياسات والمؤامرات التي خططت ونفذت لحرمانهم من جزء عزيز من وطنهم. ومافتىء العرب الفلسطينيون يناضلون بمختلف الوسائل حفاظاً على أرضهم وكيانهم وتراثهم الوطني ودفاعاً عن حقهم الأصيل في تقرير المصير. ولقد خاضوا غمار ثورات متتابعة، وعانوا وإخوانهم العرب نتائج مأساوية لأربع حروب خلال السنوات الثلاثين الماضية. ولم ينالوا بعد حقوقهم بسبب العون الذي تلقاه اسرائيل من الولايات المتحدة بخاصة. ولايزالون إما رازحين تحت الحكم أو الاحتلال الاسرائيلي العدواني القمعي أو لاجئين في الشتات. وبسبب هذا الوضع، يسود المنطقة كلها اضطراب محتد منتشر وقلقلة وخيمة العواقب، ويحمل هذا الاضطراب والقلقلة في طياتهما خطراً دائماً على السلم في المنطقة وفي العالم أجمع. وبسببه أيضاً تتصاعد نفقات التسلح في الدول العربية بنسب مروّعة، ولولا خطر اسرائيل وأطماعها العدوانية، بصفتها رأس حربة الصهيونية العالمية والاستعمار، لوجهت هذه النفقات الهائلة إلى مقاصد الإنماء والإعمار وإلى أغراض التقدم والتحرر. ولن تفهم حقيقة أطماع الاستعمار والصهيونية العالمية إلا في منظور هذا الواقع الأساسي، وهو صدّ جهود الشعوب العربية للتحرر والتقدم والنمو ودفعها نحو المزيد من التبعية والتخلف.

٤ ـ الثروة النفطية

للموارد النفطية العربية أهمية كبرى في تغذية «المركبات الصناعية العسكرية» للدول الكبرى، كما أنها حاجة أساسية لازدهار هذه الدول واستمرار سيطرتها، بل لحفاظها على حضارتها ووجودها. فلا عجب أن تجذب تلك الموارد أطماع هذه الدول وأن تنفذ شرور هذه الأطماع، بصور شتى، إلى الدول الغنية بالنفط وإلى العالم العربي بمجموعه. ومن أهم هذه الشرور وأبلغها ضرراً: حض الدول الغنية بالنفط على الإفراط في استخراجه وعرضه، مما يؤدي إلى استنفاد هذه الطاقة الفريدة، المحدودة الكمية وغير المتجددة؛ استعادة ثمن هذا النفط بإغراق هذه الدول بسيول من الأعتدة الحربية والسلع الاستهلاكية تفيض عن حاجاتها الحقيقية، بل قلّما توفي هذه الحاجات؛ تشجيعها على القيام بمشروعات باهظة التكاليف وغير ضرورية؛ وإغراؤها باستثمار الفائض من أموالها في المؤسسات المالية الغربية، مما يمكّن، من جهة، تبعية هذه الدول للغرب، ويحوّل، من جهة أخرى، ثروتها الفائضة عن مطالب الإنماء في بلدانها وفي العالم العربي عامة. ومن هذا وغيره كان التلاعب السياسي المستمر بشؤون هذه الدول، والتدخل السافر والخفي

فيها، والتآمر عليها وعلى شعوبها، ونشر التفرقة والاضطراب في أرجائها، وبالتالي إعاقة إنمائها وتوطيد تخلفها، وتعقيد الأزمات التي تجوزها.

- ٦ -

من هذا التقويم الذي عرضناه للإنماء في البلاد العربية وفي العالم الثالث، يبدو مستقبل هذا الإنماء قاتماً. ومع أن سوانا قد لا يوافقنا على هذا التقويم، فإنا نعتقد أنه من المفيد أن نعرضه ونؤكده، وذلك لسببين:

١ ـ في هذا الوقت الذي أصبح فيه «الإنماء» مداراً لكثير من السياسات المعلنة والتدابير المتخذة وشعاراً لاستثارة آمال الجماهير البشرية، يجب أن نقبل بوعي وحزم على تفحص الفرضيات التي يرتكز إليها والوعود التي تعلق عليه تفحصاً دقيقاً لتقدير إمكانات نجاحه في خضم القوى المسيطرة في هذا العصر.

٢ ـ وفي نطاق موضوعنا بالذات، يجب أيضاً أن نوجه اهتمامنا إلى العلاقة الوثيقة بين الإنماء والأزمة الإنسانية المعاصرة وإلى الحدود الصارمة والنتائج السيئة التي تفرضها هذه الأزمة على الإنماء.

وإذا صح تحليلنا، كما بسطناه في هذا العرض، يبرز أمامنا استنتاج واضح، هو أن الإنماء، كما يبشّر به ويمارس في هذه الأيام، ليس العلاج الجاهز والناجز لعلل العالم العربي أو العالم الثالث أو العالم بأسره. إن الإنماء المنشود هو تحدٍّ صارم. وهذا التحدي يتطلب من العرب ومن شركائهم في العالم الثالث، في ما يتطلب، إقبالاً جاداً على الفكر العلمي الموضوعي، ونقداً ذاتياً وانضباطاً دقيقين ومؤلمين أحياناً، واستعداداً للتضحية وللتضامن، واهتماماً حقيقياً بمصالح الجماهير، وقدرة على التمييز بين القيم الإيجابية للإنجازات الحديثة والأسواء التي ترافقها، وإحياء وامتلاكاً جديداً للقيم الخيّرة في التراث، وكفاءة لإدراك القوى النافذة في الحاضر ولاستطلاع آفاق المستقبل.

أما فيما يختص بالشعوب المتقدمة وقادتها، فإن هذا التحدي يقتضي كذلك نقداً ذاتياً وانضباطاً لا يقلان عما ذكرنا دقة وايلاماً، وتهيؤاً لامتحان القيم الغالبة على مجتمعاتها والمحددة لاتجاهاتها نحو الطبيعة والشعوب الأخرى والإنسان بعامة، وحرصاً على الغايات يسمو عن التهافت على الوسائل ويكبح جماحه، وتفحصاً عميقاً لمعاني «القوة» ومكوّناتها الأصيلة، وتصميماً على دعم ما يرفع منها قدر الإنسان ويعزز كرامته ومكافحة ما يفسدهما ويحط من شأنهما.

ولكن فوق هذا كله، يدعو هذا التحدي إلى النضال المستديم لإزالة الفروق بين المجتمعات بصد سيطرة القويّة منها على الضعيفة واستغلال الغنية للفقيرة، وبدعم قوى التحرر حيثما تكون، وبتغليب الروابط الانسانية على النزعات المفرقة. ذلك أنه لا يتوجه

لمجتمع أو شعب أو كيان معين، وإنما للإنسانية قاطبة. وما لم ندرك جميعاً أنه لم يعد بوسعنا تحمّل أوزار نوازع الماضي وآثام صراعات الحاضر - وهي أشد من الأولى وأفظع - وأننا أمام خيار حاسم بين أن نفكر ونتصرف كمواطنين عالميين أو أن نسرع إلى الانهيار، وما لم ننهض لمجابهة مطالب هذا التحدي الرهيب، فإن الإنماء لن يؤتي ثماره المرجوة، والإنسانية لن تفلح في معالجة أزمتها الحضارية الشاملة.

١٥٦٧/٩

نحو حلول عملية للتغلب على العقبات
في سبيل الوحدة العربية

١٥٦٩/٩

- ١ -

لا بد، قبل الخوض في هذا الموضوع الذي طلب مني أن أعالجه، من إبداء ملاحظة مبدئية حول صيغة عنوانه. فإن هذه الصيغة قد توحي بأن الوحدة العربية سهلة التحقيق قريبة المنال، وأن ما يحتاج إليه المجتمع العربي هو بعض حلول «عملية» للتغلب على العقبات القائمة في وجهها. فكأنما ثمة حلول جاهزة يمكن استخراجها من مخبئها أو استعارتها من الغير والأخذ بتطبيقها فتؤتي ثمارها بيسر وسرعة، أو كأنما نستطيع أن نستنبط حلولاً جديدة ذات فاعلية أكيدة. والواقع أن الأمر أكثر تعقداً وأشد خطراً مما قد يبدو لأول وهلة من عنوان هذا الموضوع. فالعقبات التي تقف في وجه الوحدة العربية، سواء أكانت قائمة في صلب المجتمع العربي أم ناشئة ومدعومة من الخارج، تبلغ من الجسامة والصلابة والتشابك حدّاً يصعب معه اقتراح حلول لها تأتي بسيطة ملموسة، و «عملية» بالمعنى الذي نقصده عادة بهذه الكلمة. إننا إذا ذكرنا مثلاً أن من أهم العقبات الداخلية تغلب المصالح القطرية وأن أفظع العقبات الخارجية هو سطوة الأطماع الاستعمارية، تبيّن لنا مقدار الصعوبة في صياغة حلول عملية لهذا أو ذاك تأتي محيطة به أو محتمة لاجتثاثه وإزالته.

على أني أحسب أن المقصود هو أن نتجنب الخوض في غمار النظريات التي تبعد عن الواقع، وأن نصبّ اهتمامنا على هذا الواقع ذاته، ونستلهمه في استطلاع الطرق «نحو» الوحدة العربية، مهما تكن هذه الطرق مديدة وعسيرة ومهما يكن السير شاقاً باهظ التكاليف، آخذين بعين الاعتبار أن ما يظن «عملياً» اليوم قد يبدو غداً فجاً عقيماً وأن اليسير قد ينقلب عسيراً، والعكس بالعكس.

في إطار هذا التحوط، نبادر رأساً إلى موضوعنا، فنذكر أن العقبات في وجه

الوحدة العربية تنقسم صنفين: داخلية وخارجية. وليس هذان الصنفان منفصلين الواحد عن الآخر، بل هما مترابطان، وكثيراً ما يتحالفان ويتناصران، فيقوى أثرهما المشترك في تدعيم مصلحة كل منهما وفي إعاقة المسيرة بمجملها نحو الوحدة المنشودة.

العقبات الداخلية عديدة ومتنوعة، منها العصبيات القبلية والطائفية والقطرية وأمثالها من النوازع المنافية للوحدة وللقومية العربية، ومنها الجهل والعجز والبؤس وسواها من مظاهر التخلف الاجتماعي، ومنها ضعف القيادات وتنافرها وسعيها لأغراضها الخاصة، إلى آخر ما نعدد ونشكو منه في ما نكتب ونخطب ونتحدث. على أنه يمكن في الواقع أن تجمع هذه الأسباب كلها في سبب رئيسي هو المصدر والأساس. هذا السبب هو تخلّف المجتمع العربي عن الطور الذي يؤهله لأن يكون مجتمعاً قومياً ولأن يحقق وحدته.

فالقومية بمعنى الرابطة الجامعة لأبناء مجتمع من المجتمعات، الصاهرة لغيرها من الروابط، الضامة ـ أو الساعية إلى ضم ـ جميع فئات المجتمع في كيان «أمة» واحدة لها تاريخها وتراثها الخاص ومصالحها الحاضرة المترابطة ومصيرها المقبل المشترك، والمتميزة عن سواها من الأمم ـ إن القومية بهذا المعنى لم تظهر إلا في مرحلة معينة من تطور المجتمع الإنساني. وإذا بغينا التحديد قلنا إنها ظهرت في أوائل العصر الذي ندعوه «الحديث» في أوروبا الغربية، وذلك بعد أن انتقلت مجتمعات تلك المنطقة من الوضع الذي كان مهيمناً عليها في القرون الوسطى، وجازت ـ لأسباب لا مجال للتبسط فيها هنا ـ تطورات متتابعة، منها المتدرجة الهادئة ومنها الثورية الصاخبة. وأهم هذه التطورات هي التالية: «النهضة» و «الإصلاح» و «التوسع التجاري» و «الثورة الفرنسية» و «الثورة الصناعية».

جاءت «النهضة» بنظرة جديدة إلى الوجود بالمعنى الذي تعبر عنه الكلمة الالمانية Weltanschauung. هذه النظرة قائمة على ثلاثة أركان: واقعية العالم الطبيعي، قدرة الإنسان، جلال العقل. فالعالم الطبيعي الذي كان في القرون الوسطى تابعاً كل التبعية للمشيئة الإلهية أخذ يكتسب قدراً متنامياً من الكيان الذاتي. أصبح للطبيعة حيزها الفسيح كمجال للكشف الإنساني: كشف أسرارها ومواردها واستغلال هذه وتلك لمصلحة الإنسان وخيره في هذه الدنيا. ولم تعد هذه الدنيا، كما كان يعتقد سابقاً، سراباً زائلاً أو مجرد معبر إلى الحياة الحقيقية والنعيم (أو الجحيم) الأبدي في الآخرة، بل غدت مجالاً لعمل الإنسان وإنتاجه، ولنعيم أرضي له قيمته الذاتية وجدير بطموح الإنسان وتطلعاته إلى الإبداع وإلى السعادة. ويبدو من كلامنا هذا الركن الثاني للنظرة «النهضوية»، وهو الإيمان بالإنسان. إنه الركن الذي تجلى في تلك النزعة من نزعات النهضة التي عرفت بـ «الإنسانية». وهنا أيضاً نجد بداءات لتحول الإنسان عن تبعيته التامة للقدرة أو المشيئة الإلهية، واكتسابه نصيباً من الاستقلال والأهمية الذاتية، وذلك

من وجهين: من أن خيره وسعادته وتحقيق إمكاناته هي الغاية المرتجاة في هذا العالم، ومن أنه هو العامل الرئيسي في بلوغ هذه الغاية أو في التدرج إليها. وليس مصيره رهيناً كل الارتهان بسلطة خارجة عنه. أما الركن الثالث للنظرة الجديدة فهو الإيمان المتزايد بالعقل سبيلاً لكشف أسرار الطبيعة واستثمار مواردها، ولتبين خير الإنسان وسلوك السبل إلى توفيره. فبعد أن كان العقل خاضعاً للوحي، ومهمته محصورة في الدفاع عنه أو محتلة مرتبة أخرى دون مرتبته، أخذ العقل يستقل تدريجاً، ومجال فعله يتسع، ومرتبته تعلو، حتى غدا الإيمان به ينفذ إلى جميع نواحي الحياة النظرية والعملية، ويمضي قدماً في مختلف الاتجاهات، وبخاصة في بناء صرح العلم المتعالي وشبكة الحضارة الصناعية المتواثقة المكتسحة.

وتبعت «النهضة» حركة «الإصلاح» التي قادها لوثر وأقرانه من الذين ثاروا على تحكم السلطة الكنسية واحتكارها للتفسيرات والعقائد الدينية وتقييدها للتفكير الفردي، وإقامتها بناء دنيوياً خارجاً عن صميم رسالتها ومعارضاً لنهضة الشعوب ولنشوء الدول. وبهذا جاء «الإصلاح» معززاً لنزعات الديمقراطية الفكرية والاجتماعية والسياسية وشاقاً الطريق للفصل بين السلطات الروحية والسلطات الزمنية، ورافعاً من قيمة العمل وجدواه في الحياة الإنسانية، ومتساوقاً متفاعلاً وسواه من الحركات والتيارات الممهدة لنشوء الفكرة القومية ـ هذه الفكرة التي تتعارض أساساً والفكرة الثيوقراطية التي سادت الغرب طوال ألف سنة أو تزيد في القرون الوسيطة.

ورافق حركتي النهضة والإصلاح انتعاش الحركة التجارية وامتدادها وما صاحب هذا الانتعاش من اكتشافات جغرافية رائعة أدت بالشعوب الغربية إلى توسيع طرقها ومبادلاتها التجارية المعروفة وإلى ارتياد آفاق جديدة باتجاه الموارد الثرية في آسيا، وفي الهند بخاصة. فاقتحم روادها المحيط الأطلسي وداروا حول افريقيا لبلوغ المحيط الهندي وأنشأوا في القارات القديمة والجديدة مستعمرات تجارية ناشطة. وكان لهذا التوسع والارتياد آثار عدة أهمها اثنان: الأول خروج الشعوب الغربية من «قوقعتها» وتفتح انطلاقها العملي والفكري وتحررها من كثير من قيودها السالفة، والثاني نشوء طبقة وسطى من التجار وأصحاب المهن والموظفين أخذت تنازع السلطتين التقليديتين، الكنيسة والإقطاع، وتجد مصلحتها في إقامة دول قومية ذات قواعد أعرض مما كان عليه الأمر في السابق، ومجالات أفسح للديمقراطية التي تناسب تطلعات هذه الطبقة الجديدة في إرساء نفوذها وبث أنشطتها.

وجاءت بعد ذلك حركة، بل ثورة، علمية، تحدد فيها النهج العلمي الاستقرائي الاختباري وارتفع فيها الإيمان بالعقل إلى ذرى جديدة، ثم تلتها كردّ فعل الحركة الرومانطيقية التي أثارت، في ما أثارت، الحنين إلى الماضي والدعوة إلى استعادته والاعتزاز

بالتراث لغة وأدباً وعادات وتقاليد شعبية، وفي هذا ما فيه من نزعات باعثة للإحساس القومي ولما تكوّن عنه من ايديولوجيات تتسم به وترفع لواءه.

وتفاعلت هذه الحركات البارزة فيما بينها ومع سواها من التطورات، ونتج عن هذا التفاعل تفجر الثورة الفرنسية، وما أعلنته وناضلت من أجله من مبادىء حقوق الإنسان والمواطن، وما نشرته من هذه المبادىء في سائر أنحاء أوروبا. فمن ناحية قضت على تسلط الكنيسة والإقطاع، ومن ناحية عززت الديمقراطية السياسية والحرية الفكرية، فتلاقت في هذين المضمارين وسواهما مع سائر التيارات الباعثة للفكرة القومية وللوحدة الوطنية.

ثم جاءت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فأضافت إلى طبقة التجار طبقة من الصناعيين والرأسماليين الذين أسهموا مع أولئك في توطيد أركان الدول القومية التي نشأت في غربي أوروبا، وفي العمل على توسيع نشاط هذه الدول نحو بلدان آسيا وافريقيا استغلالاً للموارد والأسواق، وفي دفعها إلى التنافس والتصارع على مناطق النفوذ ومرتكزات المصالح الاقتصادية والسياسية. فإذا العوامل التي كانت تغذي الفكرة القومية الغربية كفكرة تحررية وتنظيمية لأبناء الشعب الواحد تنقلب لتلعب دورها في الاتجاهات المؤدية إلى نشوء الاستعمار وإلى فرض سلطته المشؤومة على الشعوب.

ـ ٢ ـ

إننا لم نأتِ بهذه اللمحة العجلى للعوامل التي مهدت لنشوء القومية في الغرب ثم لتأصلها وتفتحها وتفشيها إلا لنلفت النظر إلى أن هذه العوامل لم تنمُ بعد في المجتمع العربي ولم تفعل فعلها لتضع هذا المجتمع في وضع قابل لزهوّ هذه الفكرة وإثمارها على النحو الذي حدث في الغرب. ولا ينحصر هذا الوضع بالمجتمع العربي، بل إنه ينسحب على جميع مجتمعات «العالم الثالث»، التي لم تخض بعد، أو لم تخض إلى الحد الكافي، غمار التطورات العقلية والاقتصادية والاجتماعية التي نتج عنها تحول المجتمعات الغربية إلى مجتمعات قومية.

وليس هذا فحسب. فإن هذه العقبة الداخلية الرئيسية تلتقي اليوم عقبة خارجية، رئيسية أيضاً، لتوسّع الشقة بين التجربة القومية الغربية والتجربة التي تجابه شعوب العالم الثالث، ومنها الشعوب العربية. فبالإضافة إلى أن التجربة القومية الغربية امتدت على أربعة قرون أو خمسة ـ وهي مدة غير متاحة لشعوب العالم الثالث ـ يجب ألا يغرب عن البال أنها جرت في أحوال وظروف تختلف جذرياً عن الظروف والأحوال التي تعيشها هذه الشعوب. إنها نشأت ونمت وتطورت في أجواء خارجية حرة، وفي عزلة عن ضغوط عوالم غريبة عن العالم الغربي. لقد قامت نزاعات في داخل مجتمعات هذا العالم، وفي

ما بين هذه المجتمعات، ولكن لم تكن ثمة قوى خارجية ساطية محيطة به تتدخل في شؤونه وتعبث بمصالحه وتوجهه ذات اليمين وذات اليسار تبعاً لأغراضها وأطماعها. أما اليوم، فإن مجتمعات العالم الثالث تجبه قوى متقدمة عنها بمراحل ومتفوقة عليها قدرة ونفوذاً، وهذه القوى تتصارع حولها وفي داخلها، وليس لها مصلحة في تحرر هذه المجتمعات ونهوضها وتحقيقها لوحدتها وقوميتها، بل، على العكس، إن مصلحتها هي في إبقاء هذه المجتمعات ضعيفة مجزأة متفرقة لتظل مسيطرة عليها ومتحكمة بمواردها ومستغلة إياها بوجه أو أكثر من وجوه الاستغلال.

ولئن صدق هذا على شعوب العالم الثالث على وجه الإجمال، فإنه يصدق على الشعوب العربية بخاصة، بسبب موقعها الخاص في ميدان الصراع العالمي، هذا الموقع المتميز بفرط الحساسية وتجمع الإغراءات لتدخل القوى المهيمنة وتنازعها على السيطرة والاستغلال. ومن هنا تبدو ضخامة العقبة الخارجية القائمة في وجه الوحدة العربية ونمو القومية العربية. ذلك أن الوحدة، والقومية الداعمة لها، هما السبيل إلى تنمية القدرة العربية، تلك القدرة الفاعلة التي تمكن الشعوب العربية من صون مواردها الغنية والوقوف في وجه الطامعين فيها. وهذا ما يتنافى مع مصالح الاستعمار ومع حركية سائر القوى التوسعية. إن القوى الجبارة المتصارعة حول العالم العربي وفي داخله تعمل بمنطق حركيتها على إنشاء مراكز نفوذ لها فيه وعلى التحكم بهذا الجانب أو ذاك من جوانبه، فتقف بالتالي حائلاً دون وحدته، بل تعمل فعلاً ضد هذه الوحدة، سواء بمنطق تنازعها على أقاليمه وثرواته، أو لتيقنها أن نجاح الجهود الوحدوية يؤدي إلى تعزيز القدرة العربية وإلى تأهيل الشعوب العربية للتصدي لها والوقوف في وجه أطماعها والسير في طريق التحرر منها.

في هذا الإطار تقع الحركة الصهيونية ويتجلى خطرها على الشعوب العربية. لقد قامت هذه الحركة كدعوة لإنشاء دولة لليهود في فلسطين على أساس عرقي ديني ثيوقراطي. ونجحت في مسعاها بفضل تغلغلها في المجتمع الغربي وسيطرتها على مراكز حساسة فيه. ورأت الدول الاستعمارية الأوروبية مصلحة لها في دعم هذه الحركة لحل المشكلة اليهودية في أوساطها ولاستخدام الكيان الصهيوني في فلسطين مرتكزاً لها في عالم عربي ناهض للتحرر والاستقلال. وهكذا نشأ التحالف بين الاستعمار الغربي وبين الصهيونية، فغذى الاستعمار الصهيونيين بالقدرات المالية والعسكرية التي مكنتهم من إرساء قواعدهم في فلسطين ومن إنشاء دولة اسرائيل. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية انصبَّ نشاطهم على الولايات المتحدة الأميركية التي كانت الدلائل تدل على أنها ستحتل المقام الأول بين الدول الكبرى، فعززوا نفوذهم فيها حتى غدت عمادهم الأول وعضدهم الأكبر في ترسيخ دولتهم وفي توسيع رقعتها واندفاعها للعدوان المتكرر على

شعب فلسطين والشعوب العربية المجاورة. وفي الوقت الحاضر الذي حمي فيه وطيس الصراع حول العالم العربي والشرق الأوسط والذي اشتدت فيه هبة الشعوب العربية للتحرر والسيادة والوحدة، توثقت عرى التحالف بين المصالح الأميركية والمصالح الصهيونية، وغدت كل من هذه وتلك تناصر الأخرى وتخدم أغراضها. لقد أغدقت الولايات المتحدة الأميركية على الدولة الصهيونية من الموارد المالية والعسكرية ما لا يمائله أو يدانيه أي عون قدمته لأية دولة أخرى، حتى للدول التي تفوق اسرائيل حجماً وسكاناً ومكانة تاريخية ودولية، ويسّرت لها أسباب الامتداد والاغتصاب، وحمتها وآزرتها في الميدان الدولي، بل إنها تنفرد اليوم بهذه المؤازرة والحماية. ولا نستطيع الاكتفاء بتفسير هذا الوضع ـ كما يفعل البعض ـ بتسلط الصهيونية على البنى السياسية والاقتصادية والاعلامية في الولايات المتحدة وبعجز قيادات هذه البنى عن التحرر من هذا التسلط بسبب تكوينها السياسي والاجتماعي ونظم البلاد الانتخابية، بل لا بد من النظر إليه في إطار المصالح الأساسية للمركب الصناعي ـ العسكري في الولايات المتحدة، وهي المصالح التي ترى في اسرائيل قاعدة لها لخدمة أغراضها التوسعية، ولضرب التطورات التحررية والوحدوية العربية التي تكوّن خطراً عليها، ولمساعدتها في الحرب الباردة، أو الحرب الساخنة، المرتقبة بينها وبين الاتحاد السوفياتي. ولقد بلغ الأمر إلى حد أن زعامة اسرائيل لا تعتبر العون الهائل الذي تتلقاه من الولايات المتحدة منّة وكرماً، بل حاجة أساسية لتلك الدولة العظمى ودِيناً تؤديه لإسرائيل لقاء ما تقوم به في خدمة مصالحها وفي حماية هذه المصالح من الأخطار الراهنة في هذه المنطقة.

يتبين من هذا أن ثمة قوى خارجية هائلة تقف في وجه الوحدة العربية. ولئن تكن أبرز هذه القوى في الساحة، الصهيونية المتحالفة مع القوة العظمى الأميركية، فإني لا أبرىء القوة العظمى الأخرى وسائر الدول الكبرى من توجهات مماثلة، وإن اختلفت نوعاً أو درجة أو شكلاً، ذلك أن الوحدة أو أية دعامة أخرى من دعائم تنمية القدرة العربية تمثل خطراً عليها حالاً أو مستقبلاً. وعلى الإجمال يمكننا الجزم بأن القوى الخارجية تقف في وجه هذه الوحدة، لأن مصلحتها، آخر الأمر، هي في إبقاء التجزئة العربية والتخلف العربي. كما نجزم أيضاً بأن الخطى الوحدوية التي اتخذها العرب في السنوات الماضية، كالوحدة المصرية السورية، أو التي حاولوا اتخاذها، كمشروع الوحدة السورية العراقية، لم تفشل بسبب التحزبات والمناحرات الداخلية وضعف الاستعداد العربي للوحدة فحسب، بل لما تعرضت له هذه الخطى والمحاولات من تدخلات خارجية، توجهت منفردة أو مجتمعة إلى تعطيلها وبعثرتها. ومن هنا أيضاً يتضح خطر اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، فإن هذا الخطر يتعدى اعتراف أكبر دولة عربية باسرائيل وطمس حق العرب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، إلى ما هو أشد وأدهى،

وهو فصل مصر ـ ولو موقتاً ـ عن الصف العربي والإمعان في تجزئة هذا الصف وبلبلته وإعاقة مسيرته نحو التضامن والوحدة.

ـ ٣ ـ

يتبين مما ذكرنا عن ضخامة العقبات الداخلية والخارجية في طريق الوحدة العربية أن تحقيق هذه الوحدة لن يأتي سهلاً ليناً أو سريعاً. وهذا ما يؤيده التاريخ. فنحن إذا راجعنا سياق قيام الوحدة في بعض بلاد الغرب كألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأميركية، وفي فرنسا وبريطانيا من قبل، لاحظنا طول المدى الزمني الذي استغرقه وعسر النضال الذي تطلبه وجسامة التطورات والتحولات التي سبقته أو رافقته. هذا، مع أن تلك البلاد ـ عدا الولايات المتحدة الأميركية ـ هي بطبيعتها الجغرافية والسكانية أكثر تراصاً من البلاد العربية، ومع أنها ـ كما قلنا ـ جازت هذه التطورات دون تعرضها لمثل ما تتعرض له البلاد العربية حالياً من قوى جبارة تعرقل مسيرتها. هوذا أمر يتوجب على الغربيين أن يدركوه أو أن يقروا به إذا كانوا له مدركين. فكثيراً ما يصرح مفكروهم أو سياسيوهم بشكوكهم في تحقيق الوحدة العربية، ويهزأون بالجهود التي تبذل من أجلها، وتنبسط أساريرهم إزاء أي فشل أو تعثر لهذه الجهود. إن هذه الوحدة هي بنظرهم سراب خادع أو شعار فارغ. وكلما طغى عند هؤلاء شعورهم بتفوقهم وتسلطهم أو اشتدت نقمتهم على العرب، ارتفعت حرارة تهجمهم على الوحدة العربية بالسر أو بالعلن، وحكمهم باستحالتها، وانتقاصهم لقدر العاملين في سبيلها، وترويجهم الأضاليل بشأنها، والإهابة بمجتمعاتهم إلى استهانتها. ولو أنهم راجعوا تاريخهم والتزموا الصدق والأمانة لوجدوا أن ما يقولونه عن الوحدة العربية كان يقال عن وحدة بلادهم في عهود طويلة من تاريخها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن الوحدة العربية لم تكن لتتلكأ في العقود الماضية لو كانت تجري حرة في مجراها التطوري ولو لم تثابر قياداتهم وسلطاتهم النافذة على وضع العراقيل في وجهها.

على أن ادعاءات هؤلاء الجاهلين أو الناقمين وتهجماتهم، مهما تكون مقاصدها، حريّة بأن تنبهنا نحن العرب إلى حقيقة لا بد من استبانتها، وهي أن زمننا يتسارع بشدة تقلب الأوضاع وتذهل الألباب، وأنه لن يتاح لنا ما أتيح لمن سبقنا من سير وئيد أو من تطور متدرج. لا غنى لنا عن انتهاب الأشواط وتقليص المراحل ومسايرة الزمن بل استباقه، فإن لم نفعل ازداد تلكؤنا وبعدت الشقة بيننا وبين الشعوب المتقدمة علينا والمجهزة بقدرات أعظم من قدراتنا. لا غنى لنا ولأمثالنا من الشعوب في العالم الثالث من هبّات نهضوية صحيحة ومتتابعة تجعلنا نجوز في مدى عقود ما جازته الشعوب المتقدمة

في مدى قرون. إن لهذا التسارع النهضوي أخطاره ومحاذيره، إذ إنه كثيراً ما يحقق بعض المطالب على حساب مطالب أخرى، ولكنه يبدو أنه مفروض في هذه الأيام على الشعوب المتخلفة: عليها أن تخوض غماره، وخلاصها رهين بصفاء رؤيتها لأبعاد هذا الخوض، وحسمية إرادتها في الإقدام عليه، وقدرتها على الثبات والاستمرار فيه وعلى اقتناص منافعه واستبعاد أخطاره.

- ٤ -

إن سلامة هذا التسارع النهضوي المنشود وجدواه وفاعليته تتطلب، أول ما تتطلب، تحولات أساسية في المجتمع العربي فكراً وسلوكاً وتخطيطاً وبناء. وفيما يختص بموضوعنا بالذات - أي إقامة الوحدة العربية - تتناول هذه التحولات تركيزاً وتوضيحاً للأوليات والأصول ومراجعة للمفاهيم ولاستراتيجية العمل. فما لم تكن المفاهيم صحيحة، أي مستمدة من حقيقة الواقع ومسترشدة بخبرة الماضي وبمؤشرات المستقبل ومتخلية عن الأوهام والأساطير وقائمة على الموضوعية والعقلانية، فإنها لن تصلح منطلقاً لعمل وحدوي مفلح ثابت. وما لم تقترن هذه المفاهيم الصحيحة باستراتيجية مدروسة واضحة ومتطورة بفعل المتغيرات القومية والعالمية، فإنها تبقى عاجزة عن إيتاء ثمارها وإحداث التبدل النوعي في المجتمع العربي الذي يؤهله لتحقيق الوحدة. فلنبدأ بالمفاهيم، ولنشر إلى بعض ما يبرز منها:

١ - لا بد من التأكيد بادىء بدء أن مفهوم الوحدة لا ينحصر بصورة الوحدة المركزية التي حققتها بعض الدول الأوروبية في السابق وغيرها من الدول في الوقت الحاضر، وأنه ينسحب أيضاً على صيغة «الاتحاد الفيدرالي» الذي انتظمت فيه دول أخرى لها شأنها في المجتمع العالمي. بل نذهب إلى القول بأن هذا «الاتحاد» هو الصيغة المناسبة للأوضاع العربية الجغرافية والسكانية والثقافية، والمماشية لتطورات الحاضر والمستقبل. فنحن نجد اليوم حتى في بعض الدول الأشد تراصاً وتمركزاً كفرنسا مثلاً حركات ترمي إلى إبراز هويات خاصة ضمن الهوية القومية الشاملة، فكيف ببلاد، كبلادنا العربية، فسيحة الأرجاء مترامية الحدود ومحتوية فوارق متعددة ومتنوعة؟ إن مفهومنا لـ «الوحدة» ينصب إذن على كيانها القومي. أما من حيث الدستور والشكل، فإنه بـ «الاتحاد» ألصق وإليه أقرب.

٢ - قلنا: كيان الوحدة القومي. إذ لا بد من الربط بين الوحدة وبين القومية والأمة. فالوحدة التي ننشد تأتي تجسيداً لحركة قومية واحدة، هي القومية العربية، لا لحركات قومية متعددة (سورية أو عراقية أو مصرية أو مغربية أو سواها)، وهي تختص بأمة واحدة، لا بأمم مختلفة. فما يقوم بين أمم مختلفة كالذي تسعى الأمم الأوروبية إلى إنشائه اليوم

ـ في المدى القريب على الأقل ـ هو تعاون وتناسق يتخذ شكل الحلف أو الجامعة أو الرابطة أو الجبهة أو صيغة أخرى من هذا القبيل، ولكنه لا يرقى إلى مرتبة الاتحاد أو الوحدة. ذلك أن الشرط الأساسي لهذه أو ذاك هو الانتماء إلى قومية واحدة وأمة واحدة.

٣ ـ على أن مفهومنا للقومية العربية الواحدة والأمة العربية الواحدة لا يعني أنهما وجدتا منذ وجود العرب وستستمران ـ كما نتصورهما اليوم ـ إلى آخر الدهر. نعود فنؤكد أن «القومية» و «الأمة» هما ظاهرتان حديثتان نشأتا وازدهرتا بفضل تطورات قامت في العهد «الحديث» من تاريخ الإنسانية ولم تتوفر قبل ذلك لا في الغرب ولا في الشرق. ليس معنى هذا أنه لم يكن ثمة شعور بالانتماء إلى جنس معين أو إلى حضارة متميزة، وإنما هذا الشعور لم يتخذ الصورة المتكاملة، الصاهرة لجميع الانتماءات في انتماء قومي واحد، التي ظهرت في العهد الحديث. ومن هنا فإننا نخطىء عندما نتكلم عن «القومية العربية» أو «الأمة العربية» كأمر واقع في الماضي، حتى في أزهى عصور السيادة العربية. ذلك أن الانتماء العربي، على الرغم من وجوده الذي كاد أن يكون مستمراً ومن بروزه في بعض العهود كالعهد الأموي، أو في بعض الدول الإقليمية كالدولة الحمدانية، كان ملتبساً بولاءات أخرى تنازعه كالولاء القبلي أو الولاء الإسلامي الشامل، وكثيراً ما تغلبت هذه الولاءات عليه.

٤ ـ أهم الالتباسات والتداخلات التي قامت في الماضي، والتي لاتزال قائمة في الحاضر، هو الالتباس بين المفهوم القومي العربي والمفهوم الاسلامي، أو بين الأمة العربية والأمة الاسلامية. لا شك بأن الإسلام هو دين الكثرة الغالبة من العرب، وهو العنصر الرئيسي في الحضارة العربية الموروثة، فلا يمكن أن نتصور كياناً جديداً للعرب منفصلاً عنه أو واهي الصلة به. بل، على العكس، إن من خير العرب أن يستلهموا القيم الروحية الزاخرة التي يمثلها ويحملها هذا الدين الحنيف في إنشاء كيانهم الجديد. ومع هذا، فلا بد من تحديد واضح للعلاقة بين العروبة والإسلام. ذلك أن الخلط بينهما يؤدي إلى مشكلتين أساسيتين: الأولى هي مشكلة الأقليات غير الإسلامية في المجتمع العربي، وهي أقليات لها جذورها العميقة في التاريخ العربي وإسهامها الفاعل في بناء الحضارة العربية قديماً وحديثاً. إن هذه الأقليات لن تقبل اليوم على العروبة إلا في إطار مفهوم قومي يتضمن، في ما يتضمن، المساواة المبدئية التامة بين جميع المنتمين إليها التي تتيح لهم أن يشاركوا في وطن منسجم واحد. وقد يقال إنه ليس من حق الأقلية أن تقف في وجه الأكثرية وأن تفرض نظرتها عليها. وهذه حجة قائمة ومقبولة في مجتمع ديمقراطي، ولكنها تتطلب من جانب الأكثرية أن تعلن موقفها بصراحة ودون غموض أو لبس وأن تتفهم عندئذ انكماش الأقلية عن الانتماء للعروبة وإصرارها على توسّل ما يحفظ لها حرية اعتقادها فكراً وممارسة دون التنكر للمصلحة العربية أو الاستنصار بأعدائها. وهذا

يقودنا إلى المشكلة الأساسية الثانية، ولعلها أشد من الأولى خطورة وأصالة، وهي تتعلق بالأكثرية الإسلامية ذاتها وبالمجتمع عامة، أعني التناقض بين المفهوم القومي والمفهوم الثيوقراطي. فلكل من هذين المفهومين جوهره ونهجه، ولا بدّ من اختيار أحدهما وتحمل المسؤولية الناجمة عن هذا الاختيار، ولا خير في التأرجح بينهما أو إلباس أحدهما لباس الآخر.

ومادمنا نتحدث عن الوحدة العربية، فالمفروض أننا نعني وحدة قومية، وما لم يتضح هذا المفهوم ويثبت عند الأكثرية بخاصة، وما لم تتحمل هذه الأكثرية المسؤولية الناجمة عنه، فإن الخطى نحو الوحدة العربية ستبقى مبلبلة ومتعثرة، وغير مجارية في نظرنا لمقتضيات الحاضر والمستقبل.

٥ ـ ومن المبادىء التي يجب استجلاؤها أيضاً صفة أخرى من صفات الوحدة المنشودة: أهي وحدة «أحدية» تفرض على جميع الأقطار العربية لوناً واحداً من الفكر والسلوك، أم هي وحدة «تعددية» تأخذ بعين الاعتبار الخصائص والمميزات داخل المجتمع العربي وتصونها وتستثمرها في سبيل إغناء هذا المجتمع وتطويره. إننا نرى أن الصفة الثانية هي الآمن والأجدى، بل هي الوحيدة التي تتفق مع الأوضاع الداخلية الطبيعية والبشرية في الساحة العربية ومع التطورات العالمية الحاضرة والمقبلة. فإننا نشهد في هذه الآونة في العديد من مجتمعات العالم، المتقدمة منها والمتخلفة (وإذ ننظر إلى المستقبل تهمنا الاتجاهات القائمة في الأولى منها بوجه خاص)، تطورين متعاكسين، أحدهما يرمي إلى المزيد من التعاون والتآلف والتوحيد، وآخر يبرز الخصائص المحلية ويهدف إلى تحقيق هويات متميزة في داخل المجتمع الواحد. نرى هذين التطورين مثلاً في بلاد أوروبا الغربية التي تجهد في بناء الكيان الأوروبي الشامل وتجابه في الوقت نفسه نزعات داخلية حصرية ناشئة عن خصائص جغرافية أو عرقية أو طائفية أو لغوية، تسعى إلى إنماء هوياتها الذاتية. وكل واحد من هذه المجتمعات المتقدمة يحاول اليوم التوفيق بين الوحدة والتنوع. ولا مراء بأن سلامة مستقبله رهينة بحسن هذا التوفيق وباكتساب القدرة المزدوجة: على حشد الموارد القومية الطبيعية والبشرية الذي تتطلبه الحياة المعاصرة، من جهة، وعلى إثراء الحياة القومية بتنوع خصائصها وألوانها ومنتجاتها، من جهة أخرى.

وإذا صح هذا عن القطر الواحد والشعب الواحد، فأحرى به أن يصح عن مجتمع يضم عدة أقطار وشعوب لكل منها مؤهلاته وميزاته، ولذا فإذا تكلمنا مثلاً عن توحيد الكتب المدرسية أو النظم التربوية العربية، وجب ألا يذهب مقصودنا إلى صبّ هذه أو تلك في قالب واحد أو صبغها بلون واحد، بل إلى رسم اتجاهها العام وتركيزه مع الحفاظ على حرية المسؤولين عنها في التخصص والتميز طبقاً لأوضاع مناطقهم وحرصاً على تنمية روح التجدّد والابتكار. وغني عن التأكيد أن هذا التنوع يجب أن يظل دوماً

خاضعاً لمطالب المصلحة العربية العليا وألا يأتي ماسّاً بها أو خارجاً عنها بشكل من الأشكال. بهذا المعنى نفهم الصفة «التعددية» للوحدة العربية المنشودة.

٦ ـ بقي أن نؤكد، في مجال تحديد المفاهيم وتوضيحها، أن الوحدة العربية، كأي شأن جليل من الشؤون الإنسانية، ليست أمراً محتم التحقيق، بل هو مربوط بصفاء الرؤية وعزم الإرادة وجودة البذل. إنها لن تأتي عفواً أو اعتباطاً أو قدراً ناجزاً أو استسلاماً من أصحابها إلى القوى التي تصنع التاريخ. فقد تحول هذه القوى دونها وتعطل مسيرتها وتفعل باتجاه التجزئة المتزايدة بدلاً من الوحدة المتنامية. إن تحقيق الوحدة هو، إلى حد كبير، جهد اكتسابي صنعي إبداعي. وليس معنى هذا أنه انطلاق من فراغ وإبداع من لا شيء، فثمة في المجتمع العربي مقومات للوحدة، وهي المشاركة في اللغة والثقافة والتاريخ والمصالح الحاضرة والمصير المقبل. ولكن هذه المقومات ماتزال كائنة «بالقوة» لا «بالفعل». وما نود إبرازه هنا هو أنها لن تخرج بذاتها من حالتها الحاضرة إلى الحالة المرجوة. فقد مضى عليها قرون دون أن تخلق وحدة حية فاعلة، متطورة أو مطورة، وستظل كذلك ما لم تبذل الشعوب العربية النضال الذي تتطلبه: نضالاً داخلياً لتثبيت عقيدتها وإعداد رسلها وصنعتها وإنشاء نظمها ومؤسساتها والمضي في تنفيذها، ونضالاً خارجياً لحمايتها من أطماع القوى الغالبة ومداخلاتها وتعدياتها.

ـ ٥ ـ

وبهذا ننتقل من حقل المفاهيم إلى حقل استراتيجية العمل. وليس هذا الانتقال في سياق بحثنا هو صورة عن انتقال في الواقع من الفكر إلى العمل، كأن الثاني تابع للأول أو لاحق به. إن العمليتين ـ الفكرية والتنفيذية ـ هما عمليتان مترابطتان يجب أن تنشطا معاً، وأن تتفاعلا، وأن تغني إحداهما الأخرى وتغتني بها. فالفكر يهدي الممارسة ويهتدي بها، والممارسة تعزز الفكر وتتعزز بما يحدد ويرسم ويخطط.

وأول ما يهم في رسم استراتيجية العمل هو اختيار نقطة الانطلاق، لأنها المرتكز الذي يعين، إلى حدّ كبير، نوع المسيرة ووجهتها. وفيما يتعلق بالوحدة العربية، يخيل إلينا أنه يتوجب تجنب نقطتي انطلاق كثيراً ما اعتمدناهما في ما سبق. الأولى هي الانطلاق من الماضي: كانت لنا وحدتنا في العصور الغابرة، وقد طغى عليها الفساد والتفكك الداخلي والهجمات الخارجية (وفي الأغلب نؤكد العوامل الخارجية ونقدمها على العوامل الداخلية)، فيقتضي الآن إعادة بنائها لاستعادة عز الماضي وأمجاده. أما الثانية فهي النظر والعمل للوحدة من أجل الوحدة ذاتها، كأنها هي نهاية المطاف والغاية التي ما بعدها غاية.

والصحيح أن تكون نقطة الانطلاق مركزة في الحاضر وموجهة نحو المستقبل، أو

بالأحرى مستطلعة من المستقبل ومردودة إلى الحاضر، وألاّ تقوم في إطار الوحدة ذاتها، بل في إطار الحاجة أو الغاية التي يرجى أن تخدمها أو أن تعززها الوحدة.

فإذا نظرنا إلى الواقع العربي بهذا النظر، وجدنا أن حاجته الأساسية في هذه المرحلة من وجوده هو أن ينتقل انتقالاً جوهرياً من حال إلى حال. وقد نصف هذا الانتقال الجوهري أوصافاً مختلفة: من التخلف إلى التقدم، من الأوضاع والأحوال التي كانت سائدة في القرون الوسطى إلى أوضاع هذا العصر ومتطلباته بل إلى الأوضاع والمتطلبات التي تبدو مؤشراتها في مشارف المستقبل، من التبعية إلى التحرر والسيادة، من الانفعالية إلى الفعل، من الجمود والتقليد إلى الحركة والتجديد، الخ... على أنه يظل، كيفما تصورناه أو وصفناه، لبّ القضية وجوهر الموضوع. منه يجب أن يكون الانطلاق، وإليه يجب أن توجه أماني الشعوب وأن تستثار قواها. وبدونه ـ بدون هذا الانتقال الجوهري ـ سيبقى المجتمع العربي عاجزاً عن أن ينقلب أمة بالمعنى الصحيح والفعلي لهذه الكلمة، وأن ينشىء وحدته ويطورها، وأن يوفي شروط الوجود والتقدم في هذا الزمن العسير وفي الزمن المقبل الأشد عسراً. والسبيل الوحيد لهذا الانتقال هو بناء القدرة الذاتية: القدرة على الصمود في وجه الأخطار الخارجية، القدرة على السيطرة على الطبيعة لاستثمار مواردها من أجل خير المجتمع، القدرة على التنظيم في السياسة والحكم وفي الإدارة والاقتصاد وفي كل شأن آخر من شؤون الحياة العامة، والقدرة على الانضباط والانتظام وعلى البذل والتضحية بدافع من المناقبية الخيّرة والكرامة الإنسانية.

والقدرة الذاتية لا تتمثل بالموارد الطبيعية مهما تغزر أو بالأعداد البشرية مهما تتوافر، وإنما تتمثل بالقوى البشرية المنماة عقلاً وخلقاً، المؤهلة لمجابهة المشكلات القائمة ولحلها. ولما كان الزمن يتسارع تسارعاً حثيثاً، فلا بد لتحقيق هذه القدرة من ثورية عقلية وخلقية تسمو بالمجتمع العربي بسرعة وحسم من التوهم والجهل إلى العقلانية والعلم، من الشهوة والأثرة إلى العطاء والإيثار، من الرضى باليسير إلى التوق للعسير، من الاستسلام لأحلام الماضي إلى اقتحام مطالع المستقبل والارتفاع إلى مستواها ومستوى مسؤولياتها.

وقد لا يوافقنا البعض في أن توفير القدرة الذاتية وتعزيزها يتمان عن هذا السبيل، أي سبيل الثورية العقلية والخلقية. قد يكون له اقتناع غير اقتناعنا أن النهضة العربية المرجوة مرتبطة أوثق ارتباط بما نحرز من جدارة عقلانية ومناقبية. ولكن لا نظن أنه يخالفنا الرأي في أن القدرة الذاتية، مهما يكن سبيل تكوينها، هي، في نهاية الأمر، العدة التي لا تدانيها عدة والملاذ الأمين من حالة التخلف والتضعضع التي نتردى فيها. فأي وجه من وجوه تحصيل هذه القدرة، وأية خطوة مجدية نخطوها في مضمارها ـ أي جهد لنقل المجتمع العربي من منزلة العجز إلى منزلة القوة ـ هو لخير العرب ولضمان بقائهم ولتهيئة أسباب تقدمهم ورقيهم. وأيّ إهمال لمباعث هذه القدرة، وأي إضاعة أو إهدار لما

يتحقق منها، أي كبت أو إفساد أو تجهيل أو تعتيم هو لشر العرب والإمعان في إيذائهم، سواء أصدر من الخارج أم من الداخل، وأياً كانت الشعارات البراقة التي يغلف بها أو المبرّرات الجذابة التي يعرض باسمها.

في هذا الإطار تقع قضية الوحدة العربية. إنها ليست قضية مستقلة بذاتها، كما أنها ليست القضية النهائية. القضية النهائية هي قضية الإنسان العربي، فرداً ومجموعاً، قضية تحرره وتقدمه بأوسع معاني التحرر والتقدم وأرقاها، قضية اكتسابه القدرة لتحقيق هذا التحرر والتقدم. في هذا الإطار تبدو الوحدة العربية ضرورة حياتية لا لكونها الشرط لاكتمال الهوية القومية وازدهارها فحسب، بل لأنها أيضاً السبيل إلى تنظيم الموارد المختلفة وتجنيد القوى المتفرقة من أجل بناء القدرة الشاملة. فالأخطار الخارجية التي تحوق بالعرب ـ وفي مقدمتها الخطر الاستعماري الصهيوني ـ لا يختص بفريق منهم دون فريق ولا بقطر دون قطر، وإنما يعمهم جميعاً، وهو يعظم ويشتد كلما كانوا مجزّئين متفرقين ويهون ويرتد كلما تآلفوا وتوحدوا. وبناء أجهزتهم العسكرية للوقوف في وجه هذه الأخطار، وأجهزتهم الاقتصادية لمجابهة مطالب هذا العصر، ومنشآتهم الاجتماعية لمكافحة الفقر والعوز، ومؤسساتهم التربوية والصحية للتغلب على الجهل والمرض ـ هذا وغيره من ضرورات البقاء في حلبة هذا الزمان إنما يفرض حشد الجهود والموارد وتقصي التآلف والتكامل وتجنب الإهدار والعبث وتوظيف كل طاقة بحيث تؤدي أفضل النتائج وأجدرها بالتراكم والانتشار. وإذا كان هذا الحشد ضرورياً في أي عهد سابق من عهود الانسانية، فإن ضرورته قد ارتفعت في هذا العصر إلى أعلى المراتب، وذلك بسبب اشتداد الأخطار العالمية من جهة، وتصاعد مطالب الحياة الفردية والقومية من جهة أخرى.

وخلاصة القول إن الوحدة مرتبطة أوثق ارتباط بالقدرة على تحقيق التحرر والتقدم، وهي تتفاعل وإياها تفاعلاً حيّاً مستمراً. فلا وحدة بلا قدرة، والمجتمع العربي سيظل مجـزأً مادام عاجزاً مستعبداً متخلفاً. وكذلك لن يبلغ هذا المجتمع القدرة المرجوة ـ في هذا العصر بخاصة ـ بدون وحدة حسب المفاهيم التي رسمناها. على أن القدرة هي الأصل والغاية، والوحدة سبيل ووسيلة.

ـ ٦ ـ

بقيت بضع ملاحظات وتأكيدات نوردها بإيجاز:

أولاها: أن الوحدة التي نتكلم عنها هنا والتي نعتبرها سبيل إحراز القدرة والتحرر هي الوحدة الصحيحة، أي المنبثقة من الواقع، المخطط لها تخطيطاً عقلانياً منتظماً، والخالصة من شوائب الأهواء والأطماع والمصالح الفئوية والقطرية وسواها. أما الوحدة

الزائفة القائمة على مفاهيم خاطئة أو غامضة، المتّخذة شعاراً أو مزايدة، المتلبسة بأغراض غريبة عنها، فإنها ليست عاملاً من عوامل بناء القدرة، بل على العكس، سبباً من أسباب الإمعان في التجزئة والتخلف والعجز.

ثانياً: في ضوء بعض المواقف والممارسات الخاطئة بشأن الوحدة، نؤكد ما ذكرنا سابقاً أن الوحدة المرجوة ليست قدراً محتماً، وإنما تحصل بنسبة ما يتوافر لها من رؤية نافذة وإرادة حازمة وجهد حثيث. ذلك أنها تتطلب التضحية: تضحية المصالح الصغرى في سبيل المصلحة الكبرى والربح العاجل من أجل النفع الآجل. إنها نتيجة جهد وكسب، وتقتضي أن تؤدي الشعوب ثمنها الغالي. فإذا استسلمت الشعوب للوهم أن الوحدة آتية لا محالة، أو أن بطلاً من الأبطال سيأتي لإبرازها إلى حيز الوجود، أو أنها هي قائمة الآن وليس أمامها سوى إزالة القوى المتعدية عليها، وإذا لم تروّض الشعوب نفسها على تأدية الثمن الذي تفرضه الوحدة تقشفاً وعطاء ودأباً مستمراً ونضالاً داخلياً وخارجياً عسيراً، فإنها لن تفوز بمطلوبها.

ثالثاً: إن القوى الجائشة في هذا العصر لا ترضى بالسكون، بل تفرض الحركة. فإذا لم تحصل الحركة في الاتجاه المرغوب فيه، اتجهت إلى ما يعاكسه. وبكلمة أخرى: إن البديل عن الكسب الوحدوي ليس بقاء الحال على ما هي عليه، بل المزيد من التجزئة. وكذلك الأمر في القدرة والتحرر والتقدم، فإن من لا يحرز قدرة يزداد ضعفاً، ومن لا ينطلق في مضمار التحرر يترسخ في العبودية، ومن لا يندفع قدماً يمعن في التخلف. وليست القضية قضية نسبية فحسب، أي من حيث المقابلة بين شعب وشعب، وإنما هي منبثقة من منطق الحياة العصرية ذاته، القائم على الحركة الحية المتسارعة والمخالف لمنطق الحياة في عهود مديدة ماضية كان يسودها السكون أو التغير البطيء.

رابعاً: من أهم الشروط التي تتطلبها الوحدة، وما ترتبط به من قدرة وتحرر وتقدم، خلق مناخ من الحرية في ميادين القول والفكر والاعتقاد والسلوك. وهذا الشرط هو من الخطورة بحيث لا يصح أن يكون موضوعاً لملاحظة هامشية أو إشارة عابرة، بل يجب أن يكون قبلة الاهتمام الدائم والبحث الملتزم والعمل الصامد العنيد. إن من المستبعد أن تحصل الوحدة اليوم، كما حصلت في بعض العهود الماضية، بقوة قاهرة. حتى في تلك العهود لم تنجح القوة القاهرة إلا بقدر ما كان قد سبقها من استعداد شعبي وتهيؤ عقلي ونفسي. أما عصرنا هذا، فهو عصر الشعوب. وأي تطور جديد ـ نحو الوحدة أو سواها ـ يعجز عن الظهور أو عن الاندفاع والفعل ما لم يجيء مماشياً لأمانيّها وتطلعاتها. ولا قِبَل للشعوب أن تعبّر عن هذه الأماني وأن تؤدي الثمن الذي يتطلبه تحقيقها إذا فرض عليها الكبت والتعسف وسلبت حرية الإدراك والإرادة والمبادرة. يضاف إلى ذلك أن أي نظام

كبتي هو بطبيعته مخالف لسياق الوحدة، لأن الوحدة تنزع عنه سلطته وتحرمه مما يتمتع به من امتيازات ومنافع.

خامساً: الوحدة شكل ومضمون. والمضمون هو الحريّ بأن يكون موضع النظر ومرتكز الاهتمام. والمضمون هنا، كما الأمر في أية قضية أخرى، هو الإنسان. فما هو الإنسان العربي الذي نطمح إلى إبداعه؟ ما هو تصورنا له من حيث القدرة الذاتية والتحرر والأهلية للتقدم والرقي؟ إذا لم يكن تصورنا هذا مستمداً من القيم الحضارية السامية، ولم يتضح في أذهاننا، ولم نجاهد لتطبيقه في نفوسنا وفي من حولنا، فإن الوحدة، وإن حصلت، لن تدوم ولن تؤدي ثمارها المرجوة.

وهكذا نعود في ختام معالجتنا هذه إلى ما عرضناه في مقدمتها. وهو أن إقامة الوحدة العربية ليس مرتبطاً ببعض حلول عملية آنية متجهة نحو تذليل العقبات القائمة في وجهها. لقد كان ممكناً أن نعدّد بعض ما يجب أن يتخذ من الخطى المساعدة، كتقوية المؤسسات التي أنشئت لتعزيز التعاون العربي، وكاستخدام الموارد النفطية العربية الزاخرة في سبيل إنماء المجتمع العربي بوجه عام، وكدعم التنسيق في الشؤون السياسية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية، وكإيقاظ الوعي القومي العربي بالوسائل التربوية والإعلامية، وكالتقارب والتحاور بين الأحزاب والقوى الفاعلة في الساحة العربية، إلى آخر ما هناك من مبادرات ومساعٍ يجدر بكل منها، وبها مجتمعة، أن تبقى مدار اهتمام واعٍ ومتابعة جادّة وتنفيذ سريع. ولعلّي لو فعلت ذلك لكنت أقرب إلى توفية الموضوع حسب الصيغة التي ورد فيها. ولكنني وددت أن أفصح عن همّ يساورني وقلق مستولٍ عليّ، هو أن القضية أعمق جداً من أن تحلّ بمثل الخطى المساعدة التي ذكرت، أو بأية معالجات عملية أخرى. إنها، كما قلت، قضية مرتبطة بانتقال المجتمع العربي انتقالاً جوهرياً من حال إلى حال ومن نظام حياة قد انقضى عهده إلى نظام حياة قادر على الصمود وعلى مجاراة التطورات الحضارية والإسهام فيها. وخلاصة القول إن إقامة الوحدة العربية في نظري هي عمل إبداعي، ولا يقوى عليها إلا مجتمع خليق بالإبداع.

التوترات داخل الحضارة الإسلامية(*)

(*) مترجم عن أصل بالانكليزية، ألقي في جامعة جورجتاون، واشنطن، عام ١٩٧٧، ونشره مركز الدراسات العربية المعاصرة في تلك الجامعة بعنوان: *Tensions in Islamic Civilization* في نيسان/ ابريل ١٩٧٨.

- ١ -

لقد أصبح من الأمور المقررة أن أي وجه من وجوه حضارة ما يقصر وحده عن أن يدل دلالة وافية على جوهر تلك الحضارة. ومن المعروف أن المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من دارسي التطور الإنساني يختلفون فيما بينهم حول الأهمية النسبية للوجوه أو المظاهر التي يتجلى بها: من سياسية واقتصادية واجتماعية وعقلية الخ. إن هذه الاختلافات لا تعود فقط إلى تحيّزات الباحثين التي تمليها عليهم اختصاصاتهم (كمَيل الاقتصاديين مثلاً إلى تأكيد التطورات والعوامل الاقتصادية)، بل تصدر أيضاً عن المفارقات في المفاهيم والنظرات الكلية والإيديولوجيات التي تميزت بها الحضارات المتنوعة أو الأزمنة المتتابعة. فعلى الغالب نجد أن كل شعب من الشعوب وكل عصر من العصور - وفي عهد التغيرات السريعة كل جيل من الأجيال - يرى تاريخه والتاريخ العالمي بمنظور خاص ويبرز من مظاهر الحياة البشرية ومن العوامل الفاعلة فيها ما يعتبره أوفى دلالة وأضخم أثراً. ومع أن تجزئة الحياة البشرية قد تكون ضرورية ومفيدة لدراسة أحوال وتطورات معينة، فإنها تؤدي إلى التحريف والتشويه ما لم يدرك أصحابها أنها اصطناعية إلى حد كبير، وأن جوانب أية حضارة من الحضارات متواصل فيما بينها تواصل تشابك وتفاعل وأنه يجب بالتالي معالجتها بكليتها وتقييمها على أساس إنتاجها العام، وفي نطاق التجربة الإنسانية بمجموعها.

حتى عندما تعتبر الحضارات وحدات متكاملة، فإنها قد تدرس وتحلل بطرق مختلفة. قد يعمد بعض الباحثين إلى رسم الأدوار المتتابعة التي جازتها، وقد يقدم آخرون على تفحص بناها الداخلية الخاصة بها ووجوه الترابط والتفاعل بين هذه البنى. وقد يحاول غيرهم تقدير الحضارة على ضوء انجازاتها من جهة واخفاقاتها من جهة أخرى،

كما تستخلص هذه وتلك من مميزاتها الأصيلة أو من آثارها في معاصريها أو في من خلفها. لكل من هذه الأساليب قيمته وجدواه، وإذا اتبع اتباعاً سويّاً ومنفتحاً، فإنه حريٌّ بأن يعدل الأساليب الأخرى ويتعدل بها. فتؤدي بمجموعها إلى الاقتراب المتدرج من الحقيقة والواقع.. أما الأسلوب الذي سنتبعه في معالجتنا التالية للحضارة الاسلامية، فهو تناولنا إياها على ضوء التوترات التي خبرتها خلال تطورها المديد، والنتائج التي ولّدتها هذه التوترات.

إن العناصر التي تؤلف حياة أي شعب من الشعوب والتي يحاك منها آخر الأمر نسيج حضارته تتفاعل فيما بينها تفاعل توافق أو تناقض. وهذه التفاعلات تدفع أبناء الشعب المعني إلى خيارات متباينة وتثير في صفوفه ولاءات متعارضة. فتنشأ عن هذا التباين والتعارض توترات في الحياة الفردية وفي العلاقات الجماعية. ومن هنا كان من بين معايير قدر حضارة من الحضارات وتقييم إنجازاتها، أو تبيّن وضعها في دور من أدوار تاريخها، نوع التوترات التي اصطرعت في داخلها، وكيفية شعور أبنائها بهذه التوترات وتأثرهم بها وتأثيرهم فيها، والنتائج الإيجابية والسلبية المتأتية عن ذلك.

إن مجالنا هنا ليضيق عن الإحاطة بجميع التوترات التي خبرتها مجموعة الشعوب التي احتوتها الحضارة الإسلامية، على اختلاف أصولها الإثنية وتراثاتها الاجتماعية والثقافية. بل إنه لا يتسع لتحليل أيّ منها تحليلاً عميقاً أو تقييمه تقييماً شاملاً. وإنما نقتصر على الإشارة، على سبيل التمثيل لا الاستقصاء، إلى البعض منها، أملاً بأن نستخرج منها معاني قد توحي بحقائق عامة أو تكون ذات مغزى لنا في هذه الأيام.

إن نظرة سريعة إلى تطور الحضارة الاسلامية تتيح لنا القول بأن هذه الحضارة جازت أربعة أدوار رئيسية خلال تاريخها. الدور الأول، وهو التكويني، بدأ بظهور الإسلام في أوائل القرن السابع م. ودام حوالى مائتي سنة أو تزيد حتى العقود الأولى من القرن التاسع م. وتلاه دور نضوج وابداع استمر حوالى أربعمائة سنة حتى القرن السابع هـ./ الثالث عشر م. أما الدور الثالث فقد امتدّ من ذلك الحين إلى أوائل القرن الرابع عشر هـ/ التاسع عشر م. أو منتصفه واتصف بالجمود والانحطاط. وجاء بعده الدور الرابع الحاضر الذي عرف بـ «النهضة» وقامت فيه حركات إصلاحية عديدة، دينية وفكرية وقومية وغير ذلك.

ليس هذا التقسيم قاطعاً، والأوصاف والسمات التي ميزنا بها الأدوار المختلفة هي نسبية أكثر منها مطلقة. وعلى سبيل المثال، إن اعتبارنا الدور الثاني دور «إبداع» لا يعني أن الأدوار الأخرى كانت خالية منه. والواقع أن الدور الأول، الذي شهد ظهور الدعوة الإسلامية وانتشارها انتشاراً واسعاً، أرضاً وبشراً، والذي وضعت فيه أسس الإسلام،

عقيدة ومجتمعاً ودولة وحضارة، كان مبدعاً إبداعاً بارزاً من هذه الوجوه ومن غيرها، وإن يكن هذا الإبداع لم يزدهر ولم ينضج ـ إذا نظرنا إلى الحضارة بكليتها ـ إلا في الدور التالي (وهذا شأن أكثر الحضارات الأخرى). كذلك يمكن القول بأن الدور الإبداعي لم ينتهِ، كما يظن عموماً، في أوائل القرن السابع هـ/ القرن الثالث عشر م. أو أواسطه، بل استمر حتى أواخر القرن العاشر هـ/ القرن السادس عشر م. فإن إنجازات العثمانيين والصفويين والمغول (في الهند) في هذا القرن تدل على حيوية حربية وسياسية باقية. كما إن توسع الإسلام في الدور الثالث في أواسط آسيا وجنوبها الشرقي واختراقه النافذ لمناطق افريقيا السوداء يأتيان دليلاً آخر على ما احتفظ به هذا الدين وأتباعه من نشاط وتأثير. هذا، بالإضافة إلى إسهامات بيّنة في هذا الدور أيضاً في حقول العمارة والفنون التشكيلية، حتى في بعض العلوم الطبيعية. وأخيراً، لا بدّ من التنويه بأنّا، عندما نضع بداءة عصر النهضة والإصلاح في القرن الماضي، يجدر بنا ألّا نغفل حركات إصلاحية سابقة، كالدعوة الوهابية، وإن لم تكن هذه الحركات، على أهميتها بذاتها وبآثارها في ما تبعها، من نتاج «الصدمة» الغربية الحديثة التي سادت في هذا الدور.

وخلاصة القول إنه يجب ألا نتخذ هذا التقسيم، أو أيّ تقسيم تأريخي أو تصنيف حضاري آخر، بحرفيته وإنما بدلالته العامة وتيسيراً للمقارنة والمقابلة.

ـ ٢ ـ

من الطبيعي، في الدور الأول، التكويني، أن يكون أهم التوترات وأشدّها فعلاً ذلك الذي قام بين الجديد والقديم، بين ما أنزل على النبي محمد وما بشّر به من تعاليم وبين المعتقدات والممارسات العربية السابقة. إن ظهور الإسلام أدى إلى صراع بين طائفتين من المثل والعقائد والمسالك والآداب. فمع أن الدين الجديد، شأن غيره من الأديان العالمية، احتضن تقاليد عريقة واحتفظ بصلات بالماضي، فإنه (شأن هذه الأديان أيضاً) جاء، بقدر أجلّ وبمعنى أعمق، ثورة على تلك التقاليد ونبذاً لذلك الماضي.

ففي نطاق الإيمان، دعت الرسالة المحمدية إلى تحوّل جذري عن المعتقدات التي كانت سائدة في «الجاهلية». لقد كان هناك اتباع للديانتين التوحيديتين، المسيحية واليهودية، في بعض مناطق الجزيرة وعلى تخومها الشمالية والجنوبية، ولكن الكثرة الغالبة من العرب قبل الإسلام كانت من أتباع آلهة مختلفة ومن عبدة الأصنام. وعلى الرغم من ظهور بعض دلائل النقمة على هذه العبادة وعلى تعدد الآلهة لدى بعض الأفراد (الأحناف) في مكة قبيل الإسلام، فلقد جاء الإسلام دعوة جديدة صارخة إلى التزام الإيمان بالله الواحد رب العالمين والرفض المطلق لـ «إشراك» أي إله آخر به تعالى. إنه لم يكن من السهل أن يدعى سكان مكة ويثرب ومن ورائهم سائر قبائل الجزيرة العربية إلى

التخلي عن آلهتهم، لتأصل عبادة هذه الآلهة في نفوسهم ولارتباط هذه العبادة بعصبياتهم وصراعاتهم، وبمصالحهم المادية، وبعاداتهم وتقاليدهم ومفاخرهم الموروثة.

وقد حدثنا التأريخ كيف أنه بنتيجة إيمان الرسول الثابت وقيادته الباهرة، والتأثير الذي أحدثه في بيئته، وقدرته وقدرة صحابته والتابعين على تعبئة طاقات من حولهم، حضراً وبدواً، تحت لواء الدعوة الجديدة ـ بنتيجة هذه العوامل وغيرها، انتشر الإسلام في الجزيرة العربية وتدفق منها إلى ما قرب من البلدان وما بعد شمالاً وشرقاً وغرباً، فقامت دولة عربية إسلامية ومجتمع عربي إسلامي على أنقاض الامبراطورية الساسانية وفي الولايات التي انتزعت من الامبراطورية البيزنطية في آسيا وافريقيا، وفي مناطق شاسعة خارج هاتين الامبراطوريتين بين المحيط الأطلسي وأبواب الصين. وخلال هذا الفتح الذي لم يكن لأحد أن يتصور امتداده أو سرعته قبل وقوعه، خفت التوتر الإيماني الذي تكلمنا عنه، بل زال وحسم لمصلحة الدين الجديد وتغلب التوحيد الإسلامي تغلباً تاماً على المعتقدات الوثنية السابقة.

على أن الإسلام ليس نظاماً إيمانياً عقائدياً فحسب. إنه أيضاً مذهب شامل في السلوك منطوٍ على دستور خلقي وممارسات دينية ومدنية وتشريع وفقه، وتنظيم سياسي واجتماعي. وإذا كان الانتقال من الوثنية والشرك إلى الإيمان بالله الواحد يمثل خطوة ثورية، فكذلك كان الأمر في الانتقال من رابطة القبيلة إلى رابطة الأمة التي تضم جميع المؤمنين على اختلاف ولاءاتهم وعصبياتهم السابقة. فما أن هاجر الرسول إلى يثرب واستقر فيها حتى بادر إلى إرساء الوفاق والأخوة بين المهاجرين والأنصار فكتب فيهم كتاباً، (صحيفة) شهيرة، جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلّم بين المؤمنين والمسلمين من مكة ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم **أمة واحدة من دون الناس**[1]... ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافراً على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة: يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض من دون الناس... وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد صلى الله عليه وسلم... وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه...»[2]

فثمة إذن مجتمع جديد قد ولد، هو أمة الإسلام أو أمة المسلمين حيث «المؤمنون إخوة»، أمة أقرها الله ورسوله، وهي تفرض أن يكون ولاء الفرد والجماعة لها أوّلاً وفوق

---

(١) التأكيد باللون الأسود هو من وضعنا.

(٢) أبو محمد عبد الملك بن هشام، **السيرة النبوية**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ ج (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٣٧)، ج ٢، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

أي ولاء آخر. ولكن لا بدّ من القول إنه، إذا كان الأمر في ميدان الاعتقاد قد انتهى بسرعة مذهلة إلى غلبة التوحيد الإسلامي على المعتقدات الوثنية وعلى تعلق العرب بآلهتهم القديمة، فإنه لم يجرِ على النحو نفسه في الميدان الاجتماعي ـ السياسي، إذ إن الولاء الجديد لم يستطع أن يقهر ويصهر الولاء المتأصل للقبيلة والعشيرة الذي احتفظ به العرب وحملوه معهم إلى أقاصي الأرض. وظل التوتر بين الولاءين قائماً طوال الدور الأول التكويني، بل طوال التاريخ الإسلامي حتى يومنا هذا.

لقد كان لهذا التوتر، أو الصراع، بين العرب آثار إيجابية، منها مثلاً اعتزازهم، لدى اتصالهم بالشعوب الأخرى وتنافسهم وإياها، بفضائلهم القبلية الموروثة ومحاولتهم التمسك بها وإحيائها، كفضائل الشجاعة والكرم وحماية الضعيف ونجدة العاجز والبائس وغيرها مما يدل عليه مفهوم «المروءة». ولكن نتائج هذا التوتر كانت، في الأكثر، سلبية وهدامة. فالعصبيات والأحقاد والصراعات القبلية لم تبقَ سائدة في الجزيرة العربية وحسب، بل انتقلت مع العرب المسلمين حيثما حلّوا من خراسان شرقاً إلى الأندلس غرباً، مانعة توحدهم من جهة، ومهددة دوماً وحدة الأمة الإسلامية واستقرارها من جهة أخرى. لقد كانت هذه العصبيات، وما ألهبت من فتن ومنازعات، عاملاً قوياً في سقوط الدولة الأموية «العربية» في دمشق، وأسهمت في تصدع دولة الأمويين في الأندلس، وفي تبعثر الحكم في العراق والشام زمن العباسيين، وفي زعزعة دول وأنظمة أخرى خلال التاريخ الإسلامي كله. وكان أثر هذا العامل السلبي يشتد خاصة عندما تضعف السلطة المركزية أو تحدث هجرات قبلية عربية من بعض أرجاء «دار الإسلام» لتغزو أرجاء أخرى أو تستقر فيها. وكثيراً ما كان هذا التوتر بين الولاء للأمة والولاء للقبيلة يختلط بتوتر أو صراع آخر: بين البدو الأعراب والحضر المستقرين في المدن. إن لهذا الصراع الأخير الذي تغلغل في التاريخ الإسلامي، أهميته الخاصة وأثره المستمر في مجاري الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد جعله المؤرخ الكبير وعالم الاجتماع الرائد عبد الرحمن بن خلدون، كما هو معروف، محور التاريخ العربي والإسلامي، بل محور تاريخ الشعوب قاطبة، والعامل السائد في ظهور الدول والحضارات وازدهارها وذبولها.

ـ ٣ ـ

في الدور الأول التكويني ظهر توتر آخر في العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية، ظلّ، كالتوتر بين رابطة الأمة ورابطة القبيلة، يعتري الحياة الإسلامية في مراحلها المختلفة: وهو الذي قام بين رابطة الأمة أيضاً والروابط الإثنية ـ الحضارية. فمنذ البدء كان ثمة التباس بين الانبعاث الإسلامي والانبعاث العربي. لقد جاء الإسلام ديناً عالمياً. ولكن وحيه نزل بلسان عربي وعلى رسول عربي، وكان انطلاقه العجيب الأول إلى خارج

الجزيرة واكتساحه الدول والحضارات المجاورة على أيدي العرب وبفضل إيمانهم وجهادهم. وكانت الدولة الأموية في الشام، إلى حد بعيد، عربية النزعة والسياسة، دعمت سلطة العرب على غيرهم من الشعوب في الخلافة الإسلامية، وأبعدت هؤلاء عن مقاليد الحكم، وفرضت عليهم أحياناً ضرائب أعفي منها المسلمون العرب، وعاملتهم معاملة اتسمت بالاستعلاء والتسلط، مما أثار نقمتهم وعزّز ارتباطهم بأصولهم الإثنية والحضارية وتفاخرهم بها، ودفعهم إلى المطالبة بالمساواة بالعرب تحت لواء الإسلام وإلى الدخول وإياهم في صراع شديد على النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية والثقافية. وكانت هذه النقمة المضطرمة سبباً من أسباب سقوط الدولة الأموية في أواسط القرن الثاني هـ./ الثامن م، واستمرت الصراعات الإثنية ـ الحضارية بين العرب والفرس والأتراك والأكراد والبربر وسواهم تنشب، ظاهرة حيناً خفية حيناً آخر. في مراكز الخلافة وفي أقاليمها ولدى الدول التي قامت على أنقاضها، فتعطّل وحدة الأمة الإسلامية وتبلبل مسيرتها. على أنه لا بدّ لنا هنا من أن نقيد هذا الحكم العام بملاحظتين هامتين ومرتبطتين أوثق ارتباط بموضوعنا في هذا المقال:

الملاحظة **الأولى** هي أن هذا التوتر الإسلامي ـ الإثني، على ما كان له من أثر سلبي في تعطيل توحد العالم الإسلامي سياسياً وعسكرياً، لم يتوصل إلى تصديع وحدة هذا العالم الثقافية والروحية. فلقد فاخر العرب بمكانتهم المركزية في الإسلام، وبلغتهم التي اختارها الله أداة الوحي والتي تميزت بخصائص ذاتية تفوقت بها عن سائر اللغات، وبفضائلهم الإثنية والخلقية والحضارية. ونافستهم الشعوب الأخرى تحت لواء الشعوبية، بالاعتزاز بمواهبها الطبيعية وبأمجادها العريقة وحضاراتها الزاهية. لكن هذه المفاخرة والمنافسة، وكذلك الاصطراع على الحكم والنفوذ، لم تضعف عند هؤلاء أو أولئك الهوية الإسلامية الروحية والثقافية، القائمة على الانتماء إلى إيمان واحد ورابطة شاملة يتجاوزان في أذهانهم جميعاً الروابط الإثنية أو سواها. وهذا ما أشار إليه المستشرق جوستاف فون جرنباوم في قوله: «ليس مطابقاً للحقيقة التاريخية أن يقال إن التقلبات السياسية في الدول الإسلامية لم يكن لها أثرها في المجتمع الإسلامي ذاته، ولكنه من المطابق للحقيقة، نظرياً وتأريخياً، أن مؤسسة الإسلام الدينية هي مستقلة عن المؤسسة السياسية، أو بالأحرى أشمل منها، وأن تعددية الكيان السياسي المتقلب تخضع لأحدية الانتماء إلى الشرع والسنة الخ..»[٣].

إن هذا الانتماء المشترك جعل من المجتمع الاسلامي ـ في أدوار إبداعيته وإلى حدٍّ ما في أدواره الأخرى أيضاً ـ مجتمعاً متميزاً بـ «الانفتاح» داخل مداه الشاسع. فالمسلم،

(٣) Gustave Edmund Von Grunebaum, «Pluralism in the Islamic World,» *Islamic Studies,* vol. 1, no. 2 (June 1962), p. 53.

حيثما تنقل في «دار الإسلام» ومهما بعدت به المسافة أو اختلفت المعايش والأقوام، كان يجد نفسه في داره وبين «إخوته». قد يسمع لغات محلية غريبة أو يشهد عادات وتقاليد مباينة لعاداته وتقاليده، ولكنه كان يشعر أيضاً، بل لنقُلْ أولاً، بأنه ينتمي إلى مجتمع يطغى شموله ـ المستمد من وحدة إيمانه وشرعه ولغة وحيه ـ على الوقائع والاعتبارات المفرقة. وكان من ينزل بينهم يبادلونه هذا الشعور.

وبفضل هذا الانفتاح الداخلي الذي تميّز به المجتمع الإسلامي، وبفضل الحركة التي رعاها الخلفاء وأعوانهم في الدور التكويني وفي بعض الفترات التالية، للاقتباس من الحضارات السابقة ولترجمة تآليفها العلمية والإفادة من تراثاتها، توثقت وحدة الأمة الروحية والثقافية واغتنى بهذا التوثق نتاجها وعطاؤها الحضاري. وهكذا، أخذت تقابل التوترات المصدعة على الصعد السياسية والحربية توترات إيجابية وإبداعية على الصعد الثقافية والحضارية. بل نذهب إلى أبعد من هذا فنزعم أن الانقسامات السياسية أدت هي ذاتها إلى ازدهار الحضارة، إذ أخذ الأمراء والملوك والسلاطين الذين تتابعوا على النفوذ في مراكز الخلافة، أو أقاموا دولاً مستقلة عنها، يتنافسون في اجتذاب العلماء والأدباء والفنانين إلى بلاطاتهم وفي تعهد أعمالهم. وكثيراً ما كان عالم من العلماء أو فيلسوف أو شاعر ينتقل من بلاط إلى آخر فيعزز بمشاركته ومباراته لأمثاله النشاط الأدبي والعلمي القائم في البلاطات المختلفة والمنتشر منها. وهذا التنقل والتبادل والإخصاب المشترك أسهم في إنماء إبداعية الحضارة الإسلامية وتغزير نتاجها.

أما الملاحظة **الثانية** التي نبديها بشأن هذا التوتر الإسلامي ـ الإثني، فهي أن الصراعات التي قامت بين الشعوب داخل المجتمع الإسلامي لم تلطخ هذا المجتمع بمثل ما لطخت به مجتمعات أخرى ـ ونخص منها بعض المجتمعات الغربية «المتقدمة» ـ من مثالب التمييز العنصري والاستعباد القانوني والاضطهاد الاجتماعي والثقافي. ولا حاجة لتبيان ما أنزلت هذه المثالب من مصائب فاجعة وآلام مرهقة بالشعوب والأجناس المغلوبة التي تكوّن كثرة سكان الأرض والتي مازالت جراحاتها تدمي حتى يومنا هذا على الرغم من نهضتها في الآونة الأخيرة ونضالها العنيف في سبيل التحرر والمساواة. إن من حق الإسلام، ديناً وحضارة، أن يفاخر الحضارات الأخرى بتميزه في هذا الصدد، ومن حق الشعوب الإسلامية اليوم أن تحافظ على هذا التقليد الخيّر من تقاليدها وأن تظل تحييه إغناءً لحياتها وعطاءً مستمراً للإنسانية جمعاء.

وخلاصة القول إننا عندما نقيّم التوتر بين الأمة والإثنية في الإسلام نجد أن له، بإزاء سلبياته السياسية التي نتجت عن التناحر على الحكم والنفوذ وتمثلت بتضعضع السلطة، إيجابيات جليلة في مضمار وحدة الأمة الثقافية والاجتماعية وإثراء العطاء الحضاري وتعزيز معاني المساواة والإخاء الانسانيين.

- ٤ -

توتر رئيسي آخر ظهر في مستهل التاريخ الإسلامي، بل حالاً بعد وفاة النبي، ونشأ عن مشكلة حكم الأمة وتولي قيادتها. من سيتولى خلافة النبي في الحكم والقيادة، وما هي الشروط التي يجب أن يوفّيها، وما هو نطاق سلطته السياسية والدينية؟ إن هذه المشكلة أحدثت أعمق الانقسامات في المجتمع الإسلامي وأوسعها مدى وأبقاها أثراً، خاصة بين السنّة والشيعة. والتوتر الداخلي الذي أثارته جاء أخطر ما اعترى هذا المجتمع في تاريخه الطويل، ذلك أن الفِرق المختلفة لم تدافع عن عقائدها ومواقفها بالمجادلة الكلامية والمجابهة العقلية فحسب، بل بالصراع في ميادين القتال وبالثورة والشقاق والانفصال. ولكن على رغم هذه التصدعات العميقة والمنتشرة، مكاناً وزماناً، فإن الهوية الشاملة للأمة ظلت باقية وبارزة، وظل الشعور بالأخوة الإسلامية ـ عبر الخلافات والفرق التي نشأت عنها ـ حياً وفاعلاً. بل إننا، هنا أيضاً، نرى التنافس بين الفرق يؤدي إلى مكاسب ثقافية في ميادين الكلام واللغة والفلسفة والآداب والفنون والعلوم. وتمثيلاً على ذلك نشير إلى الجامع الأزهر الذي أنشىء أصلاً بمبادرة فاطمية شيعية وإلى «المدارس» التي أقامها السلاجقة ومن جاء بعدهم للدفاع عن السنّة وما أنتجته هذه المؤسسات وأمثالها في حقول العلم والتعليم. يضاف إلى ذلك المساجد وغيرها من العمارات الرائعة التي استمدت من تقوى أبناء الفرق المختلفة وتحمسهم لعقائدهم جانباً كبيراً من جمالها الفني وتأثيرها النفسي، والتراثُ المتراكم من المؤلفات الذي صدر عن الخلافات العقائدية والذي كان له أثره الضخم في الفكر الإسلامي وقيمته الحريّة بأن تجلى وتستوعب. ولكن السؤال الهام يظلّ مطروحاً، وهو ما إذا كان هذا النتاج الإيجابي بمختلف وجوهه يوازي التصدع السياسي والاقتتال الحربي والتنازع الاجتماعي الذي أحدثه الصراع بين الفرق أو يعوّض عن مساوئه وآفاته.

على أن ما يجب تذكره هو أن هذا التوتر، والتوترات التي سبق ذكرها، هي مظاهر للتفاعل بين ولاءين إنسانيين أصيلين: أحدهما لما هو أخص وأضيق (القبيلة، الفرقة، الخ..)، والثاني لما هو أعم وأشمل (المجتمع، الأمة الخ..). وفي نطاق موضوعنا يجدر بنا أن نلاحظ استمرار شعور أبناء التراث الإسلامي برابطتهم العامة الشاملة عبر الولاءات الجزئية والمفرقة. ذلك أنه، في الفترة الراهنة من تاريخ البشرية، التي حمي فيها وطيس الولاءات الجزئية والمفرقة وتفاقمت عواقبها والتي أصبحت فيها الحاجة إلى ولاءات شاملة أكثر الحاجات إلحاحاً وأعظم التحديات خطراً، يحسن بأبناء أي تراث أن يحيوا ما في تراثهم من هذه الولاءات، وأن يترجموها إلى لغة العصر ويكيّفوها حسب مطالبه ويضبطوا بها الولاءات الجزئية ويغنوها، بدلاً من أن يجعلوا هذه الولاءات تتغلب عليها وتمزقها. هذا إذا أرادوا أن يحافظوا على وجودهم في الحاضر، وأن يضمنوا لهم

وجوداً سليماً ودوراً عطائياً في المستقبل.

- ٥ -

نأتي الآن إلى توتر رئيسي آخر تتقابل فيه، كما في التوترات السابقة، الإيجابيات والسلبيات، نعني ذلك الذي كان مبعثه الخلاف حول مناهج الوصول إلى الحقيقة. فالعقيدة الأساسية في الإسلام تقول بأن الله تعالى هو خالق كل ما في الوجود ومصدر الحقيقة، وأنه أرسل إلى العالم في أوقات متتابعة عدداً من الرسل والأنبياء حاملين تعاليمه ووصاياه، كان آخرهم محمد بن عبد الله، «خاتم النبيين»، الذي أنزل تعالى عليه كلامه الحيّ المجموع في القرآن الكريم. فالوحي هو إذن المصدر الأساسي للحقيقة. ولكن القرآن حث أيضاً على «العلم» ودعا المؤمنين إلى «اعتبار» آيات الله، وأشاد بالقوم الذين «يعقلون» وأهاب بأتباعه إلى الدعوة إلى سبيل الله «بالحكمة والموعظة الحسنة» وأن يجادلوا «بالتي هي أحسن»، وغير ذلك مما يتضمن الدعوة إلى استعمال العقل والاهتداء به.

وعندما خرج المسلمون من جزيرتهم إلى البلدان التي افتتحوها جابهوا أوضاعاً ومشكلات ومطالب جديدة. وكان معتمدهم الأول كلام الله الذي جاء في القرآن، ثم ما روي عن رسول الله من سنن وأحاديث. فبذلوا جهداً حثيثاً في حفظ الحديث وجمعه وترتيبه، ولكن ما لبث أن تحقق لهم بما اتخذوه من وسائل النقد أن جزءاً كبيراً منه ضعيف السند وغير جدير بالثقة. فهذا التحقق من جهة، وعوامل الخبرة والتطور من جهة أخرى، دعت بعضهم إلى اللجوء إلى الحجة العقلية في الاستدلال وفي استنباط الأحكام في الميادين العملية أو العقائدية. فظهرت في الأولى المذاهب المختلفة في الفقه، وقامت في الثانية الفرق الكلامية والمدارس الفكرية المتعددة. وصاحب هذا كله وأثر فيه تعرّض المسلمين للثقافات المختلفة في عالمهم الجديد (ولفلسفة اليونان وعلومهم بخاصة) وإقبالهم على الاغتراف من معينها والاستعانة بها على تلبية حاجاتهم الفكرية وتكوين علومهم وتطويرها. ومن هنا نشأ عندهم ما نشأ عند أتباع الأديان العالمية الأخرى من تفاعل وتوتر بين الإيمان والعقل.

وقد اتخذ هذا التفاعل والتوتر مظاهر شتى وجرى في عدة مجارٍ، أهمها ثلاثة. الأول هو ذلك الذي اتبعه وتقيّد به ودافع عنه المتشددون في الاعتماد على القرآن وفي التمسك بظاهر نصه ورفض تأويله، والواثقون بالحديث ومعارضو الأخذ بـ «الرأي» واستخدام الأدلة العقلية في استنباط الأحكام الشرعية أو المواقف العقائدية. لهذا المجرى ممثلوه، على اختلاف في مدى تشددهم وفي سائر نزعاتهم، في الفقه والكلام ولدى سائر الفرق الدينية. وفي الطرف المقابل مجرى آخر، تمثله بعض الفرق كالمعتزلة والفلاسفة، يدعو إلى التوفيق بين العقل والنقل، بين «الحكمة» و «الشريعة»، ويفسح

للعقل درجات متفاوتة من الاستقلال مع التأكيد في جميع الأحوال أن أحكامه لا تناقض أحكام الشرع لأن الحق لا يضادّ الحق. وقد ذهب ابن رشد في هذا المعنى إلى أبعد حدّ عندما قال إنه إذا نطقت الشريعة بما يخالف النظر البرهاني وجب تأويلها[٤]

وبين «النقليين» من جهة و «العقليين» (أو بالأحرى «التوفيقيين» من جهة أخرى) قام علماء الكلام الذين حصروا مهمة العقل في الدفاع عن العقائد الدينية ومحاربة البدع، فضيّقوا دائرة الاجتهاد وانتهى بهم الأمر إلى إقفال بابه، كما كان قد أقفله الفقهاء بعد أن توطدت أركان المذاهب الأربعة. واتسع نفوذ هؤلاء المتكلمين، وحالفوا السلطة السياسية (في عهد السلاجقة وتابعيهم بخاصة) وتعاون الفريقان على قمع كل ابتعاد عن السنّة أو توسع في تفسيرها، فغلب التقليد على التجديد، والاتباع على الابتكار، وضعف العقل عن النمو والنشاط والتأثير.

وبالإضافة إلى هذه المجاري الثلاثة، كان ثمة من مستهل التاريخ الإسلامي أفراد نفروا مما شاهدوا حولهم من عداء واقتتال ومن بذخ وتهالك على الشواغل والأطماع الدنيوية، فآثروا الزهد والانصراف إلى التعبد وتنقية الجوارح. ولم يلبث «الزهد» بحكم تطوره وتأثره بعناصر خارجية، أن ولد مجرى «التصوف»، أي المجرى الذي ينتهج إلى الحق سبيل التجربة الذاتية بتطهير العقل وجهاد النفس. وهو سبيل يتألف من «مقامات» يفرض كل منها ممارسات معينة، ويجوز المتصوف خلاله «أحوالاً» نفسية متدرجة في الصفاء، ويؤدي، إذا وفيت شروطه، إلى رؤية الحق بنور إلهي وإلى لاتصال بالله تعالى اتصالاً مباشراً. فالإيمان الحقيقي والسعادة المتوخاة لا يأتيان، عند المتصوفين، بالتمسك بظاهر الشرع، أو بالمجادلات العقلية، ولا عن طرائق أهل الحديث أو الفقهاء أو المتكلمين أو الفلاسفة، وإنما عن الطريقة التي وصفها الغزالي بقوله: «طهارتها ـ وهي أول شروطها ـ تطهير القلب بالكلية عمّا سوى الله تعالى، ومفتاحها... استغراق القلب بذكر الله وآخرها الفناء بالكلية في الله»[٥].

ثمة إذن ثلاثة مناهج على الأقل لبلوغ الحق ولنيل السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة: الشرع، والعقل، والجهاد النفسي (أو كما دعاه الغزالي: «الذوق والحال وتبدل الصفات»[٦]. ولم تظهر هذه المناهج في الإسلام وحده، بل نجدها في الأديان العالمية

---

(٤) «ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي». انظر: «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال،» في: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فلسفة ابن رشد** (القاهرة: المطبعة الرحمانية، [د.ت.])، ص ٨.

(٥) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال**، ط ٢ (دمشق: مكتب النشر العربي، ١٩٣٤)، ص ١٣١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

الأخرى، فكأنها تفصح عن نزعات أصيلة في الكيان الإنساني. على أنها تتخذ في الأديان المختلفة ألوانها الخاصة المستمدة من عقائد هذه الأديان ومن أوضاعها الحضارية. والتوتر بين هذه المناهج جاء بنتائج فكرية خصبة في الإسلام، كما في الأديان الأخرى. وتنعكس هذه النتائج في سِير الفلاسفة والعلماء والمتصوفين المسلمين وفي ما وضعوا من كتب أو صاغوا من أفكار دفاعاً عن مواقفهم أو محاولة للتوفيق بينها وبين المواقف الأخرى. وحريٌّ بهذه النتائج أن تستكشف اليوم وترعى، وأن يستخلص منها ما تحوي من قيم باقية، وأن تقارن وتقابل بما أحدثه هذا التوتر ذاته في الأديان والحضارات الأخرى، إغناءً للتراث الفكري الإسلامي المعاصر، وللفكر الإنساني بوجه عام.

على أنه بإزاء هذه النتائج الإيجابية للتوتر الذي نتكلم عنه، كانت ثمة سلبيات، أهمها خبوّ هذا التوتر بعد أن ساد علم الكلام وأُقفل باب الاجتهاد، وعمدت السلطات الحاكمة ـ خصوصاً تلك التي وفد أصحابها من مناطق لم تنعم بحضارة زاهية سابقة، كالسلالات التركية التي جاءت أو استُجلبت من آسيا الوسطى ـ إلى دعم هذا الاتجاه وحصر النظر العقلي في حدود ضيّقة والاستعانة بالعلماء لهذا الغرض. فكان التحالف بين الفريقين من أهم أسباب خلخلة التوتر وإفقاره، بإفقار أحد أهم عناصره بل أهمها بلا جدال، وهو النشاط العقلي: هذا النشاط الذي لا يحيا ولا يحيي إلّا بنسبة ما يتمتع به من حريّة ويحاط بتقدير ورعاية. ولعلّ هذا الإفقار هو أقوى الأسباب في ما اعترى الحضارة الإسلامية من توقف عن النمو ومن تأخر في المسيرة، وأدّى إلى الدور الثالث من تاريخها: دور الجمود والانحطاط.

ـ ٦ ـ

لم تنفرد الحضارة الإسلامية بانسياقها إلى هذا الدور، الذي يبدو وكأنه دور طبيعي في سير الحضارات لأسباب منها ما هو إنساني عام ومنها ما هو خاص بالحضارات ومختلف باختلافها. ومن أبرز ما يميز هذا الدور في الحضارة الإسلامية وسواها غياب التوتر في حياتها. وليس معنى هذا الغياب زوال الحروب والمنازعات والآلام. بل، على العكس، إن هذه كلها تبقى مستمرة أو متفاقمة. ولكن معناه أن الحروب لا تعود منبثقة من نضال عن العقائد، والنزاعات لا تدور حول مبادىء، والآلام لا تدعو إلى ثورة أو تجدد وإنما تُتحمل وكأنها قدر محتوم. لقد انطوت الحضارة الإسلامية على نفسها في هذا الدور فلم ينشط عقلها ولم يخفق قلبها إلّا في ما ندر، ولم تتفاعل عناصر الحياة فيها تفاعل توافق وتناقض. إنها انكفأت على ماضيها وبُهرت به فتوقفت عنده بل تراجعت عنه. وطغى فيها النقل على العقل طغياناً يكاد يكون تاماً، وغلب التقليد على التجديد، واللفظ على الروح، والشكل على المحتوى، والقناعة

بالحرمان والاستسلام لما هو قائم على الشعور بالهوان والنزوع إلى رفضه والثورة عليه.

ومما أدى أيضاً إلى الجمود والانحطاط الذي اتصف به هذا الدور غياب توتر آخر: بين السلطة والشعب، بين الحاكم والمحكوم. فبعد «الشورى» التي تميزت بها السنوات الأولى من الحكم الإسلامي، انقلب هذا الحكم إلى «ملك»، وأصبح مرتكزه القوة المستمدة من سلطة الخلافة، أو من المحالفات القبلية، أو من الحكام الأشداء، أو من الجند المستورد أو من المال المحتكر. ومن هنا كانت مباعث الكثير من الثورات التي نشبت والتي اتخذت طابعاً دينياً حيناً، وإثنياً حيناً آخر، واجتماعياً اقتصادياً حيناً ثالثاً. ولكن الاتجاه كان نحو تشديد قبضة السلطة بشتى الوسائل، وأخطرها استجلاب الجند من مناطق لم يكن لها إرث حضاري ومن فئات غريبة عن الأرض والشعب، وفرضه عليهما دعماً للسلطة وحماية لنفوذها. لقد بدأ هذا الاستجلاب والاستقواء بالمرتزقة على يد الخليفة العباسي المعتصم بالله في مطلع القرن الثالث للهجرة (القرن التاسع م.)، واستمر وتفاقم على أيدي من جاؤوا بعده في الخلافة العباسية أو في الدول التي قامت في نطاقها أو على أنقاضها. وكانت لهذه السياسة، التي ما لبث أن أخذها الحكام والدول بعض عن بعض، آثار سلبية عديدة، منها الصدامات الدامية التي قامت بين الجند والجماهير والتي أثارت الاضطراب والخراب في العاصمة بغداد وفي سواها من حواضر العالم الإسلامي، ومنها سطوة الجند تدريجاً على الخلفاء والسلاطين حتى أصبح هؤلاء ألعوبة في أيديهم، كما يحدث لكل من يحاول أن يحمي ضعفه بقوة خارجية يجندها لأغراضه ويحسب أنه يستطيع أن يبقى لها سيداً، فما يلبث أن يجد نفسه عبداً لها ومسوداً. ومن هذه الآثار السلبية أيضاً الصراعات التي قامت بين فرق الجند إما بسبب أعراقهم وعصبياتهم، أتراكاً وديالمة وتتراً وجراكسة وصقالبة وسوى ذلك، أو بسبب تنازع الحكام أو القواد الذين كان هؤلاء ينتمون إليهم ويعيشون على أعطياتهم. وقد تجلت هذه الآثار السيئة في مظهرين رئيسيين: أولهما تصدع السلطة في دار الإسلام بمجموعها وفي داخل الدول التي قامت فيها، وتسارع الانقلابات التي تناولت الخلفاء والوزراء وسواهم من الحكام بالعزل أو الحجر والقتل أو غير ذلك، والاضطرابات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية التي حفلت بها أحداث ذلك الزمان. والثاني ـ وهو في نظرنا الأهم ـ اعتماد القوة السافرة الباطشة سبيلاً إلى الحكم والنفوذ، والاستبداد بجماهير الأمة، وتقييد حريتها، وصدّها عن إعمال الفكر، واعتصار طاقاتها وانتهاب مواردها إرضاء لشهوات الحكام وأعوانهم. لقد زال التوتر بين الحكام والجماهير بذهاب الشورى والحرية، وببروز مختلف أنواع الضغط والقمع التي بسطها أولئك على هؤلاء. وبزوال التوتر وإمكاناته الإحيائية، ترسخ الجمود وتمادى الانحطاط وولجت الحضارة الإسلامية أحلك أدوارها.

- ٧ -

نأتي أخيراً إلى الدور الرابع من تاريخ الحضارة الإسلامية، دور «النهضة» الحديثة. لقد تعودنا أن نؤرخ بدء هذا الدور، فيما يختص بالعرب، في مطلع القرن التاسع عشر وأن نربطه بحملة نابليون على مصر أو باصلاحات محمد علي. ولكن أينما بدأنا في العالم العربي أو في العالم الإسلامي، نجد أن أبرز العوامل التي تأتى عنها هذا الدور هو التعرض لقوى الغرب الحديث. لا ينكر أنه في أواخر الدور السابق ظهرت حركات إحيائية في داخل هذين العالمين ناشئة عن دعوات سلفية (كالوهابية) أو عن طرق صوفية (كالسنوسية)، وهادفة إلى تنقية المجتمع من أدرانه وإنهاضه من كبوته بإشاعة روح الإسلام الأصيل في جوانبه، ولكن الهزة الكبرى التي أصابت هذين العالمين هي التي جاءت نتيجة للتدخل الغربي الحديث. وقد حصل هذا التدخل على أيدي فرقاء متعددين، منهم الغزاة المستعمرون، وأرباب الصناعة الطامعون في الخامات، والتجار الباحثون عن الأسواق، والمعلمون والمبشرون والسيّاح وغيرهم. واتخذ أشكالاً مختلفة، أهمها الحكم المباشر أو غير المباشر الذي بُسط على أغلب أصقاع العالم الإسلامي والنفوذ الذي ظل قائماً بعد زوال هذا الحكم، وما نتج عن هذا وذاك من تسرّب الآلات والأدوات والمناهج والأساليب والعادات والفِكر والعقائد. لكن، مهما تكن صورة هذا الأثر الغربي الحديث أو لونه، فلا جدال في أنه أخطر ما جابهه العالم الإسلامي، والعوالم غير الغربية الأخرى، من هجمات وتحديات وصدمات في تواريخها الطويلة، وذلك بسبب الفارق في القوة بين المهاجِم والمهاجَم في هذا اللقاء. وتبدو قوة المهاجِم المتفوقة في مظهرين على الأقل: أولهما شمول الهجوم. فهو لا يتناول ناحية من نواحي الحياة أو فئة من فئات الشعب فحسب، بل ينفذ، ولو بدرجات متفاوتة إلى الفئات جميعاً وإلى نواحي الحياة كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية وغيرها. أمّا المظهر الثاني فهو الدينامية والقدرة على الاختراق، فإن أثر هذا الهجوم ليس مرتبطاً بزمان وزائلاً بزواله، بل هو مستمر وممعن في نفاذه بسبب حركية دوافعه وتنامي هذه الحركية. ومع أننا لا نميل إلى التعليلات الأحدية، فإنه يبدو لنا أن هذا التفوق في القدرة، شمولاً ودينامية، يعود في الأكثر إلى العلم الحديث، الذي يكوّن أهم عنصر من عناصر الحياة الغربية الحديثة والذي يتميز بهاتين الخاصتين الجوهريتين إلى جانب خواص أخرى.

وطبيعي أن تبعث هذه الهزة الشاملة العنيفة توترات شتى في العوامل التي تطغى عليها. وفيما يختص بالعالم الإسلامي، فإن هذه التوترات تشبه تلك التي ذكرناها سابقاً من جانب، وتختلف عنها من جانب: تشبهها من حيث إن هذه التوترات جميعاً، مهما تتنوع مظاهرها وتتباين درجات حدتها، تشترك في أصول حضارية وإنسانية واحدة، وتختلف عنها من حيث إن دينامية العصر الحديث تذكي حيويتها وتوسع نطاقها وتعقد

تفاعلاتها وتناقضاتها وتبدّل نوعيتها طبقاً لما تتطلبه وتتفرد به أوضاع هذا العصر وطبيعته ومطالبه.

فعلى سبيل المثال: بدلاً من القبيلة والجنس (العنصر الإثني ـ الحضاري) اللذين كانا ينافسان الأمة في اجتذاب ولاء المسلم في العصور السابقة. جاء العصر الحديث بمنافس أقوى هو الكيان القومي المستمد من المشاركة في الأرض واللغة والثقافة والمصلحة والمصير، فإذا التوتر بين «الأمة» بمعناها القديم (الثيوقراطي) وبينها بمعناها الجديد (القومي) أشد وأوسع مدى من أي توتر سابق داخل المجتمع الإسلامي، بسبب الحميّة التي نفثتها التطورات الحديثة والمعاصرة، في كل من الولاءين، وفي الولاء القومي بخاصة. فإن أياً من الولاءات السابقة لم يهدد الوحدة الإسلامية بمثل ما يفعل الولاء القومي المنطلق الذي أخذت تتركز فيه هويات الشعوب وتدور في فلكه آمالها ومطامحها. وبالمقابل، فإن «الصحوة الإسلامية» التي برزت أخيراً تبدو عازمة على شق طريقها عبر الانتماءات القومية وسواها. وإذا كان التوتر في هذا المجال قد جاء في العصور السالفة بإيجابيات وسلبيات كما عرضنا في ما سبق، فالسؤال المطروح اليوم هو ما إذا كان هذا التوتر المستجد والأحمى وطيساً سيأتي بفوائد أجلّ في تأصيل الوحدة القومية مع المحافظة على الروابط الإسلامية أم سيؤدي إلى المزيد من البلبلة والتفرق والانفصام.

ومثل آخر: إن التوتر السالف بين العقل والنقل أو بين الحكمة والشريعة يقابله اليوم توتر أعمق وأنفذ بين الدين الموروث والعلم الحديث المقتبس. لقد كان ذلك التوتر محصوراً بفئات مختارة من المجتمع الإسلامي ـ مترجمين وعلماء وفلاسفة ورجال دين ـ اطلعت على علوم الأوائل وحاولت أن توفق بينها وبين الشرع أو أن تحمي الشرع من آثارها. أما العلم الحديث فليست آثاره مقصورة على فئات ضيقة، وإنما تتدفق، مع التكنولوجيا المتطورة ومع نهوض الجماهير للتعلم والتحرر إلى كل فئة من فئات المجتمع وإلى كل جانب من جوانب حياته. وهنا أيضاً يمثّل هذا التوتر الجديد، بالنسبة إلى سابقه، هزّة أشمل وتحدياً أضخم.

ومثل ثالث: التوتر بين الحاكم والمحكوم. لقد كان هذا التوتر إيجابياً في مطلع مسيرة الحضارة الإسلامية عندما كانت الشورى سائدة، وظل يتمثّل إلى حين بالثورات التي، وإن اختلفت مظاهرها، كانت تدل على حيوية شعبية باقية في ثنايا المجتمع الإسلامي. ولكن الأمر انتهى إلى تغلب قدرة الحاكم، المرتكزة إلى الجند أو إلى رجال الدين أو إليهما معاً، والمنصرفة إلى قمع هذه الحيوية الشعبية وإلى تمكين أسباب سيادة السلطة المطلقة. وما أوسع الفرق بين قدرة الحاكم وقدرة الجماهير في هذه الأيام وبين ما كانتا عليه في الماضي. فالأجهزة والوسائل القمعية، العسكرية والاستخبارية والإعلامية، المتوفرة لحكام اليوم أشد هولاً مما كان للحكام السابقين. ومن جهة مقابلة، إن جماهير

الشعوب لم تعد ترضخ لما كانت ترضى به سالفاً، وغدت وثباتها لنيل حقوقها مفعمة بحيوية متصاعدة منبعثة من تفجر آلامها وآمالها. وهنا أيضاً يبدو هذا التوتر في مظهره المعاصر أعنف مما كان عليه قبلاً وأجلّ بإمكاناته الايجابية والسلبية.

يضاف إلى هذا كله أن الحضارة الغربية الحديثة، المتميزة بفاعليتها وقدرتها الاختراقية، تزخر هي نفسها بتوترات داخلية خطيرة تهزها هزاً عنيفاً: بين أطماع جناحيها الغربي والشرقي التوسعية، بين الحرب الشاملة التي يخشى أن تقود إليها سياسات حكامها والسلام الذي ترنو إليه أنظار شعوبها، بين الحكم المتمركز والديمقراطية، بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية، بين الانقياد للتكنولوجيا والسيطرة عليها، بين الاستهلاكية النهمة والضبط القسري أو الانضباط الطوعي، بين الإمعان في استغلال الطبيعة والعدول إلى صيانتها حرمتها، بين الاعتداء على الكرامة الإنسانية ورعاية هذه الكرامة. إن التوترات الهائلة في داخل الحضارة الحديثة تتسرب إلى المجتمعات التي تقع تحت سيطرة هذه الحضارة وتتفاعل والتوترات الهائجة في هذه المجتمعات فتزيدها تعقداً وهياجاً. لقد كان التفاعل بين الحضارات ذاتها، وبين التوترات القائمة فيها، أحياناً كثيرة خلال التاريخ عاملاً إيجابياً ومصدر خير لها وللإنسانية، وذلك عندما كان يجري بحرية ووعي وتقدير متبادل. ولكن الحال تختلف في هذه الأيام، فالتفاعل لا يجري بحرية، بل يفرض ويسلط، ولا يتجه نحو المنفعة المتبادلة بل نحو تغليب مصلحة القوي على الضعيف والغني على الفقير والمتقدم على المتخلف. ومن هنا تأتي نتائج تصادم التوترات داخل المجتمع المهاجِم، وداخل المجتمع المهاجَم، وبينهما، سلبية أكثر منها إيجابية وأبلغ خطراً من سوابقها على سلامة الحضارات وارتقائها وعلى مصير الإنسانية جمعاء.

ـ ٨ ـ

ما هي المعاني العامة التي يمكن أن نستخلصها من هذا العرض التاريخي، والتي تهم، على الخصوص، الشعوب العربية في نهضتها الحاضرة للتضامن وللتحرر والتقدم؟

تتلخص هذه المعاني العامة في ما يلي:

١ ـ إن التوتر في داخل أي مجتمع أو حضارة هو دليل حيوية، وغيابه دليل على الجمود والضعف والعجز والاستسلام لسلطة الطبيعة أو لتسلط الغير.

٢ ـ إن الحيوية التي يعبر عنها التوتر قد تؤدي إلى الإنشاء والإنماء والتوحيد أو إلى التعطيل والتخريب والتفريق طبقاً لحوافزها وغاياتها، فتكون مصدر خير حيناً ومصدر شر حيناً آخر.

٣ ـ أهم ما يوجه حيوية التوتر نحو الخير أو الشر موقفها من العقل. فحين تحترم العقل وتؤمن به وتعمل على إطلاق إمكاناته وعلى الإفادة من هذه الإمكانات إلى أبعد حدّ،

تزهو وتبدع، ويزهو ويبدع بها مجتمعها وحضارتها. وعلى العكس، حين تزدري العقل وتقمعه بالسيطرة والبطش أو تميّعه بالخداع والنفاق، تفسد وتذل وتسير بمجتمعها وحضارتها في سبل الانحطاط والهلاك.

٤ ـ العقل صنو الحرية، لا يحيا أحدهما إلا مع الآخر، بل به. فزوال الحرية معناه زوال العقل، وتعطل التوتر الخلاق، بل أي توتر من أي نوع وغلبة القوة الغاشمة المحيطة المميتة.

٥ ـ ومما يدفع بالتوترات نحو التمزيق والتدمير والإفقار الحضاري غلبة الولاءات المنغلقة على الولاءات المنفتحة، وانحسار الرؤى الكبرى، والاستسلام للعصبيات الموروثة والمتخلفة عن سياق التطور.

٦ ـ إن التحرر رهين بالتحضر. فلا تحرر مع جهل، وبدون توتر بين الإنسان والطبيعة، وبين أفراد المجتمع وبين فئاته، وبين المجتمعات والحضارات المتعاقبة أو المتعاصرة، توتراً مشبعاً بالحنين إلى التحضر وإلى الارتقاء الإنساني.

٧ ـ إن التكوّن القومي، الذي هو الآن محط آمال الشعوب العربية، مرتبط بنوع التوترات التي تنبعث في المجتمع العربي، وبصحة إدراك هذه الشعوب لوجوه الخير ووجوه الشر في هذه التوترات، وبجدوى جهودها لتغليب الأولى على الثانية ولبناء قدرتها على أن تحيا وأن تتحضر. وما التكون القومي غاية بنفسه، وإنما هو السبيل الذي تفرضه مرحلة هذه الشعوب التطورية الحالية من أجل الحياة والحضارة.

بين تاريخ العرب وتاريخ العالم

١٦٠٥/٩

- ١ -

من الأسئلة الخطيرة التي تجابه المؤرخ والمربي والمفكر عامة: ما هو موقع تاريخ بلده أو أمته من تاريخ العالم؟ ويخضع هذا السؤال لنزعات مختلفة، أبرزها في هذا العصر ثلاث، اثنتان منها تعملان باتجاه فصل التاريخ القطري أو القومي عن التاريخ العالمي، وأخرى تدعو إلى الوصل بينهما ما أمكن ذلك. النزعة الأولى تتمثل في انطلاق الشعوب قاطبة، والشعوب الناهضة حديثاً من ركودها بخاصة، إلى تأكيد هوياتها وخصائصها وبالتالي إلى إحياء ماضيها وتراثها، مما يؤدي إلى احتلال تأريخها الحيّز الأكبر في برامج تدريسها، وفي اهتمامات مفكريها التأريخية. ويصاحب هذه النزعة نزعة نابعة من علم التأريخ ذاته، الذي دخل كغيره من العلوم ميدان الاختصاص، والذي أخذ يدعو إلى الانصباب على نواحٍ تضيق يوماً عن يوم طلباً للمزيد من التدقيق والتحقيق. ومع ما لهذا الاتجاه من فضل جليل في تثبيت دعائم هذا العلم وفي الكشف عن حقائق الماضي، فإنه يؤدي، في كثير من الأحوال، إلى «تفتيت» النظرة التأريخية، وإلى إغفال الصلات القائمة بين التاريخ المحلي أو القومي والتاريخ الإنساني. على أن التطورات الحديثة والمعاصرة، التي توثق روابط الشعوب بعضها ببعض وتقارب بين أصقاع العالم، أخذت تبعث نزعة ثالثة مقابلة للنزعتين المذكورتين آنفاً، تدعو إلى توسيع النظرة التأريخية ووضع الأحداث الجزئية الماضية في نطاقها العالمي. وليس ضرورياً أن تنافي هذه الدعوة مطالب الاختصاص التي يفرضها التحقيق العلمي، وأن تذهب مذاهب التخيل أو التعميم التي لا يقرّها البحث المتعمق. فاقتسام العمل وتنظيمه يتيحان في المجال لتوازع الاهتمامات والواجبات، ولقيام فريق من المؤرخين يركّز على العلاقات بين تواريخ الشعوب، وللتفاعل المخصب بين هذا الفريق وبين المؤرخين المختصين في الموضوعات المحلية أو القومية. على أن الأولى من هذا

أن تعم النظرة الشاملة (بما تحتويه من مقارنة ومقابلة) جميع هؤلاء المختصين، وأن يبقى المؤرخ دوماً حريصاً على الربط بين التطورات التي يقوم بمتابعتها والتطورات العالمية وواعياً للمعاني الإنسانية للأحداث الجزئية المتفرقة.

وفي سبيل تحرّي صحة هذه الفكرة ودرجة انطباقها على التاريخ العربي، يحسن بنا أن نتساءل: هل ثمة تاريخ واحد للعرب وللعالم، أم تاريخان، متصلان، أو منفصلان، أم تواريخ متعددة مختلفة؟ ماذا كانت العلاقة بين العرب والعالم في الأزمنة السابقة، واستطراداً: ما هي عليه اليوم، وكيف ستتطور في المستقبل القادم؟

لنبدأ بالعالم. ما هو، وما هي حقيقة تاريخه؟ إن الذين يلقون اليوم نظرة شاملة على ميدان الماضي البشري ينقسمون، من حيث اعتبارهم لوحدته، فئتين: فئة ترى فيه تعدداً واختلافاً، وفئة تلقى عناصر انسجام ووحدة وتؤكد عليها. وهاتان النظرتان تبدوان أيضاً عند المؤرخين السابقين. فمن هؤلاء من تناولوا شعوباً أو أقطاراً أو حضارات معينة، ومنهم من حاولوا كتابة تاريخ البشر أو الحضارة بوجه عام. على أننا نرى أن النظرة التعددية كانت غالبة، وحتى الذين وضعوا تواريخ اعتبروها عامة كانوا في الواقع ذوي نظرة تعددية، أو كانت «أحاديتهم» قائمة على بتر بعض أجزاء التاريخ وإخراجها عن نطاقه. وما هذا إلا لأن «العالم» في الماضي لم يكن في الواقع كياناً موحداً، وبالتالي فإن إطلاق هذا اللفظ بصيغة المفرد هو أقرب إلى المجاز منه إلى الحقيقة.

ـ ٢ ـ

في عهد الإنسان القنصي ـ في ما يسمى «قبل التاريخ» ـ كانت ثمة مجتمعات صغيرة عديدة متشابهة، ولكنها مقفلة على ذاتها ومنفصلة فعلاً بعضاً عن بعض حتى ما كان منها متقارباً متجاوراً. وعندما عمد الناس إلى الزراعة وبدأت المجتمعات بالاستقرار، أخذت تظهر القرى ومن بعدها المدن. ومع أن للوعي التأريخي جذوراً تعود إلى فجر الإنسانية، فإن هذا الوعي لم يتبلور تبلوره الأول إلا في المدن. ذلك أن المدينة، مصرية كانت أو بابلية أو إغريقية أو صينية، كانت أول المجتمعات المنتظمة التي انبثقت فيها بوادر الحضارة. كان لكل مدينة نظام حكمها وإلهها وآلهتها وشخصيتها وولاء سكانها، وتفاعلها حرباً أو سلماً مع المدن الأخرى. وكان العالم المتحضر حينذاك في الواقع عدة عوامل مدينية متقاربة أو متباعدة. وهذا الواقع كان طاغياً على النظرة التأريخية في ذلك العهد. ثم قام، في شتى أنحاء المعمور الواجة سبل الحضارة، ملوك وحكام تجاوزوا المدن وبسطوا سلطتهم على أقطار معينة، كما فعل فراعنة مصر وملوك بابل وأشور وحكام ميديا وفارس وفيليب المقدوني في اليونان. وصاحَبَ هذا الاتساع في المجتمعات اتساع في النظرة التأريخية، فإذا المؤرخ يتكلم عن المصريين لا عن سكان طيبة فحسب، وعن

الآشوريين والفرس واليونان وسواهم. ولكن الواقع ظل ذاته، وهو أن العالم بقي منقسماً وحدات مختلفة، وإن تكن هذه الوحدات قد اتسعت واختلفت طبيعتها. واستمر هذا الواقع حتى عندما مضت المجتمعات القديمة في الاتساع، وتكونت الامبراطوريات الرومانية والبيزنطية والساسانية وسواها.

وفي القرون الوسطى سادت الأديان الموحدة في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي. والعقيدة الوحدانية تؤدي بطبيعتها إلى نظرة تأريخية موحدة. ولكن هذه النظرة كانت بالفعل مزدوجة، لأن العالم الذي تشمله كان في الواقع عالمين: عالم المؤمنين المنضوين تحت لواء «الأمة الإسلامية» أو «الكنيسة المسيحية»، وعالم من كان خارجاً عن هذه أو تلك. ولم يهتم المؤرخون بهؤلاء الخارجين إلا لإظهار بطلان عقائدهم أو تبيان كيفية انضمامهم تلقائياً أو ضمهم قسراً إلى «مدينة الله». ولم يخرج عن هذه القاعدة المؤرخ والواعظ الشهير بوسييه الذي وضع في القرن السابع عشر كتابه: **خطاب في التاريخ العالمي**، فإننا نجده قد قصر نظرته «العالمية» على المسيحية، فلم يذكر شيئاً عن الشعوب الاسلامية أو غيرها من شعوب الشرق، ولم يتناول اليونان وروما إلا من حيث كونهما ممهدين لظهور الدعوة التي كان يعتبرها لحمة التاريخ وسداه.

وعندما تضعضعت وحدة الخلافة الإسلامية في الشرق بدأت تظهر تواريخ دول وملوك وأقاليم ومدن، وكذلك الأمر في الغرب عندما برزت مجدداً على مسرحه في عهد التوسع التجاري والنهضة العقلية «المدن الدول» في ايطاليا كفلورنسا وبيزا وجنوى، والمدن التجارية المستقلة أو شبه المستقلة في المانيا كهامبورغ وليبك وبرِمن، ومثيلاتها في فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية. وتلا ذلك قيام الدول القومية ومن بعدها الامبراطوريات الاستعمارية، فامتلأت صفحات التأريخ الحديث بأخبار نشوئها وتوسعها وتنافسها وتفاعلها، فإذا هي المحور الأساسي الذي تدور حوله تآليف المؤرخين، وإذا الجوانب السياسية والحربية التي اصطخبت بها سِير تلك الدول تبرز فيها وتكاد تخفي الجوانب الأخرى.

وقام في القرن الماضي، وفي هذا القرن، من أخذ ينبه الأنظار إلى أن الدول والامبراطوريات ليست الوحدات التاريخية الحقيقية، وأن الأحداث السياسية والحربية التي رافقت ظهورها وامتدادها وتصادمها لا تكوّن جوهر سِيرها. وتحول هؤلاء عن الدول والامبراطوريات إلى «الحضارات» معتبرين أنها أشمل من الدول وأعمق أصالة وأن الدول ليست سوى مظاهر لها ونتائج لفعلها. وأكدوا أيضاً أن الجوانب الحضارية للحياة الماضية هي أشد أهمية وأدعى للنظر والتدبر من الجوانب السياسية والحربية. ومع أن جلّ هؤلاء المؤرخين وغيرهم من رجال الفكر كانوا غربيين، فقد نهض بعضهم إلى انتقاد النظرة الغربية السائدة التي تتركز على الغرب وتتجاهل سواه من الأقاليم والبلدان، وتجعل

من تواريخ الشعوب الغربية في مواطنها ومهاجرها تاريخ العالم بأسره، بينما هناك شعوب وحضارات في الشرق الأدنى وفي الهند والصين وفي أميركا قبل الفتوح الغربية جديرة بأن تنال العناية التي تستحق وبأن تدخل نطاق التأريخ فلا تبقى مفصولة عنه أو ملقاة على هوامشه.

أخرج من هذا العرض الموجز إلى نتيجتين حريّتين بالنظر والانتباه. الأولى هي أن النظرة التأريخية التي تبدو في كل عصر من العصور الماضية كانت تعكس الأوضاع والعقائد السائدة فيه وتتطور بتطورها. أما الثانية، وهي المتصلة بموضوعنا مباشرة، فهي أن هذه النظرة كانت في أساسها تعددية، تختلف الوحدات التي ترتكز عليها من عصر إلى عصر: من المدن إلى الدول القديمة إلى الأنظمة الدينية إلى الدول القومية الحديثة إلى الحضارات، أو ما سوى ذلك، ولكن مهما تكن الوحدة السائدة في عصر من العصور والغالبة على اهتمام المؤرخين فيه، فإنها تبقى ظاهراً أو باطناً متعددة. وما ذاك إلاّ لأن العالم كما قلنا، لم يكن يكوّن وحدة إلا بأبسط المعاني (أي بأنه يتألف من بشر). أما في الواقع فقد كان مجموعة «عوالم» بدأت منفصلة بعضاً عن بعض ثم أخذت تتواصل، وشرع هذا التواصل يزداد على مرّ العصور إلى أن بلغ في هذا العصر درجة قصية من الاتساع والتشابك، بل من الاندماج. وعلى الرغم من امتداد العوالم البشرية المعاصرة وتناقصها ـ بفعل القوى الباعثة على التشابك والاندماج ـ فلاتزال لكل منها شخصيته ووحدته، ولم تؤلف بعد عالماً واحداً موحداً حقاً، وبالتالي لم تتكون بعد نظرة تأريخية أحدية جديرة بهذا الوصف.

ـ ٣ ـ

على أن بعض الباحثين يرون أن العالم الإنساني في الماضي والحاضر يتضمن، على تعدد وحداته واختلافها، عناصر متماثلة يصح أن تتخذ أساساً لنظرة تأريخية أحدية. ومن هذه العناصر التي يستندون إليها الأمور التالية:

١ ـ إن الجماعات والشعوب، وإن اختلفت أجناسها وأصقاعها ولغاتها وسِيَرها، تشترك في ما بينها بوحدة أرومتها الإنسانية، وبالصفات والنزعات الأصيلة التي تحركها في مجابهة بيئاتها الطبيعية وفي تنظيم شؤونها وفي تعاملها بعض وبعض. وهكذا نرى بعض المؤرخين المحدثين يجدون في دراساتهم للحضارات البشرية تماثلات جوهرية في أسباب نشوئها ونموّها وتضعضعها وانحلالها، وفي أشكال الأدوار التي تجوزها، ويستخرجون «قوانين» لهذه التطورات ولتقلبات التاريخ، كما فعل من قبلهم ابن خلدون. فكأن هذه «القوانين» هي التي ترسم هيكلية التاريخ، وكأن هذه الهيكلية هي الرابطة التي توحده، بل الحقيقة التي تفصح عن جوهره.

٢ ـ ومن المؤرخين ـ وجلّ هؤلاء تفاؤليون يأخذون بمذهب التطور التقدمي ـ من يرون في صلب التاريخ خطاً أساسياً يوحد أجزاءه ويسير به من مرحلة إلى أخرى في طريق التطور والتقدم والإبداع. ولقد يختلف المحللون والمعللون في نوع الإبداع الذي يركزون عليه: كالإبداع العقلي في التصور والإدراك، أو الإبداع في مجابهة الطبيعة واستثمار مواردها والسيطرة على عوائقها ونوازلها، أو الإبداع في سلوك سبل التحرر والانتظام وفي تحقيق العدالة والمساواة، أو غير هذا وذاك وذلك. ولكن الخط الذي يرسمونه يظل، بحكم تقدميته، موسوماً بهذه السمة الأساسية على اختلاف بواعثها وأشكالها وألوانها.

٣ ـ ومهما يكن من أمر، فثمة ظاهرة أخرى لا جدال فيها، وقد أشرنا إليها في ما سبق، وهي ازدياد التواصل والتفاعل بين وحدات التاريخ: دولاً كانت أو شعوباً أو حضارات. فلقد بدأت هذه الوحدات، كما قلنا، بأن تكون مقفلة على ذاتها منفصلة بعضها عن بعض، ثم ما لبثت أن أخذت تتواصل وتتفاعل تواصلاً وتفاعلاً متسعين متواثقين، عبر الفجوات والانتكاسات التي سببتها الحروب أو غيرها من الأسباب المفرقة أو المباعدة. ولهذه الظاهرة أهميتها من وجهتين: أولاهما أنها تمثل اتجاهاً مستمراً في مسار التاريخ يبرز على الأقل وجهاً هاماً من وجوهه، والثانية أنها تدل على القوى والعوامل الفاعلة في وصل العوالم البشرية بعضها ببعض وتوجيهها في سبل التقارب والتشابك، وإيقاظ وعيها لضرورة الاندماج والانصهار لتكوّن أخيراً عالماً موحداً حقاً.

من هذه الاعتبارات التي ذكرنا يمكننا أن نستخرج معيارين لتقييم كل عالم من العوالم التي ظهرت في ساحة التاريخ ولتبيان مكانته وأثره. المعيار الأول هو ما ولد من إبداع في الحقول المختلفة، سواء في تطوير الفعل العقلاني أو في استكشاف أسرار الطبيعة لتوطيد أمن الإنسان وإنعاش ازدهاره، أو في تنظيم الحياة البشرية، أو في بعث قوى التحرر في الأفراد والمجتمعات، أو في تحقيق العدالة والمساواة، أو في أي وجه آخر من وجوه ترقية الإنسان وإسعاده. أما المعيار الثاني فهو ما عزز به حركة التواصل والتفاعل بين الشعوب والحضارات. فإذا كان الرقي الإنساني لا يتم فعلاً إلا بقدر ما يحقق الإنسان إنسانيته، ويعي الرابطة الأصيلة التي تربطه بأخيه الإنسان، ويقدّم هذه الأخوّة على أي اعتبار آخر، فإن أي جهد يبذله مجتمع من المجتمعات، أو أي أثر يكون له، في تقارب الشعوب وتعارفها وتفاعلها الإيجابي إنما هو إسهام في بناء الحضارة وفي إثراء الحياة، سواء صاحبته أو لم تصاحبه إبداعات معينة في هذا أو ذاك. وبكلمة أخرى إن عملية الربط بين الشعوب وبثّ التفاعل بين الحضارات لها أهميتها في التاريخ البشري بجانب أهمية التوليد والابتكار.

- ٤ -

لنلتفت الآن إلى العرب. أين يقع تاريخهم من تاريخ العالم؟ إنه يشكل إحدى الوحدات التي يتألف منها هذا التاريخ. وقد كان لهذه الوحدة فعلها وعطاؤها في بعض الأدوار، وركودها وغيابها في أدوار أخرى. وإذا اتخذنا المعيارين اللذين ذكرناهما أي الإبداع الحضاري والوصل بين الحضارات دليلاً لنا، تجلت لنا الخطوط التالية للصورة التي نتوخاها:

١ ـ في أقدم الأزمنة، لا بد أنه كان للعرب وللشعوب الساميّة الشقيقة قبل خروجها من الجزيرة العربية يد في انتقال الحياة في الجزيرة من البدائية إلى بوادر الحضارة الأولى. ولولا هذا التطور الأولي الذي يتضمن في طياته بعض القدرات الإبداعية لما استطاع العرب فيما بعد أن يقيموا حضارة سبأ وحمير وسواهما من مراكز العمران في الجزيرة. ولما تهيأ للشعوب الساميّة بعد خروجها من الجزيرة إلى وادي النيل وإلى الهلال الخصيب أن تسهم في إنشاء الحضارات المصرية والبابلية والفينيقية والآرامية والعبرية التي جعلت من الشرق الأدنى المركز الحضاري المتميز في العصور الأولى. ومن هذا المركز انطلقت، كما نعلم، طلائع العمران والثقافة وانتشرت غرباً وشرقاً، وكان لها ما كان من أثر فعّال في قيام الحضارات التي تلتها في الغرب بخاصة. على أن البوادر الحضارية الأولى في الجزيرة العربية، التي سبقت الإنجازات الساميّة الرائدة وأمدتها، لاتزال مغمورة في غياهب التاريخ القصيّ، وإن يكن ممكناً خمنها وتصورها والاستدلال عليها من نتائجها.

٢ ـ وإذا خرجنا من هذه الغياهب إلى فجر التاريخ العربي الذي أخذت تضيئه الدراسات الحديثة، الأثرية وسواها، فإنّا نرى في الجزيرة العربية ـ في جنوبها أولاً ثم في شمالها وغربها ـ مراكز حضارية نشأت وازدهرت بسبب وقوعها على طرق التجارة الرئيسية في ذلك العهد، وهي الطرق البرية والبحرية الواصلة بين الصين والهند وفارس من جهة وبلاد البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. وشارك العرب القدماء مشاركة بارزة في هذه الحركة التجارية الواسعة النطاق عبر بلادهم وبإزاء سواحلها. ومن المعروف أن حركة التجارة لا تنقل البضائع والسلع المادية فحسب، بل تحمل معها أيضاً آثاراً حضارية غير مادية تتبادلها الشعوب. ومن هنا، فإن الدور المهم الذي قام به عرب الجزيرة قبل ظهور الإسلام كان في مجال تعزيز الاتصال بين الشعوب والحضارات في منطقة من أهم مناطق المعمور ـ إن لم نقل المنطقة المحورية ـ في ذلك العهد. ومن هنا أيضاً يبدو أن النظرة التقليدية التي تجعل الجزيرة العربية في الجاهلية معزولة عن العوالم الأخرى وغارقة في دياجير الظلام هي نظرة تنافي الحقيقة، إذ إن العرب القدماء اتصلوا ووصلوا وأخذوا وأعطوا، فكان لهم نصيب وافر من الإنجاز الإنساني المتنامي في الربط بين الحضارات ـ

ذلك الإنجاز الذي تعاقبت على تكوينه، وإنمائه شعوب مختلفة على مرّ العصور، والذي امتد دور العرب فيه على ما يقارب الألفين من السنين من قيام أولى دولهم «معين» إلى مجيء الإسلام.

٣ ـ وجاء الإسلام فكان، من وجوه عدة، مظهراً لإبداعية العرب، سواء في التمخض الروحي الذي مهّد له، أو في القيم الفردية والاجتماعية التي حملها، أو في الإيمان الذي بعثه في النفوس والذي أطلق العرب من بلادهم لينتشروا في الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وليأتوا بحضارة تميزت بعطائها خلال العصور الوسيطة، وليبثوا ـ هم وغيرهم من الشعوب الإسلامية ـ دينهم الوحداني إلى أبعد مما وصلت إليه فتوحاتهم بحيث غدا يدين به حوالى سبع سكان المعمور.

٤ ـ وتلا مجيء الإسلام تكوّن الحضارة العربية الإسلامية وازدهارها. وتميزت هذه الحضارة تميزاً باهراً بالمقياسين اللذين أشرنا إليهما: بإنجازاتها الإبداعية في حقول الأدب والعلم والعمران والفن، وبما أحدثت وعززت من تواصل بين الشعوب والتراثات الحضارية التي ضمتها. فقلما عرف التاريخ حضارة تمازجت فيها أجناس وشعوب وتراثات قدر ما حصل في الحضارة العربية الإسلامية. لقد التقت وتفاعلت في نطاقها العناصر البشرية والحضارية الساميّة والفارسية واليونانية والهندية والصينية والإسبانية وسواها. وكان لانفتاح هذه الحضارة في دور زهوها ـ الانفتاح الذي كان لمؤسسي الدولة من العرب فضل كبير في إطلاقه ـ فعله في بث التواصل وإنماء التفاعل، كما كان له أثره أيضاً في ما ولدته هذه الحضارة من إبداع.

٥ ـ وحدث للحضارة العربية الإسلامية ما حدث لغيرها من الحضارات، فركدت بعد نشاط، وذبلت بعد زهاء، وقل عطاؤها، بل اندثر، فغابت عن العالم. ذلك أن الوجود الفعلي للشعوب والحضارات إنما يكون بالإبداع والعطاء. وانتقل هذا الوجود إلى غربي أوروبا التي غدت، من مطلع العصور الحديثة وإلى أوائل هذا القرن المنطقة المحورية في العالم. أما الشعوب العربية، فقد انقلب وجودها وجوداً انفعالياً، أي أنها أصبحت، هدفاً لأطماع الدول الجديدة، المتطورة بفعل حركية الحضارة الحديثة وتوسعيتها، ودخلت مع غيرها من الشعوب غير الغربية في نطاق العالم المستعمَر. وتحول «العالم» في القرن التاسع عشر إلى عالمين: عالم الدول الغربية المصنعة، المتسابقة إلى المناطق المتخلفة، المتنافسة على تركيز نفوذها فيها والاستيلاء على مواردها وأسواقها والتحكم بها بشكل أو بآخر من أشكال الاستعمار؛ والعالم الأوسع مدى والأقل فاعلية الذي يضم هذه المناطق.

٦ ـ وبدأ العرب يدخلون العصر الحديث منذ منتصف القرن الماضي. ولم يقتصر هذا التطور عليهم. بل تناول غيرهم من الشعوب المتخلفة المستعمَرة، التي أخذت تكوّن اليوم

ما يعرف بـ «العالم الثالث»، تمييزاً عن العالم الغربي (ومعه اليابان) والعالم السوفياتي الشيوعي. ولكن ما لبث أن ظهر للعيان أن هذين العالمين ـ على اختلاف نظمهما السياسية والاجتماعية ـ يتماثلان في قدرتهما العلمية والصناعية والعسكرية وفي نموهما الاقتصادي، وأن الفارق الأساسي هو بين عالمهما المشترك والعالم الذي ما زال متخلفاً عاجزاً.

ـ ٥ ـ

ماذا نستنتج من هذه اللمحة الخاطفة لماضي العرب والعالم، وحاضرهما؟ وماذا تلقي هذه اللمحة من أضواء، أو بالأحرى ماذا تثير من تساؤلات، حول المستقبل؟ هناك، على الأقل، تساؤلان أساسيان:

١ ـ الأول يتعلق بالعرب. لقد رأينا أنه كان لهم أثرهم الفعلي في قديم العصور ووسيطها في حركة التواصل بين الشعوب وفي الإنجاز الحضاري. وقد تميّز هذا الفعل بخاصة في الفترة التي امتدت من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر أو الرابع عشر للميلاد والتي زهت فيها حضارتهم واغتنى عطاؤهم وأغنى. ثم غابوا عن العالم الفاعل. فالتحدي المستقبلي الذي يجابههم الآن هو: هل يظلون غائبين، أم يستعيدون حضورهم؟ لقد يقول الكثيرون إن العرب حاضرون، تملأ أخبارهم صحف العالم وتتردد أصداؤها في مختلف الأصقاع. ولكن للحضور أشكالاً وألواناً، تتراوح بين السلبية الانفعالية والايجابية الفعلية. فقد يكون العرب حاضرين ومالئين أسماع الدنيا بمشكلاتهم وخلافاتهم ومنازعاتهم، وقد يكونون حاضرين بوفرة أعدادهم وامتدادهم على منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وبامتلاكهم الموارد النفطية الوافرة التي تغذي الصناعة الحديثة وعن طريقها الحياة الحديثة بمجموعها. ولكن أشكال الحضور هذه وما يماثلها لا تكوّن حضوراً حقيقياً ينمّ عن استقلال فعلي وأثر إيجابي. فهي لا تنقل العرب من «العالم الثالث» أو عالم «الجنوب» المتخلف إلى عالم القدرة والتطور، بل تبقيهم منفعلين ومسودين: تبقيهم كـ «مشكلة» للقوى العالمية القادرة، تبقيهم كمجتذب أطماع ومحطّ تنافس، تبقيهم أتباعاً لتلك القوى تحركهم إلى هنا وهناك وتتلاعب بمصائرهم.

إن الحضور الفعلي الإيجابي هو اليوم ـ كما كان دوماً على مدى التاريخ ـ حضور القدرة، التي تؤهل الشعوب لصد الأخطار واستثمار الموارد الطبيعية وتنظيم الحياة والتحكم بالمصير. والمصدر الأساسي لهذه القدرة هو العقل: العقل المتفتح المتطور، المقدم على كشف أسرار الطبيعة والحياة، والعامل في معالجة المشكلات الإنسانية بأساليب العلم الصحيح. فهل سيستخدم العرب مواردهم الطبيعية الهائلة التي يتفردون بها عن غالب الشعوب المتخلفة ليكوّنوا لأنفسهم هذه القدرة، ويحققوا هذا النوع من الحضور، أم

ستكون هذه الموارد ـ على العكس ـ مبعث أخطار جديدة لهم، خارجية وداخلية، وعائقاً من عوائق تقدمهم، يحولهم عن الاختيارات الصحيحة والمطالب الأصيلة التي تضمن لهم كياناً «عالمياً» بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة؟ هذا السؤال هو أساسي وتحدٍّ كبير يجابه العرب في حاضرهم ومستقبلهم القريب.

٢ ـ أما السؤال الأساسي الثاني فيتعلق بالعالم، وبخاصة بالقوى القادرة المتسلطة فيه. لقد رأينا أن العالم كان في مجمل تاريخه وحتى زمننا هذا مجموعة عوالم. غير أن التطور العلمي الذي أخذ يتسارع في الآونة الأخيرة تسارعاً حثيثاً، قد ربط الشعوب بعضها ببعض بروابط محكمة وأوثق الصلات بينها على مختلف الجبهات. فلم يعد ممكناً لأي شعب أو أي مجتمع أن يعيش معزولاً عن سواه أو منفصلاً عنه. وغدت كل قضية من القضايا الهامة قضية «عالمية». على مدى التاريخ حتى هذا القرن، كانت الحروب تنشب في منطقة أو مناطق من العالم، فلا تؤثر في المناطق الأخرى أو إذا أثرت فبقدر محدود. أما في أوائل هذا القرن، فقد اندلعت حرب أيقن الناس أنها تختلف عن سابقاتها بأنها أول حرب «عالمية»، وتلتها الحرب العالمية الثانية فكانت أعمّ نطاقاً وأكثر هولاً. وإذا نشبت، لا سمح الله، الثالثة، فإنها ستفوقهما سعة ونفاذاً، وقتلاً وتدميراً. حتى لو لم تندلع الحرب، فإن تسلح الدول المتصاعد سنة عن سنة يحدث آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية لا تقف عند حدود الدول المفردة، بل تشمل نطاق العالم أجمع. ومثل قضايا الحرب والتسلح، قضايا الغذاء والمرض والجهل والتخلف وتناقص الموارد الطبيعية وإفساد البيئية، وقضايا الاستعمار والتحرر، والصراع بين الطبقات والتناحر على المذاهب والمعتقدات ـ كل قضية من هذه القضايا غدت قضية «عالمية» لا تقتصر على شعب ولا تقف عند حدود بلد، بل تشمل جميع الشعوب والبلدان، لما عقدته الحضارة الحديثة من أسباب التواصل والتشابك والمصير المشترك بين أطراف العالم قاطبة.

للمرة الأولى في التاريخ البشري المديد تتوفر امكانات لتوحّد العالم، بدلاً من توزّعه إلى عوالم. لكن الحقيقة المؤلمة هي أنه بقدر ما تتوفر هذه الإمكانات، تحتدم أيضاً عوامل الانقسام والتناحر بين البشر. وفي هذه الحقيقة المؤلمة تكمن الأزمة الأساسية للحضارة الإنسانية. إن العالم قد توحّد تكنولوجياً وظاهرياً، والشعوب سائرة في سبيل التماثل في مآكلها ومشاربها ومساكنها ووسائل انتقالها، وغير ذلك من أساليب عيشها، لكنها لاتزال متباعدة متنافرة في أهدافها ونوازعها وايديولوجياتها ومطامعها. ومن هنا كانت خطورة تصاعد الإمكانات: إمكانات التقارب والتوحد، وامكانات التباعد والتنافر والتناحر. فأيتهما ستتغلب على الأخرى؟ على نوع الإجابة عن هذا السؤال يتوقف، إلى حد بعيد، مستقبل الحضارة الإنسانية، بل الوجود البشري ذاته.

إن أهمية الماضي لا تنحصر فيه فحسب، وإنما تتعداه لتلقي أضواء على الحاضر

والمستقبل. والمستقبل هو الأهم. فأي دور سيلعبه العرب في العالم المقبل، وأي شكل سيتخذه هذا العالم؟ إن هذين السؤالين مترابطان ترابطاً وثيقاً، وكل جهد ينصب على دراسة علاقات العرب بالعالم في الماضي يجب أن يستشعر الهواجس التي يثيرانهما، كي يسهم في تأهيل العرب والإنسانية عامة لتجاوز ما كان وما هو كائن إلى ما يجب أن يكون.

فهرس المجلد الثالث

ـ أ ـ

آسيا: ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٧٨، ١٢٦٢، ١٥٦٤، ١٥٧٣، ١٥٩١، ١٥٩٢
الإبداع الحضاري: ١٣٨٤، ١٥٤٤
الإبداع العلمي: ١٤١١
الإبداع الفكري: ١٤١١
الإبداع الفني: ١١٥٠
ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ١١١١، ١٣٩٢، ١٥٢٤، ١٥٩٣، ١٦١٠
ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: ١٠٧٤، ١٥٩٨
الابيقوريون: ١٥١٠
اتحاد الجامعات العربية: ١٢٧٩
الاتحاد السوفياتي: ١٠٨٩، ١٠٩٧، ١١٣٣، ١١٥٢، ١١٥٧، ١١٧٥، ١١٨٧، ١١٩٦، ١١٩٧، ١٢٦٢، ١٣٣٥، ١٤٠٤، ١٤٣٣، ١٥٤٠، ١٥٧٦
الاتحاد العالمي للمدن المتحدة: ١١٨٢
الاتحاد الفيدرالي: ١٥٧٨
اتفاقية كامب ديفيد انظر معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (١٩٧٩)
الاجتياح الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ١٤١٩، ١٤٢٠
الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين: ١٣٢٤، ١٥٦٥
الادارة العامة لتشجيع الخبرات العربية (ليبيا): ١٢٧١
الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية: ١٤٥٨
أرسطو: ١٠٦٧، ١١١١، ١٣٠٧
الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩): ١٥١٨
أزمة الشرق الأوسط: ١٣٨٠، ١٤٢٥، ١٤٥٧
أزمة الطاقة: ١١٧٩
الأزمة اللبنانية: ١٤٢٥
أزمة النهوض الحضاري: ١٥٣٧، ١٥٥٠
الاستعمار الحديث: ١٥٤٢، ١٥٤٥
الاستعمار الرأسمالي: ١١٧٢
الاستعمار الغربي: ١٢٧٨، ١٣٢٤، ١٣٢٦، ١٥٧٥
الاستعمار القديم: ١٥٤٢، ١٥٤٥
اسرائيل: ١١١٠، ١٢٤٨، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٧٣ ـ ١٢٧٥، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٩٧، ١٤٠١، ١٤٠٤، ١٤٢٣، ١٤٥٥، ١٤٧١، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٦
الاسلام: ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١١٠٧، ١١١٠، ١١١١، ١١٥٩، ١٢٣٢، ١٣٠٨، ١٤٠٨، ١٤٣٠، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٤٧٥، ١٥١٠، ١٥٧٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٦٠١، ١٦١٢، ١٦١٣
الأسلحة الحربية: ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٣١، ١١٣٢
الأسلحة النووية: ١٠٨٩، ١١٩٦، ١١٩٧، ١٤٣٣، ١٥١٨
أشبي، إريك: ١٣٦٠
الاشتراكية: ١٠٩٦، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٣٤، ١٢٦٠، ١٣٣١، ١٤٣١
الاشتراكية اليوتوبية: ١١١٥
الاصلاح الاجتماعي: ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٥، ١٣١٧
اصلاح الأشخاص: ١٢٩٩، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٣، ١٣٤٧
إصلاح الأنظمة: ١٢٩٩، ١٣٠٣، ١٣١٠، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢١، ١٣٣٠، ١٣٣٩، ١٣٤٠
إصلاح الأنظمة العربية: ١٣٣٧، ١٣٣٨
الإصلاح التربوي: ١٣٥٥، ١٣٦٢، ١٣٦٤ ـ ١٣٦٧، ١٣٦٩، ١٣٧٠
الإصلاح الثوري: ١٣٢٣
الإصلاح الديني: ١١٥١، ١٥٧٢
الإصلاح الذاتي: ١٣١٥
إصلاح النفوس: ١٣٠٥، ١٣١٠، ١٣١١
إصلاحات محمد علي: ١٦٠١
الأطماع الصهيونية: ١٤٢١
اغسطينوس (القديس): ١١١٠، ١٤٢٩، ١٥١٠
افريقيا: ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٧٨، ١٥٦٤، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٩١، ١٥٩٢
أفلاطون: ١١١١، ١١١٢، ١٣٠٧، ١٥٠٩
الأكاديمية الأميركية للأداب والعلوم: ١١٢٧
أكاديمية العلوم السوفياتية: ١١٢٨
الالتزام الخلقي: ١٢١٦
إللول، جاك: ١١٢٦

ألمانيا: ١٣٢٦، ١٥١٤ ـ ١٥١٦، ١٥٧٧، ١٦٠٩
ألمانيا الشرقية: ١١٥٢
المانيا الغربية: ١١٢٩، ١١٥٢، ١٣٦٤، ١٥٤١
الامبراطورية البيزنطية: ١٥٩٢، ١٦٠٩
الامبراطورية الرومانية: ١٤٢٩، ١٥٣٢، ١٦٠٩
الامبراطورية الساسانية: ١٥٩٢، ١٦٠٩
الإمبريالية: ١٣٢٨
الأمة الاسلامية: ١٥٧٩، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٦٠٩
الأمة العربية: ١٥٥٠، ١٥٧٩
الأمم المتحدة: ١١٧٢، ١١٧٩، ١١٨٢، ١١٩٦-١١٩٨، ١٢٠٣، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٧٣، ١٣٢٩، ١٤٠٤، ١٤٢٥، ١٤٣٧، ١٤٤٤، ١٤٥٥، ١٥٥٨، ١٥٦٢
الأمية: ١٣٤٥، ١٥٤٣
أميركا: ١١٥٧، ١٣٠٥، ١٦١٠
أميركا اللاتينية: ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٧٨، ١٢٦٢، ١٣١٦، ١٣٤٤، ١٣٤٥
الانتماء الطائفي: ١٣٩١
الانتماء العربي: ١٣٧٩
الانتماء الوطني: ١٣٩١
الأنظمة العربية: ١٣٣٦، ١٤٢٥
انفجار السكان انظر التفجر السكاني
انكلترا انظر بريطانيا
الانماء الاجتماعي: ١١٩٩، ١٢٠١، ١٢٦٥، ١٢٧١، ١٢٧٤، ١٣٣٨، ١٤٠٧
الانماء الاقتصادي: ١٠٨٦، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١١٩٩، ١٢٠٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٦٥، ١٢٧١، ١٢٧٤، ١٣٣٤، ١٣٣٨، ١٣٦٩، ١٣٩٥، ١٤٨٣، ١٥٥٩، ١٥٦٢
الإنماء البشري: ١٣٣٤، ١٣٥٧
الإنماء الثقافي: ١٤٠٧
الإنماء الحضاري: ١٣٣٨
الإنماء السكني: ١٠٩٢
الإنماء العربي: ١٥٥١، ١٥٥٨، ١٥٦٣
الإنماء القومي: ١٢٦٦، ١٤٥٥
الإنماء المادي: ١٣٥٧
أوروبا: ١٠٧٠، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١١٢٩، ١١٤٦، ١١٥٧، ١١٦٨، ١٥١٢، ١٥٦٤، ١٥٧٤، ١٦١٣
أوروبا الغربية: ١٥٥٦، ١٥٧٢، ١٥٨٠
أورول، جورج: ١١١٨
أوزبكان، حسن: ١١٢٧
أوقبانوسيا: ١١٥٧
أوين، روبرت: ١١١٥
إيران: ١٣٢٥
أيزينهاور، دوايت: ١٤٣٦
ايطاليا: ١١٢٩، ١٣٢٦، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥٧٧، ١٦٠٩

ـ ب ـ

البحث العلمي: ١٢٧٢، ١٢٧٩، ١٤٧٩، ١٥٤٤
البحث العلمي العربي: ١٢٦٥
البدائية: ١٠٧٨، ١١٠٨، ١٢٢٤، ١٢٨٧، ١٤٢١، ١٤٩٤، ١٥٠٢، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٦١٢
البرابرة: ١٥٢٤، ١٥٣٢
البراهما انظر الروح المطلقة
براون، هاريسون: ١١٢٧
برجيه، غاستون: ١١٢٣، ١١٢٦، ١١٢٧
برلين: ١٥١٦
برودون، بيار جوزف: ١١١٥
البروليتاريا: ١٠٩٦، ١٥١٧
بريجنيف، ليونيد: ١٤٣٣
بريطانيا: ١٠٨٥، ١١٢٩، ١١٤٢، ١١٥٢، ١٣٦٠، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥٤١، ١٥٦٥، ١٥٧٧
بستوشيف ـ لادا، ايغور: ١١٢٦، ١١٢٨
بغداد: ١١٨٣، ١٦٠٠
بل، دانيال: ١١٢٧، ١١٥٢
بلاد الشام: ١٤٦٩
بلاد فارس: ١٦١٢
البنك الدولي: ١٥٤٢
بوخارست: ١١٧٩
البوذية: ١٣٠٥، ١٤٣٠
بوسييه، جاك: ١٥١٣، ١٦٠٩
بولدينغ، كينيث: ١١٢٧
بومدين، هواري: ١٣٢٩
بيروت: ١١٨٢، ١١٨٣، ١٣٨٩
بيرين، جاك: ١٥٠٠
بيستل، ادوارد: ١٠٩٢
بيكون، فرنسيس: ١١١٥، ١٥١٣

ـ ت ـ

التأريخ الاجتماعي: ١٤٩٥، ١٥٠٠
التاريخ الإسلامي: ١٥٩٣، ١٥٩٦، ١٥٩٨
التأريخ الاقتصادي: ١٤٩٥، ١٥٠٠
تأريخ التكنولوجيا والعلم: ١٤٩٥
التأريخ الحضاري: ١٤٩٥
التأريخ السياسي: ١٤٩٩
تأريخ العادات والتقاليد الشعبية: ١٤٩٥
التاريخ العربي: ١٠٦٩، ١٥٧٩، ١٥٩٣، ١٦٠٨، ١٦١٢
التأريخ العلمي: ١٤٩٨، ١٥٠٠
التاريخ الغربي: ١٠٧٦، ١١١٤
التأريخ الفكري: ١٤٩٥
تأريخ الفنون: ١٤٩٥
التأريخ الكمي: ١٤٩٩
التجزئة العربية: ١٥٧٦
تحدي البقاء: ١١٩٥، ١١٩٧، ١٢٠١
تحديد النمو: ١٠٩٣
التحرر: ١٠٦٩، ١٠٧٤، ١٠٧٩، ١٠٨٧، ١١٣٤، ١١٤٢، ١٢٠٠ ـ ١٢٠٢، ١٢٠٧، ١٢١٦، ١٢٢٤، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٣، ١٢٨٧، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٥، ١٣١٩، ١٣٢٤، ١٣٢٧، ١٣٣٥، ١٣٦٥، ١٣٨١ ـ ١٣٨٣، ١٣٨٦، ١٤٠٦، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٣٥، ١٤٤١، ١٤٥٨، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٤٩٠، ١٥١٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٧، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٨٢ ـ ١٥٨٥، ١٥٩٥، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦١١، ١٦١٥
التحرر الاقتصادي: ١٤٥٢
التحرر السياسي: ١٤٥٢
التحرر العربي: ١٤١٠
التحرر الفكري: ١٤٥٢
التحضر: ١٣٩٣، ١٤٣٥، ١٤٧٢، ١٤٧٦، ١٥٠٨، ١٥١٩، ١٥٢٤، ١٦٠٤
التخطيط التربوي: ١٣٦٣
التخطيط العلمي: ١٤١٠
التخلف: ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٣٤، ١١٥٨، ١١٧٢، ١١٧٩، ١١٨٥ ـ ١١٨٧، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩٨، ١٢٠٠، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٦، ١٢٢٣، ١٢٣١، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٤١ ـ ١٢٤٤، ١٢٤٨، ١٢٥١، ١٢٦٠، ١٢٦٤، ١٢٧٧، ١٢٩٠، ١٢٩٥، ١٣٠٢، ١٣٢٦، ١٣٤٦، ١٣٤٩، ١٣٥١، ١٣٥٣، ١٣٥٩، ١٣٦٢، ١٣٦٤، ١٣٧٦، ١٣٨٢، ١٣٨٦، ١٣٩٠ ـ ١٣٩٢، ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٥٠، ١٤٥٩، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٧٢ ـ ١٤٧٤، ١٤٧٦، ١٥٤٨، ١٥٦١، ١٥٦٥، ١٥٨٢ ـ ١٥٨٤، ١٦١٥
التخلف الاجتماعي: ١٢٢٣، ١٥٧٢
التخلف الإداري: ١٣٦٢
التخلف الاقتصادي: ١٢٢٣
التخلف التربوي: ١٣٤٨
التخلف الخلقي: ١٣٩٤، ١٣٩٥
التخلف السياسي: ١٢٢٣، ١٣٩٢
التخلف العربي: ١٣٩٦، ١٤٢٠ ـ ١٤٢٢، ١٥٧٦
التخلف العلمي: ١٣٩٤
التخلف الوطني: ١٣٩٢
التدريب التقني: ١٣٦١
التراث الاجتماعي: ١١٨٣
التراث الإسلامي: ١٥٩٦، ١٥٩٩
التراث التحرري: ١٤٤٢، ١٤٤٣
التراث الجامعي: ١٤٨٠
التراث الحضاري: ١٥٤٥
التراث العربي: ١٠٧٢، ١٢٢٤، ١٣٨٢، ١٤٧٢
التراث القومي: ١٤٠٩
التراث الكلاسيكي: ١٠٧٢، ١٠٧٥
التراث اللبناني: ١٣٩١
التراث اليوناني: ١٤٦٩
التربية: ١٣٠١ ـ ١٣٠٣، ١٣٠٦، ١٣١٠، ١٣١٢ ـ ١٣١٩، ١٣٤٠، ١٣٤٣، ١٣٤٧ ـ ١٣٥٨، ١٣٦٠، ١٣٦٢ ـ ١٣٧١، ١٣٧٧
التربية الاستهلاكية: ١٣٥٦، ١٣٥٩
التربية الإنتاجية: ١٣٥٦، ١٣٥٩
التربية العربية: ١٣٤١، ١٣٤٨، ١٣٥١، ١٣٥٤، ١٣٦١، ١٣٦٤ ـ ١٣٦٦
تزايد السكان انظر التفجر السكاني
التسلح: ١٤٣٥، ١٤٣٦
تسييس التربية: ١٣٦٦، ١٣٦٧

التضامن الإنساني: ١٤٨٢
التضامن العربي: ١٤١٠
تضاؤل الريف: ١١٨٣
تضخم المدن: ١١٨٣
التطور الاجتماعي: ١٠٩٩، ١١٣٣
التطور الاقتصادي: ١٠٩٩
التطور التاريخي: ١٠٧١، ١٠٩٧، ١١٣٣، ١١٤١، ١٤٨٩
التطور التقني: ١٤٣٩
التطور الثقافي: ١٥١١
التطور الحضاري: ١٢٣٠
التطور الحياتي: ١٤٩٧
التطور الخلقي: ١٤٣٩
التطور العلمي: ١٠٩٩، ١١٤١، ١٢٧٦، ١٤٩٧
التطور الفكري: ١٥٠٠
تطوير الجامعة: ١٤٨٠
التعاون الاجتماعي: ١٢٠٣
التعاون الاقتصادي: ١٢٠٣
التعاون الثقافي: ١٢٠٣
التعاون العربي: ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٥٨٥
التعاون العلمي: ١٢٧٨، ١٢٧٩
التعليل التأريخي الأغسطيني: ١٥١٢
التعليم: ١٣٤٥، ١٣٤٧، ١٣٤٩ ـ ١٣٥٣، ١٣٥٥ ـ ١٣٥٧، ١٣٦٠، ١٣٦٤، ١٤٠٨
التعليم الأكاديمي: ١٣٥٤
التعليم الذاتي: ١٣٥٠
التعليم الفني: ١٣٥٤
التغيرات الاجتماعية: ١٠٨٤، ١١٤٥، ١١٤٦
التغيرات الحضارية: ١١٥٢
التغيرات الخلقية: ١١٤٦
التغيرات الفكرية: ١٠٨٤، ١١٤٥، ١١٤٦
التفاعل الحضاري: ١٥١١
التفجر السكاني: ١٠٩٧، ١١٧٧، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨٥، ١٤٣٧
للتفكير التأريخي: ١٠٦٢، ١٥٠٩
التفكير العربي: ١٢٦٦
التفكير العلمي: ١٣٥٠، ١٣٩٥
التفكير الغربي: ١٥١٧
التقدم: ١١٥٨، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٧، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩٢، ١٢٠٠، ١٢٠٥، ١٢٠٨، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢٢٢ ـ ١٢٢٤، ١٢٢٩، ١٢٣١، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٤٠ ـ ١٢٤٢، ١٢٤٧، ١٢٥٣، ١٢٦٠، ١٢٧٠، ١٢٧٢، ١٢٨٤، ١٢٩٥، ١٢٩٧، ١٣٠٩ ـ ١٣١١، ١٣١٥، ١٣٢٦، ١٣٣١، ١٣٣٣، ١٣٤٧، ١٣٥٠، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٨، ١٤٠٦، ١٤٢٣، ١٤٢٩، ١٤٣٥، ١٤٣٧، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٥٤، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٦، ١٤٩٠، ١٤٩٩، ١٥٠٢، ١٥٠٥، ١٥٠٨، ١٥١١ ـ ١٥١٥، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥٣١، ١٥٤٧، ١٥٥٦، ١٥٥٩، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٥، ١٥٨٢ ـ ١٥٨٥، ١٦٠٣
التقدم الاجتماعي: ١١٠٠، ١١٠١، ١٣١٢
التقدم الاقتصادي: ١١٠٠، ١١٠١
التقدم التقني: ١٠٨٥، ١١٠١، ١١٤١، ١٣١٢، ١٥٦٢
التقدم الصناعي: ١٠٩٥، ١١٧٤، ١١٨١، ١١٨٣، ١٢٠٥، ١٣٣١
التقدم العلمي: ١٠٧٦، ١٠٩٦، ١١١٥، ١١٢٤، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٥٩، ١١٦٨، ١١٧٤، ١١٩١، ١١٩٢، ١٢١٦، ١٢٣٦، ١٢٣٨، ١٢٥١، ١٢٦٧، ١٢٧٨، ١٣٢٤، ١٣٣١، ١٣٣٥، ١٤٠٦، ١٤٤٠، ١٥٦٢
التقدم المادي: ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٧
التقدمية: ١٥٠١، ١٥١١، ١٥١٧، ١٥١٩
تلوث البيئة: ١٠٩١، ١٠٩٧، ١١٨١، ١١٨٥، ١٢٠٥، ١٢٠٨، ١٤٣٨
التمييز العنصري: ١٥٩٥
التنبؤ البدائي: ١١٠٥ ـ ١١٠٧، ١١٠٩
التنجيم: ١١٠٧، ١١٠٨
التنظيم السياحي العربي: ١٣٦٤
التنمية الاقتصادية انظر الانماء الاقتصادي
التنمية التربوية العربية: ١٣٦٩
التنمية الذاتية: ١٢٠٥، ١٤٥٢
التنمية الصناعية: ١٣٦٩
توفلر، آلفن: ١١٢٧
تومسون، جورج: ١١٢٦
تونس: ١٢٣٠
توينبي، أرنولد: ١١١٢، ١٤٠٥، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٥٠٠، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٢٩ ـ ١٥٣٣

ـ ث ـ

الثروة العلمية: ١٠٨٥، ١٢٣٦
الثروة النفطية: ١٣٨٢، ١٥٤٥
الثقافة التأريخية: ١٤٩٩، ١٥٠٠
الثقافة الغربية: ١٠٧٢
ثورة الآمال المتصاعدة: ١٤٥٩، ١٤٨٣
الثورة الأميركية (١٧٧٤): ١٣١٧
الثورة الشيوعية (١٩١٧): ١٣١٧، ١٣٢٦
الثورة الصناعية: ١٠٧٦، ١١٤٢، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٦٨، ١٢٠٠، ١٣٠٦، ١٣٠٩، ١٥١٥، ١٥٧٢، ١٥٧٤
الثورة العلمية: ١٠٨٧، ١١٤٤، ١١٤٨، ١١٥٠، ١١٥٢، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٧، ١١٩٩، ١٢٣١، ١٤٤٠، ١٤٦٠
الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩): ١١٦٩، ١٣١٧، ١٤٩٦، ١٥١٤، ١٥٧٢، ١٥٧٤
الثورة الفلسطينية: ١٤٠١ ـ ١٤٠٤، ١٤١٠، ١٤١١
الثورة الكوبية: ١١٦٨
الثيوقراطية: ١٥٧٣

ـ ج ـ

جامعة بتروجراد: ١٥٣٣
جامعة برلين: ١٥١٥
جامعة الدول العربية: ١٢٢٩، ١٢٧١، ١٤٥١
جامعة السوربون: ١٥١٤
جامعة هارفرد: ١٥٣٣
جان، هنري: ١٤٨١، ١٤٨٥
جبهة الاستغلال: ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٧٣، ١٤٧٤
جبهة التحرر: ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٧٣ ـ ١٤٧٥
الجدلية المادية انظر الديالكتية الماركسية
جرنباوم، جوستاف فون: ١٥٩٤
الجزائر: ١٢٣٨، ١٢٦١، ١٣١٦، ١٣٢٤، ١٣٢٩
جمعية أصدقاء القدس: ١٤١١
جمعية مستقبل العالم (واشنطن): ١١٢٨
جمعية اليابان المستقلة: ١١٢٨
الجهد التأريخي: ١٥٠١
جوڤنيل، برتراند دي: ١١٢٦، ١١٢٧

ـ ح ـ

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: ١١٠٧
حتمية التاريخ: ١٣٩٩
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ١٣٨٩، ١٤٠٠، ١٤٠٢، ١٤٢٠
الحرب الباردة: ١١٣٢، ١١٨٩، ١١٩٠، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٤٣، ١٥٧٦
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): ١٠٧٩، ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١١٢٤، ١١٦٨، ١٣٣٥، ١٤٣٠، ١٥١٨، ١٥٢٦، ١٥٦٥
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ١٠٧٩، ١٠٨٣، ١٠٨٩، ١٠٩٨، ١١٢٣ ـ ١١٢٥، ١١٥٨، ١١٧٢، ١١٨٧، ١١٩٦، ١٣٢٧، ١٣٣٥، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٣، ١٤٦١، ١٥١٨، ١٥٣٢، ١٥٤٠، ١٥٥٨، ١٥٧٥، ١٦١٥
الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ١٤٢٠
الحرب العربية الاسرائيلية (١٩٦٧): ١٤٠٤
حرب فيتنام (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥): ١١٣٢، ١١٦٨
الحرب النووية: ١٠٨٩، ١٣٣٥
الحركة الاشتراكية الحديثة: ١١٧٠
الحركة التاريخية: ١٠٧٨، ١٤٩٠، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥١٠ ـ ١٥١٢
حركة التغيير الثوري العالمي: ١٣٣٦
الحركة الرومانطيقية: ١٥٧٣
الحركة الفدائية الفلسطينية: ١٢٣٢
الحرية: ١٠٧٦، ١١٧٥، ١١٨٨، ١١٩٢، ١٢٠٣، ١٢١٧، ١٢٢٥، ١٢٢٩، ١٢٣٩، ١٢٦٠، ١٢٨٥ ـ ١٢٨٧، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٦، ١٣١٢، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣٢٦، ١٣٢٨، ١٣٣١ ـ ١٣٣٣، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٧٧، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٩١، ١٤٠١، ١٤٠٦، ١٤٠٨، ١٤٧٦، ١٤٨١، ١٥٢٨، ١٥٤٩، ١٥٥٦
الحرية السياسية: ١٦٠٣
الحرية العلمية: ١١٩٢
الحرية الفكرية: ١٥٧٤
الحس التأريخي: ١٤٩٠، ١٤٩١
الحضارة الآرامية: ١٦١٢

الحضارة الاسلامية: ١٠٧٤، ١١١١، ١٤٣٠، ١٥٣٠، ١٥٥٦، ١٥٨٧، ١٥٩٠، ١٥٩٥، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠٢
الحضارة الأوروبية: ١٥٢٦
الحضارة البابلية: ١٥٢٧، ١٦١٢
الحضارة البدائية: ١٤٣٢
الحضارة الجرمانية: ١٥١٥
حضارة حمير: ١٦١٢
الحضارة الروسية: ١٥٢٧
حضارة سبأ: ١٦١٢
حضارة الشرق الأقصى: ١٥٣٠
الحضارة الصينية: ١٥٢٧
الحضارة العبرية: ١٦١٢
الحضارة العربية: ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٢٤٤، ١٣٠٦، ١٥٠٧، ١٥٢٧، ١٥٧٩، ١٦١٣
الحضارة الغربية: ١٤٣١، ١٤٣٩، ١٤٩٠، ١٤٩٥، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٣٠، ١٥٣٢، ١٥٣٤ ـ ١٥٣٦، ١٥٥٦، ١٦٠٣
الحضارة الفينيقية: ١٦١٢
الحضارة الكلاسيكية: ١٥٢٧، ١٥٢٨
الحضارة المسيحية: ١٠٧٤، ١١١١، ١٥٣٠
الحضارة المصرية: ١٥٢٧، ١٦١٢
الحضارة المعاصرة: ١٢٩٦
الحضارة المكسيكية: ١٥٢٧
الحضارة الهلّينية: ١٥٣٠
الحضارة الهندية: ١٥٢٧، ١٥٣٠
الحضارة اليونانية: ١٥١٥
الحكم الإسلامي: ١٤٧٠، ١٦٠٠
الحكومات العربية: ١١٣٥
حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ ـ ١٧٩٩): ١٦٠١

ـ خ ـ

خطة التنمية الستية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧): ١٢٧٧
الخلافة الاسلامية: ١٥٩٤، ١٦٠٩

ـ د ـ

دار ويلفرد اسرائيل: ١٢٧٥
داروين، تشارلز: ١١١٢، ١٤٣١، ١٥١٦
الدخل الوطني: ١١٥٨، ١١٥٩
الدعوة الوهّابية: ١٥٩١، ١٦٠١
دمشق: ١١٨٣
دمقريطس: ١٥١٠
دوريات:
- *Daedalus* :١١٢٧
الدول المنماة: ١٤٣٦
الدول النامية: ١٤٣٦
الدولة الأموية: ١٥٧٩، ١٥٩٣، ١٥٩٤
الدولة الحمدانية: ١٥٧٩
الدولة العثمانية: ١٤٧٠
الدولة الفلسطينية: ١٤٠٤
دي شاردان، تيلار: ١١١٢
دي غول، شارل: ١٣٣١
الديالكتية الماركسية: ١٠٩٦، ١٥١٧
الديالكتيكية التاريخية: ١١١٢
ديدرو: ١٠٧٧، ١٥١٤
ديكارت، رينه: ١٥١٣
ديكنز، شارلز: ١٤٨٥
الديمقراطية: ١١٧٠، ١١٨٩، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٣٩، ١٣٥٣، ١٤٠٨، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٧٦، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٦٠٣
الديمقراطية التربوية: ١٣٥٢، ١٣٥٣
الديمقراطية السياسية: ١٣٩٧
الدين: ١٣٠١ ـ ١٣٠٣، ١٣٠٦ ـ ١٣٠٨، ١٣١٠ ـ ١٣١٣، ١٣١٥ ـ ١٣١٩، ١٤٠٨
الدينامية: ١٠٧٥
الدينامية المجتمعية: ١٠٧٠

ـ ر ـ

الرأسمالية: ١٠٩٦، ١١٣٤، ١١٩٠، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٥١٧، ١٥١٨
الرجعية: ١٢١٩، ١٣٣٣، ١٣٣٥، ١٤٧١ ـ ١٤٧٤، ١٥٠١، ١٥١٧، ١٥١٨
الرواقيون: ١٥٠٩
روبسبيير، مكسيميليان دي: ١٥١٤
الروح العلمية: ١٢٥٥
الروح الفاوستية: ١٠٧٥
الروح المطلقة: ١٥٠٩، ١٥١٥، ١٥١٧
روسو، جان جاك: ١١١٤

روسيا: ١٥٣٣
ريشتا، ردوفان: ١١٢٦

— س —

سان سيمون: ١١١٥
سبنسر، هربرت: ١٥١٧
سرجييف، أ.: ١١٣٣
ستوكهولم: ١١٨٢
سقراط: ١٣٠٧
سقوط روما (٤٧٦م): ١٤٩٦
سقوط القسطنطينية (١٤٥٣م): ١٤٩٦
سلاح الجو الأميركي: ١١٢٥، ١١٣١
سميث، آدن: ١٠٧٧
السنوسية: ١٦٠١
سوروكين، بيتريم: ١١١٢، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٣٣، ١٥٣٤

— ش —

شبنجلر، أوزوالد: ١١١٢، ١٤٣١، ١٥٢١، ١٥٢٦، ١٥٢٨ — ١٥٣١، ١٥٣٣
شبه الجزيرة العربية: ١٢٩٥، ١٤٦٩، ١٥٩١ — ١٥٩٤، ١٦١٢
شرايبر، جان جاك سرفان: ١١٥٣
الشرك: ٩٢ ١
شركة دوغلاس: ١١٢٥
شركة راند: ١١٢٥، ١١٢٧، ١١٣١
شعبة الاستطلاع الاجتماعي (الاتحاد السوفياتي): ١١٢٨
الشعوب البدائية: ١١٠٥، ١١٠٦
الشعوب السامية: ١١٠٩، ١٥١٠، ١٦١٢
الشعوب المتخلفة: ١١٤٤، ١١٨٦ — ١١٨٨، ١٢٠٧ — ١٢٠٩، ١٥٢٤، ١٥٤٢، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٨، ١٥٥٩، ١٥٦١، ١٥٧٨، ١٦١٤
الشعوب المتقدمة: ١٠٩٨، ١١٠٠، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢٢٣، ١٥٢٤
الشعوب النامية: ١٠٩٨، ١١٠٠، ١١٠١
الشعوب الهندية الأوروبية: ١٥١٠
الشعوبية: ١٥٩٤
شكسبير، وليم: ١١٩٥
شوقي، أحمد: ١٣٧١
الشيوعية: ١٣٢٦

— ص —

الصراع الطبقي: ١٠٧٨، ١١٠٠
الصراع العربي — الصهيوني: ١١٣٢، ١١٦٨، ١٣٧٥، ١٣٨٠، ١٣٩٧
الصناعات العسكرية: ١٤٣٦
الصناعة التأريخية: ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١١١٣
صناعة المعرفة: ١١٥٥
صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية: ١١٧٩
الصهيونية: ١١١٠، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٢٤٨، ١٢٥١، ١٢٦٤، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٨٠، ١٣٩٧، ١٤٠١، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٥٢، ١٤٧١، ١٥٤٥، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٦
الصين: ١١٧٥، ١١٨٧، ١١٩٦، ١٣٥٤، ١٤٠٤، ١٥٩٢، ١٦١٠، ١٦١٢

— ط —

الطائفية: ١٢٩٥، ١٣٩٢، ١٣٩٧، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٥، ١٥٧٢، ١٥٨٠
الطوباوية: ١١١٤
الطور بعد الصناعي: ١١٥٠، ١١٥٢، ١١٥٤
الطور الزراعي: ١١٥١ — ١١٥٣
الطور الصناعي: ١١٥١ — ١١٥٣
الطور الطبيعي القنصي: ١١٥١
طور المعرفة: ١١٥٤
طيماوس: ١٥٠٩

— ع —

عبد الناصر، جمال: ١٣٢٨
العجز العربي: ١٤٢٠، ١٤٢٢
العدالة الثقافية: ١٤٠٧
العدالة السياسية: ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٨٢
العدل الاجتماعي: ١٠٧٦، ١٠٨٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠١، ١١٧٠، ١١٧٤، ١١٩٠، ١٢٥٥، ١٢٦٥، ١٢٨٤، ١٣٣١، ١٣٥٢، ١٣٩٢، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٥٩، ١٤٧٢، ١٤٨٢، ١٥٤٤، ١٦٠٣

العدل الاقتصادي: ١١٧٠، ١١٩٠، ١٢٠١، ١٢٥٥، ١٢٨٤، ١٣٣١، ١٣٩٢، ١٣٩٧، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٥٩، ١٤٧٢، ١٤٨٢، ١٥٤٤، ١٦٠٣
العراق: ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٤٦٩، ١٥٩٣
عصر التنوّر: ١١٤١، ١٤٣١، ١٥١٣
عصر النهضة الحديثة: ١٠٧٠، ١٠٧٥، ١٢١٨، ١٥٩٠، ١٥٩١
العقد الاجتماعي: ١١١١، ١١١٤
العقلانية: ١٣٩٤
العقلية العلمية: ١٢٢٢
العقلية المستقبلية: ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٧ ـ ١٢١٩، ١٢٢١ ـ ١٢٢٦، ١٢٢٩
العقيدة الوحدانية: ١٦٠٩
علم التاريخ: ١٤٩١، ١٤٩٥، ١٦٠٧
العلم التطبيقي: ١٢٥٤
العلم الحديث: ١٢٦١، ١٢٧٥
علم الفلك: ١١٠٧، ١١٠٨، ١١١٥
علم النجوم: ١١٠٧، ١١٠٨
العلم النظري: ١٢٥٤
العلماء العرب: ١٠٧٢
العلماء الغربيون: ١٠٧٢، ١٢٥١
العلمانية: ١٢٣٢، ١٣٣٧، ١٣٩٧، ١٤٠٣

ـ غ ـ

غابور، دينيس: ١١٢٦
غالبريت، جون: ١١٧٥
غوته: ١٠٧٥
غوشيف، سيرجي: ١١٢٦

ـ ف ـ

فاسيلييف، ميخائيل: ١١٢٦
الفاشية: ١٣٢٦، ١٣٣٣
الفرس: ١١٠٩
فرن، جول: ١١١٦
فرنسا: ١١٥٢، ١٣٣١، ١٤٠٤، ١٥١٢ ـ ١٥١٤، ١٥١٦، ١٥٤١، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٦٠٩
الفكر الإسلامي: ١٥٩٦
الفكر التأريخي: ١٤٩١، ١٥٠١
الفكر الديني: ١١٠٩
الفكر العربي: ١٤٦٩
الفكر الغربي: ١٥١٠
فلختايم، أوسيب: ١١٢٦
فلسطين: ١١١٠، ١٣١٦، ١٣٢٤، ١٣٧٨، ١٣٨٠، ١٤٠٣، ١٤٧١، ١٥٧٥
فلسفة التأريخ: ١٤٩٧
فور، إدغار: ١١٥٧، ١٣٥٥
فوريه: ١١١٥
فولتير، فرانسوا ماري أروايي: ١٠٧٧، ١١١١، ١٥١٤
فيتنام: ١٢٣٨، ١٣١٦، ١٤٦١

ـ ق ـ

قانون التحدي والاستجابة: ١٥٣٠، ١٥٣١
القاهرة: ١١٨٣
القدرة الإلهية: ١٣٠٤
القدرة الانتاجية: ١٥٤٢، ١٥٤٩، ١٥٥٩، ١٥٦٢
القدرة التقنية: ١٤٤٣
القدرة الخلقية: ١٢٨٥، ١٢٨٨
القدرة الذاتية: ١٢٨٥ ـ ١٢٨٨، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٣٠١، ١٣٣٤، ١٣٧٧ ـ ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٧، ١٤١١، ١٤٥٢، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٨٢، ١٥٨٥
القدرة العلمية: ١٠٨٥، ١٢٨٥
القرآن الكريم: ١٢٠٦، ١٥٠٧، ١٥١١، ١٥٩٧
قضية الشرق الأوسط انظر أزمة الشرق الأوسط
القضية الفلسطينية: ١٣٧٧، ١٤٠٤، ١٤٠٩ ـ ١٤١١، ١٤٥٦،
القومية العربية: ١٢٣٢ ـ ١٢٣٤، ١٥٧٢، ١٥٧٥، ١٥٧٨، ١٥٧٩
القومية الغربية: ١٥٧٤

ـ ك ـ

كارتر، جيمي: ١٤٣٣
كالدار، نيجيل: ١١٢٦
كاليفورنيا: ١١٢٥
كامبانيلا، توماس: ١١١٥
كانت، عمانوئيل: ١٥١٤
كاهن، هرمن: ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٥٢، ١١٧٣

كتب:

ـ أصل الأنواع: ١٥١٦
ـ أطلنطس الجديدة: ١١١٥
ـ خطاب في التاريخ العالمي: ١٥١٣، ١٦٠٩
ـ دروس في الفلسفة الوضعية: ١٥١٦
ـ طبيعة الأشياء: ١٥١٠
ـ قصة مدينتين: ١٤٨٥
ـ مبادىء علم الأحياء: ١٥١٧
ـ مبادىء علم الأخلاق: ١٥١٧
ـ مدينة الله: ١١١٠، ١٤٢٩، ١٥١٠
ـ مدينة الشمس: ١١١٥
ـ مقدمة ابن خلدون: ١٤٢٩
ـ نحن والتاريخ: ١٠٦٢، ١٠٦٣
ـ يوتوبيا: ١١١٤

- Against the Stream: Critical Essaays on Economics: ١٥٥٩
- Brave New World :١١١٨
- Cinq Semaines en ballon: Voyages de découvertes en Afrique par trois anglais: ١١١٦
- The Decline of the West: ١٥٢٨، ١٥٢٦
- Le Défi américain: ١١٥٣
- De la terre à la lune: Trajet direct en 97 heures 20 minutes: ١١١٦
- Esquisse d'un tableau historique des progrès de L'esprit humain: ١٠٧٧، ١٥١٤
- First and Last Things: A Confession of Faith and a Rude of Life: ١١١٧
- The First Men in the Moon: ١١١٦
- The Invisible Man: ١١١٦
- The Island of Dr. Moreau: ١١١٦
- The Limits to Growth: ١٠٩٢
- Mankind at the Turning Point: The Second Report to the club of Rome ١٠٩٢
- A Modern Utopia: ١١١٧
- Nineteen Eighty - Four: ١١١٨
- Social and Cultural Dynamism: ١٥٣٣
- A Study of Histoiry: ١٥٢٩
- The Time Machine: An Invention: ١١١٦
- Vingt mille lieues sous les mers: ١١١٦
- Voyage au centre de la terre: ١١١٦
- The War in the Air: ١١١٧
- The War of the Worlds: ١١١٦

كندا: ١١٥٢، ١٢٦٨
الكنيسة البيزنطية: ١٤٦٩
الكنيسة المسيحية: ١٦٠٩
كونت، أوغست: ١٠٧٨، ١١١٢، ١٥١٦
كوندورسيه، ماري جان انطوان: ١٠٧٧، ١٥١٤
الكويت: ١٢٦٥، ١٣٤٥، ١٥٤٢

ـ ل ـ

اللاهوتية: ١٥١٦
لبنان: ١٢٣٠، ١٢٧٧، ١٣٤٤، ١٣٨٤، ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢، ١٣٩٤، ١٣٩٦ ـ ١٣٩٨، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٣ ـ ١٤٠٦، ١٤٠٩، ١٤١١، ١٤١٩، ١٤٢٣، ١٤٢٥، ١٤٧٠، ١٤٧٥
اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنماء: ١٢٦٤
اللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط: ١٢٧٥
اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية: ١٣٤٨
اللجنة الدولية لتطوير التربية: ١٣٥٥
لجنة عام ٢٠٠٠: ١١٢٧
اللجنة المعنية بالثلاثين سنة القادمة (بريطانيا): ١١٢٨
اللغة الألمانية: ١٥٠٧
اللغة الانكليزية: ١٥٠٧، ١٥١١
اللغة الايطالية: ١٥٠٧
اللغة العربية: ١٥٠٧، ١٥١١
اللغة الفرنسية: ١٥٠٧، ١٥١١
لوثر، مارتن: ١٣٠٥
اللورد أكتون (مؤرخ بريطاني): ١٣١٩
لوقرسيوس (شاعر روماني): ١٥١٠
لوك، جون: ١٠٧٧
ليبنتز، غوتفريد فيلهم: ١٠٧٧، ١٥١٤
ليبيا: ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٣٢٤

ـ م ـ

ماركس، كارل: ١٠٧٨، ١١١٢، ١٥١٧
الماركسية: ١٠٧٩، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١١٠٠، ١١١٣، ١١٣٣، ١١٧٢، ١٣٠٩، ١٣٢٦، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٤٩٧، ١٥١٧، ١٥١٨

ماكول، جون: ١١٢٧
المجتمع الاستهلاكي: ١٢٠٩، ١٣٥٨
المجتمع الإسلامي: ١٣٠٦، ١٥٩٤، ١٦٠٢
المجتمع الاشتراكي: ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١١١٥
المجتمع الأميركي: ١٤٥٦
المجتمع البروتستانتي: ١٣٠٥
المجتمع البروليتاري: ١٠٧٨، ١١٠١
المجتمع الحديث: ١٢٧٥
المجتمع الحضاري: ١٥٢٩، ١٥٣٠
المجتمع الرأسمالي: ١٠٩٦، ١١٣٣
المجتمع الراكد: ١٠٦٨، ١٠٧١، ١١٤٦
المجتمع الزراعي: ١١٥٥
المجتمع الشيوعي: ١٢٥٥، ١٣٥٤، ١٤٣١، ١٥١٧
المجتمع الصناعي: ١١٥٥
المجتمع العربي: ١٠٦٢، ١١٠٨، ١١٤٠، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٢٤١ ـ ١٢٤٣، ١٢٤٧، ١٢٦٠، ١٢٧٨، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٣٠١، ١٣٠٣، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٣ ـ ١٣٢٦، ١٣٣٥، ١٣٤٠، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٦ ـ ١٣٤٨، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٦، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٤، ١٣٩٠، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٤٢١، ١٤٥٧، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٧٠ ـ ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٥٤٨، ١٥٥٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٤، ١٥٧٨ ـ ١٥٨٣، ١٥٨٥، ١٥٩٢، ١٦٠٤
المجتمع العلمي: ١٢٤٥، ١٢٤٧، ١٢٤٩، ١٢٥٥ ـ ١٢٥٧، ١٢٦١، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨٤ ـ ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٣٩٥، ١٤١١
المجتمع الغربي: ١٠٧٦، ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٩٤ ـ ١٠٩٧، ١٠٩٩، ١١٠٨، ١١١١، ١٣٠٥، ١٣٥٨، ١٤٧١، ١٥١٨، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٩٥
المجتمع اللبناني: ١٣٩٠، ١٣٩٣، ١٣٩٦، ١٣٩٨
المجتمع المتخلف: ١٠٧٩، ١٠٨٧، ١٢٠٨، ١٢١٦، ١٢٣٠، ١٢٣٧، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٩٤، ١٣١٦
المجتمع المتقدم: ١٠٨٣، ١٠٨٧، ١٠٩٧، ١١٠١، ١١٥٢، ١٢٠٨، ١٢٣٧، ١٢٤٣، ١٢٥٩، ١٢٩٦، ١٣١٦، ١٣٢٦، ١٣٥٤، ١٣٥٨
المجتمع المسيحي: ١٣٠٦
مجتمع المعرفة: ١١٥٤، ١١٥٥
المجتمع النامي: ١٠٨٣، ١٠٨٨، ١٠٩٧، ١٣٥٦ ـ ١٣٥٨
المجتمع الياباني: ١٥٦٤
المجتمعات البدائية: ١٠٦٨، ١٢٨٩، ١٥٢٩، ١٥٣٠
المجتمعات المتحضرة: ١٢٨٩، ١٣٩٧
المجلس البريطاني للبحوث في العلوم الاجتماعية: ١١٢٨
المجلس الوطني للبحوث العلمية (لبنان): ١٢٧٧
المجلس الوطني للبحوث والإنماء (إسرائيل): ١٢٧٤
محمد رسول الله: ١٠٧٢، ١٤٦٩، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٧
المذهب الوضعي: ١١١٢، ١٥١٦
المركب العسكري الصناعي: ١١٣٢
المركز الأوروبي للبحث النووي (CERN): ١٢٧٧
المركز الأوروبي لبحوث الفضاء (ESRO): ١٢٧٧
مركز الدراسات الريادية (باريس): ١١٢٧
المسلمون: ١٤٠٨، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٤٧٦، ١٥١٠، ١٥٩٢، ١٥٩٤، ١٥٩٧
المسيحية: ١٠٧٣، ١٠٧٥، ١٠٧٨، ١١١٠، ١١١١، ١١٥٩، ١٢٣٢، ١٢٣٧، ١٣٠٨، ١٤٣٠، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٥١٠، ١٥٣٢، ١٥٩١، ١٦٠٩
المسيحيون: ١٤٠٨، ١٤٦٣، ١٤٦٧، ١٤٦٩، ١٤٧٢، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٥١٠
مشروع البشرية عام ٢٠٠٠: ١١٢٨
مصر: ١٢٣٠، ١٣٢٨، ١٣٣٠، ١٤٦٩، ١٥٧٧
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩): ١٥٧٦
المعتزلة: ١٠٧٤
المعتصم بالله: ١٦٠٠
معركة البقاء: ١٠٩٣
معركة البناء القومي: ١٥٥٠
المعركة القومية العربية: ١٣٧٨
المعهد الإسرائيلي للمشكلات الدولية والفكر السياسي وقضايا الدول النامية (تل أبيب): ١٢٧٥
المعهد الأفرو ـ آسيوي للدراسات العمالية والتعاون (تل أبيب): ١٢٧٥

معهد التخطيط العربي (الكويت): ١٤٥١
معهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية: ١٢٧٥
معهد شيلواح (تل أبيب): ١٢٧٥
معهد ماستشوستس: ١٠٩٢
المفاهيم التربوية: ١٣٤٩، ١٣٥٩
المفكر العربي: ١٤٢١
المقاومة الفلسطينية: ١٤٠٩، ١٤١٠
مكة المكرمة: ١٥٩١
المكتب الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في بيروت: ١٢٦٢
المنتظمات الحضارية: ١٥٣٣
منظمة الأغذية والزراعة (الغاو): ١١٧٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ١١٥٧، ١١٧٩، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٧٤، ١٢٧٩، ١٣٤٥، ١٣٤٨، ١٣٥٥
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): ١٣٢٥
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو): ١٢٧٩، ١٣٤٨
منظمة المدن العربية: ١١٨٢
منهاج الأمم المتحدة للبيئة: ١١٨٢
الموارد الطبيعية: ١٤٣٨
الموارد المادية: ١٤٣٦
الموارد النفطية انظر النفط
مؤتمر القمة العربي (١١: ١٩٨٠: عمّان): ١٤٥١
مور، توماس (سير): ١١١٤
المؤرخون الغربيون: ١٤٩٦
المؤسسة الجامعية: ١٤٨٠، ١٤٨٥
مؤسسة فان لير (القدس): ١٢٧٥
مؤسسة فورد (الولايات المتحدة الأميركية): ١١٢٧
مؤسسة كارنغي: ١١٢٧
مؤسسة المستقبل (الولايات المتحدة الاميركية): ١١٢٨
مؤسسة المستقبلات الممكنة (باريس): ١١٢٧
مؤسسة هدسن: ١١٢٧، ١١٥٢
مؤسسة الوثائق والبحوث التابعة لمعهد ترومان (القدس): ١٢٧٥
موسكو: ١٤٣٣
مونتسكيو: ١٠٧٧، ١١١١، ١٥١٤
الميتافيزيقية: ١٥١٦
ميردال، جنار: ١٥٥٩
ميزاروفيش، ميهايلو: ١٠٩٢

— ن —

نادي روما: ١٠٩١ ـ ١٠٩٣
النازية: ١٣٢٦
ناغاساكي: ١٠٨٩
ندوة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ (١٩٨٠: طنجة): ١٤٥١
النرفانا: ١٥٠٩
نزع السلاح: ١١٩٧، ١١٩٨
النشوء والارتقاء: ١١١٢
النظام الاشتراكي: ١٣٢٨
النظام الاقتصادي العالمي: ١٣٢٥
نظام الاقطاع: ١١٥١
النظام البرلماني الديمقراطي: ١٣٣٧
النظام الثيوقراطي: ١٣٣٧
النظام الحر: ١٣٢٩
النظام الديمقراطي: ١٣٣٨
النظام الرأسمالي: ١١٧٤، ١٣٢٨
نظام الرق: ١١٥١
النظام الشيوعي: ١١٧٤، ١٣٣٧
النظام الصناعي: ١١٧٩، ١٢٠١
النظرة البطليموسية: ١٥٢٦
النظرة الكوبرنيكية: ١٥٢٦
النظم التربوية العربية: ١٥٨٠
النظم التربوية الغربية: ١٣٤٨
النفط: ١١٠٠، ١١٥٩، ١٢٤٢، ١٢٦٤، ١٣٢٥، ١٣٤٣، ١٣٥٨، ١٣٨٠، ١٣٨٣، ١٤٥٦، ١٤٦٧، ١٥٦٥، ١٥٨٥
النقد الذاتي: ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٤٢٢، ١٤٩٠، ١٥٠٢، ١٥٦٦
نقد الموضوع: ١٢١٩، ١٢٢٠
النمط البدائي: ١١٠٥، ١١٠٨، ١١١٤، ١١٢٣
النمط التخيلي: ١١٢٤
النمط العقائدي: ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٢، ١١١٤، ١١٢٤
النمط العلمي: ١١١٩، ١١٢١، ١١٢٤، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣٥
النمو الاقتصادي انظر الانماء الاقتصادي
النهج العلمي: ١٢١٥، ١٢٥٠
النهضة الأوروبية: ١٠٧٢، ١٠٧٦

النهضة العربية: ١٢٢٩، ١٣٨٤، ١٣٩١، ١٥٨٢
نيروبي: ١١٨٢
نيومن، جون فون: ١١٨٠
نيويورك: ١٤٣٨

ـ هـ ـ

هجرة الأدمغة: ١٢٦٨، ١٢٦٩
هردر، يوهان: ١٠٧٧، ١٥١٥
هكسلي، ألدوس: ١١١٨
هلمر، أولاف: ١١٢٧
الهند: ١١٧٨، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٥٧٣، ١٦١٠، ١٦١٢
الهندسة البيولوجية: ١١٤٩، ١٤٤١
الهندوسية: ١٤٣٠
هوايتهد، ألفرد: ١٤٨٢
الهوية الآثينية: ١٢٣٠
الهوية الاسبرطية: ١٢٣٠
الهوية الإسلامية: ١٢٣٠
الهوية السورية: ١٢٣٠
الهوية العربية: ١٢٢٩ ـ ١٢٣٥
الهوية الكورنثية: ١٢٣٠
الهوية المسيحية: ١٢٣٠
الهوية المغربية: ١٢٣٠
هيروشيما: ١٠٨٩، ١٤٣٣
هيغل، فريدريش: ١٠٧٨، ١١١٢، ١٢٨٧، ١٥١٥ـ ١٥١٧
هيوم، داڤيد: ١٠٧٧
هيئة الحوار الوطني (لبنان): ١٣٩٦
هيئة رعاية أصحاب الكفاءات (العراق): ١٢٧١
هيئة الصحة العالمية: ١١٧٩

ـ و ـ

الوثنية: ١٥٩٢، ١٥٩٣
الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان: ١٣٩٧
الوحدة السورية العراقية: ١٥٧٦
الوحدة العربية: ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٣٣٦، ١٥٦٩، ١٥٧٢، ١٥٧٥ ـ ١٥٧٨، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٣، ١٥٨٥
الوحدة المصرية السورية: ١٥٧٦
الوعي التاريخي: ١٠٧٠، ١٤٩٠، ١٦٠٨
الوعي الحضاري: ١٥٢٤،
الوعي القومي: ١٢٢٤، ١٥٨٥
الوقفية الأوروبية للثقافة: ١١٢٨
الولاء للغير: ١٢٩٢، ١٢٩٣
الولاء للمستقبل: ١٢٩٣
الولاء للمسؤولية: ١٢٩٣
الولاء للواجب: ١٢٩١، ١٢٩٣
الولايات المتحدة الأميركية: ١٠٨٩، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٩، ١١٣١، ١١٣٣، ١١٤٥، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٦، ١١٥٨، ١١٧٥، ١١٧٨، ١١٨٧، ١١٨٩، ١١٩٦، ١١٩٧، ١٢٣٨، ١٢٦٢، ١٢٦٨، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٨، ١٣٣٥، ١٣٦٠، ١٣٦٤، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٣٣، ١٤٣٦، ١٤٥٤، ١٥٣٣، ١٥٤٠ ـ ١٥٤٢، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٧٥، ١٥٧٧.
ولز، هربرت جورج: ١١١٦ ـ ١١١٨، ١٥٠٠

ـ ي ـ

اليابان: ١١٢٩، ١١٥٢، ١١٨٧، ١١٩٦، ١٢٦٢، ١٣٦٠، ١٤٦١، ١٥٤١
ياسبرز، كارل: ١١١٢
يثرب: ١٥٩١
اليمن الجنوبية: ١٣٤٤
اليمن الشمالية: ١٣٤٤، ١٣٤٥
اليهود: ١٤٦٩، ١٥١٠، ١٥٧٥
اليهودية: ١١١٠، ١٢٣٢، ١٤٣٠، ١٥٩١
يوغوسلافيا: ١٣٢٨
اليونان: ١٥٠٩
يونغ، روبرت: ١١٢٦